

دكتور صلاح أحمد هريدى

الصعيد فى العصر العثمانى

الصعيد فى العصر العثمانى

٩٢٣ - ١٢١٣هـ / ١٥١٧ - ١٧٩٨م

تقديم

أ . د . عمر عبد العزيز عمر
نائب رئيس جامعة الاسكندرية
لشئون فرع دمنهور السابق

تأليف

دكتور صلاح أحمد هريدى على
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
كلية الآداب - دمنهور - جامعة الاسكندرية

الطبعة الأولى
١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م



عين للدراسات والبحوث الانسانية والإجتماعية
EIN FOR HUMAN AND SOCIAL STUDIES

الناشر: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية

٥ شارع ترعة المريوطية - الهرم - ج.م.ع تليفون وفاكس ٣٨٧١٦٩٣

Publisher:EIN FOR HUMAN AND SOCIAL STUDIES
5, Maryoutia St ., Elharam - A.R.E. Tel : 3871693
E-mail : dar_Ein@hotmail.com
book ein @ yahoo.com
web site: WWW.Dar -Ein.com

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَمَا أُوتِيتُم مِّنَ الْعِلْمِ إِلاَّ قَلِيلاً ﴾

صدق الله العظيم

سورة الإسراء الآية (٨٥)

إهـــداء

إلى الأستـــاذ العالــم الإنســان

الدكتور عمر عبد العزيز عمر

محتويات الكتاب

الموضـــــــوع	الصفحة

الموضــــــوع **الصفحة**

الفصل الرابع

الموضـــــوع	الصفحة

تقديم

تتكون هذه الدراسة من مقدمة وثمانية فصول وخاتمة ، وتعالج فى مجموعها موضوعاً هاماً يلقى أضواء جديدة على تاريخ الصعيد والدور الذى قام به فى تاريخ مصر العثمانية فيما بين ١٥١٧ و ١٧٩٨م ، وهى مرحلة لم تلق اهتمام الباحثين من قبل .

ففى الفصل الأول من الدراسة ، قدَّم الباحث دراسة تحليلية لبعض مصادر ومراجع البحث ، وتعرَّض لأهم المصادر التى استعان بها مثل الوثائق غير المنشورة ، ومنها سجلات المحكمة الشرعية ، وسجلات الباب العالى ، وسجلات محكمة قنا واسنا ودفاتر الالتزام . كما إستعرض الباحث أهم المخطوطات التى أفاد منها فى بحثه مثل أحمد كتخدا عزبان ، وابراهيم الصوالحى ، وأحمد شلبى عبد الغنى ، وأحمد بن زنبل الرمال ، والشيخ على بن محمد الشاذلى الفرا ، وغيرهم من المصادر الاصلية التى أشار إليها فى مواطنها أثناء البحث .

وتحدَّث الباحث فى الفصل الثانى عن « الفتح العثمانى لمصر وموقف الصعيد منه » ، الذى ظهر ما بين مؤيد ومعارض مثل قبائل المغاربة (عربان ابن موافى) ، وأوضح الباحث الأسباب التى أدت إلى انسحاب طومان باى ، آخر سلاطين المماليك ، إلى الصعيد ، والمفاوضات التى دارت بينه وبين السلطان العثمانى سليم ، والمعارك التى دارت بينهم ، وما انتهى إليه الحال حتى هروب طومان باى إلى الدلتا . وتعرَّض الباحث أيضاً للسياسات التى اتبعتها الدولة العثمانية بعد الفتح ، فأشار إلى موقف عربان الصعيد كقبائل الهوارة الذين كانت لهم السطوة والقوة وامتد نفوذهم إلى جنوب النوبة .

وفى الفصل الثالث عالج الباحث موضوع التنظيم الإدارى للصعيد ، فتعرض للنظام الإدارى الذى كان موجودا قبل ذلك ومجهودات العثمانيين بعد الفتح ، والصراعات التى كانت تدور حول التسابق للحصول على منصب حاكم ولاية من

الولايات الكبرى كالشرقية ، والغربية ، والمنوفية ، والبحيرة ، وجرجا . كما أشار الباحث إلى التعديلات التى أدخلت على هذه الكاشفيات طوال القرن الثامن عشر الميلادى ، وركّز على الولايات والأقاليم التى قامت بدور هام فى الاحداث التى شهدتها مصر العثمانية إبان تلك الفترة مثل إقليم الاشمونين والبهنسا وجرجا . واستعرض الباحث أيضاً فى هذا الفصل الجهاز الإدارى فى ريف الصعيد والمتمثل فى الملتزم ، وشيخ القرية ، والقائمقام ، والشاهد ، والصراف ، والخولى ، والمشد ، والخفير ، والكلاف .

وناقش الباحث فى الفصل الرابع «دور العربان والفلاحين فى صعيد مصر العثمانية» ، فأشار إلى استقرارهم فى بعض المناطق بالصعيد مثل قبيلة هوارة وغيرها وتفرقهم من حيث السكنى ، والخلافات التى قامت بينهم وبين الفلاحين . وتعرض الباحث فى هذا الفصل أيضاً لتوزيع القبائل فى الصعيد وركز على دور القبائل العربية التى هاجرت إلى صعيد مصر منذ الفتح العربى واستقر بعضها هناك مثل قبائل الهوارة وعربان المغاربة . وأشار الباحث فى الفصل الخامس وموضوعه «الصعيد والصراع بين البيوتات المملوكية» التى تنافس كل من القاسمية والفقارية على الحصول على المناصب الهامة ولاسيما منصب إمارة الصعيد ، وموقف قبيلة الهوارة من هذا الانقسام بتأييدها لفريق ضد الآخر مما سبب لها الكثير من المشاكل . كما استعرض الباحث بعض الأحداث الهامة مثل تدخل أمراء الصعيد فى أحداث مصر السياسية ، ودور الصعيد السياسى فى عهد على بك الكبير وخلفائه من بكوات المماليك .

أما الفصل السادس ، فقد خصصه الباحث لدراسة «دور الصعيد الاقتصادى فى مصر العثمانية» ومساهمته فى انتاج الكثير من المعادن (مثل الزمرد والذهب والرصاص) والمحاصيل الزراعية والصناعات التى قامت على بعض هذه الحاصلات الزراعية ، وفى التجارة الخارجية والداخلية لمصر . وفى الفصل السابع ، ناقش الباحث موضوع الالتزام فى الوجه القبلى عنه فى الوجه البحرى ، لأن أغلب الأراضى الزراعية كانت ملكاً مشاعاً ويرجع ذلك إلى طبيعة النظام المتبع فى هذه الجهات ، بالإضافة إلى بعده عن مقر الحكم فى القاهرة . وتحدّث الباحث عن أنواع الضرائب وقيام شيخ العرب همام بجمعها بموجب التزام من الحاكم .

واستعرض الباحث فى الفصل الثامن الحياة الاجتماعية فى صعيد مصر العثمانية والتى تمثلت فى الحياة الدينية وتأثرها بالظروف الاقتصادية والاجتماعية . فقد لجأ الفلاح - بسبب ظلم رجال الإدارة - إلى الطرق الصوفية ووقع فريسة للدجالين والمشعوذين ، ولذلك وجدت هذه الطرق مرتعاً خصباً لها فى الريف ، وكثرت النذور لأصحاب هذه الطرق والمشايخ . وأشار الباحث أيضاً إلى رواق الصعيد بالأزهر والذى أوقفت عليه الكثير من الأراضى الزراعية للصرف على طلبة الصعيد ، الأمر الذى أدى إلى بروز كثير من علماء الصعيد فى كافة المجالات ومشاركتهم فى أحداث مصر السياسية مثل الشيخ على الصعيدى .

وقد اعتمد الباحث فى دراسته على مجموعة متنوعة من الوثائق الأصلية غير المنشورة مثل أرشيف دار الوثائق القومية بالقلعة وأرشيف المحكمة الشرعية بالشهر العقارى بالقاهرة ، كما استعان بمجموعة أخرى من المخطوطات العربية المنشورة وغير المنشورة . وبالإضافة إلى ذلك اعتمدت الدراسة على مجموعة أخرى من الدراسات الوثائقية المنشورة وغير المنشورة ، وعدد وفير من المراجع والدوريات العربية والأجنبية . كما الحق الباحث بدراسته مجلدا منفصلاً اشتمل على مجموعة من الوثائق الهامة غير المنشورة ، والمرتبطة ارتباطا وثيقاً بالموضوعات المتعددة التى تناولتها هذه الدراسة التى تعتبر أول عمل علمى فى هذا الموضوع يعتمد على هذا الكم من الوثائق .

وفى ضوء ما تقدم يتبين أن هذه الدراسة تتميز بالجدية والعمق فى دراسة موضوع لم يسبق لأحد من الباحثين أن تعرَّض له بمثل هذا الشمول والموضوعية . كما عرضت الدراسة لجوانب اقتصادية واجتماعية وفكرية وسياسية فى إطار متكامل ، وفى خلال فترة قلت الكتابة عنها بسبب قلة المصادر الاساسية . وبفضل هذا الجهد غير العادى الذى بذله الباحث فى الاطلاع على هذه الوثائق والمخطوطات ، أمكننا التعرف على صورة دقيقة ومحددة عن دور الصعيد فى تاريخ مصر العثمانية . وقد طبق الباحث فى انجاز هذا البحث الجاد والجديد أصول منهج البحث التاريخى السليم ، واستعرض مادته العلمية بأسلوب عربى موضوعى وسليم أضفى على البحث أهمية خاصة ، فسد بذلك فراغاً كبيراً فى مكتبة الدراسات الخاصة بتاريخ مصر الحديث .

وهكذا استطاع الدكتور صلاح أحمد هريدى أن يسلّط الأضواء ، على موضوع هام فى تاريخ مصر العثمانية ، وأن يتوصل فى مناقشته إلى آراء تتميز بالتحليل الموضوعى المستند على أصول لها قيمتها العلمية الهامة . ويسعدنى أن أقدم هذه الدراسة إلى قراء العربية ، وأن أهنىء الباحث على الجهد الذى بذله وعلى اسهامه الحقيقى فى تدعيم مدرسة تاريخ مصر العثمانية التى حاولنا قدر استطاعتنا تأسيسها منذ عدة سنوات ، بجامعة الاسكندرية .

ومما هو جدير بالملاحظة أن هذه الدراسة القيّمة أفسحت المجال لمولد مؤرخ جديد ينضم إلى ركب المؤرخين المصريين الذين يبحثون عن الحقيقة التاريخية بمنهاج علمى سليم ، بما يخدم تاريخنا القومى ويسمو فوق التحيز العاطفى الأعمى . ولقد أثبت تلميذى الدكتور صلاح هريدى كفاءة عالية ومقدرة لافتة للنظر فى مجال البحث والدراسة ، بحبه للعلم وتفانيه فى تحصيله ، وكلى أمل ورجاء فى أن يستمر على نفس المنهج لتحقيق تطلعاتنا نحو خدمة البحث التاريخى فى مصر .

والله الموفق وعليه قصد السبيل ،

الاسكندرية فى ٢٧ ربيع الأول سنة ١٤٠٤هـ
الأول من يناير عام ١٩٨٤م .

عمر عبد العزيز عمر
أستاذ التاريخ الحديث بجامعة الاسكندرية
ونائب رئيس الجامعة لشئون فرع دمنهور السابق

المقدمـــة

لقد اهتم كثير من المؤرخين بدراسة التاريخ السياسى أو الاقتصادى أو الاجتماعى لدولة ما أو ولاية ما ، بدون التركيز على إقليم معين ، وخاصة أن بعض هذه الأقاليم قد لعب دوراً هاماً فى تاريخ مصر إبان الحكم العثمانى وعلى رأسها الصعيد ، الذى يدور حوله موضوع البحث من خلال التركيز على دوره فى مصر العثمانية (٩٢٣هـ / ١٥١٧م - ١٢١٣هـ / ١٧٩٨م) ، حيث أنه لعب كثيراً من الأدوار الهامة سواء أكان ذلك الدور اقتصادياً أم اجتماعياً أم سياسياً .

ولم يكن اختيارى بالأمر اليسير ، فإن التطرق إلى مثل هذا الموضوع يحتاج إلى مزيد من الصبر وتوخى الحيطة من جانب الباحث ، وخاصة أن المصادر والمراجع المعنية مبعثرة وغير منظمة ، مثل أرشيف الشهر العقارى حيث أن سجلات اسقاطات القرى التى لم يوجد لها سجل خاص بها منظم ، ويحتاج الأمر إلى مزيد من الاطلاع ، حتى يستطيع الباحث أن يعثر على وثيقة تفيد موضوع بحثه هذا . كما أن دفاتر الالتزام الموجودة بدار الوثائق القومية بالقلعة بالقاهرة هى الأخرى مبعثرة ولا يوجد لها سجل منظم .

فمن الناحية الاقتصادية نجد أن الصعيد كان يمد البلاد بالغلال ويساعد على حل الأزمات الاقتصادية التى كانت تمر بها البلاد فى ذلك الوقت ، بل كان يساعد على اشتدادها طلباً لاجابة بعض مطالب حكام الصعيد أو العربان وقد ساهم الصعيد بانتاج الكثير من المحاصيل الزراعية وصناعة كثير من المنتجات الصناعية وساهم أيضاً فى قيامه بدوره التجارى بحكم موقعه الجغرافى الذى كان يتوسط القوافل التجارية الآتية من سنار ودار فور وغيرها .

أما من الناحية السياسية ، فقد ساهم حكام الصعيد أيضاً بدورهم إبان الأزمات السياسية التى كانت تمر بها البلاد فى ذلك الوقت ، تمثلت فى الصراعات بين البيوتات المملوكية التى ظهرت فى انقسام هذه البيوتات إلى فقارية وقاسمية .

أما الناحية الاجتماعية فقد ظهرت فى العلاقات بين العربان والفلاحين ، ودور أهل الذمة ومساهمتهم فى جوانب هذه الحياة .

وعلى هذا فقد قسمت بحثى إلى مقدمة وثمانية فصول وخاتمة .

ويتحدث الفصل الأول عن الدراسة التحليلية لبعض مصادر ومراجع البحث ، فقد تعرّضت لأهم المصادر التى رجعت إليها سواء كانت وثائق لم تنشر بعد ، مثل سجلات المحكمة الشرعية التى شملت اسقاطات القرى ، والقسمة العسكرية ، وسجلات الباب العالى . (أما أرشيف دار الوثائق القومية بالقلعة فتحوى من بين سجلاتها دفاتر الالتزام التى تعطى صورة واضحة عن النظام الاقتصادى فى مصر إبان الحكم العثمانى وسجلات محكمتى قنا واسنا ، وتعطى صورة واضحة عن الحياة الاجتماعية فى الصعيد وخاصة الزواج والطلاق والأوقاف ودور أهل الذمة وغير ذلك (ولابد من التنويه هنا أن هذا البحث أول من اهتم بالبحث فى هذه المحافظ بالإضافة إلى محافظ الحجج الشرعية وغير ذلك) .

وبالنسبة للمخطوطات تعرضت بالدراسة لأهم المخطوطات التى أفادتنى إفادة كبيرة ، بخاصة أن أصحاب تلك المخطوطات قد شاركوا فى الأحداث الهامة التى شهدتها مصر فى تلك الفترة مثل أحمد كتخدا عزبان «الدرة المصانة فى أخبار الكنانة» وإبراهيم الصوالحى «تراجم الصواعق فى واقعة الصناجق» وأحمد شلبى عبد الغنى «أوضح الاشارات فيمن ولى مصر القاهرة من الوزراء والباشات» وأحمد بن زنبل المحلى الرمال «تاريخ غزوة السلطان سليم خان بن السلطان بايزيد خان مع السلطان قانصوة الغورى سلطان مصر» والشيخ على بن محمد الشاذلى الفرا «ذكر ما وقع بين عسكر المحروسة بالقاهرة (١١٢٣هـ / ١٧١١م)» وغيرهم بالإضافة إلى كثير من المخطوطات التى تعرّضت لها فى مواطنها أثناء البحث .

وهناك مصادر أخرى هامة ككتاب محمد بن اياس الحنفى «بدائع الزهور فى وقائع الدهور» وعبد الرحمن الجبرتى «عجائب الآثار فى التراجم والأخبار» وعند التعرّض للمراجع اشرت إلى دراسات بعض المؤرخين المصريين والأجانب أمثال محمد شفيق غربال «مصر عند مفترق الطرق» والدكتور عمر عبد العزيز عمر «دراسة لمصادر عربية

عن تاريخ مصر العثمانية» والدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن «الريف المصرى فى القرن الثامن عشر» أما المراجع الأجنبية فقد رجعت إلى كتابات ستانفورد شو Stan-ford Shaw وبيتر .م. هولت P.M. Holt وغيرهما ممن ساهموا فى هذا المجال .

ويتحدث الفصل الثانى من بحثنا هذا عن «الفتح العثمانى لمصر وموقف الصعيد منه» وتعرضت فى هذا الفصل للملامح الجغرافية للصعيد ، وكيف أن موقعه قد أثَّر فى سير الأحداث ، واعتمدت فى ذلك على المراجع المتخصصة فى هذا المجال ، ثم موقف الصعيد من الفتح ، الذى ظهر ما بين مؤيد ومعارض مثل قبائل المغاربة «عربان ابن موافى» بحجة أنهم مسلمون ولا يجوز لهم مقاتلة مسلمين مثلهم ، والخيانات التى دبت فى صفوف المماليك أمثال خاير بك وجان بردى الغزالى وغيرهما ، والنتيجة التى آلت إليها مصر نتيجة تلك الخيانة بالإضافة إلى عوامل أخرى وهى ضعف دولة المماليك فى مصر والأسلحة الحديثة المستخدمة فى ذلك الوقت من جانب العثمانين . وتم معالجة كل هذه القضايا بالشرح والتفصيل ، وايضاح الاسباب التى أدت إلى أنسحاب طومان باى آخر سلاطين المماليك إلى الصعيد ، والمفاوضات التى دارت بينه وبين السلطان العثمانى سليم ، والمعارك التى دارت بينهم وما انتهى إليه الحال حتى هروب طومان باى إلى الدلتا ، واختفائه عند الشيخ حسن بن مرعى شيخ عربان البحيرة الذى قام بتسليمه إلى السلطان العثمانى سليم فأعدمه الأخير وبذلك انتهت دولة المماليك .

ثم تعرَّضت للسياسة التى اتبعتها الدولة العثمانية بعد الفتح فأشرت إلى موقف عربان الصعيد كقبائل هوارة الذين كانت لهم السطوة والقوة وامتد نفوذهم إلى جنوب النوبة . وكان لهم دورهم فى استغلال الاراضى وزراعتها ، وقيامهم بطرد الاهالى الذين كانوا يقطنون هذه المناطق من قبل . وأوضح البحث مدى العلاقات التى قامت بين هذه القبيلة وبين العثمانين ، هذه العلاقات التى تدهورت بعد ذلك فى شكل عصيان وتمرد من جانب بعض أمراء المماليك أمثال جانم السيفى كاشف البهنسا والفيوم واينال طراباى كاشف اقليم الغربية .

أما الفصل الثالث فقد دار حول التنظيم الإدارى للصعيد ، حيث تعرَّضت للتنظيم الإدارى الذى كان موجودا قبل ذلك ومجهودات العثمانيين بعد الفتح ، والصراعات

التى كانت تدور حول التسابق للحصول على منصب حاكم ولاية من الولايات الكبرى كالشرقية ، والغربية ، والمنوفية ، والبحيرة ، وجرجا . والكاشفيات التى كانت موجودة مثل الكاشفيات الكبرى والكاشفيات الصغرى التى كانت تتبع بعض الولايات ، وتدهور هذا النظام وخلط ما بين كلمة كاشفية وولاية ، وإدارة الاقاليم كانت تتم عن طريق صناجق يحملون لقب بك ، وكان منصب الصنجقية من المناصب الهامة ولها الكثير من الامتيازات مثل حصولهم على نصيب عينى من القوافل الواردة من دار فور وسنار . وعلى هذا الاساس حرص الأمراء المماليك على جعل هذا المنصب قاصراً على أولادهم وأتباعهم .

أما الكاشفيات فى الصعيد فقد كان يتولاها أمير درجة ثانية ، شأنها فى ذلك شأن بقية الكاشفيات . وكانت هذه المناصب تتأرجح بين فرقتى الفقارية والقاسمية ، وهما من دعائم سلطة الحزب المملوكى المسيطر على الحكم ، وأشرت إلى التعديلات التى حدثت على هذه الكاشفيات طوال القرن الثامن عشر الميلادى ، وإضافة بعض الاقاليم الإدارية الهامة والتعديلات التى أدخلت على تلك الكاشفيات . وقد ركزت على الولايات أو الأقاليم التى قامت بدور هام فى الأحداث السياسية التى شهدتها مصر العثمانية إبان تلك الفترة مثل إقليم الاشمونين والبهنسا وجرجا وغير ذلك .

وتعرضت للجهاز الإدارى ابتداء بحاكم الولاية ، واجراءات توليته والرتبة التى كان يحملها ومدته ، ومحاسبته عند انتهاء خدمته أو عزله ، ومرتبه النقدى والعينى وواجباته التى كانت متمثلة فى المعاقبة بالسجن وفرض الضرائب وتحصيلها ، والشروط التى يجب توافرها لمن يتقلد هذا المنصب ، ولقد فقد هذا المنصب أهميته بعد دخول قبائل العربان ميدان الالتزام .

أما الكشاف فقد اقتصر اختيارهم على مشايخ العربان فى الصعيد الأعلى ، وكشف البحث عن مهمتهم وعددهم ومدة توليتهم ودخولهم النقدية والعينية واستغلالهم لنفوذهم باستيلائهم على بعض الأراضى .

بالنسبة لمشايخ العربان فقد كان لهم دورهم كحكام محليين فى مناطق نفوذهم ، ومن عمد النظام الأوجاقات العسكرية ، لذا فقد تعرضت لأهم الأعمال التى تقوم بها

ومشاركتها فى إدارة الريف ، واستغلالها للفرص باستيلائها على أجود الأراضى الزراعية ، مما جعلهم مصدر قلق وازعاج للسلطات الحاكمة ، فى القاهرة ، وقد ازداد نفوذهم وقوتهم حيث قاموا بعزل بعض حكام جرجا عام ١١٢٠هـ / ١٧٠٧م وقاموا بتعيين آخرين مكانهم متجاهلين السلطات الحاكمة .

وبينت التغيرات التى طرأت على منصب القضاة بعد أن أبطل السلطان سليمان المشرّع نظام القضاة الأربعة فى مصر وعين قاضياً عثمانياً – قاضى عسكر افندى – على أن يتصرف حسب المذاهب الأربعة ، وطريقة تعيينه وتعيين نوابه ، والاهمال الذى تطرق إلى هذا النظام ، كما تعرضت للمدة التى قضاها هؤلاء القضاة فى عملهم والمساعدين لهم ، وهم المفتون الذين كانوا موجودين بجانب القضاة .

أما الجهاز الإدارى فى ريف صعيد مصر العثمانية ، فقد كان يتمثل فى الملتزم وشيخ القرية والقائمقام والشاهد والصراف والخولى والمشد والخفير والكلاف ... إلخ . وتعرّضت لاختصاصات كل منهم وواجباتهم والمدة التى يمضونها فى مناصبهم .

ويدور الفصل الرابع من هذا البحث عن «دور العربان والفلاحين فى صعيد مصر العثمانية» ، وتم التعرّض لأحوال الفلاح المصرى عبر مراحل التاريخ المختلفة ، حيث وقع عليه الظلم والغبن إلى أن جاء العصر العثمانى وظل الوضع كما هو ، إلا أن بعض المؤرخين خلط بين الفلاحين والعربان ، وهذا ما توضحه الإحصاءات فأطلق اسم الفلاحين على الجميع على الرغم من أن العربان قد امتازوا بمعاملات خاصة ، على حين كانت نظرة المماليك إلى الفلاحين طوال العصرين المملوكى والعثمانى نظرة إزدراء واحتقار .

واتصالا بذلك فقد تعرّضت للبدو من حيث استقرارهم فى بعض المناطق بالصعيد مثل قبيلة هوارة وغيرهم وتفرقهم من حيث السكنى ، فمنهم من يقيم فى الخيام ، ومنهم من يقيم فى منازل طبقاً لعملهم بالزراعة ومما يلفت النظر إن العلاقة بين العربان والفلاحين قد ساءت كثيرا فى هذه الفترة حتى إن قرى عديدة خضعت لسيطرة بعض قبائل العربان ، الذين كان لهم جانب سلبى وجانب ايجابى وقد تمثّل الجانب السلبى فى قيامهم بأعمال السلب والنهب والتمرد طوال العصرين المملوكى والعثمانى ،

وامتناع بعضهم عن دفع الضرائب بحجة أنهم منضمون إلى الأوجاقات العسكرية ، إلا أن الولاة العثمانيين أرسلت لهم التجريدات المتتالية للقضاء على تمردهم وتحصيل الضرائب منهم ، أما الجانب الايجابى فيتمثل فى عملهم بالزراعة والخفر والتجارة وسواها .

وتعرضت لتوزيع القبائل فى الصعيد من حيث عددها وعدد فرسانها ، وركزت على دور القبائل العربية التى هاجرت إلى صعيد مصر منذ الفتح العربى واستقر بعضها هناك ، كما ركزت على القبائل البربرية كقبائل الهوارة وغيرهم ، واشتغالهم بالزراعة واستيلائهم على كثير من الأراضى ، وتطورت العلاقة بينهم وبين العثمانيين وهى علاقة ود وصداقة ، وقد تبادلوا الهدايا ، ثم ساءت هذه العلاقة فيما بعد واستخدموا القمح سلاحاً اقتصادياً ضد السلطات الحاكمة فى القاهرة .

أما قبيلة عربان المغاربة «عربان ابن موافى» فقد كانت هى الأخرى من القبائل المستقرة ، إلا أن هذا لم يمنع قيامهم بأعمال السلب والنهب ، وقد سببوا الكثير من الإزعاج للسلطات الحاكمة مما جعلها ترسل التجريدات المتتالية . ويبدو أنهم كانوا من القوة والبأس حتى أنهم حققوا بعض الانتصارات على بعض التجريدات التى أرسلت للقضاء على فسادهم ، الأمر الذى جعل السلطان العثمانى مصطفى خان (١٠٢٧ - ١٠٣٢هـ / ١٦١٧ - ١٦٢٢م) يصدر فرماناً لوالى مصر يأمره بالقضاء على فسادهم والاستعانة عليهم بقبيلة هوارة .

أما قبيلة محارب فكانت تعيش فى خيام ويتبعها بعض القبائل العربية . كما أن هناك الكثير من القبائل البدوية مثل عربان الجهة وقبيلة أبو كريم وقبيلة العليقات التى اشتغلت بأعمال الخفارة ونقل التجارة السودانية ، وقبائل العبابدة التى كانت تقوم بأعمال عديدة مثل الخفارة وتربية الجمال لبيعها ، واشتغالهم بتجارة الشبّة وغيرها ، وقبيلة السمالو التى استقرت فى الفيوم وقبيلة المصراتة أو الطحاوى التى استقرت فى شمال المنيا وعملت بالزراعة .

وعانى الفلاحون التابعون لهذه القبائل من الانقسامات القبلية التى كانت واضحة

في صعيد مصر ، حيث كان العربان مصدر خطر دائم للفلاحين ، وكان لهذا أثره في تطبع فلاحى الصعيد بطباع العربان في عملية الأخذ بالثأر .

ويتحدث الفصل الخامس عن «الصعيد والصراع بين البيوتات المملوكية» ونشأة القاسمية والفقارية في مصر ، وأثر هذين الفرقتين على الانقسام بين البيوتات المملوكية على تاريخ مصر السياسى والاقتصادى والاجتماعى خلال هذه الفترة . ثم تنافس كل من القاسمين والفقارين من أجل الحصول على المناصب الهامة وخصوصاً منصب إمارة الصعيد ، وموقف قبيلة هوارة من هذا الانقسام بتأييدها لفريق ضد الآخر مما سبب لها الكثير من المشاكل .

ولم يقتصر الأمر على ذلك بل تدخل أمراء الصعيد في أحداث مصر السياسية في ذلك الوقت مثل محمد بك حاكم جرجا والأمير حسن الاخميمى اللذين لعبا دوراً هاماً في فتنة أفرنج أحمد عام ١١٢٣هـ / ١٧١١م ، وانضم عربان هوارة للفقارية في هذه الفتنة مؤيدين لهم والتى قاسى أهالى القاهرة من أهوالها بالإضافة إلى قيام عربان هوارة بأعمال السلب والنهب وانتهى الأمر بانتصار القاسمية ، وهرب محمد بك حاكم جرجا ، وانتقم من عربان هوارة نتيجة أشتراكهم في هذه الفتنة . وتعرضت لنفوذ الفقارية والقاسمية الذى ظل يتأرجح ما بين القوة والضعف .

أما دور الصعيد في عهد على بك الكبير ، فقد ظهر واضحاً في توسط شيخ العرب همام في الصلح بين على بك وصالح بك القاسمى ، ثم تأزم الموقف بين على بك وبين همام نتيجة ايوائه بعض المماليك الفارين ، وانتهى ذلك بارسال تجريدتين بقيادة محمد بك أبو الذهب الذى استطاع القضاء على همام ونفوذه وأصبح الصعيد ملجأ للمماليك الفارين ثم تدهورت العلاقة بين على بك ومحمد بك أبو الذهب ، وأراد على بك القضاء عليه ولكنه هرب إلى الصعيد أيضاً ، واستعان بالعربان والمماليك الفارين وحدثت معركة بياضة التى انهزم فيها على بك وفر هارباً إلى الشام ، ثم استعد للعودة مرة ثانية وهزم ومات متأثراً بجراحه .

ونتيجة لهذا الصراع أن اضطربت أحوال البلاد الاقتصادية ، ومن بينها الصعيد ، واستولى المماليك الفارين هناك على ضرائبها وغلالها واضطر الولاة العثمانيون

لارسال التجريدات المتتالية ، وتأزم الموقف بعد ذلك بين مراد بك وابراهيم تارة ، وبين مراد بك وابراهيم بك وبين شيخ البلد اسماعيل بك تارة أخرى ، وهنا ظهر دور علماء الأزهر فى الوساطة ، وهرب الاثنان – مراد بك وابراهيم بك – إلى الصعيد واضطربت أحوال البلاد السياسية والاقتصادية ، مما جعل الدولة العثمانية تتدخل فى الأمر وارسلت حملة حسن باشا عام ١٢٠٠هـ / ١٧٨٦م ، ولكن حالت الظروف الدولية دون ذلك ، إذ قامت الحرب بين الدولة العثمانية والروسيا واستدعى حسن باشا إلى الاستانة .

ثم عاد الاضطراب مرة أخرى وظهر ما يعرف بالأمراء القبالى على حسب مسميات ذلك العصر الذين فروا إلى الصعيد وهما مراد بك وإبراهيم بك وبعض أمراء المماليك والمماليك البحريين ، ومعهم شيخ البلد اسماعيل بك ودارت معارك بين الطرفين ، إلى أن إنتهى الأمر بوفاة إسماعيل بك شيخ البلد بمرض الطاعون وصدور العفو السلطانى عن الأمراء القبالى ورجوعهم إلى القاهرة .

أما الفصل السادس ، فقد خصصته «لدور الصعيد الاقتصادى فى مصر العثمانية» وتعرضت لمساهمته بانتاج الكثير من المعادن مثل الزمرد والذهب والرصاص ، كما ساهم بانتاج كثير من المحاصيل الزراعية ، والصناعات التى قامت على بعض هذه الحاصلات الزراعية ، بالإضافة إلى قيامه بدور هام فى مجال التجارة الداخلية والخارجية .

ففى مجال الزراعة ساهم الصعيد بانتاج الكثير من الحاصلات الزراعية ، التى اعتمدت على موسم زراعى واحد ، واتباع نظام الرى الحوضى وسيطرة العربان على موارد المياه ، وأنواع الزراعة التى تمثلت فى الزراعة الشتوية والزراعة الصيفية . وكانت أهم هذه المحاصيل القمح الذى انتشرت زراعته فى أماكن عديدة ويمتاز بجودته ، إلى جانب الذرة الذى كان يشكل غذاء رئيسياً للفلاحين ، وزراعة الشعير الذى ترجع أهميته لاستخدامه غذاء للخيول ، ويدفع ضرائب عينية عن الصعيد ، وزراعة الفول الذى كان ينتج بكثرة ويصدر معظمه إلى سوريا وشبه الجزيرة العربية . وزراعة الحمص الذى استخدم غذاء للفلاحين ، وتجود زراعة العدس فى الصعيد ويستخدم

قشه عليقا للجمال والماعز وهناك العديد من المحاصيل الزراعية مثل الترمس والبرسيم والسمسم والخص والسلجم والحلبة .

وهناك محاصيل زراعية زرعت خصيصاً للصناعة بجانب الاستهلاك المحلى مثل :

زراعة قصب السكر الذى استخدم فى صناعة السكر ، والكتان الذى قامت عليه صناعة النسيج ولم يكن محصول القطن كافياً للصناعة ولذلك تم استيراد الباقى من سوريا ، وهناك القرطم الذى كان يستخدم فى صناعة الصباغة والنيلة ، بالإضافة إلى الخشخاش الذى كان يستخرج منه الافيون ، والمحاصيل الاستهلاكية كالدخان وأشجار الورد .

وغنى عن الذكر أن الصعيد ساهم بانتاج هذه المحاصيل الزراعية الهامة التى كانت تقوم بعملية تموين البلاد ، وقد كانت كمياتها تقل فى بعض السنوات نتيجة للحروب بين البيوتات المملوكية أو الكوارث الطبيعية أو أعمال القرصنة فى النيل . وساهم الصعيد أيضاً بانتاج الثروة الحيوانية واشتهرت كثير من مدن الصعيد بكثرة انتاجها من الثروة الحيوانية مثل أسوان .

أما الصناعة ، فقد كانت بدائية ، وتعتمد إعتماداً كلياً على الخامات المحلية ، وكانت تشمل الغذاء والكساء والأدوات المنزلية . واشتهرت كل مدينة بانتاج نوع معين من الصناعات ، فكانت صناعة النسيج بأنواعها المختلفة منتشرة هناك مثل المنسوجات الحريرية والقطنية التى كانت أسعارها مرتفعة بالنسبة للمنتجات الأوربية ، واستخدم بعضها للاستهلاك المحلى وصدَّر الفائض إلى وسط أفريقيا وسنار ودار فور . وقامت صناعة المنسوجات على الكتان فى كثير من مدن الصعيد إلى جانب الحرف التى قامت على هذه الصناعة مثل الحياكة .

ووجدت صناعة الأوانى الفخارية التى اشتهرت بها بعض مدن الصعيد مثل قنا وملوى ومنفلوط وأسوان وقد انتجت نساء العربان أنواعاً منها ، وانتشرت صناعة السكر فى فرشوط واخميم وقامت هذه الصناعة بآلات بدائية ، كما قام العربان بانتاجه ، وقد اشتهر سكر الصعيد وكانت الدولة العثمانية تطلب كميات وفيرة منه ،

وقامت صناعة الزيوت على الخص والقرطم وخاصة فى اسنا والأقصر وقنا وغيرها من مدن الصعيد . ووجدت صناعة تفريخ الدجاج بالإضافة إلى صناعة النبيذ ، التى كانت تقوم على أيدى اليهود والمسيحيين ويرجع ذلك إلى سبب دينى ، وقامت صناعة الحصير على المادة الخام الموجودة هناك وخاصة نبات الحلفا واشتهرت العديد من مدن الصعيد بهذه الصناعة بالإضافة إلى صناعات أخرى مثل دبغ الجلود والنجارة ، وقد ساهم أهل الذمة فى هذه الصناعة . وقد تم التعرّض لأسباب تدهور الصناعة فى تلك الفترة .

ولقد ساهم الصعيد فى تجارة مصر الخارجية والداخلية ، وكان هناك العديد من المحطات التجارية التى كانت تجبى فيها الرسوم وغالباً ، ما تكون نقدية أو عينية من المحاصيل التى كانت تجلبها القوافل معها .

فقد كان هناك العديد من الموانى مثل أسوان وقوص التى ازدادت أهميتها عن أسوان وخصوصاً للقوافل والتجارة الواردة من عدن والبلاد السودانية ، واشتهرت الاشمونين بأنها كانت محطة للتجارة الواردة من بلاد العرب وأسيوط حيث القوافل الواردة من سنار ودار فور وبلاد المغرب والسنغال . وكانت تحصل الرسوم هناك ، وقام ميناء القصير بدور هام فى تجارة مصر الخارجية وخاصة الهند والبلاد العربية ، بالإضافة إلى بعض السلع التى كانت تصدر أو تعاد تصديرها إلى البلاد الأوربية ، وقد تم التعرض لذلك بالتفصيل .

وتمثلت التجارة الداخلية فى قيام الأسواق الأسبوعية ، حيث تتم عملية البيع والشراء ، وتجبى الكثير من الرسوم لصالح أمراء المماليك وقد أثرت عوامل عديدة على التجارة الداخلية والخارجية مثل صعوبة الانتقال أثناء وقت الفيضان وكثرة الرسوم وأعمال القرصنة .

أما الفصل السابع فقد دار حول «الالتزام والضرائب فى صعيد مصر العثمانية» حيث أن نظام الالتزام لم يبدأ مرة واحدة فى مصر ، وإنما بدأ بنظام الاقطاع والفئات التى كانت توزع عليها الاقطاعيات ، والقاعدة العامة فى توزيعها ونصيب العربان منها . وكانت هناك مناسبات عديدة توزع فيها الاقطاعيات مثل تعيين سلطان جديد فى الحكم ،

أو استيلاء الدولة على أراضى جديدة . واختلاف النظام الاقطاعى فى مصر عن مثيله فى أوربا . وأصيب هذا النظام بالخلل والفساد فى أواخر عصر المماليك واتبعت الدولة العثمانية نظام الاقطاع الحربى الذى كان يوزع على الأمراء من سلاح الفرسان أو الخيالة والسباهية ، ثم اتبع بعد ذلك نظام المقاطعات أو نظام الامانات الذى فشل ، ويرجع ذلك إلى إتباع الموظفين المشرفين على هذا النظام وسائل غير مشروعة فى جمع الأموال . وإزاء ذلك اضطرت الدولة العثمانية إلى تطبيق نظام الالتزام فى ولاياتها منذ عام ١٠٦٩هـ / ١٦٥٨م . بعد نجاحه فى الاناضول والروملى وشمال العراق . واختلف هذا النظام عن نظام الامانات فى جمع الضرائب حيث أن الملتزم هو الذى كان يقوم بعملية جمع الضرائب لا عن طريق موظفين حكوميين ، ولكن عن طريق المزايدة أو الاتفاق بين الملتزم والروزنامة بعد موافقة شيخ البلد على عقد هذا الالتزام .

وقد حل الملتزمون طبقاً لهذا النظام محل الحكومة ولا يعنى ذلك ملكية الأرض للملتزم ، ويجوز للملتزم حق توريث التزامه لمماليكه البيض أو لأولاده نظير «حلوان» . ويجوز له رهن حصة التزامه ، وقد أدى ذلك إلى ظهور العديد من المشاكل . واختلف نظام الالتزام فى الوجه القبلى عنه فى الوجه البحرى ، لأن أغلب الأراضى الزراعية كانت ملكاً مشاعاً ، ويرجع ذلك إلى طبيعة النظام المتبع فى هذه الجهات ، بالإضافة إلى بعده عن مقر الحكم فى القاهرة .

وقد دخلت ميدان الالتزام الأوجاقات العسكرية والمماليك والجلبية وبعض التجار والنساء وبعض العلماء والمشايخ . وقد تعرضت لهذا من واقع الوثائق الخاصة بذلك مثل دفاتر الالتزام وسجلات اسقاطات القرى ثم تعرضت لمزايا ومساوئ نظام الالتزام .

وقد مرت الضرائب بتطورات عديدة ، فقد كان خراج الصعيد يجبى عيناً أو نقداً ، وغالباً يكون غلة ويرجع ذلك إلى وصول كمية المياه ، وقد كان عربان الصعيد كثيرى المماطلة فى الدفع ، وكان شيخ العرب همام هو الذى يقوم بعملية جمع الضرائب بموجب التزام من الحاكم . وتمثلت أنواع الضرائب فى ضريبة الخراج ، ضريبة الالتزام وضريبة الكشوفية بالإضافة إلى ضرائب إضافية فرضت فى حينها .

وقسمت مصر العثمانية إلى أربعة أقاليم رئيسية لجباية الضرائب فكان أولها إقليم

الشرقية وإقليم الصعيد وإقليم الفيوم وإقليم الغربية . وتأثرت عملية جمع الضرائب بقوة الولاة العثمانيين وضعفهم . وقام الأقباط بجباية الضرائب ، وربما يرجع ذلك إلى خبرتهم ، وفرضت أعباء مالية فى ظل نظام الإلتزام .

وتتم عملية التحصيل على أربع مرات سنوياً ، وتجمع الأموال ثم تصرف منها على الإدارة وصيانة الجسور السلطانية ، ويرسل الباقى للروزنامة . ويوجد العديد منها ، بالإضافة إلى وجود الضرائب المفروضة على الأقباط وعرفت بالجزية ، كما عرفت أيضاً باسم ضريبة الجوالى . وكان من حق حاكم ولاية جرجا جباية الخراج المطلوب من المسيحين واليهود ، كما أعفى الأولاد على حسب أعمارهم وكذلك النساء .

وتحدث الفصل الثامن عن «الحياة الاجتماعية فى صعيد مصر العثمانية» وتمثَّلت فى الحياة الدينية وتأثرها بالظروف الاقتصادية والاجتماعية . وقد كانت العلاقات بين المماليك والعربان يطبعها التمرد ، حيث نظر العربان إلى المماليك نظرة إزدراء واحتقار ، وشاركهم فى هذا بعض مشايخ الأزهر .

ولقد تخفى كثير من أمراء المماليك تحت ستار الدين الإسلامى بإقامة الشعائر الدينية ، وأوقفوا الكثير لصالح هذه الأعمال وانشأوا الكثير من المؤسسات الدينية ، وقامت الأوقاف بدور كبير فى هذا المجال ، وسار الولاة العثمانيون على منوالهم . وشارك المصريون فى عملية الوقف لصالح المؤسسات الدينية . بالإضافة إلى عربان هوارة الذين قاموا بنسب أنفسهم إلى الأسرة النبوية الشريفة ، وقدَّموا الحجج والمستندات الدالة على ذلك .

وتأثر الفلاح تأثراً واضحاً نتيجة للأوضاع الاجتماعية ، فتعرَّض لظلم رجال الإدارة مما جعله يلتجأ إلى إحدى الطرق الصوفية ، ووقع فريسة للدجالين والمشعوذين خاصة وأن التصوف فى الصعيد قد ظهر منذ زمن بعيد وشجعت الدولة العثمانية ذلك ، وانتسبت هذه الطرق إلى بعض الأولياء . ووجدت هذه الطرق مرتعاً خصباً لها فى الريف ، حيث كانت تقدم إليهم الهدايا ، ونتج عن ذلك كثرة النذور لأصحاب هذه الطرق والمشايخ .

وتأثرت الحياة الدينية بظهور الشعوَذة والسحر ، وظهر كثير من الدجَّالين

والمشعوذين ، وشاركهم بعض الفقهاء الذين اعتقدوا في بعض الأماكن التى انتسبت إليها حكايات خرافية . ومما يتصل بالناحية الدينية الأعياد الخاصة بالمسلمين والمسيحين ولقد تعرضنا لها كذلك .

أما الحياة التعليمية فقد تمثلت فى جوانب مختلفة فى التعليم والقصص الشعبى والمواد التى كان يتعلمها ، وتتمثل فى تحفيظهم القرآن الكريم ومبادىء القراءة والحساب ، وقد لعب الكُتّاب دوراً هاماً فى حياة التعليم سواء عند المسلمين أو المسيحين أو اليهود .

وكان للصعيد رواق كبير من أكبر الأروقة فى الأزهر ، وأوقف الكثير من الأراضى الزراعية للصرف على طلبة الصعيد ، وقد برز كثير من علماء الصعيد فى كافة المجالات .

أما العادات والتقاليد فقد تأثرت بالبيئة التى عاشها كل من العربان والفلاحين ، فنجد أحوال قبائل العربان الاجتماعية تبدأ بمظاهر السلوك القبلى العام ، وتتمثل فى العلاقة ما بين القبيلة بعضها البعض وبينها وبين القبائل الأخرى والسلوك القبلى الخاص ووظائف شيخ القبيلة وحياته الخاصة والعلاقة بينهم وبين الفلاحين وعاداتهم وتقاليدهم . وعملية الزواج عند الفلاحين والعربان وتسجيلهم لمواليدهم ومكانة المرأة عندهم وسن الزواج وملابسهم ونظام معيشتهم ، وأهل الذمة أيضاً ودورهم فى الحياة العامة والتفاعل والتعامل بينهم وبين المسلمين .

أما الخاتمة ، فكانت لدور الفرنسيين فى تغير بعض النظم السياسية والاقتصادية خلال فترة تواجدهم فى الفترة من ١٧٩٨ - ١٨٠١م .

وبعد فهذه محاولة قمت بها جاداً مخلصاً ، وارجو أن يساهم هذا الجهد المتواضع فى سد ثغرة من ثغرات تاريخنا الحديث ، ولا يسعنى فى هذا المجال إلا أن أتقدم بخالص شكرى إلى أستاذى العالم الانسان بكل ما تحويه هذه الكلمة من معانٍ الدكتور عمر عبد العزيز عمر ، لما شملنى من عناية ورعاية ، وما قدمه لى من ارشادات علمية قيمة ونصائح هادفة ، تعتبر بالنسبة لى مصباحاً يضىء لى الطريق ، ونرجو من

الله العلى القدير أن يحفظه لنا وللعلم . كما أتوجه بالشكر والامتنان إلى الدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، لما قدمه لى من عون تمثل ذلك فى امداده لى ببعض المخطوطات النادرة من مكتبته الخاصة ، كما أتوجه بالشكر أيضاً إلى كل من الدكتور جلال يحيى والدكتور محمود حلمى مصطفى وإلى كل من ساهم فى إخراج هذا البحث على هذه الصورة وخاصة العاملين بدار الوثائق القومية بالقاهرة والعاملين بأرشيف الشهر العقارى وأخص بالذكر الاستاذ أحمد الحين ، ودار الكتب بكورنيش النيل بالقاهرة ومكتبات جامعات القاهرة والاسكندرية وعين شمس والجامعة الامريكية بالقاهرة ومعهد الدراسات العربية بالقاهرة ، ومكتبة الرهبان الدومنيكان بالقاهرة ومكتبة رفاعة رافع الطهطاوى بسوهاج .

والله وحده الموفق ،

الاسكندرية فى ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٨٢ . دكتور صلاح أحمد هريدى

تصدير الطبعة الثانية

بعد أن نفذت الطبعة الأولى من كتاب دور الصعيد فى مصر العثمانية (٩٢٣ – ١٢١٣ هـ / ١٥١٧ – ١٧٩٨م) الصادرة عام ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م ، دار المعارف بالإسكندرية رأيت من الأهمية بمكان أن أصدر الطبعة الثانية من هذا الكتاب . ومع امتداد طول الفترة الزمنية ما بين الطبعتين كان من الطبيعى ؛ ولزاماً علىَّ أن أعيد النظر والبحث والتنقيح وإضافة بعض التعديلات ، وبعض المصطلحات المستخدمة فى تلك الفترة ، والتعريف أيضاً ببعض الأماكن ، مستعيناً فى ذلك بالمعاجم والقواميس المتخصصة .

وأرجو من الله العلى القدير أن أكون قد وفقت فى سد ثغرة من ثغرات تاريخ مصرنا المحروسة .

الأسكندرية فى ٣ / ٨ / ٢٠٠٥ .   دكتور / صلاح أحمد هريدى

الفصل الأول

دراسة تحليلية لأهم مصادر ومراجع البحث

لقد اهتم الباحثون فى تاريخ مصر الحديث ، بالفترة التى تبدأ بالغزو الفرنسى لمصر عام ١٢١٣هـ/١٧٩٨م أو بتولية محمد على باشا حكم مصر عام ١٢٢٠هـ - ١٢٢١هـ/١٨٠٥م وأغفلوا فترة هامة من تاريخ مصر الحديث ألا وهى فترة الفتح العثمانى لمصر منذ عام ٩٢٣هـ/١٥١٧م حتى الغزو الفرنسى عام ١٢١٣هـ/١٧٩٨م.

وليس معنى هذا أن أحداً لم يعتن بهذه الفترة ولكن قلّة فقط اهتموا بها أمثال الأستاذ محمد شفيق غربال [١] والدكتور عبد العزيز الشناوى[٢] والدكتور حسن عثمان ومحمد توفيق[٣] والدكتور عمر عبد العزيز عمر[٤] والدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن[٥] والدكتورة ليلى عبد اللطيف[٦] وغيرهم ، ومن المؤرخين الأجانب ستانفورد شو[٧] Stanford Shaw وبيتر . م . هولت[٨] P.M. Holt وأندريه ريمون[٩] André Raymmond بالإضافة إلى مجهودات علماء الحملة الفرنسية التى حفظت فى مجلداتهم الضخمة تحت عنوان : . Description de l'Egypte

هذا ونشير إلى أنه وبعد الانتهاء من مناقشة الماجستير فى أبريل عام ١٩٧٨م وموضوعها "الحرف والصناعات فى عهد محمد على" تحت إشراف أستاذنا الدكتور عمر عبد العزيز عمر ، كان لى مع سيادته عدة لقاءات استمرت نحو عام كامل أو أكثر قليلا ، وكانت توجيهات سيادته لى ولزملائى طلبة الدراسات العليا ضرورة الاهتمام بفترة تاريخ مصر العثمانية ، حيث أن الأجانب أكثر اهتماما بها منا ، وكان لتوجيهات سيادته الفضل فى اختيار موضوع بحثى هذا بعنوان "دور الصعيد فى مصر العثمانية" (٩٢٣-١٢١٣هـ / ١٥١٧- ١٧٩٨م) ومن حسن الحظ أن تلك الفترة غنية بمصادرها الموجودة فى سجلات المحكمة الشرعية ، ودار المحفوظات المصرية ، ودار الوثائق القومية بالقاهرة ، إلا أنها لم تنل العناية الكافية من الباحثين على الرغم من أهميتها حيث تحوى كثيرا من الحقائق والأحداث .

واستنادا على ما تقدم فقد كان لزاماً على الباحث أن يقف طويلا لدراسة المصادر الأصلية التى اعتمد عليها ، وقد صنفتها حسب أهميتها على النحو التالى :

أولا – أرشيف دار الوثائق القومية بالقاهرة :

ويوجد به الكثير من الوثائق الهامة ، التى تتعلق بتاريخ مصر الحديثة والمعاصرة عامة ، ومصر العثمانية خاصة وتتمثل فى الآتى :

١- دفاتـر الإلتـزام :

وكانت هذه الدفاتر موجودة فى دار المحفوظات العمومية ، ثم نقلت بعد ذلك إلى دار الوثائق القومية ، وبدراسة هذه الدفاتر وجدت أنها تبدأ بسنة ١٠٦٩هـ /١٦٥٨م ، وقد سجل بها وخاصة دفاتر التزام الولايات القبلية ، أسماء النواحى التى تتبع كل ولاية وأسماء الملتزمين ، والضرائب المقررة عليها، الأموال الأميرية وغير الأميرية نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر – دفاتر التزامات الوجه القبلى رقم ١٠٥ عين ٢ مخزن تركى لسنة ١١٠٤هـ / ١٦٩٢م وأرقام ٤٦١٩ ، ٤٦٣٩ ، وقد أشرت إلى أرقام الدفاتر التى اعتمدت عليها فى هوامش الكتاب .

وكان لكل عام سجل خاص ، مدوّن به أسماء الولايات والنواحى التابعة لها، وبنهاية كل سجل ، سجل للحساب الإجمالى المطلوب من الولاية ، كما انه يلاحظ أنها مكتوبة بخط القيرمة ، الذى يصعب قراءته ، إلا أننى استفدت كثيراً من الدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن ، مما ساعدنى على قراءتى هذا الخط أثناء وجودى معه فى القلعة ، وتمكنت بعد فترة من التعود على قراءته ، كما استعنت أيضا بالمختصين بدار الوثائق . وقد أفادتنى هذه الدفاتر كثيرا عند التعرُّض لنظام الالتزام إبان فترة بحثى هذا .

٢- سجلات محكمة قنا واسنا :

قبل التحدث عنها لابد من الإشارة إلى أن الباحث كان له شرف الاهتداء إلى هذه السجلات التى بها من المعلومات القيِّمة الكثيرة خاصة عن قبائل هوارة وأهل الذمة وغيرهم . وتشتمل على ثلاث محافظ وهى السجلات الوحيدة الموجودة بدار الوثائق القومية والخاصة بالوجه القبلى إبان هذه الفترة ، إلا أنه لم يتمكن من العثور على سجلات ومحافظ أخرى ، والمحافظ الموجودة على النحو التالى :

(أ) المحفظة الأولى :

يلاحظ على وثائقها أنها غير مرقمة ، وأغلبها متآكل كما أن محتوياتها تشتمل على وثائق وحجج من محكمة قنا وإسنا عن نسب الهوارة[١٠] وانتمائهم إلى الأسرة النبوية الشريفة وينبغى أن أوضح هنا أن الدكتورة ليلى عبد اللطيف أشارت فى رسالتها لدرجة الماجستير إلى أن نسب الهوارة تم فى عهد محمد على ، ولكن الوثائق التى عثرت عليها تدل على أنهم حاولوا قبل ذلك بكثير ففى سنوات ١١٠٧ هـ / ١٦٩٥ م ، ١١٠٩ / ١٦٩٧ ، ١١٣٦هـ / ١٧٢٣م ، ١١٨٧هـ / ١٧٧٣م ، حصلوا على حجج بذلك[١١] . ويبدوا أنهم قاموا بهذه المحاولات نظرا للأحداث التى شهدتها مصر فى ذلك الوقت . وتشتمل هذه المحفظة أيضا على التزام الهوارة ، وإشهادات وباقى المحتويات عبارة عن بيوع وديون وممتلكات وخلافه وزواج ومؤخر صداق .

(ب) المحفظة الثانية :

وهى عبارة عن إشهار تعيين السيد أبو على سليمان الهوارى ناظراً أعلى لوقف الهمامية[١٢] ، أما باقى محتويات المحفظة فهى عبارة عن اشهادات متنوعة من بيوع وممتلكات وخلافه ووثائق زواج ، وقد استعنت بهذه الوثائق فى دراسة الحياة الاجتماعية فى صعيد مصر .

(جـ) المحفظة الثالثة :

وهى عبارة عن اشهادات من سنة ١١٠٥هـ / ١٦٩٣م ، إلى سنة ١١٥١هـ / ١٧٢٨م وسنوات ١١٥٣هـ / ١٧٤٠م ، ١١٧٦هـ / ١٧٦٢م واشهادات بنسب السادة الهمامية إلى الأسرة النبوية الشريفة .

٣- محافظ الحجج الشرعية :

وهى منظمة فى محافظ خاصة ، وتشتمل على الحجج الأصلية المختومة من قضاة الشرع فى الجهات التى صدرت منها ، وقد أشرت إلى أرقامها فى هوامش الكتاب .

ثانيا : أرشيف المحكمة الشرعية :

(أ) سجلات اسقاطات القرى :

ومسجل بها جميع إسقاطات القرى ، سواء بالبيع أو الرهن ، والنزاعات التى كانت تحدث بين الملتزمين بعضهم البعض وبينهم وبين الفلاحين أو غيرهم ، وعددهم ٤٩ سجلا وتبدأ بسنة ١١٤١هـ / ١٧٢٨م ، ويعتبر هذا التاريخ بداية إفلاس نظام الالتزام . والدليل على ذلك كثرة عمليات الإسقاطات الخاصة بالالتزامات ، مما اضطر الروزنامة إلى إنشاء سجلات خاصة بها وسميت "بسجلات إسقاطات القرى" . وبدراسة هذه السجلات نجد أنه فى خلال القرن الثامن عشر الميلادى (الثانى عشر الهجري) دخلت فئات جديدة ميدان الالتزام مثل التجار نتيجة للأرباح الهائلة التى جنوها من تجارتهم ، أمثال محمد داده الشرايبى ، كما دخل هذا الميدان أيضا العلماء والنساء ، ووجد العديد من تلك الاسقاطات لصالح الفئات المذكورة وقد أشرت إلى ذلك فيما بعد [١٣].

وظل هذا النظام ساريا حتى ألغاه محمد على فى عام ١٢٢٨هـ / ١٨١٤م وأوجد نظاما آخر ألا وهو نظام الاحتكار.

ويلاحظ أن الفلاح المصرى قد تعرَّض للظلم فى كلا النظامين ، فنجده فى النظام الأول قد خضع لإشراف جهات متعددة مثل شيخ البلد ، والكاشف ، والخولى ، والشاهد ، والمشد وإلى غير ذلك ، أما فى النظام الثانى فقد تعرَّض لنظام السخرة .

(ب) سجلات الديوان العالى :

وتبدأ بسنة ١١٥٣هـ / ١٧٤٠م واستمرت إلى عصر محمد على وبعده ، وترجع أهميتها إلى أنها درست الحياة الاجتماعية والاقتصادية فى الريف ، والعلاقات الاجتماعية أمثال الوقف على أعمال الخير وغيرها .

(جـ) سجلات القسمة العسكرية :

وقد سميت بهذا الاسم ، لأنه كان يسجل فيها كل ما يتعلق بأفراد الحامية العسكرية ، أو من ينتمون إليها حتي لو كانوا من التجار فالمقياس هو الإنتماء إلي العسكرية ، وتسجل بها كذلك كل تركات ومخلفات العسكريين بمختلف أوجاقاتهم ، كذلك تسجل بها الحجج التى كان أحد الأطراف فيها عسكريا . ويوجد بها قسام عسكرى إلى جانب القاضى ، حتى يكون من أبناء الطائفة .

وتعطى هذه السجلات فكرة واضحة عن الحياة الاجتماعية ، خاصة الوقف الكثير على أعمال الخير كالمساجد وغيرها . وتتعرض لجميع الطوائف والحرف التى قامت بمثل هذا التنازل لصالح أعمال الخير . وتبدأ هذه السجلات من سنة ٩٦١هـ / ١٥٥٧م ، كما تتعرض للزواج والطلاق واعتاق المماليك وعددها ١٨٣ سجلا . وقد استفدت من السجلات الخاصة بفترة بحثى فقط . ومما يلاحظ أن بعض السنوات لم يكن لها سجلات مثل من سنة ١١٥٠هـ / ١٧٣٧م إلى سنة ١١٥٩هـ / ١٧٤٦م ، و من سنة ١١٦٣هـ / ١٧٤٨م إلى سنة ١١٦٩هـ / ١٧٥٥م ، و من سنة ١١٧٤هـ / ١٧٦٠م إلى سنة ١١٧٩هـ / ١٧٦٥م ، و من سنة ١١٨١هـ / ١٧٦٧م إلى سنة ١١٨٥هـ / ١٧٧١م .

ثالثا : المخطوطات :

١- إبراهيم الصوالحى العوفى ، "تراجم الصواعق فى واقعة الصناجق" وهو موجود بدار الكتب بالقاهرة تحت رقم ١٢١٨٣ هـ ، وقد حصلت على صورة منها بحوزتى . وقد قام كل من عبد الرحيم عبد الرحمن بتحقيقه فى عام ١٩٨٩ ، وحصلت به السيدة / عصمت محمد حسن ، على درجة الدكتوراة فى نفس العام من كلية الآداب جامعة الإسكندرية .

وهذا المخطوط يتكون من مقدمة وثلاثة أبواب وخاتمة ، وتعالج المقدمة موضوع القضاء والقدر والإيمان بهما . أما الأبواب فمقسمة على النحو الآتى : يشتمل الباب الأول على بعض الآيات الشريفة وتفسيرها وأحاديث منيفة وتعبيرها ، مناسبة لواقعة الحال التى يضرب بها الأمثال ، أما الباب الثانى فيشتمل على تاريخ الواقعة(١٤) ويتعرض الباب الثالث لواقعة محمد بك بتاريخ ١٠٦٩هـ / ١٦٥٨م وناقشت الخاتمة بعض المصيبة وما لها من الثواب وأحكام الصبر وما يعقبه من حسن المآب وفى التوبة والاستقصار .

ويضم هذا المخطوط العديد من تراجم طائفة من الأمراء الذين قتلوا فى واقعة الصناجق بمصر (١٠٧١/١٦٦٠م - ١١١٣هـ /١٧٠١م) ، كما أنه يصور أحداث

العصر ، والصراعات السياسية والعسكرية التى كان الريف يتأثر بها غالباً وخاصة الصعيد خلال تلك الفترة ، كما يتعرّض لدور حكام ولاية جرجا فى الفترة التى أرخت لها . مثال ذلك تعرّض العربان لقوافل الحج والإستيلاء عليها كما حدث فى عام ١١٩٩هـ /١٧٨٧م .

وتجدر الإشارة إلى أن هذا المخطوط كتب بخطوط مختلفة مابين الرقعة والنسخ ، كما يلاحظ أن الناسخ ليس واحداً .

٢- أحمد شلبى عبد الغنى الحنفى المصرى ، "أوضح الاشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشات" ، وقد قام الدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم بتحقيق هذا المخطوط ونشره فى عام ١٩٧٨م ، ويعتبر ذا أهمية كبيرة فى تاريخ مصر العثمانية ، وخاصة من النواحى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية ، ونتائج تلك النواحى على المجتمع المصرى وأثرها فى الريف المصرى خاصة ، ولا سيما المفاسد التى قام بها العربان والجند . وينتهى المؤلف بمخطوطه عند أحداث عام ١١٥٠هـ / ١٧٣٧ م .

وعندما يتحدث أحمد شلبى عن التاريخ السياسى فإنه يلقى الأضواء على كثير من وقائع التاريخ المصرى فى العصر العثمانى ، وبخاصة فى القرنين السادس عشر والسابع عشر . ومما يلاحظ أنه دوّن تاريخ تولية وعزل كل وال من ولاة مصر والأحداث الهامة التى حدثت فى عهده .

وعندما يشير أحمد شلبى إلى الناحية الاقتصادية ، فإنه يتعرّض عن خلط العملة بالنحاس فى عهد على باشا الصوفى (٩٧١هـ / ١٥٦٣م - ٩٧٢هـ / ١٥٦٥م) الذى انتهى الأمر بعزله ، كما تحدَّث أيضا عن فساد بعض الأجهزة الإدارية وتلاعبها ، مثال ذلك قيام بعض رجال الإدارة بإحراق الدفاتر الديوانية، لإخفاء الاختلاسات التى حدثت فى عام ١٠٨١هـ / ١٦٧٠م ، ويشير المؤلف إلى أن الحادث لم ينته بذلك ، ولكنه انتهى إلى بيع موجودات المتسببين فى هذا الحادث .

وعندما تطرق المخطوط إلى الناحية الاجتماعية فإنه ركز على عملية هامة فى بناء المجتمع المصرى العثمانى فى ذلك الوقت ، مثال ذلك الاستغناء عن الصرافين اليهود

لخراب ذمتهم والاستعانة بصيارفة مسلمين ، كما تعرّض المخطوط لدور التجار الهام فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، ودخولهم ميدان الالتزام والاشتغال بالربا .

٢- أحمد كتخدا عزبان الدمرداشى ، "الدرة المصانة فى أخبار الكنانة" ويوجد هذا المخطوط تحت رقم Ms.OR. 1073-4 بالمتحف البريطانى بلندن وقد اطلعت على نسخة مصورة منه ، وحصلت عليها من الدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، وقد قام سيادته بتحقيقه ونشره فى عام ١٩٨٩ .

ويتكوّن هذا المخطوط من جزأين ، كتبا بخط النسخ الواضح ، وقد تعرّض لفترة هامة من تاريخ مصر العثمانية ، وتناول أيضا التاريخ السياسى والاقتصادى والاجتماعى فى الفترة من (١٠٩٩هـ / ١٦٨٨م إلى ١١٦٩هـ / ١٧٥٦م) .

فمن الناحية السياسية يركز المخطوط أساسا على أحداث مصر السياسية والصراعات بين الأوجاقات العسكرية ، ويذكر المؤلف أنه شارك فى كثير من الأحداث وشاهدها ، فيذكر دائما وكان " العبد الحقير واقفا أو مشاركا وهكذا " ويركز أحمد كتخدا على دور حكام الصعيد فى ذلك الوقت ومشاركتهم فى الأحداث السياسية ، كما تعرّض للانقسامات والأحزاب العثمانية المملوكية ، وتعرّض كذلك لظهور القاسمية والفقارية .

ومن الناحية الاقتصادية تعرّض المؤلف للأحوال التى كانت سائدة فى عهده ، مثال ذلك ارتفاع الأسعار بسبب الظروف السياسية المضطربة وانخفاض الأسعار مرة أخرى فعندما ذكر ارتفاع الأسعار فإنه ذكر بالتفصيل السلع التى ارتفعت أسعارها مثل البن ، والصابون والسكر الخام والمكرر والعسل ، والزيت بأنواعه والطحينة والزيتون والجبن واللحم والسمن والدقيق والعيش ، وتعرّض أيضا لفساد العملة وغشها وأثر ذلك على الناحية الاقتصادية ، ثم تحدّث بعد ذلك عن أثر انخفاض النيل وزيادته فى حياة المصريين الاقتصادية ، فيصف الحالة الاقتصادية بقوله(١٥) :

" دخل شهر رمضان ١١١٤هـ (١٧٠٢م) والناس فى كرب من قبل المعاملة وعدم الجدد النحاس ، وانجمعت على التجار وأرباب الصنايع ودخلوا إلى الجامع الأزهر اشتكت إلى ساداتنا العلماء ما هم فيه من قبل الفضة المقصوصة وعدم الفلوس

النحاس واقتضى الرأى أنهم يكتبوا عرض حال فى خصوص ذلك وطلعوا به إلى الديوان قدموه للباشا قرأه عرف فيه وإذا به كتب فرمان بالجمعية فى بيت حسن أغا بلفيه بحضور السادات والبكرية والسادة العلماء والصناجق والأغاوات واختيارية السبعة أوجقات بأبطال الفضة المقصوصة وظهور الجدد النحاس وتنزيل أصناف الأسعار بأى وجه وأعطاه ليد كتخدا الجاويشية كتب عليه كاتب حوالة التنايبية " .

وعن ارتفاع الأسعار يذكر فى حوادث عام ١١١٧هـ / ١٧٠٥م[١٦] بقوله :

"وإذا بأسعار الأصناف زادت قدمت التجار عرض حال إلى رامى محمد باشا كتب الجمعية فى بيت الدفتردار دارت التنايبية على السناجق والأغاوات واختيارية السبعة أوجاقات باتو وأصبحوا انجمعوا تماما فى بيت الدفتردار وقال الجميع لا يصلح لأمور البلد الا على أغا جابوه غصبا عملوه أغا الانكشارية ثانى مرة وإذا به دار بالموكب مثل الأول فى البلد عادت أسعار الأصناف مثلما كانت سابق على أيامه وإذا بالنيل المبارك توقف سنة سبعة عشرة وماية وألف " .

ومن الناحية الاجتماعية ، يتطرق المؤلف إلى العادات والتقاليد التى سادت المجتمع المصرى العثمانى فى ذلك الوقت مثل ابطال تدخين الدخان فى الأماكن العامة ، وخاصة عند مرور محمل الحج ، وضرب كل من يضبط يدخن دخانا[١٧] وتعرض أيضا إلى إقامة الأفراح وخاصة فى أسرة الباشا ومشاركة جميع طوائف المجتمع فى ذلك الاحتفال[١٨] ، كما تعرض أيضاً للتركيب الطائفى للمجتمع المصرى العثمانى ، وتحدث عن الكثير من شيوخ الطوائف الحرفية مثل شيخ الطحانين ، وشيخ الخبازين وغيرهم من شيوخ الطوائف الحرفية ومكانتهم .

ويلاحظ أن أحمد الدمرداشى قد عاصر الكثير من المؤرخين الذين عاشوا تلك الفترة التى أرخوا لها مثل إبراهيم الصوالحى[١٩] ، ويوسف الملوانى[٢٠] ، وعلى الشاذلى الفرا[٢١] ، وأحمد شلبى عبد الغنى[٢٢] ، ومصطفى بن الحاج إبراهيم[٢٣] .

٤- أحمد بن زنبل المحلى الرمال ، "تاريخ غزوة السلطان سليم خان بن السلطان بيازيد خان " " مع السلطان قانصوة الغورى سلطان مصر " ورقمه ٢٣٥٨٠/٣٦٣٣ب بمكتبة بلدية اسكندرية . وقد قام السهيلى بترجمتها إلى التركية فى القرن السابع

عشر ، ضمن كتاب له اسمه الدرة اليتيمة فى تاريخ مصر القديمة[٢٤] تعرّض هذا المخطوط للعلاقات التى قامت بين سلاطين المماليك والسلاطين العثمانيين ، ثم التعرّض للحروب التى قامت بينهم فى موقعة مرج دابق عام ٩٢٢هـ / ١٥١٦م ، ووصف هذه المعركة وصفاً دقيقاً ، وكيف دبت الخيانة فى صفوف المماليك والمتمثلة فى خاير بك ، وجان بردى الغزالى ، ونتيجة لخيانتهم وتفوق العثمانيين العسكرى انتصروا فى تلك الموقعة ، ثم تقدمهم إلى مصر بعد ذلك بتشجيع من خاير بك والغزالى إلى موقعة الريدانية عام ٩٢٣هـ / ١٥١٧م وتعرّض بعد ذلك للمفاوضات التى دارت بين طومان باى سلطان المماليك فى مصر وبين السلطان سليم خان سلطان العثمانيين وكيف استعاد سلطان مصر قواته وحقق بعض الانتصارات إلى أن تعثرت تلك المفاوضات، بقتل بعض أعضاء الوفد المرسل من قبل السلطان العثمانى إلى السلطان الملوكى فى البهنسا ، وانتهى الأمر باستئناف القتال ثانية وانسحاب طومان باى إلى الدلتا وخيانة ابن مرعى له وتسليمه إلى السلطان سليم ، وانتهى الأمر بإعدامه على باب زويلة عام ٩٢٣هـ / ١٥١٧م .

وأهمية هذا المخطوط ترجع إلى أنه بيَّن أن المفاوضات التى دارت بين طومان باى والسلطان سليم كانت إبان وجوده بالصعيد إلا أن هذه المفاوضات تعرضت للفشل بعد قتل بعض أعضاء الوفد المرسل من قبل السلطان العثمانى.

٥- الشيخ على بن محمد الشاذلى الفرا ، " ذكر ما وقع بين عسكر المحروسة القاهرة (١١٢٣هـ / ١٧١١م) " وقد قام الدكتور عبد القادر طليمات بتحقيق هذا المخطوط ونشره بالمجلة التاريخية المصرية المجلد الرابع عشر عام ١٩٦٨ .

تعرَّض هذا المخطوط لانقسام المماليك إلى القاسمية والفقارية وتنافسهما للحصول على الزعامة والحكم ولم يقتصر الأمر علي هذا الحد بل وصل التنافس علي الزعامة فى البيت الواحد ، وشهدت مصر كثيرا من الفتن والحروب ، وتحدث الفرا عن فتنة ١١٢٣هـ/١٧١١م التى استمرت سبعين يوماً فى القاهرة ، وقد شارك محمد بك حاكم جرجا فى ذلك الوقت فى المعارك العسكرية والمعارك الاقتصادية عندما كان يستخدم الغلال كسلاح ضد سكان القاهرة إبان تلك الفترة .

وتعرّض المخطوط لأسباب هذه الفتنة ، وأوضح أنها ترجع إلى التنافس بين ضباط أوجاق الانكشارية على النفوذ والسلطان ، ودور أفرنج أحمد ، أوضا باشا ، الذى أراد أن يسيطر ويبسط نفوذه على الأوجاق كله ، وانتهى الأمر بحدوث حرب قاسية الأهوال ، ترتب عليها هدم البيوت ، وحرق المتاع ، ونهب الأموال ، وسقوط الجرحى والقتلى ...الخ .

ومما يذكر أن الفرا شاهد هذه الفتنة وعاصرها وتعرّض لمواقف كل من :

١- **الأوجاقات العسكرية** : والنزاع الذى نشب ، والتنافس بينهم إلى حد الاشتباك المسلح .

٢- **الوالـــى** : وضعفه عند نشوب النزاع بين الأوجاقات العسكرية ، ووصل ضعفه إلى الانحياز إلى الجانب الأقوى دون مراعاة للصالح العام .

٣- **علماء الأزهر** : وقد اختلفوا فيما بينهم على نفى خصوم أفرنج أحمد ، بالإضافة إلى إصدارهم فتاوى أضرت بالمجتمع المصرى العثمانى ، ومن ضمن هذه الفتاوى جواز قتال فريق ضد الآخر ، وانقلب الحال عندما أفتوا بنفى أفرنج أحمد بعد هزيمته .

٤- **الأمـراء** : وشرح كيف كانوا يعيشون عيشة كلها ترف وبذخ ، ولم يقاسوا من تلك الفتنة ، كما قاسى المجتمع المصرى أثنائها .

٥- **سكان القاهرة** : وقد انقسموا بدورهم إلى قسمين ، قسم يؤيد فريقا على الآخر ، والقسم الآخر يعارض ذلك ، وانتهى ذلك التقسيم بأثره السئ للاثنين معا ، المنتصر والمهزوم .

٦- **القبائل العربية** : التى استغلت الموقف لصالحها ، والمقصود هنا بالقبائل الغربية العربان الذين استغلوا الموقف وقاموا بعملية السلب والنهب .

٧- محمد البرلسى السعدى : " بلوغ الارب برفع الطلب " وقد قام الدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم بتحقيق هذا المخطوط بالمجلة التاريخية المصرية المجلد الرابع والعشرون ونشره عام ١٩٧٧ .

وتعرّض هذا المخطوط للاضطرابات التى تعرضت لها مصر ، وخاصة منذ الربع

الأخير من القرن السادس عشر ، واضطربت أحوال البلاد ، كما اضطر جنود الحامية العثمانية إلى الاشتراك فى هذه الاضطرابات ، وخاصة جنود السباهية .

وترجع أسباب هذه الثورات إلى العوامل الاقتصادية وخاصة منذ ولاية على باشا الصوفى (٩٧١هـ / ١٥٦٤م - ٩٧٣هـ / ١٥٦٦م) حيث بدأ زيف العملة وخلطها بالنحاس ، واضطربت أحوال الأمن بالبلاد وكثر اللصوص وقطاع الطرق وظهر ذلك واضحاً ، وعلى هذا الأساس بدأ جند السباهية (الفرسان) يستغلون الموقف لصالحهم ويقومون بالثورات ضد الولاة العثمانيين أنفسهم ، وازداد نفوذ هؤلاء الجند وخاصة فى الريف ، حيث قاموا بفرض الكثير من الامتيازات والعادات ، وأدى ذلك الموقف الضعيف من جانب الولاة العثمانيين إلى استنجاد الأهالى بالدولة العثمانية التى تدخلت نتيجة ما قام به هؤلاء الفرسان من اغتصاب النساء والأولاد ، ووصل بهم الأمر إلى تهديد الولاة العثمانيين وقتلهم كما حدث عندما قتلوا إبراهيم باشا (١٠١٢ - ١٠١٣ هـ / ١٦٠٤ - ١٦٠٥م) بل وصل تحديهم للسلطات الحاكمة إلى درجة إعلان استقلالهم بمصر ، وكان نتيجة ذلك ظهور المماليك كقوة عسكرية وسياسية .

وانتهى الأمر بالقضاء عليهم فى ولاية محمد باشا (١٠١٦ - ١٠٢٠هـ / ١٦٠٧ - ١٦١١م) الذى قضى عليهم تماما واعتبر ذلك القضاء بمثابة الفتح العثمانى الثانى لمصر .

ويذكر السعدى هذا الحادث بقوله[٢٥] :

" أنعم الله بإيالة مصر المحمية ، مع الوزارة العلية لحضرة مولانا وسيدنا الوزير المعظم والمشير المفخم ، والدستور المكرم ، ممهد أمور جمهور الأمم منصف المظلوم ممن ظلم ، نظام العالم ، رافع آثار الجور والفتن وقالع مآثر الظلم والاحسن ، جواد لم يمحق الهلال إلا ليكون نعلا لحافر جواده ، ولا مدت الثريا أكفلها النصب إلا للتمسك بنيل كرمه وامداده ولا سل الصبح سيفه إلا قال الله أكبر على أعدائه ولا حمرت الشفق من الخافقين إلا حرمة لحمرة خافق لواية ، ولا أمطرت السحب إلا بكاء من خشية جلاله ، ولا استقرت البروق إلا خجلا من لمعان سيوفه ونصاله ، ولا نحلت الخناصر بالخواتم إلا لأنها تعقد عليه ، ولا كحلت العيون السود بسواد النور الباصر ،

إلا لتتشرف بالنظر إليه ، ولا فتحت الدوى أفواها إلا لتنطق بمدحه السنة الأقلام ، ولا حبر الحبر بياض الطروس يسود السطور إلا لنشير أن الليالى والأيام من جملة الخدام ليث عرين الوطيس بأسا وجأشا ، حضرة سيدنا ومولانا الوزير المعظم محمد باشا أنعش الله تعالى به بساط البسيطة انتعاشا ، ولا زال عمود خيام هذا الدين القيم بعدالته الشريفة قايما ، وكلما نوت لغداؤها فعلا مضارعا كان سيفه له جازما ، وهو الذى قهر الأعداء من طوايف الأشقياء المذكورة أخذا بالنواصى ، ويدد شمل البغاة العصاة وفرقهم إلى الأقاصى وهو الذى من جل قنائه آمن من عوارض الفناء ومن أشجاره بحماه خلص من بوايق البلاد ، ومن استظل بظل رافته وحده ظليلا ، وهو الذى من قصد بابه ما خابه ومن لزم جنابه الشريف عاش وطاب ، وهو الذى دأبه اغاثة الملهوف وأسدى المعروف " .

٧- محمد بن أبى السرور البكرى الصديقى ، " كشف الكربة فى رفع الطلبة " ورقم هذا المخطوط ٨٣٠ تاريخ بمكتبة رفاعة رافع الطهطاوى بسوهاج وقام الدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم بتحقيق هذا المخطوط ونشره بالمجلة التاريخية المصرية المجلد الثالث والعشرون عام ١٩٧٦ م .

وتعرّض هذا المخطوط أيضا للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى حدثت بمصر ، وخاصة إبان فتنة الجند السباهية الذين فرضوا الطلبة وغالوا فى تحصيلها ، وبدأ تحصيل هذه الطلبة منذ عهد أويس باشا (٩٩٥هـ / ١٥٨٦م) وكانت تحصل فى أول الأمر شهريا ، ثم بدأ هؤلاء الجند السباهية يغالون في جمعها ، وأصبحت يوميًا ، ووصل بهم الأمر إلى جمعها خمس مرات يوميًا[٢٦] .

ويلاحظ أن محمد البرلسى السعدى[٢٧] تحدث عن فساد وطغيان هؤلاء الجند السباهية فى القرى والمدن وأدى بهم الأمر إلى تحدى السلطات الحاكمة وقتلهم لأحد الولاة كما تعرضنا سابقا .

وتعرّض المخطوط لما أصاب الريف من غبن وقسوة وظلم من هؤلاء الجند ، حتى جاء محمد باشا (١٠١٦هـ / ١٦٠٧م - ١٠٢٠هـ / ١٦١١م) وقضى تماماً على طغيانهم ، وكان نتيجة ذلك القضاء على قوة المماليك العسكرية والسياسية لفترة ما وخاصة بعد أن ازدادت قوتهم .

ب- محمد بن أبى السرور البكرى الصديقى ، "المنح الرحمانية فى الدولة العثمانية " ورقم هذا المخطوط ١٩٢٦ تاريخ بدار الكتب المصرية بالقاهرة . وقد قامت السيدة الدكتورة ليلى الصباغ بتحقيقه ونشره عام ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م ، دار البشائر للطباعة والنشر ، دمشق ، وذيله اللطائف الربانية على المنح الرحمانية .

وتعرَّض هذا المخطوط لتأريخ السلاطين العثمانيين وعن ولاة كل منهم فى مصر ابتداء من عام٩٢٣هـ/١٥١٧م إلى عام ١٠٢٩هـ / ١٦١٩م والحوادث الهامة التى حدثت فى عهد كل وال من ولاة مصر العثمانية إبان تلك الفترة . واشتمل هذا المخطوط على خمسة عشر بابا تناول فى كل باب سلطانا من سلاطين آل عثمان ، تاريخ توليته العرش وأعماله وحياته حتى إذا ما وصل إلى عهد السلطان سليم الأول فى الباب التاسع ، يذكر ولاة مصر الذين حكموها مبتدئا بخاير بك ، وفى الباب العاشر يبدأ الحديث عن السلطان سليمان القانونى وأعماله ومن ولى مصر من الولاة العثمانيين والأحداث الهامة التى وقعت فى عهد كل منهم . كما تناول قضاة العسكر الذين تولوا رئاسة القضاة فى مصر العثمانية إبان تلك الفترة .

جـ - محمد ابن أبى السرور البكرى الصديقى ، " اللطائف الربانية على المنح الرحمانية فى الدولة العثمانية " . ورقم هذا المخطوط ٨٠ بدار الكتب المصرية بالقاهرة .

ويعتبر هذا المخطوط تكملة لمخطوط المنح الرحمانية فى الدولة العثمانية ، ويلاحظ أنه تعرض للتاريخ العثمانى بصفة عامة ، ولذلك فهو تاريخ سياسى بحت ، كما أنه تعرَّض لتاريخ بعض الولاة العثمانيين فى مصر والقضاة .

وتعرَّض البكرى فى هذا المخطوط لتاريخ الولاة باختصار شديد ، ولوحظ أنه ينقل كثيراً عن ابن اياس الحنفى وخاصة عند تعرَّضه لأحداث الفتح العثمانى والمناوشات والمفاوضات التى دارت بين السلطانين العثمانى والمملوكى ، وما انتهت إليه هذه المفاوضات ثم إعدام السلطان المملوكى طومان باى . كما تعرَّض لتاريخ مصر من عام ٩٢٣هـ / ١٥١٧م إلى ولاية مصطفى باشا الثانى عام ١٠٢٧هـ / ١٦١٨م .

د- محمد بن أبى سرور البكرى الصديقى ، "الكواكب السائرة فى أخبار مصر القاهرة " وهو عبارة عن مخطوط مصور بالميكرو فيلم عن المتحف البريطانى تحت رقم

٧٨٤ / ١٣٤١ ورقمه بمكتبة البلدية بالإسكندرية ١٧٠١/١٣٤١ج ، وقد اشتمل على مقدمة وعشرين بابا على النحو التالي : يشتمل الباب الأول على ذكر مصر وأول أمرها وما قيل فى تسميتها ويتحدث الباب الثانى عن ذكر حدود مصر ، أما الباب الثالث ففى ذكر ملوك مصر قبل الطوفان فى الجاهلية إلى زمن الإسلام ثم خلفائها ونوابها وملوكها ونوابهم إلى ستين ألف ، ويشير الباب الرابع فى ذكر كور مصر وعدد قراها ، وفى الباب الخامس فى ذكر ما ورد فى فضل مصر ، والباب السادس فى ذكر دعاء الأنبياء عليهم الصلاة والسلام لمصر وأهلها ، والباب السابع فى وصف العلما لمصر ، والباب الثامن فيمن ولد بها من الأنبياء ، والباب التاسع فى ذكر فتوح مصر ، والباب العاشر بمصر من ثغور الرباط والمساجد الشريفة ، والباب الحادى عشر، فيمن ذكر مصر من العلماء والحكماء والملوك ، والباب الثانى عشر فى ذكر خراج مصر ، والباب الثالث عشر ، فى ذكر ما اختصت به مصر من ملبوس ومأكول وكنوز ، والباب الرابع عشر ، فى ذكر ما كان يعمل بأرض مصر من حفر الترع وعمارة الجسور ، والباب الخامس عشر ، فخصصه المؤلف للحديث عن عجائب مصر وغرائبها كالأهرامات والنيل والباب السادس عشر ، فى ذكر مقاييس النيل والباب السابع عشر ، فى ذكر القاهرة بالخصوص وأول أمرائها والباب الثامن عشر ، فى ذكر محاسن مصر الكلية الجامعة التى تفضل بها غيرها على سبيل الإجمال ، والباب التاسع عشر ، فى ذكر أقاليمها ، والباب العشرون يختتم به المخطوط فى ذكر أخبار الإسكندرية والمنارة وما فيها من العجايب (العجائب) .

وتناول هذا المخطوط التنظيمات الإدارية التى وضعها السلطان سليم ثم عرض أعمال ولاة مصر العثمانيين وصفاتهم من عهد خاير بك ٩٢٣هـ / ١٥١٧م والأحداث التى وقعت بمصر من هذه الولاية إلى سنة ١٠٦٠هـ / ١٦١٠م وتعرًض البكرى لتاريخ تولية كل وال وتاريخ انتهاء حكمه سواء بالعزل أو القتل ، وتناول معالجة السياسة والمشاكل الاقتصادية ، وازدياد نفوذ الأوجاقات العسكرية وخاصة السباهية ، بالإضافة إلى تعرًضه لقضاة العسكر العثمانيين الذين تولوا هذه المناصب .

هـ - محمد بن أبى السرور البكرى ، "تحفة الظرفاء فى ذكر دولة الملوك والخلف

ويليه الفتوحات العثمانية للديار المصرية " ورقمه ٢٣٥/٦٨٩ ج بمكتبة بلدية الإسكندرية .

وكالعادة تناول المؤلف تاريخ مصر منذ العصر الإسلامى إلى أن فتحها السلطان سليم خان ، وتعرَّض لتاريخ مصر السياسي والعسكرى ، وتعرَّض أيضا للوقائع العسكرية التى حدثت بين المماليك والعثمانيين ، ويلاحظ عليه أنه ذكر أحيانا الأحداث يوما بيوم . وقد نقل عن محمد بن اياس الحنفى فى بعض الأحداث الهامة مثل عملية الفتح العثمانى مثلاً فى مخطوطة "تحفة الظرفاء فى ذكر دولة الملوك ويليه الفتوحات العثمانية للديار المصرية [٢٨] كما يتفق مع كتاب " اللطائف الربانية على المنح الرحمانية فى الدولة العثمانية " [٢٩] .

ولم ينته الأمر عند هذا الحد بل نجده – أبا السرور البكرى – يكرر نفسه دائما فى مخطوطاته ، وأحيانا يجد الباحث نفسه وكأنه يقرأ نفس المخطوط السابق ، اذكر على سبيل المثال مخطوطة تحفة الظرفاء "متفقة تماما مع اللطائف الربانية " [٣٠] .

٨- مجهول المؤلف ، "أخبار أهل القرن الثانى عشر الهجرى ، تاريخ المماليك فى القاهرة " ورقم هذا المخطوط ١٣٤١ بمعهد المخطوطات العربية بالقاهرة .

وتعرَّض هذا المخطوط لتاريخ مصر السياسى والاقتصادى من عام ١١٢٠هـ / ١٧٠٨م إلى عام ١٢١٣هـ / ١٧٩٨ م وقد تطرَّقت إلى الصراع بين البيوتات المملوكية خلال الفترة وموقف الصعيد منها ، وخاصة عند التجاء أحد أمراء المماليك للصعيد حتى يستعيد قوته ويعود مرة أخرى بفضل مساندة حاكم جرجا له ، كما تعرَّض لدور العربان أيضا فى هذه الحوادث واستغلال الموقف لصالحهم .

٩- مصطفى بن الحاج إبراهيم (تابع المرحوم حسن أغا عزبان الدمرداشى ، "تاريخ وقايع مصر القاهرة من سنة ١١٠٠هـ / ١٦٨٨ م – ١١٥٠هـ /١٧٣٧م " .

وقد قام الباحث بنشره فى طبعتين متتاليتين الأولى عن دار المعرفة الجامعية عام ١٩٨٩م ، والطبعة الثانية مزيدة ومنقحة عن دار الكتب المصرية ، القاهرة ٢٠٠٢م .

تعرَّض هذا المخطوط لتاريخ مصر العثمانية السياسى والاقتصادى والاجتماعى خلال هذه الفترة ، ومدة حكم كل باشا حكم مصر والأحداث الهامة التى حدثت فى عهده بخاصة فى عدد من الوقائع بين عسكر مصر والصناجق الأغوات والنتائج التى ترتبت بعد مقتل الصناجق الفقارية . واتبع مؤلف هذا المخطوط نفس طريقة أحمد كتخدا عزبان(٣١) باتباعه نظام التأريخ بالحوليات، دون مقدمات لا عن فضل علم التاريخ ولا عن تاريخ مصر منذ الخليقة ، كما فعل معظم مؤرخى الحوليات فى القرنين السابع عشر والثامن عشر .

ويذكر عن الوقائع بقوله (٣٢) :

"عن وقايع مصر القاهرة كنانة الله فى أرضه من غم لأن السلطان محمد خان والسلطان سليمان خان ، والسلطان أحمد خان ، والسلطان مصطفى خان والسلطان أحمد خان والسلطان محمود خان نصره الله تعالى من سنة ماية بعد الألف تاريخ آخر المجموع والبشاوات على الترتيب ما قد حصل فى مدتهم من الوقايع بين عسكر مصر والسناجق والأغاوات واختيارية السبعة أو جاقات الجووبجية واجب رعايات وأنفار محافظين مصر بعد مقتل السناجق الفقارية قبل دخول سنة ماية بعد الألف " .

ويلاحظ على هذا المخطوط رداءة الخط ، وتكاد الكتابة تتشابه تماما مع الدمرداشى ، وخاصة أن الفترة واحدة فالمؤلف هنا بدأ بسرد الأحداث من سنة ١١٠٠هـ / ١٦٨٨م والدمرداشى بدأ من عام ١٠٩٩هـ / ١٦٨٨ م ، وانهى حوادثه بعام ١١٥٠هـ / ١٧٣٧ م بينما أنهى المؤلف الآخر حوادثه بعد هذه الفترة عام ١١٦٩هـ / ١٧٥٦م بفارق حوالى عشرين عاما أو أقل ويكاد يلاحظ الباحث عند اطلاعه على هذا المخطوط أنه يطلع على مخطوط الدمرداشى وخاصة عند تعرُّض المؤلف للأحداث السياسية مثل تعرُّضه لفتنة ١١٢٣هـ / ١٧١١ م والاقتصادية والاجتماعية .

وفى مجال سرد الأحداث السياسية ، تعرَّض إلى حادثة كوجك محمد وصراعه من أجل الوصول إلى السلطة السياسية ، والصراع بين البيوتات المملوكية وبخاصة الفقارية والقاسمية من أجل الوصول إلى الحكم وموقف حكام الصعيد وخاصة حاكم

ولاية جرجا وموقف الهوارة أيضا وعربان الصعيد الآخرين مثل عربان ابن موافى وغيرهم .

وأشار المؤلف إلى أنه نتيجة لاضطراب الأحوال السياسية فى البلاد أن ساءت الأحوال الاقتصادية ، فارتفعت الأسعار وتعرضت العملة للغش ، كم أشار إلى موقف قبيلة هوارة من إمداد القاهرة بالغلال أو منعها ، وأثر ذلك على السلطات الحاكمة فى القاهرة من هذه القبيلة .

ثم تعرض المؤلف للناحية الاجتماعية فى مصر العثمانية فى تلك الفترة، والتركيب الطائفى للمجتمع المصرى والحرفيين وغير ذلك ويشير إلى المحن التى تعرضت لها مصر وخاصة فى عام ١١٠٧هـ / ١٦٩٥م عندما انتشر وباء الطاعون فى البلاد وأثره على السكان .

١٠- يوسف الملوانى (الشهير بابن الوكيل) كتاب «تحفة الأحباب بمن ملك مصر من الملوك والنواب » [٣٣] .

ويتكون الكتاب من أربعة أبواب ، وتعرض لتاريخ مصر والقاهرة السياسى والاقتصادى والاجتماعى إبان الحكم العثمانى ، وخاصة فى الباب الرابع الذى تعرض فيه لذكر سلاطين آل عثمان ونوابها بمصر من سنة ٩٢٩هـ /١٥٢٣م إلى سنة ١١٣٦هـ / ١٧٢٣م .

وتناول الكتاب معلومات تاريخية إضافية تشمل الريف والمدينة ، ويبدو أن الجبرتى اعتمد عليه كثيرا كما اعتمد على أحمد شلبى عبد الغنى من قبل وخاصة لوجود تشابه كبير فى الفترات التى أرخ لها .

مثال ذلك نرى أن الملوانى يذكر عن فتنة ١١٢٣هـ / ١٧١١ م فيقول [٣٤] :

" وفى ثالثة (رجب ١١١٩ هـ / ١٧٠٧م) وقعت فتنة بباب الينكجرية فعزلوا أحمد أفرنجى الذى كان ريس الأوده باشه وحسين أغا الاوده باشى ثم نفوهم إلى الطينة بدمياط ".

أما عبد الرحمن الجبرتى فتعرض فى تأريخه لأحداث هذه الفتنة وأسبابها فقال [٣٥] :

"وفيها (١١١٩هـ / ١٧٠٧م) وقعت فتنة بباب الينكجرية فعزلوا أفرنج أحمد باش أوده باشه وحسين أوده باشه ثم نفوهم إلى الطينة بدمياط ". وبتحليل هذين النصين نجد أن عبد الرحمن الجبرتى قد نقل عن يوسف الملوانى الذى عاصر أحداث هذه الفتنة وأرخ لها حتى أننا نرى أن الجبرتى قد تأثر بأسلوب الملوانى .

ويذكر كل من الملوانى والجبرتى عن اشتراك حاكم الصعيد محمد بك فى هذه الفتنة [٣٦] .

وعن حادثة عودة أفرنج أحمد من النفى اتفقت رواية الجبرتى مع رواية الملوانى الذى ذكر عن هذه الحادثة عام ١١١٩هـ / ١٧٠٧م ، بقوله [٣٧] :

"وفيه فر أحمد الفرنجى وحسين أغا من حبس الطينة ودخل مصر ليلا فالتجأ الفرنجى أحمد إلى أغات الجراكسة وأما حسين فالتجأ إلى باب التفكجية وفى سادس عشرينه أصبحت الينكجرية بالباب بأسلحتهم لما بلغهم قدوم أفرنجى أحمد إلى مصر وقالو لا بد من نفيه إلى الطينة فعاند فى ذلك طايفة الجركسة وامتنعوا عن التسليم فيه وقالوا لهم لا بد من أننا ننقله من وجاقكم وساعدهم على ذلك بقية البلكات ولم يوافقهم الينكجرية على ذلك ومكثوا ببابهم يومين وليلتين وكذلك فعل كل بلك ببابه فلما رأى العلما والفقهاء والأشراف تفاقم الأمر وخشوا من الفتنة اجتمعوا على الصناجق وساير أعيان البلد وأجمعوا على أن يجعلوه صاحب طبلخانة ولما تم التوافق أرسلوا له القفاطين مع كتخدا الباشا وأرباب الدرك وأحضروه إلى مجلس الأغا وقروا عليه فرمان الصنجقية وأنه إن خلف يكون عليه بخلاف ذلك فامتثل الأمر ولبسوا قفاطين الصنجقية وطلع من منزل أغاة الجراكسة فى موكب عظيم إلى منزله وفى غاية شعبان نزل له الصنجق السلطانى على العادة والطبلخاناة " .

أما رواية الجبرتى عن هذا الحادث فإنها تشابه تماما رواية يوسف الملوانى ويلاحظ الباحث أن الجبرتى قد تأثر بأسلوب الملوانى ويظهر ذلك بقوله عن حوادث عام ١١١٩هـ / ١٧٠٧م [٣٨] .

"وفيه (شعبان) فر أفرنج أحمد أوده باشا وحسين أغا من حبس الطينة ودخلا مصر ليلا فاختبأ عند أغات الجراكسة والتجأ حسين إلى باب التفكجية ... (وفى

سادس عشرينة) اجتمع الينكجرية بالباب بأسلحتهم لما بلغهم قدوم أفرنج أحمد إلى مصر وقالو لابد من نفيه ورجوعه إلى الطينة فعاند فى ذلك طائفة الجراكسة وامتنعوا من التسليم فيه وقالو لابد من نقله من وجاقكم وساعدهم بقية البلكات ولم يوافق اليكنجرية على ذلك ومكثوا ببابهم يومين وليلتين وكذلك فعل كل بلك ببابه فاجتمع كل العلماء والمشايخ على الصناجق والأعيان وخاطبوهم فى حسم الفتنة فوقع الاتفاق على أن يجعلوه صاحب طبلخانة وأرسلوا له القفاطين مع كتخدا الباشا وأرباب الدرك وأحضروه إلى مجلس الأغا وقرأوا عليه فرمان الصنجقية وطلع من منزل أغات الجراكسة بموكب عظيم إلى منزله ونزل له الصنجق السلطانى والطبلخانة فى غايته "

وقد قسَّم الملوانى كتابه إلى أربعة أبواب رتبت على النحو التالى :

الباب الأول : ما ملك مصر بعد الطوفان إلى أن فتحها الله على يد المسلمين .

الباب الثانى : يتحدث عن ولاة المسلمين منذ زمن عمر بن الخطاب والخلفاء الأمويين والعباسيين والفاطميين .

الباب الثالث : ويتحدث عن سلاطين الأكراد ومماليكهم الأتراك والجراكسة إلى أن جاء السلطان سليم خان بن عثمان وفتح مصر .

الباب الرابع : يتضمن ذكر ملوك آل عثمان ونوابهم .

رابعا - مصادر منشورة :

١- محمد ابن اياس المصرى الحنفى ، "بدائع الزهور فى وقايع الدهور" .

يعتبر الجزء الخامس الذى حققه الدكتور محمد مصطفى عام ١٣٨٠هـ / ١٩٦١م بالقاهرة المرجع الرئيسى لحوادث الفتح العثمانى لمصر ، والتنظيمات التى وضعها العثمانيون لمصر عقب الفتح ، وسرد الأحداث الهامة التى حدثت بمصر ، كان دائم النقد للحكم العثمانى ومساوئه ولإهماله مصالح المصريين .

وقد تعرَّض ابن اياس لحكم العثمانيين لمصر حتى وفاة خاير بك ، وصدور الفرمانات العثمانية كل عام لتجديد حكم خاير بك حتى وفاته عام ٩٢٨هـ /١٥٢٢م .

ودوّن الحوادث شهرا بعد شهر فى الأجزاء غير المعاصرة من كتابه ، ثم يوم بعد

يوم فى الأجزاء الأخيرة منه ، مما يدل على دقته ورغبته فى استقصاء الحقائق ، واستخدم فى أسلوبه الألفاظ العامية والألفاظ غير العربية ويرجع ذلك إلى انتشار اللسان التركى فى مصر خاصة بن أفراد الطبقة الخاصة فى العصر المملوكى (٣٩) .

كما أن ابن اياس يتعرّض لعملية الثأر التى قام بها اينال السيفى كاشف الغربية ، وجانم كاشف البهنسا والفيوم ، وخاصة أنه عرف عنهما أنهما أبدا الفتح فى أول الأمر (٤٠) .

٢ – عبد الرحمن الجبرتى ، "عجائب الآثار فى التراجم والأخبار" أربعة أجزاء" بولاق ١٣١١هـ .

وهو غنى عن التعريف ، وتعرًّض لتاريخ مصر الحديثة خلال ثلاث فترات ، الفترة الأولى لتاريخ مصر العثمانية ، وتاريخ مصر إبان الاحتلال الفرنسى ، وتاريخ مصر إبان حكم محمد على حتى عام ١٢٣٦هـ / ١٨٢١م .

وتعرّض الجبرتى للمجتمع المصرى وطبقاته وفئاته وطوائفه وخاصة العلماء والمماليك والتجار والحرفيين وغيرهم . كما يلاحظ عليه أنه أفرد تراجم عن الشخصيات الهامة فى نهاية كل عام فى تاريخه للوفيات .

واعتمد الجبرتى فى تأريخه على كثير من كراريس الأجناد وكثير من المؤرخين الذين سبقوه أمثال أحمد شلبى عبد الغنى (٤١) ويوسف الملوانى(٤٢) .

بالإضافة إلى ذلك فإنه عاصر بعض الأحداث الهامة ، بل شارك فيها ، وإذا لم يشارك فيها فإنه كان قريبا منها . واتبع فى كتابته طريقة الحوليات واليوميات ، وصور الحياة فى الأماكن التى أرخ لها ووصف الأماكن والميادين والدروب والمنازل حتى أن القارئ يستطيع أن يستنتج صورة تفصيلية عن هذه الحياة . وتعرض أيضا لظهور القاسمية والفقارية .

خامسا : دراسات وثائقية منشورة :

١- محمد شفيق غربال " مصر عند مفترق الطرق (١٧٩٨ – ١٨٠١) رسالة حسين أفندى الروزنامجى " المقالة الأولى مجلة كلية الآداب جامعة فؤاد الأول ، المجلد الرابع، الجزء الأول مايو عام ١٩٣٦م .

وهوعبارة عن مخطوط عنوانه " ترتيب الديار المصرية فى عهد الدولة العثمانية " ينسب إلى حسين أفندى أحد أفندية الروزنامة فى مصر العثمانية . ففى هذا المخطوط إجابة لأسئلة طرحها استيف مدير المالية فى عهد الاحتلال الفرنسى عن أحوال مصر الإدارية والمالية فى العصر السابق على الحملة الفرنسية ، وقد انتظمت هذه التساؤلات والاجابات فى ستة عشر بابا ، وأوضح المؤلف أنه قام بتحريرها عام ١٢١٦هـ / ١٨٠١م أى قبل خروج الفرنسين من مصر .

وجاءت إجابات حسين أفندى على تساؤلات استيف كلآتى :

١- وصف ترتيب القاهرة ونظامها وأمرائها .

٢- فى تعريف صناجق مصر وعدتهم وخدمتهم .

٣- فى ترتيب الأوجاقات السبعة وأسمائهم .

٤- فى تعريف الحكام القاطعين بالأحكام الشرعية مثل القاضى وغيره .

٥- فى تعريف الأفندية وخدمتهم .

٦ - فى تعريف الولايات وبلاد الأقاليم المصرية .

٧- فى تعريف التزام الملتزمين .

٨- فى تعريف الأراضى ووضع يد الملوك عليها .

٩- فى ترتيب البلاد وضبط أطيانها حين تداولت هذه المملكة إلى السلطان سليم .

١٠- فى تعريف الميرى وتمكين الملتزم من الالتزام .

١١- فى تعريف تمكين الملتزمين فى الالتزام والفلاحين من الأراضى .

١٢- فى تعريف مقدار الميرى إلى غاية تحرير حسن باشا كان قدره أى شىء .

١٣- فى تعريف سبب ترتيب الميرى على البلاد وغيره .

١٤- فى تعريف سبب ترتيب مصاريف الميرى .

١٥- فى تعريف المواريث وما يخص بيت المال .

١٦- عن تعريف الأسئلة الآتى ذكرها فيه .

وقد قام ستانفورد شو Stanford Shaw بتحقيق هذا المخطوط والتعليق عليه ونشره عام ١٩٦٤ بعنوان Ottoman Egypt in the Age of the French Revolution . by Husen Efendi.

وفى هذا التحقيق تعرَّض للتكوين الاجتماعى والإدارى لمصر العثمانية فى نهاية القرن الثامن عشر . وتعالج المقدمة التكوين الإدارى والاجتماعى لمصر العثمانية ، فى نهاية القرن الثامن عشر ، ثم يشير المحقق بعد ذلك للاحتلال الفرنسى لمصر .

ويناقش شو Shaw فى نفس المقدمة شخصية حسين أفندى ويرى أنه لم يكن واحداً من المماليك أو أصدقائهم ، ويتعرض لمناقشة التقرير ويبين أن حسين أفندى تحدَّث فى بعض الأحيان عن الوضع الذى آلت إليه أنظمة مصر الإدارية والمالية فى العصر العثمانى فى نهاية القرن الثامن عشر (٤٣) .

٢- ستانفورد شو Stanford Shaw

The financial and Administrative oraganization and development of Ottoman Egypt, 1517-1798.

وهذا الكتاب عبارة عن رسالة دكتوراة عن التنظيم الإدارى والمالى لمصر العثمانية ، واعتمد المؤلف فى إعداد هذه الرسالة على دفاتر الالتزام بدار الوثائق القومية بالقلعة ، مما أكسب عمله صفة التاريخ الاقتصادى والإدارى ، إلى جانب أنه تعرض لبعض الأحداث الهامة التى مرت بها مصر العثمانية .

٣- بيتر . م . هولت .P. M. Holt

وله العديد من المؤلفات والمقالات الخاصة بمصادر تاريخ مصر العثمانية ، والأحداث الهامة بها ، وقد نشرت هذه المقالات فى مجلة مدرسة الدراسات الشرقية والأفريقية بلندن ، وسيشير الباحث إلى اختصارها .B.S.O.A.S

وأهم هذه المقالات مقالة عن رضوان بك أمير الحج فى القرن السابع عشر، وتحدَّث فيها عن أصل المماليك الجراكسة بعنوان :

The exalted Lineage of Ridwan Bey-Some observation on seventeenth century Mamluk genealogy, Bsoas XXII 2 1959. (pp. 222-230).

أما المقالة الأخرى فهى عبارة عن :

The beylicate in ottoman Egypt during Seventeenth Century BSOAS XXIVI 2 1962 (pp. 214-248).

وقد بدأ هذه المقالة بمقدمة بيلوجرافية عن المصادر الهامة لتاريخ مصر العثمانية ، ثم تعرَّض بعد ذلك للتاريخ السياسى لمصر العثمانية خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر ، وتحدَّث عن البكوية فى مصر العثمانية ، وولاتها من العثمانيين ثم ختم حديثه لتراجم لحياة بعض صناجق مصر من البكوات فى القرن السابع عشر .

كما ألفَّ هولت كتابا عن :

Egypt and Fertile crescent 1516-1922 Apolitical History, London, 1966.

وفيه تعرَّض لتاريخ مصر السياسى والصراع بين البيوتات المملوكية طمعاً فى الوصول إلى الحكم دون مراعاة مصالح الأهالى ووقف عند انقسامات الفقارية والقاسمية ومشاركة عربان الصعيد فى هذه الانقسامات وانحيازهم إلى جانب ضد الجانب الآخر . وبالإضافة إلى ذلك فإن للمؤلف أعمالا أخرى من بينها :

The Pattern of Egyptian Political History from 1517-1798, in political and social change in Modern Egypt, London 1959.

٤ – دكتور عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، " الريف المصرى فى القرن الثامن عشر ، القاهرة ١٩٧٤م .

ويعد من المراجع الهامة عن تاريخ مصر العثمانية بصفة عامة . والريف المصرى بصفة خاصة ، واعتمد فيه على مصادر تاريخ مصر العثمانية الهامة فى الشهر العقارى مثل إسقاطات القرى التى تؤكد بداية إفلاس نظام الالتزام وتعطى فكرة واضحة عن الإسقاطات التى تمت سواء من جانب الأمراء العثمانيين أو المماليك أو من الأهالى ، ويعتمد المؤلف على مبايعات الباب العالى ، بالإضافة إلى أرشيف المحكمة الشرعية ، التى أعطت وصفا دقيقاً عن الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فى الريف المصرى .

وبالإضافة إلى ذلك فإن الكتاب قد اعتمد على وثائق دار الوثائق القومية ودار المحفوظات المصرية ، التى تعتبر بحق من أغنى المصادر الهامة لتاريخ مصر العثمانية .

ويلاحظ أن الكتاب قد أعطى وصفاً دقيقاً لإدارة الريف المصرى فى مصر العثمانية والهيئات المشتركة في إدارته - الريف المصرى - مثل الملتزم والكشاف أو الصناجق ، وشيخ القرية ومعاونيه مثل الصراف والخولى والمشد ...الخ .

ومن خلال الدراسات الاجتماعية للريف فإنه استطاع أن يعطى وصفاً دقيقاً للعادات الاجتماعية فى الريف مثل الأفراح والمآتم . كما أشار إلى العربان الذين إستقروا فى الريف ودورهم الايجابى والسلبى ، والعلاقة بينهم وبين الفلاحين ، الذين قاسوا من تعسفهم إلى جانب تعسف الإدارة وظلمها .

٥- دكتور عمر عبد العزيز عمر ، "دراسة لمصادر عربية عن تاريخ مصر العثمانية " بيروت عام ١٩٧٧ .

وفى هذا الكتاب يتعرَّض الباحث لدراسة وافية عن المخطوطات الخاصة بمصر العثمانية سواء في داخل مصر أو خارجها ،كما تعرَّض أيضا للمؤرخين الأجانب الذين اهتموا ونشروا أبحاثهم عن مصر العثمانية من أمثال بيتر . م . هولت P. M. Holt.وأبحاثه فى هذا المجال سواء فى المجلات العلمية أو الكتب الخاصة ، وستانفورد شو Shaw ومؤلفاته العديدة والمنشورة . وبالإضافة إلى ذلك فقد تعرَّض لبعض المؤرخين المصريين الذين اهتموا بتاريخ هذه الفترة أمثال محمد شفيق غربال والدكتور حسن عثمان ومحمد توفيق ، ودكتور رفعت رمضان ومحمود الشرقاوى ، وقد أفدت فائدة كبيرة بالرجوع إلى هذه المصادر والمراجع .

٦- دكتور محمد أحمد أنيس ، "مدرسة التاريخ المصرى فى العصر العثماني" معهد الدراسات العربية العالية ، القاهرة ، ١٩٦٢ .

وقد قسَّم المؤرخين المهتمين بهذه الفترة إلى ثلاثة أقسام على النحو التالى :

القسم الأول : المتأثر بمدرسة التاريخ الإسلامى مثل ابن اياس والجبرتى .

القسم الثانى : واعتنوا بكتابة السير مثل العينى والزبيدى والجبرتى .

القسم الثالث : المؤرخون الأجناد وتعرض لبعضهم مثل ابن زنبل الرمال والدمرداشى كتخدا عزبان ومصطفى بن الحاج إبراهيم..

وقد تطرق إلى الحديث الذى أدى إلى إهمال دراسة تلك الفترة والمجهودات التى تبذل الآن .

٧- دكتورة ليلى عبد اللطيف أحمد ، الإدارة فى مصر فى العصر العثمانى ، القاهرة ١٩٧٨ .

يتعرّض الكتاب لنظام الإدارة فى مصر فى العصر العثمانى ، وقبل التعرّض لمحتوياته لا بد من الإشارة السريعة إلى مصادره الأساسية الهامة التى تعتبر بحق من أهم مصادر تاريخ مصر العثمانية . فاعتمدت الباحثة على دفاتر الالتزام الموجودة حالياً بدار الوثائق القومية بالقاهرة ، التى كانت موجودة من قبل بدار المحفوظات المصرية . وتتبعت لنظام الالتزام من بدايته حتى إلغائه على يد محمد على عام ١٢٢٨هـ / ١٨١٤م .

وقد كشفت عن أدق التفصيلات الخاصة بنظام الالتزام وفئات الملتزمين وتقسيم القرى والمصروفات المحلية للأقاليم ، والضرائب المفروضة على الأرض والمضافات التى تعرضت لها ضريبة الأرض فى مصر وسيطرة رجال الإدارة من أمراء المماليك ورجال الإدارة المالية على التزامات الأرض فى مصر كمصدر ربح هام لهم .

ثم أوضحت التقسيم الإدارى لمصر بصفة عامة والصعيد بصفة خاصة وكيفية تكوين ولاية جرجا فى العصر العثمانى ، بالإضافة إلى تعرّضها لمرتبات الباشا ، والقاضى عسكر أفندى والدفتردار ، والأمراء والصناجق ... إلخ ، كما تعرّضت أيضا للتقسيم الإدارى للولايات وكيفية إدارتها ونظامها المتبع .

وبالإضافة إلى المصادر السابقة فقد اعتمدت الباحثة على سجلات محكمة الإسكندرية والمحكمة الشرعية التى يوجد بها الكثير من الحقائق الهامة عن تاريخ مصر العثمانية بالإضافة إلى سجلات الدفترخانة بالأوقاف .

وبعد أن تعرّضت لدراسة بعض المصادر والمراجع الأساسية التى استعنت بها فى بحثى هذا ، وهناك مجموعة أخرى لم أعرضها ، ولكننى أفدت منها فائدة حقيقية فى هذا البحث .

الهـوامـــش

١- انظر ، محمد شفيق غربال مصر عند مفترق الطرق (١٧٩٨- ١٨٠١) رسالة حسين أفندى الروزنامجى (المقالة الأولى) مجلة كلية الآداب جامعة فؤاد الأول - (القاهرة) المجلد الرابع - الجزء الأول مايو عام ١٩٣٦ (ص١ - ٧١) .

٢- انظر ، عبد العزيز الشناوى ، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها جزءان، القاهرة ١٩٨٠ .

- عمر مكرم بطل المقاومة الشعبية ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

٣- انظر ، حسن عثمان ، محمد توفيق ، تاريخ مصر فى العهد العثمانى (١٥١٧ - ١٧٩٨م) نشر فى كتاب المجمل فى التاريخ المصرى ، القاهرة ، عام ١٩٤٢ .

٤- انظر ، عمر عبد العزيز عمر ، دراسات فى تاريخ العرب الحديث ، المشرق العربى من الفتح العثمانى حتى نهاية القرن الثانى عشر الهجرى ، بيروت عام ١٩٧١ .

- دراسات فى تاريخ العرب الحديث والمعاصر ، بيروت عام ١٩٧٥ .

- دراسة لمصادر عربية عن تاريخ مصر العثمانية ، بيروت عام ١٩٧٧ .

٥- انظر ، عبد الرحيم عبد الرحمن ، الريف المصرى فى القرن الثامن عشر ، القاهرة عام ١٩٧٤ .

- دور المغاربة فى تاريخ مصر الحديث ، المجلة التاريخية المغربية الأعداد ٩ ، ١٠ ، ١١ ، تحقيق دراسة نصية لكتاب هز القحوف فى شرح قصيدة أبى شادوف ، المجلة التاريخية المصرية ، المجلد العشرون ، بالإضافة إلى مجهوداته فى تحقيق الكثير من المخطوطات مثل : أوضح الإشارات لأحمد شلبى عبد الغنى ، كشف الكربة ، نهاية الأرب برفع الطلب وغير ذلك .

٦- انظر ، ليلى عبد اللطيف أحمد ، شيخ العرب همام وحكم جرجا .

- الإدارة فى مصر فى العصر العثمانى ، القاهرة ١٩٧٨ .

٧- انظر ، ستانفورد شو Stanford Shaw ص ٥١ .

٨- انظر ، بيتر هولت P.M. Holt . ص ٥١ ، ٥٢ .

٩- انظر ، أندريه ريمون Andre Raymmond

١٠- انظر ، الفصل الثامن .

١١- ليلى عبد اللطيف أحمد ، "شيخ العرب همام وحكم جرجا" القاهرة ١٩٨٠ .

١٢- انظر ، الفصل الثامن .

١٣- انظر ، الفصل السابع "الالتزام والضرائب فى مصر العثمانية" .

١٤- تعود هذه الواقعة إلى عام ١٠٦٦هـ / ١٦٥٦م فقد انتهز مصطفى باشا الوالى العثمانى (١٠٦٦هـ /١٦٥٧م) فرصة وفاة أمير الحج رضوان بك الفقارى ، للقضاء على نفوذ الفقارية وذلك بمنح هذا المنصب إلى أحمد بك بوشناق القاسمى ، وكان من نتيجة هذا التصرُّف من جانب الوالى أن تحدته الفقارية ، وقاموا بعزله وعينوا بدلا منه قائم مقام يدعى يوسف بك، ونفوا أحمد بك بشناق إلى الإسكندرية ، وعينوا بدلا منه حسن بك الفقارى أميراً على الحج ، ورغم ذلك استمر أحمد بك بشناق فى تدعيم مركزه ، حتى عيِّن حاكماً على الصعيد ، وفى عام ١٠٦٩هـ/ ١٦٥٩م عيِّن مصطفى باشا قائم مقام لحاكم مصر الجديد . وفى عهده ظهر الصراع بين الفقارية والقاسمية فحاولت الأولى الإبقاء على نفوذها بينما كانت الثانية تريد توطيد سيطرتها والقضاء على الفقارية .

وتطورت الأحداث التى كانت لها أبلغ الأثر فى القضاء على نفوذ الفقارية ، بانضمام مصطفى باشا إلى جانب القاسمين وإساءته لمعاملة خمسة أفراد من طايفة العزب ونتيجة لهذا الموقف توجه أغلب الفقارية إلى جرجا وتمردوا هناك وحدثت بعض المعارك وانتهت تلك الواقعة عام ١٠٧٥ هـ / ١٦٦٤م . (للمزيد من التفصيلات أنظر الفصل الخامس وأيضا : عمر عبد العزيز ، دراسات فى تاريخ العرب الحديث ص ١٦٠ - ١٦١) .

١٥- أحمد كتخدا عزبان ، الدرة المصانة فى أخبار الكنانة ، جـ١/١٠٥ .

١٦- المصدر السابق ، جـ١ /٥١٢ .

١٧- نفسه ، جـ١ /٥١٢ .

١٨- نفسه ، جـ١ /٤٢ .

١٩- إبراهيم الصوالحى ، تراجم الصواعق فى واقعة الصناجق .

٢٠- يوسف الملوانى ، تحفة الأحباب بمن ملك مصر من الملوك والنواب .

٢١- على الشاذلى الفرا ، ذكر ما وقع بين عسكر المحروسة بالقاهرة .

٢٢- أحمد شلبى عبد الغنى ، أوضح الإشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشات .

٢٣- مصطفى بن الحاج إبراهيم ، تاريخ وقائع مصر القاهرة ، وقد تم نشره.

٢٤- عمر عبد العزيز عمر ، دراسة لمصادر عربية من تاريخ مصر العثمانية، ص ٢٧ .

٢٥- محمد البرلسنى السعدى ، بلوغ الارب برفع الطلب ، ص ٣١ - ٣٢ .

٢٦- محمد ابن أبى السرور البكرى الصديقى ، كشف الكربة برفع الطلبة ص ٤٣ ، ويجدر الإشارة هنا إلى أنه الوالد وليس أبا السرور الابن ، لأن محمداً الابن كان يبلغ من العمر أربعة عشر عاما عندما انتهى الوالد من تأليف المنح الرحمانية وكان فى سن لا يسمح له اطلاقا بتأليف مثل هذا الكتاب (انظر عمر عبد العزيز عمر ، المرجع السابق ، ص ٤١) .

٢٧- محمد البرلسى السعدى ، بلوغ الارب برفع الطلب .

٢٨- وجد هذا التشابه في صفحات ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٠ ، ١٧٤ وقد نقل أبو السرور عنه في صفحات ١٠٩ ، ١١٠ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١١٣ .

٢٩- وجد هذا التشابه فى صفحات ١١١ ، ١١٢ ونقل البكرى عنه فى صفحات ٩٥ ، ٩٦ .

٣٠- تحفة الظرفاء صفحات ٩٨ ، ١١١ ، ١٢٢ متفقة مع صفحات ٩٥ ، ٩٦ بالنسبة إلى اللطائف الربانية ، وللمزيد من التفصيلات أنظر الفصل الثانى .

٣١- أحمد كتخدا عزبان ، الدرة المصانة فى أخبار الكنانة .

٣٢- مصطفى بن الحاج إبراهيم ، تاريخ وقايع مصر ، ص١ - ٢ .

٣٣- رسالة ماجستير ، تحقيق إبراهيم يونس محمد سلطح "بعنوان تاريخ مصر العثمانية ، ٩٢٣هـ/ ١١٣١هـ /١٥١٧- ١٧١٩م " .

٣٤- عصمت محمد حسن ، عبد الرحمن الجبرتى ومنهجه فى كتابة التاريخ ، ص ٢٣٠ ، رسالة ماجستير غير منشورة .

٣٥- المرجع السابق ، ص ٢٢٨ .

٣٦- أنظر ، الفصل الخامس .

٣٧- يوسف الملوانى ، المصدر السابق ، ص ٢٧٥ ، عصمت محمد حسن ، المرجع السابق ، ص ٢٣٢ .

٣٨- عبد الرحمن الجبرتى ، عجاب الآثار فى التراجم والأخبار . جـ ١ ص ٣٣ ، عصمت محمد حسن ، المرجع السابق ، ص ٢٣٨ .

٣٩- سيدة إسماعيل الكاشف ، مكانة ابن اياس بين مؤرخى مصر فى العصور الوسطى ، ص ٦١ .

٤٠- عمر عبد العزيز عمر ، المرجع السابق ، ص ٣٦ .

٤١- أحمد شلبى عبد الغنى ، أوضح الاشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشات .

٤٢- يوسف الملوانى ، تحفة الأحباب فيمن ملك مصر من الملوك والنواب .

٤٣- عمر عبد العزيز عمر ، المرجع السابق ، ص ١٩ .

الفصــل الثانى

الفتح العثمانى وموقف الصعيد منه

أولاً : الملامح الجغرافية للصعيد

ثانيــاً : الفتح العثمانى لمصر

ثالثــاً : انسحاب طومان باى إلى البهنسا .

رابعــاً : هروب طومان باى ونهاية دولة المماليك .

أولا : الملامح الجغرافية للصعيد :

قبل التحدُّث عن دور الصعيد فى تاريخ مصر العثمانية (٩٢٣ هـ- ١٢١٣هـ / ١٥١٧م - ١٧٩٨م) لا بد من إعطاء فكرة مبسَّطة عن الملامح الجغرافية للصعيد ، وخاصة أن وادى النيل قد لعب دوراً هاماً فى تاريخ مصر عبر العصور التاريخية المختلفة .

يدخل نهر النيل الأراضى المصرية قادماً من الجنوب - عند قرية أوندان على الحدود المصرية السودانية ، ويجرى لمسافة تزيد على ١٥٣٠كم تنتهى عند البحر المتوسط يستأثر الصعيد منها بنحو ١٠٥٢ كم أى ما يعادل ٦٨,٥٪ من إجمالى طول النهر بمصر [١] ، ويتخذ مجرى النيل فى الجزء الأخير من مجراه فوق الأراضى المصرية بأنه لا يتصل بأية روافد ذات شأن فيما عدا بعض الأودية الجافة التى يتصل بها على ضفته ، وقلماً تجرى الماء .

وينحصر وادى النيل فى الثلثمائة كيلو متر الجنوبية من مجراه بين حافات الصخور الرملية النوبية فيما عدا منطقتين تظهر فيهما الصخور النارية البلورية ، تقع الأولى منهما فى خانق كلابشة ، والثانية عند الجندل الأول الذى يقع جنوبى أسوان بنحو سبعة كيلو مترات ، وعند بلدة اسنا يحتل الحجر الجيرى محل الصخور الرملية النوبية ، أما ثنية النهر الشهيرة التى يرسمها عند قنا فتحدها حوائط جيرية عالية يزيد منسوبها على ١٣٠٠م فوق منسوب السهل الفيضى ، ويستمر الأمر على هذا النحو حتى موضع تفرع النهر وبدء ظهور الدلتا المصرية [٢] .

وتنحدر مياه النهر فى مسيرها نحو الشمال من منسوب ١٢٥ مترا فوق سطح البحر المتوسط . والاتجاه العام هو الشمال بالطبع ، ولكن هناك انثناءات وتعرجات اقليمية ، فنهر النيل يتجه مجراه فوق الأراضى المصرية صوب الشمال الشرقى فى أربعة قطاعات [٣] .

أما الاتجاه نحوالشمال فيتمثل فيما بين ماريا وأدفو وقوص وقنا ، وفيما بين منفلوط وسمالوط ، ثم فيما بين الواسطى والقاهرة هذا فضلاً عن الاتجاه الجنوبى الشرقى فيما بين الدر وكورسكو ، ومرة أخرى صوب الغرب فيما بعد قنا ونجع حمادى . وفى هذه الاتجاهات الخمسة الرئيسية إلى بعض الضوابط التكوينية (الباطنية) أو الهدروجرافية [٤] .

وينحدر السهل الفيضى فى مصر بتزايده فى الاتساع كلما اتجهنا شمالاً . ولهذا نجد أن متوسط اتساع السهل الفيضى لا يزيد على ٢٨٠٠ متر عند أسوان ولكنه يصل عند بنى سويف إلى ١٧,٢٠٠ متر ، على أن المتوسط العام لايزيد على عشرة كيلو مترات ، بينما يبلغ عرض النهر نفسه فى المتوسط ثلاثة أرباع كيلو متر .

ويلاحظ أن مجرى النهر يجنح دوما إلى التزام جانبه الأيمن بل يمكن القول بأن الصعيد هو الضفة الغربية للنهر ، وإذا كان لهذه الحقيقة أسبابها الطبيعية فإن لها أيضا نتائجها الهامة بشريا وحضاريا [٥] .

ويقترب نهر النيل بدرجة واضحة من البحر الأحمر عند ثنية قنا الشهيرة ، اذ لا تزيد المسافة بين النيل وساحل البحر الأحمر على ١٧٠كيلو متر وهى تعد أضيق مسافة تفصل بين البحر الأحمر ومياه النيل ، بعد المضيق الشمالى الذى يسير فيه الطريق والسويس ، وهى لهذا تعد خاصرة (وسط) الصحراء الشرقية The waist of the eastern Desert وقد لعبت هذه الخاصرة دوراً خطيراً فى تركيز أغلب سبل الاتصال بين الوادى والبحر الأحمر عبرها ، وفى قيام ونشوء العواصم المصرية القديمة فى مصر العليا [٦] .

ويقع إلى الجنوب الغربى من دلتا النيل منخفض عظيم ، هو منخفض الفيوم، الذى يتصل بالنيل عن طريق بحر يوسف الذى تدخل مياهه إلى المنخفض من الشرق حيث توجد فتحة طبيعية فى حافة المنخفض الشرقية تعرف بفتحة اللاهون (أو الهوارة) وتبلغ مساحة المنخفض حوالى ١٧٠٠ كيلو متر مربع ويقع جزءه الشمالى الذى يعرف ببحيرة قارون دون مستوى سطح البحر بنحو ٤٥ مترا [٧] .

تلك فكرة مبسطة عن جغرافية الصعيد لنرى كيف ساعد ذلك على أن يقوم بدور هام فى جميع المجالات ، بل فى جميع العصور المختلفة وخاصة فى إبان مصر العثمانية التى قام الصعيد بمشاركته فى جميع الأحداث السياسية ، وشارك أيضا فى الجانب الاقتصادى عندما كان يستغل القمح باعتباره سلاحاً اقتصادياً لتجويع سكان القاهرة ، والتأثير على سير الأحداث السياسية ، وسنرى ذلك بالتفصيل فى الفصول القادمة إن شاء الله .

ثانيا : الفتح العثمانى لمصر :

قبل التعرُّض للفتح العثمانى لمصر ، لا بد من التعرُّض للعلاقة بين العثمانيين وبين المماليك الجراكسة ، وخاصة فى عهد السلطان سليم خان العثمانى، والسلطان قانصوه الغورى المملوكى .

كانت العلاقة فى أول الأمر علاقة مودة وصداقة ، ولكن حدث ما يعكرُ صفو هذه العلاقات ، عندما تحالف السلطان قانصوه الغورى مع الشاة اسماعيل الصفوى ، ورحَّب سلطان المماليك بهذا التحالف ، وأخذ كل من السلطان الغورى والسلطان سليم يتربص بالآخر ، وخاصة أنه - أى الغورى - قد آوى الأمير قاسم العثمانى أحد أبناء الأمير أحمد الذى قتله سليم واتخذه أداة للتهديد ، كما اتخذ قايتباى من قبله الأمير جم ، ثم منع السلطان الغورى القوافل المتجهة إلى السلطان سليم أثناء محاربته للشاه إسماعيل الصفوى .

وعلى هذا الأساس ، عقد سليم العزم على الاستيلاء على مصر (٨) ، وهذا أمر طبيعى ، وخاصة أنه بدأ بمحاربة إحدى القوتين الكبريين فى ذلك الوقت، وبدأ بالصفويين ثم بعد ذلك المماليك فى مصر والقضاء عليهم . ولما كان يخشى فى ذلك الوقت قيام تحالف بين الصفويين والمماليك ، فإنه لو تم مثل هذا التحالف كان عليه - أى سليم - أن يحارب فى جبهتين معا فى وقت واحد . وعلى هذا الأساس تحرَّك فى حروبه ضد الصفويين وحرص كل الحرص على تجنب القيام بأى أعمال تثير شكوك المماليك فى مصر (٩).

وتأكدت نوايا العثمانيين العدوانية لدى السلطان قانصوة الغورى وجاءته الأخبار بعظم الحشود والاستعدادات التى يجريها السلطان سليم ، الذى أطلق إشاعات يعلن

فيها أن الهدف من ذلك هو محاربة الصفويين الذين تم القضاء عليهم قبل ذلك ولم يصدق السلطان الغورى ذلك (١٠) .

وعلى هذا الأساس جهَّز السلطان قانصوه الغورى التجريدة ، وقد واجهته مشاكل مالية مما ألجأه إلى بيع أراضى بيت المال ، وأدى ذلك إلى تصرف المشترى فى الأرض وفى كل شيء حتى وقفها ، وبرر ذلك العمل للصرف على التجريدة لحماية ثغور الإسلام والمسلمين (١١) . ولكن مثل هذا المنطق لا يمكن قبوله بالمرة فهناك عدة تساؤلات حول من يحمى ثغور المسلمين . هل محاربة المسلمين تجيز له مثل هذا التصرُّف . والإجابة عن ذلك بأنها عملية صراع واضحة بين قوتين إسلاميتين ، احداهما تريد السيطرة على الأخرى حتى يكون لها السيادة على العالم الإسلامى .

وبعد أن أتم السلطان قانصوة الغورى الاستعدادات اللازمة صرف لكل جندى جامكية (١٢) (مرتب) أربعة شهور ، ويبدو أن المماليك قد عادوا إلى الفوضى وانتهاز فرصة ارتباك حالة البلاد ، وقاموا بأعمال الشغب والفساد فى البلاد ، على أية حال انتهى الأمر بالاستعداد للمعركة الحاسمة وفى ظل هذه الاستعدادات ندر وجود الخيل والبغال ، وصدرت الأوامر بالبحث عنها أينما وجدت ، وترتب على ذلك إغلاق الطواحين، ونقص الخبز فى الأسواق ، وحدثت أزمة اقتصادية ، واختفى التجار وأغلقت الأسواق ، كما اختفت طائفة الغلمان خشية تجنيدهم فى المعركة (١٣).

وأراد السلطان الغورى أن يشرك معه جماعة من الفرسان العرب ، فأحضر مشايخهم والكشاف(١٤) ، ونبه عليهم بضرورة إرسال خمسة آلاف فارس ، وعلى أثر ذلك خشى الفلاحون وهجروا أراضيهم مما ترتب عليه إهمال الزراعة، ووقوف بعض الأمراء المماليك موقفا متشددا من السلطان الغورى الذى اضطر إلى التخلى عن ذلك المطلب (١٥) .

ويقول ابن اياس فى ذلك (١٦) :

"وفى يوم الأربعاء سابعة حضر إلى الأبواب الشريفة جماعة من طوائف العربان من غزالة ومحارب ومن عربان هوارة والعابد وكان السلطان ألزم مشايخ العربان بأن يأتوا إلى الأبواب الشريفة وصحبتهم جماعة من فرسان العرب ممن هو أشجعهم حتى يتوجهوا صحبة التجريدة مع العسكر ، فلما حضروا نزلوا بالجيزة واجتمع بهم الجم

الغفير من العربان ، ثم دخلوا إلى الرملة ونزلوا بها حتى يعرفهم السلطان فى الميدان وقد انحط قدر الترك عند العرب والفلاحين والناس قاطبة بسبب هذه الكسرات التى وقعت العسكر وتملك ابن عثمان البلاد الشامية ، وثبت عند الناس أن دولة الأتراك قد آلت إلى الانقراض ، وأن ابن عثمان هو الذى يملك البلاد وصار جماعة من الفلاحين إذا آتاهم قاصدين باب أستاذهم يقولون ما نعطى خراج حتى يتبين لنا ان كانت البلاد لكم أو لابن عثمان ، فنبقى نوزن الخراج مرتين وقد اضطربت الأحوال برا وبحرا والأمر فى ذلك لله تعالى وقد أشيع أن السلطان رسم لطوائف العربان الذين حضروا بأن يرجعوا إلى بلادهم ، وقد أشار بعض الأمراء على السلطان أن العربان ليس بهم فائدة فى خروجهم على التجريدة، فرسم لهم العودة إلى بلادهم " .

وبتحليل هذا النص نجد أن السلطان الغورى بعد أن استدعى العربان للإستعانة بهم فى حربه ضد العثمانيين أمرهم بالعودة إلى ديارهم ، ويرجع ذلك إلى طبيعة العلاقات بين العربان والمماليك (١٧) .

وأرسل خاير بك فى نفس الوقت كتباً إلى أمراء مصر ومشايخ العربان يرغبهم فيها بالدخول فى طاعة السلطان سليم ، وأفاض فى وصف محاسنه وعدله (١٨).

وبعد أن أتم السلطان الغورى استعداداته جهّز جيوشه وتوجه إلى الريدانية وعسكر بقواته ، واصطحب معه الخليفة والقضاة الأربعة ، وولده المعز الناصرى أمير أخور(١٩) كبير وأقباى الطويل ثم عيّن الأمير الدوادار(٢٠) للأمراء المقدمين الذين أرسلهم إلى الشرقية والغربية ، لكى يحافظوا على أمن البلاد من فساد العربان (٢١). فأطاعوا الأوامر الشريفة (٢٢) .

وهنا لعبت الخيانة دورها ، فقد جاءته الأخبار من قبل خاير بك نائب سلطان المماليك فى حلب يخبره ، بأن الاستعدادات العثمانية فى الشام ليست موجهة بالدرجة الأولى ضد المماليك فى مصر ، ولكنها ضد الصفويين ، وبالرغم من تحذيرات الأمير سيباى نائب الشام للغورى لخيانة خاير بك إلا أنه – أى الغورى – لم يعبأ بهذا الرأى ، كما لم يكن خاير بك وحده فى الميدان بل كان هناك جان بردى الغزالى وآخرون .

وتحركت الجيوش المصرية بقيادة السلطان قانصوة الغورى إلى الشام ، وحدثت معركة مرج دابق عام ٩٢٢هـ / ١٥١٦م وقد أبدى المماليك وسلطانهم الغورى شجاعة

نادرة ، حتى لقد فكر السلطان سليم " فى الهروب أو طلب الأمان" عسى أن يتمكن من إعادة تنظيم صفوفه(٢٣) .

وأخيرا انتهت المعركة بانتصار السلطان سليم على سلطان المماليك قانصوه الغورى ويرجع أسباب ذلك النصر إلى استخدام العثمانيين للأسلحة الحديثة فى ذلك الوقت مثل المدافع والبنادق التى لم يستخدمها المماليك ، والخيانة التى دبت فى صفوف المماليك والتى تمثلت فى خاير بك وجان بردى الغزالى وغيرهم .

ويمكننا القول بأنه حتى إذا كانت الخيانة لم تلعب دورها فى صفوف المماليك فإن النصر كان مؤكدا بالنسبة للعثمانيين ، ويرجع ذلك إلى استخدامهم الأسلحة الحديثة المنتشرة فى ذلك الوقت مثل المدافع ، بعكس المماليك الذين اعتمدوا على نظام الفروسية ، هذا بالإضافة إلى ضعف الدولة المملوكية نفسها ، هذا الضعف الذى تمثَّل فى ضآلة الاستعدادات للحرب وقلّة الأموال ، وتخاذل أمراء المماليك أنفسهم، وازدياد التنازع على العرش (٢٤) .

ويبدو أن الضعف أيضا قد سرى فى جسد الدولة المملوكية وخاصة بعد أن اكتشف البرتغاليون فى أواخر القرن الخامس عشر طريق رأس الرجاء الصالح ، وترتب على ذلك حرمان المماليك من مورد اقتصادى ضخم تمثل فى الضرائب التى كانت تفرض على التجارة العابرة ، مما نتج عنه ضعف مواردها الاقتصادية وبالتالى ضعف القوة العسكرية وتطويرها(٢٥) .

ولقد حددت موقعة مرج دابق عام ٩٢٢هـ / ١٥١٦م الموقف بالنسبة للشام ، كما حددت موقعة الريدانية ٩٢٣/١٥١٧م مصير مصر والشام معا . وانتهى الأمر بانهزام المماليك وعادوا فى حالة سيئة إلى مصر ، وكثر الجدل فى وقت لا يحتمله النظام ولا الظروف التى تمر بها البلاد ، وعرض منصب السلطنة على نائب السلطنة طومان باى ، الذى رفض قبوله فى أول الأمر ، ثم قبله بعد أن أقسم له الجميع على المصحف بعدم خيانته وإطاعة أوامره (٢٦) .

وقبل طومان باى المنصب على هذا الأساس ، وبدأ يستعد لملاقاة العثمانيين ، الذين تقدموا من دمشق إلى يافا ، وسقطت غزة بعد كسر مقاومة المماليك ، ثم تقدموا

إلى العريش ، وعلم سليم بتجميع بعض قوات طومان باى عند الصالحية وانحرف جنوبا ، واخترق صحراء سيناء ثم وصل إلى بلبيس . ولو أن طومان باى استطاع أن واجه العثمانيين وهم منهوكو القوى بعد عبور الصحراء مباشرة لكان من المحتمل أن يصدَّهم عن مصر ، ولكنه بوغت بوصولهم المفاجئ إلى الريدانية . والتحم الجيشان وأحرز فرسان المماليك نصراً أولياً . ولكن القوات العثمانية المسلحة تسليحاً جيداً بسلاح المدفعية ، أحرزت نصرا على المماليك ، بالرغم من أن السلطان سليم فقد وزيره سنان باشا فى هذه المعركة(٢٧) .

ويصف أبى السرور البكرى هذه المعركة بقوله (٢٨) :

"وفى يوم الأربعاء ثانى عشر من ذى الحجة (٩٢٣هـ / ١٥١٧م) وصل عسكر السلطان سليم إلى بركة الحاج فاضطربت الأحوال وغلق باب الفتوح وباب النصر وباب الشعرية وباب البحر وباب القنطرة وغير ذلك من الأبواب وغلقت أسواق القاهرة وتعطلت الطواحين فلما تحقق السلطان طومان باى من وصول العسكر العثمانى إلى بركة الحاج رعش النفير بالوطاق وركب العسكر قاطبة مع الأمراء ودقت الطبول وركب السلطان طومان باى بنفسه وصار يرتب العسكر على قدر منازلهم فى الجبل الأحمر إلى غيط بالمطرية وكان السلطان طومان باى شجاعا له همة عالية ولو كان السلطان الغورى حيا ما كان يفعل مافعله هذا ولكن الأمر قدر لم يعطى من الله تعالى النصر فلم يقع فى ذلك اليوم فقالوا لم يجسر السلطان طومان باى أن يتوجه إلى السلطان سليم خان فلما كان يوم الخميس زحف عسكر مولانا السلطان سليم خان ووصلت أوايلهم إلى الجبل الأحمر فلما بلغ السلطان طومان باى ذلك نادى العسكر بالذهاب إلى عسكر السلطان سليم خان وأقبل عسكر السلطان سليم خان حتى سد العصا وهم لقطع الليل فتلاقا الجيشان فى أوايل الريدانية فكان بين الفريقين قتلة عظيمة فهوله يطول شرحها من الواقعة التى كانت بمرج دابق فقتل من العثمانية لايحصى عدداً وقتل سنان باشا " .

وعمل السلطان طومان باى بكل السبل على تموين جيشه واراحته وعلى هذا أصدر أوامره للأمير ماماى الصغير المحتسب(٢٩) ، بضرورة التنبيه على أرباب الصنائع والزياتين أن يتوجهوا بمنتجاتهم بالريدانية حيث يقيم جنوده ، وأصدر أوامره إلى

جيشه بأن كل من سيحاول الهروب سيكون مصيره الإعدام[٣٠].

وبالرغم من هزيمة السلطان طومان باى فى الريدانية عام ٩٢٣هـ / ١٥١٧م والقضاء تماماً على دولة المماليك فى مصر ، إلا أننا نجد أن السلطان سليم خان طلب وقف القتال ، وعرض على طومان باى حكم الصعيد تحت السيادة العثمانية[٣١] ولكنه رفض هذا العرض حيث كان يحدوه الأمل فى النصر لكن السؤال الذى يطرح نفسه الآن ، هو لماذا عرض السلطان سليم على السلطان طومان باى حكم الصعيد بالذات ؟ هل كان هذا يرجع إلى أن السلطان العثمانى يقدر أهمية الصعيد من جميع النواحى السياسية والاقتصادية والاجتماعية ؟ ان الباحث يرى أن السلطان سليم لم يكن قد وصل إلى هذه الدرجة التفكير ،وربما كان يهدف من وراء ذلك إلى إبعاد طومان باى عن مركز الأحداث فى القاهرة ، كما أن سليم لم يكن صادقاً فى تنفيذ ذلك ، إذ أن الهدف من ذلك كسب الوقت ، خاصة أنه وعد خاير بك بحكم مصر كمكافأة له على خيانته لسيده قانصوه الغورى ، كما كان السلطان سليم يعلم جيدا أنه لو فعل ذلك فسوف يشق عليه عصا الطاعة ، كما أنه سيسبب العديد من المشاكل لوالى مصر بعد ذلك بسبب بُعد الصعيد عن السلطات الحاكمة فى القاهرة ، وهذا ما سنلاحظه فى الفصول القادمة ، من أن الصعيد قد لعب دورا هاما إبان الحكم العثمانى لمصر[٣٢] .

كما أن سلطاناً عظيماً مثل طومان باى لا يقبل مثل ذلك العرض ، لأنه ليس من المعقول أن يكون تابعاً بعد أن كان سلطاناً .

ثالثا – انسحاب طومان باى إلى البهنسا :

بعد أن هزم طومان باى فى الريدانية عام ٩٢٣هـ / ١٥١٧م قام ببعض الأعمال العسكرية ضد العثمانيين ، وانتهى به الأمر إلى أن لجأ ، ومعه بعض الجنود والعربان الذين كانو بصحبته ، إلى دهشور[٣٣] بعد أن شعروا بالعساكر العثمانية تتعقبهم ، وأراد استمالة الشعب إليه ، فأصدر أوامره بإعلان الناس أن الخراج مرفوع عن مصر لمدة ثلاث سنوات ووعد بمكافأة من ينضم إليه ، وعلى هذا الأساس انضم إليه بعض العربان ، ثم انتقل إلى اطفيح فأطاعه أكثر العربان هناك[٣٤] .

ويقول ابن زنبل الرمال عن ذلك[٣٥] .

" رأى السلطان طومان باى ومن تبعه من الأمراء أن يرحلوا إلى دهشور وينادون فى البلاد أن الخراج بطال ثلاث سنوات وأن من أراد القتال ونصرة السلطان طومان باى فليسرع وله ما لنا وعليه ما علينا فلما كان كذلك اجتمع عليهم عالم عظيم من عرب وفلاحين " .

وظهر طومان باى بعد ذلك فى البهنسا ، وأقام بها وعندما شعر مقدما بأن نتيجة المعركة لن تكون فى صالحه فضَّل الصلح ، فأرسل القاضى عبد السلام البكرى قاضى البهنسا إلى الخليفة ، ليطلب له الأمان من السلطان سليم ، وعرض عليه الصلح على شرط أن يخرج السلطان العثمانى من مصر ، وأن يكون – طومان باى – نائبا عنه فى مصر ، وأن تكون الخطبة والسكة باسمه ، وأفهمه بأن عرضه للصلح لمس عجزا منه[٣٦] ولنا أن نتساءل كيف يفرض المهزوم شروطه على المنتصر ، من المحتمل أن طومان باى كان يحدوه الأمل فى النصر ، وخاصة أنه قد تجمع لديه الكثير من عربان وأهل الصعيد ، مما جعله يوقن بتحقيق النصر ، ولكنها صحوة الموت لدولة محكوم عليها بالزوال بعد أن وصلت إلى مرحلة الشيخوخة ، وأصابها الضعف الذى سرى فى جسدها ، كما أن وجوده فى الصعيد مكّنه من استخدام السلاح الاقتصادى ضد العثمانيين ، مستغلاً فى ذلك الظروف الاقتصادية الصعبة التى مرَّت بها البلاد فى ذلك الوقت ، حيث أن الغلال اختفت من القاهرة ، واختفى معها الخبز ، واستولى العثمانيون على مخازن (شون) القاهرة ، وأخذوا غلالها وأطعموا بها خيولهم ، كما استولوا على القمح الموجود فى الطواحين ، حتى أن بيوت الله لم تسلم من نهبهم فقد استولوا على البسط والقناديل الموجودة فى مسجد الإمام الشافعى ، كان هذا الموقف واضحاً فى القاهرة ، أما فى الصعيد فقد كان لإقامة طومان باى عند أولاد عمر أثره بأن ساعد على تأزم الموقف الاقتصادى ومنع الغلال عن القاهرة[٣٧] .

وبالرغم من هذا ، فقد وافق السلطان سليم على الصلح ، وكتب اتفاقاً بذلك ، ووقع عليه الخليفة والقضاة الأربعة ، وذهب الوفد المرسل من قبل السلطان سليم ما عدا الخليفة الذى أرسل دواداره ، ولكن حدث ما عرقل تنفيذ هذا الاتفاق ، إذ خرجت

عليهم جماعة من اتباع طومان باى ، وقتلوهم ماعدا دوادار الخليفة الذى سرقت ملابسه ، وأشيع عن قتل قاضى البهنسا عبد السلام البكرى[٣٨] . وفعل ذلك طومان باى بالاتفاق مع العربان ، لأنه كان يعتقد أنه سيحقق النصر بتشجيع من العربان ، وخاصة أن الأنباء قد وصلته بوصول مراكب محملة بالأسلحة[٣٩].

وأيقن السلطان سليم أن طومان باى لم يكن جاداً فى الصلح ، و انتقم لمقتل الوفد بأن أخرج أمراء المماليك المسجونين بالقلعة ، وقتلهم وترك جثثهم تنهشها الكلاب[٤٠] .

رابعا – هروب طومان باى ونهاية دولة المماليك :

ونتيجة لهذا الموقف ، هرب طومان باى إلى الجيزة ، واستخدم السلاح الاقتصادى ضد العثمانيين ، ومنع توصيل البضائع إلى القاهرة ، وكانت تصل من الجيزة وقليوب والمنيا . وحدثت بعض المعارك بين الطرفين ، بعد أن أعاد طومان باى تنظيم قواته ، واشترك معه بعض العربان وتقابلت القوات العثمانية مع قوات المماليك التى انهزمت للمرة الخامسة عند كوم الحمام[٤١] واضطروا للانسحاب إلى بلدة تسمى البوطة فى أعلى اتروجة[٤٢] .

وقد علم بعض أمراء المماليك بنتيجة هذه المعارك ، أمثال جانم السيفى[٤٣] الذى وضع نفسه تحت طاعة السلطان سليم ووعده بتوليته الفيوم ، وعينَّه مستشارا له[٤٤] .

كما وعد جانم السيفى السلطان سليم بإحضار رأس طومان باى ، وجهزّ السلطان سليم تجريدة كبيرة مكونة من خمسة عشر ألف جندى بالإضافة إلى جنود آخرين من حاملى البنادق والمدافع . وتأزم الموقف لهذا الحشد الكبير لدرجة أن بعض العربان المشتركين بجانب طومان باى لم يحتملوا هذه المعارك وفروًا هاربين ، مما نتج عنه ضعف قوات المماليك بالإضافة إلى تخاذلهم[٤٥] .

واستنكر أمراء المماليك موقف جانم السيفى هذا ، وخاصة الأمير دوليتباى كاشف الجيزة . واشتبك الطرفان فى معارك ضارية كاد دوليتباى أن يقتل جانم فيها لولا أن انقذته القوات العثمانية[٤٦] ، وقامت معرك غير متكافئة بالمرة ، وقتل الكثير من المماليك مما اضطرهم إلى تقسيم قواتهم إلى قسمين ، قسم تحت قيادة طومان باى ، وقسم أخر تحت قيادة شاد بك .

بهذا التنظيم الجديد حققت القوات المملوكية النصر ، ولم ينج من الموت إلا جانم وأغات الانكشارية[٤٧] المسمى بابن اياس واستولى المماليك على مغانم كثيرة من الأسلحة[٤٨] ثم استؤنف القتال مرة أخرى وهزمت القوات المملوكية . وبهذا الانتصار الذى تحقق للقوات العثمانية انتقم السلطان سليم من المماليك والعربان الذين وقعوا فى الأسر بأن قطع رؤوسهم ووضعها على أعمدة من الخشب ، وساروا بها بشوارع القاهرة ، وهرب طومان باى إلى الدلتا[٤٩] وقبل هروبه إليها أراد الهروب إلى جرجا ، ولكن حاكم جرجا على بن عمر شيخ هوارة منعه من دخول جرجا ، بعد هزيمته أمام السلطان سليم وقال " لا نؤوى من عصى السلطان لئلا نبتلى ببلائه "[٥٠] وفضل الهروب إلى أتروجة ،فلاقاه حسن بن مرعى وابن أخيه شكر ، وكان بينهما علاقة مودة قديمة ، وخشى طومان باى من غدرهما ، وعلى هذا أحضر لهما مصحفاً شريفًا وأقسما أنهما لا يخونانه ولا يغدران به ، ولكنهما نكثا بعهدهما ، لأنهما كانا يعلما بزوال دولة المماليك ، وأرسلا إلى السلطان سليم ليخبراه بوجود طومان باى طرفهما ، وقبض عليه وأعدم[٥١] . وقام حسن بن مرعى ببعض التصرفات المشبوهة ، وانتهى أمره بالقبض عليه وقتل ومعه ابن أخيه ، وانتقم منهما اينال السيفى طراباى وجانم السيفى وشرب المماليك من دمهما انتقاما لتسليمهما طومان باى[٥٢] .

انتهى الأمر بانتصار العثمانيين ، وانتهاء دولة المماليك وترتب على هذا أن أصبحت مصر ولاية عثمانية ، بعد أن كانت مقر للسلطنة المملوكية وضع العثمانيون نظاماً إدارياً دقيقاً ،حتى يضمنوا الاستقرار ، وسوف نتعرض لذلك فى صفحات تالية ولكن السؤال الذى يطرح نفسه : هل قابل المصريون بصفة عامة والصعيد بصفة خاصة هذا الفتح دون أى مقاومة تذكر ؟ من الطبيعى أن يقاوم المصريون سواء فى الوجه البحرى أو الوجه القبلى العثمانيين ، ولكننا سنركز هنا بالدرجة الأولى على موقف الصعيد .

من الملاحظ أنه بعد أن تم فتح العثمانيين لمصر ، أن أرسلوا رسلهم إلى الصعيد ، وعقدوا اتفاقيات مع بعض قبائلها ، وأعطى السلطان سليم بعض مشايخ القبائل الهدايا[٥٣] كما أن أمراء أن أمراء الصعيد كانوا يقدمون الهدايا إلى الولاة العثمانيين ، كما كان هناك بعض الولاة الذين لا يقبلون مثل هذه الهدايا ويردونها ويعاقبون أصحابها[٥٤] .

وقد جرت العادة أيضا أن يقدِّم حاكم الأقاليم الهامة هدايا سنويا للباشا ، فعلى سبيل المثال كان على حاكم جرجا أن يقدم للباشا هدية مكونة من الجواد والعبيد السود وجوارى سوداء وعددا من الجمال والعنبر والكافور وأشياء أخرى(٥٥) .

على هذا الأساس سارت الدولة العثمانية ، فى سياستها إزاء الصعيد وبخاصة العربان ، الذين أعطتهم مساحات معينة من الأراضى نظير الحماية . لأنه لم تكن هناك حاميات قد أنشئت فى الصعيد . وليس معنى هذا أن كل القبائل العربية قد خضعت للعثمانيين ، فقد ظهرت بعض القبائل التى قاومت ، حتى أن العثمانيين كانوا يرسلون من حين لآخر بعض الحملات ، مثل حملة سليمان باشا الخادم عند عودته من اليمن الذى طارد القبائل العربية فى النوبة واستولى على مدينة ابريم المحصنة فى عام ٩٣٥هـ / ١٥٢٨م(٥٦) .

وكانت أقوى القبائل العربية فى الصعيد فى القرن السادس عشر هى قبيلة عمر أوجلى(٥٧) التى امتد نفوذها من جرجا إلى جنوب النوبة التى استقرت فى بعض المناطق ، وزرعوا الأراضى وحصَّلوا ضرائبها بمقتضى اتفاقهم مع العثمانيين(٥٨) . وأدى استقرار بعض القبائل العربية بالصعيد ، واستغلالهم للأراضى الزراعية إلى قيام التنافس والنزاع فيما بينهم ، ونتج عن ذلك طرد الأهالى من بعض القرى . ودافع عمر أوجلى عن إقليم البهنسا ضد اغارات بعض العربان ، وتعرضت مساحات كبيرة من الأراضى لغارات القبائل العربية ، وبخاصة عندما ضعفت السلطات الحاكمة فى القاهرة فى القرن السابع عشر ، فقد قام هؤلاء العربان بالاستيلاء على هذه الأراضى وورثوها ، وازدادت قوتهم وسطوتهم ، وكانت أقوى هذه القبائل قبائل هوارة التى قضى على بك الكبير على نفوذها عام ١١٨٣هـ/١٧٦٩م(٥٩) .

ومادمنا قد تحدثنا عن عربان هوارة ، فلا بد من الإشارة السريعة إلى دورهم عقب الفتح العثمانى ، فقد أمر السلطان سليم مشايخ العربان أمثال غزالة ومحارب وهوارة بإحضار فرسانهم لاستعراضهم فى ميدان الرملية وسمح لهم بالعودة من حيث أتوا(٦٠) . ولكن تمرد بعض العربان فى أطفيح ضد العثمانيين ، وأرسلت تجريدة ضدهم وهزمهم الذين ولوا هاربين وأمر بنهب نجوعهم وحريمهم، وبيع نسائهم

وأولادهم بأبخس الأثمان ، ووصلت الحالة النفسية للمجتمع المصرى لدرجة سيئة ، وعصى العربان فى جميع الأقاليم[٦١] .

ولم يكن العربان وحدهم الذين شقوا عصا الطاعة على العثمانيين ، بل نجد أن جماعة الانكشارية والسباهية[٦٢] هربوا من القاهرة إبان حكم خاير بك وتوجهوا إلى الميمون بالقرب من جزيرة بنى عدى[٦٣] وأرسل خاير بك الأمير قايتباى وانتصر عليهم وأغرقت مراكبهم وقتل من قتل وأسر من أسر[٦٤] .

وقام طومان باى بمحاولات عديدة لضم عربان هوارة ، ولكنهم رفضوا بحجة استخدام العثمانيين النار ، وقد حفظ السلطان سليم هذا الجميل لهم وثبتهم فى حكم الصعيد[٦٥] . على أية حال فقد أعقب ذلك عصيانهم ضد الحكم العثمانى فى العام التالى[٦٦] .

وإذا كان عربان هوارة قد رفضوا الحرب بجانب طومان باى ، فقد رفض عربان المغاربة الاشتراك أيضا معه لكونه مسلما يحارب مسلم[٦٧] وتكشف الأحداث أن عربان المغاربة تسببوا فى الكثير من المشاكل طوال فترة الحكم العثمانى[٦٨] .

. وشهد الصعيد نوعاً أخر من العصيان ضد العثمانيين ، تمثل فى حكام الأقاليم ، ممن سبق التعرض لهم أمثال جانم السيفى كاشف البهنسا والفيوم واينال كاشف الغربية ، وخاصة عقب موت خاير بك عام ٩٢٩هـ/١٥٢٢م إبان تولية مصطفى باشا ، خاصة أن السلطان سليم قد مات هو الآخر وتولى العرش طفل صغير ، انتهز الاثنان الفرصة وتقدما إلى الشرقية ، وقطعوا الاتصال بين القاهرة وسوريا ، وأراد الزينى بركات المبعوث من قبل مصطفى باشا القيام بالوساطة ، ولكن ثبتت خيانته ضد اينال وانتقم منه ، ازاء ذلك الموقف أرسل مصطفى باشا (٩٢٨هـ / ١٥٢٢م - ٩٢٩هـ / ١٥٢٣م) تجريدة لمقتل الزينى وقتل جانم وهرب اينال ولم يظهر له أثر بعد ذلك[٦٩] . ومما سبق أن موقف الصعيد من الفتح العثمانى تأرجح بين التبعية والمقاومة كما يتضح من مواقف العربان وغيرهم .

ونختتم هذا الفصل بشرح الأسباب التى أدت إلى ضعف دولة المماليك ونهايتها. لقد كان انهيار النظام الداخلى من أهم العوامل التى أدت فى النهاية إلى سقوط

الدولة نهائياً . وكانت حالة الفساد التى شوهدت تخترق كافة مؤسسات الدولة وتشكيلاتها على رأس هذه العوامل على الإطلاق .

وتفشى وباء الرشوة فى مختلف مؤسسات الدولة فكان الأمراء يقررون كثيراً من الأمور المخالفة للشرع الإسلامى ، فيغدقون الرشاوى والهدايا على رجال الدولة ، وينالون بهذا الطريق الشاذ الوظائف الهامة التى كانت بهذا الشكل فى يد غير المؤهلين لها ، حتى أن السلطان نفسه كان قد اصابه نفس الداء فكان لا يصدِّق على تعيين شخص ما قبل أن يحصل منه على مبلغ كبير من المال(٧٠) . ولما كان الكشاف ومشايخ الأعراب قد اعتادوا تقديم الهدايا القيِّمة والأموال للسلطان عند تعينهم ، فقد عمل هؤلاء وأمثالهم على استخراجها من المقاطعات والأوقاف التى كانت تحت تصرفهم ، وأيضاً من رعايا النيابات ونتيجة لهذا الظلم الواقع على الرعايا اضطربت إدارة النيابات وولاياتها وماليتها إلى حد كبير . وقد لوحظ أن هذا الفساد وذلك الظلم الذى كان سبباً فى سقوط وإنهيار دولة المماليك فى الداخل قبل انهيارها السياسى ، قد بعث مرة ثانية على يد نفس هذه العناصر المملوكية فى أواخر القرن العاشر الهجرى السادس عشر الميلادى(٧١) .

ونتيجة لحالة الاضطراب الاقتصادى التى تعرَّضت لها الدولة المملوكية ، حُمِّل التجار والموظفين ضرائب جديدة ، حيث كان يؤخذ من الرعايا ، «نصف فضة»(٧٢) عن كل أردب(٧٣) حبوب يشترونه ، وفى عهد قانصوه الغورى ارتفعت الضرائب إلى ثلاثة أنصاف فضة : وكانت هذه الضريبة تعرف باسم «الموجب» كما كان التجار وأصحاب الحرف يضطرون لدفع ضرائب مستحدثة كل شهر للمحتسب ، وعرفت هذه الضرائب باسماء مختلفة مثل «المشاهرة» و «المجامعة» وقد نتج عن هذه الزيادة الضريبية ارتفاع الأسعار فى الأسواق ارتفاعاً عظيماً(٧٤). ومن ناحية أخرى ، فعلى أثر زيادة الضرائب التى كانت تحصل من السفن التجارية التى كانت ترد على موانىء جدة والاسكندرية ودمياط وذلك لسد العجز الذى بدأ واضحاً فى ميزانية الدولة نتيجة تحويل معظم التجارة الشرقية المتجهة إلى أوروبا عن مصر إلى طريق رأس الرجاء الصالح ، اضطربت حركة التجارة الداخلية والخارجية على حد سواء . وأنه نتيجة لارتفاع العشور التى كان يتقاضاها نائب جدة من التجار إلى عشرة أصناف على ما

كان يدفع من قبل ، بدأ هؤلاء التجار يمتنعون عن المرور على ميناء جدة ، ولم تعد السفن الأجنبية ترتاد موانىء الاسكندرية ودمياط نتيجة لتغيير طريق التجارة الشرقية عن مصر ، وترتب على ذلك هز الحياة الاقتصادية بقوة[٧٥] .

ونتيجة لاستيلاء البرتغالين على طريق تجارة الهند باكتشافهم طريق رأس الرجاء الصالح ، وفرض الحصار على مرور التجارة الشرقية عبر مصر ، على كافة مؤسسات الدولة المملوكية بفقدانها هذا المورد المالى والاقتصادى الهام[٧٦] وبدأ السلطان المملوكى فى مصادرة أموال الأمراء المقدمين وأعيان التجار وموظفى الدولة والمباشرين ، وذلك حتى يتمكن من سد احتياجات المماليك السلطانية ومرتباتهم[٧٧] . كما فرض السلطان مبلغ يدفعه عامل الضرب له كل شهر ، الأمر الذى جعل العامل يعمل على تعويض هذا المبلغ بخلط النحاس والرصاص بالعملة الفضية ، فأدى هذا لاضطراب وفساد المعاملات المالية بل ولتداول الدرهم بأسعار مختلفة[٧٨] بالإضافة إلى ذلك قيام السلطان الغورى بافراغ خزينة الدولة من الأموال لتوفير حملة مرج دابق[٧٩] .

وهناك عامل أخير ، وهو ظهور بين مماليك السلطان الغورى «الجلبان» وبين بقية مماليك الدولة الفتن والمشاحنات ، وأشيع أن السلطان الغورى قال لمماليكه «الجلبان» لا تحاربوا أنتم مع العثمانيين واتركوا القرانصة يحاربون بمفردهم . وكان ذلك قبيل معركة مرج دابق ، ولما وصل هذا الخبر للمماليك القرانصة ، فى ميدان المعركة وانسحبوا وكان هؤلاء المماليك قد وصلوا لدرجة من الفساد جعلت البعض منهم يعمل ضد البعض الآخر[٨٠] .

الهــوامــش

١- جمال حمدان ، شخصية مصر دراسة عبقرية المكان ، ص ٦٢٢ .

٢- محمد صفى الدين ، مورفولوجيا الأراضى المصرية ،القاهرة ١٩٦٢ ص٢

٣- يذكر محمد صفى الدين (المرجع السابق ، ص ٢) أن الأربعة قطاعات هى :

١- فيما بين ادندان والدر بمحافظة أسوان .

٢- فيما بين كورسكو وبلدة ماريا بأسوان .

٣- فيما بين الرزيقات وقوص بقنا .

٤- فيما بين سمالوط والواسطى . ويتبع النهر صوب الشمال الغربى فى ثلاثة قطاعات من مجراه هى :

١- فيما بين ادفو والرزيقات (أسوان - قنا) .

٢- فيما بين نجع حمادى ومنفلوط (قنا - سوهاج - أسيوط) .

٣- فيما بين القاهرة وتفرع الدلتا .

٤- المرجع السابق ، ص ١٤٥-١٤٦ .

٥- جمال حمدان المرجع السابق ، ص٧٤١ .

٦- محمد صفى الدين المرجع السابق ، ص١٤٤ .

٧- المرجع السابق ، ص ١٤٥ .

٨- محمد بن أبى السرور البكرى ، اللطائف الربانية على المنح الرحمانية فى الدولة العثمانية ، ص٦١ ، ابراهيم على طرخان ، مصر فى عصر دولة المماليك الجراكسة ، ص ١٧٥، القاهرة ١٩٥٩. عمر عبد العزيز عمر ، دراسات فى تاريخ العرب الحديث ، الشرق العربى من الفتح العثمانى حتى نهاية القرن الثانى عشر الهجرى بيروت ، ١٩٧١، ص ٧٢ .

٩- Stanely Lane Pool, A History of Egypt In the Middle Ages, London, 1901, P. 351

١٠- سعيد عبد الفتاح عاشور ، العصر المماليكى فى مصر والشام ، القاهرة ١٩٦٥، ص ١٨١ .

١١- محمد محمد أمين ، الأوقاف والحياة الاجتماعية فى مصر ، القاهرة ١٩٨٠ ، ص٣٠٠-٣٠١ .

ويذكر أنه يتشكك فى ذلك البيع لأن البيع يتم عن طريق البائع وهو بيت المال ويتم عادة باسم السلطان ، والمشترى هو وكيل السلطان ، فإن مثل هذه الأراضى المباعة تعود إلى السلطان

ثم يوقفها باسمه مرة أخرى . وقد دعم ذلك بالوثائق ويؤيد هذا الرأى أيضا الدكتور سعيد عاشور ، المرجع السابق ، ص ٢٥١ .

١٢- الجامكية : من الفارسية جامة بمعنى اللباس ، ومعناها اللغوى كما يرى دوزى هو مصروفات دولاب الملابس ، ويرى (بان آليه) أن معناها «بدل ملابس» والجامكية فى الاصطلاح الجراية الشهرية، تعطى من علف الوقف ، فهى من ناحية أجر ومن ناحية أخرى منحة . (أنظر أحمد السعيد سليمان ، تأصيل ما ورد فى تاريخ الجبرتى من الدخيل ، القاهرة ١٩٧٨ ، ص ٥٩) .

١٣- محمد بن أبى السرور البكرى ، المصدر السابق ، ص ٦٣ .

١٤ - الكاشفية : وجمعها كاشفيات وهى وحدة إدارية صغيرة اثناء الحكم العثمانى واشتق منها لفظ كاشف وهو الذى يحكم الكاشفية كما كان الكاشف ينوب عن الصنجق الذى كان يحكم الصنجقية ، وهى إحدى الاقاليم الإدارية الكبرى فى مصر العثمانية . فكان الكاشف يحل محل الصنجق فى أثناء تغيب الاخير عن مقر منصبه وتفضيله قضاء معظم شهور السنة فى القاهرة . وكان هناك نوع ثان من الموظفين يحمل كل منهم لقب كاشف . وكان هؤلاء الكشاف هم وكلاء الباشا العثمانى الذين يشرفون على قرى الكاشفيات التى كان دخلها مخصص للباشا فى أقاليم معينة فى مصر .

ومما هو جدير بالذكر أن كثرة المراجع العربية والفرنسية تذكر كلمة كشوفية بدلاً من كلمة كاشفية وتجمعها كشوفيات بدلاً من كاشفيات ، ويذكر عبد العزيز الشناوى أنه أخذا بالاحوط أن يستخدم لفظ كاشفية وجمعها كاشفيات طالما أن مصطلح الكاشفية مأخوذ ومنسوب إلى كلمة كاشف .

وكان الكشاف من العسكريين من ذوى الرتب الكبيرة ، وينتمون إلى أحد الفرق الحامية العثمانية السبع ، وكان من عادتهم فى أثناء جولاتهم فى مناطق عملهم أن يركب الواحد منهم جواده ، وحوله جنوده يقرعون الطبول لنشر الرهبة والرعب فى قلوب الفلاحين ، فيسارعون إلى تقديم الهدايا إليه على الرغم من أن الأوامر كانت تصدر مشددة إلى الكشاف بضروره رعاية الفلاحين والمحافظة على أرواحهم وأموالهم (أنظر عبد العزيز الشناوى ، الدول العثمانية دولة اسلامية مفترى عليها ، جـ ١٦١/١ ، ابراهيم المويلحى ، الأرض والفلاح فى العصر العثمانى ، ص ٢٤٤) .

١٥- ابن اياس ، بدائع الزهور فى وقائع الزهور ، ج ٥ ص٣١ – ٣٢ ، ابراهيم طرخان ، المرجع

السابق ، ص ١٨٦

١٦- ابن اياس المصدر السابق ، ج ٥ ص١٣٢، ١٣٣ .

١٧- انظر الفصل الرابع .

١٨- ابراهيم طرخان ، المرجع السابق ، ص ١٨٧ .

١٩- امير آخور ، من الفارسية اخور بمد الالف بمعنى المنشب أو المذود ثم اطلقت على الاسطبل . وقد عرف صاحب هذه الوظيفة عند سلاجقة الروم باسمين امير آخور وكذا أصطبل .

وأمير الآخور عند المماليك هو الناظر فى أمور الاصطبلات والمناخات السلطانية ورئيس العاملين بها جميعاً ، وأهم هؤلاء العاملين هو المسئول عن الاعلاف بالسلاخور .

وكان يعاون أمير الآخور موظف إدارى من المتعممين ، أى من غير الجند يمسك السجلات ، وعدد من أمراء الآخور أدنى من أمير الآخور الكبير درجة ، ولكل واحد منهم النظر فى أمر نوع من أنواع الحيوان فأمير آخور للمهرى ، وأمير آخور للدشار ينظر فى أمور الابل ، وأمير آخور للبقر كان يسمى أحياناً بأمير آخور السواقى ، ويرأس أمير الآخور طوائف أخرى من العاملين بالاسطبلات كالبياطرة والاوجاقية (من التركية أوشاق ، وهى عند الفارسية وشاق بمعنى الحكم) والغلمان والسواس والسقائين .

وكان للبريد أمير هو أمير آخور يعنى بدواب حمل البريد . (انظر أحمد سليمان . المرجع السابق ، ص ص ١١ - ١٢) .

٢٠- الداوادار ، كانت الدوادارية فى دولة المماليك وظيفة صغيرة ، ولكنها عظمت فى منتصف القرن الرابع عشر ، فبُعد أن كان يليها أمراء العشرات أو الطبلخانات ويليها أمراء الألوف أى أمراء الدرجة الأولى ، وكان ذلك فى عهد الناصر حسن فى فترتى حكمه من ٧٤٨هـ / ١٣٤٧م إلى ٧٥٢هـ / ١٣٥١م ثم من ٧٥٥هـ / ١٣٥٤م إلى ٧٦٢هـ / ١٣٦١م . وفى عهد الملك الأشرف ناصر الدين شعبان الثانى (٧٦٥هـ / ١٣٦٣م) ولى أقبغا الدوادارية ، فعظم شأنها حتى صارت كنيابة السلطنة ، وفى عهد برقوق ٧٨٤هـ / ١٣٨٢م - ٧٩٢هـ / ١٣٨٩م) . وناصر الدين فرج برقوق ٨٠٢هـ / ١٣٩٩م ٨٠٨هـ / ١٤٠٥م) والملك المؤيد (٨١٥هـ /١٤١٢م - ٨٢٥هـ / ١٤٢١م) ازداد المنصب خطورة وخاصة حين وليه يشبك (من كلمتين : ياشى بك أى عمرو بك بسكون الميم) فى أيام الناصر فرج فقد كان الدوادارية يشرفون على البريد والمالية وعلى العزل والنصب والقضاء .

وباتساع اختصاصات الدوادار كثر عدد الدوادارية حتى بلغ في الفترات عشرة ، وعندئذ عرف أكبرهم باسم الدوادار الكبير ، ثم ظهرت وظيفة الدوادار الثانى ، ثم ظهرت وظيفة الدوادار الثالث لنقل الرسائل بين السلطان والمماليك .

وأصل اختصاص الدوادار تصدير الرسائل والأوامر إلى المرسل إليها وعرض المناشير والقصص والملتمسات ليوقعها السلطان ، ولقد كان الدوادار يتسلسل هو والجاندار كاتب السر البريد الوارد ، ثم يعرضه الدوادار على السلطان .

وكان الدوادار يشار السلطان فيمن يؤذن له بدخول القصر ، فإن كان من يؤذن له بالمقابلة غير واقف على قواعد التشريفة فإن الدوادار يلقنه القواعد قبل المثول بين يدى السلطان .

وقد عرف هذا المنصب فى الدولة العثمانية ، ولكن الدوادار فى الإدارة العثمانية كان بمثابة رئيس للكتاب ، ولقد كان فى الديوان الهمايونى قلم يسمى " دويتدار همايون " ويعمل ثلاثة من الدويتدارية وكان من بين (خدمة باب أصفى) أى موظفى باب الصدر الأعظم وهو منسوب هنا إلى أصف بن برخيا وزير سليمان عليه السلام ، دويتدار ، وكان الدفتردارية يعرف بدويترار المالية يعرض الأوراق على الدفتردار للتوقيع .

وفى أيام محمد على كان لفظ الدوادار الذى استعمله رجالات دواوين الانشاء فى العصر المملوكى قد بطل استعماله وحلّ محلّه اللفظ العثمانى دويتدار بقلب الدال الأخيرة تاء فى اللفظ هكذا . (انظر أحمد السعيد سليمان ، المرجع السابق ، ص ١٠٩ – ١١١) .

٢١- محمد بن أبى السرور البكرى ، تحفة الظرفاء فى ذكر الملوك والخلفاء ، ويليه كتاب الفتوحات العثمانية للديار المصرية ، ص ٥٨ -٥٩ .

٢٢- محمد بن أبى السرور البكرى ، اللطائف الربانية ، ص ٧٠ .

٢٣- ابن اياس ، المصدر السابق ، جـ ٥ ص٦٥ ، مصطفى الشافعى القلعاوى ، صفوة الزمان فيمن تولى على مصر من أمير وسلطان ، ص ١١٤ ، إبراهيم طرخان ، المرجع السابق ، ص ١٨٤ .

٢٤- ابن اياس ، المصدر السابق ، جـ٥ ، ص٣٠ .

٢٥- محمد رفعت ، تاريخ حوض البحر المتوسط وتياراته السياسية ، ص٥٩ – ٦٠ .

٢٦- ابن اياس ، المصدر السابق ، جـ ٥، ص٨٥ – ٨٦ .

اختلفت المصادر فى موت قانصوه الغورى ، فيذكر البعض أنه لم يعثر له على أثر ، ويذكر

البعض الآخر أن بعض العثمانيين قتلوه وأخذوا رأسه ، والبعض الثالث يذكر أن أحد أمراء المماليك قطعوا رأسه خشية أن يمثّل به .

٢٧- محمد ابن أبى السرور البكرى ، اللطائف الربانية ، ص ٠٨ - ٩٩ ، حسن عثمان ، ومحمد توفيق ، تاريخ مصر فى العهد العثمانى القاهرة ١٩٤٢، ص ٤٢ ، عمر عبد العزيز عمر ، المرجع السابق ، ص ٨٧ .

٢٨- محمد ابن أبى السرور البكرى ، المصدر السابق ، ص ٩٩-١٠٠ .

٢٩- المحتسب : كان يتولى الإشراف على الأسواق ومراقبة الموازين والمكاييل والأسعار ، وكان يسير ومعه حاملو الموازين والمكاييل حتى يستطيع أن يتأكد بنفسه من عدم الغش والسرقة . ويرافقه موكب كبير يضم الإنكشارية والجلادين وخداماً يحملون السياط «الكرابيج» . وكان سكان القاهرة ينفعلون بمشاهدة أو بتسامع عقوبات المتسمة بالعنف وبالإثارة : كان يأمر بشد آذان التجار غير الأمناء بالمسامير فى حوانيتهم لدرجة أن القاهريين كانوا يسمون عديم الذمة بأنه صاحب أذن عريضة وكان يقطع من أرداف الجزار قطعة لحم تعادل فى وزنها ما اقتطعه بالغش فى الميزان أثناء البيع لأحد المستهلكين ، أما صانع الفطائر غير الأمين ، فإنهم يجبرونه على الجلوس فوق الصوانى الملتهبة .. إلخ ومع ذلك لم تكن هذه العقوبات رادعة بما فيه الكفاية إذ كان أصحاب الدكاكين يعودون إلى أفعالهم الإجرامية بعد هدوء العاصفة . كما أنه فى خلال القرن السابع عشر ، كان يشرف على هذه الأسواق ويجمع الضرائب من الخبازين والجزارين وبائعى الزيت والسمك والسردين والخضروات واللبن ، وكان يجمع الضرائب أيضاً على البلح والبرتقال والشمام والسكر والباذنجان والبقر والفول والجبن . (انظر : Sahw, Ot-toman Egypt, p. (16) . اندريه ريمون ، القاهرة تاريخ حاضرة ، ص ٢٠٦ - ٢٠٧) .

٣٠- محمد ابن أبى السرور البكرى ، المصدر السابق ، ص ٩٦ -٩٧ .

٣١- مصطفى الشافعى القلعاوى ، المصدر السابق ، ص ١١٥ ، حسن عثمان ومحمد توفيق ، المرجع السابق ، ص ٢٤٢ .

٣٢- انظر الفصل الرابع

٣٣- دهشور : هى من القرى القديمة التابعة لبلدة العياط بالجيزة . (انظر محمد رمزى ، القاموس الجغرافى للبلاد المصرية ، جـ٣، ص٥٢) .

٣٤- أحمد بن زنبل الرمال ، تاريخ السلطان سليم مع السلطان قانصوه الغورى، ص٥٧ - ٥٨ ،

جلال يحى ، مصر الحديثة ، ص ١٠٨ - ١١٠ ، عبد الكريم رافق ، بلاد الشام ومصر من الفتح العثمانى إلى حملة نابليون بونابرت ١٥١٧-١٧٩٨ ، دمشق ١٩٦٨ ، ص١٠٨-١٠٩ .

٣٥- أحمد بن زنبل الرمال ، الصدر السابق ، ص ٥٨ .

٣٦- ابن اياس ، المصدر السابق ، جـ٥ / ١٦٦ ، محمد ابن أبى السرور البكرى ، اللطائف الربانية ، ص١٠٩ - ١١٠ ، إبراهيم طرخان ، المرجع السابق ، ص ١٩٢ ، أحمد فؤاد متولى ، الفتح العثمانى للشام ومصر ومقدماته من واقع المصادر التركية والمصرية المعاصرة ، عمر عبد العزيز عمر ، المرجع السابق ، ص ٧٩ - ٨٠ ، ص٦٢. P. M. Holt. Egypt and the fertile Crescent,. pp. 40-41

٣٧- ابن اياس ، المصدر السابق جـ٥، ص١٦٢ - ١٦٣ ، محمد بن أبى السرور البكرى ، اللطائف الربانية ، ص ١٠٩ .

٣٨- ابن اياس ، المصدر السابق جـ٥، ص١٦٧ ، إبراهيم طرخان ، المرجع السابق ص ١٩٣ .

٣٩- محمد ابن السرور البكرى ، اللطائف الربانية ، ص ١١١ .

٤٠- محمد ابن السرور البكرى ، تحفة الظرفاء فى ذكر الملوك والخلفاء ، ص ١١٢ .

٤١- كوم الحمام ، من نواحى الفيوم ولا يزال موجودا فى زمام ابشواى . (انظر : محمد رمزى ، المرجع السابق ، البلاد المندرسة ، ص ٣٩٢) .

٤٢- انظر ، محمد رمزى ، المرجع السابق ، ص ١٩٠ .

٤٣- جانم السيفى ، تولى منصب كاشف الفيوم وهو الذى اشترك مع اينال كاشف الغربية فى ثورة ضد العثمانيين ، كما سينتقم لوت طومان باى من ابن مرعى لأنه خان العهد عندما اختفى عنده طومان باى وأرشد عنه .

٤٤- أحمد بن زنبل الرمال ، المصدر السابق ، ص ٤١ إبراهيم طرخان ، المرجع السابق ، ص ٢٠٤ .

٤٥- ابن اياس ، المصدر السابق جـ٥، ص١٦٠ .

٤٦- أحمد بن زنبل الرمال ، المصدر السابق ، ص ٤٣ .

٤٧- أغا الانكشارية :

(أ) أغا : تركية من المصدر أغمق ، ومعناه الكبر وتقدم السن ، وقيل أنها من الكلمة الفارسية " أقا" وجرى العرب على اضافة تاء إليها إذا وقعت مضافا .

تطلق في التركية على الرئيس والقائد وشيخ القبيلة ، وعلى الخادم الخصى الذى يؤذن له بدخول غرف النساء (انظر ، أحمد السعيد سليمان ، المرجع السابق ، ص ١٧) .

(ب) الانكشارية : تركية من الكلمتين (١) يكى Yeni بالنون الخيشومية ، بمعنى جديد .

(٢) جرى Gery بالجيم المشوية بمعنى العسكر ، يكيجرى = العسكر الجديد ، ترد في الجبرتى بصيغة الينكجرية .

جيش من المشاة ، أنشئ في عهد السلطان العثمانى أورخان (٧٢٦هـ / ١٣٢٦م) ، كانت نواته من أهل الفتوة في الأناضول ، ثم اعتمد على أبناء نصارى البلقان بعد تتريكهم وتنشئتهم على الإسلام ، كان جنوده عزابا ، ثم سمح لهم في عهد السلطان سليم الأول بالزواج بشرط كبر السن ، ثم أطلق حق الزواج ، جرى هذا الجيش على سنة أرباب الحرف في اختيار شيخ Patron لكل طائفة ، وكان شيخه هو الصوفى التركى الحاج بكتاش ولى (انظر ، أحمد السعيد سليمان ، المرجع السابق ، ص ٤٤) .

٤٨- أحمد بن زنبل الرمال ، المصدر السابق ، ص ٤٤ .

٤٩- ابن اياس ، المصدر السابق ، جـ٥، ص١٧٤ ، أحمد الرمال ، المصدر السابق ، ص ٤٤ .

٥٠- السيد أبو ضيف المدنى ، تاريخ اقليم سوهاج ، ص ٥٣ .

٥١- ابن اياس ، المصدر السابق ، جـ٥ ، ص١٧٤ ، محمد بن أبى السرور البكرى ، اللطائف الربانية ، ص ١١٣ ، نفس المؤلف ، المنح الرحمانية ، ص ١٨٥ - ١٨٦ ، أحمد بن زنبل الرمال ، المصدر السابق ، ص ٩٦ - ٩٨ .

٥٢- أحمد فؤاد متولى ، المرجع السابق ، ص ٢٤٠ ، عبد الكريم رافق ، المرجع السابق ، ص ١٣٨ .

٥٣- ابن اياس ، المصدر السابق ، جـ٥، ص٤٣٥ ، S.J. Shaw, The Financial and administrative organization and dvelopment of Ottomm Egypt, pp. 29-30. ليلى عبد اللطيف ، الإدارة في مصر في العصر العثمانى ، ص ٢٩ .

٥٤- محمد بن أبى السرور البكرى ، الكواكب السائرة في أخبار مصر والقاهرة ، جـ٣ص٤٧-٤٨ ، نفس المؤلف ، المنح الرحمانية ، ص ١٤٣ - ١٤٤ ، قطب الدين المكى ، البرق اليمانى في الفتح العثمانى ، ص ٩٩-١٠٠ ، ويلاحظ أن جميع هذه المصادر تؤكد أن أمير الصعيد الذى عوقب هو محمد بن عمر الهوارى وكان إبان ولاية محمود باشا (٩٧٣هـ/١٥٦٥م - ٩٧٤هـ/١٥٦٧م) وتقدر الهدايا بخمسين ألف دينار مع بعض أنواع التحف .

٥٥- ليلى عبد اللطيف ، المرجع السابق ، ص ٩٩-١٠٠ .

٥٦- ابن اياس ، المصدر السابق ، جـ ، ص ٤٣٥ ، ليلى عبد اللطيف ، المرجع السابق ص٢٩ ،
Shaw, op. Cit., pp. 29-31.

٥٧- قبيلة عمر أوجلى : وهى قبيلة الهوارة ، وكان رئيسها على بن عمر وقت الفتح العثمانى ، وقد آلت إلى هذه القبيلة إمارة الصعيد منذ العصر المملوكى ، وكان قد تم خضوعه للسلطان سليم ، فأخلع عليه أمرة الصعيد ، وجعل مركزها جرجا . ويؤكد ذلك أحمد شلبى (المصدر السابق ، ص١٠٥) وربما ذكر شو Shawهذا ونسب القبيلة إلى عمر ولم يذكر الهوارة .

٥٨- Shaw, op. Cit., p. 13.

٥٩- Ibid. pp. 13-14

٦٠- ابن اياس ، المصدر السابق ، جـ٥ ، ص١٣٣-١٣٤ ، محمد بن أبى السرور البكرى ، تحفة الظرفاء ، ص ٩٧-٩٨ نفس المؤلف اللطائف الربانية . ص ٩٥-٩٦ ، عبد الكريم رافق ، المرجع السابق ، ص ١٣٤ - ١٣٥ .

٦١- أحمد بن زنبل الرمال ، المصدر السابق ، ص٦٢ .

٦٢- السباهية : وعرفوا باسم وجاق الجراكسة وهو ثلاث فرق من الفرسان الجراكسة عرفت فى مصر باسم الاسباهية (أى الفرسان من الكلمة الفارسية أسب بمعنى الحصان (انظر ، أحمد السيد سليمان ، المرجع السابق ، ص ١٥٥) .

وكانت مهمتهم الأساسية حفظ الأمن فى الريف وحماية الطريق ، ولكنهم استغلوا نفوذهم فى الريف وفرضوا لأنفسهم كثيرا من الامتيازات والضرائب غير الشرعية التى أرهقت السكان (انظر أحمد شلبى ، المصدر السابق ، ص ١٢٢).

٦٣- بنى عدى ، اصلها من توابع منفلوط وعرفت ببنى عدى البحرية ، ثم فصلت عنها فى العهد العثمانى (انظر محمد رمزى ، المرجع السابق ، ج٤/٨٤) .

٦٤- ابن اياس ، جـ٥/٢٥١ .

٦٥- أحمد بن زنبل الرمال ، المصدر السابق ، ص ٥٧ - ٥٨ ، عبد الكريم رافق ، المرجع السابق ، ص ١٠٨ - ١٠٩ ، ليلى عبد اللطيف ، شيخ العرب همام ، ص ٥٣-٥٤ .

٦٦- ابن اياس ، المصدر السابق ، جـ٥، ص ٢٨٥ .

٦٧- محمد بن أبى السرور البكرى ، اللطائف الربانية ، ص ٩٩ .

٦٨- انظر الفصل الثالث .

٦٩- عمر عبد العزيز عمر ، *المرجع السابق* ، ص ١٣٩ ، عبد الكريم رافق ، *المرجع السابق* ، ص ١٤٠.

٧٠- محمد بن اياس الحنفى ، المصدر السابق ، جـ٥، ص ٣٦ .

٧١- نفسه ، ص ٩٠.

٧٢- نصف فضة، الفضة تساوى ١ ك ٤٠ من القرش، وقد أطلق الأتراك على الفضة اسم بارة فارسية. ويرادف اسم البارة والفضة فى عصر الجبرتى اسم نصف فضة ومؤيدى. (أنظر ، عبد الرحمن فهمى، المرجع السابق، ص ٥٧٣) .

٧٣- الأردب مكيال مصرى للحنطة يتألف من ٦ ويبات كل ويبة ٨ أقداح كبيرة أو ١٦ قدحاً صغيراً. ويصعب تحديد الأردب بدقة. حسب قول المقدسى كانت الويبة الواحدة من الويبات الست التى تكون الإردب تسع ١٥ مناً (من الحنطة). فلو قدر للمن الواحد ٢٦٠ درهما كل درهم ٣.١٢٥ جم لكان وزن *الحنطة للأردب الواحد* ٧٣.١٢٥ كجم. ويقول فالترهتز وادعى من هذا إلى الثقة فيما يبدو، قول العمرى فى *القرن الرابع عشر*، يؤيده القلقشندى فى *القرن الخامس عشر* إن الإردب الواحد كان فى القاهرة = ٦ ويبات = ٢٤ ربعاً = ٩٦ قدحا صغيراً، وكان القدح الواحد يستوعب ٢٣٢ درهمًا من الحبوب. وعلى هذا يحسب الإردب بـ ٦٩.٦ كجم من القمح أو ٥٦ كجم من الشعير على التوالى، أو بوصفه مكيالا - حوالى ٩٠ لتراً. ويبدو أن هذا الحساب هو الأرجح مع أن بعض المعلومات الواردة فى المراجع تقود إلى نتائج أخرى. إن التباين الأكثر خطوره تواجه فى تقريرا. جونز ليس، الذى وضع حوالى سنة ١٠٧٦ هـ/١٦٦٥م. فهو يذكر الإردب ذات الست ويبات "Wibbe" كل ويبة ثمانية أقداح "cadde" ويقول إنه قدح كهذا (يقصد به *القدح الكبير*) يسع ٣ أرطال "pondt" أرز زنة كل رطل ١٦٠ درهما = ١.٥ كجم. وبما أن لتر الأرز يزن ٩٦٠ كجم، فإن الوزن الذى أورده جوانز اليس يوازى مكيالاً سعته ١.٥٦ لتر للقدح و ٧٥ لترًا تقريبًا للإردب. وفى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر يثبت مضاعفة الوزن الذى ذكر للإردب حيث بات الإردب عندئذ يتألف من ٩٦ قدحًا (صغيرًا) كل قدح ٦/٧ ٤٤٢ درهم. أى أنه يتوافق مع وزن للحبوب يبلغ ١٣٢.٨٥٦ قدحاً وفى قول ثان بات الأردب يتألف من ٩٦ قدحاً، كل قدح ٥/٧ ٤٤٥ درهم، وهذا يتوافق مع وزن للحبوب يبلغ ١٣٣.٧ كجم. فيكون الإردب بذلك حوالى ١٨٢ لتراً. ويتفق هذا مع معطيات لين. *التى* تفيد أن الإردب (حوالى سنة ١٢٥٢ هـ/١٨٣٦م كان ٥ سليسفل

"Cheffel" مكيال المانى تقريباً ١٨١.٧٣٥ لتراً. وفى الوقت الحاضر يساوى الإردب فى مصر ١٩٨ لتراً. ويتوافق هذا مع ١٥٠ كجم من القمح و ١٢٠ كجم من الشعير و ١٤٠ كجم من الذره و ١٥٥ كجم من الفول الرومى و ١٥٧ كجم من العدس. وفى الفيوم كان الإردب فى العصور الوسطى = ٩ ويبات (بدلاً من ٦ ويبات، كما كان الحال فى القاهرة أى حوالى ١٣٥ لتراً (١٠٤.٤ كجم من القمح). (انظر: فالترهنتس، المكاييل والأوزان الإسلامية وما يعادلها فى النظام المترى، ترجمة عن الألمانية كامل العسيلى، منشورات الجامعة الأردنية ، عمان ، ص ٥٨، ٥٩.

٧٤- ابن اياس ، المصدر السابق ، جـ٥، ص ٩٠ .

٧٥- نفسه ، ص ٩٠ .

٧٦- سيد محمد السيد ، مصر فى العصر العثمانى فى القرن ١٦ ، دراسة وثائقية فى النظم الإدارية والقضائية والمالية والعسكرية ، القاهرة ١٩٩٧، ص ٣٩ .

٧٧- محمد ابن اياس الحنفى ، المصدر السابق ، جـ٥ ، ص ٢٦٠ ، سيد محمد السيد ، المرجع السابق ، ص ٣٩ .

٧٨- نفسه ، جـ٥ ، ص ٨٩ ، نفسه ، ص ٣٩ .

٧٩- نفسه ، جـ٥ ، ص ٦٩، نفسه ، ص ٣٩ .

٨٠- سيد محمد السيد ، المرجع السابق ، ص ٣٩ .

الفصل الثالث

التنظيم الإدارى لصعيد مصر العثمانية

أولاً : التنظيم الإدارى لمصر العثمانية .
ثانياً : الكاشفيات فى الوجه القبلى .
ثالثاً : الجهاز الإدارى .
رابعاً : الجهاز الإدارى فى الريف .

أولا – التنظيم الادارى لمصر العثمانية :

كانت النتيجة النهائية للفتح العثمانى لمصر ، أن أصبحت مصر ولاية عثمانية بعد أن كانت مقر السلطنة والحكم ابَّان العصر المملوكى ، وتم عمل التنظيمات الإدارية لمصر العثمانية، وساهمت هذه التنظيمات فى الحفاظ على الكيان السياسى بعض الوقت ، وتبع ذلك عملية الفصل أو الاستقلال عن الولاية . كما حدث فى ولاية جرجا التى لعبت دوراً هاماً فى تاريخ مصر ابان فترة البحث وفى مقدمتها الأحداث السياسية الهامة التى تمثلت فى الصراع بين البيوتات المملوكية ، وظهرت بشكل واضح فى الصراع بين القاسمية والفقارية وغير ذلك من الأحداث الهامة التى شهدتها تلك الفترة.

ولم يكن دور الصعيد قاصراً فقط على المشاركة فى الأحداث السياسية بل شارك أيضاً بدور هام فى الناحية الاقتصادية ، وتمثَّل فى قيامه بدور اساسى فى تموين القاهرة بالغلال التى استخدمت كسلاح اقتصادى فى أيدى حكام الصعيد ضد السلطات الحاكمة فى كثير من الاوقات ، وقد أسهم ذلك احياناً فى حل الأزمات الاقتصادية ، وأحيانا أخرى فى المساعدة على إزدياد نفوذها كوسيلة للضغط . وكان لبعد الصعيد عن مقر الحكم فى القاهرة أن أتخذ كملجأ للمماليك الفارين وسنشير إلى ذلك فى الفصول القادمة (١).

وقبل التعرُّض للتنظيمات الإدارية التى وضعها العثمانيون لمصر بصفة عامة والصعيد بصفة خاصة ، لابد من الاشارة إلى التنظيمات الإدارية التى كانت موجودة فى عصر المماليك.

فقد كانت الإدارة الإقليمية فى أعمال الوجهين البحرى والقبلى خارج القاهرة والاسكندرية فأشرف عليها مجموعة من الولاة . وكان الوجه البحرى مقسمًا إلى عشرة أعمال هى القليوبية والشرقية والدقهلية (المرتاحية) ودمياط والغربية والمنوفية وأبيار والبحيرة وفوة والنستراوية ، وحكم كل منها وال ماعدا البحيرة فكان يحكمها نائب. ولعل السبب فى ذلك يرجع بأمر البحيرة ، وهو تخوف سلاطين المماليك من كثرة الإعراب وما يقومون به فيها من فتن وثورات بين حين وآخر، أما أعمال الوجه القبلى فكانت ثمانية ، لكل منها واليها ، وهى الجيزة والفيومية والاشمونية والأخميمية والاطفيحية والبهنساوية والأسيوطية والقوصية ، وكانت أسوان تتبع قوص ولكنها استقلت وصارت عملاً قائماً بذاته فى عهد الناصر محمد (٦٩٣ هـ / ١٢٩٣م- ٧٤١ هـ / ١٣٤١م). ويلاحظ أنه لم يوجد لكل من الوجهين البحرى والقبلى الا فى عصر دولة المماليك الجراكسة أو الثانية ، أما فى دولة المماليك البحرية فوجد كاشف للوجه البحرى يمتد نفوذه على جميع أقاليم الدلتا، وآخر للوجه القبلى يمتد نفوذه على جميع أقاليم الصعيد . وجرى الاصطلاح بتسمية هذا الكاشف «والى الولاة» وتمتع بنفوذ كبير على الاقاليم التابعة له (٢).

ومن ناحية أخرى كانت سيطرة المماليك على مصر العليا فى صعيد مصر هشة للغاية، وذلك بسبب ما كان يقوم به عربان الصعيد من هجمات مستمرة على الولايات هناك بمساعدة ملك الفونج . حتى أن هؤلاء العربان أحياناً ما نجحوا فى الإستيلاء على عمل أسوان. ولم يكن للماليك أى نفوذ على مناطق الواحات فى صحراء مصر الغربية البعيدة عن مركز الدولة ، حيث كانت هذه المناطق مستقلة تماماً عن دولة المماليك . وهكذا أبقى السلطان سليم الأول عقب ضم مصر، أبقى ولايات وأعمال مصر وفقا للتقسيمات القديمة، تحت إشراف وتصرُّف الكشاف وحكام المماليك الذين أعلنوا ولائهم للادارة الجديدة. وكان أقليم الواحات فى الصحراء الغربية فى العصر المملوكى يدار بمعرفة مشايخ العرب المحليين، حيث كانت لهم سلطة مستقلة عن مصر هناك. ولكن، تمكن أمير الأمراء خاير بك المملوكى من عقد بعض المعاهدات مع هذه القبائل، حيث أحدث بذلك ولاية جديدة ضمت لتقسيم مصر الادارى عرفت باسم

"الواح" أو الواحات. واثناء وجود الوزير الأعظم ابراهيم باشا قام ضمن اصلاحاته الإدارية فى البلاد، بتوحيد الصعيد، وكان مركزها مدينة أسيوط، إلى أبناء عمر، واعتبر هذا الإقليم منطقة صنجقية مستقلة ، وذلك بعد أن تشاور مع مشايخ العربان فى تلك الجهات فى هذا الخصوص(٣).

أما الاسكندرية فقد كانت لها ادارة خاصة ، فقد عين لها نائب على انها نيابة مثل نيابات الشام وذلك لزيادة أهميتها واعتبارها ثغر مصر الأول على البحر المتوسط ، وكثرة الجاليات الاجنبية بها مما تطلب اعطاؤها عناية خاصة (٤).

وأعاد العثمانيون النظر فى التقسيم الإدارى القائم منذ الفتح العربى ، فغيّروا كلمة أعمال باسم «ولاية» وقسموا البلاد من الوجهة الإدارية إلى ١٣ ولاية ، منها سبع فى الوجه البحرى وست فى الوجه القبلى هذا بخلاف ستة موانى هى الاسكندرية ورشيد ودمياط والعريش والسويس والقصير (٥).

لقد كان حكام ولايات وبنادر مصر يعينون بحسب تطوّر الأوضاع الداخلية والخارجية للمنطقة، وتبعاً للموقع الجغرافى فى هذه المناطق الإدارية. فعقب دخول مصر تحت الإدارة العثمانية، أبقت الأستانه الكشاف المماليك، ومشايخ العربان المحليين الذين أظهروا الولاء للدولة، أبقتهم فى مواقعهم الإدارية، وذلك حتى يكتسب إدارى الدولة بمصر الخبرة والدراية الكافية بأحوال الإياله قوانينها وعادات ومعاملات أهلها . واذا كانت الدولة قد حاولت تغيير إدارى المماليك واستبدالهم بالاداريين العثمانين عام ٩٣٠ هـ/١٥٢٣م. حيث عزل الكشاف المماليك الذين كانوا يديرون ولاياتهم بحسب القوانين المملوكية القديمة، وعيّن عدد من الأمراء السناجق مكانهم، وذلك بهدف القضاء على حركات العصيان المستمرة فى ولايات مصر، إلا أن هذا الإجراء لم يزيد الأوضاع هناك الا سوء، الأمر الذى أجبر الآستانة على إعادة إدارى المماليك مرة أخرى إلى مواقعهم.

ومن ناحية أخرى، كان للأمراء السناجق المحافظين فى مصر مهام كلفوا بها من قبل الدولة مباشرة. وكان على رأس هذه المهام، حماية مركز الأيالة بالقاهرة. ومعاونة أمير أمراء مصر فى الشئون الادارية والعسكرية، وعلاوة على ذلك فقد عيّن بعض

أمراء السناجق المحافظين فى بنادر الاسكندرية ودمياط وجدة للقيام بمهام حماية سواحل الدولة على البحر الأحمر وعلى البحر المتوسط من الأعداء وهجمات القراصنة. فلما تزايدت تحركات البرتغال فى البحر الأحمر وتعدياتهم على السواحل الإسلامية، وعلى قوافل الحجاج وسفن التجار المسلمين قامت الدولة بتعيين أمير سنجق على ميناء جدة، وأمدته بالقوات البحرية اللازمة. أما الأمراء السناجق فى الاسكندرية ودمياط ورشيد والسويس، فكانوا يقومون بحراسة موانى الدولة فى البحر المتوسط بصفة دائمة، وبالخاصة فى موسم الربيع، وحماية سفن التجار والمسافرين والحجاج من تعديات الأعداء، وحماية سفن الزخائر الإرسالية والخزينة الارسالية التى كانت تتوجه إلى اسلامبول. وكانت الدولة تحرص على قيام قابودان الاسكندرية بهذه المهام وعدم تقصيره فيها، وعلى مباشرة أمير أمراء مصر التنفيذ الأوامر السلطانية فى هذا الخصوص حيث كانت ترسل الأوامر إليها للتأكد من قيام كل منها بما كلف به من مهام (٦) .

وكان يرأس كل ولاية «كاشف» أو حاكم ويرأس كل ميناء قبودان، غير أن الموانئ الثلاثة الاسكندرية ودمياط والسويس اعتبرت تابعة رأسا للدولة العثمانية يحكمها ثلاثة قبودانات من أمراء البحر يعينهم السلطان (٧).

أما القاهرة فكانت تحت ادارة أمير من المماليك ، وكانت مقر السلطات الحاكمة والادارة ويشرف عليها الباشا ورجال الادارة كأغا الانكشارية الذى يقوم بالسلطة العليا للبوليس فى القاهرة يشاركه فى حفظ الأمن وتنظيم الشئون البوليسية والتموينية وفيها زعماء مصر الثلاثة وهم : زعيم مصر(٨) ، أو والى مصر وزعيم بولاق وزعيم مصر القديمة وأمين الاحتساب (٩) وكان والى القاهرة أو شيخ البلد يأتى من حيث الأهمية بعد الباشا مباشرة ثم ازدادت سلطته فيما بعد على سلطة الباشا (١٠).

وعلى هذا فقد ارتكز التنظيم الادارى لمصر العثمانية على خمسة أقاليم ادارية كبرى تسمى باسم ولاية، وكانت على النحو التالى (١١):

١- الغربية وعاصمتها المحلة الكبرى.

٢- المنوفية وعاصمتها منوف.

٣- الشرقية وعاصمتها المنصورة.

٤- البحيرة وعاصمتها دمنهور.

٥- جرجا وعاصمتها جرجا.

ويلاحظ على التنظيم الادارى الذى تم فى ذلك الوقت أن الوجه البحرى كانت له أربع ولايات، أما الوجه القبلى فكان عبارة عن ولاية واحدة ، وربما يرجع ذلك إلى عدم إهتمام العثمانين بالصعيد، أو أن القوى المسيطرة على الصعيد ، كانت فى مقدورها السيطرة عليه ، ولاسيما عربان هوارة بالذات الذين حكموا الصعيد من المنيا إلى الشلال . وأصبحت ولايات الوجه القبلى معه ذلك كالأتى (١٢) :

جيزة ، بهنساوية ، اشمونين، منفلوط ، جرجا، أطفيح البر الشرقى ، الفيوم ، الواح من داخل جرجا (أى الواحات) وسميت الواحات فى الصحراء الغربية بأقليم الواحات خلال حكم خاير بك ، وتعتمد فى دخلها على الرسوم التى كانت تجبى من القوافل الآتية من سنار ودار فور المحملة بالذهب والعبيد ، وقد كانت تعتبر محطة بهذا الاستقلال إلى عام ١١٠٠ هـ / ١٧٨٥م حتى أنه ابان استقلالها كانت تابعة لولاية جرجا والجيزة والفيوم.

وكثيرا ما ينشب الصراع بين الصناجق (١٣) بين الأمراء المماليك حول تولى حكم هذه الولايات الخمس الكبرى (الشرقية - الغربية - المنوفية - البحيرة - جرجا)، وبخاصة ولاية جرجا التى أصبحت مطمعا للكثيرين منهم ، ويرجع ذلك إلى أهميتها الإقتصادية ، حيث كانت تعد مركز التموين الأول للبلاد وخاصة القمح (١٤).

تلك كانت أهم الولايات الاساسية ، ولكن وجد بالاضافة إلى ذلك اربعة وعشرون قسما آخر عرفات باسم الكاشفيات وكانت موزعة على النحو التالى (١٥):

ثلاثة بمصر السفلى ، وهى بلبيس وقليوب ، وشرق الدلتا، ثم الطرانة غرب الدلتا وكانت تابعة لولاية البحيرة ، وسبعة فى مصر الوسطى وهى أطفيح (شرق النيل) الجيزة ، الفيوم ، بني سويف ، المنيا ، أشمونين ، وأبوتيج ، طما، وطهطا، واخميم ، وفرشوط ، وبرديس، وبهجورة وقنا ، وقوص ، وابريم ، والواحات واسنا وهو.

ولم تكن هذه الكاشفيات مستقلة بذاتها، وان كان بعضها تمتع بما يشبه الاستقلال لانفصالها في تدبير بعض شئونها الداخلية عن الولاية الكبرى [١٦] كما أن نظام الولايات قد تدهور في أواخر القرن الثامن عشر ، وتم الخلط بين استخدام كلمة «ولاية» وكلمة «كاشفية».

وكان يحكم الاقاليم الخمسة الكبرى حكام بكوات ، ويحمل كل منها رتبة الصنجقية، ويحصل على لقب حاكم . وكانت الصنجقية من أسمى الرتب في مصر العثمانية وأمر السلطان سليم بعد أن فتح مصر أن يكون بها أربعة وعشرون طبلخانة ، أي أمراء تدق لهم طبول وغيرها من الآلات الموسيقية تعبيرا عن مكانتهم العالية.

وكان منصب الصنجقية من المناصب الهامة ولها امتيازات مالية ، وقد تكون الصنجقية رتبة فقط أي يحملها صاحبها دون أن يشغل منصباً هاماً يعرف بأنه صنجق بطال ويرقى الصنجق إلى رتبة بك ، طبقاً لثروته ومركزه ، وكان أمراء المماليك يسعون دائما لجعل الصناجق من أولادهم واتباعهم [١٧].

وكان حكام الاقاليم يقيمون دائماً في القاهرة ، ويعودون لبعض الوقت إلى أقاليمهم غير أن حاكم جرجا استقر في اقليمه، وقد ساعده ذلك على التمكن من اقليمه وكل بلاد الصعيد بحيث أصبح تحت ادارته ، العديد من القادة مثل الشاويشية وأغا الانكشارية . وكان يحصل بك جرجا على نصيب عيني من السلع التي كانت تأتي من سنار ودارفور مع قوافلهم[١٨] .

ثانيا- الكاشفيات في الوجه القبلي :

وكان يوجد بجانب الصناجق في أقاليم الوجهين البحري والقبلي، مناصب اخرى عرفت بالكاشفيات ، ويتولى هذا المنصب أمير مملوكي من الدرجة الثانية ، ولم يقتصر إطلاق لقب كاشف على الأمراء فقط ، بل أطلقت على الموظفين الذين يتولون الإدارة في الاقاليم والعناية بالري وحفظ الأمن فيها وذلك في عهد السلطنة المملوكية ، اما في عهد العثمانيين فقد كان يطلق لفظ الكاشف على طبقتين من الموظفين وهما :

١-حكام الاقاليم الإدارية الصغرى .

٢–وكلاء الباشا الذين يديرون قرى الكشوفية التى كانت مخصصة له فى معظم أقاليم مصر .

وكانت كشوفيات الوجة القبلى فى القرنين السادس عشر والسابع عشر الفيوم، الأطفيحية، الواحات، البهنساوية، الاسيوطية، المنفلوطية، ابريم [١٩].

غير أن هذه الأقسام الإدارية لم تظل ثابتة، ففى النصف الثانى من القرن السابع عشر عام ١٦٦٤ على سبيل المثال، ظهرت جرجا ولاية كبيرة بينما أختفت كشوفيتا أسيوط وابريم [٢٠].

وقد كانت هذه المناصب تتارجح بين سلطة الحزب المملوكى المسيطر، وكانت غالبا بين الفقارية والقاسمية، مثال ذلك ماحدث فى عام ١٠٣٤هـ/ ١٦٦٣م عندما سيطرت الفقارية على الحكم وتولت حكم ولايات جرجا والغربية وكاشفية الفيوم ، وحدث العكس عام١١٢٦هـ/١٧٠٤عندما سيطرت القاسمية على الحكم تولى عدد من الصناجق امارة الحج والدفتر دارية[٢١] وكذلك كاشفية بنى سويف والمنصورة وحكم ولايات جرجا والبحيرة[٢٢].

واحتكر منصب الكاشف فى الغالب أمراء طائفتى المتفرقة والجاويشية خلال القرن السادس عشر والنصف الأول من القرن السابع عشر، ويعود ذلك إلى تلك الصلة القويّة التى تربط هاتين الطائفتين بالباشوات العثمانيين، وأفرادها يعملون فى خدمة الديوان والباشا الحاكم، ومن هنا كان نفوذهما ملموساً، طالما كانت السلطة العثمانية قوية فى مصر. كما شغل هذا المنصب أيضاً نفر من جماعات السباهية الثلاث (الكوميلية والتوفكجية والجراكسة) لأن رجالها يخدمون بالاقليم وهم أدرى بأحوالها.

ونظراً لاهتمام الدولة بجرف الجسور، اختص نفر من أمراء أوجاقى المتفرقة والجاويشية بهذه المهمة، وعرفوا فى الوثائق – باسم كشاف الجسور السلطانية كما شغل بعض أعيان جماعة المتفرقة منصب (نائب السلطنة الشريفة) فى احدى الولايات ويعمل فى خدمة كل منهم بعض العسكر ويعاونه نائب (نائب الغيبة) ينوب عنه ودوادار أى كاتب، وخازندار ويبدو أنه كان مسئولا عن تأجير الأراضى الواقعة ضمن الأوقاف السلطانية، وتحصيل خراجها [٢٣].

والكشـاف هم أتبا ع الصناجق من مماليكهم المتازين، وهم ينوبون عنهم فى حكم الولايات اذا ما آثروا البقاء فى القاهرة على الذهاب إلى مقر ولاياتهم، اويديرون بعض مناطق من صنجقياتهم اويحكمون بعض الاقاليم التى لم تبلغ مرتبة الصنجقية وتسمى كاشفيات. ولم تكن الكاشفيات ذات مساحات متساوية ، وكان بعضها قريبا وملاصقا، وكان عددها متغيرا(٢٤).

ويختص الكاشف بعدة مهام مشابهة لما يقوم به الصنجق فى ولايته، فعلى الكاشف الإهتمام بأمور الزراعة، ولذلك فإنه ينبه على الفلاحين ويشدد عليهم بضرورة بذل الجهد لزراعة كافة الأراضى القابلة للزراعة كالعادة فلا يتركون الأرض بورا، ويساعد الكاشف ورجاله مشايخ البلاد فى موسم تحضير الأراضى (زراعتها وبذر البذور) ومن خيث إمداد الفلاحين بالتقاوى اللازمة اذا أمكن زراعة أراضى جديدة غمرتها مياه الفيضان، كما يعنى الكاشف بجرف الجسور السلطانية حتي لا يتسبب عدم جرفها فى تعذر وصول الماء لبعض هذه الأراضى واذا ظهر أنه قصر فى الواجبات يحاسب على ذلك.

وعلى الكاشف أن يحول دون هروب أهالى القرى من أراضيهم حتى لا تترك بلا زراعة، واذا فر البعض وترك أرضه فإنه يقوم بتوزيعها على فلاحى القرية ومشايخها حتى لا يلحق بالأموال السلطانية أى عجز، ويراقب الكاشف عن طرق رجاله وعسكره وأهالى البلاد وقت تحصيل الخراج خيث يلوذ البعض بالفرار.

ويراعى الكاشف مصالح الرعايا فى كشوفيته ويعمل على دفع أذى العربان ومحاولتهم نهب أموال وزراعات الفلاحين(٢٥).

ويعتمد الكشاف على خدمات السباهية فى الأقاليم، فكان عليهم المحافظة على منشآت الرى وتنظيم الاستفادة بالمياه، وأقرار الأمن بالأرياف وصد غزوات العربان وتأمين طرق المواصلات بين البلاد.

ولما كان معظم الكشاف من أمراء العسكر من جماعات المتفرقة والجاويشية والسباهية، فانهم كانوا يتقاضون علوفاتهم النقدية المقررة لهم من الخزينة كما كان لهم الحق فى نصيب من رسوم الكشوفية المفروضة على الأراضى الزراعية. ويما يذكر ان هؤلاء الكشاف قد استغلوا نفوذهم فزرعوا مساحات واسعة فى الأقاليم وعنوا بتربية

الماشية على نطاق كبير من هيأ لهم مورداً هاماً[٢٦].

وكثيرا ما حدثت التعديلات على الكاشفيات وكانت أهمها فى القرن الثامن عشر على النحو التالى : دمنهور ،المنصورة، المحلة الكبري، منوف،ببيس، قليوب، الجيزة ، الفيوم، البهنسا، الأشمونين، اسيوط، أبو تيج ، طهطا ، طما، اخميم، الجزيرة، سوهاج، العسيرات، فرشوط، بهجورة، صدفا، قنا، الاقصر ، ارمنت ، اسنا ، اسوان.

وقد أدت كثرة هذه الكاشفيات إلى عدم تناسق توزيعها، وخاصة فى المنطقة الممتدة إلى الجنوب من منفلوط، بحيث اصبحت الكاشفيات متقاربة ذات حدود ضيّقة حتى ان القرية الكبيرة كانت مركزاً لبعض هذه الكاشفيات . والمدينة الصغيرة مركزاً لبعضها الآخر ، وقد يكون الهدف من ذلك تفتيت وحدة الصعيد الإدارية وخاصة بعد كثرة الاضطرابات التى قام بها العربان[٢٧] وفى مقدمتهم قبائل عربان هوارة فى القرن الثامن عشر .

وبعد التعرض للتنظيم الإدارى للصعيد أبان الحكم العثمانى ، نرى أن نعرض لبعض الأقاليم الرئيسية سواء ما كان منها ولاية أو كاشفية وما كان منها غير ذلك ، والتى كانت موجودة بالفعل وما حدث من تطورات وهى كما يلى :

١ - الجيزة :

كانت في عهد الفراعنة والبطالسة ثلاثة أقسام منفصلة عن بعض ، وتشمل قسم أوسيم ، وقسم منف ، وقسم اطفيح ، وظل هذا التقسيم حتي أيام العرب أيضاً . وفي عهد الدولة الفاطمية ، جعلت قسمي أوسيم ومنف قسما واحداً باسم «الجيزية» مع بقاء قسم أطفيح قائماً بذاته . واستمر هذا التقسيم طوال عهدى الايوبية ، والمماليك الجراكسة ، وكان يقال لها «الأعمال الجيزية» وسميت باسم ولاية «الجيزة» أبان الحكم العثمانى لمصر[٢٨] .

٢-اطفيح والواحات :

تعتبر اطفيح من اقدم المدن المصرية، واسمها المصرى الدينى Per Tiphat أو Pateph ومعناها راس البقر ، واسمها المصرى المدنى Matnu ولها ثلاث اسماء قبطية وهى Teph Tapht, Pavteph واسمها الرومى Aphroditopolis ويقال لها: اطفيح الخمارة، وكانت قاعدة للقسم الثانى والعشرين بالوجه القبلى ، ومن اسمها القبطى باتبيه، جاء اسمها العربي، اطفيح[٢٩].

وقد تم عمل تعديل لها فى عهد الرومان فى التقسيم الادارى ، فصارت القسم الثانى والعشرين، وسميت في عهد العرب باسم "الكورة الشرقية" لوقوعها شرق النيل، وسميت باسم الاطفيجية فى زمن الجراكسة ، وسميت باسم ولاية "الاطفيحية" فى العصر العثمانى ، وكانت تشمل البلاد الواقعة شرق النيل من ناحية البساتين ، الواقعة بمركز الجيزة قبلى مصر القديمة، إلى ناحية الشيخ فضل الواقعة بمركز بنى مزار باقليم المنيا(٣٠).

وقد كانتا تسجلان فى دفتر الوجه البحرى فى العهد العثمانى ، وكان يكتب امام الواحات عبار ة عهد والى جرجا وقد كانت اداريا تتبع ولايه جرجا(٣١).

٣-الفيـــوم :

هى من المدن المصرية القديمة ، وكتب عنها ان الاسم المدنى لمدينة الفيوم هو Chedit أو Chdat ومعناها الجزيرة ، لانها كانت وقت تكوينها واقعة فى بحيرة موريس ، واسمها الدينى Per Sebek ومعناها دار التمساح ، لأنه كان معبود أهل الفيوم ، ولهذا اسماها الرومان Crocodilopis أى مدينة التمساح ، ثم سماها القبط Piom ومعناها قاعدة بلاد البحيرة ، لان كلمة Piom التى عرفت فيما بعد باسم Phiom تتكون من كلمتين وهما Pi وتدل على المكان والتعريف ، Im ومعناها اليم أو البحر أو البحيرة ، ومن Phiom أخذ العرب كلمة فيوم ، وأضافوا اليها اداة التعريف ، كما أضافوها إلى كثير من اسماء المدن والقرى المصرية ، فصارت الفيوم وهو اسمها العربى (٣٢) وسميت بالأعمال الفيومية عام ١٢٢٠ هـ / ١٨٠٥ م (٣٣).

٤- اقليم الاشمونين :

هى من المدن المصرية القديمة ولها عدة اسماء فاسمها الدينى Hat Khmounou أو Khmounou وكانت هى المركز العام لديانة الاله توت ، المسمى خمنو ، ومن اسم هذا الاله سميت المدينة بالقبطى Chmoun، ومنه اسمها العربى القديم شمون.

ولها اسم دينى أخر وهو Sesnou ، ومعناها مدينة الثمانيةآلهة، واسمها المدنى -Ou nou أو Ount والرومى Hermopolis Magna ثم كان لها أسماء أخرى وهى Khmenou

أو Chmounou و Chemenou وكانت قاعدة القسم الخامس عشر بالوجه القبلى فى زمن الرومان [٣٤] ثم سمى الاشمونين فى عهد العرب [٣٥].

ونقل مركز الولاية من الاشمونين إلى ملوى فى عام ١١٣٢ هـ / ١٧٢٠م فى ابان حكم محمد باشا النشانجى ، وذلك لقربها من النيل فى طريق المواصلات بين القاهرة والصعيد .

وفى عام ١٢٢٠ هـ / ١٨٠٥ م كانت الاشمونين تضم البلاد التى يتكون منها مركز المنيا وأبو قرقاص بالمنيا ومركز ملوى وديروط بمديرية أسيوط [٣٦].

٥- البهنسا :

يعتبر هذا الإقليم من الأقسام الإدارية القديمة العهد ، وسمى فى عهد الفراعنة باسم وابو ، وقاعدته مدينة برموزيت (البهنسا)، وسمى باسم أوكسير نشيث فى عهد البطالسة والرومان ، وسمى باسم كورة البهنسا فى عهد العرب ، وسمى بعمل البهنسا فى عهد المماليك الجراكسة وبإسم ولاية البهنسا فى عهد الدولة العثمانية [٣٧].

وقد وجدت مدينتان بهذا الإسم إحداهما بالواحات والاخرى البلدة المشهورة بالصعيد بهذا الاسم بين منيل بنى خصيب وبنى سويف إلى جهة الغرب وكان يطلق عليها بمج أو بمجة «وهى كلمة قبطية تستعمل مفردة ومضافة إلى كلمة «كسيرانيكوس» وكان لها شهرة عظيمة قبل الاسلام ، وقد تخربت واندثرت آثارها وغطتها الرمال الاتية من الصحراء ، وقد تغيَّر لونها من الجهة الشرقية الموجودة والمسماه باسمها وهى على الشاطئ الغربى من بحر يوسف من بلاد المنيا بقسم الجرنوس [٣٨] .

وظلت البهنسا طوال العصر العثمانى تتأرجح ما بين ولاية وكشوفية فنجد انها فى عام ١٠٧٨ هـ / ٦٦٧ ١م ابان حكم الوالى ابراهيم باشا البستنجى (١٠٧٧ م هـ / ٦٦٧م – ١٠٧٨ هـ / ١٦٦٨م) على مصر كانت ولاية ، وأنه أمر بتعيين مصطفى أغا التفكجية [٣٩] لتجريدة بولاية البهنسا وتعين بمساعدة من طايفة الينكجرية والعزب [٤٠].

وفى عام ١٠٩٨ هـ / ١٦٨٦م ، كانت البهنسا كشوفية ، وكانت من الأهمية بحيث تنازع الجميع على حكمها ، وقد قامت طائفة العزب [٤١] بعزل مصطفى كتخداهم [٤٢] وولوا بدلا منه حسين الشهير بالكبابجى، ولكن قاوم محمود بك حاكم كشوفية البهنسا بعسكره وانتهى الامر بتعيين قانصوه بك بدلا من محمود بك [٤٣].

وكانت البهنسا تتكون من المنيا ومنفلوط ، كما حدث فى عام ١١٠٠ هـ / ١٦٨٨ م عندما عين حسين باشا السلحدار (١٠٩٩ هـ / ١٦٨٨م -١١٠٠ هـ / ١٦٨٩ م سليمان بك لولاية المنيا ومنفلوط [٤٤] التى تعرضت لهجوم العربان الذين قاموا بأعمال السلب والنهب ، وأدى ذلك إلى حدوث أزمة اقتصادية نتيجة لهذا الهجوم . مما جعل السلطات الحاكمة فى القاهرة ترسل لها الغلال وفى نفس الوقت طلبت مساعدة الاقاليم المجاورة لها [٤٥] ويبدو أن الازمة الاقتصادية استمرت إلى عام ١١٠١ هـ / ١٦٨٩ م [٤٦] لانه قد تم تعيين صنجق يقوم بتحصيل هذه المساعدة الاقتصادية ومواجهة متاعبها [٤٧] وظلت على هذا الوضع وانتهى أمرها إلى أن أصبحت تابعة لولاية الفيوم عام ١١٠٧ هـ / ١٦٩٥ م بعد أن ضمت اليها الجيزة والبهنسا وأصبحت ولاية واحدة [٤٨] وحدث تعديل آخر وأصبحت البهنسا كشوفية مرة اخرى عام ١١٠٨ هـ / ١٦٩٦ م فى ابان تولية اسماعيل باشا الوزير (١١٠٧ هـ / ١٦٩٥ م -١١٠٩هـ / ١٦٩٧ م) ، وقدأصبح التنازع على الحصول على البهنسا غير مرغوب فيه ، وربما يرجع ذلك إلى تعرضها للأزمات الاقتصادية نتيجة لهجوم العربان عليها وتخريبها ، كما كان من يتولى ولاية البهنسا لايعود عليه ذلك بنفع يرجى وذلك لسابقة عندما تولى عبد الرحمن بك الذى عادت ولايته عليه بالخسارة . ثم اصبحت البهنساوية بعد ذلك ولاية عام ١١١١ هـ / ١٦٩٩ م وقد ضم اليها المنيا ومنفلوط والفيوم [٤٩] . وقد نقل مركز الولاية من البهنسا إلى الفشن عام ١١٣٣ هـ /١٧٢١ م لاحتواء الولاية لها ، ابان ولاية محمد باشا النشانجى (١١٣٣ هـ / ١٧٢١م - ١١٣٨ هـ / ١٧٢٦م [٥٠].

٦- بنى سويف :

وهى من المدن المصرية القديمة ، وقد أطلق عليها أهلها بنى السيوف نسبة إلى واقعة بالسلاح الأبيض ، ثم سميت بعد ذلك ببنى سويف [٥١] وهى مدينة كبيرة ذات

أبنية وقصور وقيسارات (٥٢) ، ويوجد بها كثير من الآبار وتتمثل شهرتها فى الطريق الموصل بدير بوش ويتصل بها ميناء اطفيح من جهة دير الميمون القريب من البحر الأحمر (٥٣) وقد سماها العرب منفسوية ، ثم حرفت بعد ذلك باسم بنى سويف ، واستخدام المساحون لفظ بنى سويف عام ٩٢٣هـ / ١٥١٦ م وعرفه بذلك الاسم منذ ذلك الوقت (٥٤).

وقد كانت لها أهمية تجارية ، ويرجع ذلك إلى موقعها المتوسط ، ثم أصبحت كشوفية فى عام ١١٣٤ هـ / ١٧٢١ م يتجمع فيها القمح الوارد من الصعيد ، وكان يعاقب كشافها الذين يتأخرون عن توريد القمح بالقتل (٥٥).

٧- أسـيـوط :

وهى من المدن المصرية القديمة ، واسمها المصرى المقدس Atf Khouti ، والمدنى Saout والاشورى Siya autu والقبطى Siout ومنه اسمها العربى سيوط والرومى Ly-copilis، ومعناها مدينة الذئب ، لأن أهلها كانوا يعبدون ابن آوى الذى يشبِّهه الروم بالذئب. وقد سماها العرب أسيوط ، وكانت مقر ولاية الاسيوطية ، وأقام بها نائب الوجه القبلى.

ومدينة أسيوط قاعدة قسم من أيام الفراعنة ، ثم قاعدة كورة ، ثم قاعدة عمل ، ثم قاعدة ولاية ، فى العهد العثمانى .

وفى سنة ١١٣٣ هـ / ١٧٢١ م ، أجرى محمد باشا النشانجى والى مصر ، تعديلاً فى تقسيم أقاليم الوجه القبلى ، فنقل قاعدة ولاية البهنساوية من بلدة البهنسا إلى بلدة الفشن ، ونقل قاعدة ولاية الاشمونين من بلدة الاشمونين إلى ملوى ، ونقل قاعدة ولاية أسيوط من مدينة أسيوط إلى جرجا ، وألحقت قرى القسم الجنوبى بما فيها مدينة أسيوط ، إلى ولاية جرجا ، وبذلك الغيت ولاية أسيوط ، وأصبحت مدينة أسيوط من توابع ولاية جرجاً (٥٦).

٨- أخـمـيـم :

وهى من أقدم المدن المصرية القديمة ولها عدة أسماء منها الاسماء المقدسة وهى Per Min أو Khenti M أو Kenme Min Khen Min وكلها تنسب إلى الاله «من» وهو اله

الفلاحة [٥٧] واسمها المدنى Apou والرومى Panopolis نسبة إلى الاه Pan وهو اله الفلاحة عند الرومان . ومن اسم Kten Min المصرى تكونت أسماء رومية أخرى وهى Khemmou أو Khenim أو Khemmis واسمها القبطى Chemin أو Khmin ومنه اشتق اسمها العربى اخميم [٥٨]. ووردت فى كتب القبط باسم Schmim Schmin Eschmin وقد حرفت الشين إلى خاء ، وهو تغيير مألوف ، فصارت أخميم ، وهو اسمها العربى ، ووردت فى تربيع عام ٩٢٣ هـ / ١٥٢٩ م باسم مدينة أخميم ، وفى تأريخ عام ١٢٣١هـ/ ١٨١٥ م [٥٩].

وكانت لها شهرة كبيرة ، اذ لعبت دوراً هاماً فى الأحداث السياسية التى شهدتها مصر العثمانية خلال فترة البحث ، وكان يتبعها عدة بلاد فى عصر دولة المماليك الجراكسة ، مثل أبو شاى الرماسة ، وأبو هدرى ويقال أبو الهدر ، وأدفه، وأراضى الرمال ، والجزائر الجروف ، والجزيرة الغربية ، والجزيرة الوسطى المعروفة بابن جبارة ، والحميدية ، والرملة ، والبيارات ، السلموى ، والقلمية ، وجرف استدمر ، وبنى ضبع، والمراغات ، والمرزوقة ، بلصفورة ، وجرف البغدادى ، وجاور لساقيه قلته ، وجرف البغدادى ، وجزائر الجبل ، وجزيرتى الكرماتية ، وجزيرة شندويل وجزيرة سهانة ، وسفلاق سمنت، سوهاى (سوهاج) فاوجلى قلفوه منشية أخميم[٦٠] .

واخميم قريبة من أسيوط وتقع فى البر الشرقى للنيل وبها البربا المشهورة وهى من أعظم آثار الاوائل لكبر صخورها المنحوتة وكثرة المنقوش عليها ، وقد بناها أحد ملوك القبط وهو الذى بنى مدينة سنتريه (سيوه) ، وقد قيل عنها ان اخميم بن مصرايم خصه من الده قسم من أقسام الجهات القبلية كان رأسه مدينة اخميم فجعلها محل اقامته ، فسميت باسمه . وقد مرت مدينة اخميم بعدة تطورات عبر العصور المختلفة وقيل عنها الكثير من الخرافات [٦١].

٩- جرجـــا :

وهى مدينة قديمة بالصعيد تقع إلى الشمال الغربى من النيل ، قبلى أسيوط ، ويقال انها اخذت هذا الاسم من اسم مارى جرجس ، وقد سجل اسمها فى كتب التاريخ والوثائق بدجرجا على حسب نطق أهل الصعيد لها [٦٢].

وقد كانت هذه الولاية من أهم الولايات فى صعيد مصر العثمانية ، لأنها لعبت أدوارا كثيرة هامة فى تاريخها بل شارك حكامها فى كثير من الأحداث السياسية الهامة التى شهدتها مصر العثمانية ، وقد كانت تشمل معظم أراضى الصعيد، وتضم أقاليم جرجا والفيوم وأشمونين وبهنساوية وأسيوط ، وأبريم ، ولم توجد قرى كشوفية للباشا الا فى أقاليم الفيوم ، الاشمونين وبهنساوية ، أما فى اقليم أسيوط وجرجا وابريم فلم يرد فى الدفاتر أسماء قرى كشوفية خاصة بالباشا فيها ، بل كان كل ما يذكر فى كل من الاقاليم الثلاثة السابقة أن المتحصل من المال للكشوفية مثل ولاية أسيوطية كان فى عهدة «مصطفى بك أمير لواء حاكم عن أمراء محافظين ولاية مصر » . وكان حكام ولاية جرجا يديرونها لحسابهم كما كانوا يديرون قرى كشوفية الباشا فى أقاليم ولاية جرجا، وذلك منذ الفترة الأولى التى وجدت بها دفاتر الالتزام فى مصر ، ويعنى هذا ان تلك الاقاليم كانت للأمراء منذ ذلك الوقت ولم يغتصبوها من الباشا ، وظلت كذلك حتى أواخر القرن الثامن عشر (٦٣).

وفى عام ١٠٨٢ هـ / ١٦٦١ م ، ابان تولية ابراهيم باشا الوزير (١٠٨١هـ / ١٦٧٠ م – ١٠٨٣ هـ / ١٦٧٣ م) انفصلت بعض القرى من كشوفية ولاية جرجا ، وتعطل ارسال غلال الحرمين الشريفين ، ويرجع هذا سوء الاحوال الاقتصادية بالبلاد، وبالاضافة إلى انتشار وباء الطاعون (٦٤) وفى عام ١٠٩١ هـ / ١٦٨٠ م امتنع موسى بك حاكم جرجا ابان تولية عثمان باشا (١٠٩١هـ / ١٦٨٠م – ١٠٩٤ م / ١٦٨٣ م) عن دفع العوائد المطلوبة ، وانتهى الامر بالدفع بعد ذلك ، وصدرت الأوامر بعودة القرى المفصولة إلى جرجا مرة أخرى فى عام ١١٠٣ هـ / ١٦٩٥ م ، أبان توليه على باشا قائمقام [١١٠٣هـ/١٦٩٢-١١٠٧هـ/١٦٩٥م] . وكتب بذلك حجتين ويقول الصوالحى عن ذلك (٦٥).

[وفى يوم الثلاثاء عاشر شهر رجب سنة ١١٠٣ هـ / ١٦٩٣ م حضر من الاعتاب العالية أمير اخور حضرة مولانا السلطان أحمد نصره الله وبيده خط شريف فجمع على باشا العلماء البكرية والسادات والوفائية ونقيب الأشراف وقاضى العسكر وجميع الامراء وأغاوات البلك (٦٦) الخمسة وكتخدايهم واختيارية السبع بلكات بالديوان العالى

وقرئ الخط الشريف من مضمونه أن النواحى الذى أخرجوا من كشوفيه ولاية جرجة من سنة ١٠٨٢ هـ (١٦٧١م) والتى تاريخ الآن وصارت التزام فبسبب ذلك تعطل غلال الحرمين الشريفين وغلال الشون الشريف فعند ورود الخط الشريف ترجع النواحى إلى كشوفية جرجة كما كانت وكل من عائد وخالف أمرنا تعرفنا به فعند ذلك قالت الجميع سمعا وطاعة لامر مولانا السلطان فقبل ان حسن أغات الجميلية حالا الشهير ببلفيا قال يكتب بذلك حجة فأمر على باشا بأن يكتب حجتين وأمضاها قاضى العسكر ووضعوا أختامهم الجميع عليها»].

وازداد نفوذ القاسمية فى تلك الفترة وعيِّن عوض بك القاسمى لضبط القرى التى خرجت من كشوفية ولاية جرجا ، وبدأ باطفيح وتم ضبطها من جميع النواحى ووزع الالتزامات الخاصة بها مثل الحى والمنشية وناحية أقواز وناحية غمارة الصغرى وناحية الواصلين وكفر حلاوة والعشر والحلفاية (٦٧).

وعارض كل من الأهالى والعربان فى جرجا ذلك ، وتعهدوا بدفع الاموال المقررة ، واعتبر الباشا هذا تحدياً صريحاً لأوامره ، ولم يقتنع بذلك ، وأصدر أوامره بتجهيز تجريدة عسكرية للقضاء على عصيانهم لأوامره وتدخل العلماء والبكرية والسادات والوفائية وقاضى العسكر والاغاوات والاختيارية والكواخى بالديوان العالى ، واتفقوا جميعا باضافة اخرى لحساب قمح العنبر الشريف (٦٨).

وفى عام ١١٠٥ هـ / ١٦٩٣ م، فصل من ولاية جرجا تقاسيط (٦٩) نواحى كشوفيتها ونواحى قرية شرق اخميم وساقلته ورانية وصوامعه وطوانب وطين البيارات وجرف رفاعى والبيار الملك وتوابعها (٧٠).

لقد اتضح أن الهدف من توحيد أقاليم الصعيد تحت ادارة حاكم جرجا هو تقوية ذلك الحاكم الذى كان رمزا للسلطات الحاكمة فى القاهرة فقد رأوا أن يجعلوه فى مركز قوى يمكنه من القضاء على أية بادرة بالعصيان من جانب القبائل العربية المتناحرة الموجودة فى الصعيد وبخاصة أن كانت جرجا محاطة بقبائل الهوارة ، وبالفعل قامت حركات العصيان من جانب الهوارة ، ففى عام ١١٠٧ هـ /١٦٩٥ م استطاع عبد الرحمن بك القضاء على عصيانهم (٧١).

وتسابق أمراء البكوات المماليك للحصول على ولايات الصعيد ، ففى عام ١١٠٨ هـ/ ١٦٩٦ م تولى سليمان بك الشهير بالأرمنى على ولاية جرجا خلفاً لمحمدبك أباظة ، وحسن بك الشهير ابو ايدك على كشوفية ولاية المنيا والمنفلوطية [٧٢].

وفى عام ١١١١ هـ / ١٦٩٩ م توافد على جرجا عربانها الفارون منها بعد أن بيعت بلادهم ابان حكم حسين باشا أرنوط الشهير بنقرة (١١٠٩هـ / ١٦٩٨ م - ١١١١هـ/ ١٦٩٩ م) وطالبوا بعودة بلادهم واسترداد ما أخذ منهم ، واستولى أيوب بك أمير الحاج على ناحيتى البلينا وبرديس ، ولم يتنازل عنهما واتفق على عودتهما بعد عام [٧٣] ونظرا لاهمية منصب حاكم جرجا فقد كان تعينه أو عزله لايتم الا عن طريق الباشا ، ولذا فانه لايعين الا أحد أمراء المماليك الاقوياء [٧٤].

وبالاضافة إلى ذلك فقد وجدت بعض البلاد التابعة لولاية جرجا مثل البلينا التى يزرع بها القصب ، ويصنع بها القفف والزنابيل [٧٥] ، وطهطا التى ترجع شهرتها إلى وجود معمل الدجاج [٧٦] وأم دومة التى عرف عن أهلها التسامح الدينى [٧٧] وبنجا التى عرف عن اهلها ارتداء الملابس التقليدية كزعابيط الصوف [٧٨] وجهينة واهلها من عرب جهينة القبيلة المشهورة بالجزيرة العربية التى حلّت بالإقليم فى العصر الفاطمى، ووصفوا بالشهامة والكرم والفصاحة والفطنة ثبات الجنان وخبرتهم فى الزراعة واقتناء الخيل [٧٩] والحرافشة ويقوم أهلها بصنع الحصر [٨٠] وبنى هلال ويزرع أهلها الذرة الطويلة والبصل والمقاتى وينبت لها الهيش والحلفاء الذى يصنع منه الحصر وتصنع بها الحبال [٨١] وجزيرة شندويل حيث يوجد بها تجار البن والعقاقير والمواشى [٨٢] وساقلته ونزل بها جماعات من القبائل العربية[٨٣] وجزيرة محروس وبني واصل وبها مشايخ عرب الكنز الساكنين تحت الجبل الشرقى بين رباينة أبى ليلى تحت قرنة جبل الهريدى إلى قرية الحوايش شرقى اخميم ، ويتولوا خفر الدروب التى بالجبال ، وتقدم لهم الجمال عند الاقتضاء أما أسلحتهم فانها ملازمة لهم [٨٤] وأدفا وبها آثار كنيسة مارى بخوم ، ويقوم أقباطها بتفريخ الدجاج وينشر بها المعامل فى البلاد القاصية والدانية [٨٥] وأولاد اسماعيل ويشتهر أهلها بالكرم والمهارة فى ركوب الخيل [٨٦] وأولاد يحيى ويشتهر أهلها باقتناء الجياد الشهامة والكرم والترفع عن سفاسف الأمور [٨٧].

وكانت بعض البلاد بالصعيد كشوفية مثل كشوفية المنفلوطية التى تقع شمال اسيوط وكانت قديما تسمى منبالوط وهى كلمة قبطية معناها محط الفراء أى الحمر والوحشية ، وبها آثار ، كانت ابان حكم المماليك عاصمة لمديرية [٨٨]، وكانت تتأرجح ما بين كشوفية وصنجقية ابان العصر العثمانى ، وكانت كشوفية عام ١٠٧٨ هـ / ١٦٦٧م فى ابان تولية ابراهيم باشا البستنجى (١٠٧٧ هـ / ١٦٦٧م - ١٠٧٨ هـ / ١٦٦٨م) وقد تولى كشوفيتها ذو الفقار بك . وفى عام ١٠٨٧ هـ / ١٦٧٦م جمعت منفلوط ما بين كشوفية وصنجقية ابان تولية عبد الرحمن باشا على مصر (١٠٨٧ هـ / ١٧٧٦ م - ١٠٩١ هـ / ١٦٨٠م)[٨٩].

أما كشوفية «قمن العروس» فشهدت بعض الأحداث الهامة، ويبدو انه قد حدث الاضطراب الاقتصادى وخاصة بعد وفاة حاكمها حسن كتخدا (١١٢٨هـ / ١٧١٥ م - ١١٣٥ هـ / ١٧٢٢ م) ابان تولية محمد باشا ارسل مندوبا لضبطها [٩٠] وفى عام ١١٣٦هـ/ ١٧٣٣ م كانت قمن العروس تابعة لولاية البهنساوية [٩١].

أما ناحية برديس فكانت تابعة لولاية جرجا ، وفى عام ١١٥٤ هـ / ١٧٤١ م وكان حاكمها عثمان بك زين الفقار . الذى أجرى تبادلها مع ابراهيم جاويش قاذدغلى بولاية البحيرة [٩٢].

أما ابريم فهى بلدة من بلاد النوبة ، وتقع على الشاطئ الشرقى للنيل جنوب أسوان ، وكانت دائما ملجأ وملاذاً للمماليك الفارين [٩٣].

وبالنسبة لاسنا فهى بلدة صغيرة من أعمال القوصية وإسمها القديم سنا ، وكانت مدينة عظيمة قديما وحديثا ، أما من حيث موقعها فتقع على الشاطئ الغربى من الاقصر (طيبة) وتحدها الجبال من الشرق والغرب ، وكانت ملجأ للامراء المماليك الفارين بسبب بعدها [٩٤].

وكانت القوصية تعرف باسم قعمام وسماها العرب فصتقام وكانت تقع جنوب الاشمونين وعرفت باسم ترعة العسل ابان الاحتلال الفرنسى ، وسماها اليونانيون هرموبوليس أى الاشمونين ، وقد كانت مدينة صغيرة فى عصرهم وترجع شهرتها بكنائسها وأديرتها القديمة [٩٥].

أما قنا فهى من المدن المصرية القديمة ، واسمها المصرى القديم شابت ، والظاهر أن اسمها تغيَّر فى القرن الثالث الميلادى باسم مكسيميا نوبوليس وسميت بعد ذلك باسم قونة ثم عرفَّها العرب بقنا (٩٦) . وتقع شمال مدينة قوص، وكانت من المدن التجارية المشهورة فى العصر الاسلامى (٩٧) . وكانت قنا تعد كورة من كور مصر ، بالصعيد الاعلى وفى عصر الدولة الفاطمية الغيت الكور ، وأنشئت الاقسام الإدارية الكبيرة فأضيفت قنا إلى الاعمال القوصية ، إلى كانت قاعدتها مدينة قوص ، فأصبحت قنا من نواحيها، استمرت كذلك إلى آخر دولة المماليك . وفى العصر العثمانى ، الغيت الأعمال القوصية والاخميمية ، والاسيوطية ، وجعلت كلها فى عام ٩٣٣ هـ / ١٥٢٦م اقليماً واحداً باسم ولاية جرجا (٩٨).

وكانت فرشوط تابعة وتقع شمال الكوم الاحمر وفى جنوبها قرية القمامة ويقابلها فى البر الشرقى قرية نجع سالم وكانت تتبع قوص سابقا ، وكانت تسمى برشوط ووجدت فيها كنيستان باسم مريم البتول والدة عيسى عليه السلام ، وفى جهتها الشرقية جامع شيخ العرب همام وترجع شهرتها إلى انها كانت من أعظم مدن الصعيد ابان حكم همام بن يوسف الهوارى وشهدت نهايته على ايدى محمد بك أبو الذهب (٩٩).

١٠- أســـــوان :

وهى من المدن الاكثر قدماً . واسمها المصرى القديم Sounou أو Soun ومعناها السوق ، أو محل التجارة ، حيث كانت تتبادل أنواع التجارة من القطرين المصرى والسودانى بسبب وجود الشلال الأول فى أضيق نقطة بين الوادى ، اسمها العبرى Souweneh والرومى Souni واللاتينى Syene والقبطى Souan ومنه اسمها العربى أسوان (١٠٠).

أما أسوان فى دولة المماليك البحرية فأصبحت تابعة لقوص (١٠١) وفى عام ٧٩٠ هـ / ١٣٨٨ م سقطت فى أيدى بنى الكنز فى عصر دولة المماليك الجراكسة ، وخاصة بعد قيام ثورات العربان ضد المماليك و أدى ذلك إلى تحالف قبيلة هوارة مع قبيلة بنى الكنز على مهاجمة أسوان. وخاض بنو الكنز مع سلطنة المماليك الجراكسة المعارك

بهدف السيطرة على اسوان ، واستعادة نفوذهم فيها ، فقد استنفذوا قواهم ، ولم يعد لهم نفوذ كما كان من قبل فى العصر الايوبى فى فرض نوع من السيادة الارستقراطية على القبائل العربية الموجودة فى منطقة أسوان . وليس أدل على ذلك من أن قبيلة هوارة زحفت على أسوان فى عام ٨١٥ هـ / ١٤١٢ م واشتبكت فى حروب مع أولاد بنى الكنز انتهت هذه الحروب بهزيمتهم ، وقتل كثير من أهلها وسبى نساؤها وأطفالها ، وقامت هوارة بهدم سور المدينة ، تاركة أسوان خرابا واستمر الوضع بأسوان على ذلك إلى أن جاء السلطان سليم الاول مصر وفتحها عام ٩٢٣ هـ/١٥١٧م (١٠٢).

ثالثا - الجهاز الإدارى فى صعيد مصر العثمانية :

بعد أن تبينت لنا أهم الولايات والكاشفيات فى الوجه القبلى ابان الحكم العثمانى فى مصر ، نرى أن نعرض لنظام الإدارة فى الولاية والصنجقية والكاشفية ، حتى نلقى الضوء على النظام الإدارى الذى كان متبعاً فى العصرين المملوكى والعثمانى والذى إستمر فى العصر العثمانى ما يقرب من قرون ثلاثة.

فقد كان المتبع فى الادارة المحلية ونظامها فى الولايات أن الولاية كانت مقسمة إلى عدة مقاطعات ، وكل مقاطعة تتكون من عدة قرى ومدن صغرى والأراضى المزروعة ، وقسمت كل مقاطعة إلى أربعة وعشرين قيراطاً (١٠٣) . وكان الملتزم عادة اما أن يكون بمفرده فى إدارة المقاطعة أو أن يكون معه عدة ملتزمين كانوا غالباً من كبار ضباط العثمانيين ثم دخل هذا الميدان التجار ورجال الدين ومشايخ العربان ، وأصبحت غالبية الملتزمين من أمراء المماليك ، وكانت القرى تسمى أحيانا بأسماء الملتزمين (١٠٤).

ووجد بجانب هذه الاقسام الإدارية المالية ، جهاز ادارى محلى كان يتكون هذا الجهاز بفروعه المختلفة فى معظم الاحيان من أبناء القرية نفسها ويتبع الملتزم أو الملتزمين مباشرة . مع إرتباطه بالجهاز المركزى سواء فى عاصمة الولاية ، أو فى القاهرة ينفذ أوامره ، وينوب عنه فى الاشراف على إدارة هذه الاقسام الإدارية الصغيرة (١٠٥).

وكان الجهاز الادارى يتكوّن من حكام الاقاليم أو الولايات ثم بعد ذلك الصناجق أو

الكشـاف ، ومشـايخ العربان والأوجـاقات العسكرية والوكيل أو القـائمقـام أما ادارة القرى فى مصر العثمانية بصفة عامة والصعيد بصفة خاصة ، فكانت الادارة موكلة إلي الملتزم ويمثله القائمقام ومعه موظفون يختارهم وهم الشيوخ والشاهد ، والصراف ، والمشد والخفراء ، والوكيل ، والكُلاف ، وكان الاجراء المتبع بطريق الضرورة اختيار كل من الشاهد والخولى من بين سكان القرية(١٠٦).

أما إدارة الولاية نفسها فقد كان يرأسها بك، يحمل رتبة الصنجقية ويحصل على لقب حاكم . وكان لكل اقليم ادارى عاصمة سواء أكان ولاية أم كشوفية يقيم فيها البك أو الكاشف حاكم الاقليم (١٠٧).

وسنتعرض بالتفصيل لكل من اشترك فى الجهاز الادارى سواء فى الاقليم أو المدن أو القرى على النحو التالى :

١- حاكم الولايـــة :

وكان يعيَّن من بين الأمراء المماليك ، من الصناجق أو الكشاف الذين يحملون لقب بك ، وكان يعين دائماً لحكم الولايات الخمس الكبرى (الغربية ، البحيرة ، الشرقية ، المنوفية ، جرجا) أمراء مماليك برتبة صنجق ، أما الولايات الاخرى فقد كان يحكمها أمراء مماليك برتبة كاشف (١٠٨). ويلاحظ أن تعيين حكام الولايات الخمس ومنحهم رتبة صنجق كان يصدر به بيورلدى من الباشا ، بناء على مشورة الأمراء المحليين وموافقة السلطان العثمانى (١٠٩).

وكان يطلق عليه إسم حاكم سياسة تمييزا له عن حاكم الشرع الذى يطلق عادة على قاضى الناحية . أما اختصاصاته فهى الإشراف على شئون الزراعة والرى بالولاية واقامة الجسور وجرفها فى مواعيدها ، وتوطيد الامن ، ومنع العربان من العبث بأموال الفلاحين ، والإشراف على الكشاف والتابعين له ، وحل المشاكل التى تنشب بين الاهالى والملتزمين أو بين بعضهم البعض أو بينهم وبين أجهزة الإدارة التى يصدر بيورلدى من الباشا بشأنها (١١٠).

وكانت القوات المحلية الموجودة تحت امره الحاكم تعاونه كما كان يساعده كاشفان

يخضعان له ويعينهما لينوبا عنه فى النواحى وهى فروع اقليمية للولاية ، وأمين مالى (خازندار) الذى كان يدفع له الضرائب التى يجبى فى الولاية ، فيقوم بدوره بارسال الحصة المخصصة للادارة المركزية إلى الروزنامة (١١١) أى المكتب الحكومى الذى كانت تورد له الضرائب ويعاونه بعد ذلك رئيس كتبة يحتفظ بسجلات الولاية . وكانت النفقات التى تتطلبها ادارة الولاية تغطيها ضريبة خاصة وتسمى مال الكشوفية (١١٢) . ومما يلاحظ أن عمل بعض هؤلاء اتسم بالجور والظلم ، فاضطر الاهالى إلى ارسال شكاوى ضدهم إلى الوالى الذى كان يصدر أوامره باقصاء هؤلاء الحكام (١١٣).

وإلى جانب ذلك فان أهم الاقاليم فى مصر العثمانية ، والصعيد بصفة خاصة اقليم جرجا ، وكان أهم شخص هو حاكم جرجا الذى يلى فى الاهمية شيخ البلد وزعيم المماليك فى القاهرة . وكان حاكم جرجا يعيَّن بمرسوم من الباشا، وبعد التعيين يلبس خلعة المنصب ويذهب إلى مقر منصبه بموكب كبير، يحف به الأمراء والاغوات والإختيارية، وكثير من رجال الأوجاقات العسكرية، وكان يقيم فى «خيمة» كبيرة قبل أن يذهب إلى اقليمه بحيث يفد إليه المهنئون بالمنصب وتوديعه (١١٤).

واذا تم قطع جسور النيل وحضر جميع كشافى مصر وأمرائها وبكواتها إلى القاهرة لتقديم الحساب، قدم "بك جرجا" بموكب مهيب. وهو الذى يسميه العربان "سلطان الصعيد العالى وحاكم البر الوالى" لأنه يحكم اقليماً مكوناً من ستة وعشرين مركزاً. وسكان مصر فى حاجة إليه، لأن موارد مصر انما تأتى من الصعيد. ينزل الباشا إلى قرا ميدان فى ذلك اليوم فيشاهد من قصر ذلك الميدان حضور "بك جرجا؛ إلى مقر منصبه وانصرافه منه. اذ أن القاهريين يشاركون موكبة محبه له، فان الموكب يزداد أبهة وجلالاً. بيد أن هذا الموكب يمتاز بثلاثة آلاف جندى مشاة من حملة البنادق من الزنوج. وبألفى فارس من العربان المشهورين على خيول "خوَّارة" مسلحين برماح ثقيلة، وبألفى صبى من صبيان الواحات، وهؤلاء يحاربون فى السودان والفونج فيحملون منها المال والغلمان والجوارى السود. ويرجع ذلك إلى أن حاكم جرجا يحكم ولاية كبيرة. ويستقبله الباشا ويخلع عليه خلعة وعلى أتباعه أيضا. ثم بعد ذلك يحاسبه الروزنامجى وبعد ذلك يقدم هدايا للباشا عبارة عن أربعين من الخيول الخوَّارة، وعشر

أفراس، وعشرة طواش وعشرة اكياس نقداً وخمسة آلاف اردب شعير وثلاثة آلاف اردب حنطة وكثير من التحف الثمينة القيّمة ويقدّم بعض الهدايا إلى مدير مكتب الباشا وبعض الأغوات [١١٥] .

وكان حاكم جرجا يصحب معه إلى مقر عمله عددا من رجال الفرق العسكرية المختلفة ومعهم قوادهم وأعلامهم الذين يمثلون حاميته [١١٦]. ويذهبون معه لمساعدته فى أداء واجباته ويحصلون على «مرتباتهم» من الخزينة كاخراجات من الإقليم نفسه، بالاضافة إلى ضرائب اضافية يفرضها على إقليمه، وكان يصطحب معه قواته العسكرية الخاصة التى تتكون من مماليكه وينفق عليهم من ماله الخاص. وعندما يصل إلى الإقليم يعقد الديوان الخاص به ثم يتلو عليهم البيورلدى الخاص بتعينه[١١٧].

وكان يساعده فى الحكم سدادرة[١١٨] الفرق السبعة وقائمقام الاشراف (نقيب الاشراف[١١٩] وقاضى الإقليم والمفتون الاربعة، وأعيان الولاية من كبار الملتزمين والعلماء[١٢٠] .

وكانت مدة حكمه فى الاقليم سنة واحدة وأحياناً ثلاث سنوات تجدد له دائما، نظير قيامه بأعمال أدت إلى إستقرار الحكم فى إقليمه، مثال ذلك عندما جددت مدة حكم عبد الرحمن بك لمدة ثلاث سنوات متصلة نظير قيامه بالقضاء على تمرد الهوارة وتولى الحكم من عام ١١١٠ هـ / ١٦٩٨ م- ١١١٣هـ / ١٧٠١م[١٢١] .

ويحاسب حاكم ولاية جرجا كما يحاسب الباشا عند عزله، ويعين له قائمقام بدلا منه ويعقد قاضى الإقليم جلسة خاصة لمحاسبة الحاكم المعزول الذى كان يعطيه بيانا بأمضائه يفيد أنه ليس لديه بطرفه أى شىء[١٢٢] وكان عليه أن يأخذ حجة من القاضى ليقدمها إلى الباشا فى القاهرة [١٢٣].

ويعامل حاكم جرجا وغيره من حكام الولايات الرئيسية بالتبجيل والاحترام، وهو فى أغلب الاحوال لا يقيم فى مقر ولايته أو اقليمه، ويفضل البقاء فى القاهرة للمشاركة فى الاحداث السياسية مثل اشتراكه فى فتنة افرنج احمد عام ١١٢٣هـ/١٧١١م وبناء على ما حدث فى القاهرة وقع الاضطراب فى جرجا [١٢٤].

اما عن مرتب حاكم ولاية جرجا فكان يتقاضى مرتبا سنويا قدر بحوالى ٣٠٠.٠٠٠ بارة فى القرن السابع عشر، وهبط هذا المبلغ إلى ٤٠.٠٠٠ بارة بالإضافة إلى مرتب عينى قدره ٣٦٠ أردبا سنوياً فى القرن الثامن عشر (١٢٥).

وكان من واجبات حاكم ولاية جرجا حفظ الجسور السلطانية ورى البلاد ودفع الضرر عن الفلاحين من عربانا أو غيرهم، ويحكم بينهم بالعدل، وكان يقوم بجمع العوائد التى يقررها السلطان على البلاد ثم يدفع منها ما يستوجبه الميرى وما يتبقى بعد ذلك فيكون من نصيبه وكان من المقرر أن يحضر بنفسه إلى القاهرة ومعه نصيب الميرى، فاذا لم يستطع أرسل رسله ومعهم الحجة يشهد عليها قاضى الولاية وأتباعها بعدم تمكينه من الحضور للقاهرة (١٢٦).

كما كانت له سلطات واسعة مثل المعاقبة بالسجن أو القتل إلى جانب سلطة فرض الضرائب الإضافية فى اقليمه وكان الكتخدا أو القائمقام يحمل دائما لقب بك كما كان المنصب مرموقا لا يحصل عليه إلا كل من قام بعمل عظيم كما سبق أن رأينا (١٢٧).

وكانت ولاية جرجا تشغل جزءا كبيرا من الصعيد وتسيطر على الواحات ويقطن بها كثير من القبائل البدوية، كما أن دخل هذه الولاية كبير، وقد التجأ اليها عدد كبير من المماليك الفارين من القاهرة أدى ذلك إلى غرور حكامها وسطوتهم (١٢٨).

وعندما بدأ تطبيق نظام الالتزام فى الربع الاول القرن السابع عشر الميلادى (الحادى عشر الهجرى) ودخل الهوارة ميدان الالتزام، فقد منصب جرجا قوته خاصة بعد أن أصبحوا من كبار الملتزمين ولم تتعدى سلطة الحاكم سوى الإشراف على الرى (١٢٩).

٢- القاضـــى :

كان أهم تغيير ادخله السلطان بيبرس فى النظام القضائى هو انه لم يشأ أن يترك قاضى القضاة الشافعية يتحكم وحده فى جميع الشئون القضائية ، لما فى ذلك من اجحاف ببقية المذاهب. لذلك عين فى عام ٦٦٤هـ/١٢٦٥م أربعة من قضاة يمثلون المذاهب الاربعة على أن يحتفظ قاضى قضاة الشافعية بالإشراف على أموال اليتامى والأوقاف والقضايا الخاصة ببيت المال. وهكذا ظل قاضى الشافعية أرفع درجة من زملائه ثم يليه الحنفى فالمالكى فالحنبلى (١٣٠).

وظل الحال إلى أن جاء السلطان سليم الاول وألغى وظائف الحجاب، وأعاد للقاضى الشرعى اختصاصاته، طبقاً لأحكام الشريعة الاسلامية وكافة الأمور من مدنية وجنائية وأحوال شخصية، كما خص القاضى الشرعى بقسمة الزكاة وتحصيل الرسوم على المبايعات والتصرفات العقارية وإدارة الاوقاف.

وفى عام ٩٢٧هـ/١٥٣٠م، أبطل السلطان سليمان المشرِّع نظام القضاة الأربعة فى مصر، وعيَّن قاضيا عثمانياً - قاضى عسكر - قاضياً لقضاة مصر على أن يتصرف فى الأحكام على المذاهب الاربعة وأن يكون له نواب اربعة واحد لكل مذهب، وقسَّم البلاد إلى ست وثلاثين ولاية قضائية يتولى فيها القضاء قاضى لم يكن يشترط فيه - عدا قاضى مصر - أن يكون عثمانيا، ومن هؤلاء القضاة من كان يعيِّنه السلطان، ومنهم من كان يعينه قاضى القضاة [١٣١].

غير أن المماليك أهملوا شأن القاضى المعيَّن من قبل السلطان العثمانى، عندما استأثروا بالسلطة، وصاروا يرفعون مسائلهم القضائية لشيخ الأزهر، وكان من الشافعية، أو لغيره من أئمة المالكية أو الحنابلة وأنتهى بهم الامر إلى إعادة ديوان القضاة الاربعة الذى كان قد الغاه السلطان سليمان [١٣٢].

وكانت أعمالهم تتعلق بكل المسائل الشرعية الخاصة بالملتزمين والحقوق المشتركة، وواجبات المزارعين، وله الحق فى الاشراف على المبايعات والتصرفات العقارية، وتسجيل جميع عمليات البيع أو الشراء وعمليات الزواج والطلاق، وتتم على يديه عمليات إعلان اسلام بعض الاشخاص [١٣٣].

وكان قاضى الناحية يقوم بالتحَّرى فى الموضوع الموكل اليه ويصدر حكمه فيه، ويحوِّله بالتالى إلى حاكم الولاية لتنفيذه. وكانت أحكامه تنفذ عن طريق المشد. وكان ديوان القاهرة يصدر قائمة بالضرائب المطلوبة وعليه تنفيذها [١٣٤]. وقد أطلق عليه لقب حاكم الشرع تمييزا له عن حاكم الولاية الذى أطلق عليه لقب حاكم سياسة [١٣٥].

أما عن المدة التى كان يتولاها فقد كانت سنتين، وأحيانا سنة واحدة، وكان عملهم يستمر طوال الاسبوع بما فيها ايام الجمع [١٣٦]. وكثيراً ما يرتكبون الاخطاء ويضطر

الأهالى إلى الشكوى لقاضى عسكر أفندى الذى كان هو الآخر يرتكب كثيرا من الاخطاء مثل اخذ الرشوة (١٣٧).

وبجانب القضاة فى الإقليم وجد معهم المفتون على المذاهب الأربعة، وكانوا يحضرون مجالس الشرع فى المحاكم الاقليمية حينما يكون موضوع الجلسة متعلقاً بادارة الاقليم (١٣٨). أما عن مدة خدمتهم فكانت مدى الحياة (١٣٩).

أما عن دخل القاضى، فلم يكن له مرتب ثابت، فبالإضافة إلى المبلغ المخصص له من الخزينة، فانه كان يتقاضى رسوما على حسب نوع الدعوى، ومنهم من كان لا يطلب شيئا، وعلى هذا ينال احترام الناس، وكان بعضهم قليل العلم والمعرفة وعلى هذا الاساس يلجأ إلى العلماء ليحصل منهم على فتاوى التى تقدم كمستند فى الدعوى، ولفتاوى العلماء أهميتها فى نقض الأحكام بعد صدورها، ومن هنا جاءت كثرة الفتاوى فى ذلك العصر، كما أن تعدد المذاهب للقضاء وتعدد الأقوال فى كل مذهب كان من أسباب الفوضى فى الأحكام والمعاملات، ويرجع ذلك إلى أن المتقاضين لم يعرفوا تطور دعاويهم أمام مختلف المحاكم وبخاصة مع ما جرى العمل به من أن للمدعى الخيار فى أن يذهب إلى أى قاضى أراد. فكان المدعى يختار القاضى الذى يعرف عن مذهبه او القول الذى يأخذ به من أقوال هذا المذهب ما يؤيد دعواه ويؤدى هذا النظام إلى زعزعة الثقة فى المعاملات (١٤٠).

٣- الكشـــاف :

لم يكن منصب الكشاف حديثا فى مصر العثمانية، ولكنه كان موجودا فى مصر المملوكية، وقد اقتصر منصب الكشاف فى الصعيد على مشايخ العربان أمثال ابن عمر فى جرجا (١٤١) ، ولذلك وجدت وظيفة كاشف الجسور للوجه القبلى فى العصر المملوكى ، وقد كان له الولاء من الجيزة حتى الجنادل ، ويعيَّن تحت امرته سبعة ولاه بالوجه القبلى ، وقد ولَّى كاشف أقاليم الوجه البحرى تحت امرته سبعة ولاة وكانوا من مقدمى الألوف . أما كاشف الجيزة فقد كان تارة من المقدمين وتارة أخرى من الطبلخانات ثم تطور الأمر بعد ذلك ليصبح كشاف الوجه القبلى وحده ثلاثة كشاف

فى بعض الأحيان أحدهم بالصعيد الاعلى والثانى بالصعيد الادنى والثالث باقليم الفيوم (١٤٢) .

لقد قام السلطان سليم عقب إنتقال مصر للادارة العثمانية بتعين عدد أمراء سناجق لضبط الولايات والنواحى بمصر واقرار الأمن بها. إلا أنه قبل مغادرته مصر أعاد تعيين الأمراء المماليك الذين اعترفوا بالسيادة العثمانية على مصر، وذلك باعتبارهم كشاف بها، فقام بتعيين جانم السيفى الأمير المملوكى على كاشفية البهنسا والفيوم، وتعيين أبو حمزة على الغربية والمحلة. ولم يطرأ على التشكيلات المحلية لأيالة مصر تغيير يذكر خلال فترة ولاية خاير بك (٩٢٣ -٩٢٨هـ/١٥١٧ - ١٥٢٢م)، ولكن على أثر وفاة خاير بك وتولية مصطفى باشا على مصر قام الأمراء المماليك من الكشاف ومشايخ العربان بحركة عصيان واسعة فى مختلف ولايات الأيالة، حيث تم عزل هؤلاء الكشاف وعيّن بدلاً منهم أمراء سناجق فى ولايات مصر، إلا أن الإدارة المركزية أدركت بعد مرور أربعة أشهر فقط أن الإدارين العثمانيين لم يكتسبوا الخبرة الكافية لإدارة هذه البلاد والتعامل مع أهلها بعد، حيث واجه الأمراء العثمانيين صعوبات كبيرة فى التعامل مع عربان وأهالى مصر فى البداية، مما أفلت الزمام من أيديهم. ويصدر قانون نامه مصر (٩٣١هـ/١٥٢٥م) أبقت الكشوفيات بأيالة مصر باعتبارها النواة الأساسية للإدارة المحلية فى الولايات بعد تخليص مؤسساتها من البدع التى كانت قد لحقت بها خلال العصر المملوكى (١٤٣) .

وكانت مهمة الكشافين تنحصر فى حكم الولايات الصغيرة التى لم تبلغ مرتبة الصنجقية ، وكانت تسمى غالبا كاشفيات وكانوا فى الغالب من أتباع الصناجق ، ومن مماليكهم المتازين ، ولذا فانهم فى بعض الاحيان كانوا يشرفون على بعض مناطق من الولايات الكبيرة أو ينوبون عن الصناجق فى حكم هذه الولايات ، اذ ما آثروا هؤلاء البقاء فى القاهرة على الذهاب إلى مقر ولاياتهم (١٤٤) .

أما بخصوص عددهم فيذكر البعض أنهم كانوا أربعة وعشرين كاشفا (١٤٥) أما البعض الآخر فيذكر أن عددهم ستة وثلاثون كاشفاً فى القرن الثامن عشر (١٤٦) والرأى الأصوب هو أربعة وعشرون لأن أغلب المصادر تؤكد ذلك .

وقد كانت كاشفيات الصعيد تتبع كلها حاكم ولاية جرجا ، وقد تم توحيد هذه الكاشفيات فى عام ١١٠٩هـ/١٦٩٧م تحت أمر هذا الحاكم ، وأصبحوا مجرد مديرين لقرى الكشوفيه الخاصة بالباشا ، وأصبحوا بعد ذلك وكلاء للحاكم فى التزامه ، وعندما يحضر حاكم الولاية يحضر معه كشافه ، وعندما يعزل يأخذهم معه (١٤٧) .

أما عن مدة توليتهم فأنها كانت سنة واحدة ، ولابد أن يكونوا من بيوت مملوكية ، واذا لم يكونوا كذلك فلا يكون لهم عصبة (١٤٨) وقد تمكن بعض أمراء المماليك من تقلُّد منصب الكشوفية خمس مرات فى اقليم واحد أو فى غيره من الاقاليم مثل الامير قانصوه بك القاسمى تابع قيطاس بك الذى تولى منصب كشوفية بنى سويف خمس مرات (١٤٩) .

أما عن دخولهم فقد كان الكاشف يتقاضى فى السنة ١٠٠.٠٠٠ بارة فى القرن السابع عشر ثم هبط إلى ٢٠.٠٠٠ بارة ولا يوجد سببا لذلك (١٥٠) ويبدو أن ذلك يرجع إلى الارباح التى كان يحصل عليها نظير قيامه بدور الملتزم والامتيازات التى كان يحصل عليها ، حيث منحت فى عام ٩٦٧ هـ / ١٥٥٩م ولاية قاطية بطريق الالتزام وأيضاً الواح، وجهت بعض مقاطعات ولاية المنصورة التابعة لولاية الشرقية وتحتوى على ٧٨ مقاطعة وولاية قليوب وتحتوى على ٣٤ مقاطعة لبعض الكشاف التزاماً (١٥١) .

وكانت اختصاصات الكاشف تشبه تماما اختصاصات الصناجق، فكان لهم حق الإشراف على تنظيم الاستفادة من مياه الرى، وجرف الجسور. وشق الترع والمصارف السلطانية والبلدية، وجمع الأموال الأميرية ومراقبة جامعيها، وجمع الغلال وارسالها إلى الشون الاميرية وتوطيد الأمن فى مناطقهم، والقبض على الأشقياء من الفلاحين والعربان والإشراف على تنفيذ أحكام القضاء، وحل المنازعات بين اهل القرى والادارة المالية (١٥٢) ومن اختصاصاتهم أيضا التوصل إلى معرفة مكان الفلاح الهارب من أرضه والعمل على اعادته، ومعاقبته، واجباره على بذر البذور فى أرضه. ولم تكن مشكلة هروب الفلاح من أرضه وليدة العصر العثمانى، ولكنها ظهرت منذ القرن الأول من الفتح الاسلامى، ولم يفعل العثمانيون سوى المحافظة على الوضع الراهن والمقصود بذلك حالة مصر وقت الفتح العثمانى (١٥٣).

ونظرا لاختصاصاتهم الواسعة، استغلوا نفوذهم بصورة سيئة واستولوا على أرض الغير بغير وجه حق (١٥٤) وسمى كاشفا لأنه يكشف عن الاقاليم الموضوعة تحت سلطته بواقع نزلتين فى السنة: نزلة فى الصيف ونزلة فى الشتاء، وكان يحصل على بعض الهدايا والتقادم من القرى الكبيرة اثناء مروره عليها (١٥٥).

وإن لم تحصل الأموال السلطانية بكاملها وحدث تقصير مفاجئ أو حدث إهمال أدى إلى عدم تجهيز بعض الأراضى التى غمرتها المياه أو اصلاح بعض الجسور أو عمل الجرافة (تطهير القنوات) ونتج عن ذلك تشرّق فى الأراضى أو حدث خراب فى بعض القرى من أثر الظلم، لا يترك أمير الأمراء وناظر الأموال فرصة الإفلات للكاشف الذى تحطمت لديه الجسور أو الذى تنضوى تحت كشوفيته قرية أصابها الخراب، ويوقعان عليه أشد العقوبات وهى الإعدام، بعد أخذ تعويض كامل منه عن هذا الضرر وذلك النقص. وحدث أن فقد كاشف الخبرة فى عمله، وصدر أمر أمير الأمراء بصرف ٥ اكياس ذهبية لعملية التعمير من أموال الكاشف وبمعرفة القاضى ، وذلك حالة عدم قيام الكاشف بنفسه ويكافأ الكاشف الذى يقوم باداء عمله على الوجه الأكمل واذا واجهته أى مشكلة عليه أن يتصل بأمير الأمراء وناظر الأموال ليقدما إليه العون الصادق الذى يحتاج إليه (١٥٦) .

وكان كشاف مصر مسئولين عن تنفيذ أوامر الاعدام فى المستحقين الذين صدرت فيهم أحكام القتل، وذلك طبقاً للشرع الشريف وبمعرفة قاضى الولاية وبمعرفة الكشاف أيضا، كان مشايخ العربان يعاقبون أهل الفساد. أما البت فى عقاب أصحاب المناصب، فكان يحوّل إلى أمير أمراء مصر نفسه (١٥٧) . وعلاوة على كل هذه المهام الداخلية، كانت تصدر الأوامر من حين لآخر لا شراك بعض كشاف فى الولايات فى حملات الدولة العسكرية (١٥٨) .

وقد أكد قانون نامه مصر أن يباشر الكشاف وظائفهم المحلية تحت اشراف أمير أمراء مصر وناظر أمواله. وعموما كان لكل كاشف مجلس خاص به يباشر فيه مهامه التى تنقسم إلى ثلاثة أقسام، ادارية، ومالية وعسكرية . وكانت هذه المهام تدور حول

الإهتمام بالأراضى الزراعية ومحصولاتها التى كانت تمثل الدخل الأساسى للخزينة المصرية الميرية، وتأمين الأمن والأستقرار بين رعايا المنطقة المتصرف فيها (١٥٩) .

٤- مشـايـخ العربـان :

لقد كان يتم تعيين مشايخ العربان كحكام محليين فى مناطق نفوذهم فى ولايات مصر بموجب عرض أمير أمراء مصر، وبتصديق الآستانة على ترشيح أمير أمراء مصر، حيث كان يطلب منه اختيار شخص آخر مناسب لهذا المنصب. وكان مرتبة مشايخ العربان تنحل عندما يثبت فشل شيخ العرب فى السيطرة على أمور الولاية لتقدم السن به، أو لفقدانه القدرة على إدارة شئون مشيخته، أو لعدم تمكنه من الإيفاء بالتزاماته التى عُيّن بمقتضاها، وإشراف منطقته الإدارية التى تحت تصرفه على الخراب، أو عصيانه للأوامر السلطانية.

وهكذا تؤكد الأحكام الصادرة عن مركز الدولة، أنه على أثر إنحلال مشيخة العرب، وعدم تجديدها للشيخ السابق كانت مهمه اختيار الشيخ الكفء والمفيد للأهالى وللمال الميرى من مشايخ نفس الولاية، وهى مهمة صعبة، ملقاه على عاتق أمير أمراء مصر. وعادة ما كان يتقدم للمنصب المحلول عن شيخ العرب اكثر من شيخ، وعندئذ، كان يصدر الأمر لأمير أمراء مصر بتوجيه هذا المنصب من هو أقرب للأهالى وداً واكفأهم فى الحرص على مصالح الدولة والولاية وعلى المال الميرى، ومن لديه الخبرة الكافية فى تدبير أمور تلك الولاية، ومن ليس عليه ديون للخزينة الميرية، وأخيراً لمن يتعهد بالتزام اكثر فائدة للميرى دون ظلم للرعية. وأحياناً ما كان يوجه هذا المنصب لأحد المشايخ بهدف جذبه لحظيرة الطاعة (١٦٠) .

وكانت واجباتهم واختصاصهم مثل الكشاف أيضاً، عليهم أن يعملوا على تعمير البلاد والمزارع التى تضمها شياخاتهم وتعمير القرى التى يصبها الخراب بالطريقة الممكنة أيا كانت والاهتمام بصيانة الجسور وترميمها وأعمال الجرافة، وعليهم أن يأمروا الفلاحين جميعاً أن يزرعوا الأراضى التى تغمرها المياه، لكى تكون هناك أرض شراق أو بور أو غير صالحة بسبب الإهمال والتكاسل. وجمع الأموال السلطانية التى

فى ذممهم بموجب دفاتر الارتفاع بالاضافة إلى المحصول الصيفى، على أن يقسّم ما جمع أيا كان حجمه إلى اثنى عشر قسماً. ويسلم إلى الخزينة العامره دون انتقاص، قسط الشهر فى نهايته بحساب اليوم مهما كان العجز فى كل شهر. ويسلم المحصول الصيفى أيضاً إلى الخزينة فى موسمه بعد الرجوع إلى ناظر الأموال والأمين علاوة على الهدايا التى كانوا يقدمونها للسلاطين منذ عهد قايتباى المملوكى (١٦١).

وكان لهم مهام أمنية يكلفون علاوة على وظائفهم الإدراية، عدم اخفاء أحداً من المفسدين والأشقياء أو التستر عليهم، واذ وجب عليهم تتبعهم والقبض عليهم وتسليمهم إلى الكاشف، وتوقيع العقوبة على مرتكبى هذه الحوادث، وعدم تحصيل أى رسوم دون الرجوع إلى السلطات المختصة (١٦٢). وعليهم تسليم الأموال السلطانية التى فى حوزتهم إلى أمير الأمراء كل عام، وينبغى على الميرى أن يمنح كلا منهم خلعة طبقاً للعادة والقانون المتعين عند تقديم الحسابات .

وفضلا عن ذلك فإن المشايخ الذين لا توجد فى عهدتهم تقاسيط وقد تعودوا لبس القفطان حتى الآن، يمنح الميرى كل واحد منهم قفطانا حسب العادة المتبعة. ويقدم مشايخ العربان لأمير الأمراء الهدايا لدى ترددهم على المدينة فى أى وقت من الأوقات، ثم يمضون على آلا يعطى شيئاً من الميرى، ويقبل أمير الأمراء ذلك إن أراد. ولكن لا يجوز أن يفرض المشايخ على الرعايا شيئا من الرسوم القليلة أو الكثيرة أو العينات كهدايا لأمير الأمراء من أجل مصلحة. وان حدث ذلك فيوقع العقوبة عليهم . وفضلاً عن ذلك فقد اعتاد ابن عمر واسلافه من المشايخ فى ولاية الصعيد أن يقدموا للسلاطين السابقين مقدار من الهدايا كتقليد مبدئى وينبغى أن يتبع هذا التقليد (١٦٣).

واذا تقرر حبس شيخ العرب، قبل تحويله لمشيخته، كان أمير الأمراء يقوم بتعيين أحد الأشخاص المعتمدين من أمراء مصر السناحق أو الأغوات كأمن على ولايته، وتزويد هذا الأمير بقدر كاف من الجند، وذلك حتى لا تضطرب شئون المشيخة، ولا يتضرر المال الميرى الموجود فى عهدته وكان لا يطلق سراح هذا الشيخ المحبوس إلا بعد أن يؤدى كافة ديونه، واسترداد الحقوق الشرعية للأهالى منه.

وعندما تسدد ديونه وتسليمها للخزينة، يصدر الأمر لأمير الأمراء وللدفتردار بضرورة تتبع الدفاتر الخاصة به في الديوان العام أمام وكيله، وتحصيل الأموال الموجودة في زمنه ومنذ بداية تصرفه وحتى عزله دون نقصان من وكيله المذكور وعرض الأمر ثانية على الآستانه. وبعد التحقق من أدائه لديونه كاملة، صدر له أمر يحيطه علماً يقر ان اخلاء سبيله من الحبس (١٦٤).

٥- الأوجاقات العسكرية :

وقبل أن نتوقف عند الأوجاقات العثمانية في صعيد مصر ، لابد من أن نشير إلى قلاع هذه الأوجاقات المنتشرة في تلك المنطقة وهي على النحو التالي (١٦٥) .

١- قلعة القصير ، وتعد القصير أهم الموانى المصرية على البحر الأحمر ، ويقوم بحراسة قلعتها جماعتان من الجند الفرسان والمشاة.

٢- قلعة أسوان : وهي تقع على الشاطئ الشرقي للنيل ، ويتولى حمايتها رجال من الفرسان والمشاه.

٣- قلعة ابريم : وقد رابط بها عساكر من جماعتي الانكشارية والمتفرقة.

٤- قلعة ساي : وهي من القلاع المبنية في العصر العثماني سنة ٩٣٥هـ / ١٥٢٨م ، وهي تقع في وادي حلفا اشارة للحدود الجنوبية لمصر العثمانية وتصرف رواتب مردان تلك القلاع السابقة من دخل اقليم جرجاً .

وكما اعتنت الإدارة العثمانية بحماية حدود مصر الشمالية التي تربط الإيالة بمركز الدولة باسلامبول ، اهتمت اهتماماً عظيماً بحدودها الشمالية على البحر الأحمر ، حيث كانت الاعتداءات البرتغالية تتزايد على سواحل البحر الأحمر وعلى سفن الحجاج والتجار في المحيط الهندي ، فقامت بترميم القلاع في السويس الوجه وجدة ، وأمدتها بالمدافع والمؤن اللازمة وأقرت بها أعداداً كافية من الجند المجهّز بمختلف الاسلحة، وأمرت باقامة عدة قلاع وابراج على طول ساحل البحر الأحمر لتوفير الحماية الكافية هناك .

وحتى تتمكن الدولة من السيطرة على مناطق الصعيد المفتوحة حديثاً ، ولمواجهة تعديات مشيخ العرب وحركات عصيانهم اقيمت عدة قلاع على طول بحر النيل ، وبالخاصة فى ولاية جرجا. ولم يكن الخطر الوحيد الذى تواجهة الادارة العثمانية مصدره مشايخ العربان فقط ، بل لم تتوقف هجمات دولة الفونج التى كانت تقع فى المنطقة الغربية من الحبشة جنوبى مصر كانت تتعدى على ولايات ابريم والصعيد جنوبى مصر ، مما جعل الدولة تسرع فى انشاء ابراج وقلاع فى منطقتى ابريم وساى ، وتعين الجماعة العسكرية المناسبة فيها لحماية الأمن الداخلى فى هذه الولاية وصد الاعتداء الخارجى على حدود الدولة الجنوبية (١٦٦).

جماعــة توفنكجيــان

ولما كانت منطقة صعيد مصر ذات أهمية خاصة بالنسبة لموارد الايالة الميرية وللخزينة الميرية على وجه الخصوص ، فقد اعتادت الادارة العثمانية .على تعيين حوالى ٥٠ –٦٠ فرد من جماعة المستحفظين (الانكشارية) المسلحة كل عام بطريق المناوبة لمعاونة مشايخ العربان هناك ، ولحماية الأمرال الميرية فى انحاء البلاد ولمواجهة أهل الفساد فى ولاية جرجا بصعيد مصر ، حرر امر يؤكد على ضرورة قلعة فى تلك الولاية ، ووضع مقدار كاف من الجند المناوب فيها (١٦٧).

يعد الأوجاق(١٦٨) . الوحدة الأساسية الكبرى فى البناء العسكرى، ويقوم على قيادته الأغا وهو الشخصية الأولى فيه، ويعيٌن فى منصبه الهام من قبل الباب العالي رأسا، وظل هذا التقليد متبعاً ابان قوة الدولة العثمانية، ثم أصبح الأمر بيد الباشا العثمانى فى مصر فى النصف الثانى من القرن السابع عشر، حيث يخلع على أحد البكوات أغاوية الأوجاق بمعرفة أعضاء الديوان العالى وموافقتهم.

وينوب عن الأغا فى منصب الكتخدا الذى يتطلع بكافة المهام والمسئوليات فى حالة غياب الأغا أو مرضه، وهو بذلك الشخصية الثانية فى الأوجاق.

ويتكّون الأوجاق فى مجموعة من عدد من البلوكات تضم جماعة من العسكر ويجرى ترقيم البلوكات الكائنة فى ظل أوجاق، ويحمل أفراد البلوك الواحد هذا الرقم مقروناً باسمائهم وأوجاقاتهم التابعين لها، وقد يصل عدد بلوكات الأوجاقات إلى ألف بلوك .

أما بالنسبة للجماعات الأخرى القائمة على خدمة الأوجاقات وتضطلع بأعمال مساعدة مثل جماعة الجبجية (صانعو الأسلحة) فقد سمح بدخولها لمن يكون ماهراً فى تركيب وصيانة البنادق، وبذلك دخل البعض من أهالى الصعيد الذين كانوا فى خدمة قبيلة (الهوارة) - فى عداد (جماعة الجبحية) وتقاضوا علوفانهم من الديوان، وربما كان من الهداف الدولة جمع كل من يعرف تصنيع البارود والبنادق لتأمين خطره (١٦٩) .

وقد أوضح قانون نامه مصر سنة ٩٣١هـ/١٥٢٥م ست أوجاقات، بعد أن أضيف أوجاق الجاوشية إلى الأوجاقات السابقة. وفى منتصف القرن السادس عشر ٩٦٢ هـ / ١٥٥٤م) بعد صدور القانون بحوالى ثلاثين عاماً الحق بالحامية أوجاق جديد (أوجاق المتفرقة) وهم يضم رجالاً من الأتراك العثمانين أرسلوا بصفة خاصة من استانبول، ليكونوا بمثابة حرس خاص بالباشا - على غرار الحرس السلطانى كما ضم هذا الأوجاق أيضاً نفراً من المماليك الذين دخلوا فى خدمة العثمانيين، وبذلك ارتفع عدد الأوجاقات إلى سبعة أوجاقات ظلت ثابتة طوال العهد العثمانى (١٧٠) .

وقبل أن نتوقف الأوجاقات فى صعيد مصر لابد أن وهم على النحو التالى: متفرقة وجاوشان وجمليان وتفكشيان وجراكسة ومستحفظان وعزبان ومهمتهم الاساسية الدفاع عن مصر ضد أى غزو تتعرض له، بالاضافة للمساهمة فى إدارة مصر ومساعدة الجهاز الإدارى فيها على اداء مهامه، فكان لرؤسائها حق حضور اجتماعات الديوان العالى والاشتراك فى حفظ الأمن فى القاهره والمساهمة فى حكم وادارة الاقليم وجمع الاموال الاميرية (١٧١).

فكانت مهمة أوجاق متفرقة مثلا تنحصر فى الدفاع عن قلاع مصر مثل قلاع الاسكندرية ورشيد والبرلس ودمياط والعريش والطور، وأسوان وابريم، ولكل من هذه القلاع طوائف من المتفرقة المشاة والفرسان والطوبجية من جماعة من الطبالين ونافخى

البورى والمعمــارين والنجارين. ويشرف هذا الوجـاق أيضـا على تشـهيل القوافل ونقل الغلال ومـختلف البضـائع بين الصـعيد والقاهرة والسـويس، ويتـولى هذا العـمل قـافلة "باشى" أى رئيس القافلة، ويختص اوجاق المتفرقة بجمـع البارود اللازم لشئون الدفاع عن مـصـر، الذى يرسـل جـانب منه إلى السلطان (١٧٢) ومنهـم قـافلة البـاشـا وخـدمـتـه تشهيل القوافل ويطلب منه العربان لحمل الاحمال وله عوائد على البن فى كل الفرق.

وقد شاركت الأوجاقـات السـباهية فى ادارة الريف وكانت المهمة المنوطة بكل منها على النحو التالى (١٧٣) : -

(أ) أوجـاق جمليـان : أى المتطوعة، ويسـتخدمـون فى تنقلاتهم الجمال، وعرف باسم الكمولية، وكانت مهمتهم فى الريف توطيد الامن، ومنع البدو من غزو المناطق الزراعية و تهديد المواصلات (١٧٤).

ومحرّم عليهم طلب الطعـام أو العليق لهم ولخيولهم، وعدم الاعتداء على الأهالى، وشراء احتياجاتهم من الأهالى برضاهـم ودون ظلمهم، ،اذا فعلوا ذلك يعاقبوا، ومحرّم عليهم عدم فتح مجال تجارية فى الأسواق أو ممارسة البيع والشراء وعدم جلوسهم فى المحلات ويشتغلوا بالصناعة (١٧٥) .

أمـا عن مرتبات جـماعة كوكللويان (الكوميلية) رواتب نقدية من الخزينة كل ثلاثة أشهر أى أربع مرات فى السنة على النحو التالى عن سنة ١٠٧٤ هـ/١٦٦٣م(١٧٦) : -

الشهر	المرتب بالكيس	المرتب بالبارة
محرم وصفر وربيع أول	٢٢	٥٧٠١٦١
ربيع أخر وجماد أول وثانى	٢٢	٥٧٣٣٤٧
رجب وشعبان ورمضان	٢١	٥٣٦٧٥٢
ذى القعدة وذى الحجة وشوال	١٩	٤٨٩٦٢٦

ويظهر من هذا الجدول، أن مرتبات أوجاق الكوميلية تراوحت بين ٢٢ ، ١٩ كيسـاً كل ثلاثة شـهور، أى أنهـا لم تكن ثابتـة، كمـا أنهـا تـذكر جملة واحـدة دون تفـصيـلات،

وربما يعود صرفها على دفعات أربع فى العام إلي طبيعة اشتغال هذا الأوجاق فى الأقاليم بعيداً عن العاصمة(١٧٧).

(ب) أوجاق نفنكجيان: أى حملة البنادق من الفرسان، واقتصرت مهمتهم على الاشتراك فى ادارة الريف وتوطيد السلطة العثمانية (١٧٨). وحفظ الأمن بها وحمايتها من إغارات البدو، كما يتعهدون بحراسة الجسور للعناية بنظام الرى وحسن توزيع المياه على الأراضى الزراعية (١٧٩) .

أما عن مرتبات أوجاق تفنكجيان ، فكانوا يتقاضون رواتبهم على دفعات أربع فى السنة أى كل ثلاثة شهور والجدول التالى يبين ما تصرفه الجماعة كلها سنة ١٠٧٤ هـ /١٦٦٣م(١٨٠) .

الشهر	المرتب بالكيس	المرتب بالبارة
محرم وصفر وربيع الأول	١٨	٤٦٩٧١٣
ربيع آخر وجماد أول وثانى	١٨	٤٦١٠٤٠
رجب وشعبان ورمضان	١٧	٤٤٣٨٧١
ذى القعدة وذى الحجة وشوال	١٦	٤١٦٥٦٩

ويتضح مما سبق ، أن رواتب جماعة تفنكجيان كانت تسجل اجمالاً ، وهى تتناقص كغيرها تدريجياً حتى آخر العام . فقد تراوحت بين ١٨ ، ١٦ كيسا كل ثلاثة أشهر.

(جـ) أوجاق الجراكسة : واقتصرت مهمتهم على مراقبة الأراضى الزراعية والمحافظة على شبكات الرى والاشراف على توزيع المياه بالقرى .

وأفرادها من المماليك الفرسان الذين اشتهروا بركوب الخيل واتقنوا فنون الفروسية ويعملون على تنفيذ واداء الخدمات السلطانية شأنهم فى ذلك شأن الكوميلة والتوفكجية، ويعين الأغا والكتخدا والكاتب من الأتراك، واذا ارتكب أحد الجنود خطأ فعلى الأغا محاسبته حسب اثمه، وقد يصل الأمر إلى قطع علوفته وترحيله إلى استانبول، أو لحد مجازاته بالقتل بأمر الباشا العثمانى الحاكم (١٨١) .

ويتركز وجود هؤلاء السباهية فى عدة بنادر حيث مقار الكشوفيات والصنجقيات فى بلبيس ، المنصورة، المحلة الكبرى - محلة مرحوم - دمنهور - الجيزة - الفيوم - بنى سويف والمنيا وجرجا(١٨٢) . ففى كل ناحية من هذه النواحى استقر جماعة من العسكر السباهية لمساعدة الكشاف والصناجق - ويقوم على قيادتهم الجوربجية والمتولية، بينما يبقى الأغاوات فى القاهرة لمراقبة الباشا(١٨٣) .

ويتقاضى أوجاق الجراكسة كغيرهم من السباهية، رواتبهم كل ثلاثة أشهر، أربع دفعات فى السنة على النحو التالى عن سنة ١٠٧٤ هـ/١٦٦٣م(١٨٤) .

الشهر	المرتب بالكيس	المرتب بالبارة
محرم وصفر وربيع الأول	١٥	٣٨٠٧٤٩
ربيع آخر وجماد أول وثانى	١٥	٣٨٠٠٣٩
رجب وشعبان ورمضان	١٤	٢٦٠٤٨٢
ذى القعدة وذى الحجة وشوال	١١	٣٠٢٣٦٠

ويظهر مما سبق ، ان رواتب جماعة الجراكسة كانت فى تناقص مطرد ، فقد تراوحت بين ١٥ ، ١١ كيساً كل دفعة (ثلاثة أشهر) وهى تدون اجمالاً.

من هنا استغل افراد هذه الاوجاقات نفوذهم فى الريف وسيطروا على الكثير من أراضى الالتزام، بل عندما افلس هذا النظام أسقطت لهم الكثير من هذه الاسقاطات وخاصة فى الصعيد، وكانت تتم لحسابهم أو إلى أفراد ينتمون إلى هذه الأوجاقات (١٨٤).

وكانت السباهية مصدر ازعاج دائم للفلاح المصرى، الذى كانوا يرهقونه دائما بطلباتهم الكثيرة وظلمهم، مما أدى إلى حصولهم على الامتيازات الكثيرة واستغل البعض ذلك، امثال الهوارة الذين امتنعوا عن دفع الضرائب بحجة انتمائهم إلى هذه الأوجاقات العسكرية، وظهر ذلك واضحاً فى عام ١١٠٩هـ/١٦٩٨م، ولولا اعلان تنكر هذه الاوجاقات لهم لما دفعوا اموال الميرى والغلال اللازم لحاكم جرجا عبد الرحمن بك فى ذلك الوقت (١٨٥).

ولم تقف قـوتهم عند هذا الحـد، بل وصل تحـديهم لسلطات القـاهرة، وأعلنوا استقلالهم بمصر وقتلوا واليها ابراهيم باشا عام ١٠١٣هـ/١٦٠٤م ووصلت البلاد إلى حالة من الفوضى حتى اضطر السلطان العثمانى احمد الاول ١٠١٢هـ/١٦٠٣م – ١٠٢٦هـ/١٦١٧م إلى ارسال محمد باشا (١٠١٦هـ/١٠٢٠هـ –١٦٠٧/١٦١١م) المعروف بقول قران وقضى على نفوذهم تماماً، وعلى النفوذ السياسى والعسكرى للمماليك مؤقتا، وعرف عنه انه ابطل الطلبة التى فرضوها على الفلاحين، ونفى زعماءهم الثلاثة عشر إلى ابريم، وقضى على قوتهم تماماً عام ١٠١٧/١٦٠٨م . وعرف ذلك بالفتح العثمانى الثانى، ومما يجدر الاشارة اليه أن عربان هوارة قد اشتركوا فى القضاء على نفوذهم (١٨٦).

وازداد نفـوذهم وقـوتهم، حـتى انهم تدخلوا فى عـزل حـاكم جـرجـا، عـام ١١٢٠هـ/١٧٠٨م محمد بك لانه انزل عربان المغاربة وامنهم وتعللوا بأن القيام بمثل هذا العمل من جانب حاكم الولاية سيؤدى إلى الفساد، وانتهى الامر برضوخ الباشا فى القاهرة لاجابة مطالبهم وعزل الحاكم وعين بدلا منه محمد بك قطامش (١٨٧).

وقد كان للانكشارية حامية هامة فى ولاية جرجا ومنطقة الحدود فى ابريم على الحدود الجنوبية لمصر، وكانت تستمد رجالها من فرق الانكشارية الرئيسية فى القاهرة، وتحصل هذه الفرق على مرتباتها من جرجا دون الحصول عليها من رئاسة الفرقة فى القاهرة (١٨٨).

وعرفت هذه الفرقة باسم "جماعة مستحفظان محافظين جرجا وابريم" وكان للمستحفظان ممثلون فى الاقاليم يشتركون فى الادارة الاقليمية، ويشرف رئيسهم سردار مستحفظان على حفظ الأمن فى الإقليم، وكانت هذه الفرقة على علاقة طيبة بقبيلة هوارة التى كانت تمدهم بالمساعدات العسكرية والمالية، وفى مقابل ذلك تقوم الانكشارية بالدفاع عنها فى الديوان العالى (١٨٩).

ولقد وضعت الإدارة العثمانية حدوداً عامة لمكافئة من يقوم بواجبه على أكمل وجه، ومن يقدم للدولة خدمات جليلة ، بحيث قررت منح ترقية لمستحفظى القلاع مقدارها بارة واحدة لكل من يبلى بلاء حسناً فى موقعة، وترقية من يرغب فى الالتحاق

بجماعة كوكللويان مصر بعلاوة أقجة واحدة . وعادة ما كانت هذاه الترقيات لاتوجه إلا بعد أن يحدث محلول فى احدى وظائف الجند بالجماعة . أما المتهانون فى القيام بوظائفهم على النحو المطلوب ، فكان أغاهم يقوم بتنبيههم وتحذيرهم أولاً ، فان استمروا فى تقصيرهم يعاقبون بقطع علوفاتهم ، ورفع أمرهم للأستانة.أما العصاه من هذه الجماعة ومرتكبى الجرائم ، فكان عقابهم أشد ، حيث كان يعهد لأمير الأمراء بمحاكمتهم واصدار العقوبة التى كانت تصل الى حد الاعدام (١٩٠) .

تلك كانت أهم عناصر الادارة الرئيسية المشتركة فى حكم الاقليم، اما الجهاز الادارى فى ريف مصر العثمانية بصفة عامة والصعيد بصفة خاصة، فقد كانت ادارته تنحصر فى الملتزم والقائمقام والشاهد والصراف والمشد والخفير والكلاف.

رابعها - الجهاز الادارى فى الريف:

١- الملتـــزم :

كانت بعض القرى احيانا تسمى بأسماء الملتزمين ويعين عليها حاكما بحكم التزامه(١٩١) ويزرع الملتزم جزءا لنفسه والباقى للفلاحين بخراج معين ويسمى بأرض الأوسيه (١٩٢) ويعين له وكيلا يتولى الانفاق على الحيوانات وغيرها لحسابه (١٩٣) والارض ملك حر له يزرعها لحسابه، ويستخدم الفلاحين لزرعها بطريق السخرة، ويعطى الفلاحين جانبا من الاراضى يحق لهم الانتفاع بها. ولهم أن يهبوا أو يبيعوا هذا الحق. لأن الملتزم هو المالك الفعلى لتلك الأراضى مادام له هذا الحق فى رفع أو تخفيض ضريبتها، ومادام قادراً على منحها أو بيعها لملتزمين آخرين نظير مبلغ معين، وانها تصير من بعده ملكا له ولأولاده (١٩٤) وانه يخول منحها إلى أعوانه المقربين، أما اذا مات الفلاح، ولا وارث له، فان الاراضى تؤول إلى بيت المال بالاضافة إلى ما تركه من ماشية وبيت ومنقولات (١٩٥).

وللملتزم إسترداد الاطيان من الفلاح اذا عجز عن زرعها، وخشى الا يقدر على سداد اتاوتها، على انه له الحرية فى اختيار الأصناف التى يريد زرعها بشرط أن يدفع الاتاوة. ولا يرث أولاد الملتزم الا بعد موافقة الباشا ودفع الحلوان (١٩٦) وذلك فى خلال خمسة واربعين يوما من تاريخ وفاته ويدفع عن سنة واحدة (١٩٧).

اما اذا أراد الملتزم أن ينسحب من التزامه قبل انتهاء السنة، فعليه التنازل لشخص آخر بشرط أن يظل المنتفع الجديد على قيد الحياة لمدة ٤١ يوما بعد التوقيع على التنازل الذى كان يسمى مصالحة [١٩٨] وكان ضمن اختصاصات الملتزم منع الفلاح من مغادرة القرية، وله ان يعاقب بالحبس والجلد [١٩٩].

وتفرض الحكومة على الملتزم واجبات منها إيواء المسافرين والموظفين وضيافتهم وصيانة المدارس والمساجد والحمامات الموجودة بالناحية وتحمل جزء من نفقاتها [٢٠٠].

٢- شيخ القرية :

كان يعيَّن عادة من سكان القرية، واذا كان للقرية أكثر من ملتزم فلكل ملتزم شيخ يشرف على جهته الخاصة به، واذا كان هناك اكثر من شيخ، يرشح لهم رئيس يسمى بشيخ البلد أو شيخ المشايخ [٢٠١] وكان شيخ القرية حجر الزاوية فى مجتمع القرية، لانه يمارس سلطاته على جميع سكان القرية [٢٠٢].

ومن اختصاصاته مسئولية الأمن فى القرية، ويعتبر مسؤولا عن حماية القرية ومعاقبة الفلاحين المهملين، ونقل أوامر الملتزم للفلاح [٢٠٣] وعليه تنفيذ أحكام قاضى الشرع بالناحية طبقا للحجج الشرعية التى يكتبها [٢٠٤] والإشراف على عمليات مسح الأراضى التى تتم فى مناطقهم، وخاصة فى الصعيد حيث تتم عمليات المسح سنويا نتيجة لعمليات طرح النيل زمن الفيضان، كما شارك أيضا فى توزيع الضرائب على الفلاحين، ويساعده الصراف فى جمعها، ويعتبر مسؤولا عن المال المقرر لفلاحى حصته [٢٠٥] والعمل على حل المنازعات التى تنشب بين أهل القرية الواحدة، أو بين القرى المتجاورة، وكان يؤخذ برأيه غالبا فى حل هذه المنازعات، كما كان عضواً دائماً فى لجان المصالحات التى يصدر بشأنها أمراً من الباشا لحل هذه المنازعات التى تنشب بين الملتزمين وغيرهم من رجال الادارة أو بين الملتزمين بعضهم مع بعض، وهى المنازعات الخاصة بحدود الالتزامات أو اغتصاب الاراضى [٢٠٦].

وقد تمكن هؤلاء المشايخ من تكوين ثروات ضخمة، وأصبح بعضهم يمتلك التزامات قرية بمفرده مثال ذلك امتلاك شريف عيسى شيخ بلدة بردوم بالبهنساويه [٢٠٧] وازداد

نفوذهم وبخاصة فى القرن الثامن عشر وأصبحوا الحكام الحقيقيين للريف المصرى بدلا من الموظفين العثمانيين (٢٠٨).

ويختار الملتزم شيخ القرية عادة من بين الأسر الثرية من الفلاحين (٢٠٩) كما كان يختار شيخ القرية فى الصعيد من العربان، وبخاصة فى الأماكن التى تقطن بها قبائل بدوية، وقد حدد قانون نامه واجباتهم واختصاصاتهم (٢١٠) التى تتضمن الاتى : "حين يبقى الحقل دون زراعة نتيجة لخطأ الزراع فعليهم، أى الكشاف والمفتش ومن اليهم ألا يدخروا جهدا فى ضبط واحضار هؤلاء الزراع وبعد أن تتم اعادة كل فلاح إلى قريته وبعد توقيع العقوبة عليه، يقوم الكاشف أو المفتشين باجباره على بذر البذور فى حقله وكان عليه ابلاغ الملتزم اسماء الفلاحين العصاة المشاغبين (٢١١).

واذا كان سكان القرية من المسيحين يعيَّن شيخ مسيحى، أما اذا سكانها من المسلمين والمسيحين ففى هذه الحالة يعيَّن الشيخ من المسلمين (٢١٢).

ويحصل الشيخ من المالك فى مقابل الخدمات التى يؤديها له على اعفاء من البرانى عن قطعة الارض التى يحوزها، وهى قطعة محدودة فى كل قرية، وزيادة على ذلك فيقدم اليه المالك منحة ما بين ٣٠٠ إلى ١٠٠٠ بارة، (٢١٣) وهذا المبلغ من جانب الملتزم للدلالة على رضاه وقد اطلق عليه مساهمة المشايخ (٢١٤) .

٣- الوكيل أو القائمقام :

وقد كان موظفاً يعاون الملتزم ويمثله فى تنفذ كافة التعليمات (٢١٥) ويقوم بجمع الضرائب كما يوكُل اليه تسجيل كمية الغلال المودعة له بشهادة شيخ القرية، ويدفع أجور الفلاحين، اذ لم يكن هناك سخرة (٢١٦).

ومن اختصاصته أيضا، القيام بدور قاضى المصالحات فى حالة نشوب نزاع بين فلاحى القرية (٢١٧) كما يقوم بالاشراف على الأراضى، ويراقب تصرفات الاهالى واتجاهاتهم وتحركاتهم اذ فكروا فى ترك الارض التى يعملون فى فلاحتها، أو فكروا فى الهجرة كلية من القرية. وعليه ابلاغ الملتزم بأسماء الفلاحين العصاة أو المشاغبين (٢١٨).

٤- المباشــر :

كان بمثابة وكيل القائمقام ويباشر اختصاصته وصلاحياته حين يسافر القائمقام إلى القاهرة لمقابلة الملـتزم، وكـان يسـجل كل مـا يدفعـه فلاحـو الالتزام فى سـجل خـاص بـه (٢١٩).

٥- المشـد :

وهو المنفذ لاوامر شيخ البلد أو شيخ المشايخ وينزل العقاب بالفلاحين فى حالة خطئهم، أو اذا تأخروا فى سداد ما عليهم وأصبح من اختصاصاته آن يعرف عنوان سكن الفلاح ليـأتى به عند الحاجة، ويرشد الأغراب ويزودهم بما يحتـاجـون إليـه ، ويتصرف بناء على أمر من شيخ البلد أو غيره من موظفى القرية، وأصبحت سلطاته فوق سلطة الخفير ويستخدم القسوة فى تنفيذ هذه الاوامر (٢٢٠).

وقد اختلفت المصادر بشأن ذلك، فمنها ما يشير إلى أنه لم يكن له دور فى جباية الضرائب، وانه كان مجرد تابع لشيخ البلد، ووظيفته الوحيدة انه كان بواب القرية (٢٢١) وعلى هذا فقد كان يعتبر موظفا تابعا للقائمقام، وكانت مهمته الأولى تنحصر فى احضار الفلاحين إلى الديوان وقت جباية الضرائب (٢٢٢).

٦- الشـاهـد :

وكان يساعد الخولى، ويعيِّنه شيخ البلد وكـان تعيينه يعنى توكيد سلطة الخولى والمساح الذى يمسح الأرض، ويسجل أيضاً أراضى الاثر (مساحة محدودة من أرض الفلاحة تزرعها العائلات كل على حده وتنتقل من الأب إلى الإبن) ويسجل عدد الفدادين المزروعة والمروية، وأسماء الملتزمين والمزارعين والكميات المنتجة خلال العام (٢٢٣) ويسمى مفتى القرية (٢٢٤).

ويختاره الفلاحون بموافقة الملتزم، واذا وجد فى القرية عدد من الملتزمين، فان كبير الملتزمين يصدق على تعيينه، والشرط الوحيد لتعيينه أن يعرف القراءة والكتابة والحساب، وعليه أن يسجل المعلومات المتعلقة بطبيعة ومساحة كل أرض فى القرية، وإسم كل سكانها وما يحوزه من ممتلكات وما يقع من تغيرات فى الحيازة (٢٢٥).

وكان يعفى البرانى من جزء من أراضيه ويحصل على أجر ضئيل من الفلاحين بحسب مقدار الضريبة المقررة على كل منهم، ولكن الأمر يختلف كبيرا من قرية إلى أخرى(٢٢٦) وعرف عنه أيضا بالعادل وذلك لاشاعة الطمائنينة فى قلوب الفلاحين، نظراً لأن اختصاصاته تمس أوضاع الفلاحين، إذ كان فى مقدوره أن يغلب مصالح فريق من الفلاحين على مصالح الاخرين منهم عندما يغفل الجانب الاخلاقى الذى يقتضى بالعدل (٢٢٧).

٧- الصـــراف :

وكان يقوم بتقسيم الضريبة بين الفلاحين وجمعها منهم، وغالبا ما كان من الأقباط (٢٢٨) وذلك لامانتهم وخبرتهم فى المسائل الحسابية والمالية (٢٢٩).

وكانت مهمته فرز مختلف القطع النقدية، على أن يأخذ لنفسه نسبة على الاموال المحصلة من الفلاحين (٢٣٠)، اما الحصيلة فانها تسلم نقدا أو عينا، ويتسلم الاموال ويدفع المصاريف الإدارية التى تتطلبها مصلحة الالتزام وعليه حضور عمليات المسح لكى تقدر الضرائب على أساسها (٢٣١).

ويلاحظ انهم لا يكتفون بالاجرة المفروضة لهم، وانما يتقاضون أجوراً اضافية يفرضونها على الفلاحين، ويستغلون نفوذهم أسوأ استغلال إلى جانب ما يفرضونه من ضيافة على الفلاحين (٢٣٢) وكان يطلق عليه فى الصعيد اسم العامل، اما فى الوجه البحرى فانه على ألسنتهم الصراف (٢٣٣).

ويفضل الفلاحون ادارة الصراف على ادارة عمال الديوان والشاهد، ويرجع ذلك إلى الثقة التى يتمتع بها من جانب الملتزم، وهذه الثقة كانت تدفعه إلى انصافهم، وبخاصة انه غريب عن القرية، وينتهى عمله بانتهاء السنة، ولم يكن متحيِّزا بخلاف المشايخ والشاهد المقيمين دائماً فى دوائرهم المحلية، ولم يشتهروا بالعدل والانصاف (٢٣٤).

٨- الخفيـــر :

والخفراء هم حراس القرية، ومن أعمالهم منع السرقات، وينذرون القرية عند اغارة العربان، ويسهرون بصفة خاصة على حراسة بيت الوسية التابع للملتزم، الذى يستخدم مخزنا للمحاصيل وحراسة الجسور (٢٣٥).

وعليهم تنفيذ أوامر المشد عندما يناديهم طالبا العون إلى غير ذلك من الأوامر التى يريد شيخ البلد ابلاغها للفلاحين. ويلاحظ أن بعض العربان قد قاموا بدور الخفراء وعرفوا باسم العرب المدركين، أى أصحاب الدرك [٢٣٦] وأصبح لهم فى نظير قيامهم بعملية الخفارة قدر معلوم من المال عن كل فدان أو حصة[٢٣٧] .

٩- المساح :

وكان يقوم بعملية مسح أرض الالتزام، وتقدير المساحات البور فيها والمساحات الزراعية [٢٣٨].

تلك هى أهم أجهزة الإدارة الرئيسية فى الريف التى كانت تشترك فى الادارة، وكانت هناك عناصر أخرى تعاون الملتزم فى أرض الوسية وهى فى الغالب عشر مساحة الإلتزام، وكان يعاون الملتزم معاونون للاشراف على زراعتها، ويأخذون أجورهم منه وهم على النحو التالى:

الوكيل ، الخولى ، الكلاف ، السقا .

(أ) الوكيل :

ومن أهم أعماله حفظ الغلال التى تنتجها أرض الاوسية، ويحافظ على البذور للزراعات المقبلة، كما يحافظ أيضا على أدوات الزراعة كالمحاريث والسواقى والنوارج والفؤوس وغيرها من الأدوات التى تتعلق بأرض الاوسية [٢٣٩].

(ب) الخولى :

ومهمته ان يكون مسئولا عن حدود القرية، ورى الارض المزروعة فعلاً، ونصيب هذه الأراضى من المياه، ويحافظ أيضا على صيانة قنوات الرى [٢٤٠] كما انه يحسم المنازعات التى تنشب حول هذا الموضوع وخاصة الأراضى التى تزرع بالسخرة [٢٤١] وكانت وظيفته تحتم عليه الالمام بالقراءة والكتابة [٢٤٢].

ويحصل من الملتزم فى نظير ذلك، على الاعفاء من البرانى عن بعض أرضه، ونصف المنحة المخصصة للشيخ كما كان يعطيه كل فلاح ١/١٢ من الاردب من الحبوب باعتباره مساح القرية [٢٤٣] .

(جـ) الكــــلاف :

وكان عمله ينحصر فى المسئولية عن علف الماشية على اختلاف أنواعها، وتسريحها ومراعاتها فى كل ما تحتاج اليه، وجمع الصوف والجبن والزبد وان يقوم بدور البيطرى فى القرية. وكان اجره عن العوائد التى يأخذها من اهل القرية بجانب الاجرة التى يحصل عليها من الملتزم [٢٤٤] ويبلغ أوامر الخولى الخاصة بالزراعة والحصاد [٢٤٥] .

(د) الســـقا :

وكان أخر تلك العناصر هو السقا، وانحصرت مهمته يملئ الأزيار الخاصة بالوسية بماء الشرب [٢٤٦] .

الهـوامــش

(١) أنظر الفصل الخامس

(٢) سعيد عبد الفتاح عاشور ، العصر المماليكى فى مصر و الشام ص ٣٥٨ ، مصر فى عصر دولة المماليك البحرية ، ص ١٤٣ ، ابراهيم طرخان ، المرجع السابق ، ص ١٠٨ .

(٣) سيد محمد السيد ، المرجع السابق ، ص ٢٢٩ .

(٤) سعيد عبد الفتاح عاشور ، مصر فى عصر دولة المماليك البحرية ، ص ١٤٣ .

(٥) ليلى عبد اللطيف أحمد ، المرجع السابق ، ص ٣٨٢ ، عمر ممدوح ، اصول تاريخ القانون ، ص ٣٦١ .

(٦) سيد محمد السيد، مصر فى العصر العثمانى، فى القرن ١٦، ص٢٢٩ .

(٧) عمر ممدوح ، المرجع السابق ، ص ٣٦٢ .

(٨) ليلى عبد اللطيف ، المرجع السابق ، ص ٣٨٢ .

(٩) زعيم مصر : يعرف بالوالى وهو من أهم موظفى الادارة العثمانية فى مصر، وكانت مهمته الأشراف على القاهرة وصيانتها وحماية أهلها من عبث المفسدين واللصوص، ومروجى الفتن، ومدمنى الخمر، ويعاقب كلا من هؤلاء على حسب جريمته، وكان مقر هذا الوالى أو الزعيم بجوار باب زويلة، وكان من مهامه الاشراف على تنفيذ أحكام الاعدام فى المحكوم عليهم، ويشار الى هذا الموظف أحيانا باسم الصوباشى، ويرتبط عمله بالمحتسب وأغا الانكشارية. (أنظر، ليلى عبد اللطيف أحمد، المرجع السابق، ص ٢٣٨ ، سميرة فهمى، المرجع السابق، ص ١٠٤).

(١٠) عمر ممدوح ، المرجع السابق ، ص ٣٨٢ .

(١١) ليلى عبد اللطيف أحمد ، المرجع السابق ، ص ١١١ .

(١٢) محمد شفيق غربال ، مصر عند مفترق الطرق ، ص ٢٣ ، Shaw, op cit pp. 15-15

(١٣) صنجق : من التركية سنجاق و هى العلم و القسم من ولاية كبيرة ، والحاكم على قسم من ولاية . و قد تكون الصنجقية أيضا مجرد رتبة و صنجق طبل خانة بجمع بين مصطلحين مصطلح عثمانى ومصطلح مملوكى. فبعض الأمراء فى دولة المماليك كانوا أمراء طبلخانة أى يكسبهم مقامهم أن تدق لهم الطبول وغيرها من الآلات الموسيقية التى تتكون منها طبلخانة السلطان. ولم يكن عدد الصناجق دائماً أربعة وعشرين وقد إحتفظت حكومة الدولة لنفسها بتعيين صناجق الثغور الثلاثة المهمة الاسكندرية ودمياط والسويس وكذلك كتخداء الوزير أو الباشا. أما التعيين للصنجقيات الباقية، فكان يحدث فى مصر نفسها لقوة المتنافسين عليها. فكان الرجل ذو النفوذ يسعى لأن يجعل الصناجق أو مماليكه وهكذا (انظر محمد شفيق غربال، المرجع السابق، ص ١٤).

(١٤) محمد شفيق غربال، المرجع السابق، ص٢٣، عبد الرحيم عبد الرحمن، الريف المصرى فى القرن الثامن عشر، ص ٢٦.

(١٥) ليلى عبد اللطيف أحمد ، المرجع السابق ، ص ٢٨١ .

(١٦) حسن عثمان ، محمد توفيق ؛ تاريخ مصر فى العهد العثمانى ، ص ٢٥٣ .

(١٧) محمد شفيق غربال ، المرجع السابق ، ص ١٦؛ ليلى عبد اللطيف أحمد ، المرجع السابق ، ص ٢٩٣ .

(١٨) جلال يحيى، مصر الحديثة، ص ١٧٢.

(١٩) عراقى يوسف محمد ، الوجود العثمانى فى مصر، فى القرنين السادس عشر والسابع عشر، دراسة وثائقية ، الجزء الاول ، القاهرة ١٩٩٦، ص ١٦ ، ١٧ .

(٢٠) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، الريف المصرى فى القرن الثامن عشر ص ١٤

(٢١) عراقى يوسف محمد، المرجع السابق، ص ٩٧.

(٢٢)دفتردار : دخلت كلمة دفتردار فى الفارسية بلفظها وبمعنى جماعة الصحف، واما (دار) ففارسية بحتة، ومعناها الصاحب أو القيم، فالدفتردار لغويا هو صاحب الدفتر. وكان الدفتردار بمثابة وزير للمالية. وينص قانون محمد الفاتح على أن فتح الخزينة الخاصة بالمال وخزانة الدفاتر واغلاقها اذا لزم الامر بمحضر من الدفتردار [انظر احمد السعيد سليمان، المرجع السابق ص ٩٨ – ٩٩ وانظر ايضا محمد شفيق غربال، المرجع السابق ص ١٦].

(٢٣) ليلى عبد اللطيف، المرجع السابق، ص ٣٩٣.

(٢٤) حسن عثمان، ومحمد توفيق، المرجع السابق، ص ٣٥٤.

(٢٥) قانون نامه سليمان ، ترجمه وعلق عليه أحمد فؤاد متولى ، القاهرة ١٩٨٦ ، ص ٤٠ .

(٢٦) محمد شفيق غربال ، المرجع السابق ، ص ١٧ .

(٢٧) عبد الرحيم عبد الرحمن، المرجع السابق، ص ١٦.

(٢٨) محمد رمزى، المرجع السابق، جـ ٣/٢٥.

(٢٩) المرجع السابق، جـ ٣/٧، فى عام ١٢٤١ هـ/١٨٢٥م ، سميت باسم مأمورية أطفيح.وفى عام ١٢٤٩هـ/١٨٣٣م سميت باسم "مديرية شرق أطفيح وفى عام ١٢٥٢هـ/١٨٣٦م الغيت مديرية الجيزة، أضيف القسم الثانى وهو الذى يشمل مركزى الجيزة والعياط الى مديرية "شرق اطفيح" وضمت الى الجيزة وسميت باسم "مديرية الجيزة وأطفيح" وحذف اسم اطفيح عام ١٣١٧هـ/١٨٩٩م من اسم المديريات وانقرض اسم اطفيح من المراكز عام ١٣١٦هـ/١٨٩٨م وضمت الى ناحية الصف وسمى بها من ذلك التاريخ.

(٣٠) نفســه .

(٣١) ويرجع عبد الرحيم عبد الرحمن (المرجع السابق، ص١٦-١٧) سبب ذلك الى أنه كان اجراء اداريا خاصاً بالروزنامة، ولم يعثر فى المصادر المعاصرة أو الوثائق على تفسير لذلك، وقد بذلت كل جهدى خلال تردد على أرشيف المحكمة الشرعية ودار الوثائق القومية لتقديم تفسير لذلك الا أننى لم استطع تفسيراً لذلك. وعلى هذا يكون رأى الدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن هو الأصوب حتى يظهر شئ جديد.

(٣٢) محمد رمزى، المرجع السابق، جـ ٩٦/٢.

(٣٣) المرجع السابق، ج ٩٧/٢ وقد طرأ عليها عدة تعديلات، فنجد أنها فى عام ١٢٤١هـ/١٨٢٥م سميت باسم مأمورية الفيوم، وحدث تعديل فى عام ١٢٤٥هـ/١٨٣٩م وعلى هذا الأساس قسمت مأمورية الفيوم الى قسمين القسم الاول مقره الفيوم، والقسم الثانى، وكان مقره طبهار وعين على كل قسم ناظر. وفى عام ١٢٤٩هـ/١٨٣٣م سميت بإسم مديرية الفيوم، وفى عام ١٢٦٠هـ/١٨٤٤م ضم إقليم الفيوم الى مديرية الأقاليم الوسطى (بنى سويف وبنى مزار والمنيا) وفى عام ١٢٦٩هـ/ ١٨٥٢م تم فصل مديرية الفيوم من مديرية بنى سويف وجعلت مديرية قائمة بذاتها من أول عام ١٢٨٧هـ/١٨٧٠م (انظر محمد رمزى، المرجع السابق، جـ ١٨/٣).

(٣٤) المرجع السابق، جـ ٥٩/٤.

(٣٥) نفسه ، جـ ١٧/٣.

(٣٦) نفسه ، جـ ١٧/٣، وقسمت ولاية الاشمونين الى أربعة أقسام وسميت بعد ذلك باسم مأمورية الاشمونين فى عام ١٢٤١هـ/١٨٢٥م، ثم فصل النصف البحرى منها، الذى كان يضم مركز المنيا وأبو قرقاص واضيف الى نصفى البهنساوية البحرى وقبلى، وعرفت باسم مأمورية الاقاليم الوسطى فى عام ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م. أما النصف القبلى لولاية الاشمونين وهو الذى يمثل فى ذلك الوقت البلاد التى يتكون منها مركز ملوى، وديروط، فقد أضيف هو ومأمورية منفلوط فى عام ١٢٤٧هـ/١٨٣١م الى مأمورية اسيوط. ومنذ ذلك التاريخ انقرض اسم اقليم الاشمونين من أسماء الاقسام الإدارية بمصر.

(٣٧) محمد رمزى، المرجع السابق، جـ ١٦/٣.

وعرفت باسم ولاية البهنساوية، وكانت البلاد التى يتكون منها أقليم بنى سويف فى زمن محمد على باشا، من المراكز الفشن ومغاغة وبنى مزار، والنصف الشمالى من مركز سمالوط، بالمنيا. ثم قسمت الى نصفين هما نصف بحرى البهنساوية، ونصف قبلى البهنساوية، ثم قسم النصف البحرى الى أربعة أقسام، وكل قسم يشمل عدة قرى وتم ذلك فى عام ١٢٣٦هـ/١٨٢٠م. وفى عام ١٢٤١هـ/١٨٢٥م سمى نصف ولاية البهنساوية البحرى مأمورية نصف البهنساوية البحرى، ويشمل البلاد التى يتكون منها إقليم بنى سويف وسمى النصف القبلى باسم مأمورية نصف البهنساوية القبلى ويشمل البلاد التى يتكون منها اقليم النصف

الشمالى لاقليم المنيا. وقسمت مأمورية نصفى البهنساوية البحرى والقبلى، الى الجزء الشمالى من مأمورية الاشمونين، وكان يشمل فى ذلك الوقت البلاد التى يتكون منها مركزى المنيا وأبو قرقاص، وجعلت قاعدتها فى مدينة المنيا. ثم إنقرض إسم إقليم البهنساوية بهذا التعديل وحل محلها اسم مأمورية الاقاليم الوسطى، ولم تمكث هذه التسمية طويلا حتى زالت وحل محلها مديرتا بنى سويف والمنيا (انظر، على مبارك، الخطط التوقيقية الجديدة لمصر والقاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة ، بولاق ، ١٣٠٦هـ ، جـ ١٠/٣).

(٣٨) على مبارك، المصدر السابق، جـ ٣/١٣.

(٣٩) التفكجى: فى التركية تفنك أو "توفنك" أى البندقية التى تطلق الرصاص، وتعسف بعض عجم ايران فحاول إرجاعها الى كلمة تف، والتفنكجى التركية هو صانع البندقية ومصلحها اذا عطبت، وربما اطلقت على حملة البنادق من الجند التفكجيان : التفكجية، جمعت جمعاً فارسياً بإضافة الالف والنون التفكشيان: التفكيان قلبت جيمها المشربة شينا (انظر، أحمد السعيد سليمان، المرجع السابق، ص٥٥).

(٤٠) ابراهيم الصوالحى، تراجم الصواعق فى واقعة الصناجق، ص٦٦٢ - ٦٦٣.

(٤١) العزب: لغة من لازوج له، وهى فى التركية اسم جمع وعلم على طائفتين من الجند العثمانى: أحدهما بحرية والاخرى برية، كانوا يؤخذون فى القرنين الخامس عشر والسادس عشر من بين أشداء الشباب الترك بمعدل شاب من كل عشرين أو ثلاثين بيتا، وكان القسم البحرى منهم قسمين أحدهما يعمل فى الترسانة ويسميه العثمانيون (عزبان ترسانة عامرة) والاخر يعمل على السفن الحربية ويسميه العثمانيون (عزبان دونغماى همايون). وقد اضمحل هؤلاء العزاب البحريون بعد أن عظم دور الفليونجية واللاوندة (من الفارسية لوند أى الحر المستقل المغامر والجندى المتطوع اسم لطائفة من العساكر البحرية العثمانية وقد دخلت هذه الكلمة فى اللغة الطليانية ومنها دخلت الفرنسية وقيل انها كلمة طليانية الاصل ثم انتقلت إلى الترك. وأما القسم البرى فيظن انه انشئ فى عهد اورخان بن عثمان أو بعده بقليل، وكانوا مشاة خفافا (خفيف بيادة) يحاربون أمام مواقع المدافع العثمانية ، ولهم عند الضرورة أن يميلوا ذات اليمين وذات الشمال غير بعيد من مواقع المدافع، ثم كان منهم من يقيم فى القلاع وعلى الحدود ويتولون الرماية بالسهام وبالبنادق. (أنظر ، أحمد السعيد سليمان، المرجع السابق، ص ١٥١).

(٤٢) كتخدا : بفتح الكاف وسكون التاء وضم الخاء، وفى التركية كتخدا من الفارسية كتخدا، والكلمة الفارسية من كلمتين (كد) بمعنى البيت و (خدا) بمعنى الرب والصاحب فالكتخدا هو فى الأصل رب البيت ويطلقها الفرس على السيد الموقر وعلى الملك ويطلقها الترك على الموظف المسئول والوكيل المعتمد، والأمين: فقد كان يقال مثلا : وزرا كتخدا لرى أى مدير ومكاتب

الوزراء وأمناؤهم وكان يقال خزينة كتخداسى أى أمين الخزانة (انظر ، أحمد السعيد سليمان، المرجع السابق، ص ١٢٧ .

(٤٣) ابراهيم الصوالحى، المصدر السابق، ص ٧٢٧.

(٤٤) المصدر السابق، ص ٧٩٤، على مبارك، الخطط، جـ ٢/١٠.

(٤٥) ابراهيم الصوالحى، المصدر السابق، ص ٧٨٣.

(٤٦) المصدر السابق، ص ٨٠٨ – ٨١٣.

(٤٧) ابراهيم الصوالحى، المصدر السابق، ص ٩٢٧، أحمد كتخدا عزبان الدمرداشى، الدرة المصانة فى أخبار الكنانة، جـ ٢٠/١.

(٤٨) أحمد الدمرداش ، المصدر السابق ، جـ ١ ، ص ٣٩ .

(٤٩) إبراهيم الصوالحى ، المصدر السابق ، ص ٩٥٨ .

(٥٠) محمد رمزى، المرجع السابق، جـ ١٦/٣.

(٥١) أ. ب. كلوت بك، لمحة عامة الى مصر تعريب محمد مسعود ، القاهرة ، بدون تاريخ ، جـ ٤٤٥/١.

(٥٢) القيسارية، يتفق معظم الباحثين على أن كلمة القيسارية التى تعنى السوق المعمارية فى المدينة الإسلامية وهى :

بمعنى السوق الإمبراطورى أو القيصرى، التى تقيمها الدولة، ويكون خاضعا لإدارتها. بخلاف الفندق الذى يقيمه الأفراد وتؤول ملكيته إليهم، فى حين يفسِّرها بعض الدراسين بأنها سوق التجار، ويرى بعض الباحثين أنها اشتقاق من كلمة القصر العربية. والقيسارية مؤسسة تجارية متسعة النطاق، تختلف نوعا ما من مدينة إلى أخرى وتتكون فى بعض الأحيان من فناء مركزى فسيح تحيط به أروقة مسقوفه تقام فيها الحوانيت، والمصانع الصغيرة والمخازن، ومنازل الغرباء من التجار على نمط الفندق أو الخان أو الوكالة، وأحيانا أخرى تتخذ شكل شارع مسقوف بقبوات من الأجر أو بمعروشات العنب أو بأسقف الخشب المقرمدة أو يترك مكشوفا وتتوزع على جانبيه حوانيت الباعة، وأحيانا ثالثة بشكل يدور به المستقيمة الضيقة حياً مصغراً من أحياء المدينة وقد يكون ساحة فى وسط المدينة تتوزع حولها المنشآت التجارية. (أنظر أحمد الطوخى، *القيساريات الإسلامية فى مصر والمغرب والأندلس*. مجلة كلية آداب سوهاج . العدد ٢٨ عام ١٩٨١ ، ص ٦٨، ٦٩).

(٥٣) على مبارك، *المصدر السابق*، جـ ٩٣/٩.

(٥٤) محمد رمزى، *المرجع السابق*، جـ ١٥٦/٣. وقد مرت بنى سويف بعدة تطورات فكانت فى عام ١٢٢٤هـ/١٨٠٩م تابعة لولاية البهنساوية وقد أصدر محمد على باشا أمراً عالياً فى عام ١٢٣٦هـ/١٨٢٠م بتقسيم تلك الولاية الى نصفين، وهما بحرى البهنساوية، وقاعدته بلدة بنى سويف، ونصف قبلى البهنساوية، وقاعدته مدينة المنيا، ومنذ ذلك الوقت أصبحت بنى سويف

قاعدة للنصف البحرى من ولاية البهنساوية، وفى نفس الوقت قسم هذا النصف الى أربعة أقسام وهو أول وثان وثالث ورابع البهنساوية البحرى، وجعلت كذلك قاعدة للقسم الاول من هذه الاقسام الاربعة. وفى أول المحرم عام ١٢٤٩هـ/١٨٣٣م صدر أمر عال بتغيير لفظ اسم مأمورية الى مديرية، وأن يسمى النصف البحرى للبهنساوية باسم مديرية بنى سويف وعاصمتها بنى سويف. وصدر الامر العالى فى ٢٦ شعبان عام ١٢٦٠هـ/ ١٠ سبتمبر ١٨٤٤م باعادة تكوين مديرية الاقاليم الوسطى الثانية وضم اليها مديرية نصف أول وسطى للمرة الثانية.وحدثت بعض التطورات حيث تم فصلها وضمها الى الفيوم وصدر منشور من ناظر الداخلية باطلاق اسم مركز على كل قسم فى الوجه القبلى أسوة بما هو قائم فى الوجه البحرى أعتبارا من أول يناير عام ١٣٠٨هـ/١٨٩٠م وبذلك أصبح قسم بنى سويف يعرف بمركز بنى سويف منذ ذلك التاريخ (أنظر، محمد رمزى، المرجع السابق، جـ٣/١٥٦).

(٥٥) أحمد الدمرداشى، المصدر السابق، جـ١/٣٩٠ - ٣٩١. كان الكاشف أحمد بك، وقد أمر بقتله نتيجة تأخيره فى توريد المحصول الى القاهرة.

(٥٦) محمد رمزى، المرجع السابق، جـ ٨٩/٤.، ومرت أسيوط بعدة تطورات ففى عام ١٢٤١هـ/١٨٢٦م، صدر أمر عال بانشاء مأمورية أسيوط، وجعلت مدينة أسيوط قاعدة لها، وفى عام ١٢٤٩هـ/١٨٣٤م، سميت المأمورية بمديرية أسيوط، ولا تزال أسيوط قاعده لها الى اليوم، كما أنها قاعدة مركز أسيوط الذى كان انشئ باسم قسم أسيوط من عام ١٢٤٢هـ/١٨٢٦م، ثم سمى مركز أسيوط من أول عام ١٣٠٨هـ/١٨٩٠م . وبسبب اتساع دائرة العمران بمدينة أسيوط، وزيادة أعمال الادارة والضبط بها، صدر قرار فى عام ١٣٠٨هـ/١٨٩٠م بفصل مدينة أسيوط من بلاد مركز أسيوط، وجعلها مأمورية قائمة بذاتها باسم مأمورية أسيوط، ويتبعها ناحيتا الحمرا والوليدية.

(٥٧) المرجع السابق، جـ ٨٩/٤.

(٥٨) نفسه ، جـ ٨٩/٤.

(٥٩) نفسه ، ٩٠/٤.

(٦٠) السيد أبو ضيف المدنى، تاريخ اقليم سوهاج، ص ٤٨.

(٦١) على مبارك، المصدر السابق، جـ ٣٥/٨، وانظر أيضا الفصل الثامن.

(٦٢) المصدر السابق، جـ ٥٣/١٠.

(٦٣) ليلى عبد اللطيف، شيخ العرب همام وحكم جرجا. وقد استعنت بهذه الرسالة وأفدت منها أفادة كبيرة وخاصة عندما تعرضت لجرجا، وقد طبعت، القاهرة عام ١٩٨٧، تحت اسم الصعيد فى عهد شيخ العرب همام.

(٦٤) أحمد شلبى عبد الغنى، أوضح الإشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشات، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، القاهرة ١٩٧٨، ص ١٧٠ .

(٦٥) ابراهيم الصوالحى، المصدر السابق، ص٨٤٢ – ٨٤٣.

(٦٦) بلوك : البلوك أو البلك من المصدر التركى يولك أى أن يقسم، وكلمة بلوك القسم أو الجزء وكان الأوجاق ينقسم الى وحدات صغرى باسم البلوكات، وكان رئيس كل وحدة يعرف باسم البلوك باشى. (أنظر، أحمد السعيد سليمان: المرجع السابق ، ص ٤٤). وكان كل أوجاق ينقسم الى عدد من الوحدات تعرف باسم البلوكات ويحمل كل بلوك رقما منسوبا الى الأوجاق الذى ينتمى اليه، مقرونا باسم الأوجاق. (أنظر، عفاف العبد، دور الحامية العثمانية فى تاريخ مصر، ص ٨٤).

(٦٧) ابراهيم الصوالحى، المصدر السابق، ص ٨٤٣ – ٨٤٤.

(٦٨) قمح العنبر الشريف : وهى كميات القمح الميرى التى كانت تجبى من ولايات الوجه القبلى، وتصرف منها الجرايات والعليق لكل من يستحقها، واذا توفرت الغلال بعد ذلك، تطرح فى أسواق القاهرة والاسكندرية ورشيد لتوفير القوت للاهالى أولا، فاذا تبقى فائض بعدئذ، فيجوز لأمين الشونة بيعه للتجار الاجانب (الافرنج)، القادمين للثغور، بعد موافقة الباشا، والدفتردار، ووضح من النص، أن الباشا تصرف تصرفا مخالفا للقواعد المتبعة (انظر، أحمد شلبى عبد الغنى، المصدر السابق، ص ١٢٧).

(٦٩) تقاسيط : سند يعطيه ديوان الروزنامة للملتزم، بعد أن يرسو عليه التزام الحصة التى يتعهد بجمع الاموال المقررة عليها، وكان ينص فى هذا السند على مقدار الاموال المقررة على الحصة. (انظر عبد الرحيم عبد الرحمن، المرجع السابق، ص ٢٥٦).

(٧٠) ابراهيم الصوالحى، المصدر السابق، ص ٨٥٦.

(٧١) ليلى عبد اللطيف، شيخ العرب همام وحكم جرجا، ص٨٠–٨١.

(٧٢) P.M. Holt, The pattern of Egyptian history from 1517-1798 In political and Social change in Modern Egypt, P. 82 .

(٧٣) ابراهيم الصوالحى، المصدر السابق، ٨٩١.

(٧٤) المصدر السابق، ص ٩٩٢.

(٧٥) على مبارك، الخطط، جـ ٨٢/٩.

(٧٦) نفسه ، جـ ٤٠/١٣.

(٧٧) نفسه، جـ ٨٢/٨.

(٧٨) نفسه، جـ٨٤/٩ – ٨٥.

(٧٩) نفسه، جـ ٦٩/١٠ – ٧٠.

(٨٠) نفسه، جـ ٧٢/١٠ – ٧٣.

(٨١) نفسه، جـ ٩٨/٩.

(٨٢) نفسه، جـ٤/١٢ –٥.

(٨٣) نفسه، جـ١٢/٦٩.

(٨٤) نفسه، جـ٨/٤٤.

(٨٥) نفسه، جـ٨/٤٤.

(٨٦) نفسه، جـ٨/١٠٣.

(٨٧) نفسه، جـ ٨/١٠٥.

(٨٨) ابراهيم الصوالحى، المصدر السابق، ص٦٥٦ – ٦٩٥.

(٨٩) على مبارك، المصدر السابق، جـ ١٥/٩٤.

(٩٠) أحمد الدمرداشى، المصدر السابق، جـ ١/٢٦١. كان هذا المندوب يوسف بك الجزار عندما هرب اسماعيل بك.

(٩١) يوسف الملوانى الشهير بابن الوكيل ، تحفة الاحباب بمن ملك مصر من الملوك والنواب، ص٣٩٢ – ٣٩٣.

(٩٢) أحمد الدمرداشى، المصدر السابق، جـ ٢/٤٨٥.

(٩٣) على مبارك، المصدر السابق، جـ ٨/١٣ – ١٤، انظر الفصل الخامس.

(٩٤) المصدر السابق، جـ٨/٥٩.

(٩٥) نفسه، جـ ١٤/١٤٠.

(٩٦) محمد رمزى، المرجع السابق، جـ ٤/١٧٨.

(٩٧) على مبارك، المصدر السابق، جـ ١٤/٦٨ – ٦٩.

(٩٨) محمد رمزى، المرجع السابق، جـ ٤/١٧٩.

(٩٩) على مبارك، المصدر السابق، جـ ١٤/٦٨ – ٦٩.

(١٠٠) محمد رمزى، المرجع السابق، جـ ٤/٢١٦ – ٢١٧.

(١٠١) محمود الحويرى، أسوان فى العصور الوسطى، ص٤٦ – ٤٧.

(١٠٢) المرجع السابق، ص ٤٧.

(١٠٣) Shaw, Op. Cit., PP. 52-54.

(١٠٤) القيراط، مقياس مصرى وهو اليوم ١/٢٤ قدان أو ١٧٥.٣٥ متر مربع (فالترهننتس، المرجع السابق ، ص ٩٨).

(١٠٥) عبد الرحيم عبد الرحمن، الريف المصرى فى القرن الثامن عشر، ص١٨.

(١٠٦) Estéve, Comete, Mémoire Sur les finances de L'Egypte depuis sa conquete par. le Sultan Sélym I er; T.I PP. 71-72.

(١٠٧) ليلى عبد اللطيف، الادارة فى مصر فى العصر العثمانى، ص ٣٩١.

(١٠٨) المرجع السابق، ص ٣٩٢.

(١٠٩) عبد الرحيم عبد الرحمن، المرجع السابق، ص ٤٦.

(١١٠) المرجع السابق، ص٤٧.

(١١١) الروزنامة : فى الفارسية روز بمعنى يوم ونامة أى الكتاب (كتاب اليوم) أى دفتر اليومية، وديوان الروزنامة فى مصر ديوان مالى يجبى الضرائب ويتولى الانفاق على بعض جهات البر كتشغيل الكسوة الشريفة ونفقات قلاع الحجاز، ومرتبات مجاورى الحرمين الشريفين، وبعض أعيان استانبول، وطلبة الازهر والعتقاء والقضاء. وقد الحق هذا الديوان بنظارة المالية عام ١٢٦٥هـ/١٨٤٨م وتحول بعد هذا الالحاق الى ما يشبه المصرف يودعه الاهالى رؤس أموالهم لقاء راتب سنوى، ولما كان قرض الروزنامة فى أيام الخديوى أسماعيل صارت الرواتب شهرية بسندات كانت تعرف باسم (سندات ايراد مؤيد) ثم تولت وزارة الداخلية أعمال الروزنامة الخاصة بالحج، وتولت ادارة المعاشات بوزارة المالية صرف المعاشات، وانتهى عمل هذا الديوان وكانت وثائق الروزنامة تكتب برسم أبجدى يقال له قيرمة أى المكسر.

والروزنامجى – وقد سماه العثمانيون متأخرا باسم كاتب اليومية (يومية كاتبى) من كبار الافندية وهو بمنزلة نصف بك أو نصف سنجق وكان يرأس ديوان الروزنامة (جى) فى آخر الكلمة تدل على النسب الى الصناعة (أنظر، أحمد السعيد سليمان، المرجع السابق، ص ١١٧ – ١١٨. وأنظر أيضا Shaw, The Financial, PP. 107-108.]

(١١٢) Lancret, Michel-Angé, Mémoire Sur le Syst´me d'imposition territion terri-toile, T.11. 48, Shaw, Ottoman Egypt in the Age of the French Revolution, PP. 78-79.

هيلين آن ريفلين، الاقتصاد والادارة فى مصر فى مستهل القرن التاسع عشر ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى ، مصطفى الحسينى ، القاهرة ، ص٥٢، ابراهيم المويلحى، الارض والفلاح فى العصر العثمانى، ص ٢٤٥.

(١١٣) عبد الرحيم عبد الرحمن، المرجع السابق، ص٤٧.

(١١٤) أحمد الدمرداشى، المصدر السابق، جـ ٦٨/١.

(١١٥) أولياجلبى ، سياحتنامة مصر ، ترجمة محمد عونى ، تحقيق عبد الوهاب عزام ، أحمد السعيد سليمان ، تقديم ومراجعة أحمد فؤاد متولى ، دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة ٢٠٠٣ ، ص ٥٦٣ – ٥٦٤ .

(١١٦) ليلى عبد اللطيف، المرجع السابق، ص ٤٠٣.

(١١٧) أحمد الدمرداشى، المصدر السابق، جـ ١١٨/١، مصطفى بن الحاج ابراهيم تابع الأمير حسن كتخدا عربان الدمرداشى تاريخ وقائع مصر القاهرة كنانة الله فى أرضه ، ص ٧٨، عبد الرحيم عبد الرحمن، المرجع السابق، ص٤٧. ليلى عبد اللطيف، المرجع السابق، ص٤٠٣.

(١١٨) سردار، والسردار من الفارسية بمعنى الرأس، وذار بمعنى صاحب، والسردار القائد ولقد

كان السلاطين العثمانيون يقودون الجيش بأنفسهم، ثم صاروا يعهدون بذلك الى الصدر الأعظم إذا خرج صحب معه طوائف من الإنكشارية والجبجية والطوبجية إلى المدفعين والسوارى أى الفرسان وطوائف من الدفترادراية ورجال الخزانة والقيود (انظر ، احمد السعيد سليمان، المرجع السابق ص ١٢٧ وتذكر ليلى عبد اللطيف، دراسات فى مؤرخى مصر والشام فى العصر العثمانى، ص ١٩٨، إنه قائد من الفرق العسكرية وعند الفرق السبع فى مصر فى حروب السلطان فى أوقات مختلفة وفى ميادين متعددة وكان بكوات المماليك الصناجق يتولون قيادة الحملات العسكرية المرسلة من مصر العثمانية، فمثلا عندما اشتركت فرق من الحامية العثمانية بمصر فى حرب العثمانيين فى جزيرة كريت. قاد إبراهيم بك أبو شنب هذه الحملة المكونة من ألفى جندى، وانتهى الأمر بانتصار العثمانيين، وعودته منتصراً إلى بلاده.

(١١٩) نقيب الأشراف : كلمة أشراف تعنى أولئك الذين هم من نسل سيدنا محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم، سواء أكان ذلك عن طريق انحدارهم من الأب أو الأم، ولم يكن هؤلاء بالضرورة رجال دين، وانما كان منهم التاجر والصانع والفلاح، وقد تمتع الأشراف باحترام خاص بين جموع الناس، وشكلوا جماعة منفصلة، وكان يطلق على رئيس هذه الجماعة، اسم نقيب الأشراف أو النقيب، وتختاره الدوله من أبرز هؤلاء الأشراف، وكانت وظيفته محترمة، وكان لنقيب الأشراف فى استانبول سلطة على نقباء الأشراف فى الولايات وهو الذى كان يعينهم، وكانت له سلطة قضائية عليهم، وكان نقيب الأشراف فى مصر يرسل من استانبول فى بداية العهد العثمانى، واستمر ذلك حتى القرن الثامن عشر ثم أصبح يتولاها فى مصر شيخ السجادة البكرية من آل البكرى فى مصر، وكان نقيب الأشراف يحضر الاجتماعات الإدارية الهامة التى كانت تعقدها الادارة فى مصر، فى شكل جمعيات لحل الأزمات السياسية والعامة، وكذلك باعتباره شخصية هامة لها وزنها فى المجتمع، ولها تاثير كبير على أتباعها، وكان النقيب يتولى منصبه لمدى الحياة. (أنظر عبد العزيز الشناوى، الدولة العثمانية دولة اسلامية مفترى عليها، ج ١ ، ص ٣٢٤). ليلى عبد اللطيف، المرجع السابق، ص ٣٩٠.

(١٢٠) ليلى عبد اللطيف أحمد ، الإدارة ، ص ٣٩١ .

(١٢١) أحمد الدمرداشي، المصدر السابق، جـ ٦٧/١.

(١٢٢) نفسه، جـ ٣٨٧/٢.

(١٢٣) محمد شفيق غربال، المرجع السابق، ص١٦، ليلى عبد اللطيف، المرجع السابق، ص ٣٩٤.

(١٢٤) أحمد الدمرداشي، المصدر السابق، جـ ١٣٦/١، ابراهيم الصوالحى، المصدر السابق، ص٥٣٠ - ٥٤٥.

(١٢٥) ليلى عبد اللطيف، المرجع السابق، ص ٣٩٨.

(١٢٦) محمد شفيق غربال، المرجع السابق، ص ١٧.

(١٢٧) أحمد الدمرداشي، المصدر السابق، جـ ١١٧/١ - ١١٨.

(١٢٨) Combe, :L'Egypte Ottoman en pr'cis de I'Histoire d'Egypte, T3, P. 75.

(١٢٩) ليلى عبد اللطيف، شيخ العرب همام وحكم جرجا، ص ٨٥.

(١٣٠) سعيد عبد الفتاح عاشور، مصر في عصر دولة المماليك البحرية، ص١٥٢.

(١٣١) عمر ممدوح مصطفى، أصول تاريخ القانون، ص ٣٦٥. Shaw, Ottoman Egypt. P. 95.

(١٣٢) نفســه ، المرجع السابق، ص ٣٦.

(١٣٣) محمد شفيق غربال، المرجع السابق، ص ٢٤.

(١٣٤) عبد الرحيم عبد الرحمن، المرجع السابق، ص ٤٢، ليلى عبد اللطيف، المرجع السابق، ص ٣٧٩.

(١٣٥) عبد الرحيم عبد الرحمن، المرجع السابق، ص ٤٣.

(١٣٦) المرجع السابق، ص٤٣، ليلى عبد اللطيف، المرجع السابق، ص ٢٨٦.

(١٣٧) أحمد الدمرداشي، المصدر السابق، جـ ٢٢٠/١، محمود الشرقاوي، مصر في القرن الثامن عشر، جـ ١٣٦/١.

(١٣٨) ليلى عبد اللطيف، المرجع السابق، ص٢٩٠.

(١٣٩) المرجع السابق، ص ٢٩١.

(١٤٠) عمر ممدوح مصطفى، المرجع السابق، ص٣٦٧، أحمد بدوي، تاريخ مصر الاجتماعي، ص ٢٤١.

(١٤١) أحمد بن زنبل الرمال ، المصدر السابق ، ص ٣٠ .

(١٤٢) قاسم عبده قاسم ، النيل والمجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك، ص ٢٥ - ٢٦، ويذكر أن الطبلخانات هنا جمع أمير طبلخانة، وهو الذي يدق على بابه ثلاثة من حاملي الطبول ونفيران في بداية عصر المماليك أصبحت طبلان وزمران (أنظر أيضا سعيد عاشور، المجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك، ص ١٨).

(١٤٣) محمد بن اياس الحنفي ، جـ ٥، المصدر السابق ، ص ١٣٩ ، ١٦٠ ، أحمد بن زنبل الرمّال ، المصدر السابق ، ص ١١٤ ، سيد محمد السيد ، المرجع السابق ، ص ٢٤٨ .

(١٤٤) حسن عثمان ومحمد توفيق، المرجع السابق، ص٢٥٣. عبد الرحيم عبد الرحمن، المرجع السابق، ص٤٧.

(١٤٥) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، المرجع السابق ، ص ٤٧ .

(١٤٦) Shaw, Ottoman Egypt in the eighteenth century, P. 30.

(١٤٧) أحمد الدمرداشي، المصدر السابق، جـ ٨١/١، ليلى عبد اللطيف، المرجع السابق، ص ٤٠٢.

(١٤٨) Shaw, Ottoman Egypt; 78-79.

(١٤٩) عبد الرحيم عبد الرحمن، المرجع السابق، ص ٤٨.

(١٥٠) Shaw, Op. Cit., PP. 78-79. ، ابراهيم المويلحي، المرجع السابق، ص٢٤٢.

(١٥١) سيد محمد السيد، مصر فى العصر العثمانى، فى القرن ١٦، ص ٢٤٩

(١٥٢) عبد الرحيم عبد الرحمن، المرجع السابق، ص ٤٨.

(١٥٣) هاملتون جب، هارولد بون، المرجع السابق، جـ ٩١/٢.

(١٥٤) عبد الرحيم عبد الرحمن، المرجع السابق، ص ٤٨.

(١٥٥) عبد العزيز الشناوى، الدولة العثمانية دولة اسلامية مفترى عليها، جـ١٦٥/١.، ابراهيم المويلحى، المرجع السابق، ص٢٤٤.

(١٥٦) قانون نامه مصر ، المرجع السابق ، ص ٣٠ ، ٣١ ،

(١٥٧) سيد محمد السيد ، المرجع السابق ، ص ٢٥٧ .

(١٥٨) نفسه ، ص ٢٥٨ .

(١٥٩) نفسه ، ص ٢٥٣ .

(١٦٠) نفسه ، ص ٢٥٤ .

(١٦١) قانون نامه مصر ، المرجع السابق ، ص ٢٧ ، ٢٨ .

(١٦٢) نفسه ، ص ٣٩ .

(١٦٣) نفسه ، ص ٤٠ ، ٤١ .

(١٦٤) نفسه ، ص ١٦ .

(١٦٥) عراقي يوسف محمد ، المرجع السابق ، ص ١٠٨ .

(١٦٦) سيد محمد السيد ، المرجع السابق ، ص ٣٠٠ ، ٣٠١ .

(١٦٧) المرجع السابق ، ص ٣٠٤ ، ٣٠٥ .

(١٦٨) الوجاق : من التركية أوجاق بضم الهمزة ضمة مبسوطة ومعناه الاول فى التركية الموقد أو المدخنة. أطلق على كل ما تنفخ فيه نار فأطلق على البيت من وبر أو مد، ثم على أهله ثم على الجماعة تتلاقى فى مكان واحد ثم أطلق على الطائفة من طوائف أرباب الحرف وعلى الصنف من أصناف الجند (أنظر، أيضا أحمد السعيد سليمان، المرجع السابق، ص ١٩٤).

(١٧٠) عراقي يوسف محمد ، المرجع السابق ، ص ١١٨ ، ١١٩ .

(١٧١) محمد شفيق غربال، المرجع السابق، ص١٨، ليلى عبد اللطيف المرجع السابق، ص ١٧٦.

(١٧٢) محمد شفيق غربال، المرجع السابق، ص١٧-١٨، حسن عثمان، محمد توفيق، المرجع السابق، ص ٢٥٦.

(١٧٣) محمد شفيق غربال، المرجع السابق، ص ١٨.

(١٧٤) المرجع السابق، ص ٣٠ – ٣١، عبد الكريم رافق، المرجع السابق، ص ١٤٥، Combe, Op. Cit., T.3. PP. 68-69.

(١٧٥) عراقي يوسف محمد ، المرجع السابق ، ص ١١٩ .

(١٧٦) نفسه ، ص ١٤٨ .

(١٧٧) نفسـه ، ص ١١٨ .

(١٧٨) حسن عثمان، محمد توفيق، المرجع السابق، ص٢٥٦، عبد الكريم رافق، المرجع السابق، ص١٤٥، عبد الرحيم عبد الرحمن، المرجع السابق، ص ٥٥، ابراهيم المويلحي، المرجع السابق، ص ٣٢٠.

(١٧٩) نفسـه ، ص ١١٩ .

(١٨٠) عبد الرحيم عبد الرحمن، المرجع السابق، ص ٥٥، عبد الكريم رافق، المرجع السابق، ص ١٤٥.

(١٨١) نفسـه ، ص ١١٩ .

(١٨٢) نفسـه ، ص ١٢٠ .

(١٨٣) نفسـه ، ص ١٢١ .

(١٨٤) أرشيف المحكمة الشرعية، سجل اسقاطات القرى رقم ١، ص ١٠٩ تنازل الحاج حسن بن عبد الله مستحفظان للشهابي بجزيرة القطيعة، وقف بولاية المنفلوطية بتاريخ ١٠ محرم عام ١١٤١هـ/١٧٢٨م، نفس المصدر ونفس الصفحة أيضا، تنازل الامير سليمان جوربجى بطايفة عزبان بن عبد الله الشهير بالجلني والامير على أوده باشى مستحفظان العمر بالثروى لمولانا عبد الله أفندى ابن المرحوم عبد الرازق فى ناحية الاحباص والسامعية بولاية الجيزة بتاريخ ١٠ ذى الحجة عام ١١٢١هـ/١٧٢٨م.

(١٨٥) يوسف الملوانى، المصدر السابق، ص ٣٣٧.

(١٨٦) أحمد شلبى عبد الغنى، المصدر السابق، ص ١٣١ – ١٣٤. وكانت الطلبة قد فرضت على الفلاحين منذ زمن أويس باشا عام ٩٩٧هـ/١٥٨٨م وقد وصلت قوة السباهية الى اصدار أوامرهم بعدم استخدام العربان المماليك البيض ولا يستخدم النصارى جوارى ولا عبيد ويطشوا بهم (انظر أيضاً محمد البرلسى السعدى، بلوغ الارب برفع الطلب، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن بالمجلة التاريخية العدد ٢٤، ص ٢٨٦.

(١٨٧) عبد الرحيم عبد الرحمن، المرجع السابق، ص ٦١.

(١٨٨) محمد بن أبى السرور البكرى، كشف الكربة برفع الطلبة، ص ٣٥١

(١٨٩) المصدر السابق، ص ٣٥٩.

(١٩٠) سيد محمد السيد ، المرجع السابق ، ص ١٨٢ .

(١٩١) ليلى عبد اللطيف، المرجع السابق، ص ١٨٤. Shaw, The financial, P. 62.

(١٩٢) ابراهيم المويلحى، المرجع السابق، ٢٣٦، ابراهيم زكى، الحالة المالية والتطور الحكومى والاجتماعى فى عهد الحملة الفرنساوية وفى عهد محمد على ، ص ٢٤.

(١٩٢) أرض الأوسية : ذلك الجزء من حصة الالتزام الذى لا يوزع بين الفلاحين، بل بزراعة – الملتزم لحسابه الخاص. (انظر محمد شفيق غربال، المرجع السابق، ص ٤١).

(١٩٣) يوسف الشربينى، دراسة نصية الكتاب هز القحوف فى شرح قصيدة أبى شادوف، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن، المجلة التاريخية، المجلد العشرون ، ص ٣٠٥ .

(١٩٤) أرشيف المحكمة الشرعية، سجلات اسقاطات القرى، السجل رقم ٥ مادة ٢٥١، ص ٢١٨. بتاريخ ٥ ذى القعدة عام ١١٦٤هـ/١٧٥١م.

تنازل الامير محمد افندى للمرحوم للشيخ عودان من التصرف والتحدث والالتزام والتقسيط بجميع الحصة التى قدرها ثلاثة قراريط من اصل ٢٤ قيراط بولاية الاشمونين.

(١٩٥) ابراهيم زكى، المرجع السابق، ص ٣٥.

(١٩٦) الحلوان : ضريبة كان يدفعها الملتزم الجديد للباشا، وديوان الروزنامة نظير التصديق على نقل الالتزام اليه، وكانت فى بدء الامر تقدر بمقدار سنة من الاموال الاميرية المقررة على الحصة، ثم أصبحت تقدر بمقدار ثلاث سنوات من فائض الحصة الذى أصبح يفوق مقدار المال الميرى (انظر، عبد الرحيم عبد الرحمن، المرجع السابق، ص٢٥٦ – ٢٥٧، يوسف نحاس، الفلاح حالته الاقتصادية والاجتماعية، ص ١٤، محمد عبد العزيز عجمية، دراسات فى التطور الاقتصادى، ص٢٧).

(١٩٧) ابراهيم المويلحى، المرجع السابق، ص ٢٣٧.

(١٩٨) المرجع السابق، ص٢٣٨، سجل اسقاطات القرى، سجل رقم ١، ص١٢٦ بتاريخ ٥ ربيع الاخر عام ١١٤١هـ/١٧٢٨م. "اسقاط من الحاج على حماد الفيومى طائفة جمليان فى ناحية أراضى مطرطاوس ولاية الفيوم، سجل رقم ٥ ص ٢٦٠ مادة ٤٨، تنازل الامير الشريف جوربجى طايفة عزبان عن قيراط واحد من اصل أربعة وعشرين قيراطا ناحية المعتمدين بولاية الجيزة للأمير حسن كتخدا المسقط له.

(١٩٩) يوسف نحاس، المرجع السابق، ١٥.

(٢٠٠) عمر ممدوح مصطفى، المرجع السابق، ص ٣٦٢.

(٢٠١) Shaw, Ottoman Egypt, P. 146.

(٢٠٢) هاملتون جب، هارولدبوون، المرجع السابق، جـ ٢/٩٣.

(٢٠٣) Estéve, Op. Cit., T. 11. P. 85

(٢٠٤) عبد الرحيم عبد الرحمن، المرجع السابق، ص ٢٠.

(٢٠٥) Estéve Op. Cit., T. 11. PP. 66-67 - Shaw The financial P. 24.

(٢٠٦) عبد الرحيم عبد الرحمن، المرجع السابق، ص ٢٠.

(٢٠٧) المرجع السابق، ص٢١.

(٢٠٨) The financial, P. 22-25.

(٢٠٩) جب، بوون، المرجع السابق، جـ ٢/٩٣.

(٢١٠) Comb', Op. çit., T. 3. P. 71.

(٢١١) عبد العزيز الشناوى، المرجع السابق، جـ ١/١٥٣.

(٢١٢) هيلين آن ريفلين ، المرجع السابق ، ص ٥٢ ؛ ابراهيم زكى ، المرجع السابق ، ص ١٠٣ .

(٢١٣) البارة : قطعة من المعاملة تساوى تسعة جدد، أو خمس ثمن القرش، وتعرف بالمصرية، معرب بارة بالفارسية ومعناها، بارات. ويقول إنستاس كرملى، قلنا قوله "المعاملة بمعنى النقد أو الورق، لا يعرفه الفصحاء، والعرب المصريون لم يقتبسوا البارة من الفرس، بل من الترك، وهؤلاء أخذوها من الفرس. وهذا ما يجب أن ينتبه له فى علم اللغة. وعشر بارات تساوى قرش صاغ وأهل العراق يلفظون (البارة) بباء مثلثه تحتيه، أى باللفظ الأصل التركى، ومثله فى الفارسية. انظر ، (إنستاس الكرملى، النقود العربية والإسلامية وعلم النميات، مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة الثانية، القاهرة ١٩٨٧ ، ص ١٨٢ ، ١٨٣.

(٢١٤) هـ. ريفلين، المرجع السابق، ص٤٩.

(٢١٥) Shaw, The financial P. 24.

(٢١٦) محمد شفيق غربال، المرجع السابق، ص ٤١، عبد الرحيم عبد الرحمن، المرجع السابق ص ٣٢. Shaw, ottoman Egypt, PP. 148-149

(٢١٧) ابراهيم المويلحى، المرجع السابق، ص ٣٣٥.

(٢١٨) Lancret, Op. Cit., T. 11 P. 480, عبد العزيز الشناوى، المرجع السابق، جـ ١/١٥٢، عبد الرحيم عبد الرحمن، المرجع السابق، ص ٢٠.

(٢١٩) عبد العزيز الشناوى، المرجع السابق، جـ ١/١٥٥، ابراهيم المويلحى، المرجع السابق، ص ٣٣٩. ابراهيم زكى المرجع السابق، ص ٣٥.

(٢٢٠) عبد الرحيم عبد الرحمن، المرجع السابق، ص٣٢-٣٤، عبد العزيز الشناوى، المرجع السابق، جـ ١/١٥٥، ليلى عبد اللطيف المرجع السابق، ص ٢٣٩.

(٢٢١) Lancret, Op. Cit., T. 11. PP. 485-486, Eatéve, Op. Cit., T. 11. P. 67.

(٢٢٢) محمد شفيق غربال، المرجع السابق، ص٤٦.

(٢٢٣) المرجع السابق، ص ٤٠. أراضى الاثر : هى الأراضى التى كانت مخصصة للفلاحين فى الالتزام وأطلق عليها أرض الاثر ويقوم الفلاحون بزراعتها وخدمتها، ويحصلون على محصولها، وأحيانا يحصلون على جزءا من هذا المحصول. ولا يجوز التصرف فيها بالبيع أو الرهن أو الايجار أو التنازل ولا تورث الأرض لاولادهم وأحفادهم وانما يجوز وراثة زراعاتها ومحاصيلها والانتفاع بها ويستطيع الفلاح الاحتفاظ بذلك طالما أنه يستطيع أن يفى بالتزاماته نحو الملتزم. ولا يستطيع الملتزم طرد الفلاح من الأرض طالما أنه يقوم بالتزاماته كاملة. [انظر محمد شفيق غربال، المرجع السابق، ص٥١-٥٢، وانظر أيضا .Shaw, Op. Cit., PP. 21-22]

(٢٢٤) هاملتون جب، هارولدبوون، المرجع السابق، جـ٢/٩٣. عبد الرحيم عبد الرحمن، المرجع السابق، ٣٢، هـ. ريفلين، المرجع السابق ص ٤٩، ابراهيم المويلحى، المرجع السابق ص٢٣٩.

(٢٢٥) Lancret. Op. Cit., T. 11. PP. 479-480. Estéve, Op. Cit., T. 11. P. 66.

(٢٢٦) Ibid., P. 480-

(٢٢٧) عبد العزيز الشناوى المرجع السابق ، جـ ١٥٧/١.

(٢٢٨) محمد شفيق غربال، المرجع السابق، ص ٤٠، هاملتون جب، بوون، المرجع السابق، جـ ٩٧/٢. عبد الرحيم عبد الرحمن، المرجع السابق، ص ٣٦. Estéve, Op. Cit., T. 11. P. 68.

(٢٢٩) ابراهيم المويلحى، المرجع السابق، ص٢٣٣.

(٢٣٠) ليلى عبد اللطيف، المرجع السابق، ص ٤٠٨.

(٢٣١) Poliak A.N. Feudalism in Egypt and Syria, Lebenon and Palistine, P. 72; Shaw, Op. Cit., PP. 56-57.

(٢٣٢) عبد الرحيم عبد الرحمن، المرجع السابق ص٣٦، عبد العزيز الشناوى، المرجع السابق، جـ ١٥٧/١.

(٢٣٣) Estéve Op. Cit., T. 11. P. 67.

(٢٣٤) ابراهيم زكى، المرجع السابق، ص ٣٥.

(٢٣٥) نفسه، ص ٣٤.

(٢٣٦) أرباب الادراك: يدخل فى نطاق الخدمة الحربية أعمال حفظ الامن فى الداخل والخارج، واصطلح على تسمية هذه الاعمال بالاطراف بأعمال الدرك، لذلك نجد أن أغلب اقطاعيات العربان فى أطراف المملكة (أنظر ابرهيم طرخان، المرجع السابق، ص ١٠٦).

(٢٣٧) عبد الرحيم عبد الرحمن، المرجع السابق ص ٣٥.

(٢٣٨) عبد العزيز الشناوى، المرجع السابق، جـ١٥٩/١، ابراهيم المويلحى، المرجع السابق، ص٢٩، ابراهيم زكى، المرجع السابق، ص٣٥.

(٢٣٩) Shaw, Ottoman Egypt, P. 148.

(٢٤٠) Shaw, The financial, PP. 54-55; Idem, Ottoman Egypt, P. 148. عبد العزيز الشناوى، المرجع السابق، جـ ١٥٩/١، عبد الرحيم عبد الرحمن، المرجع السابق، ص ٣٠، هـ.ريفلين، المرجع السابق ص٤٥.

(٢٤١) ابراهيم زكى، المرجع السابق، ص٣٤، عبد الرحيم عبد الرحمن، المرجع السابق، ص ٣١.

(٢٤٢) عبد الرحيم عبد الرحمن، المرجع السابق، ص ٣١.

(٢٤٣) Lancret, Op. Cit., T. 11. P. 483.

(٢٤٤) Estéve, Op. Cit., T. 11. P. 68. عبد الرحيم عبد الرحمن، المرجع السابق ٣٥ - ٣٦.

(٢٤٥) Shaw, Ottoman Egypt, P. 148. عبد العزيز الشناوى، المرجع السابق، جـ١٥٩/١، ابراهيم المويلحى، المرجع السابق، ص٢٤٠، ابراهيم زكى، المرجع السابق، ص ٣٥.

(٢٤٦) عبد العزيز الشناوى، المرجع السابق، جـ١٦٠/١، ابراهيم المويلحى، المرجع السابق، ص ٢٤٠.

الفصل الرابع

دور العربان والفلاحين فى صعيد مصر العثمانية

أولا : الفــلاح

ثانيا : البـدو أو العربـان

ثالثا : توزيع القبائل العربية فى الصعيد

أن التنظيم الإدارى فى مصـر العثمـانية، وخـاصـة فى الصعيد كـان سـاريا منذ العصـر المملوكى، ولم يتـغيَّر فى العصـر العثمـانى، وقد ظهر هذا التنظيم واضحـاً فى الولايات والكشـوفيات، كمـا ان قيـام مثل هذا التنظيم سـاعد السلطات الحـاكمـة بعض الوقت، فى السيطرة على زمـام الأمـور، الا أن بعض الولايات اسـتـغلت بعدهـا عن مـقـر الحكم، وقامت ببعض الأعمال التى قد تتعارض مع مصالح السلطات الحاكمة، وخاصة فى اعلان استقلالها بعض الوقت، مثلما فعل حاكم جرجا. ولم يقتصر الأمر على ذلك فقط، بل شـاركت تلك الولايات مشـاركـة فعـالة فى الأحـداث السـيـاسـيـة التى ظهـرت واضـحـة فى انقسـام البيوتات المملوكية والصراع بينهم من أجل السيطرة على الحكم، وأحياناً السيطرة على إقليم مـا، وعندما يتم لها السيطرة عليه تعلن مطالبهـا، وتسـتـخدم فى سبيل ذلك العديد من الاجراءات مثل منع الغلال كوسيلة من وسـائل الضـغط على السلطات الحـاكمـة، لتحقيق أهدافها، كمـا تم التعرُّض لجهاز الإدارة الرئيسى والاجهزة المسـاعـدة له، والتسلسل الهرمى وواجبـات وحقـوق كل منهم، واسـتـغل البـعض سلطة وظائفهم فى سبيل تحقيق أهدافه الخاصة، مما كان له أبلغ الاثر على السكان وخاصة الفلاح الذى تعرَّض للظلم طوال تاريخ مصر عبر العصور المختلفة.

وغير خفى أن دراسة التاريخ ليست دراسة الساسة والحكام، بل يجب على الباحث أن يتعرَّض لبعض القوى الاجتمـاعية التى شاركت فى صنع هذا التاريخ، ولقد كانت هناك عناصر واضـحـة تلعب دوراً هـامـاً فى تاريخ صـعـيـد مصـر العثـمـانية وخـاصـة الفلاحين والعربان، وهناك قوى اخرى شاركت مشاركة فعَّالة فى صنع هذا التاريخ.

والواقع أن اختيارى لدراسة عنصرين هامين، من تلك العناصر العديدة وهما العربان والفلاحين، يرجع إلى ظهور دورهما ظهوراً واضحاً وخاصة الفلاحين الذين قاسوا الأمرّين من السلطات الحاكمة بسبب أعمال السخرة والأعمال الحكومية التى كانوا يقومون بها مجاناً، بالإضافة إلى غارات العربان المستمرة عليهم وعلى أراضيهم وأولادهم.

وقبل التعرّض لدورهما، لابد من دراسة الفلاح وأحواله وإرتباطه بالأرض، التى كان إهتمامه موجها بالدرجة الأولى اليها، ولم ينظر إلى الفلاح الا باعتباره اداة للانتاج، حيث يعتصر جهده ليستخرج من الأرض أقصى ما تستجيب له، ثم لا يصيبه من بعد ذلك كله الا الكفاف (١). وبالرغم من اختلال التلازم بين الأرض والفلاح، لم يضعف هذا أبدا هذا التلازم بل التعاطف بين الأرض والفلاح طوال عصور التاريخ المصرى. ولقد علّمت الأرض الفلاح الصبر والإيمان والثقة فى المستقبل، كما علّمته أيضا قدرا كبيرا من الخضوع للسلطات الحاكمة (٢).

أولا - الفــلاح :

يلاحظ أن وضع الفلاح المصرى القديم من الناحية الاجتماعية ليس بالوضع الكريم الذى يشجعه على ان يزهو بشخصيته ويتيقظ لحقوقه كمواطن ولا هو بالوضع الكريه الذى يحرّضه على أن يجهر كثيراً بسخطه ويتبرم سريعا بوضعه (٣). وكانت حقوق الفلاح هى مداركة الحكام فى الجنس واللغة والدين والتقاليد وطبيعة الأسماء، ولم يكن هناك قانون يقفل عليه طبقته، أو يحول دون ارتفاعه منها إلى طبقة اعلى. وكانت له أهلية قانونية تسمح له بالشهادة ورفع الدعاوى، وتسمح له بالتملك واتخاذ الجوارى شأنه فى ذلك شأن غيره من مواطنيه اذا سمحت بذلك ظروفه الاقتصادية ولم يكن هناك تشريع يمنعه من مغادرة قريته، ولم تكن هناك علامات يوسم بها جسده لتثبيت تبعيته لأحد، واذا كان عاملا كان يعمل بأجر، وربما لم يلزم بالعمل الا فى ساعات محدودة من النهار، ولكن الفلاح كان فى الواقع يخضع الخضوع المباشر لصاحب الضيّعة، وتسخير الدولة لأعمالها. وقد كان ارتباط الفلاح بعمله فى الأرض التى يتكسب منها رزقه هو أساس ارتباطه بمالك الأرض (٤) وكثيرا ما صوّر الفلاحون وقد

احنوا أمام السادة الملاك فى تواضع واسترحام وكثيرا ما كان الفلاحون يهربون دائما من قسوة أسيادهم، وكان أغلبهم متدينا متعاطفا يؤمن بالقضاء والقدر ويعتقد فى الكرامات ويرضى بالقليل، وكان اسلوب القناعة هى دائما مبدأه [٥].

ومع ذلك فان الفلاح المصرى لم يسكت دائماً عما يقع عليه من ظلم وقسوة، فاتخذ أحيانا المقاومة السلبية وأحيانا المقاومة الايجابية فى العصر الاسلامى. وقد عبَّر الفلاحون فى مصر عما يحيق بهم من ظلم فى بعض الأحيان بكتابة الالتماسات والعرائض لأولى الأمر فى مصر أو الخلفاء [٦].

غير ان الفلاح فى العصريين الأيوبى والمماليكى تعرَّض لأشد أنواع الاضطهاد، ووصف بالجهل والتأخر وخشونة الطبع وقذارة المظهر وتعرَّض لإضطهاد من نوع آخر وهو نظام المسئولية المشتركة فيما يستحق عليه من أموال [٧]، وقد قام بهذه الاجراءات الحكام أنفسهم حيث قام الأمير فخر الدين بن ابى الفرج بجولة على قرى الصعيد عام ٨١٦هـ/١٤٣١م ونهبها واستولى على غلالها، وسلب النساء حليهن وكسوتهن، وعاد ومعه الابقار والخيال والجمال [٨].

ومع ذلك فقد اقترن استغلال الاقطاع بكثير من أعمال الظلم والعسف، وقاسى الفلاح شر ما يقاسى عبد مستعبد وعبد مستذل، وقد صار الفلاح المزارع فلاحاً قرارياً، ويصير عبداً لمن اقطع تلك الناحية، واذا هرب فرارا من الظلم أعيد قسراً [٩] وكذلك نجد أن السلطان وأتباعه من المماليك هم الذين كانوا ينتفعون بثمرات الأرض، كما يتضح أنهم كانوا يختلفون عن أمراء الاقطاع فى أوربا، الذين كانوا من أهل البلاد أما فى مصر، فقد كان هؤلاء الأمراء أجانب عن البلاد لا يعرفون من لغتها شيئاً. وقد سخَّروا الفلاح الكادح الصبور، الذى يستخدم وسائل انتاج مرَّت عليها آلاف السنين، لاجل ملذاتهم وأغراضهم [١٠]. وكثيراً ما كانت السلطات الدينية تحتج على هذا الطغيان [١١].

ومع ذلك فقد عاش الفلاح مرتبطاً بالأرض التى نهبت، ووزعت بين المماليك وأوقافهم، وتمتع العربان أيضا بنصب وافر ولم يوجد لدى الفلاحين سوى السخرة والعمل ودفع الاموال وهم صاغرون [١٢].

وقد عانى الفلاح المصرى من بعض المظاهر الأساسية التى تميز بها النظام الاقطاعى فى مصر وعلى رأسها نظام السخرة، فكان للدولة الحق فى جمع الفلاحين للعمل بالسخرة فى المشروعات العامة، وقد إستمر هذا النظام لفترة طويلة خلال القرن التاسع عشر، ويلاحظ أن السخرة فى القرن الثامن عشر لا تقدم للدولة فقط، بل كذلك لطبقة الاقطاعيين من الملتزمين، وهى أن يعمل بعض أيام الاسبوع فى أرض الملتزم التى كانت تسمى بأرض الوسية (١٣).

كما تعرَّض الفلاح لضغوط اخرى تجعله يهرب من القرية إلى المدينة ليبحث عن الطعام، وخوفا من إنتشار الاوبئة (١٤) وغارات البدو وبطشهم بالقرى، هؤلاء الذين فعلوا بالفلاحين ما لم يفعله الخوارج ولا الكفرة. وقد حاول بعض السلاطين حماية الفلاحين من أذى العربان، فولّوا بعض مشايخ العربان على القرى وبلاد الأرياف المجاورة لهم، ولكن الفلاحين أصبحوا بذلك كالفيران تحت وصاية القط لأن العربان انتهزوا الفرصة لينزلوا بالفلاحين مختلف أنوا ع العذاب باسم القانون (١٥).

أما الفلاحون فى العصر العثمانى، فقد خلط الكثير من المؤرخين بينهم وبين العربان وخاصة فى الصعيد، وهذا يرجع إلى اشتغال بعض العربان بالزراعة امثال قبيلة هوارة وغيرهم، ويرجع ذلك أيضاً إلى عدم وجود إحصاءات عن السكان بصفة عامة والفلاحين بصفة خاصة، وان كانت قد بذلت محاولات فى الفترات التى تلى ذلك، وقد جاءت الاحصاءات دون التمييز بين طبقات الشعب، فنجد البعض قد قدر عدد سكان مصر عام ١٢١٠هـ/١٧٨٦م بحوالى ٤ مليون نسمة، بينما قدره الآخرون بحوالى ٢٠٠ر٢٠٠ر٢ مليون نسمة، وقدّره علماء الحملة الفرنسية فى نهاية القرن الثامن عشر حوالى ٠٠٠ر٤٤٩ر٢ مليون نسمة ولم توضح هذه الإحصاءات طبقات الشعب المصرى فى تلك الفترة. ولم ترد إحصاءات الا بعد ذلك فأشارت إلى تقسيم عناصر الشعب المصرى فى ذلك الوقت مثال ما حدث فى القرن التاسع عشر والقرن العشرين (١٦).

وعلى هذا كان يطلق على الفلاح لفظ رعية وهى كلمةعربية تعنى فى الأصل الماشية فى المرعى، وكان يطلق هذا اللفظ على الفلاحين المستقرين سواء أكانوا مسلمين أم ذميين (١٧).

وكانت نظرة المماليك إلى الفلاح ملؤها الازدراء والإحتقار، حتى أنه إذا تصادف وارتقى رجل من الأرياف إلى بعض الوظائف الكبيرة فى الدولة غضب المماليك، وصاحوا " ما كان من مماليك السلطان عليه الا هذا الفلاح" واذا تجرأ أحد العوام على بعض المماليك صاحوا فيه "اخرس يا فلاح يا كلب" واذا ولى أحد أمراء المماليك المتشددين على بعض الأقاليم. فانه لا يسمح لأحد الفلاحين ان يلبس مئزر اسود أو يركب فرساً أو يتقلد سيفاً أو حتى يحمل عصا مجلبة بالحديد (١٨).

وكانت الوحدة الإقتصادية الزراعية هى القرية مع ما يلحق بها من الأراضى والمراعى. وكانت ملكية الأراضى فى صعيد مصر ملكية جماعية، وكانت الضرائب تدفع غالبا عيناً (١٩).

لذلك لم يكن من عادة فلاحى الصعيد تعهد اراضيهم بالرعاية كفلاحى الوجه البحرى، ولا يستطيع الملتزم إجبارهم على الاشتغال بأرضه الا اذا كان هناك تعاقد بينهم يتم بمقتضاه زراعة الأرض سنة واحدة وجمع محصولها ووفاء أموالها وكان ذلك ضروريا لكل من اراد ان يكون مزارعاً. وكانوا معافين من رسوم المظالم وفردة التحرير ومعظم الانواع الداخلة فى البرانى الجديد (٢٠).

ثانيا – البدو أو العربان :

يكاد يكون من المستحيل تقدير عدد البدو فى مصر، وربما يرجع ذلك إلى عدم إستقرارهم، بالإضافة إلى أن وسائل العيش عندهم قليلة، كما أنهم يتحاشون الاختلاط بالأجناس الأخرى، كالتزاوج بينهم وبين الفلاحين ، أو بينهم وبين زنوج الجنوب (النوبيون) على الرغم من الحياة المشتركة فى بعض الأحيان، ولكنهم كانوا يتخذون منهم عبيدا يقومون بخدمتهم (٢١).

وقد كان العربان شبه المستقرين منذ عهود سحيقة عنصراً مقلقاً للاقتصاد الزراعى فى كل من الدلتا والصعيد، واستطاعوا باعدادهم وميولهم الحربية عرقلة مهمة الحكام فى إيقاف أعمالهم التخريبية بل وصلت درجة قوتهم إلى إستغلال ضعف بعض الولاة فى مصر العثمانية، وأعلنوا استقلالهم بأقاليمهم، وظهر ذلك واضحاً عندما أعلن شيخ العرب همام شيخ قبيلة هوارة إستقلاله حتى قضى عليه على بك الكبير عام ١١٨٣هـ/١٧٦٩م (٢٢).

وعلى هذا فان معظم البدو لا يعرفون عيشة الاستقرار، وذلك اذا استثنينا منهم الضاربين على تخوم الصحراء، اذ أنهم يقضون بعض شهور السنة مع ما يملكون من قطعان الغنم والماشية فى الجهات التى ينمو بها العشب الأخضر، ويقوم بعضهم برعى الابل. وقد استقر البدو بالصعيد ومنهم من عمل بالرعى مثل بدو الفيوم (٢٣).

وقد بدا بعض العربان بسكنى حواف النيل، مثال ذلك القادمون من اليمن مثل جهينة التى جاءت مع الفتح العربى واستقرت بمنطقة الاشمونين وطردتهم قريش (٢٤) وقبائل اخرى جاءت من شمال افريقيا بعد أن انتشرت بها والأجزاء الغربية من أوربا، على فترات مختلفة لتقترب من تلك البلاد، التى كانت فى الماضى الموطن الأصلى لها، وواصل هؤلاء العربان حياة التجوال والسكنى مع قطعانهم على تخوم الصحراء، اما الآخرون فقد اقتربوا من النيل وأصبحوا مزارعين (٢٥).

وعلى هذا الأساس ينقسم العرب فيما بينهم من حيث طريقة السكنى إلى عربان يقيمون فى خيام ، وعربان يقيمون فى منازل وهم مزارعون يعملون بالزراعة ، أما الذين يسكنون الخيام ، فقد كانوا يرون أن ذلك من الأفضل لهم ، حفاظاً على تقاليدهم العسكرية التى تسهل لهم غارتهم على المراعى الخاصة لاطعام قطعانهم (٢٦).

كما أن العربان المرابطين كانوا يشكلون طبقة أخرى من العربان الطلقاء ، وعلى هذا نجدهم يعيشون على زراعة بعض الأراضى المهجورة ، وعلى تجارة الماشية ، ويساعدون الفلاحون فى أوقات الحصاد مقابل أجر معين ، كما أنهم يقومون بنقل البضائع ويؤجرون جمالهم للفلاحين ومتعهدى المراكب ويجلبون إلى المدن منتجات كثيرة من داخل البلاد ويسموا هؤلاء بالعرب المسالمين (٢٧).

وسيطر بعض العربان على قرى من الصعيد مما جعلها أقل خضوعاً للسلطات الحاكمة ولقوانين البلاد ، لأنهم يحمونهم من العقاب ، كما أن هذه القرى كانت أخر من تسدد الضرائب وأول من يبدأ بالعصيان (٢٨) . من أبرز ملامح هذه الظاهرة التى تمثلت فى خضوع قرى الصعيد لنفوذ هؤلاء العربان وبالتحديد فى اقليم المنيا وديروط الشريف ودلجا ودشلوط . أما الفلاحون الأقوياء فقد كانوا حريصين كل الحرص على الدفاع عن أنفسهم ضد هؤلاء العربان ، وهذا بعكس الفلاحين الضعفاء الذين كانوا يضطرون لصداقتهم امتثالاً للواقع .

وكثيراً ما كان يحدث نزاع مستمر بين القبائل بعضها البعض ، على الحدود أو على إقامة وقطع السدود مما أدى إلى قيام الحروب بينهما ، ولكن موقف السلطات الحاكمة فى هذه الحالة كان موقف المتفرج (٢٩).

وعلى هذا الأساس إحتفظ هؤلاء العربان الرحل – سواء كانوا فى حالة سلم أو حالة حرب مع السلطات الحاكمة – بعلاقات قوية مع شيوخ القرى التى تؤمن لهم المواد والمعونات الخفية ، وهذا يعنى أن هؤلاء الشيوخ كانوا على إستعداد لإخفاء أمتعة هؤلاء البدو وحبوبهم وأشيائهم، وربما أخفى العربان عند هذا الشيخ أو ذلك أشياء خاصة به سرقت منه فى الماضى وأخفيت عنده (٣٠).

ويلاحظ أن العربان المستقرين ، بالإضافة إلى عملهم بالزراعة ، كان منهم خفراء ومشايخ وخولة وقضاة نواحى وفقهاء وزعماء قبائل وسيطروا على مساحات شاسعة من الأراضى الزراعية مثل شيخ العرب همام زعيم قبائل الهوارة (٣١).

وقام العربان المستقرين بزراعة بعض المحاصيل التى تتصل ببيئتهم ، خاصة أنهم كانوا يملكون الماشية والجمال ، فزرعوا البرسيم والحلبة، بالإضافة إلى الذرة والشعير والقمح والخضروات وقصب السكر ، وكانوا يستخدمون الشواديف ، كما كانوا يستخدمون السماد فى تسميد الأرض وهو ما يطلق عليه «السباخ» ، كما اهتموا بزراعة أشجار النخيل وزاولوا التجارة (٣٢) وهذا هو الجانب الايجابى لهم.

أما الجانب السلبى فقد سببوا الكثير من المتاعب طوال عصر المماليك، وكانوا من العناصر التى تسببت فى إضطراب الأحوال وإنعدام الأمن فى سائر انحاء البلاد ، بل لقد كان البدو يهاجمون المدن أحيانا فى وضح النهار ، وينهبون الناس ، وقد يقتلون البعض ويطلقون سراح المساجين من السجون (٣٣) .

والحقيقة أن انعدام الأمن فى ربوع البلاد كان يخلق الإضطراب الإقتصادى فى أحيان كثيرة . وقد يسبِّب العربان كثيرا من المتاعب لسلاطين المماليك منذ بداية دولتهم ، وحين وهنت قبضة الدولة فى أخريات أيامها صاروا يهاجمون القرى وينهبونها بل يهاجمون المدن . وفى كل مرة تخرج اليهم احدى التجريدات فتفسد المزروعات وتنزل

بالريف ألوانا من البلاء والظلم معا يزيد متاعب الناس الاقتصادية ، وقد يتوقف جلب الغلال إلى أسواقه بالقاهرة لهذا السبب [٣٤].

وقد أنف الاعراب من الخضوع لدولة المماليك ، وظهر ذلك واضحاً من الأمير نجم الدين زعيم الجعافرة بمصر ، الذى وصف السلطان ايبك بأنه «مملوك قد مسَّه الرق» وقبض عليه وأعدم فى عهد بيبرس الأول [٣٥].

وظلت العلاقة بين العربان والمماليك قائمة على الكراهية ، بالرغم من أنهم حازوا على الكثير من الامتيازات ، وتمتعوا باستقلال محلى محدود فى إدارة مشيخاتهم ، مما لم يصل اليه أمراء المماليك أنفسهم ، فلم ينسوا الكراهية والحقد الدفين فنفثوا عنه فى ثوراتهم المستمرة ، ونهب اقطاعات الأمراء ، وقتل الفلاحين ، والإعتداء على الحجاج ، والإمتناع عن دفع الخراج[٣٦].

وهناك العديد من الثورات التى قاموا بها طوال عصر المماليك ، فقاموا بثورتهم عام ٦٥١ هـ / ١٢٥٣ م بزعامة الشريف حسن الدين بن ثعلب الذى شنق فى عهد بيبرس الأول ، وتعتبر هذه الثورة الوحيدة التى اشترك فيها كل بدو مصر ، وقد أخمدت بوحشية ، وان كان هدفها أقامة سلطنة بدوية منفصلة عن السلطنة المملوكية [٣٧].

وكانت نتيجة هذه الثورة تأسيس دولة مستقلة بالصعيد ، إستمرت نحو سبع سنوات وقضى عليها بيبرس بالخديعة ، وقد أيد الفلاحون هذه الثورة [٣٨].

كما ظهر فساد هؤلاء العربان فى الصعيد عام ٧٠١ هـ / ١٣٠٢ م ، حيث أنهم فرضوا ضريبة على الباعة وأرباب الصناعات ، والحرف واحتقروا الحكام وعطلوهم عن جمع الاموال ، بل لقد وصل تحديهم للمماليك أن جعلوا من أنفسهم رئيسين سموا أحدهما بيبرس والاخر سلارا ، وجعلوا من تحت هذين الرئيسين أمراء ، ولبسوا السلاح على هيئة العساكر وأطلقوا سراح المسجونين ، فاجتمعت أمراء الدواوين بمصر وأحضر القضاء والعلماء وعقدوا المشورة على محاربتهم ، وإنتهى الأمر بقتلهم وتشتيتهم ، وقبض على من تبقى منهم واستولوا على خيلهم وأسلحتهم وأولادهم [٣٩].

وقد قامت ثورة زراعية كبرى فى الصعيد عام ٧٥٤ هـ / ١٣٥٤ م بقيادة ابن الأحدب ، شيخ قبيلة عرك ، واشترك كل من العربان والفلاحين ضد السلطان الصالح

صلاح الدين الذى أخمد هذه الثورة ، وقد كان المماليك خائفين من حدوث هذه الثورات الزراعية ، التى اتخذت صورة الصراع حول المحاصيل والمعروف أن أمراء الإقطاع يحصلون على حصصهم عيناً من محاصيل الصعيد وعلى الرغم من هذا فقد كان المماليك – أحيانا – يستعينون بالعربان للقضاء على ثورات الفلاحين الذين كانوا يستخدمون أشنع الوسائل للقضاء عليهم (٤٠).

وكما تفنن العربان فى أنواع الايذاء والتخريب ، تفنن المماليك ، فى ألوان القمع والضرب على أيديهم ، من تعذيب وتجريس وقتل شر قتلة ، وبذر التفرقة والانقسام بينهم ، فمثلا سمَّر السلطان اينال ٨٥٨ هـ / ١٤٥٤ م شخصا من العربان يقال له « الفضل» وأشهره فى القاهرة مع أولاد ثم أمر بسلخهم وإرسالهم إلى بلاد الشرقية ليكونوا عبرة لغيره من المفسدين ، وأنزل الامير بشبك الدوادار عقوبة الشى بالنار والسلخ والدفن والخوزقة بالمفسدين من عربان الصعيد بصدد جمعه المحصول عام ٨٣٤ هـ / ١٤٦٨ م ، ثم أن طومان باى قضى على عصيان عربان غزالة عام ٩٠٤هـ / ١٤٩٨ م وكلبهم على أبواب المدينة ورجمهم بالحجارة (٤١).

وانتهز العربان كل فرصة واستخدموها ضد المماليك ، لذلك انتهزوا فرصة انشغال قايتباى بحرب العثمانيين عام ٨٩٣ هـ / ١٤٨٧ م، وعقدوا حلفاً بينهم ، مما جعل السلطان يشدد الرقابة عليهم (٤٢)، كما أنهم – العربان – لم يخلصوا للماليك أخلاصاً تاماً، يدلنا على ذلك تصرف طومان باى الذى أمر الكشاف ومشايخ العربان فى عام ٩٢٣هـ / ١٥١٧م بأن يسرعوا فى جمع عشرين ألف فرس من فرسان العربان ، ثم أمر بعد ذلك برجوعهم إلى بلادهم برغم شدة حاجته إلى أى جندى ، هذا التصرُّف يوضح عدم الثقة بين الطرفين ، بالاضافة إلى انه لم يكن لهم فائدة من خروجهم إلى الحرب بجانب المماليك ، والواقع أن طومان باى كان يدرك تماما عدم سلامة نواياهم ، فضلا عن الكراهية العنصرية التى حفظها العربان للمماليك ، وربما ترجع خيانة ابن مرعى للسلطان طومان باى إلى عادة العربان وإلى علاقاتهم المتوترة بجانب الكراهية المزمنة (٤٣).

وظل الحال بالنسبة لموقف العربان تحت الحكم العثمانى ، الذى لم يكن الا امتداداً للعصر المملوكى برغم أن العثمانيين عملوا على إستمالة هؤلاء العربان ، وقاموا

بارسال الهدايا لهم وخلافه ، وخاصة مع عربان هوارة لتوكيد سلطتهم وإتقاء شرهم وتفاديا لعصيانهم . مما سيتم التعرض له عند الحديث عن قبيلة هوارة .

وظهر فساد هؤلاء العربان بقيام بعضهم بأعمال الفساد والسلب والنهب مثل قيام عربان غزالة – الذين كانوا يعرفون بعربان خبيرى وأقاموا بضواحى الجيزة – بأعمال السلب والنهب فى البلاد مما جعل وإلى مصر فى ذلك الوقت أحمد باشا الحافظ (٩٩٩هـ / ١٥٩١ م – ١٠٠٣هـ/ ١٥٩٥ م) أعد تجهيز تجريدة للقضاء على فسادهم ، وحقق ما أراد وانتقم منهم بإستيلائه على أموالهم ونسائهم وبناتهم وباعوا أولادهم امعانا فى الانتقام منهم ويذكر الملوانى عن هذا الحديث بقوله (٤٤):

«أحمد باشا الحافظ – قدم إلى مصر فى سادس عشرى رمضان سنة ٩٩٩ هـ / ١٥٩١ م فاستمر واليا أربع سنوات وعزل فى غرة رمضان سنة ١٠٠٣ هـ (١٥٩٥م) ألف وثلاث وكانت أيامه ربيع الفقهاء والعلماء والرعاية لان فى زمانه استأصل المفسدين من العربان وعين تجريدة لعربان غزالة وقتل منهم فى هذه الوقعة ثلثمائة نفر خارجا عن جرح ومات ونهب أموالهم ونسائهم وذراريهم وباعوهم فى سوق الرميلة كالاسرى».

كما قام عربان المنصورية فى الجيزة بأعمال السلب والنهب عام ١٠٩٨هـ/ ١٦٨٦م وذلك بالهجوم على حرام ام دينار الكوم الأسود وأرسل حمزة باشا [١٠٩٤هـ/١٦٨٠م – ١٠٩٨هـ/١٦٨٧م] .بقيادة أحمد بك ، واشتبك معهم ويبدو انهم كانوا من القوة حتى انهم أوقعوا الهزيمة بقواته واستولوا على خيله وجماله ، وكان معه سليمان جاويش الذى جرح وسملوا عينه ومات متأثرا بجراحه فى بيت ابراهيم بك كاشف الجيزة ، وفشل حمزة باشا فى الإنتقام منهم حتى انه ارسل تجريدتين متتاليتين ولم تحققا المطلوب (٤٥).

وانتهز عربان جرجا الظروف السائدة فى البلاد وقاموا بأعمال السلب والنهب ، ولم يكتفوا بالهجوم على الأهالى بل وصلت قوتهم إلى الهجوم على الملتزمين ونهبوا أموالهم ، كما قاموا بتعطيل ارسال المال الميرى عام ١٠٩٩ هـ /١٦٨٨م (٤٦).

وقد تجددت تهديدات العربان وقيامهم بأعمال السلب والنهب، حتى أنه أرسلت تجريدات متتالية، وذلك بهدف تأديب عربان البهنساوية، وقد أرسلت تجريدة لهم فى

عام ١١٠٠هـ/١٦٨٨-١٦٨٩م ويبدو انهم علموا بتجهيز هذه التجريدة وهربوا [٤٧] ويصف الصوالحي هذا الحادث بقوله:

"وفي سنة ١١٠٠هـ/ (١٦٨٨-١٦٨٩) ارسل حسن باشا خلعة الصنجقية وحكومة ولاية جرجا إلى محمد اباظة مملوك محمد بيك البيطار الشهير بكور محمد. وفي شهر جمادى الاول طلع حسن باشا تجريدة إلى ولاية البهنساوية والفيوم توجه بها غيطاس بيك الدفتردار بمصر حالاً ومصطفى بيك تابع اغات البنات وعوض بيك واغاوات البلك الثلاثة وحضروا في تاسع جمادى الثاني سنة تاريخه ولم وجدوا واحدا من العربان» .

وعندما علم هؤلاء العربان برجوع التجريدة عادوا إلى أعمال الدمار الذى شمل الولاية كلها فى العام نفسه، مما اضطر والى مصر إلى تجهيز تجريدة كبرى للقضاء عليهم، فأمر باجتماع مع الصناجق والاغوات للتشاور فى ارسال هذه التجريدة وتكلفتها، الا أنه ظهر اثناء الاجتماع الانقسام والصراع الواضح بين أمراء المماليك فى نفقات التجريدة [٤٨].

كما لم يقتصر دور العربان على أعمال السلب والنهب، بل انهم كانوا يتدخلون فى عملية تعيين حاكم الولاية، واعلان رفضهم لاى حاكم لا يرغبونه، وقد ظهر ذلك واضحاً عندما رفض عربان هوارة بجرجا تعيين مصطفى بك حاكماً لجرجا عام ١١٠٧هـ/١٦٩٥م وضغطوا على السلطات الحاكمة فى القاهرة، وهددوا بمنع ارسال الغلال الخاصة بالحرمين الشريفين اذا لم تحقق مطالبهم، وازاء هذا الموقف رضخت سلطات القاهرة لمطالبهم وعينت لهم محمد بك أباظة [٤٩].

ولم تكن تلك هى الحادثة الأولى فى تدخلهم فى الشئون السياسية، فهناك العديد من الأمثلة على ذلك نجد تدخل عربان المغاربة فى عزل محمد بك حاكم جرجا عام ١١٢٠هـ/١٧٠٨م وعينوا بدلا منه (قائم مقام) تابع غيطاس بك [٥٠].

ولم يقتصر دورهم على هذا فقط، بل امتنع بعضهم عن دفع الضرائب الخاصة بالمال الميرى بحجة انتمائهم إلى الأوجاقات العسكرية ولولا ان هذه الاوجاقات تنكرت لهم لتمادوا فى ذلك [٥١] ونجد فى المصادر المعاصرة الكثير من الأمثلة التى توضح امتناع عربان هوارة وخاصة ابان تولية عبد الرحمن بك لجرجا عام ١١٠٩هـ/١٦٩٨م عن دفع المال الميرى بحجة انتمائهم إلى هذه الاوجاقات [٥٢] وكانوا دائمى القول (انا يكجرى، وانا عزب) ونتج عن هذا الموقف من جانبهم أن جمع حسن باشا

(١١٠٩هـ/١٦٩٨م) الصناجق والأغوات وإختيارية السبع بلكات وأخبرهم بما حدث وتنكر الجميع لانتماء هؤلاء العربان للأوجاقات العسكرية وكتبوا ثلاث حجج بذلك (٥٣) وحفظت الاولى فى (نوبة خانة الجاويشية)، والثانية فى (باب مستحفظان) وأرسلت الثالثة إلى عبد الرحمن بك حاكم جرجا (٥٤).

وكان العربان طوال عصر الحكم العثمانى لمصر ، مصدر تهديد وقلق بالنسبة للسلطات الحاكمة فانتهزوا الفرص التى كانت سائدة فى مصر فى ذلك الوقت ، وقاموا بأعمال السلب والنهب ، كما أنهم شاركوا أيضا فى الاحداث السياسية ، وظهر ذلك واضحا فى معارك عربان هوارة فى فتنة أفرنج أحمد عام ١١٢٣ هـ /١٧١١م كما ظهر دورهم واضحا أيضا فى تأييد عربان هوارة والزيدية ونصف حرام لمحمد بك جركس (٥٥).

هذه بعض الامثلة على دور العربان السلبى والايجابى خلال الحكم العثمانى لمصر وخاصة الصعيد ابان هذه الفترة.

ثالثا – توزيع القبائل العربية فى الصعيد :

بعد هذا العرض للجانبين السلبى والايجابى للعربان فى صعيد مصر العثمانية، نتوقف أمام التوزيع القبلى لهؤلاء العربان، مع التركيز على بعض القبائل التى كان لها دور بارز سواء أكان سلبياً أو ايجابياً ولقد كان توزيع العربان على النحو التالى (٥٦).

١- جرجا، الهوارة، العبابدة، زناتى، هنادى.

٢- اسيوط، عرب عايد، هوارة.

٣- منفلوط، عرب العطايات، عربان ابن موافى المغربى.

٤- ملوى، عرب أبو كريم.

٥- بنى سويف، الفوايد، العدايدة، المحارات، عرب المحارب، بنى واصل، عرب الفرايزى، عرب ضعفا .

٦- المنيا، عرب بنى وايل.

٧- اطفيحية، عرب بنى حرام.

٨- بهنسا، عرب بنى خويلد، نجما، عربان ابن موافى.

٩- جيزة، غزالة أو خبيرى عرب زيدية بلى .

واذا كانت بعض المراجع قد تعرضت للتوزيع القبلى فى صعيد مصر، فان البعض الآخر تعرض للتوزيع وعدد الفرسان، وعملية اختيار شيخ القبيلة على النحو التالى (٥٧) :

بيان بالقبائل العربية وأماكن إقامتها وعددها وقت وصول الحملة الفرنسية

اسم القبيلة	اماكن اقامتها	العدد المفترض	ملاحظـــــات
عرب الهوارة	بين أسوان وجرجا	٢٠٠ فارس على الاقل	يتم اختيار شيخ القبيلة
عرب العبابدة واللبابدة .	ولاية جرجا	كثيرو العدد	يتم اختيار شيخ القبيلة
عرب زناتى	طهطـــا	٤٠٠ فارس	يتم اختيار شيخ القبيلة
عرب هنادى	ولاية جرجا	كثيرو العدد	ينم اختيار شيخ القبيلة
عرب العطايات	منفلـــوط	قليلو العدد	يتم اختيار شيخ القبيلة
عربان ابن موافى والطحاوى	الى الشمال من منفلـوط	قليلو العدد	كان شيخهم الشيخ عبدالله بن محمود (وقت الحملة)
عرب أبو كريم	ملـوى	قليلو العدد	كان شيخهم يسمى الشيخ عبد الله بن على .
ومنهم عرب الجهة	نواحى بحر يوسف المنيـــا .		
عرب التراهونة	ضواحى سمالوط	قليلو العدد	كان شيخهم يسمى الشيخ عبد الله بن على .
عرب الخوين		قليلو العدد	كان شيخهم يسمى الشيخ عبد الله بن على .
عرب الفوايد	ولاية بنى سويف	٣٠٠ فارس	كان شيخهم يسمى الشيخ عبـد الله .
	ولاية بنى سويف	العدد مجهول	كان شيخهم يسمى الشيخ عبـد الله .
عرب السمارات	ولاية بنى سويف	العدد مجهول	كان شيخهم يسمى الشيخ عبـد الله .
عرب المحاز	ولاية بنى سويف	العدد مجهول	كان شيخهم يسمى الشيخ عبـد الله .

تابع ــ بيان بالقبائل العربية واماكن اقامتها وعددها

اسم القبيلة	اماكن اقامتها	العدد المفترض	ملاحظـــات
عرب محارب	ولاية المنيا	العدد مجهول	كان شيخهم يسمى الشيخ عبد الله
عرب بنى واصل ومنهم			
عرب السمالو	ولاية المنيا	العدد مجهول	كان شيخهم يسمى الشيخ عبد الله بن على
عرب الفرجان	ولاية المنيا	العدد مجهول	كان شيخهم يسمى الشيخ عبد الله بن على .
عرب الترافع	ولاية المنيا	العدد مجهول	كان شيخهم يسمى الشيخ عبد الله بن على
عرب بنى وائل	ضواحى المنيا	العدد مجهول	كان شيخها فى عام١٧٩٩م/ ١٢١٤هـ يسمى أبو بكر .
عرب بنى حرام	ضواحى الاطفيحية	٤٠٠ فارس	كان شيخها فى عام١٧٩٩م/ ١٢١٤هـ يسمى أبو بكر .
عرب الضعفا	ضواحى شمال بنى سويف	٢٠٠ فارس	على الرغم من قلة عددهم فهم مرهوبون تماما فى البهنسا
عرب الخويلد	ولاية البهنســـا	٤٠٠ فارس	على الرغم من قلة عددهم فهم مرهوبون تماما فى البهنسا
عرب نجمـــا	ولاية البهنســـا	٣٠٠ فارس	على الرغم من قلة عددهم فهم مرهوبون تماما فى البهنسا
عرب غزالة او خبـــيرى	بالقرب من الجيزة ضواحى الجيزة والمناطق الفاصلة بجوار الاهرام	العدد مجهول	كان شيخهم فى عام ١٧٩٩م/ ١٢١٤هـ يدعى أحمد ويقال انهم من الذين طردهم السلطان سليم
عرب الزيدية	مكان يسمى أوسيم		

وكانت هناك قبائل عربية اخرى، جاءت مع بداية الفتح العربى لمصر، واستقر بعضهم بالصعيد، ويبدو أنها اندثرت أو حل محلها قبائل أخرى، كما انها لم ترد فى الاحصاءات الرسمية مثال ذلك :

١- قبائل هذيل، حيث اتجهت طائفة منها إلى طوخ الخيل بالمنيا [٥٨].

٢- قبيلة كنانة، واتجهت إلى منطقة الاشمونين، منذ القرن الثالث الهجرى وهى من قبيلة قريش [٥٩].

٣- قبيلة بنو عامر، عاشت فرقا منهم بالصعيد، ولم يحدد بأى جهة ويعتقد انها استقرت الاشمونين حيث هاجرت فئة من قريش هناك [٦٠].

٤- بنو مخزوم، واقاموا بالبهنسا منذ القرن التاسع الهجرى [٦١].

٥- بنو طلحة، واقاموا بالاشمونين فى النصف الثانى من القرن الثالث الهجرى [٦٢].

٦- بنو زهرة، وأقاموا بأسوان منذ القرن الثانى الهجرى [٦٣]

٧- بنو عبد الدار، وأقاموا بسفط التابعة للمنيا [٦٤].

٨- بنو أسد عبد العزى، وأقاموا فى البهنسا والاشمونين فى القرن التاسع الهجرى، ويلاحظ عليهم انهم اتجهوا إلى الزراعة [٦٥].

٩- العثمانيون، نسبة إلى بيت عثمان بن عفان، واقاموا مع سائر قبائل بنى أمية فى منطقة تندة بالاشمونين [٦٦].

١٠- بنو مسلمة، واستقروا ببلاد الاشمونين [٦٧].

١١- الجعافرة، واستقروا بأرض الاشمونين فى القرن الثالث الهجرى [٦٨].

١٢- بنو هلال، واستقرت هذه القبائل فى وقت متأخر بالصعيد [٦٩].

١٣- قبائل ربيعة، واستقروا بأسوان باحدى القرى وأطلقوا اسمهم عليها ببلاد النوبة بجزيرة فيلة [٧٠] واستطاعت هذه القبائل أن ترد غارات البجة على القرى الشرقية، وأستقرت بوادى العلاقى بأسوان، وسيطرت على الذهب هناك [٧١].

١٤- بنو المغيرة، استقرت فى البهنسا وخاصة فى بنى مزار [٧٢].

١٥- همدان، وأقام بعضها بالجيزة والاشمونين فى القرن الثالث الهجرى [٧٣].

١٦- بنو راشدة، واقامت فى اطفيح [٧٤].

١٧- بنو خولان، وأقاموا فى قرى اهناس والبهنسا والقبس بالمنيا (٧٥).

١٨- بنو مراد، وأقام بعضها فى الفيوم ومنف (٧٦).

١٩- بنو جهينة، وأقاموا فى منطقة الاشمونين (٧٧).

٢٠- بنو يافع، وأقاموا بالجيزة (٧٨).

تلك كانت أهم القبائل التى استقرت بالصعيد منذ الفتح العربى، لمصر، وسيكون التركيز على القبائل التى وجدت ابان الحملة الفرنسية عام ١٢١٣هـ/١٧٩٨م. حيث قام علماء الحملة بعملية حصر لهذه القبائل، ويتم التعرُّض كما سبق التنويه بذلك عن القبائل العربية التى كان لها دور ابان مصر العثمانية وهى على النحو التالى :

١- قبيلة هوارة :

أهم هذه القبائل قبيلة هوارة، حيث كان لها دور بارز ابان الحكم العثمانى، حتى قضى على بك الكبير على نفوذ شيخ قبيلتها همام عام ١١٨٧هـ/١٧٦٩م. وقد استقرت هذه القبائل ما بين جرجا وفرشوط فى أراضى لم تكن مزروعة على الاطلاق، وقامت بتملك هذه القرى ثم استولت بالقوة على قرى أخرى، وإنتهى الأمر بها بعد ان إستولت على الأرض الواقعة بين السهو والشيخ سليم (٧٩).

ويذكر البعض أن قبيلة هوارة، قد جاءت إلى مصر عقب الفتح العثمانى، وتؤكد المصادر التاريخية الأخرى أن تاريخ نزوح هذه القبيلة من بلاد المغرب منذ وقت قديم وإستقرت بإقليم البحيرة، ولكنها إضطرت تحت ضغط قبائل زنارة وحلفائهم من عربان البحيرة إلى الهجرة جنوبا وازداد نفوذهم عام ٧٨٥هـ/١٣٨١م فى عهد حكم الامير برقوق (٧٨٤هـ/١٣٨٢م - ٨٠٢هـ/١٣٩٩م)، وقد قاموا باصلاح الكثير من الأراضى التى طغت عليها الصحراء ، ونجح الهوارة دون سائر القبائل الأخرى التى هاجرت من المغرب في توطيد أقدامهم بوادى النيل وازداد عددهم وقوى بأسهم وانتشروا فى معظم الصعيد (٨٠).

وساعد على استقرارهم اشتغالهم بالزراعة وارتباطهم بالأرض، بالإضافة إلى طبيعة الصعيد المحافظة، وحدوده الطبيعية المقلقة (٨١) وفقدوا تدريجيا عاداتهم الرعوية، فاستبدلوا بالخيام بيوتا، وتحول الحب الطاغي للحرية إلى حب الوطن (٨٢).

كما أن مثابرتهم في إستصلاح الأراضي الصحراوية أن مكنهم من إستغلال المساحات الكبيرة منها في الانتاج الزراعي، بالإضافة إلى امتلاكهم الكثير من الخيول التي كانت عوناً لهم في صراعهم مع المماليك والسلطات الحاكمة من أجل السلطة والنفوذ(٨٣).

وازداد نفوذ الهوارة وامتد إلى الجنوب من قنا حتى اسوان. واشتركوا في تحالف مع أولاد بني كنز في القرن الرابع عشر الميلادي، ولكنهم نقضوا اتفاقهم معهم، وانقضوا عليهم وأصبح النفوذ للهوارة في اسوان كما امتد نفوذهم حتى شمال النوبة (٨٤).

وعندما تم الفتح العثماني عام ٩٢٣هـ/١٥١٧م، عقد العثمانيون الإتفاق مع القبائل في المناطق التي كانت لهم السيادة عليها، بل اننا نلاحظ أن السلطان سليم قد أرسل هدية للأمير على بن عمر زعيم القبيلة في ذلك الوقت مع مرسوم باستمراره في حكم الصعيد، ونتج عن ذلك أن أرتفع شأن هذا الامير بهذه الهدية وبهذا المرسوم (٨٥) .

ثم أرسل الامير على بن عمر زعيم القبيلة، هدية إلى السلطان العثماني سليم في عام ٩٢٧هـ/١٥٢٠م، ثم تبادل الهدايا بين الطرفين، وأستمر ذلك التبادل حتى ان السلطان سليمان أرسل لأمير الصعيد من الهوارة هدية ومرسوم في عام ٩٢٨هـ/١٥٢١م كما ارتفع شأن الهوارة في عهد الأمير على (٨٦).

ولكن ساءت هذه العلاقات بعد ذلك بين الطرفين ونتيجة لذلك فقد عيَّن العثمانيون أحد بكوات المماليك سليمان جنبلاط في عام ٩٨٣هـ/١٥٧٦م (٨٧).

وبالرغم من ذلك فقد احتفظوا لانفسهم بمكز اجتماعي متميز على الفلاحين، مع احتفاظهم بعلاقات طيبة معهم، وأصبحت لهم الامارة على جرجا. وعندما أدخل نظام الإلتزام إلى مصر العثمانية في الربع الاول من القرن السابع عشر، كان الوضع الطبيعي أن سيطروا على التزام الصعيد (٨٨).

وبالرغم من قوتهم وسيطرتهم على الصعيد، فان الحكم لم يخلص لهم تماماً فتَّعرضوا لهجمات بدو ليبيا، والقبائل المواجهة لبني عدى وتعَّرضوا لهجمات أعدائهم التقليدين من قبيلة "قصاص" التي تقطن بغرب الاقصر (طينة) القريبة من اسنا (٨٩).

وكان حكمهم يتسم بالصرامة والتعالي، وفرضوا ضريبة على الأرض وعلى

التجارة، وبخاصة فى قنا وفرشوط وجرجا، واستغل أقارب الهوارة ذلك وحكموا بالقوة والقسوة، كما استغل الكتبة القبط ذلك أيضا. وجمعوا الثروات الهائلة فرضهم الضرائب على الأراضى الزراعية التى كانت شاملة على الفلاحين فى قرية ما يدفعونها لشيخ القرية الذى يقوم بدوره لتوصيلها إلى الهمامية. لذلك فقد كان شيخ العرب همام يحصل ضرائب عينية سنويا تبلغ ١٥٠ر٠٠٠ الف أردب من القمح يرسلها إلى بكوات وباشوات مصر (٨٩).

ويلاحظ أن الفلاحين التابعين لهذه القبيلة، كانوا أكثر ثراء، وعندما تولى محمد على حكم مصر، كانوا من القوة حتى أن أولاد يحيى الذين استقروا على الضفاف الشرقية للنيل من بهجورة حتى قنا حازوا على شهرة كبيرة بأعمالهم الثورية وقيامهم بالثورات (٩١).

وازداد نفوذ الهوارة قوة فى جرجا وخاصة بعد القضاء على نفوذ عربان المغاربة والضعفا، حتى أنه قد تم تجهيز تجريدة للقضاء على عصيانهم وعرضت السلطات الحاكمة فى القاهرة على عبد الرحمن بك حكم جرجا لمدة ثلاث سنوات تبدأ بعام ١١١٠هـ/١٦٩٨م بشرط القضاء على عصيان عربان هوارة، الذين اشترك معهم الامير حسن الاخميمى، وهوارة بحرى وقاضى جرجا والعسكر والهوارة والمزارعين والفلاحين التابعين لهم.

وقامت معركة بين الجانبين فى برديس وفرشوط واستخدمت فيها الخطط العسكرية المستخدمة فى ذلك الوقت (٩٢) بالاضافة إلى استخدام الهوارة السلاح الاقتصادى فى منع الغلال عن القاهرة. وتم طرد الهوارة من ديارهم فى عهد عبد الرحمن بك، وأعيدوا بموجب أمر من حسين باشا وخاصة بعد أن عزل عبد الرحمن بك عام ١١١٣هـ/١٧٠١م (٩٣).

واستولى عربان هوارة بحرى على دوار برديس وعلى نحاس وحجر الطواحين، والعبيد والخيول والأخشاب وفنى أكثر من نصفهم، وتم تسوية الخلاف بين الجانبين وأرسلت الغلال إلى القاهرة (٩٤). وامتد نفوذ الهوارة فشمل الجانب العسكرى، فقاموا بدور عظيم فى حماية الصعيد ومطاردة العربان الذين كانوا يقومون بالهجوم على نلاحى هذه المناطق (٩٥).

٢- قبيلة المغاربة (عربان ابن موافى):

وتعد من القبائل العربية الغنية المستقرة، وكانت معروفة برجالها وخيلها، وقطنت المنطقة من منتصف قناة العسل إلى صنبو، ومركزها الرئيسى هو قرية التيتلية شمالى منفلوط، حيث كانت مقر ابن موافى، وتسيطر هذه القبيلة على مناطق الأنصار مير والقوصية وصنبو [٩٦].

وبالرغم من انهم كانوا يعدون من القبائل المستقرة، الا انهم قاموا بأعمال الفساد والنهب كما وضح وتكشف أحداث عام ١١٠١هـ/١٦٨٩م وكانوا من القوة والبأس حتى ان اسماعيل بك حاكم البهنسا والفيوم، طلب المساعدة من احمد باشا (١١٠١هـ/١٦٨٩م - ١١٠٢هـ/١٦٩٠م) لمواجهة فساد عربان ابن موافى، وأرسلت تجريدة بالفعل وتم القضاء على فسادهم، وهربوا للصحراء، واستولت التجريدة على بعض الجمال والغنم وقتلت بعضهم. ويذكر الصوالحى عن هذا الحادث بقوله [٩٧].

(وفى ٧ شهر رجب (١١٠١هـ/١٦٨٩) المذكور حضر من عند اسماعيل بيك من ولاية البهنسا والفيوم مكتوب إلى احمد باشا يعرفه أنه تحارب مع عبد الله بن موافى شيخ عربان المغاربة وحصل له حصر زايد فترسل لنا امدادا فأرسل احمد باشا إلى الأمرا الكشاف بالولايات أن يتوجهوا إلى اسماعيل بيك إلى ولاية الفيوم وعين صاحب السعادة كتخداية على كتحدا بثلثماية نفر من أمر جماعة وأمر غيطاس بيك الدفتردار حالاً واغاوات البلك الثلاثة وبعض اختيارية العسكر من طايفة المتفرقة والجاويشية وعرفهم وابراهيم اغا كتخدا الجاويشية ومحمد جلبى باش طايفة المتفرقة وتوجهوا فى اليوم المذكور وفى يوم تاريخه أرسل أحمد باشا والامراء عرض يعرفوا حضرة السلطان سليمان عن أحوال مكة المكرمة مع السيد احمد بن غالب سلطان مكة المكرمة .. الخ .

وفى يوم الخميس مع ليلة الجمعة فى الشهر المذكور حضر نفر من أغاوات صاحب السعادة من عند اسماعيل بيك يخبره بأن العسكر الذى بصحبة اسماعيل بيك والامرا تحاربوا مع عربان عبد الله بن موافى ويوم واحد وانهزمت العرب وولوا هاربين نحو الفرق وأرسل اسماعيل بيك يطلب بقسماط لاجل التوجه خلف العرب وقيل ان غيطاس بيك وحسن أغا وكتخدا الوزير صادفوا نجع عرب فى طريقهم بأخذوهم ونهبوا جمالهم وغنمهم ...).

ولم يقتصر فسادهم على النهب والسلب فقط، بل وصل تعسفهم إلى تحدى السلطات الحاكمة فى القاهرة، فقاموا فى عام ١١٠٦هـ/١٦٩٤م بالهجوم على التزام يوسف بك بالقوصية بولاية المنفلوطية فى ابان تولية على باشا (١١٠٣هـ/١٦٩٢م - ١١٠٧هـ/١٦٩٥م) وقد تولى عبد الله ابن موافى نفسه قيادة هذا الهجوم إلى أن قتله أحد الاهالى بناحية التيتلية (٩٨).

وكانوا مصدر قلق دائم للسلطات الحاكمة فى القاهرة، كما قاموا بأعمال السلب والنهب، ووصلت جرأتهم بالاستيلاء على الفيوم عام ١١٠٨هـ/١٦٩٦م، بالرغم من ارسال التجريدات المستمرة للقضاء على فسادهم (٩٩).

ويبدو أنه لم يقض تماما على فسادهم طوال فترة الحكم العثمانى لمصر، حيث قاموا بالعديد من محاولاتهم ضد الأهالى، ففى عام ١١٠٩هـ/١٦٩٧م تحالفوا مع عربان النجما، وهجموا على الأهالى والملتزمين، وقاموا بأعمال السلب والنهب وهتك الأعراض، وإضطر الاهالى إلى طلب المساعدة من السلطان العثمانى، وانتهزوا فرصة حلول احدى الموالد فى بنى سويف عام ١١٠٩هـ/١٦٩٧م وقدموا شكايات مما يقاسون من فسادهم وتهاون السلطات الحاكمة فى القضاء على فسادهم، وانتهى الأمر بارسال شكواهم إلى السلطان العثمانى مصطفى خان (١١٠٧هـ/١٦٩٥-١٧٠٣م) ، وأرسل أحد مشايخهم بشكواهم (١٠٠).

وكانت نتيجة الشكوى التى أرسلها الأهالى إلى السلطان مصطفى خان، أن أصدر فرمانا لوالى مصر حسين باشا عام ١١٠٩هـ/١٦٩٧م يأمره بالقضاء على فسادهم فى بلاد البهنسا وبنى سويف، وأشار عليه بالاستعانة بهوارة جرجا (١٠١).

وجدير بالذكر أن السلطان العثمانى أشار على الوالى العثمانى الاستعانة بهوارة، مما يعنى نتيجتين فى غاية الاهمية، أولهما أن الوالى العثمانى الموجود بالقاهرة لم يكن له السطوة والقوة حتى يستطيع القضاء على مثل هذا التمرد والعصيان، وثانيهما، أن عربان هوارة أصبحت لها السطوة والقوة، كما كان يهمها القضاء على عربان الصعيد الآخرين، حتى تكون لها الكلمة المسموعة ولا تتعرض للمناقشة، وعلى هذا الاساس اشتركت الهوارة فى القضاء عليهم.

على أية حال جهزت التجريدة بكامل الصناجق والخمسة أوجاقات بكل عساكرها، للقضاء على فساد هؤلاء العربان، ووصلت التجريدة إلى وادى البهنسا وبنى سويف، واستعد المغاربة لمواجهة مثل هذا الموقف، وانضم إلى قوات السلطات الحاكمة عرب نصف حرام الغرب، وانضم إلى المغاربة عربان الضعفا والنجما، والتحمت القوتان فى معوكة ضارية، وتؤكد المصادر أن المغاربة قد اتبعوا خططا حربية بالغة الدقة، ميمنة وميسرة ووسط، ولكن واجهت قوات السلطات الحاكمة هذا الموقف بالخديعة وانتصروا على المغاربة وحلفائهم، وأسر الكثير منهم وطاردوهم فى الجبال، وأستولوا على نسائهم وخيولهم وجمالهم ووزعت مغانمهم على بعضهم وانتهى الأمر بالقضاء على قوتهم (١٠٢).

وعلى أثر هزيمتهم هربوا إلى البحيرة فى نجع أبو زيد بوادى الطرانة وقتل (قائم مقام) البحيرة الكثير منهم ، مما اضطرهم للهروب إلى الواحات وإلى الجعافرة بالقرب من اسنا، ومعهم عربان النجما وشيخهم (على أبو شاهين) وعلم عبد الرحمن بك حاكم جرجا بذلك فاستنجد بالهوارة، واضطروا تحت هذا الضغط للهروب إلى الفيوم، وترتب على ذلك تفكك التحالف، وهرب عربان النجما إلى الجيزة وتم القضاء على قوتهم عام ١١١١هـ/١٦٩٩م (١٠٣).

ولكن السؤال الذى يطرح نفسه الان، ما الذى أدى إلى قيام عربان المغاربة بالثورات والتمرد ضد السلطات الحاكمة فى القاهرة ، فى اعتقادى يرجع ذلك إلى أن السلطات الحاكمة ارادت أن تحد من سلطانهم وعلى التزاماتهم وأن توقع الجزاء عليهم من جانب الكشاف، كما أن اتباع مثل هذا الاسلوب لم يتعودوا عليه من قبل فى العصر المملوكى، بالاضافة إلى ان نظام إدارة الاراضى الزراعية الذى سار عليه العثمانيون سواء فى نظام المقاطعات أو الالتزامات كان تابعا لمعظم الأمراء المماليك ورجال الحامية العثمانية، مما جعلهم يقاومون السلطات الحاكمة فى القاهرة، ويشاركون فى كل الحركات المضادة لها والهادفة إلى اضعافها (١٠٤).

٣- قبيلة محارب :

وكانت هذه القبيلة تعيش فى خيام، ثم هجرت هذه الحياة، واستقرت فى منطقة

شاسعة تمتد على ضفة بحر يوسف اليمنى من تونة الجبل إلى البهنسا وكان مركزهم الرئيسى فى العرين، حيث يسكن شيخ القبيلة، أو يسكن فى ديروط ام نخلة والحاج عبدالله فى ابشادة ديروط ونحوها .وكان يتبعهم بعض القبائل امثال الجبابرة، وغزية والدرابسة والشوادى وقد كانوا زراع يسكنون القرى، فسكنت الجبايرة طوخ وغزية فى ديروط أم نخلة وإلى شمالها، والدرابسة والشوادى كانوا يسكنون قرب بنى سحرج وطهطا، وكان بعض الدرابسة يقيمون فى خيام حتى وصول الحملة الفرنسية (١٠٥).

وكانوا جميعاً مزارعين، وانهم امتنعوا عن ارتداء الزى البدوى الأبيض (البرنس) ولا يمكن تمييز ملابسهم عن ملابس شيوخ الفلاحين، كما أن أقلهم شأنا كان يرتدى ملابس جيدة، وكانوا يقومون بأعمال السلب والنهب يومياً، ويفضلون السكنى فى قرى تكاد تكون خالية، كما أنهم لا يقومون بالزراعة بأنفسهم لاحتقارهم لهذه المهنة، ويسخِّرون الفلاحين للقيام بمثل هذا العمل، كما انهم كانوا يحتقرون لفظ كلمة (فلاح) ويرفضون السماح للفلاحين إطلاق اسماء بدوية (١٠٦).

٤- عربان الجهة :

ويقيم هؤلاء على ضفاف بحر يوسف اليسرى بين دلجا وديروط أم نخلة حتى سفط الخمار المواجهة للمنيا (١٠٧) وعاش هؤلاء العربان فى خيام متناثرة فى أماكن شديدة التباعد فيما بينهم، بل وجد بعضهم وسط قبيلتى ابن موافى المغربية وابن كريم (١٠٨).

٥- قبيلة أبو كريم :

وتعد من القبائل المستقرة، وقد أقامت فى طرهونه، ومساكنها بين صنبو وملوى، ويقيم شيخهم فى ساد ولهم معسكرات بالقرب ببلاو ودشلوط وديروط الشريف ودلجا ودير مواس والبدرمان وأمشوط وأبو الهدر وأسمو وبنى حرام وشرقنا وطوخ (١٠٩).

وينتمى عرب الطراهونة إلى هذه القبيلة، وعاشوا فى خيامهم فى طنطا، وتشتهر هذه القبيلة بامتلاكها الثروة من الخيل والجمال (١١٠).

٦- العليقات :

وكان أبناء هذه القبيلة منذ التاريخ القديم مع بنى همام بنى عمومتهم تتردد ما بين

الجزيرة والشام، ثم استقروا فى قراهم فى حلب وبلادها على عهد الحمدانى فى القرن السابع الهجرى، ولقد مرّوا بظروف عديدة إلى أن فتح السلطان سليم مصر عام ٩٢٣هـ/١٥١٧م فقدمت هذه القبائل مع قبائل اخرى إلى مصر وخاصة إلى سيناء. وانساب جزءا منهم إلى القليوبية بعد ذلك، وهاجر جزءا آخر إلى السودان، واستقر بعضهم بجوار بنى عمومتهم الجعافرة فى قنا واسوان وما بعدها فى القرن الثانى عشر الهجرى.

واشتغلت هذه القبائل بعدة أعمال، مثل الخفارة، وقد عهد لهم أمير الصعيد همام بأعمال الخفارة لسكة الحجاز من قنا للقصير، واشتغلت الغالبية منهم فى نقل التجارة السودانية بين الشلال الاول والثانى مع خفارة الدرب الاربعينى الموصل بين دار فور واسيوط، وكان مقرهم الوادى المسمى باسمهم (وادى العرب) بين المضيق وكروسكو مركز الدر.

ولم يضطلع العليقات وحدهم بهذا العمل، بل شاركتهم قبيلتان اخريان فى عملية الخفارة وتوصيل القوافل وهما الطريقات والشرايفية، الا أنهم قاموا بأعمال السلب والنهب وتجاوزتها إلى مصادرة الغلال المرسل للحرمين الشريفين، مما أدى إلى تدخل شيخ العرب همام، وقضى عليهم وعين بدلا منهم قبيلة العليقات (١١١).

٧- قبائل العبابدة (القصير)

اذا كانت بعض قبائل العربان قد اشتغلت بالزراعة والبعض الاخر اشتغلت بالتجارة، والبعض الثالث قام بأعمال السلب والنهب والاغارات المستمرة على القرى، والبعض الرابع قام بأعمال حراسة القوافل وتأمينها مثل العليقات، نجد أن قبائل العبابدة قامت بحراسة القوافل، وكانوا يحصلون نظير تأمين قوافل التجارة الواردة عن طريق ميناء القصير ولهم قدر معلوم يحصلون عليه (١١٢).

وكانت هذه القبائل ملتزمة بالحماية وعلى السهر لحماية هذه القوافل، ما عدا ما يحدث من عرب الحويطات، نظراً لوجود حرب مستمرة بينهم.

وعندما يجمعون بعض المحاصيل الغذائية، التى تشكل مورداً اقتصادياً هاماً بالنسبة لهم، فانهم يتجمعون لتوزيع تلك الموارد وكثيرا ما يحدث نزاع بينهم (١١٣).

كما كان لديهم القليل من الخيول ويعتمدون على الهجين الذى غالبا ما يكون سريعا، كما يربون عددا هائلا من الجمال بهدف البيع أو التأجير للقوافل، كما أنهم كانوا يقومون بدور هام من الناحية الاقتصادية، مثل جمع السنامكى، والصمغ العربى من جبالهم، واستغلوا النطرون والشبه، بالاضافة إلى العبيد الذين كانوا يجلبونهم من الحبشة، ويتبادلون هذه السلع مقابل الحبوب والمنسوجات وكل ما يحتاجون اليه (١١٤).

٨- قبيلة السمالو :

وأطلق هذا الاسم على التجمع القبلى، الذى يقيم اهلوه، باقليم الفيوم، ويوزع شيخ القبيلة على ابنائه زعامة كل قسم من اقسامها (١١٥).

والسمالو هم العربان الوحيدون الذين اتخذوا، لانفسهم مقر ثابت فى الفيوم وكانوا فى حالة حرب دائمة مع عربان الضعفا فى بنى سويف الذين كانوا يدخلون عن طريق قرى طابية بويط، وينطبق الحال أيضاً على عربان الفرحات الذين كانوا يسكنون صحروات الاسكندرية، والبحيرة، ويتجمعون فى الفيوم بعد مجيئهم عن طريق قصر قارون كى يشنوا غاراتهم العديدة التى يسلبون خلالها قرى السمالو (١١٦).

٩- عرب المصراتة أو الطحاوى (عرب طه) :

واستقر هؤلاء بشمال المنيا، وعملوا بالزراعة وهم على النقيض من العربان الآخرين، لذلك حصلت الأرض التى أقاموا بها على ميزة مزدوجة اذ قاموا بزراعتها، يدافع عنها فرسان شجعان ضد أعمال العنف والسلب التى تقوم بها القبائل الاخرى، وكانوا دائما يهزمون القبائل المغيرة عليهم.

وعاش الفلاحون معهم فى حالة من الثراء والرخاء، بالإضافة إلى أنهم عملوا بالصناعة التى ازدهرت بجانب الزراعة وإهتموا أيضا بثروتهم الحيوانية والاعتناء بمشاريع الرى (١١٧).

تلك هى اهم القبائل التى استقرت بالصعيد، وكان لهم دور واضح سواء أكان هذا الدور سلبياً أو ايجابياً طوال الحكم العثمانى لمصر وبعد أن تم تتبعهم وعلاقاتهم بالسلطات الحاكمة فى العصرين المملوكى والعثمانى، لابد للتعرض إلى العلاقة بينهم وبين الفلاحين.

وتميز هؤلاء العربان المقيمين فى الصعيد بوجود علاقات بينهم وبين الفلاحين، وظهر هذا واضحاً باشتراكهم مع الفلاحين فى الثورة الزراعية عام ٦٥٩هـ/١٢٦٠م، كما سبق التعرض لها، وان دل ذلك على شئ فانما يدل على أن لهم كياناً منظماً فى البلاد ولوناً من الاستقرار الزراعى يتيح لهم القيام بتمردات على مستوى الدولة. ولذلك نجد أن بيبرس الاول أرغم قبيلتى الهوارة وسليم على توقيع تعهد بزراعة أراضيهم (١١٨).

وهناك ظاهرة نلمسها فى بدو الصعيد هى انهم كانوا يشتغلون اكثر فى أراضى السلطان والاقطاعيين، والذى يلفت النظر انهم لم يقوموا بزراعة القمح الا بالقدر الذى يساعدهم على دفع الخراج وأدى ذلك بهم إلى الاهتمام بتربية الماشية أكثر من اهتمامهم بالزراعة. كما أن بعضهم كان يسكن فى الخيام بالرغم من عملهم فى الزراعة (١١٩).

وكان البدو ارقى مكانة من الفلاحين، وطبقا لهذا المبدأ فانهم لا يخالطونهم، وبالرغم من ذلك فانهم كانوا يشتركون فى الجيش ابان الحروب، وظهر ذلك واضحاً عند اشتراك بعضهم فى مقاومة الفتح العثمانى لمصر. كما كان يعهد اليهم بالحفاظ على حالة الأمن فى البلاد.

وقد عانى الفلاحون من الانقسامات القبلية، وظهر ذلك واضحاً فى الانقسام الذى ظهر فى ريف الصعيد الأعلى وهو الانقسام الذى عرف بصوامعه ووفاتنة (١٢٠).

وقد لعب مشايخ القرى دوراً بارزاً فى ازدياد حدة هذه الانقسامات بين سكان الريف، فقد كانوا ينتحلون كل الاعذار لتسليح الفلاحين إستعدادا لمساندة عربان عصبيتهم وللقيام بالغارات التخريبية على قرى العصبية الأخرى، والحاق الضرر بها، حتى أصبح هذا الاسلوب ظاهرة تميز الحياة العامة فى الريف فى ذلك الوقت ولم تتمكن المثل الدينية الاسلامية، ولا المثل الانسانية والأضرار التى لحقت الناس من جراء هذه الانقسامات إلى القضاء عليها أو الحد منها (١٢١).

ونجد مثالا واضحاً فى ولاية اطفيح، حيث كان العربان الذين استقروا وأصبحوا مزارعين وسيطروا على قرى عديدة، وعلى الرغم من عيشتهم عيشة إستقرار الا انهم لم ينسوا عاداتهم القديمة، من السلب والنهب، فكانوا يستولون على اجود الاراضى، ويستغلون مياه الترع دون النظر لمراعاة مصالح جيرانهم (١٢٢).

ولم يقتصر الأمر على ذلك بل انهم مارسوا نوعاً من السيادة الإقطاعية على الفلاحين، وأجبروهم على دفع الضرائب بالاضافة إلى إستيلائهم على محاصيل القرى المجاورة التى يقطنون بها، نظير بسط حمايتهم على هذه القرى، وربما تكون زراعة القرية الأخرى تابعة لحماية قبيلة اخرى متشاحنة مع هذه القبيلة. وتكون النتيجة دخول القرية فى هذه المشاحنات بدون جريرة أرتكبتها.

وكان الفلاحون يخشون خطر العربان بدرجة كبيرة، حيث كانوا مصدر خطر دائم بالنسبة لهم، وكانوا يعيشون بالقرب منهم ويلاحظ انهم كانوا لا يقومون بعمل الفلاح إذ يعتبرونه عاراً لهم واعتبروا انفسهم الملاك الحقيقين للأرض بالإضافة إلى قيامهم بالغارات المستمرة على الفلاحين.

وليس معنى هذا أن جميع العربان يحتقرون عمل الفلاح، اذ وجدت بعض القبائل التى قامت بأعمال الزراعة مثل قبائل السمالو والفرجان فى الفيوم، وقد اشتغلوا زيادة بأعمال الزراعة والرى، بل أنهم سلكوا مسلك الفلاحين فى عاداتهم وتقاليدهم (١٢٣).

الهــوامــش

(١) أحمد عزت عبد الكريم، الأرض والفلاح فى مصر، ص٤.

(٢) المرجع السابق، ص١٦.

(٣) عبد العزيز صالح، الأرض والفلاح فى مصر الفرعونية، ص٥٥.

(٤) المرجع السابق ، ص٥٦ – ٥٧.

(٥) نفســه ، ص ٦١ – ٦٤.

(٦) سيدة اسماعيل كاشف، الأرض والفلاح فى مصر الاسلامية، ص١٩٦ – ١٩٨.

(٧) سعيد عاشور، الفلاح والاقطاع فى عصر الأيوبيين والمماليك، ص٢٢٢، يوسف نحاس، الفلاح حالته الاقتصادية والاجتماعية، ص١١.

(٨) سعيد عاشور، المرجع السابق، ص٢٢٥، المجتمع المصرى فى عصر سلاطين المماليك، ص ٤٨، ابراهيم طرخان، النظم الاقطاعية فى الشرق الاوسط، ص٦٢.

(٩) ابراهيم طرخان، المرجع السابق، ص ٦٠.

(١٠) فوزى جرجس، دراسات فى تاريخ مصر منذ العصر المملوكى ص٧١٦ .

(١١) هاملتون جب، هارولد بوون، المرجع السابق، جـ ٢/٩٢.

(١٢) سعيد عاشور، المرجع السابق، ص ٤٩، يوسف نحاس، المرجع السابق، ص ١٦ – ١٧.

(١٣) عمر عبد العزيز عمر، دراسات فى تاريخ العرب الحديث والمعاصر، ص٤٧.

(١٤) قاسم عبده قاسم، دراسات فى تاريخ مصر الاجتماعى فى عصر سلاطين المماليك، ص١٨٠، يوسف نحاس المرجع السابق، ص ١٧.

(١٥) سعيد عاشور، المرجع السابق، ص ٥١.

(١٦) Edward W.Lane, The Manners and customs of the Moden Egyptians, p 24.

محمد فؤاد شكرى وآخرون ، بناء دولة مصر محمد على ، ص ٣٠٦ .

وقد قدُر عدد السكان على النحو التالى :

مصريون مسلمون [فلاحون وحضريون]	١.٧٥٠.٠٠٠
مصريون مسيحيون	١٥٠.٠٠٠
عثمانيون وأتراك	٠.٠١٠.٠٠٠
سوريون	٥.٠٠٠
يونانيون	٥.٠٠٠
أرمن	٥.٠٠٠
يهود	٥.٠٠٠
الجملة	١.٩٢٧.٠٠٠

ويذكر أن بقية السكان من الإعراب والمغاربة والنوبيين والعبيد والجواري البيض والفرنج يقدر عددهم بسبعين ألفاً .

أما الإحصاء فسجله محمد فؤاد شكرى علي النحو التالى :

أتراك ومماليك	١٩.٠٠٠
عرب مصريون [يقصد هنا مسلمون]	١.٨٠٠.٠٠٠
أقبـــاط	١٤٥.٠٠٠
برابرة زنوج	٧.٠٠٠
عربان البدو	٢٠٦.٠٠٠
أرمــن	١٥.٠٠٠
يهــود	١.٥٠٠
زنـــوج	١٨.٠٠٠
أوربيـــون	٥.٠٠٠
المجموع	٢.٢١٢.٠٠٠

(١٧) هاملتون جب، هارولد بوون، المرجع السابق، جـ٢/٥٦.

(١٨) ابراهيم طرخان، المرجع السابق، ص ٣١١، سعيد عاشور، المجتمع المصرى ص٤٨ – ٥٩.

(١٩) هاملتون جب، هارولد بوون، المرجع السابق، جـ٢/٨٨ – ٨٩.

(٢٠) ابراهيم زكى، المرجع السابق، ص ٤٣.

(٢١) Jomard, Observations sur les Arabes de L'Egypte, T. 12, PP. 266-269, محـمـد فـؤاد شكرى ، المرجع السابق، ص ٣٠٠.

(٢٢) هاملتون جب، هاروldبون، المرجع السابق، جـ٢/٩٢.

(٢٣) محمد فؤاد شكرى وآخرون، المرجع السابق، ص٢٩٣.

(٢٤) عبد الله خورشيد البرى، القبائل العربية فى مصر فى القرون الثلاثة الاولى للهجرة، ص ١٩٣.

(٢٥) Girard, Mémoire sur L'Agriculture, L'industrie et le commerce de l'Egypte, T. 17. P. 48.

(٢٦) Chabrol, Essai sur les moeurs des habitans Modern de L'Egy[te, T. 17, P. 479.

(٢٧) Ibid., P. 480.

(٢٨) Jomard, Op. Cit., T. 12, P. 272.

(٢٩) عبد الرحيم عبد الرحمن، المرجع السابق، ص ١٥٠ – ١٥١.

(٣٠) Jomard, Op. Cit., T. 12, P. 272.

(٣١) عبد الرحيم عبد الرحمن، المرجع السابق، ص ١٥١.

(٣٢) Jomard Op. Cit., T. 12, P. 274.

(٣٣) سعيد عاشور، المرجع السابق، ص٥٣، قاسم عبده قاسم، المرجع السابق، ص ٧٤.

(٣٤) قاسم عبده قاسم، المرجع السابق، ص١٥٢ - ١٥٣.

(٣٥) سعيد عاشور، المرجع السابق، ص ٥٢، ابراهيم طرخان، المرجع السابق، ص ٣٢٨.

(٣٦) ابراهيم طرخان، المرجع السابق، ص ٢٣٨.

(٣٧) لويس عوض، تاريخ الفكر المصرى الحديث، جـ١/١٩.

(٣٨) المرجع السابق، جـ١/٢٠.

(٣٩) أحمد لطفى السيد، قبائل العرب بمصر العقيلات والجعافرة وغيرهم، جـ١/١٤، قاسم عبده قاسم، المرجع السابق، ص ٢٢٦.

(٤٠) لويس عوض، المرجع السابق، جـ١/٢١.

(٤١) ابن اياس، جـ٢/١١٢ - ١١٦، ابراهيم طرخان، المرجع السابق، ص ٢٣٨.

(٤٢) ابن اياس، جـ٢/٣٥٧ - ٣٥٨، ابراهيم طرخان، المرجع السابق، ص ٣٥٨.

(٤٣) ابراهيم طرخان، المرجع السابق، ص ١٩٦.

(٤٤) يوسف الملوانى، المصدر السابق، ص ١٧٤، وانظر ايضا أحمد شلبى، المصدر السابق، ص١٢٣. ويلاحظ أن هذا الحادث مدون بأسلوب واحد فى المصدرين.

(٤٥) ابراهيم الصوالحى، المصدر السابق، ص ٧٣٢.

(٤٦) المصدر السابق، ص٧٦٢ - ٧٦٣.

(٤٧) نفسه ، ص ٧٨٦ - ٧٩٢.

(٤٨) نفسه ، ص ٨٠٤ - ٨٠٧.

(٤٩) نفسه ، ص ٩٠٧ - ٩٠٨.

(٥٠) أحمد شلبى، المصدر السابق، ص٢١٧ - ٢١٨، يوسف الملوانى، المصدر السابق، ص٢٥٤. والحوادث مدونة بأسلوب واحد هنا.

(٥١) عبد الرحيم عبد الرحمن، المرجع السابق، ص ١٦٣

(٥٢) ابراهيم الصوالحى، المصدر السابق، ص ٩٤٥، يوسف الملوانى، المصدر السابق، ص ٢٣٧ - ٢٣٨.

(٥٣) أحمد شلبى عبد الغنى، المصدر السابق، ص ٣٠٢ - ٣٠٢.

(٥٤) المصدر السابق، ص ٣٠٢.

(٥٥) عبد الرحيم عبد الرحمن، المرجع السابق، ص ١٦٣.

(٥٦) المرجع السابق، ص ١٥١ - ١٥٢.

(٥٧) Amedée, Jabert, Novenslature tribse. T. 12 PP. 510-514.

يذكر المعلومات التى استقى منها هذه الاخبار، كما يذكر أن هذه القبائل تستطيع أن تجهز من ٣٠ - ٤٠ ألف فارس تحت السلاح وتتكون عموما من الاسرى والعبيد المشترين والفلاحين.

(٥٨) عبد الله خورشيد البرى، القبائل العربية فى مصر فى القرون الثلاثة الأولى من الهجرة، ص ٦٦.

(٥٩) أبى العباسى أحمد بن على القلقشندى، نهاية الارب فى معرفة انساب العرب ص ٥٣، عبد الله البرى، المرجع السابق، ص ٦٦.

(٦٠) القلقشندى، المصدر السابق، جـ١/٧٦.

(٦١) أحمد تقى الدين المقريزى، البيان والاعراب عما نزل أرض مصر من الاعراب، جـ١ ص ٢٣٧، عبد الله البرى، المرجع السابق ص ٨٠.

(٦٢) المقريزى، المصدر السابق، جـ١/٢٦٧، عبد الله البرى، المرجع السابق، ص٨١.

(٦٣) عبد الله البرى، المرجع السابق، ص ٨٢ – ٨٣.

(٦٤) المقريزى، المصدر السابق، جـ١/٢٣٦ – ٢٣٧، عبد الله البرى، المرجع السابق، ص ٨٤.

(٦٥) عبد الله البرى، المرجع السابق، ص ٩٠.

(٦٦) المقريزى، المصدر السابق، جـ١/٢٣٩.

(٦٧) المصدر السابق، جـ١/٢٣٩.

(٦٨) القلقشندى، المصدر السابق، جـ١/٢٧٠، المقريزى، المصدر السابق، جـ١/٣٩. عبد الله البرى، المرجع السابق، ص١٧٠.

(٦٩) عبد الله البرى، المرجع السابق، ص ١١٣.

(٧٠) المرجع السابق، ص ١٢٧.

(٧١) نفسه ، ص ١٢٧.

(٧٢) نفسه ، ص ١٣٨.

(٧٣) المقريزى، الخطط، جـ٤/١٨، عبد الله البرى، المرجع السابق، ص ١٣٨.

(٧٤) القلقشندى، المصدر السابق، جـ١/٤٠. ١٨٨، عبد الله البرى، المرجع السابق، ص ١٦٨.

(٧٥) عبد الله البرى، المرجع السابق، ص ١٦٨.

(٧٦) المرجع السابق، ص ١٧٣.

(٧٧) نفسه ، ص ٢٧٩.

(٧٨) أحمد تقى الدين المقريزى، الخطط والآثار جـ١/٢٠٦، عبد الله البرى، المرجع السابق، ص ٢٠٧.

(٧٩) Shaw, The financial, P. 85;

(٨٠) نسيم مقار، اضواء على تاريخ الهوارة فى صعيد مصر، المجلة التاريخية المصرية، العدد ٢٦، ص ١٩٢، محمد محمود زيتون، اقليم البحيرة، ص ٢٩٢.

(٨١) ليلى عبد اللطيف، شيخ العرب همام وحكم جرجا، ص ٣٨.

(٨٢) Dubois Aymé, Mémoire sur les tribus Arabes des deserts de L'Egypte, T. 12; PP. 330-331;

(٨٣) نسيم مقار، المرجع السابق، ص ١٨٩.

(٨٤) نفسه ، ص ١٩٢، محمود الحويرى، أسوان فى العصور الوسطى، ص ٤٨.

(٨٥) ليلى عبد اللطيف، المرجع السابق، ص ١٥٤.

(٨٦) المرجع السابق، ص ١٥٤.

(٨٧) عبد الرحيم عبد الرحمن، المرجع السابق، ص ١٥٢ - ١٥٤.

(٨٨) ليلى عبد اللطيف، المرجع السابق، ص ٣٧.

(٨٩) نسيم مقار، المرجع السابق، ص ١٩٦.

(٩٠) المرجع السابق، ص ١٩٦ - ١٩٧، Shaw. Op. Cit., P. 141.

(٩١) Girard, Op. Cit., T. 17, P.39; Shaw, Op. Cit., P. 85.

(٩٢) أحمد الدمرداشى، المصدر السابق، جـ١/٦٨ - ٦٩.

(٩٣) مصطفى بن الحاج ابراهيم، تاريخ وقايع مصر، ص١٧، ويذكر أحمد شلبى المصدر السابق، ص ٢٠٧ أنه قتل برصاصة نتيجة مؤامرة.

(٩٤) أحمد الدمرداشى، المصدر السابق، جـ١/٧٠ - ٧١، مصطفى بن الحاج ابراهيم، المصدر السابق، ص ٣٤ - ٣٥.

(٩٥) مصطفى بن الحاج ابراهيم، المصدر السابق، ص ٥٤، عبد الرحيم عبد الرحمن، المرجع السابق، ص ١٥٥. Jomard. Op. Cit., T. 12 P. 295.

(٩٦) أحمد لطفى السيد ، المرجع السابق، ج١/١٩.

(٩٧) ابراهيم الصوالحى، المصدر السابق، ص ٨٠٨، يوسف الملوانى، المصدر السابق ص ٢٢٣، ٢٢٤، عبد الرحيم عبد الرحمن، دور المغاربة، المجلة التاريخية المغربية، الاعداد ٩ ، ١٠ ، ص ٥٣.

(٩٨) ابراهيم الصوالحى، المصدر السابق، ص ٨٨٦، عبد الرحمن الجبرتى، عجائب الاثار، جـ١/٤٢. ويذكر الصوالحى أن الذى قتل عبد الله بن موافى يدعى "السيد فارس".

(٩٩) ابراهيم الصوالحى، المصدر السابق، ص ٩٢٥ - ٩٢٦، محمود الشرقاوى، مصر فى القرن الثامن عشر، جـ٣/٥٦.

(١٠٠) أحمد الدمرداشى، المصدر السابق، جـ١/٥٩، ويذكر أن الشيخ الذى سافر الى السلطان العثمانى يدعى "الشيخ محمد".

(١٠١) المصدر السابق، جـ١/٦٠.

(١٠٢) المصدر السابق، جـ١/٧٠.

(١٠٣) نفسه ، جـ١/١٧٧، يوسف الملوانى، المصدر السابق، ص ٢٤١ - ٢٤٢، عبد الرحيم عبد الرحمن، دور المغاربة فى تاريخ مصر الحديث، المجلة المغربية التاريخية، العدد ٩ ، ١٠ ص ٥٤ - ٥٨.

(١٠٤) عبد الرحيم عبد الرحمن، المرجع السابق، العدد ١٠ ، ١١، ص ٢٥٦.

الفصل الخامس

الصعيد والصراع بين البيوتات المملوكية

أولا : موقف الصعيد من أحداث مصر حتى عام ١١٢٣هـ/١٧١١م.
ثانيا : موقف الصعيد من فتنة ١١٢٣هـ/١٧١١م.
ثالثا : على بك والصعيد.
رابعا : حكم الصعيد ابان همام.
خامسا : الصعيد بعد وفاة على بك.
سادسا : حملة حسن باشا الجزائرلى.

أولا – موقف الصعيد من أحداث مصر حتى عام ١١٢٣هـ/١٧١١م :

لعب دوراً اساسياً فى الصراع بين البيوتات الملوكية، وقد ظهر واضحاً اما فى التدخل فى الشئون السياسية أو فى عزل بعض الحكام لتحقيق مطالبهم هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى استخدم الصعيد السلاح الاقتصادى فى منع الغلال عن القاهرة وخاصة إبان حدوث الأزمات السياسية مثل الصراع بين القاسمية والفقارية، وفتنة ١١٢٣هـ/١٧١١م .

أشارت العديد من المصادر عن ظهور القاسمية والفقارية، فتذكر بأن الصراع بين البيوتات المملوكية ظهر واضحاً منذ الفتح العثمانى وبخاصة بعد قيام السلطان العثمانى بزيارة الأمير المملوكى (سودون)، وعلم أن لديه ولدين شجاعين، أحدهما يدعى ذا الفقار والآخر يدعى قاسم، وطلب منهما أن يترامحا ويتسابقا فظهرت شجاعتهما. وأمر بعد ذلك الأمراء والجند أن ينقسما إلى قسمين، القسم الأول كان تابعاً لذى الفقار وضم إليه اكثر الفرسان من العثمانين، وميزهم باللون الابيض، والقسم الثانى تابعاً لقاسم، وضم اليه الكثير من الفرسان المصريين وميَّزهم باللون الأحمر [1] وتميزت الفرقة الاولى بلبس الأبيض ومالت إلى فرقة نصف سعد، وتميزت الثانية بلبس الأحمر ومالت إلى نصف حرام [2] وصدرت اليهم الأوامر بالاشتباك

وكثرت المشاحنات ثم صدرت الأوامر بعد ذلك بالانفصال، ومنذ ذلك الوقت إفترق أمراء مصر إلى فقارية وإلى قاسمية، ويؤيد هذا الرأى أحمد شلبى عبد الغنى ومصطفى الشافعى القلعاوى [٣] وعبد الرحمن الجبرتى [٤]، فيذكر احمد شلبى عبد الغنى عن ظهور الفقارية والقاسمية بقوله [٥]:

(وفى ثانى يوم ارسل اخيراً السلطان، فركب فى خواصه، وسار إلى قصر العينى، فرآه مفروشا بأفخر الفرش. ثم ان قاسم قال لاخيه انا أكون من طرف السلطان، وانت تكون من طرف مصر. فقال له اخوه :وجب. ثم انه صار إلى جماعة السلطان وانتخب منهم نحو المائة فارس، وكذلك ذو الفقار اخذ من جماعته التى يعرفها نحو المائة، ووقفوا قدام بعضهم قاسم نحو القصر وذو الفقار نحو القنطرة، ثم طلع فارس إلى فارس، وصاروا يتزايدون إلى أن طلع قاسم إلى أخيه ذو الفقار، فخرجا وتعاركا معاركة الحرب، فرأى ذو الفقار من أخيه عين الغدر أولا وثانيا وصار يكر عليه ليقتله.

فلما رآه كذلك، قال له يا أخى ما هذا :

فقال له ما هكذا القتال، ثم أن قاسم غافل أخاه وأراد أن يرمى عنقه، فاستمر منه فنزل الحسام على فخذه، فجرحه جرحا خفيفا فلما أحس أخوه بالفولاذ، قام زنده بالحسام، وقال له: ما هكذا الحرب : واراد أن يرمى عنقه، فولى هاربا نحو القصر، فلما رأى جماعة السلطان الذين هم حزبه إلى نحوهم هارب. وأخوه ذو الفقار كالشاهين، استقبلوا ذو الفقار وهجموا عليه ليقتلوه، فيا نعمل بذو الفقار، وكان يردهم بالطعن والضرب وتتبع ذو الفقار جماعته، وكانت تولى جماعة قاسم إلى الفرار. ثم أن السلطان اطلع من فوق الكشك على جماعته، وكذلك أمراء مصر فمنعوهم عن بعضهم البعض، والا كان وقع بينهم التساقط.

ثم ان السلطان أرسل إلى الاثنين وأخلع عليهم، وأعطاهم كل واحد ثلاث بلاد وكتب لهم جوامك فمن ذلك اليوم ظهر فى مصر الفقارية والقاسمية، وصارت الفقارية تدل عن أهل مصر، والقاسمية تعرض إلى طرف السلطنة).

ومما يجدر الاشارة هنا إلى أن الجبرتى قد نقل روايته عن أحمد شلبى مع اجراء بعض التعديلات الطفيفة فى الألفاظ، ولكن وقع أحمد شلبى فى خطأ عندما ذكر أن :

الفقارية تدل على أهل مصر والقاسمية تعرض إلى طرف السلطنة، بينما تذكر المصادر الأخرى أن الفقارية تنسب إلى العثمانيين ونصف سعد، والقاسمية تنسب إلى المصريين نصف حرام (٦).

وترتب على ذلك الكثير، وأثّر في سير الأحداث السياسية والاقتصادية في هذه الفترة، وذكر عن الفقارية أنهم كرماء والقاسمية بأنهم بخلاء (٧).

أما المصادر الاخرى فتذكر أن ظهور القاسمية والفقارية يرجع إلى الصراع بين قاسم بك الدفتردار وذو الفقار أمير الحج، فاتفق كل من احمد الدمرداشي، ومصطفى بن الحاج ابراهيم والجبرتي، على أن ظهورهما يرجع إلى ما بعد فتح السلطان سليم لمصر، وان كان الدمرداشي لم يذكر التاريخ، الا أن الجبرتي ومصطفى بن الحاج ابراهيم يتفقان في انه كان في عام ١٠٥٠هـ/١٦٥٠م، فيذكر الدمرداشي عن ذلك بقوله (٨) :

(كان بعد فتح السلطان سليم خان طيب ثراه امير الحاج زين الفقار وكان الدفتردار قاسم بيك له قاعة ليس لها نظير أنشاها ونمقها ولما انه اتمها عزم في الديوان على زين الفقار بيك يوم الاثنين، أجابه على ذلك وفي يوم الاثنين ركب قاسم بيك بعشرة طوايف والسعاة والسراج ومملوكين، واتى بيت زين الفقار، اطلع المقعد عند السنجق وجلسوا يتحدثوا ويتنادموا، فأتى الفطور فطروا وعملوا نوبة الآلاتيه وقاموا صلوا الظهر – بعد حصة آذان العصر صلوه واذا بالفراش أتى ليعد السماط، وكانت كامل أعيان مصر في ذلك الزمان لا يعرفوا صحن بل أسمطة وكبته خشب بيد طويلة قدام المخدوم يناول بها من الاطعمة الناشفة مثل الارز المفلفل واللحم وغيره، فلما أعد السماط وتم وقال زين الفقار انهوا ليدخلوا اللذين برا يأكلوا واذا بهم دخلوا سناجق وأغاوات واختيارية وأوجاقات وواجب رعايا، داروا من حول السماط فقام زين الفقار وأخذ بيد قاسم بيك أتى به على رأس السماط وجلس زين الفقار وقاسم بيك واقف، فقال له الفقار بيك، اجلس، واذا به قال لما يجلسوا اخواننا واذا بزين الفقار بيك قال (دول يأكلوا بعدنا) الكل مماليكي لما أموت يبقوا يترحموا على وانت قاعتك الذي بنيتها لم تنطق أنا هذه بناياتي، فحصل عند قاسم بيك من ذلك انحراف مزاج وأتى منزله وسمى من ذلك اليوم نصف سعد فقاري وسمى نصف حرام قاسمي).

والحقيقة أن الرواية الثانية هى الصحيحة، لأنها تبين أن القاسمية والفقارية ظهرا معا، حيث أن تنافسهما اتضح عام ١٠٤٨م/١٦٣٨م، والتى ظهرت واضحة فى اتباع قاسم بك الدفتردار، وأتباع رضوان بك الفقارى، وكيد التنافس لرضوان بك الفقارى عند السلطان الذى أمر بتجريده من مناصبه وأملاكه هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فقد ذكرت المصادر أن أمير الحج فى عام ١٠٥٠هـ/١٦٤٠م كان رضوان بك الفقارى الذى انتسبت اليه طائفة الفقارية، اما الدفتردارية فكان يتولاها قاسم بك الذى انتسبت اليه طائفة القاسمية (٩).

وقد أثر ذلك الانقسام على تاريخ مصر الاقتصادى والسياسى والاجتماعى خلال فترة البحث، وتنافس كل من القاسمية والفقارية للحصول على المناصب الهامة، مثل شيخ البلد وامارة الحج وامارة الصعيد وغيرها من المناصب. وظهر هذا التنافس واضحاً عندما تقلّد أحدهما منصبا، مثلما حدثت عندما تولى الامير قانصوة بك القاسمى منصب (قائم مقام) عام ١٠٥٧هـ/١٦٤٧م فى ابان تولية محمد باشا الشهير بحيدر زاده (١٠٥٦هـ/١٦٤٦م - ١٠٥٨هـ/١٦٤٨م)، وترتب على هذا اثارة الفقارية على القاسمية وحدثت فتنة بين الطرفين، وأدى ذلك إلى تأخر على بك حاكم الصعيد الفقارى فى ارسال الاموال المقررة إلى استانبول، وقام بالمماطلة فى دفع المال الميرى ويصف أحمد شلبى هذه الفتنة وسببها بقوله(١٠) :

(ذكر تولية محمد باشا الشهير بحيدر زاده وفى أيامه تحركت الفتنة، وسبب ذلك أن الباشا جعل الحل والربط لقانصوة بيك، ومامية بيك القاسمى، واراد أن يحط بشهامة رضوان بيك الفقارى، لأن الباشا كان يميل إلى طرف ولا يصدر من الباشا أمر من الامور الا بمعرفة قانصوة بيك لكونه أنه كان قايم مقام، فحصل عند عسكر مصر غيره من قانصوة بيك، فحسد طايفة الفقارية. وقامت النار بينهم قارشوا الباشا، وقتلوا قانصوة بيك، ومامية بيك، ومحمد بيك بن المكسح، وسبعة عشر من أعيان القاسمية، ما بين أغا وأمير. ونفوا البعض، وهرب البعض. وختموا على منازلهم وضبطوا جميع موجوداتهم. وكان سبب تلك الفتنة أن جماعة قالت لرضوان بيك الفقارى، أمير الحج، أن قانصوة بيك يسعى فى امارة الحج لمامية بيك الفقارى، وأنه

أعرض إلى الديار الرومية فى حقك وفى حق علي بيك صنجق الصعيد. وأنه أرسل يطلب صنجقية الصعيد لمحمد بيك ابن المكسح. وحلفوا لرضوان بيك انهم ختموا على العرض الذى توجه إلى الديار الرومية، مع جملة من ختم عليه. ومن يسمع يخل. وكانوا اعيان من أصحاب الحل والعقد. فصدقهم أمير الحاج رضوان بيك، وأرسل يعرف علي بيك بواقعة الحال بهجان ويأمره بالحضور. فحضر بعسكره جميعا فرأى الفتنة همدت بقتل الجماعة وهرب الباقى).

وفى عام ١٠٦٧هـ/١٦٥٦م ازداد نفوذ الفقارية حيث تولى كل من محمد بك حكم الصعيد على حين تولى قيطاس بك امارة الحج وكلاهما ينتسب إلى الفقارية مما أدى إلى ازدياد المؤامرات ضدهم، وفى اثناء تلك الفترة قدم محمد بك من الصعيد ومعه تجريدة، فى غياب أحمد بشناق باستانبول الذى عاد بالفرمان السلطانى القاضى بتعينه حاكماً على الصعيد، حين اختص محمد بك امارة القوات العسكرية التى رفضها، واعتبر خارجاً عن إرادة السلطان، ولكن حدث انقسام فى صفوف الفقارية أنفسهم، ونشب قتال بينهم انضمت فرقة منهم إلى محمد بك والأخرى تمردت عليه وقامت بقتاله. وقد انتهت هذه المعارك بقتل محمد بك وكثير من اتباعه مما كان له ابلغ الاثر فى ضعف نفوذ الفقارية (١١).

وفى عام ١٠٧١هـ/١٦٦٠م تطورت الأحداث وكان لها أبلغ الاثر فى القضاء على نفوذ الفقارية، فقد احتج خمسة افراد من طائفة العزب لدى مصطفى باشا (١٠٧٠هـ/١٦٦٠م - ١٠٧١هـ/١٦٦١م) على اساءة معاملتهم عند القيام بحماية ناحية صنافير بالقليوبية من جانب عثمان رئيس الحراس الليلية فى القاهرة، وملتزم الناحية فقد أرادت الفقارية إظهار نفوذهم، وإنضمت إلى جانب الباشا، والتجأ عثمان طالبا مساعدة طائفة العزب وانتهى الأمر باصدار الباشا أوامره بقتالهم، وقتل عثمان الذى جزت رأسه، واخذها العزب، على حين وقفت الينكجرية موقفاً محايداً، ونتيجة هذا الموقف قرر الفقارية التوجه إلى الصعيد وقاموا بتمرد كبير وحضر الأمير مصطفى حاكم جرجا، وتوجه أغلب الفقارية اليها، فى نفس الوقت قامت القاسمية والوالى بقتال ما تبقى منهم فى القاهرة (١٢). وكان ذلك بمثابة تحالف مؤقت بين الباشا والقاسمية.

ثم صدرت الاوامر بقتال الصناجق الفارين من القاهرة إلى الصعيد الذين كانوا يحملون معهم كل نفيس وغال، واصطحبوا معهم الفقارية الآخرين وبعض الكشاف، وتبعهم الوزير هو وابراهيم بك أمير الحج، وكانت الصناجق الفارة قد وصلت إلى ملوى، ولكنها عادت إلى الفيوم اثر الخلاف الذى نشب فيها بينهم وكانوا حسين بك ولاجين بك وكوجك [١٣] على بك، ولكن ضللهم الدليل إلى الاهرام فوصلوا إلى الجيزة وارادوا الحصول على أمان فحصلوا عليه هم ومن معهم [١٤].

وبالرغم من توجه بعضهم إلى البحيرة، فقد تم القبض على بعضهم على حين سجن آخرون، كما صدرت الأوامر بإعدام من قبض عليه [١٥] كما تم القبض على مصطفى بك حاكم جرجا (سابقا) وكان معه بعض العربان الذين أرسلوا إلى القاهرة [١٦] واستولى على نقوده ومات مخنوقا ثم قطعت رأسه بعد ذلك [١٧] وأصدرت الاوامر بنفى الصناجق إلى الصعيد، ثم حدثت نتيجة للظروف التى تمر بها البلاد أزمة مالية فى عام ١٠٧٣هـ/١٦٦١م اذ فرض على الأموال الديوانية على كل كيس ستة آلاف نصف فضة وعلى الغلال نصف فضة عن كل اردب تؤخذ من الملتزمين[١٨] وفى نفس الوقت صدرت الأوامر بنفى سبعة افراد إلى ابريم [١٩] ولكن أصدر السلطان العثمانى فرمانا بعودة حسين بك من ابريم [٢٠] مما يظهر دور حاكم ولاية جرجا وهو محمد بك، فى الوساطة فى صلح الصناجق فى عام ١٠٧٥هـ/١٦٦٤م [٢١].

وفى عام ١٠٧٥هـ/١٦٦٤م أصدر عمر باشا (١٠٧٤هـ/١٦٦٤م – ١٠٧٧هـ / ١٦٦٧م) أمراً بتعيين ذو الفقار بك حاكماً لجرجا بدلاً من محمد الفقارى ويذكر الصوالحى عن ذلك بقوله [٢٢].

(وفى شهر رجب سنة ١٠٧٥هـ/١٦٦٤م) وهو يوم السبت خلع عمر باشا على ذو الفقار بيك خلعة بحكومة ولاية جرجا وعمر باشا فى قراميدان عوضا عن محمد بيك الفقارى).

واتفق الصناجق على نفى خمسة افراد إلى جرجا، وأصدر عمر باشا أمراً بذلك فى عام ١٠٧٥هـ/١٦٦٤ [٢٣] وانتهز عربان هوارة هذه الأحداث فقاموا بالتمرد ولكن

قبض على ابن همام عام ١٠٨٧هـ/١٦٧٦م وتم احضاره إلى القاهرة واعدم [٢٤] ابان ولاية عبد الرحمن باشا (١٠٨٧هـ/١٦٧١م - ١٠٩١هـ/١٦٧٦م)، كما إضطربت الأحوال مرة فى الصعيد اذ حدثت فتنة خطيرة أدت إلى مقتل محمد بك حاكم جرجا عام ١٠٩٩هـ/١٦٨٧م [٢٥]. ابان حكم غازى باشا ١٠٩٨هـ/١٦٨٦م [٢٦] وتولى مصطفى بك حكم جرجا عام ١٠٩٩هـ/١٦٨٧م [٢٧].

وفى عام ١١٠١هـ/١٦٨٩م أرادت طائفة العزب عزل كتخداتهم السيد محمد وتولية شولجى محمد سردار العزب فقام بضرب الكتخدا واهانته، وأمروه بالتوجه إلى ولاية جرجا على حين أمروا محمد باش جاويش العزب بالتوجة إلى ولاية البهنسا [٢٨] وفى عام ١١٠٥هـ/١٦٩٣م عين مصطفى بك حاكما لجرجا بدلا من محمد بك [٢٩] ثم تولى محمد بك أباظة ولاية جرجا فى عام ١١٠٧هـ/١٦٩٥م [٣٠].

ونتيجة للصراعات بين القاسمية والفقارية، اضطربت أحوال البلاد، فحدثت ازمة إقتصادية فى عام ١١٠٧هـ/١٦٩٥م، اذ ارتفعت الأسعار واختفت بعض السلع الهامة مثل القمح والشعير والفول، كما ارتفع اسعار بعض السلع الأخرى إلى أربعة أضعافها، مما كان له ابلغ الاثر على اهالى الصعيد، وترتب عليه أن قامت هجرات كثيرة من الصعيد وخاصة من منطقة البهنسا، وقد ظهر الكثير من المهاجرين فى شوارع القاهرة [٣١] وقد استمرت الأزمة الاقتصادية حتى العام التالى، ولكنها فى هذه المرة لم تكن بسبب الصراعات، بل كانت بسبب طوفان النيل [٣٢].

وقد عيَّن عبد الرحمن بك عام ١١٠٩هـ/١٦٩٧م حاكما على جرجا بدلا من سليمان بك الشهير بالارمنى [٣٣] وقد اشتهر عبد الرحمن بالقسوة والظلم على الاهالى، فوق أنه تحدى السلطات الحاكمة فى القاهرة ومنع الغلال والمال المطلوب إرسالهما اليها، وأصدر محمد باشا أمراً بعزله وتعيين حمزة باشا بدلا منه فى عام ١١١٢هـ/١٧٠٠م [٣٤] الا انه رفض تنفيذ هذه الاوامر [٣٥].

ونتيجة لهذا اضطربت الأحوال فى الصعيد، وخشى عربان هوارة من إنتقام عبدالرحمن بك، فقاموا بتهريب أولادهم وحريمهم وأمتعتهم إلى العابد، وقابلهم ملقا حسن وقام باسكانهم فى البيوت ولكنهم - عربان هوارة - استنجدوا بالسلطات

الحاكمة فى القاهرة التى قامت بدورها بتأمينهم وقد طلبت السلطات مبلغا من المال نظير حمايتها لهم، ويبدو أن نفوذ كل من الفقارية والقاسمية كان متوازياً، الا انه ظهر التنافس مرة أخرى للحصول على منصب حاكم جرجا، واتفق الصناجق الخمسة على تقسيم دخل الصعيد عليهم (٣٦) وعينوا مصطفى بك حاكما لجرجا وعزل عبد الرحمن بك وعمرت بلاد هوارة (٣٧) ووصلت التجريدة الجديدة ومعها الأوامر (٣٨) الخاصة بالمنصب والالتزام، والمطلوب من الكشوفية وما يحتاجونه من الخيل والقمح وخلاف ذلك، واضطر عبد الرحمن بك على الموافقة على هذه القرارات والاذعان لهذه الأوامر مما ترتب عليه رجوع قبائل هوارة إلى بلادهم (٣٩) ولقد اراد محمد باشا (١١١١هـ/ ١٦٩٩م – ١١١٦هـ / ١٧٠٤م) الانتقام من عبد الرحمن بك، فقام بتدبير مؤامرة لقتله (٤٠) ولكنه التجأ إلى العلماء لحمايته فمنعه حسن الخازندار، وطلب منه أن يدافع عن نفسه (٤١) ولكنه قتل هو وحسن الخازندار ومن معهم (٤٢).

ويظهر تعاظم دور أمراء الصعيد فى النزاعات التى قامت بين أمراء المماليك فى القاهرة، ففى عام ١١١٦هـ/١٧٠٤م ظهر اسم الامير حسن الاخميمى بدفاتر عزبان وتذاكرهم، وكان هدفه من ذلك تولية ولاية جرجا، الا انه عين محمد كاشف بدلا منه، وبذلت محاولات عديدة من جانب افرنج احمد، الذى احتج لوجوده، وفعلا تم شطب اسمه، ودافع حسن الاخميمى عن نفسه بأنه يقوم بدفع ما عليه من مال وغلال (٤٣).

ومما يلفت النظر أن التنافس بين أمراء المماليك كان يستغل للحصول على منصب حاكم جرجا، حتى لو كان ذلك نظير تأدية خدمات للسلطات الحاكمة فى سبيل الحصول عليه فقد حدث فى عام ١١١٩هـ/١٧٠٧م أن امتنع وصول غلال الصعيد، وتعهد محمد بك الكبير بوصولها وجهّز تجريدة كبيرة من العزب والانكشارية ومعه مراكب خاصة لحمل تلك الغلال التى تم بالفعل احضارها من بنى سويف، وعلى أثر هذا تولى منصب حاكم الصعيد فى عام ١١٢٠هـ/١٧٠٨م ورجع معه الامير حسن الاخميمى (٤٤) الذى لعب دورا هاما فى أزمة ١١٢٣هـ/١٧١١م.

وفى هذه الفترة لوحظ أن نفوذ عربان المغاربة قد ازداد فى الصعيد نتيجة لحماية محمد بك حاكم الصعيد، وقد اشتكى الأمراء المماليك من ذلك فى الديوان العالى عام

١١٢٠هـ/١٧٠٨م مما ترتب عليه اصدار حسن باشا السلحدار أمراً بعزل محمد بك حاكم جرجا وتعيين محمد بك قطامش بدلا منه [٤٥] ويذكر أحمد شلبى عن هذا الفساد من جانب العربان بقوله [٤٦].

(وفى عشرين رجب سنة ١١٢٠هـ/١٧٠٨م اجتمع العسكر بالديوان، وأخبروا الوزير بأن محمد بيك حاكم جرجا انزل عرب المغاربة بالوادى، وان هذا يؤدى إلى الفساد. فعزلوه والبسوا ولاية جرجا إلى محمد قايم مقام، تابع قيطاز بيك كان بالديوان فالبسوه السنجقية، وولاية جرجا فى آن واحد، ونزل إلى الصعيد وهو الذى اسمه الآن قطامش).

ثانيا – موقف الصعيد من فتنة ١١٢٣هـ/١٧١١م :

ظهرت بوادر هذه الفتنة فى عام ١١٢٢هـ/١٧١٠م، وقد بدأت عندما اجتمع مصطفى كتخدا القازدغلى، وأيدهم فى ذلك خمسة عشرة فردا من أعيان الينكجرية، ورفضوا افرنج أحمد فى منصب باش أوده [٤٧] ولكنهم وافقوا على تعينه جوربجى [٤٨] فى الوجاق، وصمموا على عودة الأفراد الثمانية الذين نفاهم أفرنج احمد وان يعودوا إلى اوجاق العزب منافس الانكشارية وقدموا طلبهم إلى الباشا فوافق عليه [٤٩].

وفى اثناء ذلك ظهرت القاسمية بقوتها بعد عودة عوض بك القاسمى أمير الحج عام ١١٢٣هـ/١٧١١م ومعه بعض زعماء القاسمية، فطلبوا الخروج من طائفة الانكشارية بسبب عدم طردهم أفرنج أحمد، وانضموا إلى طائفة العزب [٥٠] واستفزوا الانكشارية، ونتج عن هذا نشوب القتال بين أفرنج أحمد ومويديه من الانكشارية، وبين العزب ومؤيديهم من القاسمية، وهنا يظهر دور الباشا الضعيف الذى لم يفعل أى شئ لوقف القتال، وحاول زعماء القاسمية والفقارية التوسط لوقف القتال ولكن دون جدوى، وأصرّ أفرنج أحمد على اخراج الثمانية افراد من الانكشارية من طائفة العزب [٦١]، وهنا يبرز دور أمراء الصعيد فى هذه الأزمة بمساهمة الامير حسن الاخميمى بأمواله الكثيرة على الجنود [٥٢].

وقد انضم محمد بك حاكم جرجا الفقارى إلى هذه الأزمة، اذ حضر إلى القاهرة ومعه تجريدة مكونة من الجنود وعربان من قبيلتى المغاربة وهوارة [٥٣] وصدرت اليه

الأوامر من أيوب بك بحصار أخميم وتدميرها والقضاء على كل من بها من الكشاف والأمراء نتيجة انضمام الأمير حسن الاخميمى إلى افرنج أحمد، ونفذ ما أمر به [٥٤] وترتب على خروج محمد بك ومن معه عربان هوارة إلى أخميم تقوية مركز أفرنج أحمد الذى رفض الصلح [٥٥] الذى كان قد عرض عليه [٥٦]. ولقد انقسم العلماء إلى فريقين فى اصدار الفتاوى، قد أصدر فريق فتوى بقتل غيطاس بك ومن معه [٥٧] وأصدر هذه الفتوى نتيجة حصولهم على مبلغ من المال من أفرنج أحمد، على حين أصدر الفريق الآخر فتوى بانهاء القتال والنزاع بين المتصارعين ونفى الثمانية أفراد دون أن يقتلوا، وأصرّ أفرنج أحمد ومن معه على النفى وقتل الامير حسن الاخميمى مهما تكن العواقب .

ويبرز الملوانى هذا الموقف من جانب العلماء بقوله [٥٨] :

(فانه توجه لهم الشيخ الخليفى أحد علماء الشافعية بالازهر وتكلم مع فرنج احمد وبقية الاختيارية فى امر الصلح فقام عليه احمد قومة عظيمة واسمعه كلاما لا يليق وأرسل أمرا للطوبجية بضرب المدافع فضربوها على حين غفلة فانزعج الناس من ذلك فقام الشيخ عندما ضرب المدافع ومضى من جنب وكان السبب فى ذلك افتا طايفة من العلماء بجواز محاربة من كان مع غيطاس الدفتردار ومن انضم اليه من السناجق والعسكر وافتت طايفة من العلماء للعساكر المحاربين لهم بجواز قتال من كان بالقلعة ومن انضم اليها من خارج فكان كل من الفريقين يعتقد انه على الحق وانه مصيب فى فعله).

ولكن قامت المعركة بين الطرفين فى الشوارع، وانقسم الفقارية والقاسمية، وانضمت الفقارية إلى أفرنج أحمد وكان مع أغا طائفة التفنكجيان واغا الجمليان [٥٩] وواجهت محمد بك العزب وهم فى غاية القوة والشدة الذى ابتدأ فى رسم الخطط الحربية البالغة الدقة، ومال إلى القتال ليلاً بالاتفاق مع أفرنج أحمد على ضرب باب العزب الذين تحصنوا فى جامع السلطان حسن، وتبادل الطرفان إطلاق النار، وقتل الكثير من الهوارة [٦٠] .

أما زعماء القاسمية فقد انضموا إلى الجانب الآخر الذى يضم العزب، ومعها قبائل

البدو الأخرى التى انضمت إلى هذا النزاع وتطورت الامور، اذ عزلت العزب وحلفائهم الباشا المؤيد لافرنج احمد وعينوا بدلا منه[٦١] واشتد القتال بين الفريقين لدرجة أن الشراكسة لم يستطيعوا أن يخرجوا من منازلهم للاتصال باسماعيل كتخدا [٦٢] واشتد القتال ضراوة حتى أن محمد بك تحصن بأحد المساجد، وانتهز عربان هوارة ارتباك البلاد، فقاموا بأعمال السلب والنهب واستولوا على كل ما صلت اليه أيديهم، ولم يسلم منهم أى شئ حتى انهم إستولوا على جمال السقايين [٦٣].

ويبدو أن العزب كانوا أشد قوة من الطرف الآخر حتى فكر محمد بك – حاكم جرجا – باستخدام الحيلة والخديعة، فأمر بنقب البيوت على أهلها وارتكب الكثير من الجرائم، مثل السرقة وهتك الاعراض، وأراد بذلك أن يجد طريقا يمر منه [٦٤] كما قطع الامدادات عن طائفة العزب المتحصنين بجامع السلطان وحاصرهم [٦٥].

وترتب على هذا قيام الهوارة بأعمال السلب والنهب ولذلك طلب أيوب بك المساعدة من شيخ العرب حبيب الذى حضر بعربانه وقاموا بنهب البيوت والاموال والغلال فى طريقهم إلى أن وصلوا إلى شبرا، وعلى أثر ذلك طلب العزب المساعدة من عرب السلالة بالبحيرة الذين حضروا أيضا، واشتد القتال ضراوة، وانتهى الامر بالتدخل من جانب الطرفين، وتوقف القتال ونفى الثمانية، وقتل الأمير حسن الاخميمى أمير اخميم وبقاء أحمد أوده باشى فى منصبه [٦٦].

ولكن الموقف قد تأزم ضد أفرنج أحمد ومؤيديه، وأرسلت الأوامر لمحمد بك حاكم ولاية جرجا بالتوجه إلى ولايته بجرجا، وأمنوه على ذلك، على أن يجمع الأموال الاميرية والغلال [٦٧] باعتباره مسئولا عن ارسال غلال الصعيد إلى القاهرة، الا انه ترك هذا العمل واشترك فى القتال مما حدا بالجميع إلى الاتفاق على محاربته بعد موافقة عوض بك وجميع الأمراء والعلماء وأرباب الدولة، الذين اتفقوا على عزله [٦٨] .

وقد تطور الموقف وحدث ما زاده من اضطراب أن العلاقات بين القاسمية والفقارية قد ساءت اذ هرب ايوب بك إلى الشام، وقتل عوض بك أمير الحج وزعيم القاسمية [٦٩]، قام القاسمية بالانتقام منهم (الفقارية)، واشتد القتال بين الطرفين إلى درجة أن البعض كان لا يرى الآخر من شدة الدخان [٧٠] وهكذا كان لوفاة عوض بك أثرها

الهام فى تاريخ العلاقات بين الفقارية والقاسمية، اذ تحول التنافس المحدود بينهما إلى صراع حاول فيه كل منهما القضاء على الآخر قضاء تاما فى النهاية تضعضعت قوة الفقارية (٧١) وازاء هذا الموقف هرب محمد بك إلى الصعيد بعد أن احرق بيته (٧٢) وقتل افرنج احمد (٧٣) وتولى محمد بك الصغير ولاية جرجا، والنتيجة النهائية لهذه الحرب انتصار طائفة العزب يؤيدها القاسمية على فريق الانكشارية الذى يؤيدها الفقارية.

أما محمد بك الكبير حاكم جرجا فقد حاول الهروب الا أنهم تتبعوه قرب أسيوط وتعرَّض للهزيمة هناك، ولكنه استطاع الهرب بعد ذلك إلى أخميم (٧٤) بفضل مساعدة عربان هوارة له فوصل إلى أخميم وقتل من بها من الكشاف وارتكب افظع الجرائم، ثم رجع إلى أسيوط وجمع كل ما يخصه، ووصل إلى امبابة ومنها إلى دمياط التى واصل هروبه منها إلى الشام (٧٥).

وقد ترتب على إشتراك عربان هوارة فى هذه الفتنة، أن سلطات القاهرة لم تنس مشاركتهم مع محمد بك حاكم جرجا، ومن هنا أراد محمد بك قطامش حاكم جرجا الجديد أن ينتقم من الهوارة، ولذا فبعد أن انتهت هذه الفتنة خشيت هوارة من الإنتقام وهربت إلى الجبال، وعلى أثر ذلك قامت هوارة بحرى بالهجوم على أخميم، التى أضحت خرابا، ونهبوا البيوت هناك ولم يسلم منهم بيت الأمير حسن الاخميمى، وعلى أثر هذا جددت أخميم مرة ثانية وأعيد تعميرها وشارك الجميع فى تعميرها.

وقد وصف الدمرداشى أمر إرسال هذه التجريدة على هوارة بقوله (٧٦) :

فى حوادث عامى ١١٢٣هـ/١٧١١م، ١١٢٤هـ/١٧١٢م :

(ونرجع إلى محمد بيك قطامش والتجريدة طلعوا ناحية اسيوط ضربوا مضاريهم نزلت لهم السدادرة سلموا عليه واذا بالسنجق عين معهم السبعة جاويشية ينظر احد من طايفة محمد بك طلبوا البلد كل ما وجدوه أرسلوه برمى رقبته من جملتهم حسين أوضا باشى جوربجى السمانية أرمى رقبته وحمل وسار ولما وصل القطيعة أتت سدادره بندر درجة ودخل درجة بموكب فاخر أقام بها ثلاثة أيام وركب بمن معه تمنعت هوارة فى الجبل دارت هوارة بحرى جماعة الامير حسن نهب فى بلاد هوارة مثلما

فعلوا فى أخميم غطوا ووطوا دار محمد بيك قطامش بالتجريدة وهوارة بحرى ومن فعل من كشاف الامير حسن فى الاقليم لما وجدوا هوارة عادوا بهم بندر درجة وتوجه الامير حسن إلى بلدة أخميم فوجدها خرابا وبيته مهدود والحمامين راح رخامهم وحماماتهم أختل عقله وعدم حواسه لكونه عدم اخوانه وكشافه وراحت منه بلاد واذا به قام يعمر واتت له اناس مبيض نحاس درجة دقوا له جدد نحاس يعرفها على العمارة وأتت الجدد بمصر دار تشفى أيدى الناس يقولوا جدد أخميمى فاشت اظهر المعلم داود وعمل جدد نحاس كل ثمانية عشر بنصف فضة رطل ونادوا الجدد الاخميمى) .

وقد استنجدت هوارة بالباشا ولى الدين (١١٢٣هـ/١٧١١م - ١١٢٦هـ/١٧١٤م) وكانوا يقيمون فى فرشوط فقاموا بمكاتبة ابراهيم بك أبو شنب ليحصل لهم على الأمان من قيطاس بك ويبلغه إلى محمد بك قطامش حاكم جرجاء، وأرسل فعلاً لهم الأمان على ان يتعهدوا بتوريد الاموال والغلال، كما أصدرت الأوامر للتجريدة للعودة إلى القاهرة (٧٧) وتم بعد ذلك تولية محمد بك قطامش على امارة الحج وعين بدلا منه مصطفى بك قزلار (٧٨).

وبهذا الانتصار الذى احرزته الانكشارية (الفقارية) بدأت قوتهم السياسية والعسكرية تسطع ويكون لها أثرها فى كلا المجالين السياسى والعسكرى (٧٩).

وأراد الفقارية القضاء على نفوذ القاسمية منتهزين تلك الفرصة، عندما علم قيطاس بك أن عرب الضعفا قد هجموا على الفيوم وقاموا بتخريبها وخاصة أن قانصوة بك قد توفى، اخبر ولى الدين باشا بما حدث فقرر ارسال تجريدة للقضاء عليهم - عرب الضعفا - ، وعلى أثر هذا اجتمع قيطاس بك وعثمان بك ومحمد بك قطامش أمير الحج وغيرهم من الأمراء، وطلبوا من الباشا سرعة ارسال التجريدة الذى أصدر أوامره للجميع بالاشتراك فى هذه التجريدة وطرد عربان الضعفا من الفيوم، ولكن لم يلتزم الأمراء جميعهم بتنفيذ هذا الأمر، مما حدا به إلى الإستعانة بعربان ابن حبيب بدجوة، وجهزت التجريدة بالفعل وحدثت بعض المعارك، والتى انتهت بالقضاء على فساد عربان الضعفا (٨٠).

وشهدت مصر ابان ولى الدين باشا تفوق نفوذ الفقارية، وتولوا المناصب الهامة مثل الكشوفية فى أقاليم مصر، عدا البحيرة التى كان واليها ابراهيم بك القاسمى، وربما يرجع ذلك إلى أن عربانها من نصف حرام المؤيدين للقاسمين (٨١).

وفى عام ١١٢٤هـ/١٧١٢م تولى أحمد بك الاعسر ولاية جرجا بدلا من محمد بك الصغير على حين تولى قيطاس بك امارة الحج [٨٢] أما عام ١١٢٥هـ/١٧١٣م فقد تولى محمد بيك الصغير امارة الحج بدلا من قيطاس بك [٨٣] وجددت ولاية ولى الدين باشا سنة أخرى على مصر [٨٤].

أما عام ١١٢٦هـ/١٧١٤م فقد شهد ازدياد نفوذ القاسمية وتولوا المناصب الهامة فى مصر وخاصة الصعيد [٨٥] ولم يحصل الفقارية على مناصب، مما ادى إلى اتصال قيطاس بك بعبد الله جاويش ليتوسط لدى الباشا ويعطى الفقارية مناصب بعض الأقاليم ووعدهم الباشا بتحقيق طلبهم فى العام التالى، وقدم قيطاس للباشا هدية، واقيمت حفلة حضرها جميع الصناجق والاغوات فقارية وقاسمية عدا محمد بك قطامش الذى عاتبه عابدين باشا (١١٢٦هـ/١٧١٤م - ١١٢٩هـ/١٧١٧م) [٨٦].

وقد حقق الباشا وعده وأصدر فرمانا فى عام ١١٢٧هـ/١٧١٥م تولية محمد بك بتولية قطامش والياً على جرجا [٨٧] على حين أصدر أمره بنقل اسماعيل بك حاكم جرجا إلى اخميم لضبطها، وتوليه امارة اخميم الامير كمالى [٨٨]. وفى ابان تولية على باشا (١١٢٩هـ/١٧١٧م - ١١٣٢هـ/١٧١٩م) عيّن على الارمنى صنجقا على جرجا عام ١١٢٩هـ/١٧١٧م [٨٩] وفى عام ١١٣٣هـ/١٧٢٠م عين محمد بك المجنون على ولاية جرجا [٩٠].

وفى عام ١١٣٤هـ/١٧٢١م عين عبد الرحمن بك على ولاية جرجا، واكتشف مؤامرة دبرها بعض الأمراء المماليك، لقتل عبد الرحمن بك وأحمد بك فى بنى سويف، وتم ارسال اربعة صناجق للقيام بهذه المهمة وعندما علم عبد الرحمن بك بذلك أرسل إلى أحمد بك الاعسر يخبره بذلك [٩١].

ولقد نص الاتفاق على انه بعد الإنتهاء من التنفيذ تعود البلاد إلى سابق عهدها حيث تكون نصف صناجقها من نصف سعد والنصف الاخر من نصف حرام وتقسيم البلاد بينهم [٩٢].

وكما كانت جرجا مثار للتنافس بين أمراء المماليك، كانت أيضا ملجأ لهم، كما كانت منفى للتخلص من المنافسين، ففى عام ١١٣٦هـ/١٧٢٣م أرسل محمد باشا الامير أحمد بك المسلمانى إلى جرجا لإحضار الغلال من هناك، وأرسل فى نفس الوقت سرا

أمراً إلى سليمان كاشف لقتل الامير المذكور وتم تنفيذ الأمر (٩٣).

وعزل محمد بك أمير الحج من منصبه نتيجة لعدم توريده عشرة آلاف أردب من القمح كانت فى عهدته أبان توليته على جرجا، وتولية اسماعيل بك هذا المنصب بدلا منه، كما تم عزل قيطاس بك من الدفتردارية وعين بدلا منه يوسف الجزار (٩٤) وترتب على هذا أن حدثت فتنة عظيمة نتجة لعزل محمد بك وقتل قيطاس بك الذى كان قد أسند محمد بك واجتمع جميع الصناجق، وتم فى هذا الاجتماع تسوية الخلافات فيما بينهم واتفق على تعيين محمد بك ولاية جرجا وعثمان بك لمنقلوط (٩٥) الذين لم يوافقا، وأبلغ ذلك لرسول الباشا وتعلل محمد بك بانشغاله بتصفية تركة سيده، مما أغضب الباشا، وهنا أيقنا أن الباشا سيبطش بهما فاستعدا للحرب، وجمع محمد بك طائفة من العزب وانضم اليهما حسن بك (٩٦) وترتب على هذا الموقف اضطراب الاحوال فى القاهرة، وخشى التجار من عملية النهب، وتشابه الموقف تماما بفتنة ١١٢٣هـ/١٧١١م، وجمع الباشا العلماء وقاضى العسكر ونقيب الاشراف لإعلان عصيان محمد بك وعثمان وجواز محاربتهما، ولكنهم اقترحوا على الباشا الصلح مع محمد بك مع قبوله المنصب الجديد، فوافق الباشا على ذلك (٩٧).

ولكن أصر محمد بك على موقفه، وعاد وفد الصلح بهذه الأنباء، ومن هنا فقد بدأت الاستعدادات للمعارك، وانضم إلى جانب الباشا اسماعيل بك بطائفته وجميع الصناجق والاغاوات، أما طائفة الاسباهية والمتفرقة والجاويشية اجتمعوا بالرميلة، وطايفة العزب ببابهم والينكجرية (٩٨) .

وبدأت المعارك بحصار باب الينكجرية من جهاته الأربع، فحاصرهم اسماعيل بك من باب المحجر ويوسف بك من جهة الجبل ومصطفى بك تابع أغا من جهة الجبل وجماعة الباشا من جهة جامع السلطان محمد بن قلاوون، واثناء هذه المعارك قتل الشريف حسين وابراهيم أوده باشا وعلم محمد بك بذلك وكان باب مستحفظان محاصراً أيضا (٩٩) فانضمت طائفة مستحفظان إلى الباشا، وتعهدوا له بأنهم سيعملون للحصول على موافقة محمد بك إلى الصعيد (١٠٠) ولكن الامور تطورت إلى معركة، ذهب ضحيتها الكثير، وعندما علم محمد بك بما آل اليه الامر هرب تاركا بيته

الذى نهب ووصل إلى دمياط ثم إلى الشام ولم يظهر له أثر بعد ذلك، أما عثمان بك وحسين بك أبو يدك وصالح أغا كتخدا الجاويشية فلم يعلم لهم خبر [١٠١] وتجدر الاشارة هنا إلى انه ازداد اضطراب البلاد حتى ان اسماعيل بك طارد محمد بك واتجه إلى دجوه بلدة حبيب شيخ العرب وخربها ودمرها [١٠٢].

وتولى على باشا ولاية مصر، ولكنه واجه تحالفاً تكون بين محمد جركس بك مع ذى الفقار بك، عانى الكثير من تحدى هؤلاء للسلطات الحاكمة، ولكن سرعان ما حطم على باشا هذا التحالف وعاد الهدوء ثانية إلى مصر، بهروب محمد جركس إلى الخارج [١٠٣]، وظهر واضحا التدخل الروسى فى الوساطة بينه وبين السلطان العثمانى، وقد ظهرت هذه المساعدة فى المراكب التى أقلته إلى الروسيا وبالفعل حصلت له على الامان من السلطان العثمانى، فعاد ثانية إلى مصر [١٠٤] وساعدته الروسيا بالأسلحة عند عودته [١٠٥]. وعاد بعد أن أمضى أربع سنوات بالخارج واتجه إلى حوش عيسى ومعه الكثير من عربان المغاربة إلى الفيوم، ثم بنى سويف إلى القطيعة من جرجا، وتعرض لهم حسن بك والسدادرة وعسكر جرجا، وفى هذه الاثناء قتل حسين بك، ولكنه واصل سيره إلى البهنسا وكان معه طائفة من الزيدية والهوارة وعرب نصف حرام، وتمكنوا من هزيمة التجريدة التى أرسلت اليه [١٠٦] فجهزت تجريدة اخرى، ونشب القتال عند البدرشين ووقعت الهزيمة على جركس، مما اضطره للانسحاب إلى البدرشين وانتهت تلك المعركة بقتله [١٠٧].

وشهد عهد تولية باكير باشا (١١٤٢هـ/١٧٢٦) القضاء على نفوذ القاسمية، وحدثت فى عهدة أزمة اقتصادية، اذ ثارت عليه العسكر وجماعة القاسمية برئاسة سليمان أغا أبو دفه وقتلوا ذا الفقار بك كما قتل محمد بك جركس وثار أتباع ذى الفقار على القاسمية، وبذلك انتهى ما يعرف بنفوذ القاسمية .

وقد ازداد الموقف تأزما ما بين الباشا والأمير الخشاب عندما استعان الشيخ الشبراوى بالباشا طالبا منه مساعدته ضد الخشاب الذى هدده بالنفى إلى ابريم، وانضم إلى الشيخ الشبراوى ابراهيم كتخدا ورضوان كتخدا فى هذا الصراع. وعندما وصل موكب الباشا إلى دار الخشاب بالقصر العينى أطلق أحد أتباع الامير النار على

الموكب وتمادوا في تحديهم فمنعوا الباشا من التوجه إلى الدار ولكن الخشاب خشى من العواقب فهرب إلى الصعيد ونفذ فيه أمر النفى بابريم التى لقى فيها مصرعه (١٠٨).

وفى عام ١١٤٦هـ/١٧٣٣م تولى على بك زين الفقار حكم جرجا (١٠٩) ويعتبر من مماليك محمد بك قطامش، وفى نفس العام توفى على بك على أثر انتشار وباء الطاعون (١١٠).

وحدثت واقعة طهطا عام ١١٥٠هـ/١٧٣٧م التى ترجع أسبابها إلى أن على كاشف كانت له قطعة أرض مؤجرة إلى عثمان بك زين الفقار كما أن عبد الرحمن جاويش قازدغلى استأجر قطعة أرض فى نفس المنطقة وقتل على كاشف شيخ البلدة هناك فى نفس الوقت فرض غرامة مالية على ابنه الذى أراد التعيين مكان والده (١١١) فالتجأ الابن إلى ابراهيم أوده باشى قازدغلى، الذى ذهب إلى عبد الرحمن جاويش صاحب الالتزام هناك، وطلب من عثمان بك عزل على كاشف وتعيين ابن شيخ البلد المتوفى (١١٢). أما على كاشف المطلوب عزله فقد كان له قطعة أرض أخرى قد أجرها إلى جاويش أغا الذى أراد هو الاخر تعيين كاشفا من طرفه، لذا تأزم الموقف بين ابراهيم جاويش وعثمان بك الذى قام بتعيين خليل بك صنجقاً على جرجا، لنزاعه مع ابراهيم بك قطامش، وعرض على خليل بك تأجير نصيب عبد الرحمن بك وتم ما أراد (١١٣).

ولما علم الباشا بذلك رأى ان انهاء هذه المشكلة لا يتم إلا بقتلهم جميعا، وكلف احمد كتخدا البركاوى (١١٢) لتنفيذ هذه المهمة نظير اعطائه مكافأة مالية وقطعة أرض وفى تلك الاثناء حضر على كاشف إلى القاهرة على كتخدا وعلم بما دبر ضده، فسعى لاتمام الصلح بين ابراهيم جاويش وعثمان بك ذو الفقار، وتم الاتفاق على ارسال كاشف جديد وتعيين الابن بدلا من أبيه المقتول، ولما علم الباشا بذلك الاتفاق أشتد غضبه، ويصف الدمرداشى المؤامرة والصلح فى سرده لهذه الحادثة بقوله (١١٣).

(فأخذ الباشا خبر بالخصومة فلاح له مضرب فارسل احضر أحمد كتخدا البركاوى وعمل معه اتفاق ووعده بفلوس وبلاد على قتل الاربعة ابراهيم بيك قطامش، وعثمان بيك زين الفقار، وعبد الله كتخد قازدغلى وعلى كتخدا الجلفى نزل اعرض

الامر علي عمر بيك قطامش وخليل بيك قطامش ردوا على أصحابهم فى السبعة أوجاقات طابت خواطرهم على قتل الاربعة ولما درى على كاشف بناحية تحطا اتى حالا مصر ودرى على كتخدا الجلفى بما اتفقوا عليه بعض اختيارية الاوجاقات ركب ودار عليهم لما خص حصانه وأوقع الصلح بين ابراهيم جاويش وبين عثمان بيك زين الفقار وتصرف فى ناحية تحطا وأرسل لها كاشف مكلفة بمدفعين وسيمانية وخلع على ابن المقتول جوخة مشيخة مكان ابيه ونزل صحبه الكاشف لما وصل الناحية المذكورة، فأرسل للجاويش الحصان أزرق ركوبه واذا بالباشا عرف بأن على كتخدا الجلفى أجرى الصلح بين عثمان بيك زين الفقار وبين ابراهيم جاويش أغا قازدغلى صعب عليه جدا).

ولقد ظهرت هنا قوى أخرى إلى جانب القوى الموجودة وهى قوة الشيخ همام الذى كان يؤيده عثمان بك، فقد رهن ابراهيم جاويش ناحية فرشوط عام ١١٥٤هـ/١٧٤١م لهمام ووعده بتعيين أحد كشافه، ولكن ما طله همام فى الدفع وأنذره بذلك طالبا ارسال أحد أتباعه ليكون كشافا هناك، وفى أثناء ذلك تولى على بك حكم جرجا وعرض عليه الأمر، فمنح وكيله فدانا، وأثناء ذلك تولى عثمان بك امارة الحج، وأراد على جاويش أن يعين كشافا من أتباع عثمان بك فاضطرب الموقف بدخول عبد الله كتخدا، ورضوان الجلفى الذى كان معه، مائة جندى، وازاء ذلك حذر عثمان بك من عصيان هوارة وتهديدهم بمنع ارسال الاموال والغلال (١١٤).

ثالثاً - على بك والصعيد :

مرت مصر بتغييرات سياسية هامة فقد ظهر على بك (١١٨٢هـ/١٧٦٨م - ١١٨٧هـ/١٧٧٣م) الذى تقلد منصب شيخ البلد عام ١١٧٤هـ/١٧٦٠م فمنذ أن تولى على بك هذا المنصب بدأ يكّون بيتاً مملوكياً جديداً عرف رجاله فيما بعد بالمماليك العلوية. ولقد خلا الميدان أمامه من كل المنافسين الأقوياء من بيت القازدغلية، ولم يبق أمامه سوى ثلاثة لا يستهان بهم هم عبد الرحمن كاهيا كبير القازدوغلية، وحسين بك أمير الحج القازدوغلى الشهير بكشكش بك وصالح بك حاكم جرجا وهو من بقايا القاسمية (١١٥).

وسيتم التعرّض لهذه المشاكل وكيف تغلّب عليها على بك، فلم تكن هذه المشاكل من جانب منافسيه واعدائه التقليدين، بل جاءت من محمد بك أبو الذهب أحد مماليكه،

الذى شق عصا الطاعة عليه، وهرب إلى الصعيد، واستعد للمعركة الفاصلة مع أستاذه على بك فى موقعة بياضة التى انتهت بالقضاء على نفوذ وحياة على بك، وتقلّد محمد بك أبو الذهب الحكم فى مصر لفترة نتيجة خيانته لسيده، ولكن عاجله الموت ولم ينعم بثمرة خيانته، وصارت مصر بعد ذلك ميداناً للصراع بين البيوتات المملوكية، وظهر ذلك واضحاً فى الصراع ما بين ابراهيم بك ومراد بك من جانب وهما من مماليك أبو الذهب واسماعيل بك شيخ البلد، وازاء هذا هرب كل من ابراهيم بك ومراد بك إلى الصعيد وعرفا عنهما بالأمراء القبالى حسب مسميات هذا العصر، وناوشوا السلطات الحاكمة، حتى تدخلت الدولة العثمانية بارسالها حملة حسن باشا عام ١١٩٠هـ/١٧٨٦م لتقضى على ظلم كل من مراد بك وابراهيم بك، ولكن سرعان ما استدعت الدولة العثمانية حسن باشا، وذلك لقيام الحرب بينهما وبين الروسيا عام ١١٩١هـ/١٧٨٧م، وغادر حسن باشا تاركا اسماعيل بك يواجه الموقف وحده، ولكنهما مراد بك وابراهيم بك عادا ليحكما مصر بالقوة والقسوة حتى مجئ حملة بونابرت عام ١٢١٣هـ/١٧٩٨م وقضى تماما على نفوذ البيوتات المملوكية بعد ذلك .

وهناك ظروف أدت إلي ظهور على بك الكبير [١٨٨٢هـ / ١٧٦٨م - ١١٨٧هـ / ١٧٧٣م . خاصة عندما ظهرت الانقسامات بين البيوتات المملوكية وانتهى الصراع بانفراد مماليك ابرهيم كتخدا بحكم البلاد واستقر الأمر لحسين بك كشكش وخليل بك وعثمان بك الجرجاوى، ونفى خليل جاويش وعبد الرحمن كتخدا إلى الحجاز (١١٦).

وعندما تولى على بك إمارة الحج وعاد فوجئ بقرار نفيه إلى غزة، واستطاع العودة إلى مصر (١١٧) والتجأ إلى منزل حسين بك كشكش، كما التجأ محمد بك ابو الذهب إلى بيت عثمان بك الجرجاوى، وتشاور أمراء المماليك بالقاهرة فى أمرهما، فمنهم من أشار بقتلهما ومنهم من رأى ابعادهما إلى خارج القاهرة، وتم نفيهم إلى أسيوط (١١٨) وكان فى نفيه فرصة اغتنمها على بك واستطاع الاتصال بمماليكه الهاربين هناك واستعاد قوته، كما ان هذه الفرصة مكنته من الإتصال بصالح بك القاسمى (١١٩).

وقام شيخ العرب همام بالصلح بينهما، وتعهدا على التحالف واستقر الاثنان بقواتهما فى المنيا (١٢٠).

وبعد أن تم التحالف بين الاثنين قادا جيوشهما إلى القاهرة بعد أن قاموا بمنع الغلال عنها، وترتب على ذلك اضطراب الأحوال هناك ولم يجد حسين بك كشكش بدأ من مواجهة الموقف ومحاربة الاثنين، ولكن العلماء تدخلوا ومنعوا القتال وتوسطوا في الصلح بينهما (١٢١).

ولكن قامت معركة شمال بني سويف انهزم فيها كشكش بك، وعلى أثر هذه الهزيمة رجع كشكش بك إلى القاهرة حتى يستطيع اعادة تنظيم قواته مرة أخرى، ولكن محمد باشا راقم رفض ذلك، واضطر للخروج إلى الشام (١٢٢) وعاد ومعه جيش من فرسان المماليك والدروز والمغاربة وهزموا تجريدة أرسلها على بك، ولكنه خشى من انتقام على بك واختبأ في ضريح السيد البدوي بطنطا، فانتظرهم محمد بك أبو الذهب وقضى عليهم في السنطة وطافوا برؤسهم في شوارع القاهرة (١٢٣) وبخروج كشكش بك أصبح الميدان خالياً لعلى بك، ولم يعد ينافسه سوى صالح بك الذي تخلص منه بمؤامرة دبرها بالاشتراك مع محمد بك أبو الذهب الذي قتله وهو خارج من قصر على بك (١٢٤).

وفي ذلك الوقت حدثت بعض التطورات في القاهرة، حيث عين على بك في منصب شيخ البلد عام ١١٧٣/١٧٥٨م، وانتهز انشغال الدولة العثمانية في حروبها مع الروسيا عام ١١٧٧هـ/١٧٦٣م واعلن استقلاله بمصر (١٢٥).

أما عن العلاقة بين على بك الكبير وشيخ العرب همام (١٢٦) شيخ قبيلة هوارة، فقد تمثلت في قيام همام بالصلح بين على بك وبين صالح بك القاسمي، فحفظ له على بك هذا الجميل، ولكن سرعان ما ساءت هذه العلاقات، اذ جهَّز على بك جيشا في عام ١١٨٢هـ/١٧٦٨م بقيادة محمد بك أبو الذهب، لكن حدثت مفاوضات الصلح وانتهى ذلك بالاعتراف بحدود امارة همام من برديس، كما أهدى برديس لمحمد بك أبو الذهب كهدية لمولود له (١٢٧) وربما أراد بهذه الهدية أن يحدث الوقيعة بين أبو الذهب وعلى بك الكبير، كما أن همام أخفى عنده الكثير من المماليك الفارين الذين اختلطوا بالهوارة، وتزوجوا منهم وتطبعوا بطباعهم (١٢٨) كما أن همام كان صديقاً لصالح بك القاسمي، وعندما غدر على بك بصالح بك اغتم غماً شديداً وآوى الفارين منهم، وأسكنهم أسيوط (١٢٩) وأدى هذا العمل من جانب همام إلى بدء العداء مع على بك، حيث بدأ

الأمراء المماليك الفارون يتحصنون ويستعدون للمعركة الفاصلة خاصة وأن همام قد وعدهم بالمساعدة، وبدأوا فعلا بالهجوم على أسيوط وأخبر على بك بذلك [١٣٠]، فجّهز على بك تجريدة وعيَّن ابراهيم بلفيا ومحمد بك أبو شنب ومغاربة برئاسة محمد بك أبو الذهب ورضوان بك، ووصلت التجريدة إلى منقباد [١٣١] ولكنها هزمت عند جبانة أسيوط، ومات فى هذه المعركة محمد بك أبو شنب [١٣٢] فتوجه محمد بك أبو الذهب إلى حيث يقيم همام، واستخدم الخديعة معه، واتصل سرا بابن عمه (اسماعيل ابا عبد الله) وأعدا اياه برئاسة الصعيد بعد القضاء على همام [١٣٣]. وتم التعاون معه على هذا الاساس.

ونتيجة لخيانة أولاد أعمامه هزم همام، وفر إلى اسنا حيث مات كمدا ودفن فى بلدة قمولة، ورجع أحد ابنائه درويش همام مع محمد بك أبو الذهب إلى القاهرة [١٣٤].

وهكذا قضى على امارة همام التى ظلت قائمة طوال سنوات أربع من ١١٧٩هـ/١٧٦٥م - ١١٨٣هـ/١٧٦٩م. ولهذه الامارة أهمية خاصة فى تاريخ الانفجارات السياسية والاجتماعية. فهى تعد مظهرا من مظاهر التحالف بين الفلاحين والبدو، ويرى البعض فى ان ثورة همام لها هدف اجتماعى وهو توزيع الارض على الفلاحين [١٣٥] ولكننا نرى انه لا يمكن أن يكون همام قد وصل إلى هذه الدرجة من التفكير بدليل أن الاسقاطات وكل وثائق المحكمة الشرعية ودار الوثائق القومية لم تشر إلى ذلك من قريب أو بعيد، وأن عمليات التنازل والاسقاطات كانت تتم فى محيط قبيلة هوارة وسيتم التعرًّض لذلك حين الحديث عن الالتزام والضرائب [١٣٦] كما أن بعض المراجع ذكرت أن همام قد أقام جمهورية على حين أنه لم يحدث ذلك بالمرة، حتى له أبان الثورة العرابية لم يتجرأ عرابى على اطلاق لفظ (جمهورية).

وهكذا تغلَّب على بك على جميع اعدائه، ولكن سرعان ما اضطربت العلاقة بينه وبين محمد بك أبو الذهب وسيتم التعرض لذلك فى الصفحات التالية.

وقد أصبح الصعيد بعد موت همام ملاذا للبكوات الذين بدأوا يلاحقون بعضهم بلا انقطاع، وكان هدفهم واحدا هو العودة إلى حكم القاهرة بأى وسيلة مما أدى إلى تدهور الزراعة.

رابعا - حكم همام للصعيد :

كان حكم الصعيد منذ عصر المماليك فى أيدى شيوخ العرب من الهوارة، وظل الوضع كما هو عقب الفتح العثمانى [١٣٧]، ولكن هوارة استهانت بحكم العثمانيين ابان ولاية سليمان باشا(٩٣١هـ/١٥٢٥م - ٩٤١هـ/١٥٣٥م)، فامتنعت عن ارسال الأموال السلطانية، ولذا فقد أرسل سليمان باشا منشورا إلى أعوانه فى الصعيد عام ٩٣٣هـ/١٥٢٧م يخبرهم فيه بتعيين أحد أمراء المماليك ويدعى سليمان بك أحمد، الذى أوصاه بضرورة الاهتمام بالرعية، وارساء قواعد العدل ورفع الظلم الذى وقع من قبل عربان هوارة [١٣٨].

وبضعف الحكم العثمانى بدأ يقوى النفوذ المملوكى الذى تمثل فى صنجق جرجا، وغدا الصعيد منفى للمتشردين مما ساعد على تقوية الهوارة، حيث كانوا يلتجئون اليهم ويستعينون بهم فى حروبهم اللانهائية.

وقد ازداد نفوذ الهوارة قوة وبأسا فى القرن الثامن عشر الميلادى (الثانى عشر الهجرى) وخاصة ابان حكم شيخ العرب همام بن يوسف الهوارى (١١٧٩هـ/١٧٦٥ - ١١٨٣هـ/١٧٦٩م)، وقد كان همام يتصف بالكرم والشجاعة، ويرسل الهدايا للباشوات بالاضافة إلى مساهمته بالغلال [١٣٩]، كما كان همام يساهم دائماً فى موكب الحج، ويرسل الهدايا للحجاج، وقد أرسل فى احدى المرات ثلثمائة جمل وعديد من الميرة والمأكولات [١٤٠] بل كان يؤمن هذه القوافل ويحرسها، وخاصة القوافل التى كانت تذهب من ميناء القصير وتعود اليه [١٤١].

وشهد الصعيد فترة رخاء ابان حكم امارة همام لم تشهدها بقية الأقاليم الاخرى، اذ كان تحت سيطرته العديد من البلاد، وعندما أدخل نظام الإلتزام فى مصر، دخل من ضمن الفئات التى دخلت هذا الميدان، ووجدت الكثير من الاسقاطات لصالحه ولصالح قبيلته بعدما أفلس نظام الالتزام.

وقد استغل بكوات المماليك بالقاهرة هذا الكرم والنبل أسوأ استغلال اذ كانوا يستجيرون بحماه اذا نفوا إلى الصعيد، كما استعانوا بماله ورجاله فى سبيل العودة إلى المجد والسلطان بالقاهرة.

وقد حصل الهمامية على لقب الإمارة والباشوية أيضاً، وهذا ما تكشف عنه الوثائق الرسمية اثناء استلام الغلال، حيث كانوا يكتبون حجة بذلك [١٤٢].

وبدراسة هذه الوثائق يلاحظ أن الأمير همام كانت له السيطرة الفعلية على الملتزمين فى الصعيد، مما يعنى أنه كاد أن يصبح دولة داخل دولة. بدليل أنه ذكرت كلمة (استحقاق ديوان مولانا الأمير)، ولا تكتب مثل هذه الكلمة الا اذا كان صاحبها ذا سطوة كبيرة، كما أنه له دار غلال وموظف مسئول عنها يسمى أغات الغلال كما أن له باب امارة.

كما جمع الهمامية الضرائب المالية والعينية لحسابهم الخاص، وكان لهم ديوان خاص بذلك، واذا تأخر احد فى دفعها كان يطرد من الأرض عن طريق الأهالى الذين كانوا يتعهدون بذلك بأنفسهم [١٤٣].

وبدراسة إحدى الوثائق يمكن أن نستنتج أنه بالرغم من تعهدهم بالدفع المطلوب فانه اذا حدث كذب وافتراء من أحد فان الجميع يقاطعه ويتعرض لتأديبه. ويبدو أن هذا كان من أعرافهم التى تمسكوا بها حفاظاً على العلاقات بينهم.

اما عن تدهور العلاقات بين على بك ومحمد بك أبو الذهب، التى سبق التنويه عنها، فان هذه العلاقات سرعان ما تدهورت، وظهر ذلك عندما كان أبو الذهب فى الشام، فعاد مسرعاً، وعلم على بك بذلك اغتاظ، ولكن أبو الذهب برر سبب عودته لسوء معاملة ظاهر العمر له، وكان هدفه من ذلك هو دس الوقيعة بين على بك وظاهر العمر. وثبت افتراء أبو الذهب وسوء نيته [١٤٤].

وأراد على بك ابعاده عن مسرح الاحداث فى القاهرة، وأمره بالعودة إلى الشام – ولكنه لم يمتثل للأمر، فنفيه إلى الصعيد وعهد إلى على بك الطنطاوى بتنفيذ هذا الأمر، الذى يقضى بقتل أبى الذهب، ولكنه هرب إلى الصعيد [١٤٥] وأصدر على بك أمراً بتعيين أيوب بك حاكماً لجرجا، ووجد محمد بك أبو الذهب الفرصة فى مساعدة العربان له أمثال شيخ العرب اسماعيل أبو على.

واثناء وجود محمد بك أبو الذهب بالصعيد، ارسل على بك رسالة سرية إلى أيوب بك حاكم جرجا، يأمره بقتله، ولكن الرسالة وصلت اليه فطلب من الرسول ضرورة

توصيلها إلى أيوب بك حتى يستطيع التأكيد من موقفه تجاهه، ولكن الاخير أخفى عنه الخبر ولم يخبره بمضمون الرسالة، مما عرضة للإنتقام، فقطع أبو الذهب لسانه، لأنه كذب، وقطعت يديه لأنها تسلمت الرسالة ثم قتله فرمى به فى النيل (١٤٦) وعلى أثر هذا الغدر من جانب على بك تم التحالف بين أبو الذهب والأمراء القاسمية الفارة، بعد أن تم الصلح بينهم، كما انضم اليه اتباع أيوب بك وعلم بذلك على بك فاغتاظ وبدأ يستعد للمعركة الفاصلة (١٤٧).

وبدأت الاستعدادات من جانب الفريقين، انتظاراً للمعركة الحاسمة فى بياضة شمال بنى سويف، وكان جيش على بك بقيادة على بك الطنطاوى الذى هزم، ففر على بك إلى الشام (١٤٨)، ودخل محمد بك أبو الذهب إلى القاهرة وصار شيخاً للبلد، ثم جهَّز على بك جيشا فى الشام، وأتى به حيث التقى الجيشان فى الصالحية، وانهزم على بك مرة أخرى وانتصر محمد أبو الذهب، وقتل على بك الطنطاوى وغيره، وجرح على بك الكبير بسيف مراد بك، وأخذه محمد بك أبو الذهب ودس له السم أثناء علاجه ومات (١٤٩).

خامسا – الصعيد بعد وفاة على بك الكبير :

انتهى عهد على بك ومحمد بك أبو الذهب بوفاتهما وهو عهد تميز بالاضطراب وكثرة المنازعات والحروب، وقد انقسم مماليكهما شيعا وطوائف، تنازعت فيما بينهما للحصول على المشيخة، والاستبداد بحكم البلاد (١٥٠).

وقد تأثرت الأحوال الاقتصادية بهذه الاضطرابات، وأثَّر ذلك بالتالى على الصعيد، ففى عام ١١٩١هـ/١٧٧٧م حضر على أغا المعمار من المنيا وترك هناك غلاله وأمواله، وصحب معه طائفة من عربان هوارة وغيرهم، وامتنع عن قبول أى منصب صنجقية غير الصعيد وتحالف مع العربان واعداً اياهم بالخير الكثير اذا استمروا على موقفهم المؤيد له، فجهزوا تجريدة لمساعدة محمد بك بقيادة على بك السروجى، وتقابل الجيشان عند البدرشين قتل فيها الكثير من أتباعه، وقام العربان بسرقته واراد ذو الفقار بك الهروب فغرق هو وحصانه (١٥١).

وعلى أثر ذلك اضطربت الأحوال فى الصعيد، ومنع الأمراء المماليك الفارون هناك الغلال عن القاهرة، واستولوا على ضرائبها، وازدادت قوة المماليك الفارين حتى أن حاكم جرجا فى ذلك الوقت حسن بك أصبح لا يستطيع مقاومتهم فى عام ١١٩١هـ/١٧٧٧م، مما جعله يستنجد بالباشا الذى جهز تجريدة وعين سر عسكرها رضوان بك، وعلى الجوخدار [١٥٢] وسليم بك طنان وحسن بك سوق السلاح [١٥٣]، ويبدو أن التجريدة حققت أهدافها بدليل وصول ٨٠ ألف أردب غلال من الصعيد فى نفس ذلك العام.

ولعب الصعيد أيضا دوره السياسى، متجاوزا أهميته الاقتصادية اذ طالب الأمراء من المماليك الفارين فى الصعيد بعزل محمد عزت باشا وتحققت مطالبهم [١٥٤].

وفى سبيل تقوية شوكة الأمراء بالصعيد، قام حسن بك ورضوان بك بجمع عربان هوارة والجعافرة، واستقروا جميعا فى جرجا مما حدا مراد بك إلى تجهيز تجريدة كبرى عام ١١٩٢هـ/١٧٧٩م وقادها بنفسه ولما علم الأمراء بذلك هربوا، الا أن مراد بك واصل حملته على جرجا وقبض على اسماعيل أبو على وقتله واستولى على أمواله وعبيده [١٥٥].

ولكن سرعان ما عاد حسن بك ورضوان بك بعد عودة مراد بك إلى القاهرة، فانضم إليهم الأمراء الفارين من مراد بك أمثال ابراهيم بك قشطة وعلى بك الجوخدار وحسين بك الجوخدار وحسين بك وسليم بك، ثم انضم إلى مراد بك سليمان بك أبو نبوت وعثمان بك الأشقر، وغيرهم وعلى هذا الاساس قرر مراد بك تجهيز تجريدة أخرى عام ١١٩٤هـ/١٧٨٠م ففى سبيل هذا الهدف فرض الضرائب على التجار واستولى على كثير من المراكب [١٥٦] وانتصر مراد بك عليهم وقام بقتل ابراهيم بك أوده باشه [١٥٧] ثم عاد إلى القاهرة عام ١١٩٥هـ/١٧٨١م ومعه ابراهيم بك قشطة وغيرهم من الرهائن، وفى نفس الوقت عيّن اسماعيل بك على اخميم وحسن بك على قنا وقوص، ورضوان بك على اسنا، على أن يتم الصلح بينه وبين الأمراء الفارين عام ١١٩٥هـ/١٧٨١م [١٥٨]. ولكن ابراهيم بك قشطة وسليم بك فرا مرة أخرى إلى الصعيد فى عام ١١٩٦هـ/١٧٨٢م مما ادى إلى ارتباك مراد بك وابراهيم بك [١٥٩]،

وادى إلى ارتباك الاحوال فى القاهرة نفسها ولذلك فقد فرض ما يعرف الان بحظر التجول بعد صلاة العشا.

وللمرة الثالثة جهَّز مراد بك تجريدة لمطاردة الأمراء المماليك الفارين إلى الصعيد، مما نتج عنه ارتباك أحوال البلاد الاقتصادية، اذ فرض مراد بك الكثير من الضرائب واستولى على ثروات الكثير من التجار وغيرهم حتى ضج الناس من ذلك. وعندما تم تجهيز التجريدة انضم إلى مراد بك ورضوان بك وترتب على ذلك ضعف الجبهة الأخرى، واثناء ذلك عيَّن عثمان بك الشرقاوى حاكما لجرجا (١٦٠) الا ان كلا من سليمان بك الأغا، وابراهيم بك هربا إلى الصعيد ولحقهم أيوب بك من المنصورة، وأرسل محمد كتخدا اباظة واحمد اغا جمليان الوساطة فى الصلح، الا أن عثمان بك الشرقاوى لم يوافق على الصلح قبل أن يتم الصلح بين الأمراء جميعا، فانتهز المماليك هذا التطور وقاموا بنهب البيوت، مما ترتب عليه جمع الأموال الكثيرة من الملتزمين والفلاحين، وأشيع عن تصالح ابراهيم بك أمير الحج، مما أدى إلى غضب مراد بك ولكنه لم يظهره وقام بعزل عثمان بك الشرقاوى وغيره (١٦١).

وكان من نتيجة هذا التدهور المستمر أن تأزم الموقف بين ابراهيم بك ومراد بك، بالإضافة إلى هبوط النيل، وقلَّة الغلال الواردة من الصعيد وارتفاع سعرها، فانتهز أمراء المماليك الفرصة، وقاموا بأعمال النهب التى تعودوا على مزاولتها، ولهذا فقد سافر مراد بك إلى بنى سويف ومنع المراكب الذاهبة والآتية من الصعيد (١٦٢). مما إضطر علماء الازهر إلى التدخل فى الوساطة بين ابراهيم بك ومراد بك وسافر وفد منهم إلى حيث يقيم مراد بك فى منية بن خصيب، ورجع الوفد ليعرض شروط الصلح التى فرضها مراد بك (١٦٣) وفى نفس الوقت حضر مراد بك إلى الجيزة، ومعه الكثير من الأجناد والعربان والغوغاء من أهل الصعيد والهوارة، وحاول الوفد القيام بعملية الصلح، ولكن اثناء عبورهم بالمراكب أن أطلق مراد بك النار عليهم، مما أدى إلى تبادل اطلاق النار بين الطرفين، ويعنى هذا ان محاولات الصلح قد باءت بالفشل، ولذا فقد استمرت المعارك طوال عشرين يوما، مما جعل حالة البلاد الاقتصادية تزداد سوءا (١٦٤) بالاضافة إلى ظهور وباء الطاعون وارتفاع الاسعار وقلة وجود الغلال وقيام طائفة مراد بك بافساد الزراعة، وعموما فقد عم السلب والنهب واشتد بأس وقوة مراد بك

مما جعل ابراهيم بك يفكر فى الهروب، ولكنه عاود الكرة مرة أخرى ضد مراد بك، ولكنه فى النهاية اضطر ازاء التدهور المستمر إلى الهروب [١٦٥].

ثم عاد ابراهيم بك يطلب الصلح مرة اخرى، وأرسل وفداً أخر وفى هذه المرة وافق مراد بك على الصلح [١٦٦]، ووصل إلى غمازة ومعه السواد الأعظم من العساكر والعربان، وقام بزيارة الامام الشافعى، والتحم معه الأمراء الخمسة، وأراد بعضهم الهروب إلى الصعيد، ولكنهم خدعوا ووجدوا أنفسهم أمام الاهرامات، ومع ذلك تمكنوا من الهروب إلى الصعيد، وقد ثار الشعب لذلك مقدار ما سوف يترتب عليه هروبهم من قحط شديد ومنع غلال الصعيد، ولكن قبض عليهم وأرسلهم مراد بك إلى الوجه البحرى [١٦٧].

سادسا - حملة حسن باشا الجزائرلى :

وحاول الأمراء المنفيون الهروب إلى الصعيد، ولكن تم القبض على أحدهم [١٦٨] وعلمت الدولة العثمانية بما يحدث فى ولاية مصر، بالإضافة إلى سوء الاحوال الإقتصادية التى ترتب عليها امتناع مراد بك وابراهيم بك عن ارسال الجزية طوال سنوات اربع [١٦٩]، ولم تقتصر مظالم ابراهيم بك ومراد بك على الأهالى، بل امتدت إلى الاجانب المقيمين فى مصر، فعملا على ابتزاز الاموال منهم ومصادرة متاجرهم، ووصل بهم الأمر إلى نقض اتفاقهم مع فرنسا، بل انهم هددوا بهدم الكنائس الخاصة بالأجانب الأمر الذى أدى إلى احتجاج سفراء وممثلو فرنسا والنمسا وهولندا لدى الدولة العثمانية، بالإضافة إلى ذلك فانهما - مراد بك وابراهيم بك - قد اتصلا بالروسيا وشجعتهما على هذا العمل [١٧٠] تمهيدا للانفصال عن الدولة العثمانية.

واخيراً أرسلت الدولة العثمانية حملة بقيادة حسن باشا عام ١٢٠٠هـ/١٧٨٦م الذى استطاع هزيمة مراد بك وابراهيم بك وفراً إلى الصعيد ولكن لم يستطع حسن باشا اخضاع الصعيد، ولم يكن الموقف الدولى فى صالح الدولة العثمانية، اذ قامت حرب بينها وبين الروسيا، واستدعى حسن باشا للاشتراك فى الحرب [١٧١] وتدخل العلماء مرة أخرى للقيام بالوساطة بين حسن باشا ومراد بك وفى هذه الاثناء بدأ مراد بك بالحرب عند الرحمانية [١٧٢] ولكنه هرب هو وطائفته إلى الصعيد، وأراد حسن

باشـا الانتقـام منهم ببيـع أولادهـم ونسـائهم ولكن تدخـل علمـاء الازهر ومنعـوا هذا البيـع [١٧٣].

وعلى اثر ذلك انقسمت قوات مصر العثمانية إلى قسمين هما (الأمراء القبالى) نسبة إلى الوجه القبلى، والأمراء البحرية (نسبة إلى الوجه البحرى) وهو ما أثر على سير الاحداث وتطورها فى مصر العثمانية وقد شهد عام ١٢٠٠هـ/١٧٨٥م معركة بين الفرقتين قرب ساحل اسيوط. وعيّن قاسم بك أبو سيف لولاية جرجا وقائداً للتجريدة التى أرسلت بصحبة عابدى باشا، مما جعل الأمراء القبلية يتحصنون فى أسيوط [١٧٤]. وتلى هذه المعركة معركة أخرى عام ١٢٠١هـ/١٧٨٦م وفيها تعاونت القوات العثمانية مع الأمراء البحرية، وانتصرت قوات الأمراء القبالى، وطلب حسن باشا المدد بقوات أخرى، ولكن طلب الأمراء القبلية الصلح، وبالرغم من هذا، فانهم وصلوا إلى الجيزة وفرضوا على أهلها الضرائب، ثم عادوا مرة أخرى يطلبون الصلح والأمان وخاصة عندما افترق عنهم عرب الهنادى، كما نشب الخلاف بينهم وتركوا الميدان وذهب بعضهم إلى المنيا والبعض إلى اسيوط والبعض الثالث إلى القاهرة، فى الوقت الذى أرسلت فيه سلطات القاهرة تجريدة إلى جرجا ولم تجد أحدا هناك [١٧٥].

واستؤنف القتال مرة اخرى، وقتل الكثير من الطرفين، وبرغم ذلك فقد انهزم الأمراء الموجودون بالصعيد، كما قتل الكثير من عرب الهنادى وهرب الباقون وطاردتهم قوات السلطات الحاكمة ومعهما القوات العثمانية حتى أسوان ومنها فقد واصلوا إلى ابريم وهناك ساءت حالتهم وتعرضوا للقتل من الفلاحين، وحضر بعضهم إلى عابدى باشا بطلب العفو لآخرون تشتتوا فى البلاد [١٧٦].

ثم وصلت التجريدة المرسلة لمطاردتهم إلى القاهرة، وحضر معها عابدى باشا واسماعيل بك شيخ البلد وعلى بك الدفتردار [١٧٧] ورضوان بلفيا، أما حسن بك الجداوى الذى تخلف فى قنا وعثمان بك وسليم الاسماعيلى فقد تخلفا أيضا فى اسنا وتخلف على بك جركس فى أرمنت، وتقلد بعضهم المناصب الهامة فى الصعيد وعين قاسم بك فى منصب حاكم جرجا [١٧٨].

واستغل الأمراء الموجودن بابريم الموقف فرجعوا إلى أسوان ثم إلى اسنا ووصل

بعضهم إلى جرجا، وعلى أثر هذا اجتمع الباشا مع الأمراء المماليك واستقر الرأى على أرسال وفد للصلح معهم وكان من ضمن اعضائه الشيخ سليمان الفيومى [١٧٩].

وترتب على هذا أن اتخذ حسن باشا قرارا بعودة المظالم مرة أخرى التى تمثلت فى الضرائب والمظالم التى فرضت قبل ذلك، وتم رفعها بمعرفة حسن باشا، ولذا فقد غضب الناس وجدد أمراء الصعيد مطالبهم، ثم جاء العفو السلطانى عن مراد بك وابراهيم بك [١٨٠].

ونقض الأمراء الموجودن بالصعيد الصلح فى عام ١٢٠٢هـ/١٧٨٧م، ووصلت المعلومات بأنهم انتقلوا إلى أسيوط، وبعضهم قد وصل إلى منفلوط، وعلى أثر ذلك اجتمع اسماعيل بك شيخ البلد مع مشايخ الأزهر والأمراء وغيرهم، وحاول أن يحصل على فتوى من العلماء بجواز قتالهم، وتم فرض مبلغ من المال على كل بلدة، ولذا فقد ارتبكت حالة البلاد، وفرض ما يعرف بحظر التجول، وقبض على أتباع أمراء الصعيد فى القاهرة، وفى نفس الوقت أرسل الأمراء الموجودون بالصعيد برسالتين الأولى للباشا والثانية للمشايخ، يخبرونهم فيها أنهم لم ينقضوا الاتفاق، وانما الذى نقضه هم، حيث قاموا بتفتيش بيوتهم ونهبوا حريمهم وشردوا مماليكهم، وعلى أثر وصول هذه الرسائل اجتمع الأمراء وأرسلوا لهم اعتذارا [١٨١].

والحقيقة أن إرسال الباشا والمشايخ بالإعتذار اليهم يعنى اعترافهم بأن الأمراء الموجودين بالصعيد لم ينقضوا الاتفاق المبرم معهم، ولذا فقد سمحوا لهم باضافة سمهود وبرديس فوق ما تحت سيطرتهم [١٨٢].

وبالرغم من هذا فان الباشا ارسل اليهم خطابات يعرض عليهم الرجوع إلى أماكنهم المحددة لهم، ودفع ميرى البلاد، والا فسيكون الصلح منقوضاً. وأثناء ذلك رجع ابراهيم بك من طهطا إلى المنيا عند مراد بك ووزع مراد بك الكثير من املاك المنيا على أتباعه، ونتيجة لهذا فقد جهَّز الباشا تجريدة، ولكن حدث تراخى فى اعدادها [١٨٣].

وقد وصل بعض الأمراء بجنودهم إلى بنى سويف، وأرسلوا إلى القاهرة يطلبون الصلح، على أساس الموقف الذى تجدد، (حيث وصول القوات إلى المكان الجديد)، وعلى اثر هذا اجتمعوا فى القاهرة، وتشاوروا فى أمر نفقة التجريدة، واثناء ذلك

جاءتهم رسالة أخرى من الأمراء الموجودين بالصعيد يطلبون فيها مد نفوذهم من طهطا إلى قبلي مع المطالبة برد حريمهم وأموالهم ومماليكهم، ولكن اشترطت عليهم - السلطات الحاكمة - بضرورة دفع الميرى فوافقوا على ذلك على شريطة أن يكون لهم من أسيوط وما قبلها [١٨٤]، وتم إرسال وفد مكون من الشيخ محمد الأمير وغيره، ولكن وصلت الأخبار بوصول مراد بك ومن معه من الأمراء المماليك إلى بنى سويف، وانتظر الباشا حتى عودة الوفد المرسل للصلح. ورجع الوفد يؤكد الصلح من جانب كل من مراد بك وابراهيم بك [١٨٥].

وفى هذه الاثناء إضطربت الأحوال بالبلاد، اذ عبث العربان وهددوا الامن، وارتفعت الأسعار، وهنا يظهر دور علماء الأزهر برئاسة الشيخ العروسى، الذين ذهبوا إلى الباشا وتناقشوا معه فى أمر هذا الارتباك، وانتهت هذه المناقشة بضرورة قتال الأمراء الموجودين بالصعيد [١٨٦]. واستقر الرأى على ارسال تجريدة، ولكنهم بوغتوا بوصولهم إلى القاهرة حيث هجموا عليهم [١٨٧].

ويبدو أن طائفة المغاربة [١٨٨] اشتركت فى ذلك الصراع بجانب مراد بك وابراهيم بك بدليل انه قتل الكثير منهم [١٨٩] ولنا أن نتساءل كيف يحارب هؤلاء المغاربة بجانب فئة مسلمة ضد فئة مسلمة اخرى، فى الوقت الذى امتنعوا فيه عن الحرب إلى جانب طومان باى، تحت هذا الادعاء فى رأينا أن موقفهم يرجع إلى تأكدهم من انتصار العثمانيين، وهو ما حدث هذه المرة ايضا، اذ علموا ان مراد بك وابراهيم بك سينتصران ويتوليان الحكم. وهكذا فان موقف المغاربة اتسم بالانتهازية فى كلا الموقفين. وكان بعيدا عما اعلنه من مبادئهم تجافت الحقائق والمواقف عنها كثيرا.

ونتج عن استمرار المعارك بين الطرفين، ان قطع الاتصال تماماً بالصعيد، وقل وجود الغلال عام ١٢٠٢هـ/١٧٨٨م [١٩٠] ويبدو أن الأمراء الموجودين بالصعيد قاسوا أيضا من المعارك، فقد طلبوا الصلح ووافقوا على العودة إلى الحدود التى حددها حسن باشا سابقاً، ووافق الباشا على شرط ارسال رهائن لتنفيذ هذا الاتفاق، ودفع المال الميرى المطلوب عليها، ولم يوافقوا على ارسال رهائن، ووافقوا على العودة إلى الحدود المذكورة، لذا استؤنفت المعارك مرة ثانية، مما اضطرهم إلى العودة فى طلب الصلح بشرط ان تكون حدودهم اسيوط فيما بعدها وبدون ارسال رهائن [١٩١].

واثناء استمرار المعارك بين الطرفين حضر وال جديد إلى مصر وهو اسماعيل كتخدا حسن باشا، واجتمع عابدى باشا الوالى السابق، قبل أن يصل الوالى الجديد، مع مندوب مراد بك وابراهيم بك، وهو أحمد أغا الذى عرض مطالب الأمراء القبلية، وهى من اسيوط إلى قبلى شرقا، ودفع المال الميرى من الغلال والافراج عن المراكب بشرط ارسال الامان لهم (١٩٢) وعلى أثر ذلك تم الافراج عن المراكب المحجوزة، وانتهت الازمة وتم الصلح بين الطرفين، ثم عادوا وتعللوا بأن الذى وقع الاتفاق معهم وال معزول، واضطرب الموقف ثانية (١٩٣) فاجتمع عابدى باشا مع المشايخ والقضاة، واتفقوا جميعا على ضرورة إحترام إتفاق الصلح، والا فلابد من استئناف المعارك، وقبض على حريمهم وأولادهم ومماليكهم، وكتبوا ما يفيدا هذا، وأرسلوه اليهم وتم توقيع الجميع عليها (١٩٤) وازاء هذا خضع الأمراء الموجودون بالصعيد لمطالب السلطات الحاكمة فى القاهرة.

ثم عاد الأمراء القبالى إلى نقض الاتفاق عام ١٢٠٤هـ/١٧٨٩م، وتجاوزا الحدود التى حددت لهم، وامتنعوا عن ارسال الغلال ودفع الاموال، فارتفعت الاسعار مرة ثانية، ولكنهم ادعوا انهم لم يتجاوزوا حدودهم الا بناء على أوامر من عابدى باشا الذى حدد لهم حتى منفلوط وانهم أرسلوا الغلال المطلوبة ولم يخالفوا أمراً للسلطان (١٩٥).

وهناك بعض الاحداث التى أثرت فى الموقف منها موت اسماعيل بك شيخ البلد، ولذا فقد اشتد التنافس بين طائفته للحصول على منصبه، وثانى هذه الاحداث عزل الوالى العثمانى ونقله من القاهرة وثالثها انتشار وباء الطاعون، اما رابع هذه الاحداث فقد انتهز أمراء الصعيد الفرصة وتوجهوا إلى القاهرة (١٩٦).

وقد صدر العفو السلطانى عن مراد بك وابراهيم بك وتم الصلح ودخل الجميع القاهرة، وسكن مراد بك بيت اسماعيل بك وتقلد عثمان المرادى إمارة الصعيد. ولكن حدثت ازمة اقتصادية نتيجة لعدم ورود الغلال. وانتهت هذه الازمة بوصول الغلال من الخارج (١٩٧).

وقبل ان نختتم هذا الفصل، هناك بعض الحقائق التى يجب اثباتها هى :

أولا : قيام السيد عمر مكرم بدور الوساطة بين مراد بك وابراهيم بك وبين السلطات الحاكمة فى القاهرة حتى انتهى ما يعرف بالصلح بين الطرفين. وكان قيام عمر مكرم بهذا الدور يرجع إلى الصداقة القديمة بينه وبين مراد بك الذى حفظ له هذا الجميل بأن عينه فى منصب نقيب الاشراف فيما بعد.

ثانيا: اخفاق حملة حسن باشا فى تحقيق أهدافها، حيث انها لم تقض على ظلم وفساد مراد بك وابراهيم بك.

ثالثا : ان قوة الباشا أصبحت ضعيفة فى مصر خلال الفترة، وكان موقفه موقف المتفرج أحيانا.

وهكذا كشفت الاحداث عن المنازعات المستمرة بين البيوتات المملوكية، وقد ركز الباحث على دور الصعيد. ولكن هذا الدور لم ينته عند الحد بعد الصلح الاخير، ولكنه ظهر واضحا فى مقاومتهم للغزو الفرنسى عام ١٢١٣هـ/١٧٩٨م، ثم واصلوا دورهم فى عهد محمد على وخلفائه.

ومن هذا كله يتضح الدور الهام الذى قام به الصعيد فى أحداث مصر السياسية ابان الحكم العثمانى.

الهــوامــش

(١) أحمد شلبى عبد الغنى، أوضح الاشارات، ص ٢٨٣ - ٢٨٤.

(٢) يرجع انقسام سعد وحرام، الى تأثير القبائل العربية فى الجزيرة العربية، وقد تدرجت الأنساب وحلت التسميتين (الفقارية والقاسمية) فى مصر فى القرن السابع عشر بدلا من سعد وحرام، وحرام تنسب الى حرام بن سعد مالك بن سعد بن زيد مناة بن تميم، بطن له خطة بالكوفة. واستقرت سعد وحرام فى مناطق متفرقة من ريف الدلتا، وأصبح من عربان حرام مشايخ بلاد وخولة وقضاة وفقهاء (انظر عصمت محمد حسن ، عبد الرحمن الجبرتى ومنهجه فى كتابة التاريخ - رسالة ماجستير غير منشورة قسم التاريخ ، كلية الآداب جامعة الاسكندرية ، صـ ٣٠١) ويرى عمر عبد العزيز عمر (المرجع السابق، ص ٢١٦) ان سعد وحرام من القبائل والبطون العربية التى نزلت بمصر مع الفتح العربى وهذا الانقسام انقسام إجتماعى يقسم المجتمع كله الى قسمين ولم يستند اطلاقا أسس مذهبية سياسية أو أقتصادية.

(٣) مصطفى الشافعى القلعاوى، صفوة الزمان فيمن تولى على مصر من أمير وسلطان، ص ١٦٧ - ١٦٨ ويبدو عليه أنه نقل روايته عن الجبرتى لأنه كان معاصرا له.

(٤) عبد الرحمن الجبرتى، المصدر السابق ، جـ١/٣٣.

(٥) أحمد شلبى عبد الغنى، المصدر السابق، ص ٢٨٣ - ٢٨٤.

(٦) أحمد الدمرداشى، المصدر السابق، جـ١/٤. ويتفق معه فى هذا الرأى مصطفى بن الحاج ابراهيم (المصدر السابق، ص ٣).

(٧) عبد الرحمن الجبرتى، جـ١/٣٩ - ٤٠. وجدير بالذكر أن المؤرخين المعاصرين للفتح العثمانى أمثال ابن اياس وابن زنبل الرمال لم يشيروا من قريب أو بعيد الى هذه الرواية، ويرى هولت Holt فى رواية الجبرتى عن ظهور القاسمية والفقارية أنها تتشابه مع القصص الشعبية والاسطورية (أنظر هولت P.H. Holt Op. Cit., P. 48.

P.M. Holt, Al Jabart's introduction to the history of ottoman Egypt, B.S.O.A.S V. XXV. P. 44-45.

(٨) أحمد الدمرداش ، المصدر السابق ، جـ١ ، ص ٥ .

(٩) محمد بن ابى السرور البكرى، الكواكب السائرة فى اخبار مصر القاهرة، جـ٣/١٧٢، أحمد الدمرداشى، المصدر السابق، جـ١/٣٠، عبد الكريم رافق، المرجع السابق، ص ٢٧٢،

P.H. Holt, The Pattern of Egyptian Political History from 1517-1798 in Political and Social Change in Modern Egypt. P. 80.

(١٠) أحمد شلبى عبد الغنى، المصدر السابق، ص ١٥١ - ١٥٢.

(١١) محمد البكرى، المصدر السابق، جـ٣/١٦٩ - ١٧٠ عمر عبد العزيز عمر، المشرق العربى من الفتح العثمانى حتى نهاية القرن الثانى عشر الهجرى، ص ١٤٦.

P.M. Holt, Egypt and the Fertile Crescent P. 82, Combe, Op. Cit., T. 3. P. 36.

(١٢) ابراهيم الصوالحى، المصدر السابق، ص ٥٢٧ - ٥٣٢.

(١٣) كوجك: كلمة تركية أو كوجوج: أى الصغير : الجاويش الصغير (أنظر أحمد السعيد سليمان، المرجع السابق، ص ٦٥.

(١٤) ابراهيم الصوالحى، المصدر السابق، ص ٥٥٠ - ٥٦٣.

(١٥) المصدر السابق، ص ٥٧٢ - ٥٧٣ ، P.M. Holt, Op. Cit., P. 83.

(١٦) نفسه ، ص ٥٧٣.

(١٧) نفسه ، ص ٥٧٩ - ٥٨٠.

(١٨) المصدر السابق، ص ٦٠٩.

(١٩) نفسه ، ص ٦١٤ - ٦١٥.

(٢٠) نفسه ، ص ٦٢٢.

(٢١) نفسه ، ص٦٢٤ - ٦٢٥، يوسف الملوانى، المصدر السابق ص ٢٠٥.

(٢٢) ابراهيم الصوالحى، المصدر السابق، ص ٦٢٥.

(٢٣) المصدر السابق، ص ٦٢٦. وكان الخمسة المنفيون هم مصطفى أغا كتخدا الجاويشية سابقا ومعمار باشا سابقا ويوسف كتخدا الجاويشية وأغا التفكجية سابقا ومصطفى كتخدا الجاويشية ومحمد أغا البلطجى. واختبأ البعض فى الجامع الازهر واصدر عمر باشا أمره باخراج المختفين بالازهر - عشرة أفراد - واشترطوا بأصدار العفو عنهم، واستعانوا بمحمد بك حاكم جرجا ولكنه قتل.

(٢٤) ابراهيم الصوالحى، المصدر السابق، ص ٦٩٤ - ٦٩٥.

(٢٥) يوسف الملوانى، المصدر السابق، ص ٣٠١.

(٢٦) ابراهيم الصوالحى، المصدر السابق، ص ٨٥٧. وكان الباشا فى هذا الوقت حسن باشا السلحدار (الملوانى، المصدر السابق، ص ٢٢١).

(٢٧) ابراهيم الصوالحى، المصدر السابق، ص ٨١٣ - ٨١٤،

(٢٨) ابراهيم الصواحى، المصدر السابق، ص ٨٥٧.

(٢٩) نفسه ، ص ٨٦٠.

(٣٠) نفسه ، ص٩٠١.

(٣١) أحمد الدمرداشي، المصدر السابق، جـ١/ ٤٠ -٤١. وانظر الدراسة التحليلية.

(٣٢) المصدر السابق، جـ ١/ ٤٠ - ٤١.

(٣٣) ابراهيم الصوالحي، المصدر السابق، ص ٩٣٤.

(٣٤) المصدر السابق، ص ٩٧٢، أحمد الدمرداشي، المصدر السابق، جـ١/ ٩٤.

(٣٥) ابراهيم الصوالحي، المصدر السابق، ص٩٨٧.يذكر الصوالحي أن محمد البغدادي وغيره كانوا موجودين عنده وماتوا محروقين من شدة ضرب المدافع ونهبت الرعايا والعساكر أمواله.

(٣٦) أحمد الدمرداشي، المصدر السابق، جـ١/ ٧٤ - ٧٩، أحمد شلبي، المصدر السابق، ص ٢٠٧. ويذكر الدمرداشي أنه كان مشتركا مع الصناجق، وكان له نصيب حيث أنه اشار الى ذلك.

(٣٧) أحمد الدمرداشي، المصدر السابق، جـ١/ ٨٠ - ٨١. يذكر أن قبيلة هوارة قد ساهمت بحوالى ٧٠ كيسا، وكان للسلطان العثماني نصيب من هذه الاموال وهي موزعة على النحو التالي:

٥٠ كيس للباشا (يرسل منهم نصيب للسلطان).

١٠ للكتخدا.

٦ قاضي عسكر.

١ للنايب.

(٣٨) المصدر السابق، جـ١/ ٨١.

(٣٩) نفسه ، جـ١ / ٩٤.

(٤٠) نفسه، جـ١/ ٩٦ - ٩٩.

(٤١) نفسه ، جـ١/ ٩٦.

(٤٢) نفسه، ابراهيم الصوالحي، المصدر السابق، ص ٩٧٨.

(٤٣) أحمد الدمرداشي، المصدر السابق، جـ١/ ١٩٩ - ٢٢٤.

(٤٤) نفسه ، جـ١/ ١٢٦-١٢٨.

(٤٥) عبد الرحمن الجبرتي، جـ١/ ١٢٦، عبد الرحيم عبد الرحمن، دور المغاربة في تاريخ مصر في العصر الحديث، المجلة التاريخية المغربية، الاعداد ١٠ ، ١١ ، ص ٥٧.

(٤٦) أحمد شلبي، المصدر السابق، ص ٢١٦ - ٢١٧.

(٤٧) باش أوده : من التركية أوده أي الغرفة ويطلق الانكشارية هذا الاسم على المعسكر وباش أي رئيس، والياء علامة الاضافة، أي رئيس وكان الجبرتي يقلب هذا الياء ألفا أحيانا وهاء أحيانا أخرى، واستعمالاتها الاصطلاحية كالاتي:

(أ) في القصر العثماني - "الاودة باشي" هو رئيس المشتغلين بخدمة السلطان في أموره الخاصة وخاصة اللبس.

(ب) فى الجيش الانكشارى، كان " الاودة باشى" يسمى "اورطة باش" وهو المسئول عن أمور الضبط فى الكتيبة (أنظر أحمد السعيد سليمان، المرجع السابق، ص ٣٢).

وكانت كل الاورط التى انقسمت فيما بعد فى الجيش الانكشارى باستثناء عدد قليل منها يستعمل فى المهام الخاصة - كانت تحت قيادة نفس السلك من الضباط. وكان هذا السلك فى كل أورطة من نوع غير عادى - فقد كان يتكون من عدد لا يزيد على ثمانية أو سبعة ضباط لا يساوى أحدهم الآخر فى الرتبة وبذلك يختلف عن كل المنظمات العسكرية التى كان لكل ضابط قيادتها الا مرة على ضابطين أو أكثر أدنى منه رتبة وأن يكونوا متساويين فى رتبهم. وكانت لكل ضابط مهمة خاصة بالنسبة للاورطة ككل. وكانت الفصائل لا تزيد على خمسين رجلا. وهذا مما يفسر أن ضباطهم كانوا فى ترتيبهم لا يتبعون النظام الهرمى (أنظر هاملتون جب، وبون، المرجع السابق، جـ٢ص١٧٦).

(٤٨) جوربجى أو الشوربجى، (حرفيا رجال الشوربة أو ممونوا الشوربة) وهو المسئول عن طعام "الأورطة" لأن القوات الاقطاعية لم تكن فقط لا تقبض رواتب من الدولة، بل أيضا لا تلقى منها مئونتها اليومية. ويبدو أن الالقاب المخلوعة على كثير من رتب سلك الضباط توضح أن المهمة الرئيسية لاصحابها هى مواجهة هذه المشكلة قبل كل شئ. (أنظر جب، بوون، المرجع السابق، جـ١٧٦/٢).

(٤٩) يوسف الملوانى، المصدر السابق، ص ٢٦٩ - ٢٧٠، الجبرتى، جـ٦٥/١ -٦٦، عبد الكريم رافق، المرجع السابق، ص ٢٩١. بعد القضاء على نفوذ الفقارية والقاسمية ظهرت قوى جديدة تملأ الفراغ الذى تركه هؤلاء والتى ظهرت فى زعماء الانكشارية مثل أفرنج أحمد .. كجك محمد (١٠٨٥هـ/١٦٧٤م - ١١٠٦هـ/١٦٩٤م) الذى حاول الانفراد بالسلطة داخل أوجاقه، فقتل ونفى بعض زعماء الانكشارية فى محاولة التخلص منهم، وعين أتباعه، فاراد الانكشارية التخلص منه بقتله ولكنه التجأ الى أوجاق العزب، وأتفقوا على نفيه الى استانبول ولكنه استطاع العودة وانضم الى طائفة الجنليان وتحالف مع حسن أغا بلفية أغا تلك الطائفة، وحاول كجك محمد أعادة نفوذه فى أوجاق الانكشارية، ولكن أغتاله مصطفى القازدغلى المنافس له (أنظر أحمد شلبى، المصدر السابق، ص ١٨٧ - ١٩٠، ابراهيم الصوالحى، المصدر السابق، ص ٨٨٧). أو بيوتات عسكرية أخرى أختصت كل منهم بطائفة من أتباعهم عرفت باسمهم مثل طائفة البلفية وطائفة القازدغلية. وقد أنقسمت هذه البيوتات العسكرية المتنافسة طائفة أو أخرى من طائفتى الفقارية والقاسمية، وترتب على هذا الانضمام عودة الصراع بين الطائفتين فى أواخر القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر. (أنظر، محمد رفعت رمضان، على بك الكبير، ص١٦ - ١٧، الجبرتى، جـ٩١/١ - ٩٢، وأنظر أيضا، عصمت محمد حسن، المرجع السابق، ص ٣٢٣ - ٣٢٤).

(٥٠) الملوانى، المصدر السابق، ص ٢٧٣، ٢٨٥، الجبرتى، جـ٦٨/١.

(٥١) على الفرا، ذكر ما وقع بين عسكر المحروسة بالقاهرة، ص ٨ – ٨٠ .

P.M. Holt, The Caree of Kück Muhamed (1674-1694) B.S.O.A.S. V. XXVI PP. 231-248.

(٥٢) الملوانى، المصدر السابق، ص ٢٧٥، على الفرا، المصدر السابق، ص ١٢، الجبرتى، جـ١/٦٩، عبد الرحيم عبد الرحمن، دور المغاربة، الاعداد ١٠ . ١١، ص٧٥. ويذكر الفرا، أن شيخ عربان هوارة هو الأمير يوسف أبو أحمد ومعه الامير عمر بن عبد القادر.

(٥٣) أحمد الدمرداشى، المصدر السابق، جـ١/١٤٧ – ١٤٨، وقامت معركة بين هوارة بحرى وهوارة قبلى فى اخميم وانتصر هوارة قبلى واستولى على كثير من الاشياء مثل : الفرش والمصاغ والنحاس وعسل وحجارة الطواحين والأخشاب وغير ذلك، كما أن الذى حمل رسالة ايوب بك اليه هو شيخ المغاربة. وقدرت القوات بعشرة آلاف فارس ما بين خيالة ومشاة وفرسان (أنظر، الفرا، المصدر السابق، ص ١٢).

(٥٤) يوسف الملوانى، المصدر السابق، ص ٢٧٦.

(٥٥) أحمد الدمرداشى، المصدر السابق، جـ١/١٥٠. وكان المؤلف منضما الى جانب العزب اذ يصف ذلك بقوله: "وكان العبد الحقير "المؤلف" فى باب العزب ليلتها نظر الاهوال واذا بالشارات أثنت قادوا البلد كان فى أذناب الكلاب وسبوهم فى الرميلة وأطلقوا خلفهم المدافع والبندق فرمحت الكلاب على باب العزب ظنوا الذين فوق وجه الباب أن محمد بيك هجم على الباب لبحرقه وقوى ورمى البندق على الكلاب.

(٥٦) يوسف الملوانى، المصدر السابق، ص ٢٧٦، على الفرا، المصدر السابق، ص ٩.

(٥٧) على الفرا، المصدر السابق، ص ١٠.

(٥٨) يوسف الملوانى، المصدر السابق، ص ٢٧٦.

(٥٩) الجمليان: جمع فارسى للكلمة التركية "كوكلوا" أى المتطوع من كلمة "كوكل" أى القلب وصيغة الجمع الفارسية هى (كوكليان حرفت فى اللغة العربية بقلب النون الخيشومية ميما) والجمليان «الكوكليان» هم المتطوعون للعمل مع الأنكشارية فى زمن الحرب وقسم من العساكر التى كانت تعمل فى حراسة القلاع وهؤلاء الجمليان من حرس القلاع كانوا من أهل البلد الذى به القلعة، يقيدون فى دفتر أغاتها الانكشارية ولكنهم كانوا لا يتقاضون العلوفة الانكشارية أى الراتب، واذا كانت الحروب وشاركوا فعلا فيها قيدوا فى دفاتر العلوفة وارادة وكان منهم من يقبل فى الجيش الانكشارى العامل بناء على عرض من أغا الانكشارية، وارادة تصدر من السلطان، ويرى بعض المؤرخين أن هؤلاء المتطوعة كانوا من أسباب فساد الانكشارية.

أما أغا الجمليان: فهو لقب رئيس المتطوعة في الجيش الانكشاري ورئيس المتطوعة في الجيوش العثمانية بعد التنظيمات (أنظر أحمد السعيد سليمان، المرجع السابق، ص ٦٩ - ٧٠).

(٦٠) على الفراء، المصدر السابق، ص ١٣ - ١٤.

(٦١) يوسف الملواني، المصدر السابق، ص ٢٧٨، الجبرتي، جـ١/٩٧

(٦٢) الملواني، المصدر السابق، ص ٢٧٩، الجبرتي، جـ١/٧٢

(٦٣) على الفراء المصدر السابق، ص ١٤، الملواني، المصدر السابق، ص ٢٧٨، الجبرتي، جـ١/٧٢.

(٦٤) على الفراء، المصدر السابق، ص ١٥.

(٦٥) المصدر السابق، ص ٥٩.

(٦٦) أحمد الدمرداشي، المصدر السابق، جـ١/١٥٦، يوسف الملواني، المصدر السابق، ص ٢٨٢، الجبرتي، جـ١/٧٤.

(٦٧) على الفراء، المصدر السابق، ص ٢٧ - ٢٨ .

(٦٨) على الفراء، المصدر السابق، ص ٤٥ - ٤٦، الملواني المصدر السابق، ص ٢٨٢.

(٦٩) نفسه ، ص٥٢ - ٥٣.

(٧٠) عمر عبد العزيز عمر، المرجع السابق، ص ١٨٤.

(٧١) أحمد الدمرداشي، المصدر السابق، جـ١/١٦٥، يوسف الملواني، المصدر السابق، ص ٢٩٠.

(٧٢) يوسف الملواني، المصدر السابق، ص٢٩٢ - ٩٣٩٣، أحمد الدمرداشي، المصدر السابق، جـ١/١٧٧، P.H. Holt, The Pattern Op. Cit., P. 86.

(٧٣) يوسف الملواني، المصدر السابق، ص ٢٩٢ - ٢٩٣.

(٧٤) المصدر السابق، ص ٢٩٣.

(٧٥) أحمد الدمرداشي، المصدر السابق، جـ١/١٨٠.

(٧٦) أحمد الدمرداشي، المصدر السابق، جـ١/١٨٢ - ١٨٣، عبد الرحمن الجبرتي، جـ١/٨٢ - ٨٤.

(٧٧) أحمد الدمرداشي، المصدر السابق، جـ١/١٨٣.

(٧٨) P.M. Holt, The Pattern, Op. Cit., P. 86.

(٧٩) أحمد الدمرداشي، المصدر السابق، جـ١/١٨٥ - ١٩٧، يوسف الملواني، المصدر السابق، ص ٣٠٣.

(٨٠) أحمد الدمرداشي، المصدر السابق، ١/٢٠١.

(٨١) يوسف الملواني، المصدر السابق، ص ٣٠٥، الجبرتي جـ١/٨٨

(٨٢) نفسه ، ص ٣٠٧ ، ٣٠٨.

(٨٣) أحمد الدمرداشي، المصدر السابق، جـ١/٢٠٢.

ويذكر أن زين الفقار كاشف مملوك المرحوم قانصوة بك كشوفية بني سويف، اسماعيل أغا مملوك المرحوم عوض بك سنجق بندر جرجا وعبد الله أغا الخازندار كشوفية المنصورة، أحمد كاشف الاعسر سنجق وحاكم اقليم البحيرة .

(٨٤) نفســه ، جـ٢/٢٠٢ – ٢٠٤.

(٨٥) نفســه ، جـ١/٢٠٨ – ٢١٠.

(٨٦) نفســه ، جـ٢/٢١٧ – ٢١٨.

(٨٧) نفســه ، جـ٢/٢٢٥.

(٨٨) نفســه ، جـ٢/٢٦١.

(٨٩) نفســه ، جـ٢/٣٠٦ .

(٩٠) الجبرتى، جـ١/١٧١.

(٩١) يوسف الموانى، المصدر السابق، ص ٣١٣ – ٣١٤.

(٩٢) نفســه ، ص ٣١٥ .

(٩٣) نفســه ، ص ٣١٦ .

(٩٤)نفســه ، ص ٣١٧ .

(٩٥) المصدر السـابق، ص٣٢١ كان من ضمن الينكجرية عبد الله جاويش سابقا وحسن كتخدا تكدلى وناصف كتخدا القازدغلى، واتفقوا جميعا على قتل حسن كتخدا الشريف وباش أوده باشى وابراهيم كدك وجماعة اخرى .

(٩٦) يوسف الملوانى، المصدر السابق ، ص ٣٢٢ .

(٩٧) المصدر السابق ٣٢٣، كان هذا الرسول هو الشريف محمد جاويش سراج الاغا .

(٩٨) نفســه ، ص ٣٢٤ .

(٩٩) نفســه ، ص ٣٢٥ .

(١٠٠) نفســه ، جـ٢/٣٥٥، الجبرتى، جـ١/١٨٩ – ١٩٢.

(١٠١) نفســه ، جـ٢/٣٥٥.

(١٠٢) نفســه ، جـ٢/٣٥٦ – ٣٥٩.

(١٠٣) نفســه ، جـ٢/٣٦١ – ٣٦٦، الجبرتى، جـ١/١٩٣ – ١٩٤، جلال يحيى، مصر الحديثة، ص ٢٢٣.

(١٠٤) الجبرتى، جـ١/١٩٥.

(١٠٥) الجبرتى، جـ١/١٩٥، جلال يحيى، المرجع السابق، ص ٢٢٣.

(١٠٦) مؤلف مجهول، أخبار أهل القرن الثانى عشر الهجرى، تاريخ المماليك فى القاهرة، ص١٧ – ٢٠.

(١٠٧) أحمد الدمرداشى، المصدر السابق، جـ٢/٤٠٦.

(١٠٨) المصد السـابق، جـ٢/٤١٠، كـان على بك وابراهيم بك، صـالح بك من مماليك مـحـمـد بك قطامش، وانظر ايضا.Combé, Op. Cit., T. 3. 42

(١٠٩) أحمد الدمرداشى، المصدر السابق، جـ٢/٤٤٠ – ٤٤١. (يقدر الغرامة المالية المفروضة على الابن كـانت ٤ أكيـاس على القـمح وحـصـان، (لويس عـوض، تاريخ الفكر المصـرى الحديث،

ج١/٥٠).

(١١٠) أحمد الدمرداشي، المصدر السابق، جـ٢/٤٤٢.

(١١١) المصدر السابق، جـ٢/٤٤٢ - ٤٤٤.

(١١٢) أحمد كتخدا البركاوي، قاتل على كتخدا ويعرف بالبركاوي، لانه اشراق يوسف كتخدا البركاوي. وهرب من باب العزب بايعاز من حسين بك الخشاب، وأمر عثمان بك وهو من اتباع على كتخدا على قتله للأخذ بثأر سيده. وأرسل الى جميع الاعيان يخبرهم بذلك فضاقت الدنيا فى وجهه، وقد مات فى تلك الليلة محمد كتخدا الطويل وأثناء الاعداد لجنازته دخل عليهم أحمد كتخدا وقال لهم "أنا فى عرض هذا الميت" فقبضوا عليه وحبسوه فى احدى الحجرات ومعه لاظ ابراهيم واثنان من السراجين، وأقاموا عليه بعض الحراس، وخرجوا للجنازة. وفى أثناء ذلك أطلق مماليك أحمد كتخدا الرصاص على المارة فى الشارع وقتلوا بعض الافراد، حتى اضطر عثمان بك بأرسال الامر بالقبض على أحمد كتخدا، ولكن فوجئت القوة بتحصين المكان الموجود فيه، واضطروا لاطلاق الرصاص عليهم وقتل لاظ ابراهيم وأحمد كتخدا وجزوا رأسه وأخذوها الى رضوان بك الذى كافأهم على ذلك. (أنظر الجبرتي، جـ٢/٢٥٥ - ٢٥٦).

(١١٣) أحمد الدمرداشي، المصدر السابق، جـ٢/٤٤٤.

(١١٤) المصدر السابق، جـ٢/٤٩٤.

(١١٥) عمر عبد العزيز عمر، المرجع السابق، ص ١٥١.

(١١٦) مؤلف مجهول، المصدر السابق، ص ٢٢ - ٢٣.

(١١٧) المصدر السابق، ص ٢٣.

(١١٨) نفسه ، ص٢٣، الجبرتي، جـ١/٢٢٩، محمد رفعت رمضان، المرجع السابق، ص ٢٨، جلال يحيى، المرجع السابق ص ٢٣٧. P.M. Holt, Egypt and the Fertile Crescent, P. 94.

(١١٩) صالح بك القاسمي: هو مملوك مصطفى بك المعروف بالقرد، تقلد الامارة بعد وفاة سيده، وأصبح قائد جيشه وخشداشينه، تقلد أمارة الحج عام ١١٧٢هـ/١٧٥٨م ابان ولاية على باشا الحكيم، وصار صاحب التزام بعد وفاة سيده بالصعيد، وأصبح هو وخشداشينة ذوى شأن عظيم "واندمجوا بهوارة الصعيد وتطبعوا بطباعهم ولغتهم، وقد أنابه شيخ العرب همام فى أموره بالقاهرة، وعندما نفى على بك الكبير عبد الرحمن كتخدا الى السويس رافقه صالح بك، ثم نفاه على بك الى غزة التى استطاع الهروب منها الى رشيد ثم الى الصعيد. وأقام بالمنيا وتحصن بها الى أن نفى على بك الى أسيوط، وتصالح الاثنان بوساطة شيخ العرب همام، واتحدا فى مواجهة قوى البيوتات المملوكية المتمثلة فى حسين بك كشكش وخليل بك، وتمكنا من القضاء عليهما، ثم غدر به على بك وقتله مملوكه محمد بك، وتمكنا من القضاء عليهما، ثم غدر به على بك وقتله مملوكه محمد بك أبو الذهب اثناء مغادرته قصر على بك كشكش وخليل بك، وتمكنا من

القضاء عليهما، وعندما بلغ شيخ العرب همام نبأ وفاته أغتم غما شديدا (أنظر الجبرتي، جـ٢ / ٣٧٢ - ٣٧٣).

* خشداش: وكذلك خوشداش وخجداش، هي في المعجم الفارسي خواجه تاش لغويا هو الشريك في السيد وتطلق هذه الكلمة المقطع التركي تاش (أصله داش ويدل على المشاركة : فمعنى خواجه تاش لغويا هو الشريك في السيد وتطلق هذه الكلمة بصيغها المختلفة على المملوك ينشأ مع مملوك غيره في خدمة سيد واحد مشترك فهما موليا، وهما أخو ولاء له (أنظر، أحمد السعيد سليمان، المرجع السابق، ص ٨٧).

(١٢٠) محمد رفعت رمضان، المرجع السابق، ص ٢٩، عمر عبد العزيز عمر، المرجع السابق، ص ١٥٢، جلال يحيى، المرجع السابق، ص٢٣٧، الجبرتي، جـ١/٢١٨-٢١٩.، P.M. Holt Op. Cit., P. 49.

(١٢١) ويذكر الجبرتي (جـ١/٣٢٠) أن الذى تولى معارضة الحرب هو الشيخ الحفناوي. وأنظر أيضا، عمر عبد العزيز عمر، المرجع السابق، ١٥٤.

(١٢٢) مؤلف مجهول، المصدر السابق، ص ٢٥، الجبرتي، جـ١/٣٢١ - ٣٢٢، جلال يحيى، المرجع السابق، ص ٢٣٧ - ٢٣٨.

(١٢٣) مؤلف مجهول، المصدر السابق، ص ٢٥، الجبرتي، جـ١/٣٢١.

(١٢٤) نفســه ، المصدر السابق، ص ٢٦، محمود الشرقاوي، جـ٢/١١٤-١١٥.

(١٢٥) Comb´, Op. Cit., T. 3. P. 41.

(١٢٦) انظر الفصل الرابع.

(١٢٧) الجبرتي، جـ١/٣٨٦، محمد رفعت رمضان، المرجع السابق، ص٥٠، P.M. Holt, Op. Cit., P. 95. السيد دراج، السيد رجب حراز، دراسات في التاريخ المصري ص٢١٠ .

(١٢٨) محمد رفعت رمضان، المرجع السابق، ص ٥١.

(١٢٩) ويذكر الجبرتي (جـ١/٣٧٥ - ٣٧٦) أن الأمراء القاسية من جماعة صالح بك وجماعة الخشاب وجماعة الفلاح وجماعة مناد، ويحيى السكري، وسليمان الجلفي وحسن كاشف ترك، وحسين بك أبو كرش ومحمد بك الماوردي وعبد الرحمن كاشف من خشداشين صالح وجماعة كشكش.

(١٣٠) الجبرتي، جـ١/٣٧٦.

(١٣١) الجبرتي، جـ١/٣٧، محمد رفعت رمضان، المرجع السابق، ص ٥٠ - ٥٢.

(١٣٢) محمد رفعت رمضان، المرجع السابق، ص ٥٢.

(١٣٣) محمد رفعت رمضان، المرجع السابق، ص ٥٢، عبد الكريم رافق، المرجع السابق، ص ٤٠٢.

(١٣٤) مؤلف مجهول، المصدر السابق، ص ٢٨، الجبرتي، جـ١/٢٨٧. Shaw, The Financial, P. 85.

(١٣٥) لويس عوض، المرجع السابق، جـ١/٣٠.

(١٣٦) انظر الفصل السابع.

(١٣٧) انظر الفصل الثانى ، وانظر ايضا الفصل الرابع.

(١٣٨) محمد رفعت رمضان، المرجع السابق، ص ٤٧ – ٤٨.

(١٣٩) نفسه ، ص ٤٨.

(١٤٠) Shaw, Ottoman Egypt, P. 41;

(١٤١) Ibid., P. 44.

(١٤٢) سجلات محكمة قنا محفظة رقم ١ وثيقة بدون رقم بتاريخ ٢٢ جمادى الاولى عام ١١٨٠هـ/١٧٦٦م. وهى عبارة عن استلام ٣١ الف أردب مسلمة من الملتزمين وأغات الفلال وذلك استحقاق ديوان مولانا الامير همام باشا. (انظر الملحق رقم ١).

(١٤٣) سجلات محكمة قنا، محفظة رقم ١ بدون رقم بتاريخ ١٢ شعبان المكرم عام ١١٨٣هـ/١٧٦٩م. يتعهد عربان البصيلية بدفع الخراج المطلوب الى حفيد شيخ العرب ابن اسماعيل على اسماعيل أحمد همام، ويطردون الذى يمتنع عن الدفع ويحل محله، ويتعهدون بدفع الخراج القديم والجديد ووجد ثلاث وثائق بتاريخ واحد، انظر الفصل السابع.

(١٤٤) محمد رفعت رمضان، المرجع السابق، ص١٨٧.

(١٤٥) مؤلف مجهول، المصدر السابق، ص٢٩، محمد رفعت رمضان، المرجع السابق، ص ١٨٧.

(١٤٦) الجبرتى، جـ٢/٤٠٨.

(١٤٧) المصدر السابق، جـ٢/٤٠٩.

(١٤٨) الجبرتى، المصدر السابق، جـ٢/٤١٦، محمد رفعت رمضان، المرجع السابق، ص ١٨٣ P.M. Holt, Egypt and the fertile crescent PP. 87-88.

(١٤٩) مؤلف مجهول، المصدر السابق، ص ٢٩ – ٣٠، الجبرتى، جـ١/٤٢٥ – ٤٢٦، Combe, Op. Cit., T. 3. P. 46.

(١٥٠) محمد فؤاد شكرى، الحملة الفرنسية وخروج الفرنسيين من مصر، ص٣٥ – ٣٦.

(١٥١) الجبرتى، جـ٢/٥٠٤.

(١٥٢) الجوخدار: موظف غير عسكرى يناط به النظر فى شئون ملابس السلطان فى العصر العثمانى، فهو مثل "الجامدار" فى العصرين السلجوقى والمملوكى وقد أطلق عليه فى أواخر عصر العثمانيين لقب "أثوابجى باشى" وكان لقب الجوخدا ـ يطلق أيضا على الحاجب الذى يفتح الستارة ويغلقها على باب الوزير أو الامير (فهو نظير البردار فى العصر المملوكى) وانما اطلق عليه جوخدار، لأن ملابسه تصنع من الجوخ. وأطلق أيضا على السعاة الذين يؤدون أعمالا رسمية خارج مبانى الدواوين الرسمية، وربما وردت هذه الكلمة بصيغة جوقدار أو "جوقة دار" (انظر أحمد السعيد سليمان، المرجع السابق، ص ٧١). وكان يركب فى المواكب فرسا ويسير وراء السلطان حاملا معطف المطر الخاص بالسلطان، ومن اختصاصه رعاية قفطان السلطان

وكركه، وكان هو الذى ينثر الفضة على الاهالى فى موكب العيد وغيره من المواكب الرسمية، ويقوم مقام السلاحدار، اذا غاب السلاحدار ، وكان اذا خرج من وظيفته بالسراى للعمل فى الحكومة فدرجته فى العمل الجديد درجة وزير أو وال (المرجع السابق، ص٢٨ – ٢٩).

(١٥٣) الجبرتى، جـ٢/٥٠٨.

(١٥٤) المصدر السابق، جـ٢/٥١١.

(١٥٥) نفسـه ، جـ٢/٥٣٨.

(١٥٦) نفسـه ، جـ٢/٥٤٩.

(١٥٧) نفسـه ، جـ٢/٥٥٢.

(١٥٨) نفسـه ، جـ٢/٥٦٥.

(١٥٩) نفسـه ، جـ٢/٥٦٧ – ٥٦٨.

(١٦٠) الجبرتى، جـ٢/٥٦٩ – ٥٧٠، محمود الشرقاوى، المرجع السابق، جـ٢/٣٢.

(١٦١) الجبرتى، المصدر السابق، جـ٢/٥٧٠.

(١٦٢) نفسـه .

(١٦٣) المصدر السابق، جـ٢/٥٧٤ – ٥٧٥، ويذكر أن الوفد كان يتكون من محمد أفندى البكرى، والشيخ أبى الانوار والشيخ السادات والشيخ أحمد العروسى شيخ الجامع الازهر فى ذلك الوقت (وانظر أيضا، مؤلف مجهول، المصدر السابق، ص ٣٢).

(١٦٤) مؤلف مجهول، المصدر السابق، ص ٣٣، الجبرتى ، جـ٢/٥٧٥ – ٥٧٦. يذكر المؤلف المجهول أن الحرب استمرت ثمانية وعشرين يوما ويذكر الجبرتى انها عشرون يوما وأعتقد أن الرأى الأصوب رأى الجبرتى.

(١٦٥) الجبرتى، المرجع السابق، جـ٢/٥٧٦ – ٥٧٧.

(١٦٦) نفسه ، جـ٢/٥٨١.

(١٦٧) نفسه، جـ٢/٥٧٩ – ٥٨٠.

(١٦٨) نفسه، جـ٢/٥٨٠. ويذكر الجبرتى أن الامير المقبوض عليه يدعى مصطفى بك وقد نقل الى الاسكندرية وتوسط الشيخ العروسى فى الافراج عنه (انظر ايضا، مؤلف مجهول المصدر السابق، ص ٣٥).

(١٦٩) محمد فؤاد شكرى، المرجع السابق، ص ٣٥ – ٣٦.

(١٧٠) عبد العزيز الشناوى، عمر مكرم بطل المقاومة الشعبية، ص ١٨، Combe, Op. Cit., T. 3. P. 48-49.

(١٧١) مؤلف مجهول، المصدر السابق، ص ٣٧ – ٣٨، محمد فؤاد شكرى، المرجع السابق، ص ٣٦، محمود الشرقاوى، جـ٢/٥٢، Shaw, Ottoman Egypt, PP. 13-14 Idedm, P. 301;

(١٧٢) مؤلف مجهول، المصدر السابق، ص ٣٨.

(١٧٣) مؤلف مجهول، المصدر السابق، ص ٤٠، محمود الشرقاوى، المرجع السابق، جـ٢/٨١ - ٨٢.

(١٧٤) الجبرتى، جـ٢/٦٤٤ - ٦٤٥.

(١٧٥) نفسه ، جـ٢/١٦-١٧.

(١٧٦) الجبرتى، جـ٣/١٧.

(١٧٧) المصدر السابق، جـ٣/١٨ - ١٩.

(١٧٨) نفســه ، جـ٣/١٠ - ٢١.

(١٧٩) نفســه ، جـ٣/٢٢.

(١٨٠) نفســه ، جـ٣/٢٣ - ٢٦.

(١٨١) نفسه، جـ٣/٤٣ - ٤٥.

(١٨٢) نفســه ، جـ٣/٤٥ - ٤٦ ونشير هنا الى أن الذى حمل هذا الاعتذار هو الشيخ أحمد بن يونس، مما يوضح قوة نفوذ المشايخ، والاحترام والاجلال الذى يكنه أمراء المماليك لرجال الدين، وهو ما يبرهن على رسوخ الناحية الدينية فى نفوس أولئك الامراء.

(١٨٣) نفســه ، جـ٣/٤٦ - ٤٧.

(١٨٤) نفســه ، جـ٣/٤٨.

(١٨٥) نفســه ، جـ٣/٤٩.

(١٨٦) نفســه ، جـ٣/٥٠.

(١٨٧) نفسه، جـ٣/٥٢ - ٥٤.

(١٨٨) انظر الفصل الرابع .

(١٨٩) الجبرتى ، المصدر السابق، جـ٣/٦٩ - ٧٠

(١٩٠) نفســه ، جـ٣، ص ٦٩.

(١٩١) نفســه ، جـ٣/٧١.

(١٩٢) نفســه ، جـ٣/٧٢.

(١٩٣) نفســه، جـ٣/٧٣.

(١٩٤) نفســه، جـ٣/٨٤ - ٨٥.

(١٩٥) عبد العزيز الشناوى، المرجع السابق، ص ٢١.

(١٩٦) الجبرتى، جـ٣/١٤٤ - ١٤٥.

(١٩٧) نفســه ،.

الفصل السادس

دور الصعيد الإقتصادى فى مصر العثمانية

أولا : الزراعـــة

ثانيا : الصناعـــة

ثالثا : التجـــارة

لقد أسهم الصعيد بامكانياته الاقتصادية الضخمة فى كافة المجالات، وتمثل ذلك فى النشاط الزراعى حيث أسهم بزراعة المحصولات الكثيرة التى أمد القاهرة بكثير منها، بل كان يعتبر المورد الرئيسى لها، والأسواق المعدة للتصدير إلى كثير من الأقطار الاخرى، كما قام بتوفير الكثير من الصناعات، حيث قام أغلبها على المواد الخام المنتجة محلياً، ولم يقتصر دوره على الصناعة والزراعة، بل أسهم أيضاً فى التجارة فى الداخل والخارج، كما وجد به بعض المعادن مثل الزمرد الذى جمع منه ولاة مصر العثمانيين الشئ الكثير[1]. كما جمع حكام الأقاليم، وبخاصة حاكم جرجا، الكثير منه، فقد عثر فى تركة محمد بك حاكم جرجا عند قتله عام ١٠٦٩هـ/١٦٥٨م على كميات كثيرة من الزمرد التى استولى عليها والى مصر غازى باشا (١٠٦٧هـ/١٦٥٧م - ١٠٧٠هـ/١٦٥٩م) وعندما علم السلطان العثمانى بذلك أمر بقتله ورد ما استولى عليه من الزمرد [2]. واهتم ولاة مصر العثمانية باستخراج الزمرد فقد ذهب بعضهم إلى أماكن استخراجه [3]، كما وجد أيضا الرصاص والذهب بمنفلوط [4]. وفى الصعيد وجد الكثير من المواد الخام الأخرى التى قامت على بعض الصناعات. ويتضمن هذا الفصل بيان شامل بالأنشطة الإقتصادية المختلفة الموضحة لدور الصعيد الاقتصادى وأهميته بالنسبة للفترة موضوع البحث.

أولا - الزراعـــة :

كانت الزراعة فى مصر هى الحرفة الرئيسية منذ قديم الزمان وذلك لخصوبة الأرض ووفرة المياه، فكانت مياه النيل تغطى الأرض لفترة من الزمن، ثم تصرف هذه المياه بعد بضعة اسابيع تاركة على الأرض الغرين، فتصبح الأرض معدة لزراعة

المحصول الشتوى وكانت طرق الزراعة بدائية[٥] وتشكل الزراعة المصدر الرئيسى لاقتصاد البلاد وتعتبر أساسية مصر بكل ما تعنى هذه الكلمة اقتصاديا وحضارياً [٦].

وقد وجد اختلاف فى الزراعة ما بين الصعيد والوجه البحرى ويرجع ذلك إلى فروق فى الصرف المتبع فيها، وما يختص بنظم الزراعة التى تستدعيهما كل منهما. ونجد الفرق واضحاً فى شيوع الأطيان من جرجا إلى شلالات أسوان حيث ان أطيان كل بلدة غير مقسمة إلى تكاليف [٧] قائمة بذاتها يمتلك منها كل فلاح تكليفاً خاصة به كما هو فى الوجه البحرى ولكنها أشبه ما تكون بين أهالى البلد بحيث شائعة كان كل فلاح يعطى منها حسب ميسرته المقدار الذى يستطيع على مباشرة زراعته [٨].

وبالرغم من الظروف السياسية التى مرَّت بها البلاد [٩] فى ذلك الوقت وهجوم العربان على بعض القرى وتخريبها، وهجرة الفلاحين منها إلى جانب الكوارث الطبيعية، فقد اقتصر الانتاج الزراعى على موسم واحد، كما اقتصرت الزراعة على الأراضى القريبة من النيل أو الترع المتفرعة منه. وكان نظام الرى المتبع هو نظام الرى الحوضى، الذى كانت عيوبه تتمثل فى الإعتماد على منسوب مياه الفيضان، والتأثير على إنتاج البلاد من الغلات الزراعية، حيث لم يوجد نظام دقيق لضبط المياه وعدم العناية بالجسور ووقوع العبء الأكبر على الأهالى لتصليح وصيانة هذه الجسور [١٠]. وقد كان نتيجة عدم تدخل السلطات الحاكمة فى تنظيم عملية الرى، أن كثرت المشاحنات بين القرى، كما قام العربان بالسيطرة على موارد المياه دون الاهتمام بمصالح الآخرين.

ووجد نوعان من الزراعة، الزراعة الشتوية والزراعة الصيفية. وموسم الزراعة الشتوية هى الشهور الأربعة سبتمبر وأكتوبر ونوفمبر وديسمبر. وتروى الأراضى فى هذا الموسم رياً طبيعياً وخصوصاً فى الصعيد والمحاصيل التى تنتجها هى القمح والشعير والبصل والكتان والثوم، والرى الطبيعى عن طريق الترع والقنوات [١١].

أما الزراعة الصيفية فموسمها الشهور الأربعة يناير وفبراير ومارس وابريل، وفيه تنتج محاصيل الفول، القمح، تلك التى تروى بالنيل، أما المحاصيل التى تروى بالترع والقنوات فهى الشعير والسمسم، وقصب السكر والقطن. وتزرع الحبوب الأساسية فى

الصعيد من جنوب أدفو إلى قوص والدلتا. وقد وجد فائض فى القمح والسكر والدخان [١٢].

وبعد التعرُّض لنظام الزراعة والمحاصيل الزراعية فى مصر بصفة عامة والصعيد بصفة خاصة، نعرض لبعض الحاصلات الهامة التى زرعت بصعيد مصر، وقد كانت على النحو التالى:

فالقمح مثلاً يعتبر المحصول الرئيسى فى الوجهين البحرى والقبلى وتتوقف كمية إنتاجه على نسبة إرتفاع وإنخفاض منسوب المياه للفيضان [١٣].

وأكثر الأماكن التى تنتشر فيها زراعته ولايات طيبة وجرجا والمنيا وأسيوط. ويعتبر قمح الصعيد من أجود أنواع القمح ويزيد انتاجه [١٤] كما يكثر إنتاج القمح أيضاً بأسوان [١٥] ويتراوح محصول الفدان فى الصعيد ما بين سبعة وثمانية أرادب فى أسيوط، ومن عشرة إلى اثنى عشر أردبا فى الجزائر التى توجد فى النيل [١٦] اما قش القمح (التبن) فهو الغذاء المعتاد للخيول وينتج الفدان منه ما يعادل انتاجه من القمح [١٧].

وتزرع الذرة فى الصعيد لأنها تشكل الغذاء الرئيسى للفلاحين كما تزرع الذرة البلدية بكميات كبيرة، وهى أكثر انتشاراً فيه عما هى فى الوجه البحرى، وأهم أصنافها الذرة الصيفية التى تزرع بثلاث طرق الأولى والثانية تعرف باسم البعلى، والثالثة باسم مسقاو [١٨] وهى طريقة الزراعة فى ولايتى بنى سويف والجيزة، وتستخدم العيدان بعد تجفيفها كوقود وخاصة لانتاج الطوب الأحمر والفخاريات، وصناعة الجير وجميع الأغراض المنزلية الأخرى، ويستخدم العربان والفلاحين عيدانها فى مساعدتهم على العموم [١٩] ويختلف إنتاج محصول الفدان الواحد من الذرة الصيفية من أربعة إلى تسعة أرادب وأحيانا إلى اثنى عشر أردبا فى اسيوط [٢٠] .

وتعتبر زراعة الشعير من المحاصيل الشتوية، ويزرع فى أنحاء القطر المصرى، ويختلف إنتاج الفدان من منطقة إلى أخرى فينتج فى جزيرة الفانتين وإلى شمال اسنا من خمسة إلى ستة أرادب، ويرتفع احيانا إلى ثمانية، ومثيلة من القش المهروس، ويزرع فى الأراضى التى تغمرها مياه الترع المتفرعة من النيل الا فى شمال اسنا. وترجع اهميته إلى استخدامه كغذاء للخيول، ويدفع كضريبة عن أراضى الصعيد، كما يصدر إلى الخارج [٢١].

ويزرع الفول بوفرة فى ولايات جرجا وأسيوط والمنيا، وتروى أراضيه بشكل طبيعى، وينتج الفدان عادة حوالى سبعة أرادب فى السنوات العادية. أما اذا حدثت ظروف تخالف طبيعة زراعته، فانها تنتج ثلاثة، وتصدر كميات كبيرة منه إلى سوريا وشبه الجزيرة العربية [٢٢] وتستخدم سيقانه بعد هرسها كعليق للجمال والماعز والثيران [٢٣].

وتكثر زراعة الحمص فى كثير من مناطق الصعيد ويستخدم كغذاء للفلاحين ويتروح إنتاج الفدان من أربعة إلى ثمانية أرادب [٢٤] اما العدس فتجود زراعته فى الصعيد وبخاصة فى الأراضى التى تغمرها مياه الترع، ويزرع بجانب محاصيل أخرى، ويستخدم قشه كعليق الجمال والماعز، ويحصل الأهالى على عائد مجز منه وبخاصة فى ولايتى المنيا وأسيوط، ويصدر إلى الخارج [٢٥].

وتجود زراعة الترمس فى الصعيد، وتستخدم سيقانه كعليق للماشية [٢٦] كما يزرع البرسيم فى جنوب فرشوط ويستخدم كعليق للماشية [٢٧] وهناك أنواع اخرى تزرع لعلف الماشية مثل الجلبان والجراو [٢٨].

أما السمسم فيعتبر من المحاصيل الإقتصادية الزراعية فى قنا، ويرجع ذلك إلى استخدام بذوره فى إنتاج زيت الطعام، وسيقانه كوقود، وينتج الفدان حوالى خمسة أرادب [٢٩].

وتجود زراعة الخص والسلجم فى جنوب قنا، وفى ولاية طيبة (الاقصر) يحل الخص محل السلجم، كما يزرع السلجم فى ولايتى أسيوط وجرجا [٣٠] . بالاضافة إلى ذلك ينتج الصعيد بعض المحاصيل الزراعية الأخرى مثل الحلبة، ويتراوح إنتاج الفدان هناك من ستة إلى ثمانية أرادب من الحبوب وينتج أيضا البازلاء واللوبية [٣١].

تلك أهم الحاصلات الزراعية التى كانت تستخدم بالنسبة للإنسان كغذاء أساسى له، وتستخدم فضلاتها كعليق للحيوانات، ويلاحظ أن أغلب هذه الحاصلات كانت تستخدم فى دفع الضرائب العينية للصعيد، عدا الفول الذى كانت ضرائبه تدفع نقدا.

ووجدت بعض الحاصلات الزراعية الاخرى، التى كانت تزرع أساسا لهدف الصناعة بجانب الاستهلاك المحلى مثل زراعة القصب التى كانت مزدهرة فى ولاية

جرجا خاصة، وفى فرشوط واخميم حيث كان إنتاج الفدان من القصب يعطى حوالى خمسة عشر قنطار من السكر وهذا بعكس قصب السكر المنتج فى الوجه البحرى حيث كان يستخدم كفاكهة للمص [٣٢].

ويعتبر الكتان من المحاصيل الزراعية الشتوية الهامة فى المنيا واسيوط والفيوم وادفو والدلتا، وينتج فدان الصعيد أربع مائة واثنين وعشرون حزمة من الألياف [٣٣]. ويبدو أن زراعته فى الفيوم تختلف عنها فى المناطق الأخرى، ويرجع ذلك إلى حصول تلك المنطقة على كميات قليلة من المياه، ويضيع جزء منه وبخاصة فى أسيوط والفيوم ويصدر الباقى، كما يستخرج من بذرته الزيت [٣٤].

ويزرع القطن مرتين فى السنة وينتج الفدان عادة ما بين ثلاثمائة واربعمائة رطل [٣٥] من القطن، ويتدهور انتاجه فى السنة الثالثة، ويستخدم فى صناعة المنسوجات داخل البلاد، بل أحيانا لا يكفى حاجة مصانع النسيج المحلية، ويستورد الباقى من بلاد الشام [٣٦] .

ويعتبر محصول القرطم من المحاصيل الشتوية، ويزرع فى المنطقة الممتدة جنوبا من اسنا وتستخدم زهوره فى صناعة الصباغة، وبذوره فى صناعة الزيت [٣٧]، ويخلط الزعفران فى جرجا بالترمس المسحوق، ويقل سعره هناك، ويعتبر زعفران طهطا نقياً وعلى هذا يرتفع سعره، ويأتى فى الدرجة بعد ذلك قرطم أسيوط. وتعتبر مدينة اسيوط المستودع العمومى لكل زعفران الصعيد، ويصدر جزء منه إلى بلاد العرب عن طريق ميناء القصير [٣٨] .

وتزرع النيلة فى المناطق الجنوبية من الصعيد وخاصة فى ولايات أسيوط والمنيا وجرجا والاقصر والفيوم [٣٩] كما يزرع بجزيرة محروس أصناف أخرى من الخشخاش ويستخرج منه الافيون ويعرف بالأفيون الاخميمى [٤٠] .

وبجانب هذه المحاصيل توجد المحاصيل الاستهلاكية مثل الدخان حيث كان ينتج للاستهلاك المحلى وخاصة فى أرياف الصعيد [٤١] وينتج الفدان حوالى ألف حزمة من الدخان، ويجمع المحصول مرتين [٤٢] كما وجدت بجانب ذلك اشجار الورد وخاصة فى ولاية الفيوم، واشتهرت اسوان بكثرة نخيلها التى يبلغ انتاجها من البلح فى السنة

الواحدة ستة وثلاثين الف أردب (٤٣)، كما يستخدم أخشابه وسعفه فى عمل سقوف منازل الفلاحين هناك (٤٤).

تلك أهم المحاصيل الزراعية التى أسهم الصعيد بانتاجها فى إقتصاديات مصر العثمانية، خلال هذه الفترة، وكانت الغالبية العظمى منها تسدد كضرائب عينية عن الصعيد، كما أن الصعيد لعب دوراً هاماً، وبخاصة فى عملية الصراع بين البيوتات المملوكية، اذ كثيرا ما كان الطرف الهارب من أمراء المماليك يستخدم محاصيل الصعيد كسلاح ضد السلطات الحاكمة فى القاهرة، لاجابة بعض مطالبهم، كما كانت محاصيل الصعيد تسهم دائماً فى حل الأزمات الاقتصادية وبخاصة فى المجاعات وقد ظهر ذلك واضحاً ابان العصرين المماليكى والعثمانى، فقد أسهم الصعيد بغلاله بالقضاء على المجاعة التى حدثت عام ٨١٨هـ/١٤١٥م وهى الغلات التى أرسلها إلى القاهرة وتزاحم الناس عليها وقد مات بعضهم بسبب هذا الزحام (٤٥).

وقد كان الصعيد يسهم أحيانا فى إزدياد هذه الأزمات بسبب قلة المراكب التى تحمل الغلال وذلك ما حدث فى عام ٨٥٨هـ/١٤٥٤م اذ نتج عنه ارتفاع الاسعار (٤٦). وقد يكون منع الغلال راجعاً أيضاً لاسباب القرصنة فى النيل كما حدث فى عام ٨٢٣هـ/١٤١٩م عندما استولت احدى عصابات قطاع الطرق باطفيح على مراكب الغلال (٤٧) وقد انتهى الأمر بالقضاء على زعيم العصابة وفرض ضرائب على المراكب الآتية من الصعيد سميت رسوم حماية المراكب (٤٨).

وقد يكون العجز راجعاً إلى الكوارث الطبيعية، التى تؤدى إلى حدوث القحط والبلاء وهجر السكان قراهم، وكان يزيد من وقع هذا البلاء إستيلاء احدى الفرق العسكرية المتصارعة على المحصولات فيكون الضحية الأولى هو الفلاح (٤٩).

وكان الولاة العثمانيون يعملون دائما على إستعجال إرسال الغلال، فقد استعجل الوالى محمد باشا عام ١١٣٢هـ/١٧٢٠م محمد بك أباظة، حاكم جرجا، لسرعة ارسال الغلال (٥٠) كما كان الصعيد يسهم أيضا فى غلال الحرمين الشريفين (٥١) وكانت منطقة جمعه فى الأشمونين (٥٢) ولوحظ ان عربان هوارة قد أسهموا بقدر كبير فى إمداد اسواق القاهرة بالغلال والعدس (٥٣) كما كان لهم ديوان يورد إليه الغلال من

المتعهدين والملتزمين من جهات مختلفة من الصعيد (٥٤) كما أسهموا بزراعة بعض المحاصيل الزراعية مثل الرمان والتين والليمون الحلو والذرة (٥٥).

كما اسهم رجال الأوجاقات العسكرية فى الزراعة حيث بدأ اشتغال عساكر السباهية – العاملين بالأقاليم، بالزراعة منذ أوائل العصر العثمانى فى سنة ٩٣٢هـ/١٥٢٥م، وتزايد اقبال الجند على الزراعة خلال النصف الثانى من القرن السادس عشر. فقد عملوا فى إدارة الأراضى الزراعية منذ بداية تطبيق نظام المقاطعات (الأمانات) ونظام الإلتزام وصاروا أمناء وملتزمين فى القرى والنواحى وتعاملوا مع المشايخ والفلاحين كما أسندت إلى بعضهم نظارات الأوقاف والرزق، ومن ثم أشرفوا على الأرض الزراعية التابعة للأوقاف التى يديرونها. واهتم العسكر أيضاً بتربية الماشية باعداد وفيرة، لاستخدامها فى شئون الزراعة أو للتجارة فيها على نطاق واسع(٥٦) .

ومارس بعض الجند والأمراء والأغوات تأجير الأراضى الديوانية ،أراضى الأوقاف والرزق الواقعة فى تواجدهم، لأهالى القرى ومشايخ عربان هوارة وغيرهم، للحصول على فرق القيمة الايجارية لصالحهم، ومن الملاحظ أن غالب الأراضى الزراعية كان يؤدى خراجها عيناً، فكان يتراوح خراج الفدان الواحد بين أردب أو أردبين من القمح (٥٧) .

وقام أحد أمراء العسكر وهو فى نفس الوقت كاشف بولايةالبهنساوية، كان يقع فى قرى التزامه قرى متعددة بالولاية قام بتأجيرها لمشايخ العربان والأهالى منها جميع الأراضى الديوانية بناحية بنى عفان التى استاجرها شيخ عربان الحوازم بأجره قدرها ٤٠٠ أردب من الغلال تقدم للشونة الشريفة بجانب ٨٠٠ نصف بارة فضه سنوياً. وأستاجر أيضا شيخ عربان هوارة من هذا الأمير أيضاً الأراضى الديوانية بناحية (طهروط البكرية) بأجرة قدرها ٥٠٠ أردب من الغلال بالإضافة إلى الف نصف فضة سنوياً. كما أستأجر شيخ عربان فضالة مساحة ٢٠٢ فداناً من أراضى ناحية قمن العروس بالبر الشرقى الواقعة ضمن التزام هذا الأمير .

كما أشرف أمراء طائفتى المتفرقة والجاويشية وعساكر الكومليه والأنكشارية على تأجير أراضى الأوقاف والرزق المشمولة بنظارتهم فى ولايات الأشمونين والبهنساوية والمنفلوطية . بينما استأجر العسكر أراضى ديوانية ورزق بمختلف القرى من ذلك أن

أحد جاويشيه الخدمة العالية قد استأجر لنفسه كافة الأراضى الموقوفة فى ناحيتى (العروسية، كفر بنى عيسى) بولاية الأسيوطية ليدفع خراجاً سنويا قدره ١٧٠٠٠ نصف فضة لجهه الوقف(٥٨) .

وكذلك الحال بالنسبة للعسكر الكوميلية والتوفكجية وجاويشية الأبواب العالية، فقد استأجروا أراضى واسعة بولايات الأشمونين والبنهساوية وبنى سويف.

كما شارك بعض أمراء العسكر الأهالى فى زراعة مساحات واسعه من الأراضى من ذلك أن الأمير سليمان بن الأمير أحمد من طائفة المتفرقة بمصر. قد اشترك مع اثنين من أهالى الفيوم فى زراعة مساحة قدرها ٦٠٠ فدان فى ناحية أبو صير بالفيوم. وقد امتلك البعض أراضى فى هذه الولايات من ذلك الأمير مصطفى بن عبد الله من الكوميلية الذى كان فى حوزته رزقة مساحتها ٢٤ فدانا بناحية الحى الكبير بالأطفيحية. كما اشترى أحد أمراء الجاويشية بالخدمة مساحة ٢٢٥ فداناً بناحية الزيتون بالبهنساوية وهى أملاك الأمير يوسف بن الأمير عيسى من المتفرقة (٥٩) .

واشتهرت بعض مدن الصعيد بجودة حاصلاتها الزراعية، فاشتهرت منفلوط بجودة قمحها ولجودته يفد اليها التجار، ويرسل أمراء المماليك أو نواب الباشوات السماسرة لشراء القمح منها، وكان التجار يجمعونه ليبيعوه فى القاهرة والاسكندرية. كما اشتهرت أيضاً بانتاج الكميات الوفيرة منه والتى كانت غالبا تصدر إلى الخارج.

وقد أسهم الصعيد، بجانب انتاجه للحاصلات الزراعية، بانتاج الثروة الحيوانية، التى تعتبر مصدراً هاماً، فقد اشتهرت اسوان بكثرة انتاجها للاغنام والابل والغزلان والبقر والماعز (٦٠)، كما استخدم الجاموس فى إدارة السواقى وإدرار اللبن والجبن والزبد (٦١) وتورد هذه الحيوانات إلى اسواق القاهرة ويتزاحم الناس على شرائها (٦٢).

ثانياً - الصناعة والحرف :

كانت الصناعة فى مصر بصفة عامة والصعيد بصفة خاصة، بدائية، يتولاها عدد قليل من العمال، وكان الهدف منها تزويد السكان بما يحتاجونه من الغذاء والكساء والأدوات المنزلية. اما القوى المستخدمة فى ادارة هذه الصناعات فهى القوى العضلية والماشية (٦٣).

وقامت اغلب هذه الصناعات على المنتجات الزراعية التى تزرع فى الصعيد مثل صناعة السكر والزيوت والنبيذ وتقطير ماء الورد الخ. وقد سبق للباحث ان تعرّض لهذه الصناعات فى بحث سابق (٦٤) وسيتم التركيز على بعض الصناعات الهامة التى أسهم الصعيد فى إنتاجها وصدر جزءاً منها إلى الخارج.

وكانت أولى هذه الصناعات صناعة الغزل والنسيج التى كانت منتشرة فى كثير من مدن الصعيد، وإشتهرت كل منها بانتاج نوع معين منه. فى مدينة اخميم صنعت المنسوجات الحريرية والقطنية (٦٥)، ولكن أسعارها كانت مرتفعة بمقارنتها بتلك التى صنعت فى أوربا (٦٦)، وفى قنا نجد صناعة الشيلان القطنية التى تكتسى ببعضها الفلاحات فى الحقول، ويصدر الباقى منها إلى وسط افريقيا وسنار ودار فور (٦٧) وتصنع فى قنا صوف شيلان العمائم بالاضافة إلى الشيلان الملونة التى تستخدم كرداء للنساء (٦٨) ووجد فى فرشوط صناعة الأقمشة التى تستخدم كأغطية للرؤس (٦٩).

وتنتج اسيوط المنسوجات الكتانية الملونة باستخدام الصبغة من النيلة (٧٠) كما اشتهرت بصناعة المنسوجات الصوفية، وتعتمد هذه الصناعة على صوف الاغنام الموجودة بكثرة هناك (٧١).

ووجدت صناعة المنسوجات القطنية فى اسنا وتعتمد على الإنتاج المحلى من القطن المنتج هناك، كما أن أنوالها تغذى سوقها والأسواق المجاورة والعربان أيضا (٧٢) كما وجدت بها صناعة غزل الصوف حيث كانت النساء تقمن بعملية الغزل ويبعنه إلى العربان (٧٣).

واشتهرت مدينة بنى سويف بصناعة نسج القطن الوارد اليها من سوريا والدلتا، والذى حلّ محل صناعة نسج الكتان، ويستخدم هناك للاستهلاك المحلى (٧٤).

وقامت صناعة الغزل والنسيج بمدينة الفيوم على الكتان حيث تقوم النساء بشراء الخيوط المغزولة (٧٥) ويعمل بهذه الصناعة الرجال والنساء فى المنازل (٧٦) وتصنع الفيوم أيضا الشيلان الصوفية البيضاء (٧٧) وكانت ترسل إلى القاهرة، وقد فرضت ضرائب على أنوال الفيوم (٧٨) التى تعتمد على توريد الصوف من الماعز والجمال، وقام العربان هناك بصناعة خيامهم من هذا الصوف، كما قامت نساء العربان بصناعة الصوف داخل خيامهن (٧٩).

وكان للنساجين بمدينة الفيوم شيخ حرفة، يقوم بفض النزاع بين افراد حرفته [٨٠] وكان اختياره لمنصبه بالانتخابات من الناحية الشكلية ولكنه كان فى الواقع وراثيا وينحصر فى أسر معينة، وكانت مسئوليات الشيخ تنتقل بالوراثة إلى أحد ابنائه ما داموا يمارسون نفس الحرفة، اما اذا اتجهوا إلى حرفة أخرى أو مات الشيخ بلا أولاد، فعلى أعضاء الحرفة اختيار شيخ غيره ينتخبونه من بينهم [٨١]. وفى حالة عدم امكان الإتفاق بين الرؤساء، وكان شيخ المشايخ يعيِّن أحد المرشحين، وكان يعقب الانتخاب احتفال لتأكيده يحلف الشيخ يميناً، كما أن أهل الحرفة يقومون بانتخاب الجاويش وكان يقوم بدور مندوب الشيخ ومبعوثه، ولم تكن له سلطة قانونية. وكانت مهام الشيخ، كما حددت أن يعقد اجتماعات لأعضاء الحرفة، يحافظ على تماسك الهيئة ويجد عملا لارباب الحرفة، ويعين عليهم الرؤساء ويبحث مع السلطات الحاكمة كل المسائل المتعلقة بالحرفة، وهو الذى يتولى توزيع الضرائب المفروضة على الأعضاء، وكانت الحكومة تفرض ضرائب سنوية على طائفة بأكملها ويقوم الشيخ باعادة توزيعها على الأعضاء كل حسب موارده [٨٢].

كما كان له حق توقيع العقوبات على المخالفين من أفراد حرفتة. وبالرغم من سلطته القضائية لم يؤكدها القانون، فانها كانت محترمة من المجتمع، وكانت تلك السلطة تصل إلى الحكم بالسجن أو الغرامة أو اغلاق المحل أو حرمان المذنب من عضوية الحرفة [٨٣].

ونشير هنا إلى أنه وجد اختلاف أساسى بين سلطة الشيوخ الإدارية وسلطتهم القضائية، فسلطتهم الإدارية تتمثل فى رغبة الحكومة لتنفيذ تعليماتها بوساطة هؤلاء اذ لم يكن فى استطاعتها القيام بهذا العمل مباشرة حتى الربع الاخير من القرن التاسع عشر، فاستخدمت المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية الموجودة كحلقة إتصال بينها وبين المحكومين، بينما احتفظت لنفسها بحق إستخدام القوة. ولكن حين تكون الحكومة ضعيفة فان الشيوخ يزدادون قوة، ولما كانت القوة ليس لها سند من القانون، فلم يكن هناك ضرورة لإلغاء سلطة الشيوخ القضائية، عن طريق التشريع، فبقيت بأيديهم حتى نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين [٨٤].

وهناك بعض المدن التى وجدت بها صناعة الغزل والنسيج، مثل الواسطى التى اشتهرت بصناعة المنسوجات القطنية [٨٥] كما اشتهرت البهنسا بصناعة الستائر

والنسج المطرز والمقاطع السلطانية ومناديل رؤوس النساء والثياب من الصوف والأكسية وقوص وقنا ووجد بهما صناعة المنسوجات القطنية التى ترد اليها من سوريا والدلتا (٨٦).

تلك أهم المدن التى انتشرت بها صناعة المنسوجات بكافة أنواعها، فى الصعيد، وكان الولاة العثمانيون يحصلون على ضرائب عن هذه الأنوال وقد فرض على كل نول ثمانية أنصاف فضة وعينوا أتباعهم لحصرها وتقدير واستلام الضرائب المقررة عليها (٨٧).

وقد ترتب على قيام صناعة المنسوجات فى الصعيد قيام حرف يدوية إرتبطت إرتباطا وثيقا بها، مثل الحياكة، وقد إنتشرت فى جهات كثيرة من مدن الصعيد مثل أسوان، واشتهرت بعض البلاد باحتراف الحياكة مثل قرية أبنوب التابعة لأسيوط التى اشتهرت بحياكة الملابس الصوفية (٨٨) كما كانت عملية الغزل تتم فى الورش العائلية بالمنازل حيث كانت النسوة اللاتى يقمن بعملية الغزل ثم يرسل إلى ورش النسيج حيث تقوم بتصنيعها (٨٩) .

وصناعة الأوانى الفخارية ، وقد اشتهرت بعض مدن الصعيد بانتاجها ، فتخصصت قنا بصناعة القلل التى كانت تتميز بألوانها الجذابة وسرعة تبريدها للماء والجرار والأزيار التى كانت تنقل بطريقة ربطها ببعض معكوسة فى المياه حيث يجرفها التيار إلى المكان المراد توصيله اليها (٩٠) . كما تخصصت ملوى ومنفلوط بصناعة الجرار الكبيرة والصغيرة التى استخدمتها المصانع والمدابغ (٩١) واشتهرت أسوان بصناعة الأزيار والقدور والأباريق وأوعية الخل والعسل والنبيذ والسمن (٩٢) والبرام الذى يصنع من حجر البرام (٩٣) ، ويقوم العربان المقيمون بنواحى أسوان فى الرديسية ببيع هذه الاوانى فى سوق اسنا ، كما وجدت صناعة الفخار فى ادفو واستخدمت فيها المواد المحلية فى صناعتها مثل الطين (٩٤) .

كما صنعت نساء العربان فى منازلهن شيئاً شبيهاً بالقلل وأوانى الطهى بأيديهن دون استعمال أى آلة وتصنع الواحدة منهن قلتين فى اليوم (٩٥) ، وقد كانت هذه الصناعة فى إنحطاط ، كما إنحلت رسومها التى اشتهرت بها أيضاً (٩٦) .

وصناعة السكر ، فقد إنتشرت هذه الصناعة فى الصعيد وبخاصة فى فرشوط واخميم ، وهى بدائية حيث أن آلاتها خشبية تدار باليد (٩٧) كما وجدت هذه الصناعة

فى منفلوط (٩٨) ، واشتهرت أطفيح بأن الأهالى فى القرى ، وبصفة خاصة فى القرى التى يقيم فيها العربان الذين تحولوا إلى مزارعين ، قاموا بهذه الصناعة (٩٩) كما وجدت صناعة السكر بأرمنت (١٠٠) ، وقد وجدت مصانع لتكرير السكر الا أنه لم يتخلص من الرواسب (١٠١) .

وكانت ترسل كميات كبيرة من السكر المصنوع فى الصعيد إلى السلطان العثمانى فى استانبول ، وكانت الدولة العثمانية تطلب دائما كميات كبيرة منه . وفى عام ٩٨٠هـ/ ١٥٧٢م أرسل ثمانمائة قنطار (١٠٢) وإزداد الطلب عليه حتى بلغ فى عام ٩٩٤هـ/ ١٥٨٦م ألف وأربعمائة قنطار ، وكان يعهد إلى أمين السكر (١٠٣) بالقاهرة بأن يرسل الكميات المطلوبة فى كل عام إلى استانبول (١٠٤) .

ويلاحظ أن تكاليف هذه الصناعة كانت باهظة ، ولهذا كان المماليك يشاركون المنتجين ، فيقدمون الأراضى والمبانى والخامات ويقدم المنتجون العمال الذين كانوا يتقاضون أجرهم نقدا أو عينا فى صورة عسل (١٠٥) .

فكانت صناعة الزيوت ، التى إنتشرت فى الصعيد واعتمدت على الخس والقرطم (١٠٦) ويعصر فى معاصر خاصة وإشتهرت اسنا والاقصر بهذه الصناعة ، واشتهرت قنا بزراعة السلجم وزيت السمسم (١٠٧) كما اشتهرت أسيوط وطهطا بصناعة الزيوت (١٠٨) وإعتمدت صناعة الزيوت فى قنا على القرطم والسلجم (١٠٩) وقد صدر زيت الصعيد إلى البلاد العربية (١١٠) .

وصناعة تفريخ الدجاج ، وقد احتكرها إلى حد كبير حكام الاقاليم الذين كانوا يقدمون آلات التفريخ بطريقة الالتزام إلى ملتزمين فى الاقصر على سبيل المثال فى مقابل أجر معين فى الشهر ، وكان العمال يأخذون الكتاكيت أجرا لهم (١١١) .

وصناعة النبيذ ومقرها الفيوم ، وإستورد له العنب من اليونان وقبرص ، وقام بهذه الصناعة المسيحيون واليهود ، ويرجع ذلك إلى سبب دينى ، وتأخذ ضرائبها الإنكشارية ، كما كان يصنع النبيذ من البلح (١١٢) ،واشتهرت منفلوط بصناعة النبيذ وهى طعام كالخبيصة تتخذ من القمح (١١٣) كما وجد فى الفيوم ماء الورد (١١٤) .

وصناعة الحصر ، الذى اشتهرت به بعض مدن الصعيد مثل إبريم ، حيث كان يصنع هناك لوجود المادة الخام للحلفا (١١٥) ، كما قامت بجانب هذه الصناعة فى

اسوان السلال والأطباق من سعف النخل وشجر الدوم ، وقد تتعلم الفتاة هذه الصناعة على يدى أمها ، وتتخذها حرفة لها تتكسب منها فى بيت زوجها (١١٦) واشتهرت الفيوم بصناعة الحصير الذى يصنع من السنار (١١٧) واشتهرت قرية بنى هلال بأخميم بصناعة حصر الحلفا فى العصور الاسلامية (١١٨) .

وقد قام العربان بصناعة الحصير والمقاطف من النخيل والسمار ورغم كثرة المواد الخام الموجودة لديهم ، فقد كانت هذه الصناعة متأخرة وما يصنعونه من الحصر من النوع الردىء ، ويشتغل بهذه الصناعة الرجال وقليل من النساء ويعتبرها العربان عملا من أعمال التسلية والرياضة الفكرية ، حيث يشتغلون بها أثناء جلساتهم أمام البيوت ، ويصنعون الحبال من ليف النخيل (١١٩) .

ووجد العديد من الصناعات الأخرى مثل صناعة دباغة الجلود ، واشتهرت مدينة جرجا بهذه الصناعة وتستخدم فى أغراض متنوعة ، كما قام العربان بصناعة المراكيب وإشتهرت جرجا أيضا بحرفة النجارة وكان أهلها من القبط (١٢٠) وقد استخدموا الأخشاب المحلية فى صناعة الأبواب وعمل السقوف وربط القوائم والأعمدة ووصلوا إلى مكانة كبيرة ، وكانت لهم اليد الطولى فيها ، فقد توارثوا عن آبائهم هذه الحرف ، وحافظوا على أسرارها كفن العمارة ، حيث شيدوا الكثير من الابنية والكنائس التى تشهد بقاياها على مهارتهم وعظمة صنعتهم ، ووجد الكثير من هذه الكنائس فى اسنا وطيبة وسقارة وأسوان ، والدير الأبيض ، والدير الأحمر ، وقد استعان المسلمون بهؤلاء الاقباط فى تشييد مبانيهم ومساجدهم الإسلامية ، وقد تأثر العرب بما شيّده الأقباط فى مصر ، كالمحراب فى المسجد ، فأنه مأخوذ عن الحنية التى توجد فى صدر الكنيسة من جهة الشرق ، والمئذنة المأخوذة عن أبراج الكنيسة وهذا يدل على تأثير الاقباط فى فن العمارة ، ومهارتهم فى الصناعة الخشبية التى ورثوها عن أجدادهم ، لذا لعبت الأخشاب ذات الزخارف المحفورة دور كبير فى أثاث الكنائس والأبنية القبلية وزخرفتها (١٢١) .

كما تخصص الاقباط أيضا فى صناعة الذهب والمجوهرات (١٢٢) وقد انتشرت تجارة الحلىّ فى بلدة دشنا انتشاراً كبيرا (١٢٣) كما وجدت لدى العربان صناعات

أخرى مثل صياغة الحلقان والأساور وأطواق الصدر وأكثرها من الحديد وقليل من الفضة، كما يوجد لديهم صناعة طحن الغلال بالطواحين الحجرية المعروفة بالرحاية لطحن الحبوب (١٢٤).

تلك أهم الصناعات التي كانت موجودة في صعيد مصر إبان الحكم العثماني، التي ساهمت في اقتصادياتها خلال تلك الفترة، وقد لوحظ أن أغلب هذه الصناعات مرتبطة بالحاصلات الزراعية، وهذا كان له أثره السئ على الزراعة والصناعة معا، لان كثيرا من هذه الأراضي تتعرض لغارات العربان، أو تشهد معارك بين البيوتات المملوكية ويترتب على ذلك هجرة الفلاحين لها وتتدهور الزراعة وبالتالي تدهور الصناعة المرتبطة بها، وقد يؤدى أحيانا إلى انقراضها، وأثرت القوة الشرائية على رواجها أو كسادها، وقد كانت لكثرة الضرائب المفروضة على الفلاح أثر على القوة الشرائية.

وهناك عوامل اخرى أدت إلى تدهور الصناعة في مصر العثمانية بصفة عامة والصعيد بصفة خاصة نلخصها في الاتى :

١- يلاحظ على صناعة المنسوجات أن الطابع الريفي قد غلب عليها، وقد أثر ذلك على الرحالة الأجانب الذين وجدوا أن صناعة القرون الوسطى كانت دون شك أفضل، وهذا يدل على أن الصناعة أصيبت بانحطاط منذ العصر المملوكي، وكان عدد العمال في المصنع الصغير حوالي اثنى عشر عاملا (١٢٥).

ونتج عن انطاط هذه الصناعة أن ازداد استخدام الاقمشة العادية الواردة من انجلترا وفرنسا بين الشعب لدرجة أنه في نهاية القرن الثامن عشر سجل أكثر من نصف مشتريات مصر من أوربا أى ١٦٢ مليون بارة. والظاهرة اللافتة للنظر أن المصريين أبدوا تفضيلهم للمنتجات المستوردة. بالاضافة إلى حالة الصراعات المستمرة وخاصة في بداية القرن الثامن عشر، التي تمثلت في الثورات والحروب الداخلية والأزمة المالية المستمرة، والمجاعات والوباء كل هذا أسهم في انحطاط الحرف المصرية قبل دخول الحملة الفرنسية بعشرات السنين (١٢٦).

٢- وكانت هذه الصناعات بدائية تعتمد اعتمادا كليًا على الرجال والحيوانات، ويرجع ذلك إلى أن تكاليف هذه الآلات كانت باهظة (١٢٧).

٢- نقص الإدخار والإستثمار بسبب الفقر المدقع الذى عاشت فيه البلاد فترة طويلة من الزمن، فلم تجار مصر فى تلك الحقبة من الزمن التطور الزراعى الحثيث الذى حدث فى أوربا، وعاد بالخير على ملاك الأراضى وكبار المزارعين، كما انها لم تساهم بنصيب كبير فى التطور التجارى الذى زاد من أرباح المشتغلين بالتجارة، ومهد السبيل لقيام فئة من المستثمرين تكرس الفائض من ثروتها الهائلة للإستثمار المنتج، ويكون طلبها على السلع الضرورية والكمالية حافزا على التوسع الصناعى.

٣- عدم توافر الظروف الملائمة لقيام الصناعة الحديثة وهى الظروف التى توافرت للمناطق الصناعية فى انجلترا وفرنسا والمانيا وبلجيكا. فقد كانت مصر فقيرة فى الخامات الهامة كالحديد والفحم، وغيرهما من مقومات النهضة الصناعية، هذا إلى افتقارها إلى العمال الفنيين وإلى القوى المحركة الرخيصة المستمدة من مساقط المياه (١٢٨) وكان الأهالى يجيدون استخدام لحركة من التروس مثل الساقية، ولكنهم لم يفكروا مطلقا فى استخدام القوى الطبيعية الممنوحة لهم وتحت تصرفهم وهو النيل (١٢٩).

ولكن من الصعب التحكم فى نهر النيل، نظراً للفيضانات المختلفة وقد إستخدموا طواحين الهواء قبل الحملة الفرنسية، وذلك يرجع إلى رخص الأيدى البشرية العاملة والقوى الحيوانية، فقد صرفهم عن البحث عن طاقة أخرى.

ولم تكن المعامل تعرف من أصناف الوقود سوى قش الذرة والأرز وروث البهائم (الجلّة) ولم يكن السواد الأعظم من الحرفيين يدرى شيئا عن إستعمال الالآت الجديدة والقوى المحركة فى دول غرب أوربا، وما نتج عن ذلك من زيادة كبيرة فى إنتاج العمال (١٣٠) وكانت صناعة السكر بدائية تديرها الثيران. ويظهر مدى تأخر طرق الانتاج فى تلك الصناعة من أن بعض المعامل كانت تعمل ٢٥ يوما على التوالى لانتاج السكر من محصول فدان واحد من القصب. وبالمثل كانت طرق الانتاج فى صناعة الغزل والنسيج عتيقة بالية لم تتغير فى كثير أو قليل من عهد قدماء المصريين، ولم تنتقل اليها الالآت المستخدمة التى قلبت صناعة الغزل والنسيج فى انجلترا وبعض دول أوربا رأسا على عقب فى خلال القرن الثامن عشر. وبينما كانت آلات عصر الزيوت بدائية فى غالب الأحيان كان بعض المعاصر يستعمل آلات معقدة غالية الثمن (١٣١).

ومما يجدر الاشارة اليه ان إنتاج الطعام هو الذى كان يحكم توزيع السكان وقيام الصناعات الصغيرة. ونظراً لأهمية العمل اليدوى البحت، قام ارتباط وثيق بين الزراعة والصناعة، فكان العمال يشتغلون بالغزل والنسيج فى أوقات الفراغ ويقبلون على العمل فى الصناعات الموسمية فى الشتاء، حين يقل الطلب على العمال فى الزراعة. وكان الدخل من الصناعات اليدوية التى يمارسها النساء والأطفال يؤلف جزءا كبيرا من دخل الاسرة وكانت الصناعة تعتمد اعتماداً يكاد تاماً على المواد الخام الاولية التى تنتجها المناطق المتاخمة لها. غير أن العرض المحلى من المواد الأولية كان يقتصر أحيانا عن الوفاء بحاجة الصناعة ويضطر أربابها إلى الحصول عليها من الخارج. ومن أمثلة ذلك إستيراد القطن والحرير والنباتات الزيتية من سوريا، ،وإعتماد الصناعات الترفية فى القاهرة على إستيراد بعض المواد الخام والسلع نصف المصنوعة من أوربا (١٣٢).

وكانت البلاد تعيش فى عزلة عن العالم، لم تتأثر فى الكثير أو القليل بالتطورات الإقتصادية الهامة التى مهدت السبيل فى القرنين السابع عشر والثامن عشر لظهور نظام الصناعة الحديثة فى أوربا الغربية، وما صاحب ذلك من تطور كبير فى الأساليب الفنية الصناعية. ففى خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر أخذت دول غرب أوربا تجمع بين يديها عناصر السيطرة السياسية والإقتصادية وساعدها على ذلك اتساع نطاق الاسواق وتقدم فنون الصناعة وتزايد السكان أثر تناقص معدل الوفيات فازادت التجارة الداخلية فيها، كما ساهمت بنصيب كبير فى التجارة الدولية وبخاصة مع دول الشرق والامريكتين. وترتب على نمو التجارة أن جمع المشتغلون بها ثروات طائلة وجدت طريقها إلى الاستثمار فى الزراعة والصناعة معا (١٣٣).

٤– كما أنه لم يهتم الحكام بالأنشطة الإنتاجية سوى لاستغلالها، مثل وضع محمد بك أبو الذهب لورشة داخل جامع ابن طولون لصناعة بعض المنتجات الصوفية (الاحرمة) تهربًا من دفع الضرائب (١٣٤).

٥– وقد بيَّن كثير من الرحالة والعملاء التجاريين مظاهر انحلال المهن الرئيسية فى القرن الثامن عشر، فنجد دى ماييه De Maliet (١٣٥) .

يقول «كمال الفنون يتعلق بحب العلوم، وحيث أن الأول متقدم فلابد أن يتبعه الباقى، والمصريون الآن لا يتقنون شيئا» [١٣٦] وأيده فى هذا الرأى بعد سنوات قليلة Pockocke [١٣٧] وكان يؤيد هذا الرأى بالاعتراف أن بعض المهن بالقاهرة قد وصلت إلى درجة فى الكمال مثل صناعة السرج، والحفر على الأخشاب والصباغة، أما فولنى Volny الذى تجوّل فى مصر عام ١١٩٨هـ/١٧٨٣م فقال أن الفنون الآلية مازالت فى حالة الطفولة، مثل التجارة وصناعة الأقفال والبنادق غير دقيقة، والخردوات والأعمال الحديدية والنحاسية، ومواسير البنادق المسدسات تستورد من الخارج (وانه من الصعب أن تجد ساعاتيا ماهراً بالقاهرة، واذا وجد فانه أوربى، والصايغ لا يتقن تركيب وردة عادية، والبارود الموجود خشن ويوجد معامل تكرير السكر، ولكنه ملئ بالرواسب، أما بعض الصناعات التى وصلت إلى درجة الكمال فهى صناعة الأقمشة الحريرية بالرغم من استعمال آلات يدوية فيها، وأسعارها مرتفعة عن أوربا [١٣٨]» .

ويلاحظ انه فى القرن السابع عشر الميلادى/ الحادى عشر الهجرى أن الطوائف الحرفية أصبحت خاضعة لسيطرة الحكومة وأصبحت اداة ادارية فى أيديها، وتأثر تصنيعها بالحاجات الإدارية الثابتة وبالتغييرات التى طرأت على العلاقات بين القوى المختلفة داخل الهيئات الحاكمة فقد خضعت كل طائفة لضابط معين، وكان هؤلاء الضباط يتولون مهمة طوائفها وجباية ضرائبها [١٣٩].

أما فى القرن الثامن عشر، فكانت هناك ثلاث مجموعات من الطوائف فى القاهرة خضعت كل منها لاشراف ضابط معين على النحو التالى [١٤٠].

١- **أمين الخردة** : كانت مهمته ادارة الطوائف التابعة له ويتولى جمع ضرائبها. وكانت الطوائف التابعة له هى طوائف المغنين والخبازين وسوق الجمال وصباغى الحرير وباعة الخردة.

٢- **المحتسب** : وكانت مهمته تولية أمور الاسواق ويفتش على الموازين والمقاييس والاسعار، وكانت له سلطة عليا تمتد إلى جمع الطوائف من طوائف الباعة والتجار.

٣- **المعمار باشى**، وكان بمثابة كبير المهندسين، وتولى الاشراف على طوائف البنائين وصانعى الطوب والنجارين وغيرهم من الطوائف المشتغلة بأعمال البناء ويتولى جمع ضرائبهم.

وقد تعرضت الدولة العثمانية للتشهير بها من أن السلطان سليم الأول بعد ان فتح مصر عام ٩٢٣هـ/١٥١٧م أمر بترحيل أفواج كثيرة العدد من صفوة علماء الفقه الاسلامى وأصوله ومذاهبه وعلوم القرآن الكريم والتفسير والحديث والتوحيد والاحكام والافتاء وغيرهم من كبار الموظفين والتجار والصناع من حى خان الخليلى وموظفى الحسابات الحكومية ورجال الاعمال. وكانوا يضمون عدداً من المسيحين ذوى المهارات الخاصة. وقد بلغ عددهم زهاء الف وثمانماية رجل أنزلتهم السلطات العثمانية تباعاً فى سفن نيلية شقت طريقها إلى الاسكندرية، ومنها استقلوا السفن العثمانية إلى استامبول (١٤١).

والحقيقة أنه أرسل هؤلاء إلى استانبول، وقد أيد ابن اياس، ذلك واشار إلى تعطيل نحو خمسين صنعة بمصر، وتعطلت معها أصحابها، ولم تعمل فى أيامه فى مصر (١٤٢) والواقع أن فترة استقرارهم فى استانبول لم تتعدى ثلاث سنوات، حيث رفض معظمهم العودة إلى مصر، وخاصة أن السلطان سليم قد توفى بعد عودته إلى بلاده بعد سنوات ثلاثة أى عام ٩٢٦هـ/١٥٢٠م وخلفه على العرش ابنه السلطان سليمان المشرّع. وكان أول عمل قام به أن أصدر فرماناً بعودة جميع العلماء والعمال الذين كانوا والده قد أمر بترحيلهم من مصر، وعلى الرغم من صدور الفرمان بعودتهم، الا انهم رفضوا العودة إلى مصر وفضلوا البقاء فى استانبول، ولما أدرك السلطان سليمان المشرّع برفض المصريين العودة إلى بلادهم، ويؤثرون الاقامة فى استانبول أصدر فرماناً لاحقا فى عام ٩٢٧هـ/١٥٢١م أمر فيه باعدام كل مصرى يرفض العودة إلى مصر أو يتباطئ فى العودة اليها. وعلى هذا الاساس وصل الكثير منهم على أفواج وقد دوّن ابن اياس أسماء المصريين العائدين، ونظر ابن اياس إلى قيام السلطان سليمان بهذا التصرف على انه من مآثره، ودعى إلى الله أن ينصره، لانه سمح للمصريين بالعودة (١٤٣)، وقد عاد الحرفيون وباشروا نشاطهم الفنى والحرفى فى خان الخليلى وأسواق العقادين والنحاسين والصاغة والسروجية وغزل نسج الاقمشة الكتابية والقطنيةوتطريز الحرير والجوخ والجلود باسلاك الذهب والفضة، والأخشاب المخروطة فى عمل المشربيات والنوافذ وصناعة العاج وغيرها (١٤٤).

ونشير هنا إلى أن ابن اياس قد ذكر أن قيام السلطان سليم بترحيل الخبرات المصرية إلى استانبول، وأن نحو خمسين صنعة بمصر قد تعطلت نتيجة لهذا التصرف، ويعنى هذا أن التعطيل قد حدث لمدة ثلاث سنوات وهى فترة حكمه، ولكنهم استأنفوا نشاطهم فور عودتهم، كما سبق أن عرفنا، بعد اتمام الأعمال الموكلة اليهم فى العاصمة العثمانية وخاصة بعد تولية سليمان الحكم وعلى وجه التحديد فى أعوام ٩٢٦هـ/١٥٢٠م وحتى عام ٩٢٨هـ/١٥٢٢م [١٤٥].

ولا شك أن الفتح العثمانى، خلاف ما سبب للقاهرة من تحويلها من عاصمة إلى مدينة اقليمية، قد ضرب كثيرا من المهن التى كانت منتجاتها مرتبطة بالقصر العثمانى، مثل رابطة صناعة الفرو وفساتين الشرف حسب التقاليد، واختفت بعض المهن تماماً مثل رابطة الفرو أو وصانعى القبعات - المهن المزدهرة سابقاً - وتلاشت الأسواق التى كانت تبيع - فى أيام المقريزى جميع أشكال فساتين الشرف والقلنسوات [١٤٦] أو غيَّرت نشاطها، وتدهورت الحرف النحاسية والخشبية والخزف والزجاج والتجليد التى كانت متقدمة فى عصر المماليك. ولم تتقدم الصناعة، وإستخدمت المواد الخام الأقل تكلفة والبديلة (مثلا استخدم العظم بدلا من العاج)، وتقليد الاشكال الاوربية فى صورة محدودة بالمنتجات الاوربية المستوردة التى عجز الحرفيون بمصر من إنتاجها، وتنطبق هذه الحالة تماما فى صناعة الفخار، وفى القرنين السادس عشر والسابع عشر، كان الانتاج المصرى تواجهه صعوبة منافسة ورش الاناضول وسوريا، ومرجع هذا ان الصناعة لم تتحرك كلها فى اتجاه واحد فقط، فقد أدخلت فى سوريا صناعات أو جوانب جديدة من الصناعات فى أثناء الحكم العثمانى سواء من مراكز أخرى أو للوفاء بحاجات جديدة على سبيل المثال إستيراد حرف جديدة خاصة بصناعة الملابس على أيدى الباشوات العثمانيين فان صناعة إنتاج الملابس القطنية والحريرية المخططة كانت احدى هذه الحرف، ومن امثلة الصناعات الجديدة صناعة سدادات موسير المياه فى حلب [١٤٧] وفى القرن الثامن عشر تلاشى نهائياً وتبدَّل بالمنتجات الاوربية، وممكن ملاحظة ذلك أيضا فى صناعة الزجاج، وصناعة الفخاريات التى تدهورت هى الأخرى من حيث دقة صناعتها، وأشكالها وزخرفتها، وكان لابد من إستيراد الزجاج من

الأراضى الألمانية والبندقية [١٤٨] نظراً لعدم انتاجه فى الورش المحلية، وبيانات حسابات جمرك بولاق التى تكلم عنها جيرار من قيمة واردات الزجاج من اوربا حوالى ٥ر٤٣ مليون بارة (١ر١٤٪) من اجمالى الواردات [١٤٩].

وعلى الرغم من عدم قيام صناعة حديثة لتنافس الحرف التقليدية، فان الحرف قد تأثرت إلى حد كبير بالتغييرات التى طرأت على عادات الاستهلاك كما تأثرت باستيراد البضائع الاوربية إلى الأسواق بكثرة فى منتف القرن التاسع عشر، ونتج عن اختفاء الحرف التقليدية إلى اختفاء معظم الطوائف الحرفية اليدوية [١٥٠].

وقد تلقّت طوائف التجار هى الأخرى ضربة نتيجة التغيير الذى طرأ على النظام التجارى المصرى خلال القرن التاسع عشر، وظهر ذلك واضحا من أن بدأ التجار الاجانب يعملون بالتجارة التى كانت قاصرة على المصريين، بالإضافة إلى تحّول التجارة الخارجية تحوًلا كاملاً، فبعد ان كانت التجارة فى مصر تشتمل على البضائع السودانية والعربية والشرقية، وكانت القاهرة مركزاً من المراكز المهمة لهذه التجارة وللتجار المصريين والسوريين والأتراك الذين يقومون بها أصبح الاتجاه الرئيسى للتجارة الخارجية فى القرن التاسع عشر هو تصدير القطن إلى أوربا واستيراد البضائع الأوربية المصنوعة إلى مصر، وأصبح اليونانيين والاوربيون من الجنسيات الأخرى هم المصدرين والمستوردين الرئيسين. كما عانت طائفة التجار من الضرائب الباهظة مثلما عانت منها طوائف الحرف اليدوية، فى نفس الوقت أعفى التجار الأجانب من دفعها بحكم الامتيازات الاجنبية [١٥١].

ولقد فتح العثمانيون بلاد الشام عام ٩٢٢هـ/١٥١٦م، ودخلوا الحجاز سلميًا فى نفس العام، ونهج هذا المنهج الأمراء المماليك الذين كانوا يحتلون وقتذاك بعض مناطق اليمن. وهكذا دخلت فى خلال عام أو بعض عام أربعة أقاليم عربية تحت السيادة العثمانية، وظهرت الدول العثمانية لاول مرة فى تاريخها دولة من دول البحر الاحمر تطل على مصر والحجاز واليمن على ساحليه الغربى والشرقى [١٥٢].

ويلاحظ انه قبل دخول الدولة العثمانية البلاد العربية، وقبل ان تصبح من دول البحر الأحمر. ان بدأ الغزو البرتغالى للبحار الشرقية ومنطقة الخليج العربى تحت ستار الكشوف الجغرافية. وتمثل ذلك بوصول سفنهم المسلحة بقيادة فاسكودى جاما

إلى ثغر كاليكوت Calicut على الساحل الغربى للهند فى عام ٩٠٤هـ/١٤٩٨م وكان شعارهم «الصليب أو المدفع» أى كان على المسلمين أن يعتنقوا المسيحية أو يتعرضوا لقصف مدافع الأسطول تدك المدن والمساجد والمنشات والسكان (١٥٣).

وكان من أهداف البرتغاليين الاستيلاء على أقاليم شاسعة فى الهند وشرقى الجزيرة العربية وجنوبها واقاليم مطلة على البحر الأحمر والساحل الشرقى لافريقية المطل على المحيط الهندى وجنوبى شرقى آسيا وغيرها، بالاضافة إلى احتكار التجارة الشرقية لانفسهم بالحصول عليها من مصادر إنتاجها أو مواطن صنعها. ونجحوا فى تحويل التجارة عن طريق رأس الرجاء الصالح وقد خاض المماليك حروبا يائسة مع البرتغالين ولكنهم فشلوا فى القضاء عليهم (١٥٤).

ونشير إلى أن السلطان سليم، اثناء اقامته بمصر، قد عقد معاهدة مع جمهورية البندقية عام ٩٢٣هـ/١٥١٧م لتشجيع رعايا هذه الجمهورية على القدوم إلى الاسكندرية بسفنهم وبضائعهم ومباشرة نشاطهم التجارى فى جو من الطمأنينة والعدالة والأمن (١٥٥). وتعتبر هذه المعاهدة أول وثيقة رسمية أعلنها السلطان العثمانى الذى خلف الشراكسة على مصر عقب انتصاره عليهم (١٥٦) كما عقد السلطان سليمان معاهدة مع فرانسوا ملك فرنسا عام ٩٣٤هـ/١٥٢٧م جددت فيها الدولة العثمانية الإمتيازات التى سبق ان منحها سلاطين دولة المماليك الشراكسة واهل كتالونيا Le catalans وبمقتضى هذه المعاهدة أن تمنع السفن العثمانية التى تقوم برحلات بحرية بين استانبول وموانئ الشام ومصر من عرقلة نشاط السفن الفرنسية التى تعمل على هذه الخطوط الملاحية وتبعتها معاهدة وامتيازات أجنبية (١٥٧).

ثالثا - التجـــــارة :

أسهم الصعيد بدور هام فى تجارة مصر الداخلية والخارجية، كما قامت حاصلاته الزراعية، ومنتجاته الصناعية بدور هام أيضاً، وكانت فيه المحطات التجارية التى تمُرُّ عليها القوافل التجارية الواردة من سنار ودار فور وفزان مثل اسيوط أو اسوان أو غيرهما، وتجبى الضرائب على هذه القوافل اما فى شكل نقدى أو فى شكل عينى مما تجلبه هذه القوافل، ويحصل عادة حكام الاقاليم على نصيب، وقد وصلت جبايتها إلى طريق العسف.

وقد كان بجانب هذه المحطات التى تستقبل القوافل، الموانئ الأساسية التى لعبت دوراً هاماً فى تجارة مصر الخارجية ابان الحكم العثمانى مثل اسوان واسنا وأدفو وقوص واسيوط.

واحتفظت أسوان بمكانة عظيمة، بصفتها ميناءً هاماً على نهر النيل فى كل العصور، وكانت أهم المراكز التى تجبى فيها الرسوم الجمركية على السلع التى تمرٌ بها، وقد إزدادت أهميتها فى العصور الوسطى حيث انها كانت احدى نهايات طريق القوافل والبضائع الواردة من عيذاب، وفضلا عن انها كانت آخر محطة تجارية تقف عندها سلع النوبة والسودان (١٥٨) وترجع شهرتها إلى قيام أهلها بالتبادل التجارى وحصولهم على أنواع من الاقمشة بمنتجاتهم مثل التمر الابريمى وسن الفيل والريش والنعام والعبيد، وذلك عن طريق المقايضة (١٥٩).

وازدادت أهمية قوص بعد ذلك إدارياً واقتصادياً ، وأصبحت اسوان تابعة لها من هاتين الناحيتين (١٦٠) واشتهرت مدينة قوص بأنها كانت مركز للقوافل والتجارة الواردة من عدن ومن البلاد السودانية، كما وفد اليها الحجاج والتجار اليمنيون والهنود والأحباش، وكانت ملتقى الحجاج المغارية والمصريين، وتوجه اليها جميع التجار المتوجهين إلى القصير (١٦١).

اما الأشمونين فكانت محطة للتجارة الواردة من بلاد العرب ثم تحوٌل للنيل (١٦٢) وكانت أسيوط محطة للقوافل الآتية من سنار على محاذاة النيل ومن السودان بطريق القوافل من دارفور إلى الواحة الخارجة فأسيوط، وكانت هذه القوافل تحمل إلى مصر التبر وسن الفيل وريش النعام والأبنوس والصمغ والجلود غير المدبوغة وآلاف العبيد السود والببغاوات، كما وردت اليها قوافل من بلاد المغرب والسنغال عبر الصحراء تحمل البلح وبعض المصنوعات الجلدية والصوفية (١٦٣).

وأقيم فى اسيوط سوق للعبيد، يباع فيه الطفل من اربعين إلى ستين قرشا أسبانيا (١٥٠ مدينى) وكانت عملية البيع تتم عن طريق المقايضة، ويحصل الحاكم فى سبيل ذلك على أربع قطع من القماش من صنع اسيوط أو قطعة قماش من صنع المحلة الكبرى (١٦٤).

وتتوقف قافلة دار فور فى الصحراء فى مكان يسمى برديس بجوار مدينة اسيوط، حتى يصل الكاشف الذى يرسل من القاهرة لتحصيل الضرائب، ولا يؤذن بالرحيل الا بعد تحصيل الرسوم المفروضة عليها (١٦٥).

ويقدر الكاشف الرسوم المفروضة، وتتوقف القافلة لتسديد الرسوم، وبعد أن يتم تحصيلها يسمح لها بالتحرك، وكانت العادة المألوفة أن يحصل الكاشف على هدية باسم ملك دارفور وتقدم فى برديس، ثم تضاعفت هذه الهدية فى الخارجة. ويحصل رئيس القافلة على طقم كامل من الملابس من حاكم ولاية اسيوط ويسلمها له الكاشف (١٦٦).

ويحصل الكاشف على رسوم له مقدارها ٩ بارات عن كل عبد، وأربعة بارات عن كل جمل (١٦٧) وتستريح القافلة بعض الوقت فى أسيوط وبنى عدى ومنفلوط والمناطق المحيطة بها، حيث تبيع جزءاً من بضائعها وفى ابوتيج يتم عملية بتر العضو الجنسى للاطفال الذين لم يتجاوز الثامنة أو العاشرة (١٦٨).

وكان أقباط أسيوط هم الذين يتولون إجراء عمليات الاخصاء، لأن الشريعة الاسلامية تحرم الخصاء. وبعد أن يتم شفاء العبيد من اجراء الاخصاء، كانت سلطات أسيوط تقوم بترحيلهم إلى القاهرة بالطريق النهرى فى معظم الاحوال يرسل الباشا العثمانى بهذه النماذج البشرية بمثابة هدايا للسلطان فى استانبول (١٦٩). وبعد المرور على الأماكن السابقة تشحن بطريق النيل ويترتب على ذلك بيع ربع جمالها للتخلص منها، وتدفع رسوماً أخرى بالقاهرة (١٧٠).

وتتخذ قافلة سنار طرقاً متعددة حتى تصل إلى ابريم وتخترق طريقها داخل عربان البشارية، الذين يقطنون بين النيل والبحر الأحمر، وتنهب القافلة فتلجأ هذه القوافل إلى قبائل العبابدة للحصول على حمايتها، وتحصل على رسوم فى نظير توصيلهم إلى دارو. وفى نهاية الرحلة يحصل أفراد هذه القبائل على هدايا. حتى تصل إلى اسنا ويحصل عنها رسوما جمركية (١٧١) وتمكث القافلة بضعة أيام حتى تستطيع أن تبيع جزءا من جمالها لتسدد بها الرسوم، وتبحر القافلة فى النيل ويدفعون رسوماً أخرى فى منفلوط (١٧٢) ثم يدفعون نفس الرسوم فى المنيا. وتحضر معها كل عام حوالى مائة وخمسين أو مائتى من العبيد معظمهم من النساء الذين كانوا يبيعوهن بحوالى ٥٠ زر محبوب (١٧٣).

وتعتبر قافلة سنار أقل أهمية من قافلة دار فور، وتصل عدة قوافل على مدار العام من سنار، وتجلب نفس السلع التى تجلبها قافلة دار فور (١٧٤).

وقد خصص جمركى بولاق ومصر القديمة كموانى داخلية للتجارة الداخلية والتجارة الواردة من وسط افريقيا. وعلى هذا اختص جمرك مصر القديمة بالتجارة الآتية من الصعيد ووسط افريقيا، أما جمرك بولاق فقد اختص بالتجارة الواردة من الدلتا وأوربا وسوريا. ولم يكن الوالى يحصل على عائدهم فى القرن الثامن عشر، وانما كانت فرقة الانكشارية التى تحصل عليها، وكانت جملة الضرائب المتحصلة فى ذلك الوقت ٠٠٠ر٠٠٠ر١٥ مليون بارة بينما انخفضت إلى ٨٧٢ر٣١١ر٤ مليون بارة عام ١٢١٣هـ/١٧٩٨م (١٧٥).

ولميناء القصير دور هام فى تجارة مصر الخارجية، اذ كانت ترد اليه السلع الواردة من الهند والبلاد العربية، وقد نافس ميناء السويس فى إستيراد بعض السلع وبخاصة البن، الذى قل الوارد منه إلى ميناء السويس وخاصة فى سنوات ١١٧٦هـ/١٧٦٢م، ١٢١٣هـ/١٧٩٨م (١٧٦). فازداد الوارد إلى القصير، وتحمل البضائع الواردة اليه على الجمال وترسل إلى قنا وتبحر منها عن طريق النيل إلى القاهرة. وكانت جمارك القصير تتبع مباشرة الوالى العثمانى (١٧٧) ويحصلُ على رسوما عينية عن البضائع الواردة من ينبع إلى القصير (١٧٨). أما عند قنا فتحصل الرسوم النقدية (١٧٩)، وكانت البضائع التى ترد من الهند، تأتى عن طريق الحجاج الذى حرصوا على بيع سلعهم بأقل ثمن، وتسديد رسوماً عينية، تشمل عادة أقمشة الهند والتوابل والبخور والصمغ، بالإضافة إلى هذه السلع فقد كان يباع الحرير المصنوع فى انجلترا، وتنقل هذه البضائع بالقوافل ثم عن طريق النيل من قنا إلى القاهرة (١٨٠).

وعندما تصل هذه السلع إلى القاهرة يعاد تصديرها إلى البلاد الأوربية، فكان يصدر الصمغ العربى الوارد من دار فور وسنار إلى البندقية وتريستا والتمر هندى، وريش النعام إلى تريستا والبن اليمنى والبخور والعقاقير والكثير من السلع إلى تريستا والبندقية (١٨١).

وكان يصدر إلى تسكانيا العاج والتمر هندى والزعفران، وصمغ سنار وريش النعام والبن وصمغ جدة، وينبع والبخور والصبر، كما كان يصدر الأقمشة الكتانية

المصنوعة فى أسيوط وبن مخا إلى ليفورينو والصمغ العربى الوارد من جدة وينبع والكركم، والصبر (ثمر السمك) وغيرها من السلع (١٨٢).

وكان يصدر إلى فرنسا من الإنتاج المحلى، الأرز والقمح والزعفران، وملح النشادر، والقطن المغزول، والأقمشة القطنية والكتانية من مختلف الاصناف، والسنامكى، وجلود الجاموس والأبقار والجمال، بالإضافة إلى بعض السلع الواردة من وسط أفريقيا ومن سنار ودار فور مثل الصمغ والتمر هندى، والعاج وريش النعام، والسلع الواردة من الجزيرة العربية والهند مثل الصمغ (١٨٣).

ويصدر إلى الدولة العثمانية الأرز والقمح والفول، والجزء الاكبر من السلع الآتية من داخل أفريقيا والبن الوارد من البلاد العربية (١٨٤) بالإضافة إلى بعض منتجات الصعيد مثل السكر. كما صدر إلى سوريا الأرز والقمح والبازلاء والكتان وماء الورد والجلود والبن والتمر هندى والسمسم والعبيد (١٨٥).

كما قام الصعيد بدورٍ هامٍ فى تصدير الحاصلات المصرية والحاصلات الاوربية، فكانت السفن الواردة إلى ميناء القصير تحمل معها القمح والدقيق والفول والعدس والزبدة، وزيت الخص وزهور القرطم، ونسيج الكتان، ويقوم بهذه العملية السماسرة المستقرون فى قنا والقصير وارسالها مباشرة. واشتهرت بعض مدن الصعيد بأسواق القمح المصدر مثل قنا وقوص وأبنود، كما وجد بها العدس والشعير وكان يصدر إلى البلاد العربية، حيث كان يجمع من قرى الصعيد ما بين المنيا واسنا وتعبأ الزيوت فى قرب من الجلد أو فى الجرار (البلاليص) التى تصنع من الفخار والتى اشتهرت قنا وغيرها بصناعتها.

ويصدر السكر حيث كان يجمع فى قنا، والزعفران وقماش الكتان. وكانت هذه السلع تحمل فى شكل قوافل ويحرسها عربان العبابدة، وهم غير مسئولين عن حماية هذه السلع على الرغم من حصولهم على نصيبهم العينى والنقدى (١٨٦).

وتحمل قوافل دار فور عند العودة بالبضائع المنتجة فى مصر وأوربا، مثل الأقمشة الحريرية المنتجة فى مصر وسوريا والموسلين والشيلان من الهند والأسلحة والبن والسكر والأرز، والزجاج والنحاس والبارود (١٨٧).

كما تحمل قوافل سنار عند العودة السمبال أو اللاوندة والصابون والمحلب والقرنفل والأقمشة القطنية المصبوغة باللون الأحمر، والرصاص وحلياً زجاجية واردة من البندقية، والمرايا الصغيرة وخشب الصندل والمسك والملابس المصنوعة من الجوخ[١٨٨].

وهكذا كان دور الصعيد فى تجارة مصر الخارجية إبان الحكم العثمانى، ويلاحظ ان هذه القوافل والبضائع الصادرة والواردة يجبى عليها رسوم جمركية متعددة، فقد كان حكام الأقاليم يحصلون على رسوم حتى انها تحولت بمرور الزمن إلى إتاوات ثابتة. كما شهدت مصر العثمانية الكثير من الصراعات بين البيوتات المملوكية، وكان الصعيد ملجأ هؤلاء الأمراء الفارين، الذين كانوا محتاجين لنفقات كثيرة، ومن اجل هذا فرضوا الكثير من هذه الضرائب (الاتاوات)، أما فى شكل عينى مثل العبيد الذين استخدموهم فى حروبهم، واما فى شكل نقدى يشترون به بعد جبايته أسلحتهم، وقد شهدت جرجا العديد من تلك الصراعات [١٨٩].

كما أن القوافل تعرضت اثناء عبورها الأراضى المصرية، لهجوم بعض العربان عليها مثل عربان البشارية وغيرهم، حتى أن عربان العبابدة التى كانت مسئولة عن حماية هذه القوافل اعتبرت نفسها غير مسئولة عن هجوم القحطانيين، لأنهم كانوا فى حالة حرب معهم [١٩٠].

كما كان لتأخر الصناعة والزراعة أثرهما على التجارة الخارجية، بالإضافة إلى أن ضعف البحرية العثمانية فى البحر الأحمر كان سبباً هاماً فى انتشار القرصنة، كان عبوره مخاطرة جسيمة تتعرض لها السفن [١٩١]. كما كان هناك فى الصعيد قرى كاملة تقوم بأعمال اللصوصية وفى الغالب يكونوا من العربان، الذين قاموا بأعمال السلب والنهب فى النيل، وأحيانا فى الأسواق ويقطعون الطرق عن المسافرين، مثال نزلة النوايل، التى تقع شمال منفلوط وقرية بنى حسين وغيرهما من القرى الأخرى [١٩٢].

ولم يقتصر دور الصعيد على التجارة الخارجية فقط، بل كان له دور هام فى التجارة الداخلية، وكانت معظم التجارة الداخلية تجرى خلال أسواق اسبوعية تعقد فى كل المدن والمراكز الزراعية. وفيها كانت تنعقد الأسواق الاسبوعية للبيع. وكانت تجارة الجملة وخاصة المعدة للتصدير تجرى فى الخانات الواسعة وتسمى الوكالات التى كان يوجد عدد كبير فى كل المدن الرئيسية [١٩٣].

وقد أقيمت اسواق اسبوعية فى بعض مدن الصعيد حيث يكون لها يوم معيٌن لاقامة السوق كسوق اخميم الذى كان يقام كل أربعاء (١٩٤) وربما لاعطاء الفرصة للقرى المجاورة والتجار للقيام بأعمال التجارة.

وكانت اسنا تعد بمثابة مستودع للسلع الواردة، كما أن معظم الملاحين الذين يعملون فى النيل من ضواحى اسنا واسوان والنوبة، وكثيرا ما كانت الملاحة فى النيل تتعرض لهجوم العربان، وكان يباع فى سوق اسنا الإسبوعى المنسوجات الكتانية، والأوانى الفخارية، وبعض الملابس، ويأتى اليها العربان المجاورون (العبابدة والبشارية) ويقوموا بعملية المقايضة بالجمال والعبيد الذين يختطفونهم أو يحصلون عليهم مقابل ضرائب عينية، ويجلبون الصمغ العربى والفحم (١٩٥).

ويقوم فلاحو المناطق المجاورة بأحضار الزبد والجبن والحبوب والدجاج والحمام والخضروات والأصواف والقطن والمغزول والخام، وتجمع هذه البضائع وترسل إلى القاهرة (١٩٦).

وسيطر البكوات المماليك على تجارة السنامكى، التى كانت توكل أحيانا فى شكل التزام إلى قناصل الدول الاوربية، الذين غالبا ما كانوا يعهدوا إلى وكلائهم المقيمون بأسوان الذين يتصلوا بالتجار العثمانيين الذين كانوا يشترونها من العربان ويرسلونها إلى القاهرة بطريق النيل (١٩٧).

وكانت مدينة قوص مستودعا للقمح وبقية الغلال المخصصة للتصدير إلى الجزيرة العربية عن طريق ميناء القصير، كما أرسلت قوص إلى أسواق القاهرة كميات ضخمة من الشيلان الصوف البيضاء من صناعة قنا (١٩٨).

وتردد الناس إلى قنا ونقلوا البضائع الموجودة فيها إلى ميناء القصير، وكانت قنا ترسل إلى القاهرة الكثير من منتجاتها مثل الاقمشة القطنية وزيت الخس والقمح والأوانى الفخارية (١٩٩).

كما أرسل إلى القاهرة سكر فرشوط واخميم وجرجا وزعفران طهطا، والأقمشة الكتانية المصنوعة فى أسيوط، بالإضافة إلى الفول والعدس وزيوت بذر الكتان والقرطم واللفت.

أما الفيوم فكانت سوقاً هائلاً حيث يفد اليها العربان ليتزودون بما يحتاجون اليه، ويفد الفلاحون بمنتجاتهم مثل الشيلان الصوف التى يصنعونها (٢٠٠).

وكانت تفرض رسوما على هذه الاسواق لصالح البكوات المماليك أو الكشاف فى شكل التزام (٢٠١) . وقام العربان وبخاصة العبابدة بتجارة الشبّة وكانت من السلع الرئيسية لقرية الجويانية، ويفد التجار من قنا وأسيوط والقاهرة والمحلة الكبرى (٢٠٢) ويقوم العربان المزارعون بالتجارة فى الحاصلات الزراعية والصناعة مثل السكر والبلح بالاضافة إلى تجارة الماشية (٢٠٣).

وبرغم ذلك هناك العديد من العوامل التى أثرت على التجارة الداخلية والخارجية منها : صعوبة الانتقال اثناء وقت الفيضان الا بالقوارب وكان النقل البرى يستلزم إقامة الجسور، ولكنها أهملت بشكل واضح ولم يهتم أحد بصيانتها. وكثرة الرسوم الداخلية المفروضة على المتاجر كالدخولية والعوائد النهرية والدخول والخروج من وإلى المدن، بالاضافة إلى فوضى النقد التى كانت دائما تتغير وتغش من وقت لاخر (٢٠٤) وظهور عملات أجنبية كثيرة التداول مثل أبو كلب (٢٠٥) وأبو طاقة (٢٠٦)، والبندقى (٢٠٧)، مما استدعى وضع تسعيرة تحدد قيمتها ونسبتها. كما سرت الفوضى إلى المكائيل والموازين وتعرضت للغش والنقصان، واستلزم الامر ضرورة تدخل السلطات لصالح الجمهور، بالإضافة إلى غارات العربان وقراصنة النيل (٢٠٨).

كما أن الفقر العام الذى كان ملماً بالسكان وإستمرار إنحطاط مستوى معيشتهم، قد جعلا أى احتمال للتوسع الاقتصادى بعيدا للغاية، وأديا إلى طبع حيز وكمية أنوا ع التبادل التجارى بطابع واحد (٢٠٩).

الهـوامـش

(١) أحمد شلبى، المصدر السابق، ص ١٥٦ - ١٥٧، ولم يوضح مكان استخراج الزمرد سوى اسم الجبل، وذكر على مبارك (الخطط، جـ٩/٩٢) بأنه استخرج من جبل بالقرب من دير الميمون القريب من البحر الاحمر فى مدينة سيتى.

(٢) أحمد شلبى، المصدر السابق، ٥٨، مصطفى الشافعى القلعاوى، المصدر السابق، ص ١٤٧.

(٣) أحمد شلبى، المصدر السابق، ص ١٥٨.

(٤) على مبارك، جـ١٥/١٩٤.

(٥) محمد عبد العزيز، دراسات فى التطور الاقتصادى، ص ١٣٤ - ١٣٥.

(٦) جمال حمدان، المرجع السابق، ص ٢٨٨.

(٧) لم تكن العائلات فى الوجه القبلى من جرجا الى الشلالات، تفلح نسبة ثابتة من الأرض، وذلك لأن التغييرات التى كانت تطرأ على الأرض الصالحة للزراعة بسبب الفيضان، كانت تجعل من الصعب اقامة حدود منفصلة. ولم تكن توجد أراضى وسية فى المنطقة الممتدة من جنوب المنيا ولا أراضى أثر جنوب جرجا، وعلى أية حال كانت العائلات تحصل على نسبة معينة من الأرض يكن هذا الحق قليل الأهمية نظراً لأنه كان غير لازم - فالأرض الصالحة للزراعة كانت توزع سنويا على الافراد فى أعقاب فيضان النيل، بحسب قدرتهم على زراعتها، وكانت هذه الأرض تسمى بالمساحة أى الأرض حسب القياس. (انظر هيلين ريفلين، المرجع السابق، ص ٤٣، وانظر أيضا الفصل السابع

(٨) ابراهيم زكي، المرجع السابق، ص ١٠٣.

(٩) انظر الفصل الخامس.

(١٠) عبد الرحيم عبد الرحمن، المرجع السابق، ص ١٧٠ - ١٧٤.

(١١) Shaw, The Financial and adminstrative, P. 51;

(١٢) Ibid, P. 52.

(١٣) A.E. Crouchley, The Economic Development of Modern Egypt, P. 19; Shaw, Ottoman Egypt, P. 118. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، المرجع السابق، ص ١٨١.

(١٤) البكرى، الكواكب السائرة، جـ٣/١٢٢ – ١٤٦، أحمد الحتة، تاريخ الزراعة فى عهد محمد على الكبير، ص ٣٣٥. Crouchley, Op. Cit., P. 19; Girard Op. Cit., T. 17. PP. 49-54.

(١٥) المقريزى، الخطط، جـ١/١٩٧، محمود الحويرى، المرجع السابق، ص ٨٦.

(١٦) أحمد الحتة، المرجع السابق، ص ٢٣٧.

(١٧) مصطفى القونى، تطور مصر الاقتصادى، ص١١.

(١٨) أحمد الحتة، المرجع السابق، ص٢٤٠، عبد الرحيم عبد الرحمن، المرجع السابق، ص ١٨١.

(١٩) المرجع السابق، ص ٢٤١. ، Shaw, Ottoman Egypt, P. 119.

(٢٠) كلوت بك، لمحة عامة الى مصر، جـ١/٢٧٧.

(٢١) أحمد الحتة، المرجع السابق، ص ٢٤٧، Girard, Op. Cit., T. 17. PP. 69-72; Shaw, Op. Cit., P.119.

(٢٢) البكرى، المصدر السابق، ٣/١٢٢.

(٢٣) Girard, Op. Cit., T. 17

(٢٤) Ibid., T. 17. P. 72.

(٢٥) Ibid., T. 17. P. 73.

(٢٦) Ibid, T. 17. P. 58.

(٢٧) أحمد الحتة، المرجع السابق، ص ٢٥٠.

(٢٨) Cirard, op. cit., T. 17. PP. 68-70.

(٢٩) أحمد الحتة، المرجع السابق، ص ٢٥١ Shaw, Op. Cit., P. 120;

(٣٠) أحمد الحتة، المرجع السابق، ص ٢٥٥. Shaw, Op. Cit., P. 120.; Girad, Op. Cit., PP. 82-85.

(٣١) محمود الحويرى، المرجع السابق، ص ٨٧.

(٣٢) عبد الرحيم عبد الرحمن، المرجع السابق، ص ١٨٢ – ١٨٣.

(٣٣) Shaw, Op. Cit., P. 121.

(٣٤) البكرى، المصدر السابق، جـ٢/١٣٣. Shaw, Op. Cit., P. 120. Crouchly, Op. Cit., P. 20.

(٣٥) الرطل [ويلفظ أيضـاً رطْل ورُطل وعند الأوروبيين في العصـور الوسطى روتولو Rottolo ومشاكل ذلك) من اليونانية لترون Litron ، هو أكثر وحدات الوزن استعمالاً في الشرق العربي . ويساوى ١٢ أوقية وكذلك ١/١٠٠ من القنطار . [انظر فالترهنتس، المرجع السابق ، ص ٣٠ ، ٣١] .

(٣٦) Girard. Op. Cit., T. 17, P. 89., Shaw; Op. Cit., P. 121.

(٣٧) عبد الرحيم عبد الرحمن، المرجع السابق، ١٨٢.

(٣٨) Girard, Op. Cit., T. 17, P. 89.

(٣٩) هـ.ريفلين، المرجع السابق، ٢٢٠.

(٤٠) على مبارك، الخطط، جـ١٢/٦٩.

(٤١) Crouchly; Op. Cit., P. 21; Girard, idem, T. 17.

(٤٢) Shaw, Op. Cit., P. 121.

(٤٣) محمود الحويرى ، المرجع السابق ، ص ٨٧ .

(٤٤) أحمد الحتة ، المرجع السابق ص ٢٥٢ – ٢٥٣ .

(٤٥) قاسم عبده قاسم ، النيل والمجتمع في عصر سلاطين المماليك ، ص ٥٨ .

(٤٦) المرجع السابق ، ص ٦٠ .

(٤٧) المرجع السابق ، ص ٨٤ .

ويذكر أن زعيم العصابة يدعى ابن وثاب جمع حوله كثيراً من اللصوص والاشقياء ، ومن الطريف أنه كان يسميهم بأسماء الأمراء المماليك وإذا مرت مركبا بها غلال سأل عن اسم صاحبها فيذكر له اسم الأمير ويستدعى المسمى باسمه ، فيقول له هذه المركب مركبك فيأخذها .

(٤٨) المرجع السابق ، ص ٨٦ .

(٤٩) الجبرتى ، جـ ٢ / ١٤٣ – ١٤٤ .

(٥٠) يوسف الملوانى ، المصدر السابق ، ص ٢٨٣ .

(٥١) المصدر السابق ، ص ٢٨٣ .

(٥٢) على مبارك ، جـ ٨/٧٤ .

(٥٣) سجلات محكمة قنا ، محفظة رقم ٢ ، وثيقة بدون رقم بتاريخ ٢٩ ذى القعدة عام ١١٣٩هـ / ١٧٢٦م .

قيام الشيخ همام بشحن ٢٨٠ أردب عدس و ١٠٠ أردب غلال إلى القاهرة . [أنظر الملحق رقم (١)] .

(٥٤) سجلات محكمة قنا ، محفظة رقم ١ ، بدون رقم بتاريخ ٢٢ جمادى الأولى عام ١١٨٠هـ / ١٧٦٦م . تسليم إحدى وثلاثين ألف أردب من الغلال إلى ديوان همام باشا . [أنظر الملحق رقم (٢)]

(٥٥) حسين الرفاعى ، واحة سيوة ، ص ١٦٠ .

(٥٦) عراقى يوسف محمد ، الوجود العثمانى فى مصر فى القرنين السادس عشر والسابع عشر ، جـ ١ ، ص ٢٥٥ .

(٥٧) نفســه ، ص ٢٥٧ .

(٥٨) نفســه ، ص ٢٥٩ .

(٥٩) نفســه ، ص ٢٧٠ .

(٦٠) محمود الحويرى ، المرجع السابق ، ص ٨٨ .

(٦١) عبد الرحيم عبد الرحمن ، المرجع السابق ، ص ١٨٨ .

(٦٢) قاسم عبده قاسم ، المرجع السابق ، ص ٨٣ .

(٦٣) Girard, op. Cit., T; 17. P. 207.

(٦٤) صلاح أحمد هريدى ، «الحرف والصناعات فى عهد محمد على» دار المعارف ، ١٩٨٥ ، ص ٩٩ – ١١٨ .

(٦٥) Shaw, Ottoman Egypt, P. 13 L.

(٦٦) A. Raymond, Artisans et commerceants, T. 1 : 206.

(٦٧) Vanseleb, The present state, P. 154; Shaw, Op. Cit., P. 131;

(٦٨) جب ، وبوون ، المجتمع الإسلامى والغرب ، جـ ٢/١٤٣ ، صلاح هريدى ، المرجع السابق ، ص ١٠٣ .

(٦٩) جب ، وبوون ، المرجع السابق ، جـ ٢ / ١٤٣ .

(٧٠) نفسه ، جـ ٢ / ١٤٣ .

(٧١) على مبارك ، الخطط ، جـ ١٧ / ٥٨ – ٥٩ .

(٧٢) راشد البراوى ومحمد عليش ، التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث ص ١٥ .

Shaw, Op. Cit., P. 131;

(٧٣) Girard, Op. Cit., T. 17, P. 207.

(٧٤) على مبارك ، الخطط ، جـ ٨ / ٢٨ .

(٧٥) راشد البراوى ، المرجع السابق ، ص ١٥ .

(٧٦) أحمد الحتة ، تاريخ الاقتصادى فى القرن التاسع عشر ، ص ١٩ .

(٧٧) Shaw. Op. Cit., P. 131;

(٧٨) جب ، وبوون ، المرجع السابق ، جـ ٢ / ١٤٤ .

(٧٩) راشد البراوى ، المرجع السابق ، ص ١٥ .

(٨٠) أمين مصطفى عفيفى عبد الله ، تاريخ مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث ، ص ٨٥ .

(٨١) Gabriel Baer, Egyptians Guilds in Modern times, P. 82.

(٨٢) صلاح هريدى ، المرجع السابق ، ص ٤١ – ٤٢ .

(٨٣) Gabriel Baer, Op. Cit., P. 82.

(٨٤) Ibid., P. 82.

(٨٥) على مبارك ، الخطط ، جـ ١٧ / ٥٨ – ٥٠ .

(٨٦) المصدر السابق ، جـ ١٠ / ٣ .

(٨٧) البكرى ، المصدر السابق ، جـ ٣ / ١٤٥ . Girard, Op. Cit., T. 17, PP. 598-600

(٨٨) على مبارك ، الخطط ، جـ ٨ / ١٨ .

(٨٩) A. Raymond, Artisans et commercants au Caire au xiiie sicle, T. 1 P. 229.

(٩٠) كلوت بك المرجع السابق ، جـ ٢ / ٤٨١ .

(٩١) Girard, Op. Cit., T. 17. P. 199.

(٩٢) على مبارك ، الخطط ، جـ ٨ / ٦٧ ، على الجريتلى ، تاريخ الصناعة فى النصف الأول من القرن التاسع عشر ، ص ١٨ ، Shaw, Op. Cit., PP. 130 - 131.

(٩٣) Girard; Op. Cit., T. 17. P. 199.

(٩٤) Ibid., PP. 199 - 200.

(٩٥) حسين الرفاعى ، المرجع السابق ، ص ٦٤ .

(٩٦) A. Rayond, Op. Cit., T. 210.

(٩٧) على الجريتلى ، المرجع السابق ، ص ٩ ، أمين عفيفى ، المرجع السابق ، ص ٨٦ .

(٩٨) على مبارك ، الخطط ، جـ ١٥ / ١٩٦ .

(٩٩) جب ، وبوون ، المرجع السابق ، جـ ٢ / ١٤٤. Girad, Op. Cit., T. 17 PP. 225 - 226.

(١٠٠) على مبارك ، الخطط ، جـ ١٢ / ٩٣ – ٩٤ .

(١٠١) البكرى ، المصدر السابق ، جـ٣ / ١٣٣ ، عبد الرحيم عبد الرحمن ، المرجع السابق ، ١٨٢ ، أحمد الحتة ، المرجع السابق ، ص ٨ .

(١٠٢) القنطار : وحدة من وحدات الوزن ، وكان حجمه يختلف تبعاً للزمان ، كذلك المكان الذى كان يستخدم فيه عملية الوزن ، وفى أواخر العصر المملوكى ، كان يتراوح وزن القنطار ما بين ٤٥ ، ٩٦ كيلو جرام وفى سنة ١٠٧٦هـ/١٦٦٥م وصل وزنه إلى ١٢٠ كيلو جرام . [أنظر سميرة فهمى ، إدارة الحج فى مصر العثمانية ، ص ١٢٠] .

(١٠٣) أمين السكر : كانت إدارة انتاج وتوزيع السكر مسندة إلى أمين مقاطعة السكر بالأمانة ، وكان هذا الأمين يرسل من الباب العالى ليجمع السكر الذى يدفع كضريبة عينية للخزينة ويرسل للباب العالى المقدار المطلوب ويبيع الباقى فى أسواق القاهرة ويدفع الأرباح الناتجة من ذلك إلى الخزينة [أنظر ، ليلى عبد اللطيف ، المرجع السابق ، ص ٣٣٧] .

(١٠٤) Shaw, The Financial., P. 273.

(١٠٥) Girard, Op. Cit., T. 17; P. 586.

(١٠٦) على مبارك الخطط ، جـ ١٤ / ١٢١ – ١٢٢ . Shaw, Op. Cit., P. 132.

(١٠٧) Shaw, Ottoman Egypt, P. 132.

(١٠٨) على مبارك ، الخط ، جـ ١٣ / ٥٦ ، Girard, Op. Cit., T. 17. P. 605.

(١٠٩) جب وبوون ، المرجع السابق ، جـ ٢ / ١٤٤ .

(١١٠) المرجع السابق ، جـ ٢ / ١٤٥ .

(١١١) جب ، وبوون ، المرجع السابق ، ١٤٥/٢ ، صلاح هريدى ، المرجع السابق ، ص ١٠٦ – ١٠٨ .

(١١٢) Shaw, Op. Cit., P. 132; Vanseleb, Op. Cit., P. 135

(١١٣) على مبارك ، الخطط ، جـ ١٥ / ٩٤ .

(١١٤) جب ، وبوون ، المرجع السابق جـ ٢ / ١٤٤ ، الجريتلى ، المرجع السابق ، ص ١٩ .

(١١٥) على مبارك ، الخطط ، جـ ١٣/٨ ، الجريتلى ، المرجع السابق ، ص ١٨ .

(١١٦) محمود الحويرى ، المرجع السابق ، ص ٩١ .

(١١٧) على مبارك ، الخطط ، جـ ٩ / ٩٨ .

(١١٨) حسين الرفاعى ، المرجع السابق ، ص ٦٥ .

(١١٩) نفســــه ، ص ٦٥ .

(١٢٠) على مبارك ، الخطط ، جـ ١٠ / ٥٢ .

وترى سعاد ماهر (منسوجات المتحف القبطى ، ص ١٣) أن السبب فى ذلك إلى السياسة التى اتخذتها الدولة الإسلامية إزاء الدول التى استولت عليها أو خضعت لها وذلك من الناحية الإدارية والفنية ، فقد تركت لها مطلق الحرية فى أن تظل هذه المجالات على ما كانت عليه قبل الفتح الإسلامى وذلك جرياً على سياسة التسامح الدينى التى سار عليها العرب ولجهلهم وعدم خبرتهم بالنظم الإدارية وإلمامهم بالفنون والصناعات من جهة أخرى .

واستمر الأقباط فى حرفهم وصناعتهم فى ظل الظروف السائدة فى فترة حكم الولاية ولما مرت الدولة بعد ذلك فى مرحلة التعريب وتولى الإدارة أجيال من المسلمين العرب بعد ذلك ظل الأقباط الذين على دينهم متمسكين بحرفهم التى يجيدونها والتى لا تتطلب منهم أى مقدرات تعليمية بل على العكس فيها منجى من الاتصال بالتعليم الدينى الإسلامى طوال العصر الإسلامى كما أنها تدر دخلاً كبيراً عليهم [أنظر ، زكى محمد حسن ، الفن الإسلامى فى مصر ، ص ٨٨] .

(١٢١) نعمة على مرسى ، مصر العليا من الفتح العربى حتى سقوط الدولة الفاطمية ، ص ٢٦٠ .

(١٢٢) A. Raymond, Op. Cit., T. 1; P. 228.

(١٢٣) على مبارك ، الخطط ، جـ ١١/ ٧٤ .

(١٢٤) حسين الرفاعى ، المرجع السابق ، ص ٦٤ .

(١٢٥) A. Raymond, Op. Cit., T. 1; P. 207.

(١٢٦) Ibid., T. 1, T. 213.

(١٢٧) Girard, Op. Cit., T. 17. 605.

(١٢٨) على الجريتلى ، المرجع السابق ، ص ٢٤ .

(١٢٩) المرجع السابق ، ص ٢٥ .

(١٣٠) نفســـه ، ص ٢١ .

(١٣١) نفســـه ، ص ٢٢ .

(١٣٢) نفســـه ، ص ٢٣ .

(١٣٣) نفســـه ، ص ٢٦ .

(١٣٤) Raymond, Op. Cit., T. 212.

(١٣٥) دي مايبه De Ma Llet هو القنصل الفرنسي في مصر في الفترة من ١٦٩٢م / ١١٠٤هـ إلي ١٧٠٨م / ١١٢٠هـ . أنظر G. Baer, Op. Cit., P. 5.

(١٣٦) المقصود بهذه العبارة أن التطور لابد وأن يأتي عن طريق العلم والتقدم وإذ تقدم العلم تبعه التقدم في جميع الفروع الأخري .

(١٣٧) Raymond, Op. Cit., T. 1. P. 212.

(١٣٨) Ibid., 206.

(١٣٩) G. Baer. Op. Cit., P. 42.

(١٤٠) Ibid., P. 43.

(١٤١) عبد العزيز الشناوي ، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها ، جـ ٢ / ٦٩٢ .

(١٤٢) ابن اياس ، جـ ٥ / ١٩٤، عبد العزيز الشناوي ، المرجع السابق ، جـ ٢ / ٦٠٧ .

(١٤٣) ابن اياس ، جـ ٥ / ٣٩٧ .

(١٤٤) عبد العزيز الشناوي ، المرجع السابق ، جـ ٢ / ٦٩٤ .

(١٤٥) A; Raymond, Op. Cit., T, P. 210.

(١٤٦) Ibid., P. 210.

(١٤٧) جب وبوون ، المرجع السابق ، جـ ٢ / ١٤٢ .

(١٤٨) المرجع السابق ، جـ ٢ / ١٥٧ ، Shaw, Ottoman Egypt, P. 126.

(١٤٩) صلاح هريدي ، المرجع السابق ، ص ١١٧ .

(١٥٠) Gabriel Baer, Op. Cit., P.

(١٥١) Ibid., P.

(١٥٢) عبد العزيز الشناوي ، المرجع السابق ، جـ ٢ / ٦٩٦ .

(١٥٣) نفســه ، جـ ٢ / ٦٧٨ .

(١٥٤) نفســه ، جـ ٢ / ٦٩٩ .

(١٥٥) نفســه ، جـ ٢ / ٧٠٠ .

(١٥٦) نفســه ، جـ ٢ / ٧٠٧ .

(١٥٧) نفســه ، جـ ٢ / ٧٠٨ .

(١٥٨) المقريزي ، الخطط ، جـ١ / ١٠٩ ، محمود الحويري ، المرجع السابق ، ص ١٠٠ .

(١٥٩) راشد البراوي ، المرجع السابق ، ص ٢١ ، علي مبارك ، الخطط ، جـ٨/٦٦ - ٦٩ .

(١٦٠) راشد البراوي المرجع السابق ، ص ٢١ ، قاسم عبده قاسم ، المرجع السابق ، ص ٨٦ .

(١٦١) علي مبارك ، الخطط ، جـ ١٤ / ١٢٦ ، راشد البراوي ، المرجع السابق ، ص ٢١ .

(١٦٢) علي مبارك ، الخطط ، جـ ٧ / ٧٤ - ٧٥ ، راشد البراوي ، المرجع السابق ، ص ٢٢ .

(١٦٣) حسن عثمان ومحمد توفيق ، المرجع السابق ، ص ٢٦٨ - ٢٦٠ ، ج . كرستوفر هيرولد ، بونابرت في مصر ، ص ٣٣٣ ، محمد رفعت رمضان ، المرجع السابق ، ص ١١٢ .

(١٦٤) Shaw, Ottoman Egypt, P. 153-157; Girard, Op. Cit., T. 17; 262.

(١٦٥) Shaw, Op. Cit., P. 135.

(١٦٦) Girard, Op. Cit., T. 17. P. 263.

كانت الهدية التي يحصل عليها الكاشف في برديس هي عبدان وجملان أما في الواحة فكانت أربعة عبيد وزريعة جمال [أنظر أحمد الحتة ، المرجع السابق ، ص ٣٢] .

(١٦٧) Shaw, Op. Cit., P. 135.

(١٦٨) Girad, Op. Cit., T 17, P. 263.

(١٦٩) عبد العزيز الشناوي ، المرجع السابق ، جـ ١/١٥٦ . Shaw, Op. Cit., P. 135.

(١٧٠) Girard, Op. Cit., T. 17, PP. 272, 277.

(١٧١) كانت الرسوم الجمركية تحصل علي النحو التالي :

٤ زر محبوب عن كل عبد ، ٢ زر محبوب عن حمولة الجمل العادية وتزداد إلي ٥.٥ إذا كان الجمل محمل بريش النعام أو سن الفيل ، أنظر ، Shaw, Op. Cit., P. 136.

(١٧٢) يحصل رسماً قدره ١٢ مديني في منفلوط ومثله في المنيا .

(١٧٣) Shaw, Op. Cit., P. 136.

(١٧٤) Shaw, Op. Cit., P. 136.

(١٧٥) Ibid., P. 136.

(١٧٦) كانت السويس حتي القرن الثامن عشر ، تحتكر التجارة كلية الواردة إلي مصر عبر البحر الأحمر بالاشتراك مع ميناء القصر الذي كان مختصا بالتجارة الواردة للصعيد ، ولكن هناك ظروفا مرّت بها مصر في ذلك الوقت من اضطراب أحوال البلاد السياسية ، بالإضافة إلي فرض الضرائب الزائدة علي التجارة وغارات البدو علي القوافل العابرة ما بين القاهرة والسويس ورسوب الطمي في ميناء السويس ، وقد أدي ذلك نشاط التجارة ازديادها مع ميناء القصير خلال القرن الثامن عشر ونتيجة لهذا لم تستقبل السويس أكثر من ستين سفينة في السنة في نهاية القرن الثامن عشر في الوقت الذي كان يستقبل ميناء القصير من عشر إلي عشرين سفينة في الشهر . وما بين سنتي ١٧٨٥ ، ١٧٩٧م قلت تجارة البن الواردة إلي السويس من ٣٠ ألف فردة إلي ١٧ ألف فردة بينما ازدادت في القصير . كما قل عدد السكان في السويس من ١٠٠٠ إلي ٢٠٠ فرد نتيجة للهجرة واغلقت الأسواق وتدهورت الزراعة . [أنظر ، Shaw, Ottoman Egypt, P. 138-139] .

(١٧٧) Girard, Op. Cit., T. 17, P. 298-299; Shaw Op. Cit., P. 138-139.

(١٧٨) كان يحصل علي كل قنطار ٥.٤ رطل .

(١٧٩) Girard, Op. Cit., T. 17, P. 300.

(١٨٠) Ibid., P. 302.

(١٨١) راشد البرواي ، المرجع السابق ، ص ٢٦. Girard, Op. Cit., T. 17, P. 328-329; Shaw, Op. Cit., T. 126.

(١٨٢) أحمد الحتة المرجع السابق ، ص ٢٨ ، راشد البراوي ، المرجع السابق ، ص ٢٦ . Shaw, Op. Cit., T. 127.

(١٨٣) Girard, Op. Cit., T. 17, P. 315-316;

(١٨٤) Shaw, Ottoman Egypt. P. 113.

(١٨٥) أحمد الحتة ، المرجع السابق ، ص ٢٩ . Shaw, Op. Cit., P. 129.

(١٨٦) Girard, Op. Cit., T. 17, P. 315;

(١٨٧) راشد البراوى ، المرجع السابق ، ص ٢٧ . Shaw, Ottoman Egypt, P. 135.

(١٨٨) Girard, Op. Cit., T. 17, P. 272;

(١٨٩) انظر الفصل الخامس .

(١٩٠) انظر الفصل الرابع .

(١٩١) راشد البراوي ، المرجع السابق ، ص ٢٧ .

(١٩٢) Jomard, Op. Cit., T. 12. PP. 324-325.

(١٩٣) جب ، وبوون ، المرجع السابق ، جـ ١٥٧/٢ .

(١٩٤) على مبارك ، الخطط ، جـ ٢٩/٨ .

(١٩٥) Girard, Op. Cit., T. 17, P. 264; Shaw, Op. Cit., P. 13

(١٩٦) أحمد الحتة ، المرجع السابق ، ص ٣٣ . Shaw, Op. Cit., P. 132.

(١٩٧) أحمد الحتة ، المرجع السابق ، ص ٢٣ .

(١٩٨) Shaw, Op. Cit., 133.

(١٩٩) Girard, Op. Cit., T. 17, P. 264.

(٢٠٠) Shaw, Op. Cit., 158.

(٢٠١) Ibid

(٢٠٢) Girard, Op. Cit., T. 17. 523.

(٢٠٣) Shaw, Op. Cit., P. 159.

(٢٠٤) أنظر الدراسة التحليلية .

(٢٠٥) أبو كلب : هو الريال الهولندي ، وسمي بهذا الاسم نسبة إلي صورة الأسد القريب من الكلب (أنظر ، عبد الرحمن فهمي ، النقود المتداولة أيام الجبرتي ، ص ٥٥٨) .

(٢٠٦) أبو طاقة : هو الريال النمساوي وكان يعرف « بأبو طيرة » نسبة لطائر النسر المنقوش ، وسمي أحياناً بالريال « أبو طاقة » نسبة لرسم النافذة أو الطاقة أو هيئة الشباك الصغير (أنظر المرجع السابق ، ص ٥٥٨) .

(٢٠٧) البندقي ، وهي عملة ذهبية وقد سميت بهذا الاسم لأنها ضربت في البندية في سنة ١٢٠٣هـ / ١٧٨٨م (أنظر المرجع السابق ، ص ٥٥٨) .

(٢٠٨) راشد البراوي ، المرجع السابق ، ص ٣٠ .

(٢٠٩) جب ، وبوون ، المرجع السابق جـ ٢ / ١٤٧ .

الفصل السابع

الإلتزام والضرائب فى صعيد مصر العثمانية

أولا : الإلتـــزام

ثانيا : الضرائب

أولاً - الإلتـــزام :

لم يبدأ نظام الالتزام فى مصر مرةً واحدة، ولكنه مرَّ بعدة مراحل، فبدأ أولا بنظام المقاطعات، الذى كان يوزع على فئتين هما الأمراء والجند، ويضم بلاداً وأرضاً يستغلها ويتصرف فيها الاقطاعى كيفما شاء ويحصل على ريعها. ويقدر الدخل على هذا النوع، ويوزع السلطان هذه الإقطاعيات بينه وبين امرائه واجناده، فقد كان إقطاع الوجه البحرى على حسب توزيع السلطان صلاح الدين الايوبى عام ٥٧٢هـ/١١٧٦م يشمل نواحى ثغر الاسكندرية، وثغر رشيد، والبحيرة، وحوف رمسيس المزاحمتين (أ) وجزيرة بنى نصر (ب) جزيرة قويسنا، والغربية والسمنودية، والمنوفية، أما الوجه القبلى فقد كان يشمل الاقطاعيات الجيزة، والبوصيرية، والواحات الداخلة والخارجة (وواح البهنسا) والأطفيحية، والفيومية، والأشمونين، السيوطية، خارجا عن منفلوط ومنقباط، والإخميمية، والقوصية وثغر أسوان [١].

وإستعان صلاح الدين بعربان مصر، وأعطاهم الإقطاعيات، وأهمها جذام وثعلبة، نظير المحافظة على الأمن والاشتراك معه فى الجهاد. أما إقطاعيات الحيادرة، فقد كانت فى البرامون والشواكرة فى سنبارة بنى خصيب، وبنى خليفة وسحسن من بنى عبيط فى هربيط مهياع فى كفر برشوط [٢].

وقد وزعت المقاطعات على أساس مساحتها وتقدر بالقيراط اذ كان يقسم خراج مصر إلى أربعة وعشرين قيراطا، توزع أجزاؤها على القرى، توزيعاً مناسباً مع طاقتها، وتعرضت مقادير الخراج سواء فى مجموعها الكلى أم فى الأجزاء الموزعة على القرى، لكثير من التعديل، وكان نصيب العربان من الأراضى المقطعة من الدرجة الثانية والمخصصة لهم والأجناد الحلقة الثانية والتركمان من أرباب الإدراك وملتزمى خيل البريد [٣] وغيرهم [٤].

وإعتبر النظام الاقطاعى المملوكى زعماء العرب والتركمان الداخلين فى طاعة الدولة المملوكية من رجال السيف المقطعين، لأن طبيعة عملهم تتركز فى حماية أطراف الدولة وطبِّق عليهم احيانا أرباب الادراك، أو المشاغرون، وعرف الواحد من زعماء العرب باسم الشيخ. ويرجع تعميم الاقطاعيات لزعماء العربان إلى عهد الأيوبين، إذ أقر صلاح الدين جماعة منهم، وسارت دولة المماليك على نفس هذا النظام وسجلتهم فى الجريدة الجيشية بديوان الجيش [٥].

وكان عربان هوارة يخصها وحدها فى القرن الثامن الهجرى القرن الرابع عشر الميلادى نحو ٢٤ ألف فدان[٦]، وقد أنزلهم السلطان برقوق (٧٨٤ هـ/١٣٨٢ - ٨٠٢ هـ/١٣٩٩م) بالصعيد الأعلى فى عام ٧٨٢ هـ/١٣٨٠م وأقطع منهم بن مازن ناحية جرجا، وكانت خراباً فعمَّروها وإنتشر بنو هلال بن عامر بن صعصعة وهم بطن من بنى عامر باسوان وما حولها حتى ثغر عيذاب، وكما سكنت منهم عدة بطون بأخميم مثل بنى رفاعة، وبنى حجير، وبنى عزيز، فضلا عن بعض بطون بلى ، التى إمتدت كذلك إلى الأعمال القوصية والمنفلوطية، وفى معظم بلاد البهنسا سكنت لواته، وأقامت جهينة من قضاعة ببلاد أخميم فى عصر الناصر محمد (٦٩٣ هـ/١٢٩٣م - ٦٩٤ هـ/١٢٩٤) ودخلت الواحات فى اقطاع العربان بموقعها النائى وما يترتب عليه منه صعوبة الاستغلال من غير العرب المقطعين [٧] .

وكانت هناك مناسبات عديدة تجرى فيها عملية توزيع الاقطاع، مثل تعيين سلطان جديد فى الحكم، حيث يعيد توزيع الاقطاعيات على أنصاره، وعند استعراض الجنود، ليختار القادرين منهم، ويستبعد غير القادرين ويوزع اقطاعهم على القادرين، أو إستيلاء الدولة على أراضى جديدة نتيجة للفتح أو الاستصلاح أو شق قناة أو ترعة، يقوم السلطان بتوزيع هذه الأراضى [٨].

وأستطاع المماليك أن يضعوا ايديهم على الارض وأن يورثوا حيازاتهم لذراريهم، وأن يستقلوا أحيانا عن السلطة المركزية، ولكنهم لم يستطيعوا أبدا أن يكتسبوا لأنفسهم حق ملكية تلك الارض، وحق السلطة الفعلية فى ممارسة قانونية، والدليل على ذلك هو أن مصر ظلت دائما وحتى فى عهد حكام الصعيد فى الدولة الفرعونية وفى عهد المماليك وحدة أساسية واحدة [٩].

ولم تكن ملكية الأرض الزراعية فى مصر فى ذلك الوقت ملكية اقطاعية بالمعنى الاوربى، وانما كانت ملكية اقطاعية شرقية، وتقوم على أسس مستمدة من انعدام الملكية الفردية، ومركزية سلطة الدولة فى الزراعة وتتشابه بعض مظاهرها مع مظاهر الاقطاعية الغربية، وهى تلك المظاهر الصادرة عن نظام السخرة ونظام الاقتصاد الطبيعى فى الريف (١٠).

وحصل الأمراء والمماليك المسنون، الذين لا يقوون على تحمل تبعات الاقطاع، على بدل الاقطاع بمنحهم رواتب نقدية تخصص لهم جهات معينة، يتناول المقطع نصيبه منها. كما انه لم يكن الاقطاع بعد ذلك فى منطقة واحدة، وأصبحت القرية بعد ذلك لعدة مقطعين، لكل منهم أتباعه الذين يدفعون المستحق عليهم لسيدهم مباشرة أو لمندوبه المسمى "القاصد" (١١) وفى جميع هذه الأحوال لم يتعد المقطع حدوده المرسومة له، ولم يأخذ من اقطاعه الا ما جرت به العادة، فاذا ظلم احد جاز للمظلوم ان يرفع امره إلى الديوان او السلطان فى دار العدل (١٢).

ولكن أصيب هذا النظام بالخلل والفساد فى أواخر عصر المماليك وظهر ذلك واضحاً فى تصرف الأمراء والاجناد فى إقطاعهم عن طريق البيع والتنازل والمقايضة، وأدى ذلك إلى دخول كثير من الكتاب وأرباب الوظائف الدينية وارباب الصنائع والحرف ضمن أجناد الجيش. ولما كان الجيش فى عصر المماليك يعتمد فى نظامه على الاقطاع، فقد أدى فساد النظم الاقطاعية إلى ضعف الجيش وانهيار دعائمه (١٣).

وإتبعت الدولة العثمانية فى أول الأمر نظام الإقطاع الحربى الذى كان السلطان يمنح أرضاً زراعية لأمراء من سلاح الفرسان أو الخيَّالة بمصطلح ذلك العصر، ويستقرون فيها ويشرفون على زراعتها بمساعدة الفلاحين الذين يتولون زراعتها بصفتهم مستأجرين. وكانت هذه الاراضى تسمى إقطاعات، وكان يطلق على الفرسان الذين يحصل عليهم الجيش عن طريق الاقطاع الحربى إسم السباهية الإقطاعية (١٤).

والحقيقة ان هناك بعض المميزات لهذا النظام، يمكننا ان نشير إلى اثنتين منها، فنحن نجد اولا ان شغل السباهية للاقطاعيات الحربية – التيمارات (١٥) والزعامات (١٦) كان وراثياً إلى حد معين، فهى في الأحوال كان كانوا صالحين للخدمة العسكرية، برغم

أن ذلك دون شك كان لا ينطبق على أى قطاعات من النوع الذى رصد كمكافأة عن وظيفة، حتى لو كانت الإقطاعات العسكرية من نوع "الخاص". ونجد ثانيا أن كل إقطاع كان يحتوى على ما يمكن وضعه بأنه بؤرة المتلك "بمعنى حقل خاص"، كان شاغله يعمل فيه شخصياً، أو عن طريق وكيل له يعمل فيه شخصياً، أو عن طريق وكيل له يعمل لمصلحته. واخيراً فان الاقطاعيات من مختلف الأنواع كانت تمتاز عن الأملاك التى يديرها متولون، أو تلك التى يحصل الملتزمون ضرائبها فى كونها تسمى "مورد رزق" وهو إصطلاح يؤكد الحقيقة الخاصة بأن المقصود من إيرادات كل منها أن تزود شاغلها بوسائل معيشته، على حين أن معظم تلك التى كان يحصلها المتولون كان من نصيب المؤسسة التى كانت توفر الهبة الموقوفة عليها، وأن الإيرادات التى كان يحصلها الملتزمون يجب ان تعوِّض الكمية التى يكونون قد دفعوها للخزانة بمقتضى صفقة الالتزام (١٧).

وكان السباهية أكثر ملاك الاراضى صلة بالفلاحين، فهم من ناحية لم يكونوا يزيدون عن كونهم فلاحين ذوى مركز مرموق - ويتضح فى الواقع من أحكام مختلفة انه كان يحدث أن يصبح السباهية فلاحين عاديين عن طريق التسجيل كما يصبح الفلاحون سباهية - بسبب منحهم اقطاعية ومن ناحية أخرى نجد ان وراثة أسر السباهى لاقطاعيات - برغم أن ذلك كان مقصورا على الأبناء الذين لهم الحق الشرعى، وفى أحوال خاصة على الأحفاد - وتوارث التصرفات فى أسر الفلاحين، قد أديَّا إلى خلق عواطف قوية بين الطبقتين، وهى روابط برغم انها تدين فى بدايتها للخضوع الذى يكاد يكون قاما من ناحية الرعايا للسباهية، قد أوجدت بينهما تضامنا له قيمته (١٨).

وكان السباهية لا يتقاضون مرتبات نقدية من الحكومة، بل كانوا يعتمدون فى معيشتهم على المحاصيل الزراعية التى تغلها لهم الاقطاعيات الممنوحة، ولذلك كانوا يمدون الفلاحين عادة بالماشية والبذور وفى نظير ذلك كان السباهية يستولون على نصف المحصول، ويقومون أيضا بجباية حصيلة العشور (١٩) وغيرها من الضرائب المقررة على الفلاحين والأرض (٢٠).

وإتبع العثمانيون نظام المقاطعات أو ما كان ما يسمى بنظام الأمانات، وكان هذا النظام يقوم على ان كل قرية او عدة قرى متقاربة تكون مقاطعة أو أمانة، أى تكون وحدة إدارية ومالية فى ذات الوقت، وكان يعين لكل مقاطعة أو أمانة عامل يقوم بعمل الملتزم، قبل أن يطبق نظام الالتزام. ويختلف الحال هنا عن الالتزام، اذ أن هذا الموظف يعتبر تابعا لديوان الروزنامة، يتقاضى أجراً عن عمله، بالإضافة إلى ذلك فقد كان يوجد بكل مقاطعة مفتش يحمل لقب أمين أو أفندى (٢١) ومهمته الاشراف على الأراضى القابلة للزراعة وتحديد ما عليها من ضرائب، ويعاونه عدد كبير من الكتبة ويستعينون بمشايخ القرى وأجهزة الادارة من الكشاف أو مشايخ العرب وغيرهم لتذليل ما يعترضهم من صعوبات فى عملهم (٢٢).

وكان هؤلاء الموظفون مسئولين عن بقاء جزء من الأرض دون زراعة وعليهم تحضيرها، كما انهم لم يترك لهم حرية تقدير الضرائب حسب أهوائهم ولكن وجدت دفاتر مسجل بها محاصيل كل قرية، والأموال المقررة عليها مثل الأموال السلطانية ورسوم الكشوفية (٢٣) ورسوم الشياخة (٢٤) وأموال الأوقاف والرزق (٢٥) والأملاك وتقديم التذاكر لأمير الأمراء فى مصر، فيضع عليها إمضاء ويختمها بخاتمه هو وناظر الأموال ويرجع اليها – الدفاتر فى حالة قيام نزاع بين هؤلاء الأمناء والفلاحين (٢٦).

وفشل نظام الأمانات او المقاطعات، وهذا يرجع إلى إتباع الموظفين المشرفين على هذا النظام أساليب غير مشروعة، لمصلحتهم الشخصية، وذلك فى جمع الاموال الخاصة بهم من الفلاحين حتى أن الوكلاء المعينون من قبلهم – الأمناء – تعسفوا فى جمع الضرائب وأرهق الفلاحون بالإضافة إلى إستغلال بقية الموظفين أيضاً بالرغم من انشاء ديوان الروزنامة (٢٧) ولكنه لم يقض على تعسف هؤلاء الموظفين، وعلى هذا فقد اضطرت الدولة العثمانية على تطبيق نظام الالتزام فى مصر منذ عام ١٠٦٩ هـ/ ١٦٥٨م بعد نجاح تطبيقه فى الأناضول والروملى وشمال العراق فى القرن السابع عشر ويختلف هذا النظام عن نظام الامانات (٢٨) فهو لا يخضع لموظفين حكوميين وانما تولى الالتزام طبقة من الاثرياء وهم البكوات المماليك (وان كان بعض المصريين فى أواخر العهد الاقطاعى قد إشتغل بالالتزام) وكان هؤلاء يتعهدون بجمع الضرائب من

الفلاحين نيابة عن زمام معين قد يكون قرية أو عدة قرى، فيدفع للحكومة الضريبة كلها أو بعضها مقدما، ويتولى هو جمع الضرائب من الفلاحين بمساعدة سلطات الحكومة، وهذه الضريبة التى يطلق عليها الميرى وهى الضريبة المخصصة للسلطان (٢٩).

وعلى هذا فقد كانت الضرائب تجبى بواسطة الملتزمين، وكان الشخص يلتزم ضريبة ناحية او عدة انواع عن سنة او اكثر، ويسجل خراج سنة ويتم الالتزام بالمزايدة او الاتفاق بين الملتزم والروزنامة بعد موافقة شيخ البلد على عقد الالتزام (٣٠).

ويتسلم الملتزم من الحكومة وثيقة تدعى تقسيطا تثبت التزامه، ويتضمن الأمر الصادر إلى زعماء القرى وسكانها باطاعته، ودفع الاتاوة اليه، وبهذه الوثيقة يحل الملتزم محل الحكومة ينفذ فى الأهلين الذين أصبحوا أرقاء فى خدمة الأرض وله جميع السيادة العليا (٣١).

وقد كان نظام الالتزام يحمل فى مظاهرة سمة النظام الاقطاعى، ان لم يكن كذلك فى واقعه، وانما كان اقرب شكلاً اليه، ويختلف هذا النظام عن النظام الأوربى، فى أنه كان يوجد فى أوربا قيادات منهم تزعمت المعارضة والمقاومة ضد الحكومة، وهذا بعكس الحال فى مصر، لان الملتزمين غالباً حافظوا على مصالحهم بتبعيتهم لأجهزة الادارة، ويرجع ذلك إلى أن غالبيتهم لم تكن من خارج الريف فقط، وانما كانت من خارج أهل البلاد انفسهم، كما هو واضح من الأمراء المماليك والعسكرين العثمانيين، وعلى هذا الاساس فالمعارضة هنا مبتورة غير موجودة للأسباب الموضحة (٣٢).

وكان التزام الوجه القبلى يسجل عندى أفندى الشهر (٣٣) وعنده دفتر السجل مقيد به اسماء الملتزمين، وقدر الميرى الذى عليهم، وله عوائد على الملتزمين، وعلى الجمارك وعلى جانب الميرى، وعلى الباشا الذى قبله، وله من الأفندية الأربعة عوائدهم (٣٤).

وتبعاً لهذا النظام حل الملتزمون محل الحكومة، ووضعوا أيديهم على نواحى التزامهم كل بنسبة ما التزم به حيث كان كل من طين الفلاحة وطين الاوسية فى القرية الواحدة مقسما إلى ٢٤ قيراطا، ويستولى الملتزم على قراريط متساوية من طين الفلاحة وطين الأوسية، وقد يكون الملتزم لقرية واحدة أو الناحية كلها وقد يشاركه ملتزمون آخرون (٣٥).

ولا يعنى هذا النظام ملكية الأرض للملتزم، ولم يكن له سوى حق الانتفاع، وكان هذا الحق يتقاسمه الملتزم مع الفلاحين الذين ينتفعون بهذه الارض ويدفعون له ضريبة ويستبقى الملتزم جزءا من ربحه من الضرائب التى كان يحصلها من أرض الفلاح "الفايظ" [٣٦] وهى فى القرن الثامن عشر المضاف والبرانى. ولكن معظم ربحه يستبقى من إستغلال أراضى الإلتزام المخصصة له شخصيا "ارض الاوسية" على انها لم تصبح ملكاً خاصاً له، ويمكن استغلالها لصالحه فقط طالما يحتفظ باستئجارة للالتزام [٣٧].

ويلاحظ انه كان هناك اختلاف بين نظام الالتزام فى الصعيد والوجه البحرى، كما أن عدد المزارعين يزيد او ينقص تبعا للأراضى المزروعة، ويدخل الفلاح ضمن عملية التوزيع. ويطلق على هذه الأراضى "المشاع" كما انه لا يجوز لأحد امتلاك هذه الأراضى، ويتم توزيعها سنويا بمعرفة مشايخ القرى [٣٨] وعلى هذا فان ارتباط الفلاح لا يسرى الا لمدة سنة واحدة، وليس فى استطاعة الملتزم أن يجبره على الإستمرار فى زراعة الأرض، اذ ان التعاقد بينهما اختيارى ينتهى بحصاد الزرع، وهذا بعكس الحال فى الوجه البحرى [٣٩].

وكان اقليم الفيوم والجزء الأدنى من إقليم اطفيح يقسم ويدار بنفس الطريقة المتبعة فى الوجه البحرى، من حيث دفع الضرائب ولم يسمح لفلاحى الوجه البحرى ببيع أراضى الأثر التى كانت تخصهم [٤٠].

وتعود هذه الاختلافات فى جزء منها إلى الصعيد ذاته وإلى نمط الزراعة التى تقتضيها طبيعة أرضه، ومع ذلك فتسبب هذه الاختلافات أساسا إلى بعد الصعيد نفسه عن مقر الحكم، بالإضافة إلى الإضطرابات المستمرة التى كان الصعيد مسرحاً لها، وقد ظهر هذا الإضطراب واضحاً منذ إستقرار الهوارة فيها حتى أصبح الشيخ همام رئيسا لهم، واستطاع أن يدخل كثيرا من التحسينات فى الزراعة، وإنتظمت الادارة بشكل واضح، ولكن اختلف الحال بعد موته [٤١].

كما لم تكن الأراضى المتعلقة بكل قرية موزعة على الفلاحين، ولكنها كما نعلم كانت مشاعة للجميع [٤٢] وتوزع على كل حسب إمكانياته فى الزراعة وخاصة المنطقة الواقعة بين جرجا والشلالات يوزعها مشايخ البلاد على الفلاحين وتعرف باسم أراضى

المساحة [٤٣] ولا يتوقف هذا النمط من الملكية فجأة عند جرجا، بل يمتد إلى كل الأقاليم الأدنى حيث كان يعرف كذلك نظام الملكيات المحددة وكانت هذه الاراضى تعرف بأراضى الاثر .

وعلى هذا الأساس كان الفلاح لا يملك أرضاً، إنما كان يزرع الأرض التى ورثها بوضع اليد، واذا عجز أحدهم عن زرعها، أو خشى الملتزم ألا يستطيع سداد اتاواتها إشتراها منه واعطاها لغيره، اما اذا مات الفلاح الواضع يده على الأرض بلا وارث، ضم الملتزم الأرض إلى أعيانه الخاصة بخلاف الحال فى سائر مملوكات الفلاح لبيته ومنقولاته وماشيته، واذا مات بلا وارث آلت إلى بيت المال أو إلى الملتزم [٤٤].

وكان من حق الملتزم توريث التزامه لاولاده أو مماليكه البيض، نظير دفع حلوان يقدر بثلاثة امثال فائض الحصة نفسها، ولا تؤول الحصة إلى الحكومة الا فى حالة واحدة كانقراض ذريته، كما أصبح من حقه ان يسقط حصته، أو أجزاء منها إلى الأبد او لمدة معينة حسب العقد المبرم بين المسقط والمسقط له نظير دفع مبلغ الحلوان الذى يتفقان عليه [٤٥] وقد يسقط الوصى أراضى الالتزام بموجب التوكيل الذى معه نظير مبلغ الحلوان [٤٦] كما كان من حق الملتزم رهن حصة التزامه، ولكن كان لهذا النظام اثره السئ، فقد كثرت المشاكل والمنازعات بين الملتزمين ووصلت إلى حد الاشتباك المسلح وقد يستعين أحدهم بقوى أخرى [٤٧] وهناك العديد من هذه الاسقاطات المدوَّنة بسجلات اسقاطات القرى بالمحكمة الشرعية، وبدراسة هذه السجلات لوحظ أنه يحق للملتزم أحيانا تأجير التزامه نظير مبلغ معين، كما أن هذا الايجار لا يخرج عن نطاق القبيلة مثل قبيلة الهوارة [٤٨] اما خارج القبيلة فانه يمكن الايجار بين الأفراد العاديين [٤٩] وكان يشترط فى نظير ذلك ان يقوم المستأجر بدفع جميع الاموال المقررة على الارض مثل مال الديوان وتوابعه.

واقتصر الالتزام على الأوجاقات والمماليك والجلبية [٥٠] وبعض التجار والنساء والعربان وارباب السجاجيد [٥١] وبعض من العلماء والمشايخ [٥٢].

ودخلت الطوائف العسكرية ميدان الالتزام فى الصعيد، ويرجع ذلك إلى الظروف السياسية التى كانت تمر بها مصر خلال تلك الفترة واحتياج هذه الطوائف إلى كثير

من الأموال، بل أن بعضهم كانت تتم عملية الاسقاطات لصالحهم، بل شملت الأسقاطات أحيانا الوقف فى ولاية الاشمونين [٥٣] وولاية المنفلوطية [٥٤]. وكان يتم التنازل نظير دفع مبلغ معين بناحية ما، مثال ذلك بناحية ديروط الشريف [٥٥].

وأحيانا على الأرض المشاعة فى ولاية الاشمونين [٥٦] والجيزة [٥٧] وقد يحدث أن يتم الايجار لنفس الأرض المسقط عليها [٥٨] ويتم التنازل أحيانا عن أراضى الرزق [٥٩] وقد استغل البعض تبعيته لحاكم ولاية جرجا واسقط له بعض الأراضى [٦٠]. وهناك العديد من الاسقاطات التى تمت لصالح الطوائف العسكرية، وقد استعنت ببعض الحالات على سبيل المثال لا الحصر.

وقد دخل الأمراء المماليك ميدان الالتزام، وكانت لهم العديد من الالتزامات فى كثير من الجهات، وقد يحدث أن يكون للأمير أحيانا عدة التزامات فى عدة مناطق [٦١] وقد يكون الاسقاط فى اكثر من ناحية وتكتب وثيقة واحدة [٦٢] وأحيانا يتم التبادل عن طريق الاسقاط [٦٣]. أو أن يكون الاسقاط فى ناحية واحدة [٦٤].

وقد يحدث ان يكون هذا الامير حاكماً لاحدى ولايات الوجه البحرى ويسقط له أراضى خاصة به فى الصعيد، نظير استلام الحلوان المطلوب من الأمير المسقط له [٦٥] وهناك العديد من الاسقاطات من جانب أمراء المماليك فى نظير استلامهم مبالغ الحلوان. وهناك جهات عديدة لمثل هذه الأسقاطات [٦٦].

اما ثالث هذه الفئات التى دخلت ميدان الالتزام، فانها فئة التجار، ويرجع ذلك إلى الظروف السياسية التى كانت تمر بها مصر فى ذلك العصر التى تمثلت فى الصراع بين البيوتات المملوكية للحصول على المناصب الهامة فى ولاية مصر العثمانية، مثل منصب شيخ البلد وامارة الحج وحكم ولاية جرجا وغيرها [٦٧]، ويرجع أيضاً إلى احتياج أمراء المماليك للأموال لمواجهة نفقاتهم الكثيرة فاضطروا إلى بيع جزء من حصص التزامهم، أو تأجير جزء منها أو كلها. وقد دخل التجار هذا الميدان نتيجة لكثرة الاموال بأيديهم، كما أن التنازل يتم أحيانا فى الصعيد فى العديد من الأماكن لصالحهم فى وثيقة واحدة، اما ان يكون لصالح شخص معين او لصالح عدة أشخاص، كما فى ناحية الرواق وناحية المخرص التابعة لولاية الأشمونين، كما كان

التجار أحيانا نواباً عن الملاك الأصليين [٦٨]. وقد كان التجار أحيانا يسقطون حصصا لهم فى جهات عديدة [٦٩]، وقد يكون التنازل من جانب التجار أنفسهم [٧٠].

أما رابع فئة دخلت ميدان الالتزام، فهى النساء، فقد دخلت ميدان الالتزام ، فهى النساء ، فقد دخلت ميدان الالتزام لاول مرة فى عام ١١٤٤ هـ / ١٧٣٢م وقد أخذ عددها يزداد دائما فى الفترات التالية ، وأحيانا كانت أكثر من ملتزمة تشترك فى جهة واحدة ، بل وجدت قرى كاملة ملتزموها من النساء، وأحيانا تشارك النساء الملتزمات فى أكثر من قرية واحدة ، ويرجع ذلك إلى اشتداد عمليات الصراع بين الأمراء المماليك وانقسامهم إلى بيوتات متنافسة على السلطة، وعدم استقرار كثير من الأمراء فى مراكزهم، أدى ذلك إلى التجاء كثير من الأمراء فى مراكز النفوذ إلى كتابة الالتزام بأسماء زوجاتهم، كما أن حق التوريث جعل الملتزمين يقصرونه على زوجاتهم كما يرجع ذلك إلى الأعباء المالية الكثيرة التى فرضت على الأراضى الزراعية نتج عن ذلك إلى التجاء اغلب الملتزمين البيع والتنازل . بأرخص الاسعار مما ترتب عليه دخول النساء ميدان الالتزام [٧١].

أما خامس الفئات التى دخلت ميدان الالتزام إلى جانب الفئات الأخرى فهى فئة العربان، وخاصة غربان هوارة الذين كانت لهم السطوة والجاه، فى الصعيد، وخاصة ابان حكم رئيسهم شيخ العرب همام، فقد حرصوا على أن تتم عمليات الأسقاطات داخل قبيلتهم ودافعوا عن ذلك بكافة الطرق والوسائل، كما لم يسمحوا على الاطلاق بانتقال التزام أى منهم عند وفاته، اذا لم يكن له وريث، ولو أدى الامر إلى استخدام القوة ضد من يقوم بهذا الاجراء، ولو كان من قبل الأجهزة الإدارية، فقد توفى احد افراد قبيلة الهواره فى عام ١١٥٥هـ/١٧٤٢م وأراد محمد جوربجى انتقال التزامه إلى وكيله بدلا من ابن المتوفى، واضطر الابن إلى الاستعانة بأفراد قبيلته الذين ارسلوا له قوة كبيرة من فرسان وخيالة و"سيمانية" [٧٢] وانتهى ذلك الموقف من جانب السلطات الحاكمة بالقاهرة بالتدخل وانهاء هذا النزاع بنفى وكيل الجوربجى إلى أرض الحجاز وعودة الهوارى إلى أرضه [٧٣]، وقد كان للهوارة العديد من الالتزامات فى كثير من جهات الصعيد [٧٤].

وتؤكد جميع المصادر أن عملية البيع والشراء والتنازل كانت تتم لصالحهم [٧٥]، كما حرصوا على دفع حلوان المتوفين من افراد قبيلتهم، ووكلوا عنهم بعض المشايخ فى ادارتها، واستولوا أحيانا على بعض الأرض الموقوفة لصالح اعمال الخير، مثل وقف الناصر صلاح الدين بناحية نقادة بولاية القوصية [٧٦] ولم يقتصر استيلاؤهم على هذه الأراضى فقط بل استولوا على التزامات أخرى خاصة ببعض الأمراء أو الأفراد [٧٧] كما كان يحدث نزاع بين عربان هوارة والأهالى ويلجأ الطرفان إلى القضاء الذى كان غالبا يصدر الحكم لصالح الهوارة [٧٨]. وهنا تثار بعض الشكوك حول الأراضى المتنازع عليها، ومن مالكها الحقيقى، فاذا كانت ملكا لشيخ عربان هوارة، فلماذا هذا التنازع حولها ؟، مع العلم بأن كان له من القوة ما يمكنه من أن ينهى المشاكل دون اثارة أى مشاكل. والحقيقة انه أراد أن يثبت ان القانون فوق كل اعتبار، وكان هذا هو الظاهر ولكن الواقع عكس ذلك، وربما كان يعلم مقدما ان القضاة سيحكمون لصالحه: لانهم يخشون بأسه او ربما يكون قد رشى القاضى، وخشى منه الاهالى الذين يضطرون للشهادة لصالحه أمام القضاء.

وقد كان للهوارة الكثير من الأسقاطات فى جميع أنحاء الصعيد، وأسقطت لهم الكثير من الأسقاطات لصالحهم وبخاصة لشيخ العرب همام [٧٩].

ولم يكن عربان هوارة وحدهم فى ميدان الالتزام، بل كان معهم كثير من العربان مثل عربان البصيلية الذين التزموا بالخراج المطلوب القديم والجديد، على ناحيتهم من مال وغلال، ونقل اليهم الالتزام من عربان المحلات [٨٠].

وكان عربان البصيلية تابعين لعربان هوارة، كما تمت الاسقاطات أيضاً لعربان المغاربة، وكانت مناطق التزامهم واسقاطاتهم غالبا فى ولاية الفيوم، وتمت لهم العديد من الأسقاطات من جانب الأمراء المماليك كما انهم لم يدفعوا الثمن نقداً، وكان الثمن يسدد بنظام المقايضة. كما لم يقتصر دورهم على الالتزام فقط بل كانوا يؤجرون هذه الأراضى للأمراء [٨١] كما كان فى ميدان الالتزام أيضاً عربان غزالة بالجيزة.

اما سادس الفئات التى دخلت ميدان ألالتزام فى جهات عديدة من الصعيد، وتمت لصالحهم الكثير من عمليات الأسقاطات فهى فئة العلماء، ويلاحظ ان هذه الأسقاطات

كانت كبيرة الحجم بالنسبة للفئات الأخرى، فقد تم الاسقاط لاحد العلماء فى ناحية الرواق تابع ولاية الاشمونين (٨٢).

ويرجع ذلك إلى أن أشرافهم على أراضى الوقف قد اتاح لهم نوعا من الاثراء إلى حد ما. وادى ذلك إلى أن عملية الأسقاطات لم تكن بمشكلة فى ذلك الوقت، كما كان أغلبهم من الريف الذين كانوا غالبا ما يحتفظون بالارض (٨٣) وقد كان بعضهم يبيع مناطق التزامه فى ناحية ابو تيج بولاية جرجا (٨٤).

تلك أهم الفئات التى دخلت ميدان الالتزام بالصعيد، ولكن هذا النظام وجهت اليه ضربات عنيفة، وتتمثل ذلك فى الحملة الفرنسية، اذ الغت نظام الالتزام مؤقتا، وصادرت أموال أمراء المماليك، وجعلت الفلاح ينتفع بانتاجه ويصبح مالكا لأرضه. واوجدت تلك المحاولات هزة فى الراسمالية، وهدما للسيادة الاقطاعية، حتى اذا ما تحققت تلك المبادئ الاقتصادية تحرير الفرد من سلطة المماليك وتخلصت القرية من عسفهم وظلمهم، وهكذا تشع اضواء جديدة من الناحيتين السياسية والاقتصادية، فمن الناحية السياسية تفهم الجمهور المصرى مبادئ الديمقراطية، بدلا مما عاش فى ظلاله من ظلم نظم الحكم الاوتوقراطى ومن الناحية الاقتصادية محاولة تبديل الحال بأن يتفهم القوم حقوقهم الاقتصادية، واقرار القضاء على النظام الاقطاعى واحلال النظام البرجوازى بدلاً منه (٨٥).

وعندما ألغى محمد على هذا النظام عام ١٢٣٠هـ/١٨١٤م بدأه بأن ترك لملتزمى الوجه البحرى والجيزة أراضى الأوسية لهم طوال حياتهم، واعفائهم من الضريبة ومنحهم دخلاً سنوياً مدة حياتهم تعويضاً عن الاتاوات التى كانوا يجبونها من الفلاحين، أما ملتزمو الوجه القبلى فقد ثاروا عليه وحملوا السلاح فى وجهه، فكان نتيجة ذلك أن نزع منهم أراضى الأوسية ولم يعطهم بدلا منها (٨٦).

اما مزايا نظام الالتزام فقد وفرّ على السلطات الحاكمة متاعب الإتصال بالفلاحين وغيرهم لجباية الضرائب والرسوم، والقت العبء على كاهل الملتزمين. كما ان هذا النظام كان يتمشى مع طبيعة الحكم العثمانى للولايات التى خضعت لسيادة الدولة، اذ كان من أهم خصائصه قلّة تدخل السلطات العثمانية فى حياة الجماهير، حيث كان هذا التدخل فى أضيق نظام ممكن (٨٧).

كما كان هذا النظام مثاليا بالنسبة لمصر ابان الحكم العثمانى فى ظل الملابسات التى كانت سائدة قبل القرن الثامن عشر (٨٨)، وان هذا النظام اتاح لخزانة الحكومة تدفقا مستمراً من الايرادات مع اقل قدر ممكن من النفقات او التكاليف الادارية، وأعطى للملتزمين مصلحة دائمة ومستمرة فى العمل على الحفاظ على خصوبة الارض حتى لا يسرفوا فى استغلالها او انهاك التربة الزراعية والحرص على عدم اخراج المزارعين منها، كما ان نظام الالتزام اخضع المزارعين لنظام ضريبى منظم، وحال بينهم وبين التعرُّض لاجراءات تعسفية (٨٩).

وكانت هذه المزايا تتحقق للسلطان والملتزم والفلاح طالما كان الباشا العثمانى ومعاونوه قادرين على تحقيق تفوق نفوذ الدولة السياسى والحربى فى البلاد. فقد كان هذا النظام ملائما للفلاح الصغير بوجه خاص وكان يوفر له وسائل الزراعة والامن والاستقرار. وكانت تتلاقى مصلحة الفلاح مع مصلحة الملتزم فى عدم ارهاق الفلاح فى العمل فى أرض الوسية طبقا لنظام السخرة، وعدم ابتزاز الاموال منه، او مصادرة المحاصيل، وفرض ضرائب جزافية، عليه ومراعاة حالة الفيضان كل سنة (٩٠).

ثانيا – الضرائـــب :

مر نظام الضرائب بعدة تطورات، فقد كانت الضرائب فى عهد الدولة المملوكية تسير على أن المقطع ملزم بدفع الخراج المقرر على الاقطاعات، ويعتبر الخراج فى ذلك الوقت من أهم مصادر بيت المال وكان الخراج يجبى نقداً او عيناً، وأغلب خراج الصعيد غلَّة، ومتوسط اخراج الفدان من اثنتين إلى ثلاثة أرادب، وربما زاد او نقص، بسبب الظروف، ويحصل على كل أردب من اثنتين إلى ثلاثة دراهم او نحوه، اما خراج الوجه البحرى، فقد كان اغلبه من النقد (٩١) كما كانت تقدر كمية الضرائب تبعا لحالة النهر (٩٢).

وعلى هذا فالأراضى التى تصل اليها المياه هى وحدها المعرضة لدفع الضرائب وفى حالة انخفاض النيل او زيادة فيضانه، كانت تقاس الأراضى غير المزروعة، وتخفض نسبتها من المجموع الكلى للرسوم الواجب دفعها على القرية، ولكن الميرى

يبقى دون تغيير. ومن الناحية الفعلية فقد كان على الملتزمين ان يقنعوا بانقاص مؤقت للدخل فى السنوات العجاف وكان كثيرا ما يضاف هذا النقص إلى الكمية المطلوبة فى السنة الرغيدة التالية (٩٣).

عندما أراد الأتراك العثمانين أن يفرضوا ضريبة على الأراضى وجدوا أن سجلات الضرائب قد أحرقت ، واستوجب الأمر عندئذ ان يلجئوا إلى المعلومات التى كانت لدى أوجاق الجاويشية حول هذا الموضوع وتبعاً لذلك فقد قرروا الميرى ليس بحسب فدان الأرض ولكن بالنسبة للقرية وحدة واحدة ثم اقتسم الملتزمون فيما بينهم هذه المهمة بحسب مساحة ممتلكاتهم . وقد قرر سليمان - كذلك - فى بلاد الصعيد نظام دفع الميرى عيناً أى بمواد غذائية حتى يتسنى تأمين طعام جنود فرق الأوجاق التى أعاد تنظيمها (٩٤).

وكانت الضريبة العينية تحضم إجمالاً من المحصول ، وفى الحالات التى كان الصعيد أو بعض مناطق تخرج عن سلطة الحكومة نتيجة لسيطرة الأمراء المماليك الفارين إلى هناك ، فإن هؤلاء الأمراء كانوا يستولون على الجانب الاكبر من المحصول ويمنعون الحكومة المركزية من تحصيل الضرائب العينية (٩٥) . وكانت المحاصيل التى تجمع كضريبة تسلم لأمين الأنبار (الشون) الذى اختص بتوزيعها على العسكر وأصحاب المناصب والعلماء وأرباب السجاجيد كعلوفات ، كما كان يحجز جزء منها لميرة الحرمين الشريفيين ويسلمه لأمير الحج لتوزيعه بمكة والمدينة (٩٦) .

وكانت ضرائب الصعيد يجمعها شيخ العرب همام بموجب التزام من الحاكم، ويدفع نظير ذلك حلواناً سنوياً، ويدفع للخزينة السلطانية مبلغا من المال والضرائب العينية السنوية (٩٧) وقد كان عربان هوارة يكلفون عربانا آخرين تابعين لهم بذلك، كما كان الشيوخ يتعهدون أيضا لهم بدفع الخراج المطلوب (٩٨).

وعلى هذا كانت الضرائب المفروضة من حيث المبدأ على العقارات المبنية والأراضى الزراعية، وكانت الأراضى الزراعية مثقلة بثلاثة أنواع من الضرائب (٩٩).

١- ضريبة الخراج : وكانت تسمى بالميرى أى الاموال وهى أموال الجزية التى كانت تدفعها البلاد سنويا للسلطان. وهو الخراج المفروض أصلاً على الأرض وقد قسم

قسمين أولها الصيفي وحصله الملتزمون من الفلاح على قسطين ، وثانيها شتوى حصلوه على ثلاثة أقساط بدواين الولايات ، وكل ديوان كان يسلمه بالتالي الى الروزنامة على مرتين ، وسمى ما يسلم اليها منه أرتفاعاً [١٠٠] وفى بداية تطبيق نظام الالتزام احترم الملتزمون مواعيد سداد الأقساط، وبحلول النصف الثانى من القرن السابع عشر بدأوا يماطلون فى السداد، وامتنع ذوى النفوذ منهم عن اداء الأقساط لسنوات متواصلة ، فكانت مدفوعاتهم دائماً عن سنوات سابقة ، واستمروا على هذا الحال طوال القرن الثامن عشر مما أدى الى اختلال حسابات الروزنامة[١٠١] .

ولم تستقر قيمة الميرى منذ فرضه، فقد بلغت فى نهاية القرن الثامن عشر الى أربعة أمثال القيمة التى فرضت عند بداية تطبيق نظام الالتزام سنة ١٠٦٩هـ/١٦٥٨م، ولم يطبق مبدأ المساواة فى تلك الزيادة بل تفاوتت نسبتها من قرية الى أخرى . وكانت جامكية مصر أن شملت مصر الادارة المركزية ورواتب العسكر وصرّة الحرمين الشريفيين ومصاريف قافلة الحج ومصروفات السفرة أى الطوارئ والتجاريد العسكرية المطلوب للسلطان تخصم كلها من الميرى ، وما يتبقى منه بعد ذلك كون الخزنة المستحقة للسلطان العثمانى وكان يسلم لمستحق الخزنة ليسافر به الى استانبول [١٠٢].

٢- **ضريبة الالتزام** : وهى الزيادة التى يحصلها الملتزم لنفسه زيادة عن المطلوب للجزية والحكام.

٣- **ضريبة الكشوفية** : وهى الضريبة التى كان يفرضها الكاشف حاكم الولاية لمواجهة نفقات الادارة المحلية وخصصت حصيلتها للولايات والصنجقيات والكشوفيات وبعد نشأة منصب شيخ البلد بالقاهرة وتقلده زعماء المماليك زيدت ليكون له نصيب [١٠٣] .

وكانت يفرض على السكان ضرائب إضافية، كلما إحتاج الحاكم لأموال لمحاربة نظرائه من المماليك أو مناهضة الباشا او السلطان ولم يكن لهذه الضرائب من ضابط سوى مشيئة المماليك فقد عاثوا فى البلاد فسادا متنازعين فيما بينهم، متصرفين كما هو معروف لابتزال الاموال فاختل الأمن وأهملت الزراعة، وتأخرت التجارة وإنفرضت الصناعة [١٠٤].

وقد قسمت مصر ابان الحكم العثمانى إلى اربعة اقاليم رئيسية لجباية الضرائب، ويتبع كل اقليم بلاد معينة، وكانت هذه الاقاليم على النحو التالى [١٠٥].

– أقليم الشرقية ويتبعه الشرقية، المنصورة، قليوب وفارسكور، المنزلة، البحيرة، الطرانة، القطيعة، الواحات.

– أقليم الصعيد ويتبعه جرجا، أسيوط، البهنسا، أشمونين، ابريم، بالاضافة إلى اقليم الفيوم.

– أقليم الغربية ويختص بالغربية والمنوفية.

وكانت عوائد دخل الخزينة الثابت عامي ١٥٩٥/١٥٩٦م(١٠٠٤هـ) ٤٤ر٤٧٨ر٣١٢ بارة ثم ارتفعت إلى ٧٥ر٢٠٢ر٣٨٩ بارة فى عام ١٢١٣هـ/١٧٩٨م بزيادة قدرها ٣٠ر٧٣٤ر٠٧٧ بارة اى حوالى ٧٦٪ بينما نجد الزيادة ١٨ر٦١٤ر٨٠٠ بارة او ٦٠٪ حدثت فى حوالى ٧٥ سنة ومن عام ١٠٠٤هـ/١٥٩٥م إلى عام ١٢١٣هـ/١٧٩٨م حتى وقت وصول الحملة الفرنسية [١٠٦].

وقد كان الدخل فى بعض بلدان الصعيد يزداد من سنة إلى أخرى ويوضح ذلك الجدول التالى [١٠٧].

السنة	إقليم الجيزة	منفلوط
١٠٠٤هـ/١٥٩٥م	٣ر٦١٧ر٦٠٤	٤٤٨ر٠٩٢
١١٧٩هـ/١٧٦٥م	٤ر٢٢٨ر٢٢٥	٣٩٤ر٤٥٤
١٢١٣هـ/١٧٩٨م	٤ر٤٤٣ر٣٠٧	٩٢٨ر٥٣٢
مجموع الزيادة	+ ١ر٨٣٦ر٦٠٢	+ ٧٢٦ر٠٨٤

وقد كانت جملة ايرادات إقليم الجيزة فى عام ١٠٠٤هـ/١٥٩٥م ٢ر٦١٧ر٦٠٤ بارة، وأصبحت ايرادات منفلوط فى عام ١١٧٩هـ/١٧٦٥م ٤ر١٢٨ر٢٢٥ بارة وللجيزة ٣٩٤ر٤٥٥ بارة، والزيادة فى تلك الايرادات وصلت إلى الضعف فى حين انها كانت طفيفة فى عام ١٢١٣هـ/١٧٩٨م.

وترجع الزيادة فى الفترة الأولى لقوة الولاة العظام الذين تولوا حكم مصر خلال تلك الفترة، ولكن الزيادة الطفيفة حدثت فى وقت وصول الحملة الفرنسية، وظهور

الصراعات بين البيوتات المملوكية ما بين ابراهيم بك ومراد بك مكونين جبهة واحدة ضد السلطات الحاكمة فى القاهرة متمثلة فى الباشا العثمانى وشيخ البلد اسماعيل بك، ثم عندما تولوا الحكم فرضوا الكثير من المظالم والضرائب على الأهالى، ويبدو أنهم وجدوا صعوبة فى تحصيل الضرائب، والدليل على ذلك انها لم تزد الا زيادة طفيفة من عام ١١٧٩هـ/١٧٦٥م إلى ١٢١٣هـ/١٧٩٨م. كما لوحظ من الجدول السابق بالنسبة للجيزة، أن الزيادة كانت بحوالى ٩٨٢ر٣٣٤ بارة، بينما نجد العكس بالنسبة لمنفلوط فقد سجلت زيادة مستمرة على التوالى حتى وصول الحملة الفرنسية، وربما يرجع ذلك إلى بعدها عن الأحداث السياسية التى مرت بها البلاد خلال تلك الفترة التى أثرت بشكل مباشر على الجيزة، وذلك لقربها من ميدان الاحداث.

وعندما ضعف الولاة العثمانيون فى منتصف القرنين السادس عشر والسابع عشر، وخاصة بعد سنة ١٠٦٧هـ/١٦٥٧م إضطر بعض الولاة تحت ضغط قوة الملتزمين، الذين كان أغلبهم من امراء المماليك إلى الغاء بعض هذه الضرائب، أو دفع ضرائب الالتزام على بعض مقاطعات التزامهم حسب رغبتهم ونتج عن هذا خسارة كبيرة للدولة والنظام المتبع فى ادارة المقاطعة (١٠٨). وقد قدرت الضرائب على أرض طهطا وتوابعها بولاية اسيوط عام ١٢١٣هـ/١٧٩٨م بمبلغ ٤٥٩ر٢ مدينى على مساحة ٦ قرار يط، ٩٠ فدان (١٠٩).

وكانت أغلب الضرائب المفروضة على الصعيد عينية، ولم تكن نقدية وكان أغلبها من الغلال وانشئ مخزن خاص (شونة) بذلك فى مصر القديمة، تحت اشراف حاكم جرجا، كما وجد قلم خاص بذلك سمى قلم "ايراد الغلال" (١١٠). وكانت عملية التسليم تتم بطريقة منظمة وفى غاية الدقة (١١١).

وكانت عملية نقل الحبوب الواردة من الصعيد تتم تحت حراسة الجند (١١٢) ولكن اختلف الحال بالنسبة لضريبة الفيوم التى كانت تدفع نقداً، لأن بعض البلاد فيها كانت تعتمد على "الغيطان" وكان البعض الآخر يعتمد على الجناين (١١٣).

وكانت تتم عملية "مسح شامل سنوياً لكل أراضى الصعيد، ويلى ذلك عملية توزيعها عن طريق مشايخ البلد بين الزراع سواء اكانوا فلاحين أم من البدو. وتدفع القرى ما يخصها من الضرائب عيناً من إجمالى المحصول ويتم بعد ذلك تقسيم المحصول بين

الزراع والملتزمين سواء اكانوا من مشايخ العرب ام من المماليك الفارين، وتتخذ الضرائب طبقا لجودة الأرض وجشع الملتزم، ويلجأ الزراع البدو إلى العنف للحصول على اراضى افضل، ودفع ضرائب اقل [١١٤].

وتفرض الضريبة على الفدان، اذا كانت أطيان القرية ممسوحة، اما اذا كانت الاراضى غير ممسوحة فتدفع القرية جملة ويوزعها على الفلاحين الصراف ومشايخ البلد وتعرف هذه الطريقة باسم كلالة.

وكان "المال الحر" [١١٥] يجبى نقداً وعيناً فى اقاليم قنا واسنا وجرجا واسيوط ومنفلوط والمنيا وبنى سويف، أو ينقسم إلى قسمين رئيسيين، المال على محصول الذرة والضريبة العينية على الشعير والقمح والفول والعدس [١١٦]. ويبين الجدول التالى توزيعه خلال عام ١٢١٣هـ/١٧٩٨م فى بعض أقاليم الصعيد[١١٧]:

توزيع المال الحر عن اراضى مصر فى عام ١٢١٣هـ/١٧٩٨م
طبقا لتقارير الحملة الفرنسية على مصر
(١) مال خراج الاراضى

الاقليم	مال الميرى (ا)	الكركجى (ا)	تذاكر (ب)	مجموع مال الميرى	مال أوقاف	مجموع مال الخراج
منوف	١٢ر٤٠٣ر٠٠٨	١١٠ر٠٤٦	٢٣٠ر٨٨٦	١٢ر٧٤٤ر٨٤٠	١ر٥٣٥ر٧٧٩	٤ر٢٨٠ر٦١٩
تنيوب	٣ر٨٣٨ر٤٣٤	٣٠ر٢٧٤	٦٢ر٠٣٤	٣ر٩٣٠ر٧٤٢	١ر ٥٥ر٧٧٦	٥ر٤٥٥ر٥١٨
غربية	١٥ر٤٠٠ر٥٣٥	١٢٥ر١١٢	٢٦٠ر٥٤٧	١٥ر٧٨٦ر١٩٤	١ر٥٢٨ر٨٥١	٧ر٣١٥ر٠٤٥
منصورة	٩ر٤٩٩ر١٤٢	٥٢ر٥٨١	١٥٦ر١١٥	٩ر٧٠٧ر٨٣٨	٨٩٧ر٠٥٧	ر٥٩٩ر٨٩٥
شرقية	٥ر٠١٢ر٣٥٠	٣٩ر٩٨٤	٩٤ر٥٨٩	٥ر١٤٦ر٩٣٢	٠٠٠٠٧٠٠	ار١٤٦ر٩٣٢
أبحيرة	١١ر١٤٤ر٣٢٩	٤٢ر٦٨٩	٩٢ر٤٧٩	١١ر٢٧٩ر٧٩٧	٤٣٧ر٣٤٥	ر٧١٦ر٨٤٢
جيزة	٤ر٣٣١ر٧٣٣	٣٧ر٨٣٤	٧٧ر٦٠٠	٤ر٤٤٣ر٢٠٧	٤٢٩ر٤٤٨	ر٨٨٧ر٦٥٥
فيوم	٢ر٣٩٣ر٠٢١	٢١ر٨١٦	٢٢ر٢٧١	٢ر٣٧٧ر٢٠٨	٢٠١ر٨٧٤	ر٥٣٩ر٠٨٢
أطفيح	٦٣٢ر٧٨٠	٦ر٠٣٥	٨ر١٥٦	٦٤٦ر٩٧١	٨٥ر٥٠٠	٧٣٢ر٤٧١
أشمونين	٣٢٢ر١٣٠	٢٣ر٧٣٦	٠٠٠٠٠	٣٤٥ر٨٦٦	٤٠ر٣٩٩	٣٨٦ر٥٦٥
منفلوط	٨٠٦ر٨٧٠	٢٠ر٦٩٦	ر٩٦٦	٧٢٨ر٥٣٢	٣١ر٣٢٠	٨٥٩ر٨٥٢
بهنسا	٣ر٤٣١ر٠٠١	٤٩ر٢٩٢	٣٧ر٦٥١	٣ر٥١٧ر٩٤٤	٩٠٢ر٩٨٩	٤ر٤٢٠ر٧٣٣
جرجا	٩ر٩١٥ر٢٠٩	٧٦ر٧٩٦	٣٠ر١١٤	٩ر٣٠٢ر١١٩	٣٦ر٠٠١	٩ر٣٣٨ر١٢٠

ملاحظـــات :

يذكر شو Shaw أن مساحين الأراضى الفرنسيين احتسبوا مجموع المال من ضرائب الارض التى أرسلت للوالى مثل ضريبة الكشاف من الحبوب فى عام ١٢١٣هـ/١٧٩٨م وحصل Shaw من سجلات الارشيف عن نفس السنة على كشوفيات قرى الوالى .

مال كوركشي[١١٨]، متصلة بموائد الخزينة فى أواخر القرن الثامن عشر تذاكر الكشوفية: الجزء الذى يخصم من إيرادات ضرائب الاقاليم ويخصص لنفقات الإدارة المحلية.

مال الأوقاف، سجل أرشيف الوقف، ولم تغطها مشتملة على الدراسة الحاضرة (ولم تكن معروفة فى وقت الحملة الفرنسية).

- خلال الاحتلال الفرنسى كان اقليم الاشمونين يشمل المنيا.

- خلال الاحتلال الفرنسى كان اقليم البهنسا يسمى بنى سويف.

- خلال الاحتلال الفرنسى قسم اقليم جرجا حسب ما كان فى القرن السادس عشر إلى اقليم قنا، اسنا، جرجا، واسيوط.

وتختلف أرض الاثر والوسية كل عام، حيث أن الملتزمين والفلاحين يمتلكون الأرض على المشاع [١١٩] ويدفع الفلاحون فى الصعيد ضريبة النبارى[١٢٠] والبعلى [١٢١] ولانجر الشتوى نقدا، لكنهم يسددون ضرائب البياض، فهى تفرض على الأراضى التى تزرع بالقمح والشعير وتدفع عينا فى شكل حبوب [١٢٢].

وعلى هذا الاساس كان المال الذى يجمع من الأراضى التى بذرت بالأعلاف الشتوية، هو المال الحر النقدى، وحصيلة البياض تشكل المال الحر العينى والغلال التى تسدد بها هذه الضريبة الأخيرة فتتحول إلى أرادب الشعير والحبوب الاخرى [١٢٣].

وقد سددت ضريبة الاراضى العينية من القمح والشعير عن عامى ١٠٨١هـ/١٦٧٠م، ١١٧٩هـ/١٧٦٥م عن بعض أقاليم الصعيد على النحو التالى [١٢٤].

الاقلـــــــيم	جملة الارادب المطلوبة من القمح عام ١٠٨١هـ/١٦٧٠م	عدد المقاطعات ونوع الضريبة	جملة الارادب المطلوبة عن عام ١١٧٩هـ/١٧٦٥م
الفيـــــــــوم	٩٦٧٨	٩	٧٣٨٠
البهنســــــا	٨٠٩٧٤	٨٥	٧٥١٠
الاشـــــمونين	٩٥٢٤١	٥٥	٦٥٤٠٩
منفلــــوط	٨٠٠١٠	٣٦	٦٦١٢٢
اطفيـــــح	٤٠٠	٥	٣٢١١
جـــــرجا	١٥٥٦١١	٧٦	٠١٧٠٧٧٢
المجموع	٤٢١٥١٤		٤٦٤٨٣٣

ويلاحظ أن جملة الضرائب العينية المدفوعة من الصعيد عن عامى ١٠٨١هـ/١٦٧٠م و١١٧٩هـ/١٧٦٥م كانت على النحو التالى:

أكبر الضرائب المدفوعة من جرجا بلغت ١٥١ر٦١١ أردب فى عام ١٠٨١هـ/١٦٧٠م وإزدادت فى عـام ١١٧٩هـ/١٧٦٥م إلى ١٧٠٧٧٢ اردب بينمـا نلاحظ ان الاقـاليم الاخرى مثل الفيوم وجد بها عجز، ويرجع ذلك إلى قوة حاكم جرجا والأقاليم التابعة له. ومن ناحية اخرى يرجع إلى ثراء الإقليم وكثرة موارده الاقتصادية.

اما مال الخراج المسلم نقداً الى قلم ايراد الغلال عن بعض السنوات
فى بعض الاقاليم فقد كان موزعا على النحو التالى(١) :

السنة	أطفيح	الفيوم	البهنسا	الاشمونين	منفلوط	جرجا	المجموع
١٠٨٢هـ							٥١٧ر٧٢٨
١٠٩٤هـ							٦٤٤ر٦٥٠
١١٠٧هـ							٧١٤ر١٩٠
١١٧٩هـ	١٣ر٨٨٦	٢٣٠ر٦٣٨	٥٣٦ر٥٢٤	١٧٦ر٩٠٠	٤٤٧ر٣٩٨	٢ر٢٢٧ر٥١٦	٢٨ر١٨٩
١٢٠٠هـ	١٣ر٨٨٦	٢٣٠ر٦٣٨	٥٩٦ر٦٤٦	١٨٥ر٤٧٥	٢٧٣ر٢٠٥	٢ر٢٠٩ر٨٢٧	٤٠ر٧٠٠

(١) نقلا عن Shaw, Op. Cit., P. 89.
ويذكر Shaw أنه استقى هذه المعلومات من ارشيف استانبول .

لوحظ ان اعوام ١٠٨٢هـ/١٦٣١م، ١٠٩٤هـ/١٦٨٣م، ١١٠٧هـ/١٦٩٥م، كان فيها مال الخراج شاملاً فى الولايات اطفيح، والاشمونين، ومنفلوط وجرجا. ويرجع ذلك إلى أن هذه الاقاليم كانت تتبع اقليماً واحداً من الناحية الضريبية، وهو غالبا ولاية جرجا، كما ان الزيادات تعتبر قليلة بالنسبة إلى سنوات ١١٧٩هـ/١٧٦٥، ١٢٠٠هـ/١٧٨٥م فى أقاليم اطفيح والفيوم والبهنسا، ولكن اختلف الحال فى منفلوط فمسجلة بها زيادة ملحوظة فى تلك السنوات، وجملة المبالغ بالبارات.

وكان المسَّاح وقصابه يقيسان الأرض ويتحققان من المساحة الموزعة على كل فلاح مقدما بالضريبة المفروضة عليه، وفى هذه الحالة كان يقوم بدفع الضريبة النقدية والعينية فى موسم المحصول (١٢٥) وتقسم الرسوم والضرائب الواجب دفعها إلى فئتين، فئة تفرض على الأرض أو على الفلاحين بأشخاصهم. وقد قسِّم النوع الأول بدوره إلى ضرائب الماشية والزراعة وكان العشر أهم الضرائب المفروضة على الزراعة. وكانت النسبة المأخوذة عن طريق العشر تختلف عن ولاية إلى أخرى ويصل أحيانا ما يقرب من النصف (١٢٦).

بالإضافة إلى الرسوم الثابتة التى حصلت عن البساتين الكروم وحدائق الفاكهة والخضروات، ورسوم المطاحن والأسقف (١٢٧).

وكان الأهالى فى الصعيد يدفعون نوعا من الضرائب تسمى "الحطيطة" وهى ضريبة تدفع نظير حمايتهم من السرقات التى كان يقوم بها العربان الذين إستقروا فى بعض قرى الصعيد (١٢٨).

نظام جباية الضرائب :

كان الأقباط الذين يقومون بعملية جباية الضرائب، وكانت هناك رسوم قديمة وحديثة، وأصبحوا – أى القبط – بفضل خبرتهم مباشرين للبكوات والملتزمين، ويشار إلى الواحد منهم دائما بكاتب، ويبدأ بجباية الضرائب بعد انحسار النيل مباشرة، ويدعو المشايخ والشاهد ويبدأ فى عملية توزيع الضرائب وجبايتها (١٢٩).

ويوجد بكل قرية بخلاف الرزق والاطلاق والوسايا والأثر وكل هذا أراضى يطلق عليها اسم "بور المناجزة" (١٣٠)، وكانت أرض الرزق والأطلاق معفاة من الضرائب ومثلها أيضاً اراضى البور، والأراضى التى من النوع الردىء وتتبع المشايخ والموظفين الرسميين فى القرية بنفس الدرجة من الأفضلية التى تعامل بها أرض الوسية. وتتكون القرية عادة من عدة كفور لا تشكل الا فى دائرة وحيدة تحمل اسم القرية الرئيسية، وتنقسم هذه الوحدة الإدارية فى مجموعها - مهما تكن مساحتها - إلى ٢٤ قيراطا، تتبع لملتزم واحد أو عدة ملتزمين كما سبق أن أشرنا (١٣١).

وكانت معظم التزام أراضى الصعيد لقبائل العربان الذين سيطروا عليها مما جعلهم وكلاء لحكام المقاطعات، كما كانت ضرائب الصعيد العينية تمثل ٣/٤ غلال مصر العثمانية. وساهم العربان بحوالى ٧٥٪ منها والباقى من جرجا والقاهرة. ويخصص لشونة الامبراطورية كميات كبيرة منها، فقد جمع من قراها عام ١٠٨١هـ/١٦٧٠م ٢٥٠,٠٠٠ أردب ساهمت القبائل العربية بحوالى ٦٥٪ والباقى من جرجا والقاهرة (١٣٢).

وقد كانت هناك أعباء مالية فرضت فى ظل نظام الالتزام، وكان هذا يرجع إلى اضطراب أحوال مصر السياسية والاقتصادية خلال هذا العصر، مما أرهق الفلاح وجعله عاجزاً عن تسديد تلك النفقات فى بعض الأحيان، مما جعل الملتزمين يتعللون بعدم دفع حصص التزامهم. وكان بكل ولاية ديوان، بجمع كل ما يرد اليه، ثم يقوم بعد ذلك بتسديد كل ما تجمع لديه إلى الروزنامة على قسطين، قسط شتوى، وقسط صيفى بعد خصم النفقات اللازمة، وخصم نصيب السلطان وإرساله إليه فى استانبول (١٣٣).

وحدثت بعض التغييرات بالنقص فى المال الميرى حتى وصول الحملة الفرنسية، التى أوجدت كثيرا من التغييرات الادارية والمالية. وتبين الإحصائية التالية هذا النقص بين سنتى ١٠٨٨هـ/١٦٧٧م، ١٠٩٥هـ/١٦٨٣م (١٣٤).

اسم الولاية	جملة المال الميرى ١٠٨٨هـ/١٦٧٧		جملة المال الميرى ١٠٩٥هـ/١٦٨٣م	
ولاية جرجا	١٩٢٧٩٩٢		١٩٠٥٦٥٤	
أسيوط	٢٤٧٠٠		٢٤٧٠٠٠	
أبريم	٤٥٩٠٠٠		٤٥٩٠٠٠	
ولاية الفيوم	٢٠٧٥٥٢٧		٢٠٥٥٠٥	
بهنساوية	٢٤٨٠٦٧٦		٢٤٩٩٣٢٦	
الاشمونين	٤٣٨٨١٤		٣٩٠١٣١	
أقلام متفرقة مال	٧٠٨٤١		١١١٧٣٣	
مال الصرة ومستجدة على العين	١٠٤٥٣٥		١٠٤٥٣٥	
مال حماية أوقاف ولاية	٤٨١١		٤٤٨١١	
الجملة	٧٨٠٩١٩٦		٧٧٨٧٨٥	
	كيس	كسور	كيس	كسور
	٣١٢	٩١٩٦	٣١١	٣١٨٥

ويلاحظ أن جملة الميرى قد اختلفت من سنة إلى أخرى، فقد قل فى ولاية جرجا، فى حين انه ازداد فى اسيوط، وظل ثابتا فى الفيوم وكذلك بقية الولايات .

وكانت عملية التحصيل تتم على أربع مرات سنويا، فتحصل المرة الاولى عندما يكون النيل على أعلى درجاته، أما الثانية والثالثة فتؤخذ من المال الشتوى، والرابعة تؤخذ من الصيفى. وكان النظام المتبع أن يرسل الأفندى إلى الملتزم مع أحد خدمة الديوان يذكره بتسديد ما عليه، يقوم الملتزم بدفع المطلوب إلى خادم الديوان، وهذا يقوم بدوره بتوريد المبلغ إلى الروزنامجى مقابل إيصال مؤقت، ويقوم الأفندى بتحرير الإيصال النهائى [١٣٥].

وكانت هذه الأموال تجمع، ويصرف منها على الإدارة وصيانة الجسور السلطانية بالوجه القبلى، اما باقى المال الميرى فقد كان يسدد للروزنامة. وقد لوحظ أن بعض ولايات الوجه القبلى كانت تسدد ضرائبها فى الشتاء وكان البعض الآخر يسددها فى الصيف، ويرجع ذلك إلى مواسم الزراعة فى تلك الولايات (١٣٦).

ويصرف الملتزم جزءا من المال على الأوجه التالية (١٣٧) :

١- **مال الجهات** : ويصرف على المراكب التى تسبق مراكب الحج وتحمل المحمل، ويدفع الملتزم طبقا لعدد قراريطه.

٢- **خدمة العسكر** : وتصرف للجنود الذين عملوا فى خدمته لكن حكام الولايات حصلوا عليها لأنفسهم، وخاصة للجوربجية وضباط وعساكر المستحفظان وخصوصا الأوجاقات التفكشيان والجومليان والشراكسة الذين كانوا يوزعون على الأقاليم ليكونوا مستشارين ورقباء على البكوات المماليك، والكشاف حكام تلك الاقاليم. وقد أعادها محمد بك ابو الذهب إلى حالتها الطبيعية بعد أن ارتفعت ارتفاعاً باهظاً (١٣٨) :

٣- **عادة أوراق وصيفى شتوى وصيفى** : وترسل لأهالى القرى لاخطارهم بسداد الضرائب.

اما الكشوفية فكانت الضريبة المخصصة لنفقات رجال الادارة المحلية (١٣٩) وكانت تصرف على الأوجه التالية (١٤٠).

١- رفع المظالم وكان الهدف منها منع هجمات العربان على الفلاحين ولكنها لم تمنعها، بل ازدادت الأعباء المالية المفروضة على الفلاحين.

٢- مطالب حاكم الولاية: وهى تكون عادة مطالب عينية، وقد تكون أطعمة للفرقة التى تصاحب الحاكم.

٣- مصاريف الغاية اللازمة : ويتكفل بها مشايخ القرى، ويقومون بالتالى بجمعها من الفلاحين.

٤- حق الطريق: ويدفع للقواسين أو صغار المماليك الذين يقومون بحمل الأوامر إلى القرية. واستبدلت ضريبة حق الطريق التى فرضها محمد بك أبو الذهب لتسديد مصاريف تحصيل ضريبة رفع المظالم (١٤١).

وهى تعتبر حق طريق جديد خصص لتحصيل "فردة التحرير" وأخيراً استبدلت جميع الضرائب التى ربطت على القرى، ولم تنص عليها اللوائح بضريبة واحدة سميت "الكلفة" لمشابهة الرسوم التى تتألف منها الرسوم التى كان يطلق عليها هذا الإسم فى الكشوفية القديمة (١٤٢).

٥- الشراقى : وتفرض على الأرض التى تتخلف شراقى لا تفرض عليها ضريبة فينتج عن ذلك أن هذا الفايض كان تحت العجز والزيادة تبعاً للزمام الذى توفر له الرى واستحق جباية المال الحر عنه (١٤٣):

وعلى هذا فقد كان مال الكشوفية عن عام ١٢١٢هـ/١٧٩٨م على النحو التالى (١٤٤):

الاقليم	مال الجهات	خادم عسكر	كلاف	المجموع	رفع المظالم	فردة التحرير	كلاف	المجموع	المجموع الكلى
جيزة	٣٢٢١٥٧	١٠٨٥٧٠	٤١٦٢٥	٤٧٣٣٣٥	٢٥٩٦٠٠	.....	١٦٦٢٠٨٦	١٩٢٢٤٠٦	٣٩٤٧٥٨
الفيوم	١٩٤٩٢٠	.....	١٣٧٣٤٩	٩٥١٣٤	٩٥١٣٤	.....	٢٢٠٣٢٩	٣١٥٤٣٣	٦٤٤٧٧٢٢
اطفيح	.....	....	.....					.....	....
اشمونين	٥٨٧٧٧٨	٤١٥٠٣٣	....	٩٠٧٨١١	....	.....	٢٠١٠٩٩٨	٢١٠١٩١٨	٩٠٧٢٠
منفلوط	٣١٨٨٧	....	١٣٧٧٤٨	٤١٩٦٣٥	....	....	٤٢٠٢٠	٤٢٠٤٢٠	٨٤٠٠٥٥
بهنسا	٩٦٦٨٢٢	٤٥٨٧٢٨	٨٢٢٩٤١	٤٣٨٤٩١	١١٢٨٢٥٠	....	....	١١٢٨٢٥٠	٣٣٧٦٤١
جرجا	٨٠٠٠	....	٣٨٠٩٢٢٢	...	٣٨٩٢٢٢	....	٣٨٨٠١٦	٣٨٨٠١٦	٥٢٢٣٨

ويلاحظ أن بعض القرى الواقعة على حافة الصحراء كانت تتعرض كثيرا لهجمات العربان، والاستيلاء على بعض الأراضى لزراعتها، وكان العربان يمتنعون كثيراً عن دفع الضرائب المقررة عليهم، وفى هذه الحالة، وكانوا يتعرضون لمظالم وقسوة الحكام، ولا يجدون امامهم إلا طريقا للهروب من أراضيهم.

اما البرانى فهو المال الذى كانت تقدر به العادات التى أصبحت القرى ملزمة بتقديمها إلى أجهزة الادارة من سمن وعسل وجبنة وحبوب ودجاج وغيرها من منتجات الريف، ولم تكن هذه العادة موجودة أساسا فى العصر العثمانى، ولكنها سابقة فى وجودها على ذلك، وبالغ رجال الادارة فى العصر العثمانى فى تقديرها حسب رغبتهم ومشيئتهم، وأصبحت عبئا على الفلاحين إلى أن جاء محمد باشا وقضى عليها، حتى ان بعض المؤرخين يعتبر قضاءه عليها وعلى طغاة السباهية، الفتح العثمانى الثانى (١٤٥).

وإزدادت قيمة المال البرانى عن المال الميرى، حتى أن المال المقرر على قرية الورنى التابعة للفيوم كان ٥٧٣٢ بارة، بينما كان البرانى ٢٩٧٥٢ بارة وقت وصول الحملة الفرنسية أى حوالى خمسة أو ستة أضعاف المال الميرى، وهذا يدل على كثرة العادات المفروضة على القرى (١٤٦).

وكان البرانى فى الأصل عبارة عن هدية إختيارية تحولت شيئا فشيئا إلى إتاوة إجبارية (١٤٧).

ولم تسجل بعض قرى الصعيد ضريبة البرانى مثل قرى المنقورة فيوم، وصدفة اطفيحية، والصالحية اطفيحية، ويرجع ذلك إلى صغر زمام هذه القرى أو سوء حالة أهلها الاقتصادية، والدليل على ذلك قلة الاموال الاميرية المقررة عليها، مثال ذلك المنقورة ٢٢٥ بارة، صدقة ٥٥٦ بارة الصالحية ٣٧٨ بارة وقت وصول الحملة الفرنسية (١٤٨).

وقد أطلق الفائض اسم البرانى القديم والبرانى الجديد (مضاف قديم ومضاف جديد) ولم يكن هناك نص صريح لفرض هذين الرسمين اللذين لم يكونا فى الأصل الا نوعا من الإكراميات او المنح، التى كان الفلا حون يؤدونها مقابل قضاء مصالحهم او جريا على العرف (١٤٩). ويرجع تحصيل البرانى القديم إلى عهد بعيد جداً، وأعتبر مثل المال الحر الاصلى، وقد تحايل البكوات المماليك لفرض البرانى القديم.

وسددت جميع قيم البرانى القديم والبرانى الجديد نقدا، ولم يدرج هذان النوعان بالتفصيل فى الأنواع التى تتألف منها الكشوفية الجديدة، ومع هذا كانت جبايتها امرا مفهوماً لا سبيل أمام الفلاحين لتجاهله. وكانت هذه المبالغ تصرف فى دفع مرتبات الضباط المحليين المقيمين فى القرية (١٥٠).

وقد تعرض فلاحو مصر العثمانية بصفة عامة لأنواع كثيرة من الضرائب مثل عادة جاويش (١٥١) كاشف، وتسويف مقرر (١٥٢)، وعادة راس نوبة (١٥٣) وعادة مسودة، وعادة خدام الرملة (١٥٤)، وعادة مسلم (١٥٥)، وعادة اليازجى (١٥٦) وعادة تبن السلطان (١٥٧)، وعادة حوالة الحوالات (١٥٨) وعادة خفر المال (١٥٩)، وعادة جسور السلطانية (١٦٠) وعادة شيخ الجرافة (١٦١)، وعادة صغار الجرافة (١٦٢) وغيرها من العادات. وكان يتم تحصيل العادات من مال الكشوفية الذى يدفعه الملتزام (١٦٣).

أما الفايض فهو الجزء الذى خصص للملتزمين من المال الحر، ولم يكن قابلا للتعديل أو الاداء سنويا كالميرى والكشوفية ولم يكن مصرحاً للملتزمين بأخذه الا بسبب وفاء ما هو مطلوب للسلطان ولحكام الاقاليم (١٦٤).

وعلى هذا فقد كانت جملة المتحصل من الفائض والبرانى عن عام ١٢١٣هـ/١٧٩٨م على النحو التالى (١٦٥):

جملة الفائض والبرانى عن عام ١٢١٣هـ/١٧٩٨م

الاقليم	الفائض	البرانى القديم	البرانى الجديد	المجموع
جيزة	٨٥٤٣١٦٧	٩٣٧٠٨٢	٧١٠٩٦٣	١٠١٩١٢١٢
فيوم	٥٤٢٦٣١٠	٧٧٦٦٧٩	٨٨٧١٩٣	٧٠٨٦١٨٢
اطفيح	٤٦٢٤٦٩٠٠	٣٦٢٠٤٤	١٨٣٤٤١	٥١٦٩١٧٥
اشمونين	٣٤٨٧١١٣٢	١٠٧٩١٧٠	.....	٣٥٢٦٣٠٢
منفلوط	٢٢٨٤٥٧٨	٥٧٩٢٦٦	١٦٢٨٥٨	٣٠٢٦٧٠٣
بهنسا	١٥٢٢٨٠٠٩	٧١٣٣١٥	٣٠٩٨٦٩٠	١٩٠٣٠٠١٤
جرجا	١٧١٢٥٢٢٤	٨١١٤٨٢	١١٠٥٠٠	٣٥٣٠٤٧٢١٥

أما المال الحر فقد كان يشمل مال الخـــراج ومال الكشوفية وفايض البرانى وكان فى عام ١٢١٢هـ / ١٧٩٨ م على النحو التالى :

الاقليم	مال الخراج	مال الكشوفية	فائض البرانى المجموع
جيزة	٤٨٧٧٦٥٥	٣٣٩٤٧٥٨	١٠١٩١٢١٢
فيوم	٢٥٣٩٠٨٢	٦٤٧٧٢٢	٧٠٦٨١٨٢
اطفيح	٧٣٢٤٧١	.....	٥١٦٩١٧٥
اشمونين	٣٨٦٥٦٥	٣٠٩٩٧٢٩	٣٥٢٦٣٠٢
منفلوط	٨٥٩٨٥٢	٨٤٠٠٥٥	٣٠٢٦٧٠٣
بهنسا	٤٤٢٠٧٣٣	٣٣٧٦٧٤١	١٩٠٤٠٠١٤
جرجا	٩٣٣٨١٢٠	٣٢٠٥٣٣٨	٢٥٣٤٧٢١٥

وكان يعهد بتحصيل هذه الضرائب إلى فئة معينة معروفة باسم الأفندية، وكان الأفندى الأول باسم الروزنامجي، ويعمل تحت أمرته مباشرة أربعة أفندية يسمون حلفا، ويمكن اعتبارهم بمثابة كتبة له، ويكلف الباش حلفا [١٦٦] يعمل حسابات الميرى التى ينبغى أن يرفعها حاكم هذه الولاية ولثلاث قرى فقط من ولاية منفلوط، هى بنى رافع وبنى حسين الأشراف وقرية حيط بلا خيط.

وكان الصعيد من الأهمية بحيث أنه كان يطلق على الافندى الخاص به "أفندى الشهر" الذى كان من ضمن مهام منصبه أن يتصل بولايات الصعيد ويكلف بكل

الأعمال التى يكلف بها الأفندية الثلاثة السابقون فى دوائرهم ويساعده عدد من الأفندية، اهمهم افندى الغلال، الذى كان مرؤوسا للافندى السابق، ويعهد اليه بحسابات توزيع الحبوب المحصلة لحساب الميرى [١٦٧] كما كان هذا القلم يحصل المبالغ النقدية التى تقدمها هذه الأقاليم بدلا من جزء من التزاماتها العينية، وكان يرأس هذا القلم أفندى ايراد الغلال وكان يساعده أربعة من المباشرين.

وهناك أنواع أخرى من الضرائب كانت تجبى بواسطة أصحاب الوظائف العامة، الباشا والدفتردار والبكوات والكشاف حكام الولايات، وكانوا يدفعون عنها نظير أمولا تعرف بالميرى، وكان بك واحد يحكم ولاية وتشمل اسنا وقنا وجرجا واسيوط ومنفلوط والمنيا فى عام ١٢١٣هـ/١٧٩٨م وجملة ما دفعه ٠٩٦ر٨٣٠ر١ مدينى أما حاكم بنى سويف فقد دفع مبلغ ٦٤٠ر٣١٩ مدينى [١٦٨].

اما الضرائب التى كانت مفروضة على الاقباط عرفت بالجزية، فقد اختلفت باختلاف معاملة المسلمين لهم باختلاف العهود المعطاة لهم فى البلاد التى فتحها المسلمون، وتختلف هذه العهود تبعاً لشدة المقاومة التى أبداها اهل الذمة ضد المسلمين او قلّتها، وتبعا لاقبالهم على مساعدتهم أو احجامهم عنها، وينحصر الاختلاف فى ان تلك العهود ما اشترط فيه المستحق فقط ومنها ما اشترط فيه المستحق والمستحب [١٦٩].

وقد عوهد أقباط مصر على المستحق مقابل الشروط التى تعهد لهم بها المسلمون بموجب الصلح الذى عقده عمرو بن العاص والمقوقس، وهى تحديد الجزية بدينارين على كل رجل قادر على العمل واعفاء الصبيان والشيوخ والنساء والرهبان بشرط عدم اخراجهن من ديارهم، وان لا تنزع نساؤهم ولا كنوزهم، ولا أراضيهم وألا تزداد عليهم الجزية [١٧٠] وتسقط الجزية عمن أسلم سواء كان اسلامه اثناء العام أو بعد نهايته، ويجوز تأجيل تحصيل الجزية من الفقير المعسر، حتى يصبح قادراً على ادائها، ولا تجب الجزية الا مرة واحدة فى السنة بعد انتهائها بشهور هلالية ولا يجوز للإمام تحصيل الجزية قبل ميعادها كما هو الحال فى أموال الزكاة [١٧١].

وفى القرن التاسع الهجرى (الخامس عشر الميلادى) كانت الجزية تجمع مقدما فى أول العام وفى بعض الاقاليم كانت تجبى قبل انتهاء السنة بشهر أو بشهرين وتورد قلما مستقلا بعد المال الهلالى [١٧٢] .

وكان أهل الذمة من الأقباط يدفعون الضرائب أو الجزية، ويلاحظ أنهم كانوا تحت سيطرة إحدى قبائل العربان فى الصعيد فى نظير دفع مبلغ معين وجمعت منهم مبالغ كبيرة، وكان حاكم الولاية يورد الضريبة المقررة ويحتفظ بالباقى لنفسه (١٧٢).

وقد عرفت ضريبة أهل الذمة فى العصرين المملوكى والعثمانى باسم ضريبة الجوالى (١٧٣) ولذلك فقد نظم ابراهيم باشا (٩٧١ هـ/ ١٥٦٣م) عملية تنظيم الجوالى وجعل جملة المبالغ المتحصلة تصرف على العلماء والفقراء والأيتام والأرامل (١٧٤).

وفى القرن السابع عشر سيطر أمراء المماليك على التزام مقاطعة الجوالى، كما سيطروا على المقاطعات الهامة الأخرى، واصبح أمين الجوالى هو ملتزمها، وكان يدفع للخزينة مبلغاً سنوياً، بالاضافة إلى ضريبة الكشوفية الكبيرة للخزينة أيضاً، وللكشوفية الصغيرة للباشا ويحتفظ بباقى الجزية لنفسه (١٧٥).

وكان من حق حاكم جرجا جباية الخراج المطلوب من المسيحين واليهود فى الصعيد، وكانت ترسل لهم من البك المذكور التعليمات الخاصة بذلك، نقلا عن صورة مثلها عند الاغا، ونظراً لأن الاغا كان يحاسب الروزنامجى عليها بقيمتها الأصلية وليس بقيمتها المعدلة، فكانت ايراداته الخاصة تزيد زيادة ظاهرة، وكانت هناك أنواع من الإعفاءات يمنح بكل سهولة لكل مسيحى او يهودى متصل بخدمة المسلمين والقناصل الأوربين. ولم تفرض الجزية على النساء والاولاد الذين نقل اعمارهم عن ١٣ سنة وكان يعتمد فى تقدير اعمارهم على حسب مقاس رؤوسهم (١٧٦).

ويذكر البعض انه قد صدر أمر شريف فى عام ١١٤٥ هـ/١٧٣٣م بتحرير نصارى ويهود الصعيد من الجزية(١٧٧). ولكن المصادر الاخرى تؤكد أن أهل الذمة بالصعيد وبالوجه البحرى كانوا يدفعون الجزية بصفة منتظمة، وقد خصصت لتحصيل هذه الجزية فرق الانكشارية، فقد أشارت المصادر المعاصرة إلى قيام تلك الفرق فى عام ١١٤٧هـ/١٧٣٤م بتحصيلها، كما كان للدولة العثمانية نصيب منها يرسل اليها بصفة منتظمة (١٧٨).

وفى عام ١١٤٧هـ/١٧٣٤م قررت الدولة ادارة شئون الجزية عن طريق موظفيها فأخذت مقاطعة الجزية من ملتزميها المملوكى ووضعت ادارة الجزية فى مصر تحت

الادارة المباشرة لديوان الجزية المركزى فى أدرنة الذى ارسل محصل خاص (جزية دار لتسلم ايرادات الجزية) واصبح للجزية دار يأتى سنويا من مكتب الجزية فى ادرنة ليرتب جمع الجزية المعتاد وقسم الذميون إلى ثلاث فئات (١٧٩):

١- **الفئة العليا** : يدفع الشخص منها ٤٠٠ بارة سنويا.

٢- **الفئة الوسطى:** يدفع الشخص منها ٢٠٠ بارة سنويا.

٣- **الفئة الادنى** : يدفع الشخص منها ١٠٠ بارة سنويا.

وفى عام ١١٥٥هـ/١٧٤٢م خضعت الجزية مثل الضرائب الاخرى فى مصر العثمانية للمضاف التى فرضت فى عام ١١٥٥هـ/١٧٤٢م، فأصبحت على النحو التالى:

١- الفئة العليا تدفع ٤٢٠ بارة سنويا.

٢- الفئة الوسطى تدفع ٢١٠ بارة سنويا.

٣- الفئة الادنى تدفع ١٠٥ بارة سنويا.

وفى عام ١١٨٧هـ/١٧٧٣م تولى على بك التزام جمع الجزية ولم ترسل الجزية للباب العالى فى العام التالى حتى نهاية عهد على بك بسبب قطع العلاقات بينه وبين السلطان العثمانى. وإستمر هذا الوضع فى عهد مراد بك وابراهيم بك حتى طردهما حسن باشا من القاهرة فى عام ١٢٠٠هـ/١٧٨٥م ثم رجع المال المخصص إلى السلطان بعد ذلك ثم ارتفع مرة اخرى وظل الحال ثابتا حتى مجئ الحملة الفرنسية (١٨٠).

الهــوامــش

(١) ابراهيم طرخان، النظم الاطاعية فى الشرق الاوسط فى العصور الوسطى ، ص ٢٤ - ٢٥ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٤١ - ٤٢.

(٣) ملتزمو خيل البريد : كان هذا الالتزام يختص بتسهيل سبل النقل ووسائطه بين أجزاء الدولة، فأهمه القيام بتقديم خيل البريد والجمال والقيام بحمل الغلال والمحاصيل المختلفة، وأكثر ما عرف هذا الالتزام عن المقطعين العرب والتركمان خلال عصر المماليك، ونصت الجريدة الجيشية أمام اسم التركمانى أو البدوى على ما يقدمه الى الاسطبلات السلطانية والمناخات من الخيل والجمال، وأمام أسماء العربان بمصر، على المقرر عليهم من التقاديم واقامة خيل البريد وغير ذلك من نقل الغلال، ووضح التأكيد كذلك على الالتزام بالجهة الموجهة إليهم (انظر ابراهيم طرخان المرجع السابق ، ص ١٩٧ - ١٩٨).

(٤) المرجع السابق، ص ٦٤

(٥) نفسه ، ص ١٥٥ ، سعيد عاشور ، العصر المماليكى ، ص ٢٤٨.

(٦) الفدان، وهو مقياس المساحة المصرى المفضل كان يساوى حسب قول القلقشندى (صبح الأعشى، ص ٣، ص ٤٤٦ - ٤٠٠ قصبة مربعة، والقصبة ٣٩٩ سم فتكون مساحة الفدان فى العصور الوسطى بـ ٦٣٦٨ متر مربع. وفى القرن التاسع عشر، وبالأحرى حتى سنه ١٢٤٦ هـ / ١٨٣٠م كان الفدان ١/ ٣ ٣٣٣ قصبة مربعة. وبعد سنة ١٢٤٦ هـ/١٨٣٠م خفضت القصبة الى ٣٥٥سم، ومنذ ذلك الوقت تبلغ مساحة الفدان ٤٢٠٠.٨٣٣ متر مربع. (فالترهنتس، المكاييل والأوزان الإسلامية وما يعادلها فى النظام المترى، ص ٩٧، ٩٨).

(٧) ابراهيم طرخان ، المرجع السابق ، ص ١٥٦ .

(٨) ابراهيم طرخان ، مصر فى عصر دولة المماليك الجراكسة، ص ٣١٨ - ٣١٩، سعيد عاشور ، المرجع السابق ، ص ٢٤٨ - ٢٤٩ .

(٩) ابراهيم عامر، الارض والفلاح فى المسألة الزراعية فى مصر، ص ٦٧

(١٠) المرجع السابق، ص ٦٩.

(١١) القاصد : هو المندوب المرسل من قبل المسئولين فى الدولة للاتصال بالآخرين لابلاغ نبأ ما أو غير ذلك، ويذكر ابن أياس عن ذلك بقوله (المصدر السابق، جـ ٢ / ٣٩٥).

«وفى يوم الاثنين ثانى عشر ذى الحجة (عام ٠٣ هـ / ١٤٠٠م) حضر قاصد من عند ابن مراد بن عثمان صاحب بلاد الروم ، وهو أبو زيد بن عثمان وأرسل معه هدية جليلة للسلطان الملك الناصر فرج) وكذلك للامراء، وأرسل يعرف فى كتابه للسلطان بأن يكون على حذر من تيمورلنك، فانه جمع عسكرا عظيما وقال : ما رجع حتى أخذ مصر ».

(١٢) سعيد عاشور ، المجتمع المصرى فى عصر سلاطين المماليك ، ص ١٢٠ - ٢١ نفسه ، مصر فى عصر دولة المماليك البحرية، ص ١١٣.

(١٣) سعيد عاشور ، العصر المماليكى، ص ٣٥١.

(١٤) عبد العزيز الشناوي ، المرجع السابق ، جـ ١ /١٣٠.

(١٥) التيمار : كلمة فارسية اقتبسها العثمانيون من اللغة الفارسية، وهى ترجمة لكلمة Pronois اليونانية ، وهى تقابل فى اللغة وراثيا إلى حد معين، فهى فى الأحوال العادية تنتقل الى ابناء السباهية اذا اللاتينية لفظةCura واشتقت منها curateur الانجليزية ، curator الفرنسية . ومعناها ناظر وقف، أووصى ، أو وكيل تركة ، أو ولى ، أو قيم وهو اقطاع مساحته صغيرة نسبياً، وكان يطلق على التابع الاقطاعي تيمارجي . ويقل هذا التيمار . على صاحبه ايراداً يبلغ ثلاثة آلاف اقجة وهى عملة عثمانية من الفضة وكان على التابع الاقطاعى ان يقدم الى الجيش وقت الحرب عدداً من الفرسان يتراوح بين اثنين واربعة بخيولهم واسلحتهم .(انظر، عبد العزيز الشناوى المرجع السابق جـ١ ، ض ١٣١ ، ٢٣١.

(١٦) زعامت : اقطاع اكبر مساحة من الاقطاع السابق ، يمنحه السلطان للفارس اذا أظهر كفاية قتالية وكان يطلق علي صاحب الزعامت اسماً جديداً هو «زعيم» ويغل هذا الاقطاع على صاحبه دخلاً يصل الى مائة الف أقجة . وفي مقابل هذا الدخل الكبير نسبياً كان على الزعيم أن يقدم للجيش وقت الحرب عدداً من الفرسان بخيوليهم وأسلحتهم . وكان هذا العدد يتجدد بنسبة فارس عن كل خمسة آلاف أقجة . [أنظر ، عبد العزيز الشناوى ، المرجع السابق جـ١ ، ص ١٣٢ .

(١٧) جب وبوون ، المرجع السابق ، جـ ٢ / ٥٨.

(١٨) المرجع السابق ، جـ٢ /٧٢.

(١٩) حصيلة العشور : كان العشر أهم الضرائب المفروضة على الزراعة ، وأنه كان يطلق عليه لفظ مناسب هو خراج مقاسمة ، (أو جمع ضريبة المحصول) والعشر الذى كان بالطبع ضريبة نوعية، يحتجزه الجباه فى موسم المحصول قبل جنيه . ولكن الفلاحين كانوا ملزمين بأن يحضروا كل محصولهم لصاحب الأرض بقصد درسه ، وبأن ينقلوا ذلك الجزء من الغلال الذى يؤخذ بصفته عشرا اما الى أقرب سوق أسبوعى أو إلى شونة القرية . وكانت النسبة المأخوذة من أى محصول عن طريق العشر يختلف من ولاية الى أخرى من العشر ما يقرب من النصف. كذلك كان صاحب الارض مخولا أن يجبى العشور عن القمح والشعير وقش الجاودار كما كان يجبيها عن الفاكهة والخضر التى يزرعها الفلاحون على أرض الميرى (بمعنى فى أى مكان الا فى المساحة الصغيرة المخصصة لكل منزل بمثابة مـت خاص) بل عن المنتجات المزورعة فى هذه المساحة الخاصة مما يعرضه الفلاحون للبيع ، وذلك فقط فى حالة عدم تسجيل الكروم وبساتين الفاكهة أو الخضر بقصد دفع رسم محدد . (انظر جب ، بوون ، المرجع السابق ، جـ٢ ٦١ - ٦٢).

(٢٠) عبد العزيز الشناوى ، المرجع السابق ، جـ١ / ١٢١.

(٢١) الافندى : من الكلمة اليونانية «أفنديس» المأخوذة من الكلمة اليونانية القديمة Avbetns دخلت اللغة العثمانية الأناضولية فى وقت مبكر، وإستعملها العثمانيون فى القرن الثالث عشر الميلادى فى الحديث عن ملكة خاتون بنت جلال الدين الرومى بقول الافلاكى (أفندى يرمك قيرى) أى بنت أفندينا : أى سيدنا ، وكثر استعمالها بعد ذلك فى العهد العثمانى ، وقد استعملها محمد الفاتح فى فرمانه الموجه لاهل غلطة حيث قال جملة بمعنى (أنا السيد العظيم) واستعملها العثمانيون لقبا للرجل يقرأ ويكتب ولقباً لبعض كبار الموظفين ، فقد كان يقال لرئيس الكتاب «رئيس أفندى» ولقاضى استانبول (استانبول أفنديس «أى أفندى استانبول، وكانت لقبا للامراء أولاد السلاطين وأطلقت على مشايخ الاسلام وكثيرا مانقول «العلا أو السعود أفندى» وكان الجيش العثمانى يلقب الضابط بلقب أفندى حتى رتبة البكباشى، فأما الملازمون واليوزباشية (والآلية العلالية) أى المتخرجون فى الالاى وهو الذين يقال لهم فى مصر «من تحت السلاح» فقد كانوا لأميتهم يلقبون أغا لا بلقب أفندى، وكانت المرأة تلقب بلقب أفندى فيقال « خانم أفندى » وكان يقال لزوجة السلطان «قادين أفندى» وربما ألحقت كلمة أفندى بكلمة بك . وكانت كلمة أفندى تطلق فى اللغة العربية على الكاتب الموظف فى الدولة ، وكان الروزنامجى فى مصر هو رئيس طائفة الافندية (انظر أحمد السعيد سليمان، المرجع السابق، ص ٢٠ – ٢١).

(٢٢) عبد الرحيم عبد الرحمن، المرجع السابق ، ص ٧٦.

(٢٣) رسوم الكشوفية : هى الضريبة المخصصة لسد نفقات الادارة المحلية فى الأقاليم ، مثل مرتبات الكاشف، وترميم الجسور، وشق الترع ، ومرتبات العسكر المحليين ، وهذه الضريبة مثل غيرها من الضرائب لم تسجل فى دفاتر الالتزام فى السنوات الاولى ولكنها بدأت تظهر فى دفاتر الالتزام ابتداء من عام ١٠٧٩ هـ /١٦٦٨ م (انظر عبد الرحيم عبد الرحمن ، المرجع السابق ، ص ١٣٤ ، وأنظر أيضاً .Shaw , Ottoman Egypt,p . 53

(٢٤) انظر الفصل الثالث.

(٢٥) أراضى الرزق : بعضها ملك ينتقل بالميراث ويتصرف فيه أصحابه كيفما شاءوا وأكثرها أوقاف أهلية على مكة والمدينة وعلى المساجد وعلى الاضرحة وعلى أعمال البر والصدقة والاحسان من مستشفيات ومكاتب وأربطة (تكايا) وسبل لسقى الناس وأحواض لسقى الدواب ومقارئ لتلاوة القرآن الكريم وبعض طلبة العلم الفقراء (انظر محمد شفيق غربال، المرجع السابق، ص ٣١، أحمد أحمد الحتة، تاريخ فى الزراعة عهد محمد على الكبير ، ص ٣٢).

(٢٦) ويذكر عبد الرحمن ، (المرجع السابق، ص ٧١) أن قانون نامة سليمان أشار فى ص ١-٢ الى أن البعض من الكشاف والامناء وما سوى ذلك من مباشرين يقبضون على الفلاحين من حقوق شرعية ورسوم عادية ثم يدعون بأن البعض منها مايزال فى ذمم القرويين باقيا ولايعيرون

أفكار القرويين واننا صاغية ولايقيمون لما يقدمون من شهود وزنا، وأن هذا سبب لأكل وضياع الأموال ووسيلة للضغط على الرعية وأمرنا الشريف فى القضية على العادة الجارية فى تلك الديار أى الرجوع الى دفتر شهود البلاد.

وقد فرق هذا القانون بين الاجزاء المزروعة ، كما أنه أعطى حق الفلاح فى استلاف التقاوى من ديوان المقاطعة، حتى لايترك الارض بدون زراعة . وان ثبت اهمال ذلك من الكشاف واتباعهم يحاسبوا على ذلك.

(٢٧) ديوان الروزنامة، وتذكر ليلى عبد اللطيف (المرجع السابق، ص ٣٠٢) أن الروزنامجى محبا كان فى البداية يلى الدفتردار فى رئاسة الادارة المالية فى مصر، ولكن بمضى الوقت وتزايد عمليات المالية فى التعقيد لتغير نظام الأرض من نظام الأمانات البسيط إلى نظام الالتزام المنفد زادت ايرادات الخزينة كما ونوعا ولم يعد الدفتردار الذى أصبح يختار من كبار الأمراء المماليك والذى انصرف للتنازع على المناصب الهامة يصلح للادارة الفعلية لمالية مصر ، لذا قام والى مصر مقصود باشا عام ١٠٥٣ هـ / ١٦٤٣ م باعادة تنظيم الخزينة فى مصر وتنظيم العلاقة بين الديوانين وكان أول مظهر لهذا التنظيم هو نقل القوة الرئيسية أو السلطة الفعلية فى ادارة الخزينة من الدفتردار الذى كان يمثل البكوات المحليين الروزنامجى الذى كان يتمتع بالخبرة الفنية العالية والمستوى إلى المطلوب من الدراية بالشئون المالية وتنظيمها.

(٢٨) جب، ويوون ، المرجع السابق، جـ ٢/٥٣، عبد الرحيم عبد الرحمن ، المرجع السابق، ص ٧٤ - ٧٢.

(٢٩) عمر عبد العزيز عمر ، دراسات فى تاريخ العرب الحديث والمعاصر، ص ٤٨.

(٣٠) يذكر ابراهيم الصوالحى (المصدر السابق، ص ٧٦٤) عن بيع التزام ناحية أم دينار وتوابعها، وناحية المنصورية وتوابعها أن صاحب الالتزام وهو يوسف أغا قد باعه بسبعة وعشرين كيسا فى عام ١٠٩٩ هـ / ١٦٨٧ م ، واشترى اسماعيل بك الدفتردار ومصطفى أغا الجراكسة سابق ناحية البدرشين (الصوالحى، المصدر السابق، ص ٧٥٧). الكيس ، ٢٥٠٠٠ ألف بارة والبارة أو النصف فضة هى أصغر عملة فضية فى مصر العثمانية وهو ١/٤٠ من القرش وترد كثيرا فى مصادر العصر العثمانى باسم ميدى (انظر عبد الرحمن فهمى ، النقود المتداولة أيام الجبرتى ، ضمن ، دراسات وبحوث ، ص ٥٧٣).

(٣١) يوسف نحاس ، المرجع السابق، ص ٢١٤ ، أحمد الحتة ، المرجع السابق ، ص ٢٧ -٢٨.

(٣٢) فوزى جرجس ، *دراسات فى تاريخ مصر السياسى منذ العصر المملوكى* ، ص ١٥ - ١٦.

(٣٣) أفندى الشهر: رئيس قلم شهر اى قلم العاصمة والمشرف على التزامات مقاطعات الجمارك والتزامات أرض الوجه القبلى . [انظر ، محمد شفيق غربال ، المرجع السابق، ص ٢٨، ليلى عبد اللطيف ، *المرجع السابق* ، ص ٤٣٩) .

(٣٤) محمد شفيق غربال ، المرجع السابق ، ص ٢٨ .

(٣٥) سجلات محكمة اسنا ، محفظة رقم ٣ وثيقة بدون رقم بتاريخ ١٤ رمضان عام ١١٤٦هـ / ١٧٣٣م . حصل توافق ما بين شيخ العرب يوسف أحمد همام والشيخ عيسى همام شيخ العرب حسن أبو بكر، قسمت ولاية اسنا على النحو التالي:

الشيخ يوسف ١٢ قيراط والثلث متنازل عنها ، الشيخ حسن السدس أربعة قراريط والشيخ عيسى والشيخ حسين أبو بكر يونا لهما قيراطين ، وقد خصص نصيب الشيخ ناحية ادفو وناحية الروماوى وتوابعهم. (انظر الملحق رقم ٣)

(٣٦) الفايض : يمثل الفرق بين المال الميرى المقرر على الحصة، والايجار الفعلى الذى يفرضه الملتزم على الفلاحين ، وكان هذا الفرق يأخذه الملتزم لنفسه، ولم يكن الفائض فى بدء أمر تطبيق النظام يسجل فى دفاتر الالتزام . الا أنه فى القرن الثامن عشر أصبح يسجل فى الدفاتر وطبقاً لاحصاءات علماء الحملة الفرنسية عام ١٢١٣هـ / ١٧٩٨م حصل الملتزمون على أرباح الفائض ٥٠٧ ر١٥٨ر١٨٠ بارة أى ٤٤٪ من مال الخراج عن هذا العام (انظر محمد شفيق غربال، المرجع السابق، ص ٥٤ ، عبد الرحيم عبد الرحمن ، المرجع السابق ، ص ١١٠.. Shaw, op .cit., p. 41.

(٣٧) هـ . ريفلين ، المرجع السابق ص ٤٠ ، ابراهيم عامر، المرجع السابق ، ص ٦٨.

(٣٨) محمد شفيق غربال ، المرجع السابق ، ص ٥١

(٣٩) أحمد الحتة ، المرجع السابق، ص ٣٩.

(٤٠) محمد شفيق غربال ، المرجع السابق ، ص ٥٨ Lancret, op. cit. t. 11,p.469.: shaw, the. finanacial., op. cit. p.25.

(٤١) Lancret. op. cit., t. 11, p. 489.: shaw , op. cit., p.25

(٤٢) انظر الفصل السادس.

(٤٣) أراضى المساحة : كان المفروض أن الأراضى التى تصلها مياه الفيضان هى التى تدفع عنها الضرائب، وقد واجه الفلاح فى الصعيد صعوبات عديدة فى سبيل ذلك ، نظراً لعدم انتظام الفيضان كل سنة ، فاذا جاء الفيضان فى إحدى السنوات قليلا تعرضت الأرض الزراعية للقحط، أما اذا جاء الفيضان عاليا تعرض الأرض للغرق . وكانت هذه الأراضى وتلك تحدد مساحتها باجراء قياس لها ، وتخصم نسبتها من المجموع الكلى للضرائب المربوطة على القرية ما عدا ضريبة الميرى التي تبقى دون أى تخفيض . ولذلك كان يطلق على الأرضى التى يزرعها الفلاح فى الوجه القبلى مصطلح أخر هو «أرض المساحة» أما من الناحية الفعلية فان هذه الرحمة بالفلاحين كانت رحمة ظاهرية، لانه اذا جاءت السنة التالية رغيدة بالنسبة للفيضان، فان التخفيض الضريبى عن السنة السابقة كان يضاف الى ضرائب السنة الجديدة (انظر عبد العزيز الشناوي، المرجع السابق، جـ١ / ١٦٥ ، وانظر أيضاً سجل رقم ٢ المادة ١٣ بتاريخ غرة جمادى

الاولى عام ١١٤٥هـ / ١٧٢٢م، قيام الأمير ذو الفقار جوربجى اختيار طائفة الجراكسة، تابع المرحوم أحمد بك أفندى عن الحصة قدرها ثلاثة قراريط من أربعة وعشرين قيراطا للشيوع بكامل أراضى ناحية سيدمنت بولاية البهنساوية نظير حلوان قدره ٢٥ ألف نصف فضة الى الحاج قاسم الشرايبى.

(٤٤) احمد بدوى ، تاريخ مصر الاجتماعى ، ص ١٥٧ ، ابراهيم زكى ، الحالة المالية والتطور الحكومى والاجتماعى فى عهدى الحملة الفرنساوية ، ومحمد على ، ص ٢٨., Poliak , op. cit. pp. 69 - 70.

(٤٥) سجلات المحكمة الشرعية، سجل اسقاطات القرى رقم ٢، ص ١ بتاريخ غرة جمادى الاولى عام ١١٤٥ هـ / ١٧٣٢م اسقاط من السيد عيسى ابن السيد شريف البرديني عن حصة قدرها قيراطان فى ناحية بردونه بولاية البهنساوية ابتداء من ٦ شعبان ١١٤٤ هـ / ١٧٣١م الى الامير حسن المسقط له ، يستحق التصرف والتحدث والالتزام، نظير مبلغ الحلوان فى نظير المضبوط دون السيد الشريف عيسى المسقط له .

(٤٦) سجلات المحكمة الشرعية ، سجلات اسقاطات القري رقم ٣ مادة ١٦ بتاريخ ١١٤٥هـ/١٧٣٣م اسقاط ٦ قراريط من مصطفي جلبي وصاية الحاج حسن إلي السيد الشريف الموكل بمبلغ من الدنانير الزنجرلية خمسمائة واثنان وثلاثون دينار ذهباً بناحية تحسن بالاشمونين .

(٤٧) أحمد الدمرداشي ، المصدر السابق ، جـ١/٤٩٩ ، عبد الرحيم عبد الرحمن ، المرجع السابق ص ٨٣ – ٨٥ ، جب ، بوون ، المرجع السابق ، ص ٢/ ٩٠ .

(٤٨) سجلات محكمة أسنا ، رقم ٢ وثيقة رقم ٤٣ بتاريخ ٢٥ جمادي الأولي عام ١٢٢١هـ/١٨٠٦م . استلام السيد علي بن مولانا علي أبو علي بن الأمير علي بن سيدنا سليمان الهواري بن مولانا محمد بن مولانا بكار أمير الصعيد من الشريف علي بن الزمير للشريف عبد الله الحسيني من أمراء مكة أربعمائة ريال ذهبي نظير الربع وإيجار ما يخص زوجته الشريفة فاطمة . [أنظر الملحق رقم (٤)] .

(٤٩) سجلات المحكمة الشرعية ، اسقاطات القري ، السجل رقم ٣ المادة ٣٢ ، ص ١٢ ، بتاريخ عام ١١٤٥هـ/١٧٣٢م . تأجير الأمير محمد بن عبد الله تابع كتخدا مستحفظان أربعة قراريط بناحية أبو تيج تابع ولاية جرجا للأمير محمد أوده واشترط في هذا التأجير أن يقوم المستأجر بدفع جميع الأموال المقررة علي الأرض مثل مال الديوان وتوابعه الكشوفية والخدم والرزق والأوقاف وجرف الجسور وساير المصاريف الكلية والجزئية . [أنظر الملحق رقم (٥)] .

(٥٠) **الجابية** : طائفة أحضرت العبيد من أفريقيا ، اقتصر أبناء هذه الطائفة علي الواحات وأسوان وابريم ، كما أنه توجد طائفة أخري تجلب العبيد من أوربا . أنظر الفصل السادس . وانظر أيضاً ، Gabrial Baer, Op. Cit., P. 30.

(٥١) أرباب السجاجيد : هم رؤساء الطرق الصوفية والمشرفون علي التكايا والأضرحة والزوايا ومنهم نقيب الأشراف ، وهم السادة البكرية ، والسادات وآل العناني وآل الخضيري .

ولما فتح السلطان سليم الأول مصر عام ٩٢٣هـ/١٥١٧م اهتم بأمر أرباب السجاجيد اهتماماً كبيراً جداً ، ورتب لهم موارد رزق سخية ودائمة ، وأعطاهم بلاداً ومكنهم منها . وكانوا أعضاء في ديوان القاهرة . وكان الباشا العثماني في مصر وكبار موظفي الحكومة يرجعون إلي أرباب السجاجيد – وكان معظمهم يجمع إلى شرف المحتد غزارة العلم فيرجعون إليهم عندما يستغلق عليهم دقائق المسائل الهامة ، ويسترشدون بآرائهم ، وكانوا يتلقون التقادم أي الهدايا من الباشا العثماني عند تعينه في منصبه وقدومه إلي مقر منصبه . وكانوا يصعدون إليه في أول كل شهر عربي لتهنئته بحلول الشهر . وكان يقدم لهم في شتي المناسبات علي مدار السنة فراوي سمور ، وهو الرداء الرسمي لشاغلي المناصب الكبري والشخصيات الكبيرة . [أنظر عبد العزيز الشناوي ، المرجع السابق ، ص١/١٥٠ ، وأنظر أيضاً ليلي عبد اللطيف ، المرجع السابق ، ص ٤٣٨] .

(٥٢) محمد شفيق غربال ، المرجع السابق ، ص ٣٧ .

(٥٣) سجلات المحكمة الشرعية ، سجلات اسقاطات القري ، السجل رقم ٣ مادة ٧ ، عام ١١٤٥هـ/١٧٣٢م .

تنازل الأمير أحمد كتخدا مستحفظان الشهير بالخربوطلي عن ثلاثة قراريط للأمير عثمان بن عبد الله مستحفظان بناحية قرية زهرة من قنا وقف علي باشا تابع ولاية الاشمونين ودفع الحلوان المطلوب وقدره من الفضة انصاف العددية ٢٥ ألف نصف فضة [أنظر الملحق رقم (٦)] .

(٥٤) سجلات المحكمة الشرعية ، سجلات اسقاطات القري ، السجل رقم ٣ مادة ٢٧٠ ص ٩٣ ، عام ١١٤٥هـ/١٧٣٢م .

تنازل الأمير أحمد بك عن ستة عشر قيراطاً في كامل مال حماية حيط بلا غيط المعروفة بالحساسنة تابع ولاية المنفلوطية وقف المرحوم جمال الدين يوسف للأمير عمر أغا عبد الله مستحفظان تابع الزمير ابراهيم جوربجي مستحفظان نظير دفع الحلوان المطلوب .

(٥٥) سجلات المحكمة الشرعية ، سجلات اسقاطات القري ، السجل رقم ٣ مادة ١٥ بتاريخ ٨ جمادي الآخر عام ١١٤٥هـ/١٧٣٢م .

تنازل الأمير حسن كتخدا مستحفظان سابقاً عن حصة مقدارها أربعة قراريط بناحية ديروط الشريف ، ودفع الحلوان المطلوب ٢٧ر٥ ألف نصف فضة ديواني . [أنظر الملحق رقم (٧)] .

(٥٦) سجلات المحكمة الشرعية ، سجلات اسقاطات القري ، السجل رقم ٣ مادة ١٣ عام ١١٤٥هـ/١٧٣٢م .

تنازل السيد الشريف ابراهيم مستحفظان لولده عن ستة قراريط علي الشيوع ناحية تحسن الاشمونين ودفع الحلوان المطلوب وقدره ٥٠٠ ريال ذهباً زنجرليا .

(٥٧) سجلات المحكمة الشرعية ، سجلات اسقاطات القري ، السجل رقم ٣ مادة ٤١ عام ١١٤٥هـ/١٧٣٢م وأرقام ٦ ، ٨ ، ١٢ .

(٥٨) سجلات المحكمة الشرعية ، سجل اسقاطات القري رقم ٣ مادة ١٧ بتاريخ غاية جمادي الآخر عام ١١٤٥هـ/١٧٣٢م .

عن تأجير الحاج حسين عبد الله مستحفظان أوده باشي بنفس الناحية وذلك لغرض الزراعة عن عام كامل وقد اشترط في العقد بأن المستأجر يدفع جميع الالتزامات علي الأرض مثل مال الجانب الديواني وتوابعه والكشوفية والخدم والرزق والأوقاف وجرف الجسور وسائر المصاريف الكلية والجزئية . [أنظر الملحق رقم (٨)] .

(٥٩) سجلات المحكمة الشرعية ، سجلات اسقاطات القري ، السجل رقم ٣ مادة ٩ عام ١١٤٥هـ/١٧٣٢م .

تنازل الأمير علي بن عبد الله تابع المرحوم علي كتخدا مستحفظان عن ثلاثة قراريط من أهل الرزق وعشرون قيراطاً بناحية بانوب لصالح الأمير محمد كتخدا واتفق علي دفع الحلوان المطلوب .

(٦٠) سجلات المحكمة الشرعية ، سجل اسقاطات القري رقم ١ ، ص ١١٣ عام ١١٤٢هـ/١٧١٩م .

تنازل الأمير عثمان باش جاويش مستحفظان سابقاً إلي حسن كتخدا عزبان عن حصة مقدارها قيراطان بعد دفع الحلوان المطلوب وقد شهد علي ذلك بعض المشايخ .

(٦١) دفتر التزامات الولايات القبلية رقم ١٠٥ عين ٣ مخزن تركي لسنة ١١٠٤هـ/١٧٠٣م .

التزام الأمير حسن الاخميمي في أخميم وتوابعها ، وطهطا وشندويل ، وطوخ الجبل ، شرق المرح البحري ، القبلي ، المراغة ، شنهور باصفورة واجزاء من أدفا وبني مزار ، الروايغ ، خلجان ، بني سحيم .

(٦٢) سجلات المحكمة الشرعية ، سجلات اسقاطات القري السجل رقم ٣ مادة ٥٠ بتاريخ ٢٠ جمادي الآخر عام ١١٤٥هـ/١٧٣٢م .

تنازل الأمير حسن باشجاويش مستحفظان بن عبد الله الموكل عن علي وصيف ومحمد عبد الله تابع حسين جاويش للأمير يوسف افندي بن عبد الله مستحفظان عن ٥ر٣ قيراط بناحية بني جدير تابع ولاية اطفيح ، ٥ر٣ قيراط بناحية جزيرة المغارة وجزيراها وجروفها وقف مصطفي سنان ، ٥ر٣ قيراط من أراضي ناحية فتيلة البيضاء ، بولاية البهنساوية ، وذلك بعد دفع الحلوان المطلوب . [أنظر الملحق رقم (٩)] .

(٦٣) سجلات المحكمة الشرعية ، سجلات اسقاطات القري ، سجل رقم ٣ مادة ٢٧٣ عام ١١٤٥هـ/١٧٣٢م . تنازل الأمير حسن الشهير بالبرديني إلي السيد الشريف حسين بثلاثة قراريط مقابل قيراطين بجهة البردونة بعد دفع الحلوان المطلوب .

(٦٤) سجلات المحكمة الشرعية ، سجلات اسقاطات القري ، سجل رقم ٣ مادة ٢٧٣ ، عام ١١٤٥هـ/١٧٣٢م .

تنازل الأمير محمد بن الأمير كمال الاخميمي عن ستة قراريط شايعا في كامل أراضي ناحية الروافع في قرية منشية أخميم تابع ولاية جرجا .

(٦٥) سجلات المحكمة الشرعية ، سجلات اسقاطات القري ، سجل رقم ٣ مادة ١٠ عام ١١٤٥هـ/١٧٣٢م .

اسقاط من الأمير حسن جوربجي جمليان بمصر وكتخدا الحاج الشريف المصري سابقاً وحاكم ولاية الشرقية حالا للأمير اسماعيل جمليان بن عبد الله لحصة قدرها ٣ قراريط بكامل ناحية هبرا صورة بالبهنساوية نظير حلوان قدرها ٢٥٠ ألف نصف فضة ديواني .

(٦٦) سجلات المحكمة الشرعية ، سجلات اسقاطات القري ، سجل رقم ٣ مادة ٤١ عام ١١٤٥هـ/١٧٣٢ م .

تنازل الأمير علي كتخدا طايفة عزبان سابقاً الشهير بالجلفي للسيد الشريف عبد الله عن حصة قدرها ٨ قراريط بناحية التبرانية بولاية الجيزة . [أنظر الملحق رقم (١٠)] .

(٦٧) أنظر الفصل الخامس .

(٦٨) سجلات المحكمة الشرعية ، سجلات اسقاطات القري ، السجل رقم ١ مادة ٥٥ عام ١١٤٥هـ/١٧٣٢م . تنازل ابراهيم أوده باشي طايفة عزبان تابع المرحوم الحاج عبد الله المشهدي من أعيان التجار ، بالنيابة عن كل من حسن تابع حسن جلبي مستحفظان للأمير يوسف بك محمد قيطاس حاكم ولاية البهنساوية عن ستة قراريط في ناحية الرواق وثلاثة قراريط في ناحية ساقية موسي ، ونفس السجل ص ١٠٣ . [أنظر الملحق رقم (١١)] .

(٦٩) سجلات المحكمة الشرعية ، سجلات اسقاطات القري ، السجل رقم ١ مادة ١٢٦ ، عام ١١٤٥هـ/١٧٣٢م . أسقاط من الخواجة التاجر علي حماد الفيومي عن حصة قدرها قيراط واحد في ناحية مطرطاوس بولاية الفيوم إلي أحمد عبد الله نظير استلام مبلغ الحلوان المذكور .

(٧٠) سجلات المحكمة الشرعية ، سجلات اسقاطات القري ، السجل رقم ١ ، ص ١٠٨ ، عام ١١٤٥هـ/١٧٣٢م ، تنازل الخواجة الحاج علي كمليان والخواجة الحاج محمد محمد الفيومي للأمير سليمان عن ثلاثة قراريط في كامل أراضي الرافقة بولاية البهنساوية نظير الحلوان المعلوم .

(٧١) عبد الرحيم عبد الرحمن ، المرجع السابق ، ص ٥ .

(٧٢) **السيجمانية** : السجمان من الفارسية (سك) الكلب ، (بان) الحافظ والصاحب والسكبان هو المتولي أمر الكلاب . وكان السجمانية في الدولة العثمانية في النصف الأخير من القرن الرابع عشر في أيام مراد الأول وكانوا يرافقون السلطان في الحرب وفي الصيد ، وكانوا مستقلين عن الانكشارية حتي إذا كانت سنة ٨٥٥هـ/١٤٥٦م خرج السلطان محمد الفاتح لقتال ابراهيم بك قرمان أوغلي ، فلما رجع طالبه الانكشارية بتوزيع المنح والاعطيات . فغضبوا أمر رئيسهم (قازنجي طوغان) بأن يضربهم ويقمعهم ويقر الأمن في جيشهم ، فلما فشل ذلك الرئيس في

تنفيذ أمر السلطان عزله السلطان ، وأدمج السيجمانية وكانوا أحب إلي قلبه لملازمتهم إياه في رحلات الصيد – في الجيش الانكشاري فصاروا هم الفرقة الانكشارية الخامسة والستين ، واحجز السلطان لخدمته في أمور الصيد خمسمائة سكبان .

وجري القانون بعد ذلك علي أن يكون أغا الانكشارية من فرقة السكبانية ، فلما كان عهد بايزيد الثاني أو عهد سليم الأول حرض أغا الانكشارية المنتمي في الاصل للسكبانية جيشه الانكشاري علي التمرد ، ففقد السكبانية ما كانوا يتمتعون به من الثقة ، وتقرر ألا يكون أغوات الانكشارية ن السكبانية ، وانحطت منزلتهم .

وكان السكبانية قسمين : قسم من المشاة ، وقسم من الفرسان انشيء متأخراً ، ليساعد علي اللحاق بالصيد البعيد . وإذا قيل فرسان الانكشارية فالمراد بهم فرسان السكبانية هؤلاء هم وفرسان الزغارجية (أي مربي الكلاب) (أنظر أحمد السعيد سليمان ، المرجع السابق ، ص ١٢٤-١٢٥) .

(٧٣) أحمد الدمرداشي ، المصدر السابق ، جـ٢ / ٥٥٠ – ٥٥٢ .

(٧٤) دفاتر التزام الوجه القبلي رقم ٥٨٣ عين ٢ مخزن تركي التزام الهوارة بأسيوط .

(٧٥) سجلات محكمة أسنا ، محفظة رقم ٣ وثيقة بدون رقم بتاريخ ١٤ ربيع الأول عام ١١٧٨هـ/١٧٦٤م .

مبايعة من شيخ العرب همام يوسف قطعة أرض بمدينة أسنا مقدارها ذراع واحد محدد سعرها إلي أحمد بن يوسف سعيد .

(٧٦) سجلات المحكمة الشرعية ، سجلات اسقاطات القري السجل رقم ١ ص ٩٤ بتاريخ ١١٤١هـ/١٧٢٨م . اسقاط ثلاثة قراريط وأصبحت من ضمن التزام شيخ العرب حسين أبو بكر شيخ عربان هوارة .

(٧٧) نفس المصدر السابق ، ونفس الصفحة ، عام ١١٤١هـ/١٧٢٨م . اسقاط ثلاثة قراريط وأصبحت من ضمن التزام شيخ عربان هوارة وأخذها بعد دفع الحلوان المقرر لها لاصحابها حسن أباظة وعبده جاويش .

(٧٨) سجلات محكمة قنا محفظة رقم ٢ وثيقة بدون رقم . وبدون تاريخ نزاع بين شيخ العرب عيسي همام وعيسي علي أرض بناحية القصايمة ومقدارها ١٩٠ قصبة وشهد الاهالي لصالح همام واستولي عليها . [أنظر الملحق رقم (١٢)] .

(٧٩) سجلات المحكمة الشرعية ، سجلات اسقاطات القري ، السجل رقم ١ مادة ١٥١ عام ١١٤٢هـ/١٧٢٩م .

اسقاط ثلاثة قراريط من أصل أربعة وعشرين قيراطاً شايعا لصالح يوسف همام بناحية نقادة وقف الناصر صلاح الدين تابع ولاية القوصية ، والمسقط له وكيل عبد الله مستحفظان ، محدد بها ابتداء الاسقاط .

والملاحظ علي هذه السجلات أنها تبدأ دائماً بالشهر القبطي ومذكور بها المبلغ المتفق عليه .
ونفس السجل أيضاً مادة ١٥٢ .

(٨٠) سجلات محكمة قنا محفظة رقم ١ وثيقة بدون رقم بتاريخ ٢٢ شعبان عام ١١٨٣هـ/١٧٦٩م .
تعهد عربان البصيلية بدفع الخراج المطلوب منهم إلي جانب الديوان القديم والجديد من مال وغلال إلي حفيد شيخ العرب الشيخ اسماعيل علي وتعهد بأنه إذا لم يدفعوا المطلوب فسوف يتحملون مسئولية ما يقع عليهم .

(٨١) عبد الرحيم عبد الرحمن ، دور المغاربة في تاريخ مصر الحديث ، المجلة التاريخية المغربية ، العدد ٦ يوليو ١٩٧٦ ، ص ١٢٧.

(٨٢) سجلات المحكمة الشرعية ، سجلات اسقاطات القري ، السجل رقم ٢ مادة ٥٧ عام ١١٤٥هـ/١٧٣٢م .
تنازل الأمير محمد بك قيطاس وأمير الحاج الشريف المصري سابقاً لمولانا الشيخ بدر الدين حسن بن المرحوم الشيخ أيوب ١٦ قيراطاً في كامل ناحية الرواق تابع ولاية الاشمونين . وكان الشاهد علي هذه الوثيقة الأمير يوسف بك محمد قيطاس حاكم ولاية البهنساوية . ويدل علي مدي احترام لمكانة العلماء . [انظر الملحق رقم (١٣)] .

(٨٣) عبد الرحيم عبد الرحمن ، المرجع السابق ، ص ٩٨ .

(٨٤) سجلات المحكمة الشرعية، سجلات اسقاطات القري رقم ٣ مادة ٣٠ عام ١١٤٥ هـ / ١٧٣٢م .
تنازل نور الدين على القبانى بن الشيخ على الأجهورى للأمير محمد أوده باشى عزبان عن أربعة قراريط بناحية أبو تيج.

(٨٥) أمين عفيفى ، المرجع السابق، ص ٣١.

(٨٦) المرجع السابق ،ص ٢١، يوسف نحاس، المرجع السابق ، ص ١٩

(٨٧) عبد العزيز الشناوى ، المرجع السابق ، جـ ١/ ١٦٧.

(٨٨) انظر الفصل الخامس.

(٨٩)عبد العزيز الشناوي ، المرجع السابق ، جـ١/١٦٧.

(٩٠) المرجع السابق ،جـ١ / ١٦٧.

(٩١) ابراهيم طرخان ، المرجع السابق، ص ١٠٩ - ٢٠٠.

(٩٢) قاسم عبده قاسم ، النيل والمجتمع المصرى ، ص ٢١.

(٩٣) جب ، وبوون ، المرجع السابق ، جـ٢ / ٩٤.

(٩٤) لانكريه ، الريف المصرى ، مجلد ، جـ٢ ، ص ١٦ .

(٩٥) هـ. ريفلين ، المرجع السابق ، ص ٤٧ ، حمدى الوكيل ، ملكية الأراضى الزراعية فى مصر ، خلال القرن التاسع عشر ، القاهرة ٢٠٠١ ، ص ١٢٥ .

(٩٦) حمدى الوكيل ، المرجع السابق ، ص ١٢٥ .

(٩٧) Shaw, the fianancial P. 68; idem, ottoman Egypt in the eighteenth century, p. 44.

(٩٨) سجلات محكمة قنا محفظة رقم ١ وثيقة بدون رقم بتاريخ ١٢ شعبان عام ١١٨٣ هـ / ١٧٦٩م. تعهد عربان البصيلة بدفع الخراج المقرر عليهم من مال وغلال ، ويتعهد الشيخ ملطة حاكم والشيخ موسى من أخميم والشيخ داود هريدى وغيرهم بدفع الخراج المطلوب، وثيقة أخرى بتاريخ ٢٢ شعبان عام ١١٨٧هـ / ١٧٧٣م. انظر الملحق رقم (١٤)

(٩٩) التى عرفت بالمال الحر وصمت الميرى (الخراج) والكشوفية والفائض فرض المضاف كضريبة مؤقتة كانت تتخذ فى غالب الأحيان صفة الدوام والبرانى الذى اشتمل على عادات ومقررات متعددة تفوق فى قيمتها المال الحر ، مجتمعاً،كما فرضت كلفاً ومغارم غير رسمية لحساب الصناجق والكشاف ، هذا بالاضافة الى الوركو الشرعى (الجزية) المفروضة على غير المسلمين ، وقد أدى هذا التعدد إلى حرمان الفلاحين حرماناً يكاد يكون تاماً من ثمرة كدهم ، [انظر ، حمدى الوكيل ، المرجع السابق ، ص ١٢٥] .

(١٠٠) محمد شفيق غربال ، المرجع السابق ٤٧ ، لانكريه ، المرجع السابق ص ٤١ ، ٤٢ ، استيف النظام المالى ، ص ٦١ – ٧٢ .

(١٠١) عبد الرحيم عبد الرحمن ، المرجع السابق ، ص ١٢٠ – ١٢٦ ، حمدى الوكيل ، المرجع السابق ، ص ١٢٦ .

(١٠٢) عبد الرحيم عبد الرحمن ، المرجع السابق ، ص ١٢٦ .

(١٠٣) محمد فهمى لهيطة ، المرجع السابق ، ص ٤٩ .

(١٠٤) المرجع السابق ص ٣٦٣.

(١٠٥) shaw, op. cit., p.68.; idem, the financial P. 69.

(١٠٦) نقلا عن Shaw , The financial, p. 69.

(١٠٧) Ibid, p. 71

(١٠٨) Shaw. Op . Cit .,p. 68- 72

(١٠٩) Esteve op. cit., p, 97.

(١١٠) قلم ايراد الغلال : القلم المختص بايرادات الحبوب المحصلة من الأرض التى تسدد ضرائبها عينا فى أقاليم اطفيح والفيوم والبهنساوية وأشمونين ومنفلوط وجرجا، ويرأسه أفندى ايراد الغلال . (انظر ليلى عبد اللطيف ، المرجع السابق، ص ٤٥٣).

(١١١) Esteve op. cit., p, 97.

(١١٢) أحمد الدمرداشي ، جـ١ / ٢٩٠ – ٢٩١ – ٢٩١ . يذكر الدمرداشى على سبيل المثال أن غلال بنى سويف عن عام ١١٣٤ هـ / ١٧٢١م قد وصلت الى الشونة ، (انظر ليلى عبد اللطيف ، المرجع السابق ، ٣٠٩).

(١١٣) محمد شفيق، المرجع السابق ، ص ٣٤.

(١١٤) هـ. ريفلين ، المرجع السابق، ص ٤٧.

(١١٥) المال الحر: اصطلاح روزنامجى يعني المال الصافى الذى يضم الى خزينة الولاية بعد صرف الاخراجات والموقوفات (انظر ليلى عبد اللطيف ، المرجع السابق، ص ٤٥٤)

(١١٦) أحمد الحتة ، تاريخ الزراعة فى عهد محمد على الكبير ، ص ٦

(١١٧) نقلا عن .Shaw. op. cit., p. 95

(١١٨) مال الكركجى «الكركشى» من كلمة كورك التركية ، وهى آلة الجرف ، والكركجى الجراف ، وأصل الكركجى ضريبة فرضت على الملتزمين وخصصت للانفاق على ازالة الاتربة وما اليها من القاهرة .

وعلى مرور الزمن بطل انفاق هذا المال فيما يخصص له ، ولكن جمعه من الناس ولم يبطل – وهذا هو السر فى تراكم وتكوين الكيمان التى كانت تحيط بالقاهرة ، واستمر يؤذى غبارها وما ينبعث من رائحتها أهل المدينة الى أن زالتها حكومة محمد على (انظر محمد شفيق غربال ، المرجع السابق، ص ٣٠)

(١١٩).Shaw. Op. Cit., P. 96

(١٢٠) النبارى وهى الاراضى التى تزرع بالذرة والاعلاف.

(١٢١) البعلى ، وهى تفرض على الاراضى التى تروى صناعيا بالشادوف

(١٢٢) .Shaw. Op. Cit., P. 96

(١٢٣) محمد شفيق غربال ، المرجع السابق ، ص ٣١ – ٣٢ ، ابراهيم زكى ، المرجع السابق ، ص ٤٢.

(١٢٤) نقلا عن .Shaw. Op. Cit., P. 96

(١٢٥) هـ. ريفلين، المرجع السابق، ص٥٢.

(١٢٦) .Estéve, Op. Cit., T. 12 P. 93

(١٢٧) جب، وبوون، المرجع السابق، جـ٢/٦٢.

(١٢٨) .Lancret, Op. Cit., T. 12, P. 487

(١٢٩) .Estéve, Op. Cit., T. 12. PP. 98-69

(١٣٠) بور المناجزة: هى الاراضى الزراعية التى أصابها الضعف ولم تعد تغطى محصولا جيدا.

(١٣١) .Est´ve, Op. Cit., T. 12. P. 72 وأنظر أيضا الفصل الثالث

(١٣٢) .Shaw, Op. Cit., PP. 78-79

(١٣٣) عبد الرحيم عبد الرحمن، المرجع السابق، ص ١٠١ – ١٠٢.

(١٣٤) دفاتر التزام الوجه القبلى، مخزن تركى ١ عين ٣.

(١٣٥) .Lancret, Op. Cit., T. 12. P. 503

(١٣٦) عبد الرحيم عبد الرحمن، المرجع السابق، ص ١٠٥.

(١٣٧) إبراهيم زكي، المرجع السابق، ص ٣٢.

(١٣٨) المرجع السابق، ص ٣٢،

(١٣٩) Shaw, The financial.; P. 145.

(١٤٠) أحمد بدوي، تاريخ مصر الاجتماعي، ص ١٥٢، عبد الرحيم عبد الرحمن، المرجع السابق، ص١١١٥.

(١٤١) Lancret, Op. Cit., T. 12. P. 507.

(١٤٢) Shaw, Op. Cit., P. 146

(١٤٣) ابراهيم زكي، المرجع السابق، ص ٧٣.

(١٤٤) المرجع السابق، ص ٧٤.

(١٤٥) Shaw, Op. Cit., P. 96.

(١٤٦) عبد الرحيم عبد الرحمن، المرجع السابق، ص ١١٣.

(١٤٧) المرجع السابق، ص ١١٣.

(١٤٨) يوسف نحاس، المرجع السابق، ص ١٦.

(١٤٩) عبد الرحيم عبد الرحمن، المرجع السابق، ص ١١٤.

(١٥٠) ابراهيم زكي، المرجع السابق، ٣٣.

(١٥١) عادة جاويش: وهى ضريبة تدفع للرسل، وقد وجد فى مصر أوجاق جاويشان ديوان، ونسبوا الى الديوان لاختصامهم بخدمته (انظر ليلى عبد اللطيف، المرجع السابق، ص ٤٥٣).

(١٥٢) تسويف مقرر: وهى التى تقررت لصالح الفرق للعسكرية (انظر ابراهيم زكي، المرجع السابق، ص٣٥).

(١٥٣) عادة رأس نوبة ومسودة : وهما ضريبتان تدفعان لبعض الاوجاقلوا المسمين رأس نوبة ومسودة تدفع للذين كانت وظيفتهم حماية عملية سداد مال الجهات (انظر المرجع السابق، ص ٣٥).

(١٥٤) خدام الرملة : وهى اجر الفرقة التى تحمل الزكائب التى تملأ بالتراب الذى يستخدم فى صنع الجسور (المرجع السابق، ص ٣٦).

(١٥٥) عادة مسلم : وهى تدفع للرسول الذى يرسله الباشا الجديد لمصر لاعلان خبر تعينه وإقامة قائمقام له وأحيانا كان يسمى متسلم كما وجد متسلم حاكم الاقاليم (انظر ليلى عبد اللطيف، المرجع السابق، ص ٤٤٥).

(١٥٦) عادة اليازجي: كاتب الغرفة [انظر ، (ابراهيم زكي، المرجع السابق، ص٣٦)].

(١٥٧) تبن السلطان : أى العادة المخصصة لتأمين التبن اللازم لخيل السلطان (انظر المرجع السابق، ص٣٧).

(١٥٨) حوالة الحوالات: الحوالة بمعنى تحويل قبض المبالغ، وترد فى الوثائق بمعنى الشخص المحول اليه تحصيل مبالغ ضرائب نقدية أو عينية. أما الحوالات فهى مرتبات مقررة لبعض العلماء من حصيلة ضريبة الجزية على أهل الذمة (انظر ليلى عبد اللطيف، المرجع السابق، ص ٤٤٤ - ٤٤٥).

(١٥٩) عادة خفر المال، وهم الحراس اللازمون لنقل ناتج القرية (انظر ابراهيم زكى، المرجع السابق، ص ٣٧.

(١٦٠) جسور السلطانية، وهى حدود القنوات الكبيرة التى كان حفظها وصيانتها من أهم واجبات رجال الادارة (انظر ليلى عبد اللطيف، المرجع السابق، ص ٤٤٤).

(١٦١) شيخ الجرافة: أى عادة رئيس الانفار الذين يشتغلون بواسطة الجرافة (انظر المرجع السابق، ص ٣٨).

(١٦٢) صغار الجرافة : أى الأولاد الذين يعملون بالجرافة، ولم يكن يدفع هذه العادة الا عدد ضئيل من القرى (انظر المرجع السابق، ص ٣٨).

(١٦٣) المرجع السابق، ص ٣٥ .

(١٦٤) المرجع السابق، ص ٣٣٣، أحمد بدوى، المرجع السابق، ص ١٥٢ - ١٥٤.

(١٦٥) Shaw, Op. Cit. P. 96.

(١٦٦) الباش حلفا "قلفا" وهو باش قلفة الروزنامة وأنه ضابط على سائر الافندية، ويقيد جميع ايراد مصر ومصروفه، وعنده سجل بلاد الجيزة وقيد أسماء ملتزميها يقدر على أموال الميرى على الولاية المذكورة وعنده دفاتر ميرى مال الكشوفية الذى هو مطلوب من أرباب المناصب والبلاد وقيد أسمائهم، وهو الذى يعطى سند الى الملتزمين الذين يدفعون المال الميرى وله عوائد على جانب الميرى والباشا، وله فراوى على المذكور حين قدومه، وفى وقت عزله، وفى وقت غلاق مال الصرة، وفى وقت أرسال الخزنة وتحت رئاسته ثلاثة من الافندية وكان لديه أيضا سجل بملتزمى ثلاث بلاد من ولاية منفلوط، وهذه البلاد هى بنى رافع وبنى حسين الاشراف وحيط بلا غيط كما سبق أن عرفنا (أنظر محمد شفيق غربال، المرجع السابق، ص٢٦، ٢٨ ، وانظر أيضاً . Shaw, Op. Cit., PP. 341-345

(١٦٧) ليلى عبد اللطيف، المرجع السابق، ص ٣٠٠.

(١٦٨) Lancret, Op. Cit., P. 503

(١٦٩) عمر ممدوح، المرجع السابق، ص ٣٤٠ - ٣٤١، قاسم عبده قاسم، المرجع السابق، ص ٢٨.
ويذكر أن المستحق له شروط ستة هى:

١- الا يذكر أهل الذمة كتاب الله يطعن فيه ولا تحريف له.

٢- الا يذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم بتكذيب له ولا بازدراء.

٣- الا يذكروا دين الاسلام بذم ولا قدح فيه.

٤- الا يصيبوا مسلمة بزنا ولا باسم نكاح.

٥- الا يعنوا أهل الحرب ولا يأوا أغنيائهم.

وأما المستحب فستة شروط أخرى هى :

١- أن يغير أهل الذمة هيئاتهم بلبس الغيار وشد الزنار.

٢- الا يعلوا على المسلمين فى أبنيتهم .

٣- الا يسمعوهم أصوات نواقيسهم.

٤- الا يجاهروا بشرب الخمر ولا باظهار صلبانهم أو غيرها من شعائر دينهم.

٥- أن يخفوا دفن موتاهم.

٦- أن يمنعوا من ركوب الخيل عتاقا وهجانا.

(١٧٠) عمر ممدوح المرجع السابق، ص ٣٤٢، قاسم عبده قاسم، المرجع السابق، ص٢٨.

(١٧٢) قاسم عبده قاسم، المرجع السابق، ص ٢٨.

(١٧٣) المرجع السابق، ص ٣٠. Shaw, The financial, P. 157.

(١٧٤) الجوالى : ومفردها جالية تطلق على أهل الذمة، وذلك لأن عمر أبن الخطاب أجلاهم عن جزيرة العرب ثم لزم الاسم كل من لزمته الجزية وان لم يجلوا عن أوطانهم وقد استخدمت فى عصر المماليك بهذا المعنى. (أنظر قاسم عبده قاسم، المرجع السابق، ص١٠٥).

(١٧٤) أحمد شلبى، المصدر السابق، ص ١٠٥.

(١٧٥) ليلى عبد اللطيف، المرجع السابق، ص ٣٢٦.

(١٧٦) سعيد عاشور، مصر فى دولة المماليك البحرية، ص ٢١٥، ابراهيم زكى، المرجع السابق، ص ٦٥. ويذكر أنه كان مع الجابى حبل صغير على شكل طريق يقدر مقاس الولد الذى يبلغ عمره أقل من ١٢ عاما، فجميع الاولاد الذين كانت تمر رؤوسهم تمر من هذا الحبل كانوا يعتبرون فى عداد المولين.

(١٧٧) الجبرتى، جـ١/٣١٧ - ٣١٨.

(١٧٨) الدمرداشى، المصدر السابق، جـ٢/٤٠٩. وقد قدر المبلغ المخصص للدولة العثمانية فى العام المذكور ٢٢٠ كيس.

(١٧٩) ليلى عبد اللطيف ، المرجع السابق ، ص ٣٢٧ .

(١٨٠) المرجع السابق ، ص ٣٣٠ .

الفصل الثامن

الحياة الاجتماعية فى صعيد مصر العثمانية

أولا : الحياة الدينية.

ثانيا : الحياة التعليمية والثقافية.

ثالثا : العادات والتقاليد .

أولا – الحيـاة الدينيـة :

تأثرت الحياة الدينية فى الصعيد بالظروف الاجتماعية والإقتصادية فى ذلك العصر، وقد لوحظ أن تكوين المجتمع المصرى العثمانى قد اشتمل على العثمانيين والأمراء المماليك الذين كانت لهم السطوة والقوة وخاصة فى القرن الثامن عشر الميلادى (الثانى عشر الهجرى)، والشعب المصرى بفئاته المختلفة. وقد كان المماليك يشعرون أنهم غرباء عن أهل البلاد، كما أن العربان كانوا ينظرون اليهم نظرة ازدراء وإحتقار، وانهم عبيد أرقاء، وكانت العلاقات بينهم قائمة على التمرد والعصيان منذ قيام دولة المماليك حتى نهايتها (١) ولم يكن العربان وحدهم ينظرون اليهم تلك النظرة، بل شاركهم أيضاً بعض علماء الأزهر وبخاصة علماء الصعيد أمثال الشيخ على الصعيدى الذى كان يعلن رأيه فيهم بصراحة وعلانية (٢) وقد كان شديد النقد للأمراء المماليك وكان يحّرم تدخين الدخان ولا يتورع عن كسر آلة الشرب اذا رآها، وتجنب على بك الكبير تدخين الدخان أمامه، وأوصى أفراد حاشيته باخباره عن وصوله حتى يستطيع اخفاء آلة التدخين وازالة أثر الدخان، وكان – على بك الكبير – ومحمد بك أبو الذهب يعملان بكل وسيلة على أرضائه (٣).

ولم يكن الشيخ على الصعيدى وحده يحّرم تدخين الدخان (٤)، بل كان من عادة عربان المغاربة أيضا تحريم تدخين الدخان وخاصة أثناء مرورهم بكسوة الكعبة، ولا يتورعون عن ضرب كل من يجدوه يدخّن دخاناً، فقد حدث عند مرورهم بها عام ١١٠٩هـ/١٦٩٧م أن ضربوا رجلاً من أتباع الكتخدا، واحتج الأهالى على ذلك وثاروا وقبض على بعضهم حتى مات عدد منهم فى السجن (٥).

واذا كان الشيخ على الصعيدى قد وقف ضد أمراء المماليك على أساس أنهم أرقاء، فاننا نجد عالماً آخر من علماء الصعيد وهو السيد عمر مكرم يقوم بدور الوساطة بين أمراء المماليك المتنازعين على الحكم مراد بك وابراهيم بك مع الحاكم العثمانى وخاصة بعد خروج حملة حسن باشا، وأدى ذلك الموقف من جانب السيد عمر مكرم، إلى ظهوره على مسرح السياسة حيث ولّى نقيبا للاشراف بعد عام ١٢٠٨هـ/١٧٩٣م (٦) بعد وفاة نقيب الأشراف وشيخ السادة البكرية السيد محمد البكرى (٧).

وظهرت قوة علماء الأزهر فى الصعيد وخصوصاً ضد المماليك فى معارضة الشيخ الحفنى الذى كان عضواً بالديوان، فقد عارض فى إرسال حملة حربية لاخضاع بعض أمراء المماليك الخارجين فى الصعيد (٨) وذلك هو الأمير الخشاب الذى هرب إلى هناك عندما علم بمؤامرة لقتله (٩).

هذه كانت النظرة الاجتماعية من فئات المجتمع لهم، وبالرغم من وصولهم إلى المراكز القيادية فى الولاية، فانهم تقرّبوا إلى هؤلاء المشايخ، وحرصوا على إقامة الشعائر الدينية، وتعتبر المساجد والمؤسسات الدينية التى أقاموها دليلاً على ذلك، وقد أوقفوا الكثير لصالح هذه المؤسسات الدينية، وشهدت مصر فى العصر المملوكى نشاطاً دينياً منقطع النظير، كانت له أسبابه المتعددة، منها ما يتعلق بسلاطين المماليك وامرائهم أنفسهم، ومنها ما يتعلق بالسياسة العامة للدولة، ويتلخص ذلك فى شعورهم بأنهم مغتصبون للعرش من أساتذتهم الأيوبين أو من ورثة السلطان السابق، بالإضافة إلى شعورهم بأنهم غرباء عن أهل البلاد، وانهم أصلاً أرقاء. ومن هنا لم يجدوا وسيلة الا أن يتمسحوا بالدين الاسلامى، ويستغلوا العاطفة الدينية عند الشعب ويكثروا من إنشاء المؤسسات الدينية، ويظهروا بمظهر التقوى والورع، مما جعل عامة الشعب تغض النظر عن البحث عن مدى أحقية السلطان القائم بالعرش، ومدى أحقيتهم فى تولى الحكم على أساس ما يرونه من أن السلطان حاكم مسلم تقى ورع (١٠).

ومن أجل هذا انشأوا الكثير من المؤسسات الدينية بصفة عامة والمساجد بصفة خاصة، وظهروا بمظهر حماة الاسلام والمسلمين ووجدوا فى تطهير المنطقة من أعداء الاسلام الصليبيين والمغول فرصتهم، وربما أدى هذا الاحساس أيضاً إلى الحرص

على إحياء الخلافة العباسية فى عهد الظاهر بيبرس (٦٨٦هـ/١٢٧٧م - ٦٨٨هـ/١٢٧٩م)، فضلاً عن مواصلة سياسة الايوبين فى محاربة التشيُّع، وأدت هذه الظروف مجتمعة إلى وجود تيار دينى قوى خلال العصر المملوكى فى مصر، وهو تيار الذى ظهر بوضوح فى إنشاء المساجد والجوامع [١١].

وقامت الاوقاف بدور كبير فى هذا المجال من أجل تدعيم المساجد والجوامع وتمكينها من أداء رسالتها، وصحب قوة الشعور الدينى التى وجدت فى العصر المملوكى إزدهار الأوقاف وإنتشارها، وأدى أزدهار الأوقاف إلى تقوية الشعور الدينى واستمرار تدفق المشاعر الدينية عن طريق المؤسسات الدينية [١٢].

وعندما آلت مصر إلى الحكم العثمانى عام ٩٢٣هـ/ ١٥١٧م ، ألغى السلطان سليم كافة الأوقاف المقطعة من أملاك الدولة عدا ما كان موقوفا على الحرمين الشريفين وعلى جهات البر فقد ضمها إلى أوقاف الحرمين الشريفين التى تولى الإشراف عليها القزلر أغاسى [١٣] باستابنول . وقد شمل هذا الالغاء الرزق الاحباسية الموقوفة بتقاسيط منحها على أربابها وذريتهم والرزق المخصصة لأولاد المماليك ، والرزق الجيشية المخصصة للطراختة (المتقاعدين) والبطالين (المعزولين)من المماليك، وقيدت هذه الانواع الثلاثة بسجلات الروزنامة التى تثبت بحجج صحيحة فى الفحص العام الذى اخضعت له كافة حجج الوقف، وبذلك انكمشت مساحة الأراضى الزراعية الموقوفة فى بداية العصر العثمانى [١٤].

ولقد سجلت أراضى الأوقاف بعد تلك التصفية وقسمت إلى نوعين رئيسين، أولهما الأوقاف السلطانية وأدرج بها وقف الدشيشة الكبرى ووقف الحرمين الشريفيين، وهما سابقين على السيطرة العثمانية- ووقف المحمدية، ووقف الأحمدية ووقف المرادية، وهى تاليه للسيطرة، وكانت كلها موقوفه على المدينة ومكة، وأدار كل منها ناظر ومتولى أو مباشر، وكان الأخير يجمع الريع ويسلمه للناظر الذى يسلمه بدوره إلى الروزنامجى ليؤديه إلى أمير الحج، أما النوع الثانى فكان الأوقاف الخصوصية، وقد أدرج بها أوقاف الغورى، والأشراف، وخاير بك، وعبيد الله، وابواظ بك وسليمان باشا، وقايتباى، وباشى بك، وكانت كلها موقوفة أصلا على الذرية، وآلت بعد انقراضها إلى جهات البر [١٥].

لم يستمر انكماش مساحات الأراضى الموقوفة الذى بدأ بة العصر العثمانى طويلاً، فقد زادت تلك المساحات زيادة كبيرة خلال العصر، وبصفة خاصة فى النصف الثانى من القرن السابع عشر وطوال القرن الثامن عشر، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل أهمها لجوء أمراء المماليك كعادتهم إلى الوقف لتجنب آثار الهزيمة فى حلبة الصراع على السلطة، واتجاه أصحاب الرزق المملوكة ملكية تامة إلى وقفها على أنفسهم ثم على ذريتهم ثم على جهات البر لتجنب النصب الذى شاع فى القرن الثامن عشر (١٦).

واتبع الولاة العثمانيون نفس الطريق الذى سار عليه امراء المماليك فى الاوقاف، فقد اوقف بيرام باشا عام ١١٣٦هـ/١٧٣٣م بولاية الجيزة والاطفحية خمس جزر بيانها ١٤٠٢ فدان لصالح تكيه اللكثية والتكية المولدية (١٧). كما أوقف الأمير ازدر بن بلباى مائة فدان بجهة الاقواز بالاطفيحية فى عام ١١٨٩هـ/١٧٧٥م (١٨) وأوقف الوزير ابراهيم باشا فى عام ١٠٧٧ هـ/١٦٦٦م لصالح تكية السادة الكلثية وشيخ سجادتهم وخادم السجادة، ثم يوكل بعد ذلك فى حالة انقراض سلالتهم إلى الحرمين الشريفين أربع جزائر من الجزائر الخمس بولاية الاطفيحية معلن جهاتها، وقد أوقفت لقراءة القرآن الكريم وتكية السادة الكلثية، وقد حدث بعد ذلك نزاع عليها بين سليمان أغا دار السعادة وناظر أوقاف الحرمين الشريفين وبين ابراهيم باشا، وصدرت فتوى لصالح ابراهيم باشا، وخاصة أن الوقف كان لصالح بيرام باشا (١٩). كما حدث نزاع آخر على وقف حسين باشا عام ١٠٩١هـ/١٦٨٠م على ثمانية قراريط فى قرية الشيخ زين الدين والسوالم والسواحل وبنهو بولاية طهطا، وتركة وقف على حاكم ولاية جرجا عن ١٦ قيراط، وكان المفروض اقتسام ذلك الوقف. وكلاهما موقوف على المساجد والأضرحة، وكانت النتيجة أن تحدد مكان الوقف لكل منهما (٢٠).

ولم يكن هذا النزاع على الوقف هو الأول من نوعه، بل كانت هناك دائماً نزاعات كثيرة، ولذلك صدرت حجة شرعية من مدينة الفشن بتاريخ ١٠ رمضان عام ١١٤٨/١٧٣٥م لصالح الأمير على جلبى، صاحب التزام هناك، الذى اوقف عشرة فدادين لصالح مسجد هناك، وتنازع عليها شخصان ادعيا ملكيتها، ولم يثبتا ما يؤكد ملكيتهما لهذه الافدنة، وعلى هذا فقد اثبت الأمير المذكور بالمستندات المؤيدة، ملكيته للأرض، وبعد إنتهاء النزاع لصالح الأمير على جلبى اوقفها لصالح المسجد (٢١).

وبدراسة هذه الوثيقة لوحظ أن الأمير الملتزم ظل يثبت أن هذه الأرض الموقوفة ورثها "ابا عن جد" وتمسك بحقه، وكان فى إمكانه أن يبسط سلطته حيثما يشاء، ويستولى على الأرض لصالح الاوقاف، ولكنه لجأ إلى العلماء والقضاء ليعبِّروا عن رأيهم، وكان يهدف من وراء ذلك إلى ظهوره بمظهر التقى المتديِّن الذى يعمل دائماً على الحفاظ على أموال الأوقاف الخاصة بالمسلمين ، وليظهر بمظهر المحافظ على قوانين البلاد وعلى هذا لجأ إلى العلماء ثم القضاء .

وقد كان هناك العديد من النزاعات لصالح الأعمال الخيرية ، وبصرف النظر عن هذه النزاعات، فان جميع أمراء المماليك كانوا يتسابقون لأعمال الخير ، وكانوا يهدفون من وراء ذلك إلى ظهورهم أمام الشعب بمظهر الورع والتقوى والمدافعين عن دين الاسلام بالرغم من المعاصى التى كانوا يرتكبونها والتى تخالف تماما مبادىء الدين الاسلامى ، وقد ظهروا بهذا المظهر حتى يستطيعوا اخفاء الحقيقة المرة (٢٢) كما أن عملية الوقف لم تكن قاصرة على أمراء المماليك أو الولاة العثمانيين ، بل كان المصريون أيضا يوقفون الكثير من أملاكهم ، ولكن لوجه الله وابتغاء رحمته ، وقد أوقف البعض سبعة أفدنة بناحية فرشوط لصالح قراءة القرآن الكريم ، على أرواح الموتى من المسلمين والصرف على المسجد هناك (٢٣) ، وقد كان أحيانا يوقف لصالح أفراد معينين (٢٤) كما أنه هناك ما يسمى بالأوقاف الأهلية ، وهى الأراضى التى لا يستطيع الوارث التصرف فيها ، وانما يحق الانتفاع بريعها ، ولقد زادت نسبة هذه الأراضى وخاصة فى أواخر حكم العثمانيين لخوف الناس على أراضيهم من جشع الحكام (٢٥) وعلى هذا يصرف للورثة المحددين بالحجة ، كما أشرنا ، كما كان الوقف يؤجر أحيانا(٢٦)، وهناك أوقاف أوقفت على السبل وقراءة القرآن الكريم وشرحه (٢٧) ولم تكن عملية الوقف قاصرة على الأماكن الإسلامية فقط ، بل تعد ذلك إلى الأماكن المسيحية ، وقد يحدث أن يوقف مسلم أو مسلمة لصالح دير وفاء لنذر عليها أو عليه (٢٨) .

وما دمنا قد تعرضنا للأوقاف من جانب أمراء المماليك والعثمانيين والأهالى ، لابد من التعرُّض لدور الهوارة فى هذا المجال ، وقد سبق التعرض للأعمال الإيجابية مثل اشتغالهم بالزراعة وغيرها من وسائل الانتاج الأخرى والأعمال السلبية كاشتراكهم فى التمرد والعصيان (٢٩) .

والحقيقة أنه كانت لهم أيدى بيضاء فى عمليات الهبات لصالح الأعمال الخيرية ، ويظهر ذلك واضحاً فى أعمال الوقف وهناك العديد من الوثائق الخاصة بذلك ، نستشهد ببعضها على سبيل المثال لا الحصر ، فقد أوقفوا فى عام ١٠٧٤هـ/١٦٦٣م ، ١٢٩٣ فدانا بجهة اخميم لصالح المسجد النبوى ، ولم يستطع الأهالى المستأجرون مواصلة ادارتها ، وانتهى الأمر بتدخل حاكم جرجا الهوارى ، فقام بتأجيرها لمستأجرين آخرين لصالح المسجد النبوى [٣٠] .

كما أوقف همام سيبك جد الهمامية ٢٤٢ ألف فدان من الأراضى الزراعية التى امتدت من سواقى موسى إلى منية أبى خصيب [٣١] .

كما قام شيخ العرب همام بن يوسف أحمد محمد همام فى عام ١١٧٨هـ/ ١٧٦٤م بوقف ٤ فدادين لاطعام مرضى المسلمين القادمين لتداويهم وشرابهم وثمن دوابهم ، كما أوقف أيضا على أعمال الخير بناحية فرشوط ٢٧ فدانا [٣٢] .

أما ادارة الوقف فقد أسندت إلى ناظر يختاره الواقف وغالباً كان يختار نفسه، وبعد الواقف اختص قاضى الشرع بتعيين الناظر إن كان الوقف خيرياً، فإن كان أهلياً عينه المستحقون بالاتفاق بينهم والاعيّن القاضى الناظر [٣٤] وفى الغالب كان القاضى يختار الناظر من العلماء، وقد انتفع العلماء بالأوقاف التى تنظروا عليها وأستغلّوها كأنها ملك خاص بهم نتيجة انعدام الرقابة على الوقف [٣٥] وأشرف الناظر على الوقف وإدارته بواسطة متولى أو مباشر وخولى لشئون الزراعة [٣٦] وكانت أراضى الوقف تؤجر للمزراعين أو يزرعها المتولى أو الخولى مباشرة بواسطة فلاحين يتقاضون أجوراً عن عملهم [٣٧] والزم المتولى بتقديم حساب بصافى ايرادات الوقف إلى الناظر، فإن لم يوجد تعيّن عليه تقديمه إلى قاضى الشرع بالصنجقية أو الكشوفية لاقراره [٣٨].

كما أعفيت أراضى الوقف الصحيح التى كانت مملوكة قبل الوقف برقبتها ومنفعتها للواقف من الميرى والمضاف والبرانى وغيرها من الاضافات والكلف المالية، كما أعفيت أراضى الوقف التى تملك الدولة رقبتها من الاضافات دون الميرى، وبالرغم من اعفاء النوع الأول من الضريبة الأصلية والملحقات فانها أخضعت لضريبة خاصة سميت بمال

الحماية مقابل التمتع بحماية الحكومة، كما فرضت ذات الضريبة على الأراضى الموقوفة التى يملك الدولة رقبتها وذلك بالإضافة إلى الميرى، بيد أن ذلك لم يؤثر على مزايا حبس ريع تلك الأراضى لما كان يؤدى إليه من الإعفاء من المضاف والبرانى بغراماته وكلفه المتعددة (٣٩) .

ولم يكتف الهوارة باعمال الخير ، وانما نسبوا أنفسهم إلى أسرة الرسول صلى الله عليه وسلم ، ويذكر البعض أنهم قاموا بهذه المحاولة ابان حكم محمد على باشا لمصر (٤٠) ، ويبدوا أنهم قد قاموا بهذه المحاولات قبل ذلك بكثير ، فقد حصل الأمير على بك بن أحمد الاحمر بن محمد وغيرهم من قبيلة هوارة على حجج شرعية فى عامى ١١٠٧هـ/١٦٩٥م ، ١١٠٩هـ/١٦٩٧م ترفع نسبهم إلى الأسرة النبوية الشريفة من محكمة قنا ، وقد قدموا الحجج والمستندات الدالة على ذلك (٤١) .

وبدراسة هذه الوثائق نجد استخدامهم للقب أمير الصعيد وبرقة، ويرجع ذلك إلى سطوتهم ونفوذهم. كما أنهم قد قاموا بهذا العمل مرات عديدة، لذلك قدم الأمير ابو الرضا بكار والسيد اللوا يوسف ابراهيم وغيرهم من أمراء الهمامية فى عام ١١٣١هـ/١٧١٨م الحجج اللازمة إلى محكمة قنا وقدموا من فرشوط أيضاً والبلينا واخميم وسوهاج وغيرهم، ورفعوا نسبهم إلى الاسرة النبوية الشريفة (٤٢)، كما قاموا بمحاولة اخرى فى عام ١١٨٧هـ/١٧٧٣م، وقد حصل أمير الصعيد فى ذلك الوقت الشريف اسماعيل بن على احمد الاحمر محمد بكار، من محكمة قنا على اشهاد بذلك (٤٣)، ولم تكن محاولتهم فى عهد محمد على هى المحاولة الأخيرة، فقد قاموا بمحاولة أخرى عام ١٢٦٠هـ/١٨٤٤م (٤٤).

وقد كان نتيجة للأوضاع الاجتماعية السائدة فى ذلك الوقت، أن اثَّر ذلك على الناحية الدينية، وظهر ذلك واضحاً فى عمليات الوقف للأعمال الخيرية وإنتشار المؤسسات الدينية، ولا يخفى ارتباط ذلك بشكل واضح بالفلاح وأحواله الاقتصاديه السيئة، ولم يجد ملاذا سوى تقربه إلى الله وتوسله اليه بأن يرفع الظلم والغبن الذى وقع عليه، ولم يجد بدا من التردد على المسجد دائماً، أو الدخول فى إحدى الطرق الصوفية، بل انه وقع فريسة للدجالين والمشعوذين (٤٥).

كما أن طبيعة عمل الفلاح تجعله اكثر قرباً من الله سبحانه وتعالى فعملية البذور والإنبات والعوامل المؤثرة فى ذلك جعلته دائماً يشعر بانه فى إحتياج إلى الله دائماً يطلب العون منه (٤٦) ، وقد لايكون متديِّناً فى أعماقه ، ولكنه يرجى أن يظهر بهذا المظهر حتى لايفقد مركزه فى نظر الآخرين (٤٧).

وكان التديُّن مقصوراً على الرجل دون المرأة ، وعلى هذا فان الفلاح يركز دائماً على الذكور دون الاناث فى التديُّن ، كما كان يلجأ إلى قراءة القرآن الكريم فى منزله لطرد الشياطين (٤٨).

وتعرُّض الفلاح لظلم رجال الادارة مثل الكاشف وأتباعه ، والتجأ إلى خطيب المسجد الذى كان يمالق الحكام ، ويحثه على التحمُّل بل وصل أحياناً الأمر إلى أن يدخل روعه أنه هو العدل ، وأصبح المسجد هو المكان الذى يناقش فيه كل مشاكله وواجباته نحو الكشاف ومواعيد الزراعة وغير ذلك (٤٩).

وأدت الظروف الإقتصادية والإجتماعية وظروف البيئة إلى التجائهم للطرق الصوفية، خاصة وأن التصوف قد ظهر فى الصعيد منذ عهد بعيد جداً يرجع إلى العصر الفاطمى ، وقد ظهر أولا فى الصعيد حين تزعم ذو النون الاخميمى طرق التصوف ، وكان له الفضل الأول فى نشر التصوف فى الصعيد كلها ، وكان من أكبر النساك فى بداية حركة التصوف فى العالم الاسلامى ، ويعد من أقطاب الصوفية ، وله الفضل الأكبر فى وضع الكثير من تعاليم الصوفية فكان أول مشايخ الصوفية فى مصر عامة (٥٠).

وشجعت الدولة العثمانية التصوف بين العثمانيين ، وقد تركت الدولة مشايخ الطرق الصوفية يمارسون سلطات واسعة على المريدين والأتباع ، وانتشرت فى أرجاء الدولة . وخضعت حياة الجماهير الدينية لتأثير مشايخ الطرق الصوفية أكثر مما خضعت لتأثير رجال الدولة الرسميين (٥١).

وأدى انتشار هذه الطرق فى مصر العثمانية إلى إنتسابها إلى بعض الاولياء، مثل الطريقة الأحمدية والرفاعية والقادرية واتخذت كل طريقة علماً خاصاً بها، وخلطت الصوفية بين أمور الدين والشعوذة ، وأدى ذلك إلى إنتشارها ، وسميت البيوت التى انتشرت بها باسم الخانقاه (٥٢) أو زاوية وقد مارسوا عبادتهم بطريقى تتنافى مع الدين تماما (٥٣).

ووجدت هذه الطرق مجالاً خصباً لها فى الريف، وكان أصحاب الطرق الصوفية يقيمون بأعداد كبيرة فى الريف ، ويزورون الفلاحين فى مواسم الجنى أو الحصاد، وكان الجميع يتنافسون على إكرامهم وضيافتهم، ويقدمون لهم الهدايا عند رحيلهم (٥٤).

وقد أوقفت كثير من الاراضى والأملاك والعقارات على هذه الخانقاوات أو الطرق (٥٥) وعاش أهل هذه الطرق بحبوحة من العيش، بعكس أتباعها من الفلاحين الذين عاشوا فى بؤس وحرمان ، وق ارتكب أقطاب هذه الطرق الكثير من الفحشاء مع النساء والاولاد (٥٦) وكان لهذه الطرق أثرها السيئ على الفلاحين، فقد طبعت حياتهم بطابع الاشكال والخشوع والاستسلام لكثير من المظالم ، ومن ثم اعتقدوا أن الله يمتحن إيمانهم بهذه المظالم، وأدى ذلك إلى هروبهم من مواجهة مشاكل الحياة، وترتب على ذلك نوع من التكاسل وعدم النظر والعمل للمستقبل (٥٧).

ونتيجة لانتشار الطرق الصوفية أن كثر تقديم النذور للأضرحة، وكانت تقدم لنيل رضاهم، اذا ألمَّ بهم مكروه، اعتقادا منهم أنهم يملكون النفع والضرر، ويقطع صاحب الشئ (النذر) على نفسه عهدا بأنه سيدفع مبلغا من المال أو أى شئ اخر نظير اجابة مطالبه. وقد أدى ذلك إلى انتشار أتباع هذه الطرق وذيوع صيتهم ووفرة نذورهم ، وكانوا يدعون لانفسهم المعجزات والكرامات . وكثرة النذور لهم من المال المجوهرات والماشية وكانت للمسلمين والمسيحين على السواء (٥٨).

وقد تأثرت الحياة الدينية بشكل واضح بظهور الشعوذة والسحر ، واتخذت صبغة دينية سيطرت سيطرة تامة على عقول فلاحى الصعيد، وظهر ذلك واضحاً فى الأحجبة والتمائم ، والإيمان بالكرامات ، واتخذ هؤلاء المشعوذون صفة الناحية الدينية فادعوا معرفتهم للغيب، واستغلوا الظروف السيئة التى عاش فيها الفلاحون فبثوا ادعاؤهم حتى ذاع صيت أحد هؤلاء الدجالين فى احدى قرى الفيوم، وحضر إلى القاهرة ولكنه قتل (٥٩).

ولم يكن هؤلاء الدجَّالون فى الميدان وحدهم ، بل كانت هناك فئة أخرى من الفقهاء التى تدعى الطب وتعالج الفلاحين بطلب الأشياء الخاصة بالمريض مثل الطاقية أو المنديل ويعرف «بالاثر » ويتم علاجه عن طريق عمل هذه الأحجبة والأبخرة ببعض

الحبوب وتتكرر زيارته عدة مرات ، وفى كل مرة يطلب النقود وغير ذلك ، ولم يقتصر نشاطهم على الفلاحين، بل تعدى ذلك إلى ماشيتهم وعلاجها، وقد يكون السبب فى مرضها يرجع إلى سوء التغذية أو أسباب أخرى (٦٠) . وقد التجأ العربان إلى طريقة العلاج بالسحر والشعوذة أيضا، وخاصة فى معالجة الجروح الناتجة عن الأسلحة النارية (٦١).

ولم يقتصر اعتقاد أهل الصعيد فقط على الدجالين والمشعوذين فى علاج مرضاهم بل اعتقدوا أيضا فى الأماكن الخرافية ، فقد اعتقدوا أهالى تل الكوم الأحمر بالقوصية فى الرملة الموجودة فى حديقة داخل المقابر وكانوا يعتقدون أنه اذا نام الطفل المريض فيها نوما عميقا، فانه سيشفى من مرضه، أما اذا لم ينم فانه لن ينجو من مرضه أبداً (٦٢).

واعتقدوا فى زيارة البرابى ، بما رسم فيها، والذهاب اليها للتبرك، والبربى مبنى من الحجارة ، وفى داخله نقش وكتابة للقدماء لاتفهم ولا تقرأ ، وبها صور لبعض الحيوانات، وقيل عن البربى هى بيوت لعبادة الالهة الاوائل من القدماء، رقمّوا تواريخهم ، وصوَّروا فيها صور الأمم التى حولهم، وانتشرت الخرافات والمعتقدات الخاطئة حول هذه البرابى ، فى معظم الصعيد، كالاعتقاد والتعاويذ التى بداخلها فى شفاء هذه الأمراض، واعتقد أهالى الصعيد فيها اعتقادا كبيرا (٦٣).

امتلأت أماكن كثيرة بالصعيد بالبرابى من أمثال بربى أخميم (٦٤) ، التى وجد بها مختلف من صور الحيوان والانسان والدواب والوحوش والطير على صور مختلفة وأشكال متباينة وملونة من أصباغ مختلفة، مرسومة على الجدران والأسقف والأركان، ووجدت برابى أخرى فى مدينة دندرة التابعة لقوص وكانت برابى عظيمة ذكر عنها أنها ثلثمائة وستون كرة ، تدخل الشمس من كل كرة منها وتخرج من أخرى حتى تأتى على أخرى، ثم تكرر راجعة إلى حيث بدأت. وبربى الاقصر ، التى من بقايا صنم عظيم من حجر الصوان الأملس ، قائم أمام ضريح الشيخ أبى الحجاج الاقصرى، وكانت هناك فى أرمنت وأخرى فى اسنا (٦٥).

وأظهرت زيارتهم للجبانات فى الصعيد بعض معتقداتهم التى أمنوا بها مثل زيارة مقابر بعض الصالحين للتبرك بهم، والدعاء عند مقابرهم، مثال ذلك زيارتهم لقبر ذو

النون الاخميمى المصرى حيث اعتقدوا فى استجابة الدعاء اليه ، ويعد ضريح الشيخ عبد الرحمن القناوى، من الأضرحة التى يزورها أهالى الصعيد بقنا ، وكانوا يعتقدون بعلمه للغيب، فكانوا يزورونه ويتبركون به، وينظرون إلى ضريحه بالإحترام والتقدير ويأتون اليه من جميع نواحى الصعيد (٦٦).

أما عن أعيادهم ومواسمهم فقد احتفل الاهالى وما يزالون من مسلمين وأقباط بأعيادهم الخاصة ، فكان المسلمون يحتفلون بعيد الفطر المبارك وعيد الأضحى ، وحلول شهر رمضان، كما كانت هناك الاحتفالات بالموالد مثل مولد الرسول صلى الله عليه وسلم ، وليلة عاشوراء ، وليلة الاسراء والمعراج، وليلة النصف من شعبان وليلة القدر وغيرها . كما أنهم كانوا ولايزالون يحتفلون بمولد بعض الاولياء مثل عبد الرحيم القناوى وغيره.

أما أعياد الاقباط فقد نزعت ما بين العامة والخاصة التى يحتفل بها داخل الأديرة . ومن الأعياد العامة أربعة عشر عيداً شرعياً ، وسبعة أعياد منها الاعياد الكبار، والسبعة الاخرى تسمى الأعياد الصغار (٦٧).

وأول أعياد الكبار هو عيد البشارة ، ويحتفل به القبط فى اليوم التاسع والعشرين من برمهات من شهورهم . ويرجع الاحتفال بهذا اليوم إلى أن السيدة مريم العذراء بشرت بمولودها فى هذا اليوم (٦٨)، وعيد الزيتون ويعرف باسم عيد الشعانين ومعناه التسبيح ، وهو اليوم الذى ترك فيه المسيح من الجبل ودخل إلى بيت المقدس (٦٩) الثانى والأربعين من صومهم . ويحتفل القبط بهذين العيدين فى الكنائس، وعيد الفصح وهو العيد الكبير عندهم ، وخميس الأربعين وخميس العهد وليلة الميلاد وهى ليلة التاسع والعشرين من كهيك وهو اليوم الذى ولد فيه المسيح عليه السلام، وعيد الغيطاس ويكون فى اليوم الحادى عشر من طوبة (٧٠).

أما الأعياد الصغار فمنها عيد الختان، فى شهر بؤونة ، وقيل أن السيد المسيح ختن فى هذا اليوم ، ومن عاداتهم أنهم يقومون بختان أولادهم فى هذا اليوم ، ويقومون باقامة الافراح بمنازلهم وتزينها بهذه المناسبة السعيدة، وعيد الأربعين ويعمل فى الثامن من شهر أمشير وخميس العهد ويطلق عليه خميس العدس ، لانهم يطبخون

فيه العدس على عدة أنواع فى هذا اليوم، وأنهم يقومون باقامة الأفراح بمنازلهم وتزينها بهذه المناسبة السعيدة، وعيد الأربعين ويعمل فى الثامن من شهر أمشير وفى هذا اليوم يذهبون إلى الكنائس ويقوم القساوسة بملئ اناء من الماء ويقرأون عليه بعض قراءاتهم، ثم يغسل البطاركة به أرجل جميع القبط الموجودين داخل الكنيسة زاعمين أن السيد المسيح فعل هذا بتلاميذه فى مثل هذا اليوم ليعلمهم التواضع (٧١).

وكانوا يحتفلون فى اليوم السابق لعيد الفصح بسبت النور، ويزعمون أن النور يظهر على مقبرة المسيح فى هذا اليوم ، ويخرجون إلى الكنائس، ويصبغون البيض بعدة ألوان، ويتهادون به، ويهدونه إلى المسلمين مع أنواع من السمك والعدس المصفى . كذلك إحتفلوا بعيد حد الحدود وعيد التجلِّى ، وعيد الصليب ومن الأعياد الخاصة عيد النيروز ، وهو عيد دير الطير المعروف ببوقير، وعيد القديس بوقلته فى ناحية ريف أسيوط الذى برع فى مداواة الرمد، كما احتفلوا بوفاء النيل (٧٢).

ثانياً – الحياة التعليمية والثقافية:

أما الحياة التعليمية والثقافية فقد تمثلت فى جوانب مختلفة من التعليم والقصص الشعبى ، ولذلك كان التعليم أوليًا، متأثراً إلى حد كبير بالناحية الدينية ، وكان يتم هذا فى كتاب القرية، الذى كان يديره بعض الفقهاء نظير أجر معين أو أجور عينية، وتشمل الدراسة بهذه الكتاتيب حفظ القرآن الكريم ومبادئ القراءة والكتابة وبعض مبادئ الحساب التى تتعلق بحياتهم اليومية(٧٣)، وكان المسجد أيضا أكبر معهد للدراسة الدينية فى الصعيد، فلم تكن المساجد للعبادة وحدها ، فكانت بجانب ذلك محكمة للقاضى ، ومكانا لدراسة العلم ، ومن أشهر هذه المساجد جامع قفط وجامع الكسوى باسنا(٧٤).

واذا كان للمسلمين كتاتيب يحفظون فيها القرآن ، فقد كان للقبط كتاتيب موجودة وملحقة بكنائسهم، فقد كان اهتمامهم الأكبر تعلم مبادئ الدين المسيحى ، بالإضافة إلى تعليمهم الحساب ، الذى برعوا فيه ، وقد كانوا متخصصين فى الشئون المالية ، بالإضافة إلى إشرافهم على بعض الصناعات التى كانت منتشرة فى الصعيد وخاصة تفريخ الدجاج(٧٥).

ولقد اهتم الموسرون من المسيحيين وأعيانهم بتعليم أطفالهم فى منازلهم فاستخدم بعضهم معلماً نصرانياً يعلم أولاده الحساب فى المنزل ، ويبدو انه بعد هذه المرحلة ، كان التلميذ يتلقى العلم على أيدى مشاهير شيوخ النصارى وفقهائهم ليتعلم منهم أصول دينهم ومذهبهم، فضلاً عن قواعد اللغة القبطية والحساب الذى اشتهروا به والتاريخ المقدس ومسائل اللاهوت وما إلى ذلك (٧٦).

أما التعليم عند اليهود فلم يكن له نظام ثابت بسبب تشتتهم وفى عصر المماليك كان التعليم يبدأ لديهم بشكل عام بتعليم أطفالهم تعليما خاصا أو فى مدرسة أعدت لغرض التعليم الاولى ، وكان أحد بيوت اليهود موقوفا على تعليم أطفالهم (٧٧).

وقد أوقف البعض وخاصة من أمراء المماليك للصرف على هذه الكتاتيب (٧٨) كما اقتصر التلعيم فى هذه الكتاتيب على الذكور فقط ، سواء للمسلمين أو المسيحيين ، ويرجع ذلك إلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية للفلاح فانه كان لايرسل أبناءه إلى الكتاتيب، بل يعمل على الإستفادة بهم فى حقله، ومن ناحية أخرى فقد كان الفلاحون الميسورون يرسلون أبناءهم إلى الكتاتيب، وكان الشخص الذى يتعلم فى الكتاب مسموع الرأى بين عائلته، بالإضافة على اعفائه من الأعمال الخاصة بالفلاحة (٧٩) وقد وجد أبناء الفقراء فى تعليمهم فى الكتاب وحفظ القرآن وسيلة من وسائل كسب موردهم، فكانوا يقوموا بترتيله فى بعض المناسبات كالمآتم أو على القبور، كما كانوا يحفظون القرآن لآخرين نظير أجر معين (٨١).

فإنه على الرغم من العيوب التى ظهرت فى نظام التعليم فى كُتَّاب القرية ، قام بدور هام بثقافة المجتمع الريفى ، وتعدى نفوذ بعض الفقهاء أعمالهم ، فكانوا يصدرون الفتاوى ، ويدعون الإتصال بالجن والشياطين ، وإدعوا قدرتهم على معالجة المرضى ، وقد ظهر جهلم فى كثير من المناسبات ، وبالرغم من ذلك فقد كانوا يتمتعون بالإحترام بين أهل القرية (٨٢) .

أما عن طريقة التربية والتدريس فى المكاتب، فقد اشترط على المؤدب «أن يترفق بالصغير، وأن يعلمه السور القصار من القرآن بعد حذاقته بمعرفته الحروف وضبطها بالشكل ، ويدرجه بذلك حتى يألفه تماماً طبقاً، بمعرفه عقائد السنن ، ثم أصول

الحساب ، وما يستحسن من المراسلات. وفى وقت بطالة العادة بأمرهم بتجويد الخط على المثال ، ويكلفهم عرض ما أملاه حفظاً غائباً لانظراً . ومن كان عمره سبع سنين أمره بالصلاة ويأمرهم ببر الوالدين والانقياد لأمرهما بالسمع والطاعة ، والسلام عليهما وتقبيل أياديهما عند الدخول اليهما . ويضربهم على اساءة الأدب والفحش من الكلام وغير ذلك من الأفعال الخارجة عن قانون الشرع مثل اللعب بالكعب والبيض والنرد وجميع أنواع القمار. ولايضرب صبيا بعصى غليظة تكسر العظم ولارقيقة لاتؤلم الجسد، بل تكون وسطا. ويتخذ مجلدا عريض السير، ويعتمد بضربه على الأيادى والافخاذ وأسافل الرجلين ، لان هذه الموضع لايخشى منه مرض ولاغائلة وينبغى للمؤدب أن لايستخدم أحد الصبيان فى حوائجه وأشغاله التى فيها عار على أبائهم، كنقل التراب والزبل وحمل الحجارة وغير ذلك» (٨٣).

فاذا أتم الولد حفظ القرآن احتفل به احتفالا كبيرا يسمى «الاصرافة» لتزين أرض المكتب وحيطانه وسقفه بالحرير ويقوم أهل الصبى صاحب «الاصرافة» بزينته، كما يزينون النساء «فيحلونه بقلائد الذهب والعنبر، ثم يركبونه على فرس أو بغلة مزينة ويحملون أمامه أطباقا فيها ثياب من حرير وعمائم، ويسيرون بين يديه بقية صبيان المكتب، وينشدون طوال الطريق إلى أن يوصلوه إلى بيته ، وعندئذ يدخل الشيخ ويعطى اللوح لأم صاحب الاصرافة فتعطيه ما تقدر عليه من مال» (٨٤).

أما من يظل بالمكتب حتى بلوغ دون أن يحفظ القرآن ، فكان يصرف ليحل محل صغار الأيتام .، وكان الطبيب يزور المكتب فى كل شهر «عند تنزيل الايتام ، ويكشف من يظن به البلوغ منهم ، فمن وجده بلغ أخبر بحاله، فيقرر الناظر غيره مكانه لم يستثن من ذلك الا حالات قليلة، كأن يظهر أحدهم نبوغا وميلا للدرس مما يبشر بفلاحه، فعندئذ كان يستمر بالمكتب ويسمح له بالاشتغال بالعلم (٨٥).

وبالرغم من قلة الامكانيات المتاحة للتعليم فى صعيد مصر العثمانية فقد كان للصعيد رواق يعتبر من أشهر الأروقة بالازهر، كان يجمع الكثير من أبناء الصعيد، وقد أنشأ هذا الرواق الأمير عبد الرحمن كتخدا ،وأوقف عليه الكثير، كما أوقف عليه البعض أيضا، للصرف على الطلبة والمدرسين وقاصرة للصرف على طلبة الصعيد فقط،

كا أوقف الحاج محمد باشا أبو سلطان ١٥٠ فدانا للصرف على هذا الرواق (٨٦).

وخرج من ريف الصعيد علماء كثيرون شاركوا فى أحداث مصر خلال ذلك العصر أمثال الشيخ على الصعيدى والسيد عمر مكرم الذى ظهر دوره واضحا فى الوساطة بين ابراهيم بك ومراد بك من جهة وبين اسماعيل بك شيخ البلد من جهة اخرى . ووقف ضد ظلم مراد بك وابراهيم بك فيما بعد، والشيخ سليمان الفيومى ، الذى ظهر دوره واضحاً عند هروب أمراء المماليك فى ابان حملة حسن باشا الذى دافع عن نساء وجوارى وأولاد المماليك الفارين إلى الصعيد ، وحماهم من ظلمه ومن ظلم شيخ البلد اسماعيل بك كما ظهر دوره أيضا ابان حملة نابليون بونابرت على مصر عام ١٢١٣ هـ / ١٧٩٨ م فى حماية زوجات أمراء المماليك الفارين إلى الصعيد ، واقاموا عدة أيام منزله (٨٧).

وظهر من أبناء الصعيد المتخصصون فى دراسة المذاهب الفقهية ، فمن أشهر من أعتنق مبادئ مذهب الامام ابى حنيفة الشيخ محمد بن ابراهيم القرينى الاسنائى، الذى عاش فى اسنا توفى بها ، ومنهم من اعتنق مذهب الامام مالك ومن أشهر بلال بن يحيى الاسوانى المنوفى فى عام ٢٤٣ هـ / ٨٨٧م ، وهارون بن محد الاسوانى الذى كتب الحديث وتوفى عام ٣٢٧هـ /٩٣٨م ومحمد ابن يحيى الاسوانى الذى تولى قضاة مصر وروى عن المعانى ومحمد بن هارون الاسوانى وغيرهم، ومنهم من اعتنق المذهب الشافعى وخاصة فى بلدة أبويط وأسوان وأرمنت ونقادة منهم على سبيل المثال أبو يعقوب يوسف يحيى البوطى ، ومن أسوان فحزم بن عبد الله أبو حنيفة الاسوانى ومحمد بن عبد الوارث محمد الارمنى الذى توفى عام ٥٩٢هـ/١١٩٥م ومن نقادة محمد بن اسماعيل بن رمضان النقادى ، الذى اشتغل بالخطابة، وغيرهم كثيرون (٨٨).

كما خرج علماء فى تخصصات مختلفة مثل محمد بن يحيى بن أبى بكر ابن محمد بن ادريس، وكنيته أبو عبد الله الاسوانى الهرعى ، وينعت بالصفى ، وكان أبوه قد وفد إلى اخميم من الغرب وأقام بها ، فولد له أبو عبد الله فى مستهل جمادى الاولى عام ٦٠٢ هـ / ١٣٠٥م ، وطاف البلاد ونزل اخميم وأقام بها وأدركته المنية عام ٦٨٦ هـ / ١٣٨٧ م ودفن بنزلة اخميم (٨٩).

وكان له رأى فى تصحيح الديانات السماوية كلها ، فقد كان يقول فى مجالسة « لا يبقى في النار أحد » فإذا سئل « ولا باليهود ولا النصارى ، أجاب ولا اليهود ولا النصارى » ، وهى فكرة فلسفية قال بها المتصوفين مثل ابن عربى عبد الكريم الجبلى ، وقد نتجت هذه الفكرة عن مذهبهم فى وحدة الوجود[٩٠] .

كما خرج من جرجا الشيخ خالد الازهرى النحوى المعروف بالوقاد ، وقد ولد فى جرجا فى حدود سنة ٨٣٨هـ/١٤٣٤م ورحل منها إلى القاهرة ودرس فى الأزهر الشريف وله فى النحو عدة مؤلفات مشهورة منها « شرح التوضيح » لابن هشام [٩١] والشيخ عبد الجواد الانصارى الذى اشتهر بالكرم والتدين والعبادة وتلاوة القرآن وحب العلم ، ولذلك رحل إلى القاهرة ليحضر مجالس العلم وكان يغرق على العلماء ، وقد قتل فى أثناء قيامه بالصلح بين عشيرتين متخاصمتين فى جرجا[٩٢] .

وفى سوهاج نشأ الشيخ العارف وهو مشهور كأسلافه، ومعتقد بتلك الناحية وغيرها، فكان منزله محط الرجال الوافدين والقاصدين من الأكابر والأصاغر، والفقراء والمحتاجين ، فكان يغرى الكل بما يليق بهم ، ويرتب لهم الترتيبات والإحتياجات، وعند انصرافهم – بعد قضاء اشغالهم – كان يزودهم ويهاديهم بالغلال والسمن والعسل والتمر والاغنام ، وكان هذا دأبه ودأب أسلافه على الدوام [٩٣].

وكان هناك نوع من الثقافة ، وتمثل ذلك فى الفن الشعبى حرص الأهالى على سماعه الا وهو شاعر الربابة الذى كان دائماً يتغنى بأمجاد الماضى ، مثل عنترة بن شداد وسيف بن ذى يزن وأبى زيد الهلالى وغيرهم ، وكان هناك المنشد المتخصص فى هذا النوع من الانشاد ، وكان الفلاحون يرون الكثير من المثل التى يراد تطبيقها فى حياتهم التى يعيشونها [٩٤] وعلى هذا فقد تفنن شاعر الربابة فى انشاد المواويل التى تطابق حال الفلاح وبؤسه، وكان الفلاح يطلب دائماً من الشاعر أن يذكر له موالا يتناسب مع ما وقع عليه من ظلم وغبن، وكان دائماً يحفظها وينشدها فى عمله وفى اوقات حزنه [٩٥].

ثالثا – العـادات والتقاليـد:

أما العـادات والتقاليـد فقد تأثرت بالبيئـة التى عـاش فيها العربـان والفلاحـون إلى حد ما.

وحين نتحدث عن أحوال العربان الإجتماعية ، فاننا نبدأ بمظاهر السلوك القبلى العام ، وهى تعنى النظم والأوضاع التى كانت ترعاها القبيلة ككل فى حياتها الخاصة أو فى علاقاتها مع القبائل الاخرى أو الافراد الآخرين (٨٦) .

أما مظاهر السلوك القبلى الخاص ، فقد كانت تطبعها العصبية وهى جملة العواطف التى تربط الفرد بجماعته وهى من أبرز السلوك القبلى ، سواء كان سلوكا فردياً أو جماعياً ، وكانت العصبية الجماعية موجودة كذلك وتتلخص فى أن العربان تأثروا وعانوا من التقسيمات الجنسية العامة . وظهر ذلك واضحاً فى موقف قبائل العربان فى مصر من الثورات والحركات السياسية المختلفة ، مظهراً بارزاً من مظاهر العصبية الجماعية ، أما العصبية الفردية فيظهرها الفرد نحو قبيلته ، وهى عاطفة لم تكن أقل وضوحا من سابقتها .

وعلى هذا الأساس فقد كان عندما يموت شيخ القبيلة ، يحل ابنه محله طالما أن هذا الابن كان شهما ، ولبق الحديث ، وكانت خيمته مفتوحه لكل الناس . واذا لم يكن له ولد ففى هذه الحالة كان يختار أحد أقربائه ليتولى شياخة القبيلة (٩٧) . وتنحصر وظيفته فى فض المنازعات التى تنشب بين أفراد القبيلة ويرتضى الجميع حكمه ، أما فى جرائم القتل فان عملية الثأر تحل هذا غاية الدهشة والغرابة ، تتمثل فى عملية النزاع بين رجل غنى وأخر فقير . فانه فى هذه الحالة ترجح كفة الرجل الفقير (٩٨) . ويلاحظ هذا أن العدالة تكون غير متوفرة بالمرة ، ومرجع ذلك أنه ربما ينتهز بعض الفقراء هذه الفرصة ويعتدون على الأغنياء ، وهم يعلمون تماما بأنهم سينتصرون عليهم .

أما حياة شيخ القبيلة الخاصة فانها لا تختلف عن حياة بقية العربان ، الا فى زيادة غذائه ، وملابس أفضل وأسلحة أكثر انتقاء ، وكانت كل قبيلة تحمل إسم شيخها ، ولكن تسميتها بهذا الاسم يعود إلى وقت تكوينها ، أو إلى إحدى المراحل الهامة التى مرت بها ، لأن هذا الاسم لا يتغير مطلقا من جيل لآخر ، حتى يأتى شيخ آخر يستطيع أن يصنع لنفسه بفضل حكمته ومواهبه العسكرية شهرة تمحو شهرة أسلافه وعلى هذا

الأساس ينظرون اليه بفضل هذه الأمجاد التى فعلها لهم ، ويمكن فى هذه الحالة حمل إسمه كما يوضع أمام إسم كل قبيلة لفظ بنى [٩٩] .

أما الفلاحون فقد كانت توجد علاقات قوية بينهم ، تقوم على أساس معرفة وثيقة وتشابه فى المهنة والمسئوليات ، وكانوا يعاونون بعضهم بعضا تلقائياً فى مختلف المناسبات الزراعية أو الاجتماعية ، وكان الفلاح معروفا باكرامه للضيف، كان يتباهى بذلك إلى درجة الاضرار بحالته المالية، والكرم سمة من سمات الثقافة السائدة، نشأت بناء على وظيفة أساسية فى المجتمع الريفى، كما يحترم من هو أكبر منه سنا، نظرا لخبرته فى الحياة [١٠٠].

واشتهر اهالى الصعيد عادة بصفة الكرم، فكان اكرام الضيف من الصفات التى عرفت عنهم، فأقاموا عدة رباطات لاقامة الضيوف والغرباء وجعلوا فيها الطعام. حتى يتسنى لمن ينزل بها الاقامة الطيبة [١٠١].

ويتعصب القروى فى علاقته مع غيره لقريته، والقرية لا تكوّن وحدة أزاء القرى الاخرى فحسب، بل تكوّن وحدة أيضا ازاء الدولة، ويظهر هذا خاصة فى اعطاء الحماية لمجرم أو قاطع طريق طالما أنه يرتكب جرائمه خارجها، وطالما أن اخفاءه فى القرية ليست فيه مخاطرة كبيرة. وكثيراً ما كان المجرم العاتى من أسباب افتخار القرية فى حالة ايوائه بها، ومن ناحية أخرى فقد كان يتولى اخذ الثأر نيابة عن القرية فى حالة اعتداء الغرباء عليها. وعلى هذا لا يفكر المجرم فى الإعتداء على فرد منعزل أو لا يكون له شأن فى قريته [١٠٢].

ويرتبط الفلاحون بأرضهم ارتباطا وثيقا إلى حد القداسة، ويقدسون مساكنهم، ويعزفون المصلحة الشخصية فى سبيل العائلة والمجتمع، ويعتبرون العمل الزراعى فى نظرهم هو أهم الاعمال وأجلها قدراً، لانه مرتبط بنوع من الشعور الدينى، وكانوا يؤمنون أن العمل فى الارض بجدية يرضى الله ويضمن لهم الرزق [١٠٣].

أما عن زواج العربان فقد كان يسمح للاعرابى باتخاذ عدة زوجات ممن يشاء من بنات الفلاحين، واذا امتنع شخص عن تزويج أحد العربان من بناته فيكون مصيره القتل، ولا يسمح مطلقا لفلاح بالزواج من اعرابية [١٠٤] واذا تزوجت إعرابية من فلاح

على غير رغبة أهلها، فانها تخطف وتقتل هى واولادها أن انجبت وترمى فى النيل (١٠٥).

ومع هذا، فقد كانت عملية تعدد الزوجات نادرة لدى العربان، وكان الطلاق منبوذاً عندهم، وكان من يقوم بالطلاق ينال أصغار أبناء قبيلته، ويذكر البعض أن بعض نساء العربان كن يدفعن المهر للرجال الاعراب الراغبين فى الزواج منهن وكثيرا ما كن يمتلكن قطعان الماشية (١٠٦).

واذا كان ذلك ينطبق على بعض العربان، فانه لا ينطبق على عربان هوارة وبدراسة الوثائق الموجودة فى دار الوثائق القومية وسجلات المحكمة الشرعية لوحظ أن الرجل هو الذى كان يدفع المهر ويسجل عقد زواجه موضحاً به مقدم الصداق ومؤخره وكان دفع المهر بالريالات الذهبية مدعاة للفخر لهم (١٠٧).

واذا كان هناك من يدفع المهر بالريالات الذهبية كنوع من التفاخر والتباهى، فقد كان هناك من يدفع مهره قروشا معينة من اسر غير معروفة (١٠٨) وربما كان تفسير ذلك أن هذا المهر رمزى لوجود علاقة تعارف مسبقة على العائلات المزاوجة، ولا أرجح أن يكون ذلك مرجعه الهروب من الرسوم القضائية، وربما يكون الزواج والمهر طبقا للشريعة الاسلامية.

أما عملية الزواج فغالبا ما كانت تتم فى محيط القبيلة، كما كان هناك تعويض فى حالة الطلاق (١٠٩) وكانت عملية الميراث تخضع لقوانين ثابتة لديهم، فالابن يأخذ نصف تركة والده المتوفى ويختلف الوضع فى حالة عدم انجابه أولاد (١١٠).

وكانت البنات يتزوجن فى سن التاسعة أو العاشرة، ومن مساوئ ذلك تعطيل نموهن الطبيعى فى جميع أعضاء الجسم (١١١) وكان الرجل يتزوج بالبنات الصغيرات بغض النظر عن عمرهن، سواء كان صغيرا أو كبيرا، وقد ادى ذلك إلى انحطاط الاخلاق وضعف النسل، اذ كانت الطفلة تصاب بأمراض قاسية تفقدها قوة التناسل، وكان طبيعيا أن تقتل مثل هذه البنات (١١٢).

أما عن أفراحهم فترقص الجارية، وسط جموع الرجال ثم تطوف عليهم وفى يدها الرق لتجمع النقطة، وكان أهل العروس ينشرون الملح عليها خوفا من الحسد (١١٣).

أما عن تسجيلهم لمواليدهم فلم يكن لديهم سجلات خاصة يدونون فيها أسماء

مواليدهم، وعلى هذا فقد كان يسجلون كتابة تاريخ ميلاد مواليدهم على قطعة ورق قديمة أو على صفحة من القرآن الكريم، ويكتب تاريخ ميلاد أطفال القرى على أبواب المنازل أو جدرانها (١١٤).

ومن عادات العربان الاجتماعية الرقص فى أيام الأعياد، وترقص النساء كما ترقص الغوازى، وكان يقام الرقص فى غير الأعياد وخاصة بالليل فغالبا ما كان يتم الرقص فى دائرة (١١٥).

وعقاب السارق والزانية فقد كان له قوانين خاصة ثابتة على حسب عاداتهم وتقاليدهم، فيحكم على السارق والزانية بالرمى علنا فى النار وأمام الجميع (١١٦) واذا اعتدى احد على عرض آخر، فانه فى هذه الحالة يلجأ إلى القضاء الذى كان ينصفه دائماً (١١٧).

ومن عاداتهم أيضا نظرتهم إلى المرأة المترملة التى فقدت زوجها ويسمونها (الغولة) اذ كانت تحجب عن الانظار نحو أربعة شهور تخرج فى نهايتها مع أقاربها للإستحمام، واذا رأتها أحدى النساء أو رأها أحد الرجال فانهما يبذلان كل ما فى استطاعتهما لتجنب مقابلتها، حتى لا يقع نظر (الغولة) عليه فيصيبه مكروه فى أحد أفراد عائلته (١١٨).

أما الأفراح فى ريف الصعيد، فقد كانت عملية الاختيار تتم عادة فى أفراد العائلة، واذا لم يجد العريس فى أفراد عائلته ما يناسبه فقد كان يلجأ إلى العائلات الاخرى، وقليلا جدا ما كان يلجأ إلى اختيار عروسه من قرية أخرى، ويفضل القرى القريبة، وفى الأفراح يشارك الاهالى والاقارب كلهم فيه ويعرف السكان بعضهم البعض بسهولة (١١٩).

وكان سن الزواج يترواح دائماً ما بين ١٦ ، ١٨ سنة بالنسبة للولد والبنت ما بين ١٢ ، ١٤ سنة (١٢٠).

فالزواج هو (المرور الوحيد) من مرحلة اللامسئولية النسبية التى تتعلق بصغار السن إلى مرحلة المسئولية الكاملة التى تتعلق بفئات الكبار، ومن الناحية الإقتصادية كان الزواج هو الطريق الوحيد لانجاب الأيدى العاملة فى الزراعة (١٢١) لأن الاولاد

يمثلون القدرة الانتاجية له وخاصة الذكور. وترتفع قيمة المرأة (الولود) التى تنجب ذكورا أكثر من التى تنجب أناثا (١٢٢) ولا يسجلون مواليدهم حيث لم يكن لديهم سجلات لتسجيل المواليد.

وتتم عملية الزواج بعد عقد القران، وكان العريس يذهب إلى بيت العروس مع بعض أقاربه، ويقدم لهم الحمص المقلى والتمر ويأكلون وينصرفون. ويعتبرون ذلك بمثابة السماح للعريس بزيارة المنزل (١٢٣) وفى عصر يوم الزفاف يحضر الحلاق، ويحلق رأس العريس ويترك بها بعض الأجزاء ولا يكملّها الا بعد أخذ نقطة من الحاضرين من أصدقاء العريس وأهله، وفى الليل يزف العريس بالدف والكؤوس، وتدخل العروس بيت زوجها، ويغمسون قدمها ويدها اليمنى فى اللبن تفاؤلا باليمن، ويذهب أصدقاء العريس فى اليوم التالى ويأكلون معه ويشربن ويقدمون النقوط (١٢٤).

أما اذا كان المتزوج قبطيا، وتحت حماية احدى قبائل العربان الموجود فى الصعيد، فيجب عليه دفع مبلغ من المال للاعراب، كما كان يدفع أيضا مبلغا عند زواج بنات الاعراب (١٢٥) ومما يجدر الإشارة اليه هنا أن الاقباط أسهموا بدور هام فى حياة المسلمين الاجتماعية، وأخذوا منها بنصيب وافر، فجرت عادة المسلمين فى اسنا من صعيد مصر فى أفراحهم وأعراسهم على دعوة النصارى الذين يغنون بالقبطية الصعيدية، ويمشون أمام العروس فى أسواق اسنا وشوارعها (١٢٦).

ويلاحظ انه يوجد تقليد ولا يزال موجودا فى جرجا، ويلخص فى أنه النصرانى يتعرّض لبنت بدوية ليلة الزفاف قبل خروجها من بيت أبيها يقيدها بقيد من حديد، أو غير ذلك، ويغلق عليها باباً، حتى يحصل على جزء من المال من أهل الزوج، ويفعل كذلك البدوى فى بنت القبطى، لكنه يأخذ أكثر مما يأخذه القبطى، وكذلك يفعل عبيد أبيها، وفى بعض البلاد لا يتبع العروسة أحد من أقاربها فى خروجها إلى بيت زوجها، ويعتبرون ذلك عيباً، سواء اتحدت أو اختلفت، فاذا اتبعها أحد منهم طرده أهل الزوج (١٢٧).

وكان فلاحو الصعيد يتأثرون فى اختيار ألوان نشاطهم الترويحى بثقافة البيئة والامكانيات الضئيلة التى يوفرها لهم المستوى الاقتصادى المنخفض، ويتمثل ذلك فى اجتماعهم حول النار أو تدخين الدخان أو شرب الشاى، وكذلك جلسات المصاطب أو

الحلقات التي تجتمع حول دكان البقالة أو الحلاق فى القرية لشرب الشاى، وتنتشر ظاهرة تعاطى المخدرات ولعب القمار، وكان يؤدى ذلك إلى الجريمة، وكانت هناك أيضا الراقصات (الغوازى) اللاتى كن يتسترن تحت هذه المهنة ويرتكبن المعاصى (١٢٨).

أما المرأة فى الصعيد فقد كانت محجبة، بحيث لا يظهر من حجابها الا العينان فقط، وكانت نساء قنا خاصة لا يظهرن على المارة أو فى الطرقات، ويلزمن بيوتهن فى طريق الرجال (١٢٩).

أما عن ملابس العربان فيلاحظ أن الرجال كانوا يرتدون قميصاً خشناً، من الصوف الأبيض أو الغامق، ويلفونه حول رؤوسهم، ليتقوا به حرارة الشمس، كما يستخدمون غطاء بالليل وللشيوخ معطف من الصوف الأبيض (١٣٠) ويحمل معطفهم على الرأس زياً خاصاً هو العقال أو الطربوش المغربى، ويحرصون على حمل السلاح ويحتفظ معظمهم حتى فقراؤهم بلبس الحذاء ترفعاً عن السير حفاة الاقدام، بل أن بعضهم كان يمشى حاملا السيف أو الخنجر تشبهاً بأسلافه القدماء (١٣١) كما امتاز مشايخ العربان بلبس الحرير المزركش والشاشات المرموقة (١٣٢).

وترتدى نسائهم جلبابا خفيفا ويزّين خصلات شعرهن بزينات متعددة، وتتكون ملابسهن من سروال ضيق من قماش لونه فاتح، وفستان طويل من التيل الأزرق، وبرقع أو رباط من القماش الأسود (١٣٣) ويرتدى أطفالهم الجلباب وكثير منهم كانوا عراة (١٣٤).

ويكتفى الاعرابى بتناول وجبتين فقط، واحدة عند الظهر، والاخرى عند غروب الشمس، وتتكون وجبتهم من اثنتين إلى ثلاث بلحات مع قليل من الخبز مغموس بالزبد، ويظهر جود العربان وكرمهم خاصة فى الوجبات التى تقدم للمسافرين الذين يلجأون اليهم طلباً للضيافة (١٣٥).

أما عن نظام معيشتهم فقد كانوا يعيشون فى خيام مصنوعة من قماش من الصوف يصنعونه بأنفسهم، ويتكون أثاثهم من سجادة خشنة، وبعض الأوانى الفخارية أو الخشبية وأدوات من أنواع مختلفة (١٣٦). وتقيم القبيلة بأكملها فى مخيَّم، ولا يتجاوز كل مخيَّم عن ١٢ أو ١٥ خيمة تبعاً لوجود الأعشاب والشعير، أما العربان الذين يقيمون فى وادى خصب فانهم يقيمون فى منازل (١٣٧).

وكان الفلاحون يرتدون الزنوط والبرد السود والقمصان الكبيرة الأكمام، بالإضافة إلى شال من الصوف (١٣٨) وهو الزى الذى تنكر فيه كثير من المماليك الجراكسة خلال الفتح العثمانى (١٣٩).

ويتكوّن طعام الفلاح من الشعير والجبن القريش والبصل ولا يأكل اللحم الا نادرا وخاصة فى المواسم والاعياد (١٤٠).

أما مسكنه، فقد كان يسكن تلك الاكواخ الحقيرة التى لا ينفذ اليها هواء ولا شمس، ويحصد الموت أطفاله حصداً دون أن توجه اليهم العناية الصحية (١٤١) كما أن حيواناته كانت تقيم معه فى منزله، وتنبعث منها رائحة الروث، فقد أدى ذلك إلى إنتشار الأمراض بسهولة بينهم، كما كان نتيجة لوضع بقايا الزروع النباتية والحيوانية على سطوح المنازل آثارها السيئة مثل نشوب الحرائق وغير ذلك (١٤٢).

أما عن ملابس أهل الذمة، فقد كان اليهودى يلبس العمامة الصفراء، ويلبس القبطى العمامة الزرقاء، ومن وجد منهم بعمامة بيضاء أحل دمه، وعليهم أن يشدوا أوساطهم بالزنارات (١٤٣) وان تكون شراك نعالهم متينة، ولا يدخلون الحمام الا بصليب فى أعناقهم، وفى عنق اليهودى خلخال، وربما تغالى بعض سلاطين المماليك فى هذه العلامات المميزة، فيأمر بتعليق أجراس فى أعناقهم عند دخولهم الحمام، وحدثت عند محاولات لإرجاع أهل الذمة إلى لبس العمامة البيضاء، منها ما حدث فى زمن الناصر محمد بن قلاوون (٦٩٨هـ/١٢٩٨م - ٧٠٨هـ/١٣٠٨م) حين عاد إلى السلطنة الثانية عام ٧٠٩هـ/١٣٠٩م، حين تعهد أهل الذمة بدفع ٧٠٠ ألف دينار فى السنة غير السنة الحالية (١٣٠٩م) ولكن الشيخ تقى الدين بن تيمية انجزى للحيلولة دون ذلك ونجح، فظل أهل الذمة على لباسهم المميز لهم (١٤٤) وتجدد اللون الاحمر للمرأة على أن تلبس المرأة ازارا من نفس اللون وخفين أحدهما أبيض والآخر اسود (١٤٥).

وكان من تقاليد عربان هوارة تسجيل أملاكهم العقارية، وأراضيهم الزراعية، وكانت عملية البيع والشراء لا تتم الا فى محيط القبيلة نفسها، ويجوز لهم الشراء من خارج القبيلة، كما كانوا يبجلون أنفسهم دائماً بالالقاب الدينية (١٤٦).

وتقدر الثروة الشخصية الزراعية غالباً لصاحبها من أشجار النخل والزيتون المحصورة

داخل الحديقة (حيطة) وما اشتملت عليه من عيون وآبار، أما طريقة بيعها فتباع بنسبة جودة تربتها وقربها من العيون ومقدارها ما لها من حقوق الرى (الوجبة) ومن أهم المسائل الجديرة بالإعتبار أنهم لا يعبأون لمساحة الاراضى المعروضة للبيع [١٤٧].

كما أنه توجد عادات وتقاليد مشتركة، أو كلاهما قد تأثر بالآخر فمثلا كان من عادة العربان أنهم يأنفون تبليغ السلطات ضد من يعتدى عليهم، خصوصا اذا كان المعتدى عليهم من الفلاحين، ويقتصون منه بأنفسهم تقديسا لفكرة الثأر ولاعتقادهم أن الالتجاء فى أمر القصاص للغير يعتبر ضعفاً بل جبناً وعاراً حتى ولو كان الغير هو السلطات الحاكمة [١٤٨]. وتأثر الفلاحون بعملية الثأر فأتجهوا إلى الانتقام من أعدائهم فى أراضيهم وحيواناتهم، فضلاً عن قتلهم [١٤٩].

واحتقر بعض العربان مهنة الفلاحة، ورعى فقراؤهم الأغنام أو حراسة المزارع طوعاً أو كرهاً، ويتقاضون أجورهم عن طريق الارهاب أو تهديد من لا يقوم بدفعها تهديداً صريحاً بارتكاب مختلف أنواع الجرائم الانتقامية كإحراق المحصول أو السواقى أو اتلاف الزرع أو تسميم الماشية أو قتل من يعيِّن للحقارة وغيرهم [١٥٠].

أما بخصوص التعامل بين المسلمين وأهل الذمة، فقد وجدت بعض المعاملات بينهم مثل مبايعات العقارات، وقد أشارت المصادر إلى وصف دقيق للعقار المباع وشمل التصديق عليها بشهادة المسلمين [١٥١] وأن دل هذا على شئ فانما يدل على التسامح الدينى الذى كان موجودا بين الطرفين. كما أنه بدراسة بعض الوثائق لوحظ أن وكيل المشترى كان مسلما، بالرغم من أن وكيل البائع كان قبطيا، كما كان الشاهد مسلما، وربما يرجع ذلك إلى أعطاء أنفسهم صفة شرعية بحكم أنهم أقلية وذلك عن طريق اعطاء توكيلات للمسلمين ويستشهدون بشهادتهم فى الحجج الرسمية، وحدث تعامل بين الطرفين وخصوصا فى المبايعات [١٥٢]، وكانت المحاكم تعترف بشهادتهم فى جرائم القتل [١٥٣] وهناك العديد من الوثائق الهامة عن أهل الذمة ودورهم فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

وكان لنظام الضيافة الذى اشترطه العرب فى صلحهم مع المصريين أثر كبير فى التقارب بين العرب والقبط والاندماج بينهما، فقد ورد فى عقد الصلح بين عمرو بن

العاص والمقوقس أن نزل عليه ضيف واحد من المسلمين او من ذلك، كانت لهم ضيافة ثلاثة ايام مفترضة عليهم، مما قرَّب بين العرب والقبط، هذا بالاضافة إلى نظام الإرتباع الذى اتبعه العرب بعذ الفتح العربى فى الديار المصرية (١٥٤) على أن بعض المسلمين كانوا فى بعض الأحيان يسيئون تقدير كرم الضيافة التى يصادفونها فى الأديرة، فقد اختفت جماعة فى أحد الاديرة، وأهانو القس هناك فشدوا وثاقه ثم خلى كل واحد منهم براهبة (١٥٥).

وقد سمح العرب للأقباط للاحتفاظ بلغتهم القبطية (١٥٦) كما لم يفرض عليهم الدين الاسلامى، وخُيِّروا بين الإسلام ودفع الجزية، وقد استمر معظم قبط مصر على ديانتهم فترة طويلة، وفضلوا دفع الجزية (١٥٧) وعندما أصبح الدين الاسلامى دين الغالبية العظمى من أهالى الصعيد فى القرنين الثالث والرابع الهجريين أصبح القبط يتحدثون باللغة العربية، وأصبح رجال الكنائس يكتبون ويخاطبون باللغة العربية (١٥٨) فانتشرت اللغة العربية فى أسيوط وخاصة فى قرية درنكة، حيث كان أهلها يتحدثون بالقبطية ثم يترجمونها إلى اللغة العربية (١٥٩).

ولكن إختلف الحال فى عصر الولاة، نتيجة للأعباء المالية التى فرضت عليهم، فقد دخل بعضهم فى الاسلام هرباً من دفع الجزية، ولجأ كثير منهم إلى الأديرة وترهبوا، لأن الدولة لم تكن تفرض على الراهب جزية، لأنه لم يكن يملك أموالا (١٦٠) ولكن أخذت الجزية من الرهبان فى ابان ولاية عبد العزيز بن مروان (فى ابان حكم الخليفة عبد الملك بن مروان) وفرضت الجزية بمقدار دينار عن كل راهب (١٦١).

وتعرَّض القبط بعد ذلك للاضطهاد، ودفعت الجزية على بعض الأديرة فى الصعيد مثل دير مارى جرجس فى كرم اشقوة ودخل كثير من قبط الصعيد فى الدين الاسلامى فى عهد الخليفة عمر بن عبد العزيز (١٦٢).

وقد تمتع الاقباط فى الصعيد بالتسامح الدينى فى العصر الفاطمى، المعاملة التى تنطوى على الإخاء ومشاركة المسلمين لهم فى أفراحهم وأعيادهم، كما تقلَّدوا أرقى المناصب وأعلاها، وأتيحت لهم إمتلاك الأراضى الزراعية، وخاصة الاديرة، فكان هناك كثير من الأراضى الزراعية والبساتين الموقوفة على الأديرة فى الصعيد، ليصرف منها الرهبان على متطلبات حياتهم اليومية (١٦٣).

ويمكن القول أن عصر الأيوبيين – بصفة عامة – كان عصراً مريحاً بالنسبة لأهل الذمة، وحين أنشأ صلاح الدين حمام الصوفية منع اليهود والنصارى من دخوله مما يوحى بأن ذلك الحظر لم يشمل سائر الحمامات، وحدث فى أواخر العصر الايوبى أن هدم الصالح نجم الدين ايوب كنيسة اليعاقبة بالجزيرة، وأدخلها فى بناء قلعته بالجزيرة (١٦٤).

ويبدو أن اليهود والنصارى قد عملوا فى وظائف الدولة والشئون الإدارية والمالية، اذ اعاد السلطان الناصر صلاح الدين الموظفين الأقباط الذين طردهم أسد الدين شيركوه، كما انه استخدم عام ٥٦٩هـ/١١٧٣م أحد النصارى لكشف حقيقة تآمر بعض المصريين مع القوى الصليبية ضده (١٦٥).

أما فى العصر المماليكى فقد احتل أهل الذمة مكانهم فى الجهاز الادارى للدولة (١٦٦)، وكان القبط فى ابان الحكم العثمانى يخضعون لنظام المال، وهو نظام يقوم على تصنيف رعايا الدولة غير المسلمين تصنيفا لا يقوم على أساس الجنس أو القومية أو اللغة، بل على أساس المذهب الدينى، الذين يدين به هؤلاء الرعايا. وكان يطلق على كل مذهب دينى (ملة)، وكان لكل ملة رئيس دينى ينظر فى المسائل الدينية، ويقوم مستعيناً ببعض مساعدين من رجال الدين المسيحى، بالفصل فى قضايا الأحوال الشخصية باتباع هذه الملة دون تدخل من جانب الدولة التى تركت لرئيس كل ملة ممارسة هذا الاختصاص (١٦٧).

هكذا كانت الحياة الاجتماعية فى صعيد مصر العثمانية التى كانت سائدة والتى تمثلت فى الحياة الدينية، وطبيعة العلاقات التى كانت موجودة فى المجتمع المصرى فى العصر العثمانى والذى كان يشمل العثمانيين والمماليك والعلماء والبدو والفلاحين وطبيعة العلاقات بينهم. وطبيعة العلاقات بين المماليك والبدو وبين البدو والفلاحين، والعادات التى كانت منتشرة فى تلك الفترة، وقد ظهرت أيضا قوة علماء الأزهر فى الوساطة بين الحكام والمحكومين. ومكانتهم أيضا لدى كل من العثمانين والأمراء المماليك. ودور الأوقاف فى الحياة العامة وخاصة التعليم وأغراضة المختلفة، لذى المسيحين والأقباط اليهود وانتشار الطرق الصوفية المختلفة وتشجيع الدولة العثمانية لها وانضمام بعض أفراد المجتمع اليها وخصوصا الفلاحين. وعادات الزواج والاحتفالات الخاصة بها وغير ذلك من العادات التى كانت موجودة.

الهـوامـش

(١) انظر الفصل الرابع

(٢) عبد الرحيم عبد الرحمن، المرجع السابق، ص ٢١٠.

(٣) محمود الشرقاوى، المرجع السابق، جـ٢/١٣٨.

(٤) أعتبر تدخين الدخان فى ذلك الوقت عادة اجتماعية سيئة تحاربها الادارة. (أنظر الدمرداشى، المصدر السابق، جـ٢/٥١٢).

(٥) يوسف الملوانى، المصدر السابق، ص ٢٤٢.

(٦) محمد فريد أبو حديد، زعيم مصر الأول السيد عمر مكرم، ص ٥٦.

(٧) المرجع السابق، ص ٥٧.

(٨) عمر عبد العزيز عمر، دراسات فى تاريخ العرب الحديث والمعاصر، ص٥٢ - ٥٤.

(٩) مصطفى الشافعى القلعاوى، المصدر السابق، ص ١٩٨، محمد فريد أبو حديد، المرجع السابق، ص ٣٢.

(١٠) محمد أمين، الاوقاف والحياة الاجتماعية فى مصر، ص١٨٠، سعيد عاشور، المجتمع المصرى، ص ١٥٣، العصر المماليكى فى مصر والشام، ص ٣٢٦ - ٣٢٧.

(١١) محمد أمين، المرجع السابق، ص ١٨١.

(١٢) نفسه ، ص ١٨٢ .

(١٣) القزلر أغاسى : هو رئيس الخصيان والغلمان المسند إليهم حراسة الحريم بقصر السلطان العثمانى باستانبول ، وسمى أيضاً بدار السعادات أغاسى ، وبسبب اشرافه على أوقاف الحرمين الشريفين فى الدولة العثمانية [حرمين مفتش] اعتبر قاضياً «مولى بيوك» [مولا كبير] بالرغم من انعدام صلته بأى عمل قضائى . وكان يساعده فى إدارة هذه الأوقاف بعض الموظفين من رجال الخدمة الخارجية [خارج القصر] اللذين كان هو قائد لفرقتهم ، وكذلك بعض أهل العلم . [انظر ، هاملتون جب ، هارولد بوون ، المرجع السابق ، جـ ١ ، ص ١١١ ، ١١٢ ؛ عبد العزيز الشناوى ، المرجع السابق ، جـ ١ ، صفحات ٤٢١ ، ٤٣٢ ، ٤٣٣] .

(١٤) قانون نامه سليمان ، المرجع السابق ، ٨٨ .

(١٥) استيف ، النظام المالى والإدارى فى مصر العثمانية ، ص ٥٩ ، ١١٢ ، هـ. ريفلين ، المرجع السابق ، ص ٥٣ ، ٥٤ .

(١٦) حمدى الوكيل ، المرجع السابق ، ص ١٢٠ .

(١٧) دفاتر الرزق ، دفتر ٤٦٣٩ ، الاطفيحية ، مخزن (١) تركى ، عين (٦١) . كانت هذه الدفاتر موجودة فى الأصل فى دار المحفوظات العمومية ثم نقلت إلى دار الوثائق القومية .

	قيراط	فدان
الأولى : جزيرة القطور	١٨	١٣
الثانية : جزيرة الصفوى		١٣
الثالثة : جزيرة الاسطبل		٨١
الرابعة : جزيرة حنظلة على ما أضيف إليها من جزيرة القطورى تقتض بلح البحر		٥٨٥
الخامسة : المهندارية وتعرف بجزيرة العجوز على ما اضيف إليها من جزيرة عيسى		٤١٣
[أنظر الملحق رقم (١٥)]	١٨	١٤٠١

(١٨) المصدر السابق .

(١٩) نفســه .

(٢٠) دفاتر الرزق، دفتر ٤٦١٩ عين ٦١ مخزن ١ تركى.

وقد حددت أرض وقف على بك الحصة القبلية المتمثلة على أراضى بنهو الحصة الوسطانية المتمثلة على قرية الساحل المعروف بالجزازرة وجميع الفلاحين والمزارعين بناحية بنهو والساحل والسوالم وستة أنفار من الشيخ زين الدين عادات القسمة عن الفلاحين، أما وقف حسين باشا فقد اشتمل على حصة البحرية ومشتملاتها (انظر الملحق رقم ١٦)

(٢١) دفتر احباس ناحية البهنساوية مخزن تركى ١ عين ٦١ مسلسل رقم ٤٦٢٤ [أنظر الملحق رقم ١٧] .

(٢٢) عبد الرحيم عبد الرحمن، المرجع السابق، ص ٢١٠.

(٢٣) دفتر أحباس ناحية فرشوط مخزن ١ تركى عين ٦١ دفتر رقم ٤٦١٧ بتاريخ ١٨ شوال عام ١١٣٩هـ/١٧٢٦ وينص ذلك على صدقة من القاضى على القاضى يوسف والقاضى ابراهيم اولاد القاضى عثمان بن القاضى يوسف عفيف الدين الخ أوقفوا سبعة فدادين بناحية فرشوط لقراءة ما تيسر من القرآن العظيم، وارصدت على صالح المسجد بالنزلة المستجدة بالناحية المذكورة (انظر الملحق رقم ١٨)

(٢٤) سجلات محكمة قنا محفظة رقم ١ الوثيقة رقم ١٣ بتاريخ ١٦ ذى القعدة الحرام عام ١٢٢١هـ/١٨٠٦م.

وهى عبارة عن استلام الأمير عبد المغيث محمد الرشيد أبو المكارم حارس الاسلام بكار همام والامير همام أحمد همام صبيح همام ومولانا درويش همام باشا يوسف أحمد همام صبيح

وأشهدوا على أنفسهم أنهم استلموا من ناظر الوقف أبو على سليمان الهوارى مبلغا وقدره ٩٢١ ألف ريال ذهبى من أصل أربعة وعشرين قيراط بوقف السادة الهمامية. (انظر الملحق رقم ١٩)

(٢٥) محمد عبد العزيز عجمية، المرجع السابق، ص١٢٧.

(٢٦) سجلات محكمة قنا محفظة رقم ١ وثيقة رقم ٣ بتاريخ ذى الحجة الحرام عام ١١٨٠هـ/١٧٦٦م.

وهى عبارة عن تأجير عبد الكريم الزلبانى من السيد عبد الكريم لموكله السيد عبد المحسن بن طاقة الهمامى من السيد راجح بن واضح مؤجرا وعن اخواته القاصرين جميع الأراضى الكائن الموسية والطوبية بناحية ريف قنا، والايجار لمدة تسع سنوات ابتداء من ١١٧٦هـ/١٧٦٢م حتى عام ١١٨٤هـ/١٧٧٠م عن كل سنة ٢٢,٠ قرش. (انظر الملحق رقم ٢٠)

(٢٧) دفتر قيودات الرزق بولاية اسيوط ،

وهو عبارة عن صورا من افراجات من الديوان العالى مشمولين الختم فى رزق الشيخ يوسف الشيخ والشيخ مصطفى يونس والحاجة ست أصيلة على السبيل الكائن غربى صدقة ويشتمل على :

الافراج الاول: مرصدة قراءة القرآن العظيم، والسبيل الكائن فى الناحية المذكورة لشرب الآدميين ولشرب الدواب ومؤرخ ذلك غرة محرم ١١٦٥هـ/١٧٥١م وذكر أسماء الافراجات.

أما الافراج الثانى : بناحية بشاى وتعرف بابوشاى بولاية الاسيوطية رزق احباسية مرصدة على الجامع المذكور بدوير عابد وساقيه بالردير، سجلات القسمة العسكرية، سجل رقم ٩٨ المادة ٣٨١ ص ٢٠٥ تنص على وقف الشرح والتفسير أجزاء القرآن العظيم. (انظر الملحق رقم ٢١)

(٢٨) سجلات الباب العالى رقم ٢٦٦ ص ١٨٩ مادة ٢٥٤، بتاريخ ٢٧ جمادى آخر عام ١١٧٠هـ/١٧٦٥م. وقف من جانب بنت المرحوم أمير جاويش على دير مارى جرجس بالحصير الاخضر وقف الشمع الكائن ذكره بمصر القديمة ودير بالعدوية بشرق أطفيح.

(٢٩) انظر الفصل الرابع

(٣٠) دفتر كشيدة ديوان مصر بتاريخ أول صفر الخير سنة ١٠٧٤هـ/١٦٦٣م، عين ٧٠ مخزن ٢ ص ١٠٥ – ١٠٨ – ٩٨٧ح وهى حجة شرعية.

كان الوقف من الشهابى أحمد بن شمس الدين محمد بن أحمد الاخميمى وقد انتهى الوقف من خمسين سنة وكانت الأرض فى التزام الأمير حسن، وقد أجمع الاهالى على عدم استطاعتهم تأجير الارض والصرف على الأرزاق، وقد قام الخولان أحمد بن ابراهيم، واحمد بن علام بقياس الأرض وانتهى بأن أجرها دولار بك الهمامى حاكم جرجا فى ذلك الوقت وقدرت الكمية ١٣٩٣ واتفق على دفع الف أردب مقسمة. (انظر الملحق رقم ٢٢)

(٣٢) سجلات محكمة اسنا محفظة رقم ٣ حجة رقم ٣.

وقد حدد هذا الوقف عام ١١٠٧هـ/١٦٩٥م في اسنا والاقصر ودشنا وما يتبعها من الاراضي الموقوفة والسمطاون والوقف وهو بهجورة وغرب المصرى والقصير وفرشوط وسمهود وبلال المال والبلينا وخوض جهينة المنفلوطية وسواقى موسى ومنية أبى خصيب وسائر أعيان الوقف.

وقد عين الأمير على بن الأمير سليمان الهوارى والى دشنا والبلينا ناظراً على الوقف.

ويلاحظ فى هذه الوثيقة استخدامهم كلمة والى تشبها بالسلطات الحاكمة فى القاهرة بدلا من استخدامهم كلمة صنجق أو كشاف (محفظة رقم ١ وثيقة رقم ٥ بتاريخ ١٣ جمادى الاول عام ١١٨١هـ/١٧٦٧م). (انظر الملحق رقم ٢٣) . (انظر أيضا، ليلى عبد اللطيف، شيخ العرب همام، ص ٤٠)

(٣٣) دفتر الاحباس رقم ٤٦١٧ مخزن تركى ١ عين ٦١ بتاريخ ١٥ رمضان عام ١١٧٨هـ/١٧٦٤م .

(٣٤) هـ . ريڤلين ، المرجع السابق ، ص ٥٨ ؛ حمدى الوكيل ، المرجع السابق ، ص ١٢١ .

(٣٥) محمد فهمى لهيطة ، المرجع السابق ، ص ٢٦ .

(٣٦) ريڤلين ، المرجع السابق ، ٥٨ ، حمدى الوكيل ، المرجع السابق ، ص ١٢٢ .

(٣٧) لانكريه ، المرجع السابق ، ص ٥٦ .

(٣٨) ريڤلين ، المرجع السابق ، ص ١٢٢ .

(٣٩) لانكريه ، المرجع السابق ، ص ٢٠ .

(٤٠) محفظة قنا رقم ١ وثيقة رقم ١٤ بتاريخ ١٠ رجب عام ١٢٢٣هـ/١٨٠٨ وأنظر أيضاً ليلى عبد اللطيف، المرجع السابق، ص ٤٩.

(٤١) سجلات محكمة قنا محفظة رقم ١ مضبطة رقم ١١٠٦ بتاريخ ١١٠٩هـ/١٦٩٧م.)انظر الملحق رقم ٢٤).

(٤٢) سجلات محكمة قنا محفظة رقم ١ حجة رقم ٣ بتاريخ ١١٣٦هـ/١٧٢٣م، ورقم ١١٠٦ عام ١١٠٩هـ/١٦٩٧م.

(٤٣) سجلات محكمة قنا محفظة رقم ١ ذى الحجة رقم ٢ عام ١١٨٧هـ/١٧٧٣م .

(٤٤) سجلات محكمة قنا، محفظة رقم ٣ بدون رقم بتاريخ أول محرم ١٢٣٦هـ/١٨٢٠م. (انظر الملحق رقم) .

(٤٥) توفيق الطويل، التصوف فى مصر ابان العصر العثمانى، ص١٦١، عبد الرحيم عبد الرحمن، المرجع السابق، ص ٣١٢.

(٤٦) على فؤاد أحمد، علم الاجتماع الريفى، ص ٤٥، جمال حمدان، المرجع السابق، ص ٤٥.

(٤٧) محمد عاطف غيث، القرية المتغيرة، ص ١٠٤.

(٤٨) المرجع السابق، ص ١٠٥.

(٤٩) عبد الرحيم عبد الرحمن، المرجع السابق، ص ٢١٢.

(٥٠) نعمة على مرسى، مصر العليا من الفتح العربى حتى سقوط الدولة الفاطمية ص ٢٨٧ - ٢٨٨.

(٥١) عبد العزيز الشناوى، المرجع السابق، جـ١/٥٠.

(٥٢) الخانقاه : هى كلمة فارسية معناها بيت وقيل، أهلها خونقاه، أى الموضع الذى يأكل فيه الملك ثم أصبحت تطلق على البيوت التى يختلى فيها الصوفية للعبادة ، والربط أيضاً من المبانى التى خضعت للمتصوفة، [انظر محمد عبد الستار عثمان، نظرية الوظيفة بالعمائر الدينية المملوكية الباقية بمدينة القاهرة، ص ٦٥].

(٥٣) سعيد عاشور، مصر فى عصر دولة المماليك البحرية، ص ٣١٧.

(٥٤) محمد عاطف غيث، دراسات فى علم الاجتماع القروى، ص ٥٩.

(٥٥) دفتر احباس رقم ٤٦٣٩ مخزن ٢ تركى عين ٦١.

(٥٦) محمود أبو رية، حياة القرى، ص ٥٢ - ٥٣.

(٥٧) عبد الرحيم عبد الرحمن، المرجع السابق، ص ٢٣٨.

(٥٨) فؤاد أحمد على، المرجع السابق، ص ١٦٢.

(٥٩) الجبرتى ، المصدر السابق ، جـ١/٥٠.

(٦٠) عبد الرحيم عبد الرحمن، المرجع السابق، ص ٢١٧.

(٦١) عبد العزيز الرفاعى، المرجع السابق، ص ٤٧.

(٦٢) على مبارك، الخطط، جـ١٤/١٤١.

(٦٣) نعمة على مرسى، المرجع السابق، ص ٢٦٥.

(٦٤) البربى: كلمة قبطية معناها المعبد، وانشأت هذه البربى فى عهد تحتمس الثالث عندما كلف رئيس كهنة معبد "أوزوريس" فى العرابة أن يقوم بالإشراف أيضا على كهنة الاله "حور فى معبد" " أمين " اله اخميم، وكان هذا المعبد نواة المعبد اخميم الذى عرفت عنه باسم البربى (انظر سليم حسن، مصر القديمة جـ٧/١٨١).

(٦٥) نعمة على مرسى، المرجع السابق، ص ٢٧٠.

(٦٦) نفسه، ص ٢٧١.

(٦٧) قاسم عبده قاسم، أهل الذمة فى مصر العصور الوسطى، ص ١٢٠ - ١٢١.

(٦٨) القلقشندى، المصدر السابق، جـ٤/٤١٥.، قاسم عبده قاسم ، المرجع السابق، ص ١٢٢.

(٦٩) المقريزى، الخطط، جـ٤/٣٠٨، نعمة على مرسى، المرجع السابق، ص ٢٧٥.

(٧٠) قاسم عبده قاسم، المرجع السابق، ص ١٢١ - ١٢٢.

(٧١) المرجع السابق، ص ١٢٢.

(٧٢) على مبارك، الخطط، جـ٩/٨٧، سعيد عاشور، مصر فى عصر دولة المماليك البحرية، ص ١٩١.

(٧٣) نعمة على مرسى، المرجع السابق، ص ٢٨٦ – ٢٨٧.

(٧٤) عبد الرحيم عبد الرحمن، المرجع السابق، ص ٢٣١.

(٧٥) قاسم عبده قاسم، المرجع السابق، ص ١٤٢.

(٧٦) المرجع السابق، ص١٤٣.

(٧٧) دفاتر الرزق، رقم ٤٦٣٩، مخزن ١ تركى عين ٦١.

(٧٨) محمد عاطف غيث، القرية المتغيرة، ص ٨٢ – ٨٣.

(٧٩) أحمد فؤاد على، المرجع السابق، ص١٣٥، محمد عاطف غيث، دراسات فى علم الاجتماع القروى، ص ٣٧.

(٨٠) محمد عاطف غيث، علم الاجتماع القروى، ص ٣٦، عبد الرحيم عبد الرحمن، المرجع السابق، ص ٣٣٥.

(٨١) نفسه .

(٨٢) سعيد عاشور، المجتمع المصرى، ص ١٥١.

(٨٣) نفسه، ص ١٥٢.

(٨٤) نفسه، ص١٥٣.

(٨٥) على مبارك، الخطط، جـ٢/١٤٠ – ١٤١.

(٨٦) على مبارك، الخطط، جـ٨/٥٩ – ٦٠.

(٨٧) محمود الشرقاوى، المرجع السابق، جـ٢/١٤٠ – ١٤٣.

(٨٨) السيد أبو ضيف المدنى، تاريخ اقليم سوهاج، ص٧٦ – ٧٧.

(٨٩) المرجع السابق، ص ٧٧.

(٩٠) نفسه ، ص ٩١.

(٩١) على مبارك، الخطط، جـ١٠/٥٢.

(٩٢) عبد الرحمن الجبرتى، جـ٤/١٨٣ – ١٨٤.

(٩٣) توفيق الطويل، المرجع السابق، ص ٢٨.

(٩٤) على فؤاد أحمد، المرجع السابق، ص ٦٦.

(٩٥) عبد الله خورشيد البرى، المرجع السابق، ص ٢٣٥. ويذكر أنه يتمثل ذلك فى الحلف الجوار، والولاء ، والعد، والحلف بمعنى التحالف وهو ارتباط الطرفين أو الاطراف المتحالفة بمقتضاه فى

حمل أعباء الحاضر ومواجهة حوادث المستقبل فى المحيط الحربى، أما الجوار فهو أن تجبر القبيلة أو أحد أفرادها شخصا آخر أى يسبغ عليه حمايته، والولاء هو تبعيته شخص لآخر ، والعد وقد اطلق على الذين ليسوا من القبائل أو مواليهم.

(٩٦) المرجع السابق، ص ٣٣٦.

(٩٧) محمد البابلى، الاجرام وأسبابه، ص ٦٩.

(٩٨) Dubois -Aymé, Op. Cit., T. 11. P. 34.

(٩٩) على فؤاد أحمد، المرجع السابق، ص ٤٨.

(١٠٠) المرجع السابق، ص٦٠.

(١٠١) نعمة على مرسى، المرجع السابق، ص ٢٦٧.

(١٠٢) محمد عاطف غيث، دراسات فى علم الاجتماع القروى، ص ٤٧ – ٤٨

(١٠٣) المؤلف نفسه، القرية المتغيرة، ص ٩٧ ، ٢٧٧.

(١٠٤) سعيد عاشور، المجتمع المصرى، ص٥٤.

(١٠٥) محمد البابلى، المرجع السابق، ص ٧١.

(١٠٦) Chabrol, Op. Cit., T. 18. P., P. 479.

(١٠٧) سجلات محكمة قنا، محفظة رقم ٢، وثيقة رقم ٧، بتاريخ ١٢ جمادى الاولى عام ١١٩٨هـ/١٧٨٣م.

وهى وثيقة زواج الأمير أبو على بن الأمير على سليمان الهوارى محمد بكار سيبيك الحسينى على بنت السيد اسماعيل أفندى حسين الضعفا وحدد المهر بـ ٦٠٠ ريال ذهبيا والمؤخر ١٠٠ ريال ذهبيا.

وعقد زواج آخر يحمل نفس الرقم ونفس التاريخ والزواج هنا السيد الشريف على بن الأمير عبد المغيث الوالى لدشنا ومحمد سليمان الهوارى وكان همام سيبيك والزوجة زبيدة بنت السعد مسعود حسين أبو بكر الصفتاوى وحدد مقدم المهر ٥٠٠ ريال ذهبيا والمؤخر ٥٠ ريال ذهبيا.

(١٠٨) سجلات محكمة اسنا محفظة رقم ٣ وثيقة بدون رقم بتاريخ ١٣ ربيع الاول ١١٥١هـ/١٧٣٨م.

وهو عقد زواج توفيق ابن الحاج محمد ابن عبد القادر والزوجة البنت البكر مكية بنت همام أبو عبد الكريم الجزار. الصداق وجملته ٦٤ قرشا مقبوض منه فى الحال ٢٥ قرشا والباقى ٣٩ قرشا مؤخرا.

(١٠٩) سجلات محكمة قنا محفظة رقم ٣ وثيقة بدون رقم بتاريخ ١٤ صفر عام ١١٥٣هـ/١٧٤٠م.
وثيقة طلاق قناوى ابن ابراهيم أو ضبط وتبرئته من مؤخر الصداق وقدره سبعة وعشرون قرشا.

(١١٠) محمد البابلى، المرجع السابق، ص ٦٩.

(١١١) حسين الرفاعى، المرجع السابق، ص ٤١.

(١١٢) المرجع السابق، ص ٤٥.

(١١٣) سعيد عاشور، المرجع السابق، ص ١٢٢.

(١١٤) M.Le. General Anderossy, Mémoire sur La vallée des Laes de Natron, T. 12. P. 35.

(١١٥) سعيد عاشور، المرجع السابق، ص ٥٤.

(١١٦) محمد البابلى، المرجع السابق، ص ٧٠.

(١١٧) سجلات محكمة اسنا محفظة رقم ٣ وثيقة بدون رقم بتاريخ ٦ شوال عام ١١٤٤هـ/١٧٢١م. وتشير إلى أعتداء أحد الاشخاص بقذف عرض البنت البكر بدور خليل كودى واستدعى الذى قام بهذا الاعتداء واعترف بجريمته، وبناء على ذلك أصدرت المحكمة حكمها بانصاف المجنى عليها.

(١١٨) حسين الرفاعى، المرجع السابق، ص ٤٨.

(١١٩) فتح الله هلول، دراسات فى علم الاجتماع الريفى، ص ٩٧ – ٩٨.

(١٢٠) محمد عاطف غيث، القرية المتغيرة، ١٦٧.

(١٢١) محمد عاطف غيث، المرجع السابق، ص ١٧٨.

(١٢٢) نفسه، ص ١٠٤.

(١٢٣) على مبارك، المرجع السابق، جـ٩/٥٦، عبد الرحيم عبد الرحمن، المرجع السابق، ص ٢٤٣.

(١٢٤) عبد الرحيم عبد الرحمن، المرجع السابق، ص ٢٤٣.

(١٢٥) على مبارك، الخطط، جـ٨/٩٢.

(١٢٦) أ س. ترتون، أهل الذمة فى الاسلام، ص ١٧٠.

(١٢٧) على مبارك، الخطط، جـ٨/٨٢.

(١٢٨) على فؤاد أحمد، المرجع السابق، ص ٣٨٢.

(١٢٩) نعمة على مرسى، المرجع السابق، ص ٢٨٢.

(١٣٠) Chabrol, Op. Cit., T. 18, P. 481. سعيد عاشور، المرجع السابق، ص ٢١٧.

(١٣١) محمد البابلى، المرجع السابق، ص ٦٩.

(١٣٢) سعيد عاشور، المرجع السابق، ص ٢١٧.

(١٣٣) عبد العزيز رفاعى، المرجع السابق، ص ٤٦.

(١٣٤) سمير محمد خواصك، فى بلاد العبابدة، ص ٥٠.

(١٣٥) Chabrol, Op. Cit., T. 18; P. 481.

(١٣٦) Ibid, P. 482.

ويذكر شابرول أن أدواته تشمل رحى من الحجارة لطحن القمح، وغلاى أو غلائين للقهوة من النحاس وقدر معينة وأطباق من الخشب وملعقة من الحديد لتحميص البن، وهاون من الخشب ليصحن فيه البن بواسطة عصا.

(١٢٧) G; Anderossy. Op. Cit., T. 12. P. 31.

(١٢٨) جب، وبون، المرجع السابق، جـ٢/٤٩.

(١٢٩) ابراهيم طرخان، المرجع السابق، ص ٣١٥.

(١٤٠) سعيد عاشور، المرجع السابق ص ٤٠.

(١٤١) يوسف نحاس، المرجع السابق، ص ٣.

(١٤٢) فتح الله هلول، المرجع السابق، ص ١٠٥ – ١٠٦، محمد عاطف غيث، المرجع السابق، ص ٢٦٧، على فؤاد أحمد، المرجع السابق، ص ١٤٨.

(١٤٣) الزنار : خيط غليظ من الابرسيم وهناك خيط الكستيج من الصوف أو الشعر الغليظ بقدر الاصبع.

(١٤٤) مصطفى الشافعى القلعاوى، المصدر السابق، ص ٥٨٣ ابراهيم طرخان، المرجع السابق، ص ٣١٥. أ.س. ترتون، المرجع السابق، ص ١٢٨.

(١٤٥) قاسم عبده قاسم، المرجع السابق، ص ٧٤ – ٧٥.

(١٤٦) سجلات محكمة قنا، محفظة رقم ١ وثيقة رقم ٣ بتاريخ ٢٦ محرم عام ١١٨١هـ/١٧٦٧.

شراء الأمير الشريف أبو على بن الأمير على سليمان الهوارى محمد بكار سيبك الحسينى من عبد المغيث شناوى سليمان الهوارى القاطن بفرجود (فرشوط) منزل محدد عنوانه ومساحته.

(١٤٧) حسين الرفاعى، المرجع السابق، ص ٥٦.

(١٤٨) محمد البابلى، المرجع السابق، ص ٧٣.

(١٤٩) محمد غيث ، المرجع السابق، ص ١٨١.

(١٥٠) محمد البابلى، المرجع السابق، ص ٧٣.

(١٥١) سجلات محكمة اسنا، محفظة رقم ٣ وثيقة بدون رقم بتاريخ ١١ ذى الحجة عام ١١٦٩هـ/١٧٥٦م.

وتنص على شراء الذمى مخايل يعرف بالصاوى ابن القمص بسادة الوكيل الشرعى عن الذمى منقريوس ابن حنس صليب الفرجى والسيد عيسى على عيسى ريان الوكيل الشرعى عن المرأة مريمة بنت ميخائيل وشهادة الحاج محمد الجرجاوى عن منزل قايم الجدران بجهة أسنا ٢٦ ريال. وقد اشترت نصف المنزل.

(١٥٢) سجلات محكمة قنا، محفظة رقم ١ وثيقة بدون رقم بتاريخ ١٤ محرم عام ١١٩٦هـ/١٧٨١م.

وهى مبايعة بين ابن الذمى منقريوس عزيز بجهة أسنا إلى الشيخ يوسف المهتدى إلى دين الاسلام.

(١٥٣) سـجـلات مـحكمـة أسنا، مـحـفظة رقـم ٣ وثيـقة بدون رقم بتـاريخ ٥ جـمـادى الاولى عـام ١١٥٥هـ/١٧٤٢م. شهادة بطرس فى قضية قتل.

(١٥٤) نعمة على مرسى، المرجع السابق، ص ٣٣٤.

(١٥٥) أ.س. ترتون، المرجع السابق، ص ١٧٢، قاسم عبده قاسم، المرجع السابق، ص ٢٧.

(١٥٦) المقريزى، الخطط ، جـ٤/٤٣٥، نعمة مرسى، المرجع السابق، ص ٢٥٣.

(١٥٧) نعمة مرسى، المرجع السابق، ص ٢٥٢.

(١٥٨) المرجع السابق، ص ٢٥٣.

(١٥٩) نفسه ، ص ٢٦١.

(١٦٠) المقريزى، المصدر السابق، جـ٤/٤٣٥.

(١٦١) المصدر السابق، جـ٤/٣٩٤.

(١٦٢) نعمة على مرسى، المرجع السابق، ص ٢٥٤.

(١٦٣) المرجع السابق، ص ٢٥٥ – ٢٥٩.

(١٦٤) قاسم عبده قاسم، المرجع السابق، ص ٥٩.

(١٦٥) المرجع السابق، ص ٥٩.

(١٦٦) المرجع السابق، ص ٦٠.

(١٦٧) عبد العزيز الشناوى، المرجع السابق، جـ١/٦٨.

الخاتمة

بعد معركة الأهرام – وتمشياً مع منطق الحروب المملوكية – ينسحب مراد بك إلى مسافة بعيدة فى الصعيد. وكان بونابرت قد أرسل اليه زوزيتى للتفاوض على شروط ولائه للفرنسيين، أصدر أوامر من أجل الأقاليم الجنوبية الأكثر قرباً من القاهرة ومنذ بداية شهر أغسطس ١٧٩٨م، تصطدم العناصر الفرنسية الأكثر تقدماً، تحت قيادة الجنرال راميون، بمقاومة مهمة فجرتها، بين أمور أخرى، مصادرات الجياد.

ويستقبل مراد بك روزيتى استقبالاً حسناً للغاية، لكن الأول، فى إثر اخبار معركة ابو قير على الأرجح، يرفض مقترحات الفرنسيين ويعلن إستعداده لدفع تكاليف رحيلهم. والحال أن هزيمة الفرنسيين البحرية تشجع مراد بك على إعادة تجميع القوات المملوكية فى الصعيد، وهو يتصالح مع حسن بك الجداوى، المملوك السابق لعلى بك، والذى يسيطر، بشكل مستقل على العاصمة، على جزء من الصعيد ويطلب تقديم يد العون له من جانب سكان مدينتى مكة والمدينة[١]

فى ١٦ أغسطس، يعهد بونابرات إلى ديزيه وفرقته، وكذلك إلى الاسطول النهرى الذى يقوده ببيريه، بمهمة العمليات ضد مراد بك. ولا يضم فيلق حملة ديزيه أكثر من ثلاثة آلاف رجل. وهو يخرج من القاهرة فى ٢٥ أغسطس على متن الأسطول النهرى ويصل إلى بنى سويف فى ٣١ أغسطس ١٧٩٨. وتتمثل التعليمات الصادرة إلى ديزيه فى مهاجمة مراد بك بمجرد عثوره عليه وبالحد الأقصى من القوات. ويصل إلى علم الجنرال الفرنسى أن المماليك يحتشدون فى الفيوم. ويشن غارة لتدمير أسطول مراد بك بعيداً عن ملتقى بحر يوسف والنيل. ثم يندفع حتى أسيوط، فى ١٥ سبتمبر ١٧٩٨، لكنه يفشل فى محاولته ويرجع إلى الوراء لكى يتمركز عند مدخل بحر يوسف حيث يحشد قواته. وفى ٢٤ سبتمبر تدخل الفرقة إلى الترعة. ويقاتل مراد بك الفرنسيين فى سيدمنت . ومرة أخرى ينكسر سلاح الفرسان المملوكى على القوات الفرنسية. فالآن يعرف الجنود بشكل تام قواعد المناورة وقد توقعوا أن المماليك سوف يكونون اكثر قرباً لإطلاق رصاصاتهم القاتلة. على أن ديزيه قد اضطر إلى ترك عدد من الجرحى للمماليك لكى يتسنى له اعادة تشكيل قواته [٢].

وعندما يغادر المماليك الفيوم منسحبين إلى المنيا، بينما يستولى الفرنسيون على المركز الأهم مدينة الفيوم ١٢ أكتوبر وفى الأسابيع التالية ينظم ديزيه ذلك الإقليم. ويحصل زايونشيك على قيادة اقليم بنى سويف. وتظل الاتصالات صعبة مع القاهرة، فمراد بك يغيِّر تكتيكه ويحفز الكثير من التمردات القرويه الصغيرة وكانت فرمانات معادية للفرنسيين صادرة عن الباب العالى قد وزعت فى كل مكان تقريباً فى الاقليم. وكما فى الدلتا، فإن العرب هم الذين يخوضون القتال، لكنهم يتلقون هنا دعماً مباشراً من جانب المماليك. وهم يهاجمون مدينة الفيوم نفسها فى بداية نوفمبر. وتحل حرب العصابات محل الصدام على جبهة محددة وما أن يبدو أن الفرنسيين هم الأقوى، فإن المماليك والبدو يتركون الفلاحين ضحية للقمع الذى يمارسه الغزاه ولا يتردد ديزيه فى أن ينتقم بتدميره قرية سير سينى وتؤدى الأعمال الانتقامية التى يمارسها الفرنسيون وكذلك الانضباط الذى يفرضه ديزيه على جنوده سعياً إلى منع كل نهب وسلب إلى تهدئة سريعة للبلاد. ثم إن ديزيه يحصل من بونابرت على جانب من التعزيزات بقيادة بليار (٣) وتصله التعزيزات ويتجنب مراد فى البداية كل معركة وينسحب تاركاً الفرنسيين يصلون إلى المنيا فى ٢١ ديسمبر وأسيوط فى ٢٥ وجرجا فى ٢٩. ويقدم المعلم يعقوب الخدمات للفرنسيين. ويسعى سليمان بك إلى دفعه إلى العودة إلى معسكر المماليك، لكن المعلم يرد عليه بأنه مستعد للتوسط لحسابهم لدى الفرنسيين (٤).

وفى جرجا يتمنى ديزيه التوقف قليلا لكنه كان بعيداً من الاسطول النهرى ويتوجب عليه ترقب وصوله حتى يستأنف زحفه وهو يكفل سلامة مواصلاته بقمعه عدة حركات فلاحية فى مصر الوسطى. وبوجه خاص، يجرى إحراق قرية طهطا الكبيرة وذبح جانب من سكانها فى ١٠ يناير ١٧٩٩. وهذا التوقف الطويل يسمح لمراد بك باعادة تنظيم قواته كما يسمح له على نحو خاص بالحصول على عون متطوعين قادمين من الحجاز من مدينتى مكة والمدينة (٥).

وينتظره مراد بك فى سمهود ومعه على ما يبدو نحو الفين من المماليك وعدة آلاف من البدو الفلاحين والمتطوعين الحجازيين، ويصل العدد الاجمالى إلى أربعة عشر ألف رجل ويحدث تشابك بين الجيشين إلا أن المماليك قد انسحبوا وأدى ذلك إلى تفكك جيش مراد الضخم .

ويزحف ديزيه بأقصى سرعة ممكنة ضرب الجنوب شعباً إلى ابادة المماليك وحلفائهم ابادة نهائية حاسمة. ويهجم المتطوعين الحجازيون بجسارة على الفرنسيين. لكنهم اذ يتمترسون فى احدى القرى، يجرى تمزيقهم ارباً على أيدى فرسان داڤو.

وينجيهم الفرنسيون جانباً، لأنهم لا يهتمون إلا بمراد بك الذى يواصل الاختفاء. وقد تخلى الآن عن خوض أية معركة وأصبح من الصعب الامساك به. وعلى سبيل الاحتياط يأمر باعدام الحفيد الأخير للشيخ همام، وهكذا فإن الفرنسيين لن يتسنى لهم الاعتماد على الدعم القوى من جانب هذه العائلة المعادية للمماليك، وهم يكتفون بتأبين الضحية (٦) .

وفى ٢٤ يناير، يمر الجيش أمام دندره وبالنسبة للفرنسيين، فإن آثار دندرة التى تكاد تكون على حالتها الأصلية والتى لا يشتبهون فى تاريخها السحيق، تبدو الهاماً ووحياً. ويشير كل شئ إلى اكتشاف مصر القديمة، وإن كان يؤدى إلى تهديد احتكاك اليونان الجمالى، لا يتم إلا ضمن وعبر غرام التنوير العلمى بالأسرار. وفى ٢٦ يناير، يحاذى الجيش آثار الكرنك، والأقصر. وفى ٣٠ يناير يصل إلى أدفو فى ٢ فبراير يصل إلى اسوان حيث ينتقل إلى الضفة اليمنى. ويحصل بيليار على مهمة التمركز فى هذا الموقع لمنع عودة المماليك وبالرغم من مقاومة قوية من جانب السكان، فإنه يحتل جزيرة فيلة فى ٢١ فبراير، بما يشكل فرصة جديدة للاعجاب بالآثار. ويتوقف الزحف هنا لأن مراد ينسحب وراء الشلال الأول، والحال أن الفرنسيين، وإن كانوا من الناحية الاسمية سادة لمصر كلها. انما يتعين عليهم تأمين إتصالاتهم، وذلك بقدر ما أن حسن بك الجداوى قد بدأ من جديد بالفعل حركة هبوط صوب الشمال، بمحاذاة الضفة اليمنى. كما أن ديزيه منذ ٥ فبراير، يرتد مع الفرسان إلى اسنا فى ٩ فبراير دون أن يدخل فى اشتباك مع المماليك .

وبشكل رمزى، يقيم الجنود الفرنسيون عند مخرج أسوان عموداً حربياً يحمل النقش التالى طريق باريس رقم ١١٦٧٣٤٠ وشأنهم فى ذلك شأن العثمانيين قبلهم بثلاث عشر سنه، فانهم قد وصلوا إلى حدود مصر والنوبة، لكنهم شأنهم فى ذلك شأنهم، لم ينجحوا فى القضاء على مماليك مراد بك، وكل ما هناك أن هؤلاء الأخيرين قد تفرقوا الأمر الذى لا يستبعد الخطر إلا بشكل مؤقت للغاية (٧).

وانشأ مينو فى ٢٢ أغسطس ١٨٠٠ لجنة فرنسية مكلفة بدراسة سير عمل القضاء والتحسينات التى يجب أدخالها عليه. وبشكل أوسع التنظيم الداخلى للبلد والعلاقات المدنية التى يجب أن تنشأ بين الحكومة الفرنسية والسكان. ثم إن لجنة ثانية مؤلفة من المشايخ الأوفر علماً سوف تجتمع للإجابة على تساؤلات المفوضين الفرنسيين.

والخطوة التالية هى الأمر اليومى الصادر فى ٢ أكتوبر ١٨٠٠ والذى يعيد تنظيم إدارة القضاء.

واعتباراً من ذلك التاريخ، فإن محاكم مصر (بما فى ذلك المحاكم الموجودة فى الأراضى التى تم التنازل عنها لمراد بك سوف تمارس عملها القضائى باسم الجمهورية الفرنسية. وسوف يكون على جميع القضاء، أيا كانت ديانتهم، نيل تعينهم فى وظائفهم من الحكومة الفرنسية. ويجرى الغاء شراء وظائف القضاة. وتم استعادة ديوان مؤلف من مسلمين فقط ومهمته هى السهر على ما يتعلق بسير عمل المؤسسات الإسلامية (تعيين القضاة الشرعيين، المساجد، الأوقاف، التعليم، الخ...) وسوف تكلف القوة العامة بتطبيق القانون لكنها سوف تكون تابعة على نحو صارم لقرارات القضاة الشرعيين. وسوف يتم تجميع غير المليمن بمحاكمهم الخاصة للنظر فى أحوالهم المدنية. أما جرائم القتل فسوف يجرى إصدار الأحكام فيها بموجب التشريع المصرى، وسوف تنفذ السلطات الفرنسية عقوبة الإعدام. ويجرى عى نحو صريح الغاء العادة، جد المتأصلّة فى الأرياف المصرية، والخاصة بدفع الدية أو تقديم تعويض مالى للأسرة التى يتعرض أحد افرادها للقتل سعياً إلى تجنب ظهور مسلسل ثأر دموى. وأما السرقات وأعمال العنف المرتكبة بين فرنسيين ومصريين، وبين غير مسلمين من طائفة واحدة أو من طوائف مختلفة، فسوف يحكم فيها عن طريق لجنة خاصة يسميها القائد العام. لكن الجرائم ذاتها فى حالة ارتكابها بين مسلمين وغير مسلمين سوف تتبع محاكم القضاة الشرعيين(٨) .

عندما تولى مينو قيادة الحملة بعد اغتيال كليبر، لا تصنع بتلقى ومناقشة المشاريع، فهو يبدأ بالتصرف إن الضرائب غير العادية التى فرضها كليبر قد سمحت، كما هو متوقع، بتصفية متأخرات الرواتب وبتكوين فائض طفيف. لكن الوضع سرعان ما

يصبح مزعجاً من جديد: إن نفقات الجيش تتجاوز الايرادات إلى حد بعيد. ثم إن مينو الذى لا يملك هيبة نابليون ولا هيبة كليبر لا يمكنه فى تأمين شعبيته لدى الجنود إلا بتأمين راحتهم ودفع مرتباتهم. ولابد له من استخلاص موارد جديدة .

وهو يتجه عندئذ إلى مشايخ القرى. وفى ٢٣ أغسطس ١٨٠٠م، يحدد نظاماً ضريبياً جديداً خاصاً بهم. وهو يزعم بشكل مراء أنه إنما يتصرف باسم حماية مصالح الفلاحين ضحايا تعديات مشايخ القرى، ويرى أن الهدايا التى جر العرف على أن يقدمها المشايخ للملتزمين، إنما تشبه ضريبة شخصية واعتباراً من ذلك سوف يتعين على المشايخ، بمن فى ذلك أولئك الذين لا يزالون فى الالتزامات الخاصة، أو أى رسم سنوى يدفع نقداً حتى يتسنى تثبيتهم فى وظائفهم وسوف يحصلون على أمر بتقليدهم هذه الوظائف. والحال أن القرى التى يصل عددها إلى الفين ومائتين وثلاث وخمسين قرية والخاضعة للسلطة الفرنسية ، قد جرى تقسيمها إلى ثلاث فئات، وسوف يتعين على المشايخ الدفع تناسباً مع ذلك، بحسب إيرادتهم. وسوف تجرى مضاعفة الرسم السنوى بالنسبة لهذا العام وذلك سعيا إلى تدارك عدم الدفع الذى ميَّز السنوات السابقة (٩).

وسوف يجرى تشكيل جهاز مفتشين من مشايخ البلد سعياً إلى الإشراف على دفع الرسوم وتأمين حسن سلوك المشايخ تجاه فلاحيهم. وسيتم إنشاء موقعين للمديرين العموميين للمشايخ، موقع يحتله فرنسى وآخر يحتله مصرى. وهما اللذان سوف يشرفان على نشاطات المفتشين. وسيكون الشيخ الفيومى هو أول حائز للمنصب ويتواصل التطور الذى جرى البدء به فى السنتين السابقتين، وتتمثل قوة الأشياء فى أن مشايخ القرى يصبحون تدريجياً موظفين فى الدولة (١٠).

أما وظائف الصراف والقبانى والكيَّال فيجرى تحويلها إلى وظائف عمومية، حيث يتعين على حائزيها دفع عمولة سنوية حتى يتسنى لهم مزاولة مهنتهم (١١).

وبالنسبة للالتزام، ابان الحملة الفرنسية ثبت نابليون الملتزمين فى التزاماتهم بعد تسجيل سنداتهم (تقسيطاتهم) ليضمن تأييدهم للعهد الجديد، وليؤمن دفع الضرائب فى قراهم. وعلى كل فقد ضم ثلثا أراضى مصر التى كانت بأيدى المماليك إلى أملاك

الدولة لصالح الجمهورية الفرنسية، وأدارها الفرنسيون إدارة مباشرة. وكان يقوم على جبايه الضرائب أقباط يشرف عليهم مفتشون فرنسيون، ولكن برغم استخدام القوة العسكرية فإن الفلاحين كثيراً ما كانوا يتهربون من مطالب الضرائب، نقدية كانت أم عينيه (١٢) وقام الفرنسيون بمحاولة جادة لإصلاح نظام حيازة الأرض فى مصر. قد نوقشت فى الديوان العام الذى انعقد فى ٤ اكتوبر، ٢٠ اكتوبر ١٧٩٨، وحضره ممثلون من جميع أنحاء مصر، وأن الحجج المؤيدة والحجج المعارضة لانهاء نظام الالتزام القائم على منح امتياز تحصيل الضرائب، وأنه تقرر فى النهاية أن يحصل الملتزمون، تعويضاً عن فقد امتيازهم، على حق امتلاك أراضى أو أسهم وأن يعوضوا عما فقدوه من دخل على الضرائب المفروضة على أراضى الأثر فى نطاق التزاماتهم وتقرر أن تبقى أراضى الأثر فى حوزة الفلاحين على أن تؤجر الأراضى الموقوفه على مؤسسات دينية لمدة تسع وتسعين سنه، كما نوقشت نسبة الضريبة الواجب فرضها على كل الأراضى (١٣) وحددت بنسبة ٢٪ من القيمة المقدرة للعقار، يصدر بعدها سند جديد، وأن على ورثة العقار المملوك بسند صحيح أن يقدموا دعواهم بنصيبهم فى الميراث خلال أربع وعشرين ساعة من وفاة المالك والا آل العقار إلى الدولة، وأن تحصل ضريبة ميراث تتناسب مع قيمة العقار كما صدرت ضرائب وفاة وضريبة على الدائنيين الذين يدعون حقوقاً فى أملاك الموتى، وضرائب على المعاشات، والهبات وبيع الأرض، والقضايا المدنية والجنائية، والشهود، والسفر والبلاد، والعقود وتحصيل الايجارات. واقرار قانون المواريث بأعتباره قانوناً للأراضى طبقاً لأحكام الشريعة.

وفرضت ضريبة على الأملاك، بقسمة الإملاك إلى ثلاثة فئات الفئة الأولى تدفع ثمانية ريالات فرنسية والفئة الثانية تدفع ستة ريالات والثالثة تدفع ثلاثة ريالات (١٤)

إن موضوع الإنزعاج الرئيسى بالنسبة للطبقات المصرية العليا هو مصير الالتزام. وقد فسر الفلاحون بيان مينو بأنه دعوة إلى الكف عن دفع أى شئ لملتزمى الضرائب. والحال أن هؤلاء الأخيرين، كانوا قد تعرضوا لعبء ضريبى جسيم فرضة الفرنسيون عليهم خلال فرض الضرائب غير العادية وكانوا مضطرين إلى الاستدانه ولما كانوا قد خنقوا مالياً، فانهم يوجهون عريضة جماعية إلى ديوان القاهرة ويوضحون أن الالتزام

يجب أن يعتبر ملكية حقيقية إن السادة، بدفعهم الميرى للباب العالى، قد أصبحوا ملاك القرية، وليس الفلاحون والبرهان على ذلك هو أنهم قد تمتعوا بحق التصرف فى هذه الممتلكات وبيعها أو شرائها خلال حياتهم، وبعد موتهم تصبح هذه الأراضى حرة، وعندئذ، كان أقارب الميت يشترونها بدفع رسوم التسجيل ويتصرفون فيها بالشكل الذى يحلولهم، وهذا هو السبيل المتبع فى مصر وفى البلدان الأخرى لمراعاة جانب الرعية لا تجريدهم من أسباب عيشهم.

واذا لم يدع الفرنسيون لهم ما يحيون به، فإن الملتزمين مستعدون لمغادرة مصر والعيش كمتسولين. ويعلن الديوان العام عدم اختصاصه بمعالجة الأمر ويحيل المسألة إلى السلطات الفرنسية. ويرد مينو بأنه لا ينوى القضاء على الالتزام، فكل ما يهدف إليه هو العمل على مراعاة حقوق الشعب المصرى. وكما هى العادة مع مينو، فان كل شئ ينتهى بتوجيه بيان إلى سكان مصر يوبخ فيه مقدمى العريضة المشتبه فى أنهم يكنون مشاعر عصيان بل وتمرد ويوبخ الديوان الذى نسى واجباته، على قبول العريضة (١٥) .

والواقع، أن احتياجات الملتزمين انما تدفع الفرنسيين إلى اعادة فتح ملف الضرائب الريفية. ويدرك استيف أن من المستحيل تمييز الضرائب، التى يحصل عليها ملتزمو الضرائب بشكل شرعى من الجبايات غير المشروعة. إن كل شئ مشروع وفقا لهم ووفقاً للعرف ولا شئ يدل على ذلك على أن استيف يرى أن الدخل الحقيقى للملتزم يرتفع فى المتوسط إلى ثلث الضريبة الاجمالية التى تؤديها القرية وهو يقترح ترك ٢٤/٧ من الضريبة للملتزم، وهو ما لابد من أن يكفيه بل إن هناك كثيرين منهم يكسبون من النظام الجديد للأمور. وبعد ذلك بوقت قصير، فإن قائد الكتيبة توسار الذى لا يعرف جيدا غير الصعيد يقترح الغاء الزراعة الجماعية والتوزيع السنوى للأراضى كما يقترح جعل جميع الفلاحين ملاكاً، الأمر الذى سوف يسمح بزراعة اكثر كثافة. ولابد لذلك من القضاء على سلطة الملتزمين، ومشايخ البلد .

ويحظر استيف على الملتزمين التواجد فى أراضيهم، وهو يخشى من أنهم، بحجة البحث عن متأخرات الميرى عن عامى ١٧٩٨، ١٧٩٩، سوف يبحثون بالفعل عن جباية

الميرى عن عام ١٨٠٠ فى حين أن الفرنسيين لم يتخذوا - بعد - قراراً نهائياً وبعد ذلك بأربعة ايام، يفرغ مينو من مشروعه الخاص، بالاصلاح الشامل للضرائب الريفية، الذى يبدو أنه لم ينشر قط فى الأوامر اليومية على أن هذا المشروع هو المحصلة المنطقية للتطور المتبع منذ بدايات الحملة (١٦).

ويبدأ النص بالضرب صفحاً عن الماضى": "إن جميع الرسوم المستحقة والمدفوعة حتى اليوم، تحت أى مسمى ولأى سبب أيا كان، من جانب فلاحى قرى مصر، تعتبر وتظل ملغاة بالكامل اعتباراً من عام ١٨٠٠

ولن توجد بعد غير ضريبة واحدة وسوف يخضع لها جميع الملاك بلا أستثناء. وسوف يجرى تقسيم الأراضى إلى ثلاث فئات بحسب نوعياتها. وهذه المرة يعتبر الالتزام ملغياً تماماً: "إن قرى مصر التى تخص ملتزمين خاصين سوف تخضع بالمثل لاداء واحد للضريبة المشار إليها ولن تدفع بعد أيا من الرسوم القديمة التى كانت مدينة بها، لكن الجمهورية الفرنسية سوف تترك لمدى الحياة لحساب هؤلاء الأفراد الملتزمين معاشاً سنوياً، مأخوذاً من ضريبة هذه القرى، وذلك ليحل محل جميع الرسوم العينية والنقدية التى يتمتعون بها وقت وصول الحملة على أراضى فلاحى قراهم" (١٧)

وسوف يتم تحديد المعاش كما أعلن استيف ٢٤/٧ من الضريبة المحصلة وسوف يتعين على الملتزمين الامتناع عن أى تدخل فى شؤون القرى. وسيحصل مشايخ البلد على نسبة ٢٤/٣ من الضريبة التى سوف تتم جباية رسومها المقررة عليها من المنبع. أما شيخ البلد المكلف بجباية الضريبة والمعاون القبطى الذى يساعده. وسوف يجرى تكريس نسبة ٢٤/١ من الضريبة (بنسبة ٣/٢ للشيخ وبنسبة ٣/١ للأمين) والحال أن المعلم هو الذى سوف يعين الشيخ الذى سيأخذ اسم الأمين والمعاون القبطى.

وسوف يجرى تكريس نسبة ٢٤/١ لأعمال الرى. ويتم الغاء أعمال السخرة المجانية تماماً. وسيجرى الاضطلاع على الفور بمسح عام للأراضى حتى يتسنى تحديد الملاك وانجاز تصنيف الأراضى. ويتم الغاء المدفوعات العينيه ويتوجب دفع كل شئ نقدا. وتتحرر الزراعة من كل نظام جماعى.

لكن قوة الأشياء تحول دون تطبيق اصلاح مينو. لكن هذا الاصلاح يؤذن باصلاحات مستهل حكم محمد على، خاصة فيما يتعلق بالغاء الالتزام وبإيجاد مساحة

للأراضى، وهى الاصلاحات التى سوف تحدث بعد ذلك بعشر سنوات. على أن منطقها لن يكون هو نفسه وذلك بقدر ما أن محمد على سوف يسعى على العكس من ذلك إلى القضاء على أى اتجاه نحو ملكية الأرض (فى العقود الأولى لعهده على الأقل) وليست هناك ضرورة لاستدعاء أواصر نسب مباشرة بين عمله وعمل مينو ومن حيث الجوهر فقد استفاد محمد على من الضربة القاضية التى وجهت إلى الالتزام خلال السنوات الثلاثة لسيطرة الفرنسيين. وحتى اذا كان الالتزام سوف يحاول بعد رحيلهم، اعادة التشكل، فإن الاستنزاف المالى للطبقة السائدة القديمة واستمرار الفتن حتى عام ١٨١١م سوف يقودان إلى ايجاد نظام جديد سيضع الدولة، مثلما وضع نظام الفرنسيين فى علاقة مباشرة مع مشايخ القرى. وخلافاً للحال فى الأقاليم الأخرى للامبراطورية العثمانية، فإن عائلات الملتزمين فى القرن الثامن عشر لن تكون هى عائلات كبار ملاك الأرض فى الشطر الثانى من القرن التاسع عشر (١٨).

على أن العلاقة بين الفلاحين والبدو، إنما تنهض بوجه عام على حساب الفلاح، ويتمثل ذلك فى المضايقات التى يرتكبها العربان يفوق التصور ، وعلى سبيل المثال، ففى أسواق القرية حيث يتجمع الناس لبيع المواشى والبلح والذرة والتبغ ... الخ يتمتعون بكل ميزة عصبيتهم ويهيمون بسهولة على الجمع ولا يمكن ذلك أن فلاحاً يملك الجرأة على منازعتهم فى أى شئ أو على الإمتناع عن تقديم سلعته إليهم بالسعر الذى يحددونه. والشومة التى يغرزها العربى إلى جانبه فى قلب السوق، يبدو أنها تقول "أنا الذى أفرض القانون هنا"

إن أعمال السلب والنهب على حساب الفلاحين جد متكررة ومتوافرة وهى لا تتعرض للعقاب البته، وتتراجع المحاصيل بسبب تعديات البدو.

وانعدام الاستقرار السياسى فى الربع الأخير من القرن الثامن عشر يجيد ترجمة له فى تدميرات دورية للقرى من جانب البيوتات المملوكية المتنافسة ومن جراء تفاقم غارات البدو المستفيدين من فترات انعدام الأمن. كما أن أوبئة الطاعون والجدرى والأمراض المعوية تنزل كوارث رهيبة بمجموع السكان. والنتيجة هى ثبات لسكان مصر حول أربعة ملايين وخمسمائة ألف نسمة وتراجع المحاصيل قياساً إلى عصور سابقة .

وتساعد فئة مشايخ العرب الاجتماعية على توسيع فئة مشايخ البلد. وتتألف الأولى من شيوخ من أصل بدوى يتفاخرون بنسب عربى يرجع إلى شبه الجزيرة العربية. وهم يقيمون فى قرى البدو المستقرين خاصة فى الصعيد. وغالبا ما يغتصب أهم مشايخ البلد صفة شيخ العرب. وهذا لأخير يتزعم عموماً ذرية قوية تجمع إئتلاف من البدو والفلاحين. وهو يمارس دوراً شبيهاً بدور شيخ البلد، لكنه خلافاً له يستطيع أن يضيف إلى هذه الصفة صفة الملتزم. وكل هذه الخصائص تمنحة قوة محلية عظمى قياساً إلى السلطات العامة، وذلك بقدر ما أنه خلافاً للملتزمين الآخرين، يقيم فى الأرياف وليس فى المدن. وهذا التداخل البدوى الفلاحى يقود إلى حروب بين القرى سعياً للاستيلاء على الأرض، وخاصة المياه. وتسعى كل قرية إلى أن تدير لحسابها أقرب جزء إليها من نظام الرى، وذلك على حساب الصالح العام كما هو واضح. وما أن تنحط مرجعية السلطة المركزية، حتى يتوقف المنطق العام لنظام الرى عن أن يكون محل مراعاة وفى المقابل، فإن هذا التداخل يسمح للسلطات المحلية بالتصدى على نحو فعّال لتعديات المماليك. وعندئذ فإن جباية الضرائب من جانب السلطة المركزية لا تتم إلا عبر مفاوضات وهى ظاهرة واضحة بشكل خاص فى الجزء الشرقى من الدلتا (١٩) .

ومن أهم الاصلاحات التى كان مينو يزمع ادخالها فى مصر اجراء تغيير شامل فى نظام ضرائب الأرض، ورغم أن هذا المشروع لم يخرج إلى حيز التنفيذ، فإنه يعتبر على جانب كبير من الأهمية لتشابهه من حيث الأساس مع التطورات التى جرت فيما بعد فى عهد محمد على. وكانت خطة مينو تتضمن النقاط الآتية (٢٠).

١- الغاء كل الضرائب القائمة المفروضة على الأراضى (الميرى - الفائض - المضاف - البرانى - وغير ذلك).

٢- جباية ضريبة واحدة، تتحدد نسبتها على أساس عدد الأفدنه فى القرية ونوع الأرض التى تفرض عليها الضريبة.

٣- تقسيم الأراضى إلى ثلاث فئات، ويحدد الجنرال القدر الذى يحصل عن كل فئة بعد كل فيضان سنوى.

٤- تضم فئة الضريبة الاستحقاقات الإضافية التى يدفعها الفلاحون للملتزمين

والمشايخ والكتبة، وغيرهم من صغار الموظفين لإصلاح الترع وغير ذلك من الخدمات.

٥- يحدد المراقبون فى الأقاليم عدد ونوع فدادين كل قرية، وبعد عقد اجتماع يحضره الفلاحون، يبلغونهم بالقدر الإجمالى المطلوب من القرية، وعندئذ يستطيع كل حائز للأرض أن يحسب القدر المستحق عليه طبقاً لمقدار ونوع الأرض التى يزرعها، وبعد أن يدفع ذلك القدر، لا يطالب بأن يدفع لأحد شيئاً.

٦- تعهد الجنرال بألا يزيد مقدار الضريبة على الإطلاق وبأن ينقصها فى سنوات الفيضان الضعيف عندما تكون الأراضى "شراقى" (أى لا يرويها النيل) بشرط أن يسرع الفلاحون فى دفع الضريبة الصحيحة، وإلا حصلت الضرائب بمساعدة العسكر، وتتحمل القرية النفقات الإضافية المترتبة على ارسال القوات.

٧- تقسم الضريبة الكلية إلى أربعة وعشرين جزءاً، يخصص ٢٤/١٢ منها لخزانة الجمهورية الفرنسية، ويدفع ٢٤/٣ للمشايخ، و٢٤/١ لتغطية نفقات أعمال الرى، بما فى ذلك أجور الفلاحين الذين يستتبع دفعهم هذا القسط ألا يطلب منهم القيام بالسخرة أو العمل المجانى لهذا الغرض. و٢٤/١ لتغطية مرتبات جباة الضرائب ويئول ٢٤/٧ إلى الملتزمين كتعويض طبقاً لعدد الأجزاء (القراريط) التى تكون من نصيب كل ملتزم فى القرية. وهذا القدر الأخير إما أن يذهب إلى خزانة الجمهورية فى حالة القرى التى تملكها الجمهورية، أو يدفع سنوياً للملتزمين على صورة معاش. وطبقاً للمشروع، حرم الملتزمون من حق جباية الضرائب فى القرى، كما حرم عليهم التدخل فى شئون القرية الإدارية أو القضائية. على أنه بوسع الملتزمين أن يلجأوا إلى خطة أخرى تعطيهم حقوق الملكية الكاملة لما فى حوزتهم من أراضى "الوسية" بدلا من معاش الـ ٢٤/٧

٨- تصبح الأرض التى يحوزها الفلاح ملكاً له، ويكون له حق التصرف فيها كما يشاء.

٩- تخضع كل الأراضى للضريبة، سواء أكانت أراضى "وسية" يحوزها الملتزمون، أو أراضى "أثر" يحوزها الفلاحون.

١٠- تلغى الضرائب الخاصة التى تجبى عيناً فى الصعيد، فيما عدا الضرائب المفروضة على قرى معينة.

١١- لا تفرض ضرائب على الرزق أو الأوقاف الموقوفة على مساجد أو مؤسسات

دينية بشرط أن تسجل العقارات على الوجه السليم، ويكون تسجيلها مجانياً، وتصادر الجمهورية كل الرزق والأوقاف التى لا يتم تسجيلها حتى تاريخ معين.

١٢- يعين للقرى مشايخ يشرفون على جباية الضرائب من الفلاحين، وأقباط يكونون مرءوسين لهم. ويتحمل المشايخ المشرفون بالإضافة إلى ذلك - مسئولية دفع المبالغ المقررة فى الخطة للملتزمين والمشايخ الآخرين. وكان مقرراً أن يتم تنفيذ هذا المشروع الشامل للاصلاح الضريبى بعد القيام بمسح جديد، لتحديد مقدار ونوع الأرض المزروعة فى مصر على وجه الدقه. وعلى ذلك تكونت لجنة مساحة، وأعلن أن عملية المسح على وشك البدء. ولسوء الحظ لم يقدر لعملية المسح أن تخرج إلى حيز التنفيذ، لأن الإعلان نشر فى ليلة معركة كانوب التى نشبت فى ٢١ مارس ١٨٠١، ووضعت الهزائم العسكرية التى لحقت بالقوات الفرنسية فى تلك المعركة حداً للمشروع بأسره .

الهوامـــش

(١) هنري لورانس ، شارل جيليسي ، جان كللوجولفان ، كلود ترونيكر ، الحملة الفرنسية في مصر ، بونابرت والإسلام ، سينا للنشر ، ترجمة ، بشير السباعي ، القاهرة ، ١٩٩٥ ، ص ٢٧٧ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٧٨ .

(٣) نفسه ، ٢٧٨ ، ٢٧٩ .

(٤) المعلم يعقوب ، ينكشف مراد بك عن خصم عنيد ورهيب ثم إنه بفضل عبد الله باشي يتصل بالانجليز ، أما ديزيه فيجد عوناً في شخص الأمين القبطي الذي أرسله بونابرت ، وهو المعلم يعقوب الذي ولد في القاهرة ، وفقاً لبعض المصادر في ملوي في الصعيد ، وفقاً لمصادر أخري ، يصل رلي أروع المدارج التي يطمح إلي بلوغها واحد من بني جلدته . وبفضل قدراته يصبح أمين سليمان بك أحد أهم مماليك علي بك ثم إبراهيم بك . وكان سيده يحوز كل اقليم أسيوط علي شكل التزام . وبما بشكل فعلاً استثنائياً بالنسبة لقبطي . شارك السلاح بيمينه رلي جانب سيده في المعارك ضد العثمانيين في الصعيد عام ١٧٨٦ . وقد اقترن في عام ١٧٨٢ في زواج ثان بحلبية مسيحية من المرجح أنها كاثوليكية يونانية من حيث الاصل ، وهو ما يجعله علي اتصال بهذه الطائفة جد الدينامية . ومن المؤكد أنه قد تأثر بالنزعة المصرية لكبار البكوات المماليك المتأخرين ، وذلك بالرغم من أنه قد انحاز فورا إلي الفرنسيين بعد الاستيلاء علي القاهرة . وهو ينظم الشئون المالية لحملة ديزيه بفضل درايته التامة بالآليات الضريبية المصرية ويلعب دوراً رئيسياً في تكوين شبكة مخابرات مكلفة بابلاغ الفرنسيين بتحركات المماليك . (أنظر ، هنري لورانس وآخرون ، المرجع السابق ، ص ٢٧٨ ، ٢٧٩) .

(٥) نفسه ، ص ٢٨٠ .

(٦) نفسه ، ص ٢٨٢ .

(٧) نفسه ، ص ٢٨٣ .

(٨) نفسه ، ص ٥٣٥ – ٥٤٤ .

(٩) نفسه ، ص ٥٣٠ .

(١٠) نفسه ، ص ٥٣١ ، ٥٣٢ .

(١١) نفسه ، ٥٣٢ .

(١٢) عبد الرحمن الجبرتي ، المرجع السابق ، ج ٤ ، ص ١٦ .

(١٣) هـ . ريڤيلين ، المرجع السابق ، ص ٦٧ .

(١٤) نفسه ، ص ٦٨ .

(١٥) هنري لورانس وآخرون ، المرجع السابق ، ص ٥٤٦ – ٥٤٧ .

(١٦) نفسه ، ص ٥٤٨ .

(١٧) نفسه .

(١٨) نفسه ، ص ٥٤٨ ، ٥٤٩ .

(١٩) نفسه ، ٨٦ .

(٢٠) هـ . ريڤيلين ، المرجع السابق ، ص ٧٠ – ٧٢ .

الملاحـــق

ملحق رقم (١)

دار الوثائق القومية بالقلعة ، سجلات محكمة قنا محفظة رقم ٢ وثيقة بدون رقم بتاريخ ٢٩ من شهر ذى القعدة سنة ١١٣٩هـ/١٧٢٦م قيام الشيخ همام بشحن ٣٨٠ أردب عدس، ١٠٠ أردب غلال إلى القاهرة .

حضر إلى مجلس الشرع الشريف ومحفل الدين الحنيف من اسنا الرايس عبدو ابن شعبان اللهوانى واشهد على نفسه الرايس عبدو المذكور الاشهاد الصحيح الشرع انه تسلم ووصل اليه وحمل على ظهر مركبه العائمة بفخر النيل المبارك وحضرة الصدر الاجل المكرم شيخ العرب الشيخ همام يوسف أحمد همام غلال من ناحية ادفو وعهدت العامل عبدو عيرنان العصير وغيره ذلك ثلثمائة أردب عدس بصرف ذلك وحلت وصول من حضرة المشار اليه على المعلم عبدوا المذكور بألف إردب عدس منها ما يسلمه الرايس عبدوا المذكور الثلثمائة وثمانين أردب عدس مصرى المذكورة وذلك برسم المبيع بساحة مصر المحروسة وكذلك تسلم الرايس عبدو المذكور أربعة أرادب قمح الخبزة وأما الآخر على جانب الديوان هذا. اشهد على نفسه الرايس عبدو المذكور ولقى هذا تحريرا تسعة وعشرين شهر القعدة سنة ١١٣٩هـ / ١٧٢٦م .

ملحق رقم (٢)

مصدر الوثيقة: دار الوثائق القومية، سجل محكمة قنا محفظة رقم ١، مادة بدون رقم بتاريخ ٢٢ جمادى الأولى عام ١١٨٠هـ/١٧٦٦م بخصوص تسليم ٣١ الف أردب غلال إلى ديوان همام باشا

إنها وكان لوقت ما فيه حرره الفقير رضوى احمد الموكل بفرجوط (فرشوط)

بالمحكمة الشرعية المطهرة المرعية بفرجوط المحمية من الأعمال الجرجاوية بين يدى متوليها فقير مولاه الحاكم الشرعى الراقم خطه ومهره فيه اعلاه أقر وأشهد على نفسه الرجل ياقوت ابو سحلى الحبشى مقدم باب امارة شيخ العرب والسادة شيخ مشايخ

الهوارة فخر السادة بنى الحسين والاشراف سلالة عبد المطلب بن عبد مناف أمير الصعيد سيدنا ومولانا سيف الدولة الأمير همام باشا سيبيك الحسينى انه مستلم من سيدنا ومولانا شيخ العرب الأمير الشريف أبو على ابن الأمير على سليمان الهوارى محمد بكار همام سيبيك الحسينى القاطن بقنا احدى وثلاثين الف اردب من البر المسلمة اليه من الملتزمين واغات الغلال وذلك استحقاق ديوان مولانا الأمير همام باشا وثبت مضمونه ذلك لدى الحاكم الشرعى المومى اليه اعلاه وحرر وجرى فى اثنين وعشرين جمادى الاولى سنة ١١٨٠هـ/١٧٦٦م . من الهجرة النبوية.

شهد بذلك الفقير اللوى الشريف السلطانى الامير ريان احمد محمد همام عمر ريان سيبيك الحسينى عفى الله عنه.

الفقير أحمد عبد الله محمد الشافعى الانصارى عفى الله عنه.

توقيعـــات

ملحق رقم (٣)

دار الوثائق القومية بالقلعة ، سجلات محكمة أسنا محفظة رقم ٣ وثيقة بدون رقم بتاريخ رابع عشر رمضان من شهور عام ١١٤٦هـ/١٧٣٣م .

حصل التوافق والتراضى ما بين الصدر الاجل المحترم المكرم حضرة شيخ العرب الشيخ يوسف أحمد همام والصدر الاجل المحترم المكرم شيخ العرب الشيخ عيسى أحمد همام والصدر الاجل المحترم شيخ العرب الشيخ حسن ابواكل من قبل قسمت ولاية اسنا المشار اليه الشيخ يوسف خاصة بحق القضى اثنى عشر قيراط من اصل اربعة وعشرين قيراط مال اليه بموجب تقسيط سنوى التلت ثمانية قراريط من أصل أربعة وعشرين قيراطا ومال اليه بالنزول والمفروغ من الشيخ أبو بكر السدس أربعة قراريط والشيخ عيسى والشيخ حسين أبو بكر بحق النصف الثانى عشر قيراطا بما فى ذلك ما هو للشيخ عيسى خاصة التلت ثمانية قراريط وما هو للشيخ حسين أبو بكر السدس اربعة قراريط جعلت الاربعة والعشرين قيراط المذكورة فيه اعلاه بيان ذلك ما خص حضرة المشار اليه الشيخ يوسف من المحلات المقسومة ناحية ادفو وناحية

الدغيمة وناحية الرمادى وتوابعهم من جروف وجواير وناحية الحجر على كاملها قبلى وبحرى وتوابعهم من جروف وجزاير وناحية السرواتة وجزيرة الصدفية وتوابعها وناحية السبعية ومساحة جميع ذلك مارنى تصريف المشار اليه المذكور فيه أعلاه والذى خص الشيخ عيسى والشيخ حسين أبو بكر من المحلات المقسومة من ناحية البصيلية وناحية الكلح والصعايدة وتوابعهم من جروف وجزاير خارجا عن جزيرة الحجر لكون انها من داخل ولاية الحجر فى حصت الشيخ يوسف المشار اليه ما هو للشيخ عيسى فى المحّلات المقسومة المذكورة فلنا النصف ثمانية قراريط وما هو للشيخ حسين حسين فى المحلات المقسومة المذكور التلت فى النصف اربعة قراريط جعلت ذلك النصف المذكورة واما المحلات الباقية بينهم على سبيل الروك وهى ناحية الجعافرة شرقا وغربا وناحية بنى حماية خارجا من السبعية والمدعمة والرمادى لكون اتم من داخل حصت المشار اليه الشيخ يوسف المتقدم ذكرها وأما محلات الروق الباقية المذكورة ما هو للشيخ النصف اثنى عشر قيراط وما هو للشيخ عيسى التلت ثمانية قراريط وما هو للشيخ حسين أبو بكر السدس اربعة قراريط جملت الاربعة وعشرين قيراط فى المحلات الباقية على الروك فموجب ذلك صار كلامهم يتصرف فيما بساير التصرفات الشرعية وكلا منهم بقيام دفع ما عليه منهم من مال الميرى ومصاريف الولاية بجانب الديوان على قدر حصته من ابتداء سنة ١١٣٦هـ وما بعدها من السنين ما حصل بينهم رابع شهر رمضان من شهور عام سنة خمسة واربعين ومماية والف/ ١٧٣٢م .

كاتب ذلك الفقير

حمد عمر عبادة

الحاج سليمان ابن

الخطيب محمود

السديدى القرعى

ملحق رقم (٤)

مصدر الوثيقة دار الوثائق القومية بالقلعة سجلات محكمة اسنا محفظة رقم ٢ وثيقة رقم (٤٣) بتاريخ ٢٥ شهر جمادى الاول عام ١٢٢١هـ/١٨٠٦م استلام احد الاشراف نصيب زوجته من الايجار والتى حصلت عليه بموجب الميراث الشرعى من والدها

الامر كما ذكر فيه	الأمر كما ذكر فيه
شهد بذلك الأمير الشريف	عبد الرحيم حمد الطابع المولى قنا
احمد ريان احمد محمد همام	قوص القوصير
عمر ريان همام سيبك	غـ ٤٣

بمحكمة مدينة قنا المحمية حضر بالمحكمة المشار اليها فخر السادة الاشراف ومولانا السيد على بن مولانا على ابو على الأمير على بن سيدنا سليمان الهوارى بن مولانا محمد بن مولانا بكار بن امير الصعيد وبرقة سيدنا همام سيبك المفخر الحسينى واشهد على نفسه انه قبض وتسلم من فخر السادة الاشراف الشريف على ابن الأمير الشريف عبد الله الحسينى من امراء مكة المكرمة القاطن بها مبلغا وقدره من الريالات الذهبية اربعمائة ريال والمقبوضون به بالتمام والكمال بحضرة مولانا الأمير عبد المغيث محمد بن الرشيد ابو المكارم سيف الاسلام بكار همام سيبك والقدر المذكور دفعه الشريف على عبد الله إلى مولانا الأمير عمر على ابو على الهمامى نظير الريع وايجار ما يخص زوجته الشريفة فاطمة مع بنت الأمير عبد الله المكى الحسينى الموكل شرعا عنها بموجب توكيل شرعى من محكمة قنا وذلك من مخلفات المرحوم والدها الكائنة بينبع مكة ومن مخلفات والدتها الكائنة بمدينة طنطا وصار لا يستحق ولا يستوجب جهة الشريف على شقيق زوجته من جهة السنين الماضية شيئا أصلا لا قليلا ولا كثيرا.

ثبت مضمون ذلك لدى الحاكم الشرعى المومى اليه اعلاه.

وحرره فى خمسة وعشرين من شهر جمادى الاولى سنة ١٢٢١هـ/١٨٠٦م كاتب احمد عفو الله ومصطفى عبد الله عفا الله عنه

شهد بذلك

الفقير احمد على بخيت القناوى صفر السيد أبو المجد، الفقير أحمد غزالى الفقير محمد أحمد جودى

ملحق رقم (٥)

مصدر الوثيقة سجلات المحكمة الشرعية، سجلات اسقاطات القرى السجل رقم (٣)، وثيقة رقم (٣٢) ص ١٢ بتاريخ ٦ رجب عام ١١٤٥هـ/١٧٣٢م

لدى مولانا شيخ الاسلام بحضرة كل من الشيخ العمدة الفاضل نور الدين على القبانى بن الشيخ على الاجهورى والزينى خليل بن ابراهيم من طايفة مستحفظان دام كمالهما استأجر فخر امثاله المكرمين الأمير محمد بن عبد الله تابع على كتخدا مستحفظان لتعيين من مؤجره فخر الاماجد المكرمين الجناب المكرم الأمير محمد اوده باشى عزبان المرحوم أحمد فأجره جميع الحصة التى قدرها السدس قراريط من أصل اربعة وعشرين قيراط تابعا ذلك فى كامل أراضى ناحية أبو تيج تابع ولاية دجرجا المعلوم ذلك عين شرعيا والجارى ذلك فى تصرف وتحدث والتزام المؤجر المرقوم إلى ذلك السيد بالالفاظ الشرعى من قبل المستأجر المرقوم فى نظير ما قبض منه عن حلوان ذلك وقدره من الفضة الانصاف العددية الديوانية خمسة وعشرون الف نصف فضة ديوانية بجانب الزنجرليةماية نصف وسبعة انصاف فضية والفندقلى يليه نصف فضة واربعة وثلاثون نصف فضة كما ذلك معين ويتروح بحجة الاسقاط لذلك المسطرة من هذه المحكمة الموافقة لتاريخه وشهوده وله ولاية انجاز ذلك وقبض أجرته بالطريق الشرعى وبالتصادق على ذلك لينتفع المستأجر المرقوم بذلك بالزرع والزراعة والتجرة والتجارة وكيف اشار الانتفاع على الوجه الشرعى لواجب سنة كاملة اثنى عشر شهرا اولها غرة شهر تاريخه دوناه وغايتها غاية جمادى الثانى سنة ستة واربعون وماية والف بأجرة قدرها عن ذلك لواجب السنة المذكورة من الفضة الأنصاف العددية

الديوانية خمسة آلاف نصف فضة كان لاحق للمؤجر المرقوم فى الحصة المذكورة من فرض بتصرف ولا تحدث ولا بالتزام ولا بغير ذلك وكانت عايده راجعة إلى تصرف وتحدث والتزام المستاجر المرقوم كما كانت والا فهى باقية إلى تصرف وتحدث والتزام المؤجر المذكور اعلاه الشرعى المقبول من كلا منهم بالطريق الشرعى وثبت الا انها لدى مولانا شيخ الاسلام المشار اليه اعلاه بشهادة الشهود ثبوتا شرعيا وحكم بموجب ذلك حكما شرعيا فى سادس رجب سنة خمسة واربعون وماية والف / ١٧٣٢م .

ملحق رقم (٦)

مصدر الوثيقة : سجلات المحكمة الشرعية، سجلات اسقاطات القرى، السجل رقم (٣) مادة رقم (٧) بتاريخ عام ١١٤٥هـ/١٧٣٢م. اسقاط من جانب الأمير أحمد بن عبد الله مستحقطان عن مساحة ٣ قراريط بقنا

اشهد على نفسه الأمير أحمد بن عبد الله مستحفظان المعروف بكاتب خارندار الجناب العالىٔ الأمير أحمد كتخدا مستحفظان سابقا الشهير بالخربوطلى وهو باكمل الاوصاف أنه فرغ واسقط حقه للأمير عثمان بن عبد الله مستحفظان تابع الأمير أحمد كتخدا المشار اليه فى التصرف والتحدث والالتزام بجميع الحصة التى قدرها الثمن ثلاثة قراريط من أصل ٢٤ قيراط شايعا فى كامل أراضى ناحية مال حماية قرية زهرة عن قنا وقف نظير على باشا تابع ولاية الاشمونين المعلوم ذلك له شرعا الجارى ذلك فى التصرف والتحدث والمسقط وذلك ابتداء من شهر توت القبطى نظير الحلو تم وذلك من الفضة أنصاف العددية الديوانية ٢٥ ألف نصف فضة ديوان بحساب الفندقلى ماية ٢٤ نصف الفضة والزنجرلى ماية ونصف سبعة ونصف سبعة انصاف فضة القدر الشرعى لقاذه وعدد الحاج تاجر الصراف بخط باب زويلة ابن المرحوم الحاج سليمان مجشع ومقتضى ذلك صار الأمير خليل جوربجى عزبان المسقط المستحق والتصرف والالتزام لجميع الحصة المسقطة.

تحريـراً فى عام ١١٤٥هـ / ١٧٣٢م .

ملحق رقم (٧)

مصدر الوثيقة سجلات المحكمة الشرعية، سجلات اسقاطات القرى، السجل رقم (٣) مادة رقم (١٥) بتاريخ ١٨ جمادى الاخره عام ١١٤٥هـ/١٧٣٢م اسقاط لأحد الأشراف وقدرها قيراطان بولاية الاشمونين.

أشهد على نفسه الأمير عثمان كتخدا مستحفظان سابقا ابن المرحوم الحاج على الجندولى وهو الوكيل الشرعى عن محمد على أنه شرع ... الخ لفخر الاشراف السيد الشريف ابراهيم مستحفظان ابن المرحوم السيد على الرومى من التصرف والالتزام فى الحصة ٤ قيراط بكامل ناحية دورة بيرنام المعروفة بديروط الشريف تابع ولاية الاشمونين وجميع حصة قدرها قيراطان من اصل ٢٤ قيراط بكامل اراضى ناحية دورة المشون تابع ولاية الاشمونين. فى نظير ما قبضه عن حلوان ذلك وقدره من الفضة الانصاف ٥ر٣٧ ألف نصف فضة ديوانى.

تحريراً فى ١٨ جمادى الاخرة سنة ١١٤٥هـ/ ١٧٣٢م .

ملحق رقم (٨)

مصدر الوثيقة سجلات المحكمة الشرعية، سجلات اسقاطات القرى، السجل رقم (٣) المادة رقم (١٧) بتاريخ غاية جمادى الآخر عام ١١٤٥هـ/١٧٣٢م

أجر فخر الاماجد الحاج حسن عبد الله مستحفظان أوده باشى مستحفظان تابع الأمير المرحرم ميسو كتخدا مستحفظان بالطريق الشرعى وفخر الاشراف المكرمين السيد الشريف ابراهيم مستحفظان ابن السيد على الرومى استأجر لنفسه الحصة التى قدرها الربع ستة قراريط اراضى ناحية تحسن الاشمونين التى آلت اليه من قبل المستأجر المذكور بوكالة الشرعية عن ولده من الحجة المسطرة من هذه المحكمة الموافق وله ايجار ذلك وقدر أجرته لينتفع المستأجر بذلك بالزراعة والاجرة والايجارة وجميع الانتفاع بالوجه الشرعى لواجب سنة كاملة اثنى عشر شهرا أولها عشرة شهر رجب الفرد الحرام سنة وغايتها غاية جمادى الاخرة سنة ١١٤٦هـ بأجرة قدرها عن ذلك

لواجب السنة المذكورة من الدنانير الذهب الزنجرلى ماية دينار و٣٠ ذهبا زنجرليا أجرة مسلمة خالصة ويؤجر المستأجر لمؤجره فى غاية السنة المذكورة خارج ذلك عما يقوم به المستأجر بما على الحصة المذكورة المال لجانب الديوان العالى وتوابعه والكشوفية والخدم والرزق والاوقاف وجرف الجسور وسائر المصاريف الكلية والجزئية لواجب السنة المذكورة وليس على موجره المذكور شئ من ذلك القيام الشرعى ايجاره شرعية واشتمل على الايجاب والقبول والتسلم والتسليم الشرعيان بعد النظر والمعروفة بذلك علما وخبرة نافيين للجهالة شرعيا وتصادق على ذلك وعلى أنه اذا أحضر المستأجر أو ولده رضوان الموكل المذكور نظير مبلغ الحلوان المذكور مع أجرة المذكور فى غاية السنة المؤجرة المذكورة وجملة ذلك ٦٠٠ دينار و ٣٣ ذهباً زنجرليا وأخبر ذلك فى غاية كان لاحق لمؤجر ولا محجور مذكور بالحصة المذكورة بالناحية المذكورة فى التصرف ولا بالتحدث ولا بالتزام وكانت عايدت راجعة إلى تصرف والتزام وولده حكما شرعيا وبه شهد وحرر. فى جمادى الاخر سنة خمسة واربعين وماية وألف/ ١٧٣٢م .

ملحق رقم (٩)

مصدر الوثيقة سجلات اسقاطات القرى – سجل رقم ٣ ص ١٨ مادة ٥٠، بتاريخ ٢٠ جمادى الآخر عام ١١٤٥هـ/١٧٣٢م اسقاط لعدة مساحات نظير مبلغ حلوان معين من التزام محمد عبد الله تابع حسن جاويش .

لدى مولانا شيخ الاسلام اشهد على نفسه فخر الاماثل والاعيان الجناب العالى الأمير حسن باش جاويش مستحفظان بن عبد الله تابع المرحوم الأمير سليمان كتخدا مستحفظان الشهير بالقازدغلى بأن التوكيل الشرعى عن كل من على وصيف ومحمد عبد الله تابع حسن جاويش الثابت توكيله عنهم فى شأن ذلك وفيما يذكر فيه لدى مولانا شيخ الاسلام المشار إليه اعلاه شهادة كل من الشيخ شمس الدين محمد بن الشيخ ياسين اليلبعاوى والشيخ محمد بن عمر مستحفظان الشهير بالطباق ثبوتا شرعيا شهوده الاشهاد الشرعى وهو بأكمل الأوصاف المعتبرة شرعا أنه فرع ونزل وأسقط حق موكليه المذكورين أعلاه لفخر امثال المكرمين الأمير يوسف أفندى بن عبد الله

مستحفظان تابع المرحوم الأمير حسن كتخدا مستحفظان القازدغلى كان من التصرف والتحدث والالتزام والتقسيط بجميع الحصة التى قدرها قيراطان اثنان وثلثا قيراط من أربعة وعشرين قيراطا تابع ذلك فى كامل أراضى ناحية بنى جدير تابع ولاية اطفيح وجميع الحصة التى قدرها قيراطان اثنان وثلثا قيراط من أربعة وعشرين قيراطا تابعا فى كامل أراضى ناجية جزيرة المغارة وجزايرها وجروفها وقف مصطفى سنان تابع ولاية اطفيح المذكورة وجميع الحصة التى قدرها قيراطان اثنان وثلثا قيراط من اصل اربعة وعشرين قيراطا تابعا ذلك من كامل اراضى ناحية فتيلة البيضا بولاية البهنساوية المعلوم ذلك عند رباعى والجارى الحصة قدرها قيراطان اثنان وثلثا قيراط من ناحية بنى جدير المذكورة والحصة التى قدرها قيراطان اثنان وثلثا قيراط من ناحية جزيرة المغارة وجزايرها وجروفها المذكورة اعلاه يويه فهداهما بذلك سوية التقسيط من الديوان المؤرخين بتاريخ واحد وهو خامس عشر من ربيع الاخر سنة أربعة وأربعين ومائة وألف والحصة التى قدرها قيراطان اثنان وثلثا قيراط من ناحية فتيلة البيضا المذكورة اعلاه فى تصرف وتحدث والتزام محمد عبد الله تابع حسن جاويش الموكل المرقوم اعلاه شهد له بذلك التقسيط الديوانى المؤرخ فى خامس عشر ربيع الاخر المذكور سنة اربعة واربعين وماية وألف المذكور وللامير حسن باش جاويش الوكيل المرقوم ولاية اسقاط ذلك بالطريق الشرعى وبالتصادق على ذلك فراغا ونزولا والقاطن باش جاويش الوكيل المرقوم اعلاه ولاية اسقاط ذلك بالطريق الشرعى وبالتصادق على ذلك فراغا ونزولا والقاطن شرعيان تبا ذلك خاليا عن رهن ووعد وذلك ابتداء من توت القبطى سنة خمس وأربعين وماية وألف الخراجية عن طيب قلب وانشراح صدر لما علم الوكيل المسقط المذكور لموكليه المذكورين اعلاه فى ذلك من الخط والمصلحة باعترافه بذلك الاعتراف الشرعى وقبل ذلك منه لنفسه الأمير يوسف أفندى المسقط له المرقوم أعلاه قبولا شرعيا وذلك فى نظير ما قبض الأمير حسن باش جاويش مستحفظان الوكيل المسقط المرقوم من الأمير يوسف افندى المسقط له المذكور أعلاه عن حلوان ذلك وقدره من الفضة الانصاف العددية الديوانية ماية ألف نصف واحدة وخمسة وثلاثون ألف نصف فكة ديوانية بحساب الزنجرلى ماية ونصف فضة الفندقلى وبمقتضى ذلك

أعلاه صار الأمير يوسف أفندى المسقط له المرقوم أعلاه يستحق والتحدث والالتزام والتقسيط بجميع الحصة المذكورة من النواحى المرقومة من ابتداء توتة فى نظير مبلغ الحلوان المقبوض المرقومة دون المسقط وموكلين المذكورين أعلاه ودون كل احد الاستحقاق الشرعى بالطريق الشرعى للمقتضى الخرج أعلاه وتصادقا على ذلك كله تصادقاً شرعياً وثبت الأشهاد بذلك كله تصادقا شرعيا وثبت الاشهاد بذلك لدى مولانا شيخ الاسلام المشار اليه اعلاه بشهادة شهوده ثبوتا شرعيا وبه تحرر فى عشرين جمادى آخر سنة خمس وأربعين وماية وألف/ ١٧٣٢م .

ملحق رقم (١٠)

مصدر الوثيقة سجلات المحكمة الشرعية، سجلات اسقاطات القرى، الوثيقة رقم ٤١، السجل رقم (٣) بتاريخ ٢ رجب عام ١١٤٥هـ/١٧٣٢م تنازل الأمير على كتخدا إلى السيد عبد الله الشريف عن مساحة قدرها ٨ قراريط بناحية التبرانية بولاية الجيزه .

لدى مولانا شيخ الاسلام بعد أن حدد واتعاظ الرباعى من قدوة الاكابر والاعيان عين ذوى المفاخر والشأن والجناب المكرم والمفخم له المعظم الأمير على كتخدا طايفة عزبان سابقا الشهير بالجلفى لفخر عزة السادة الاشراف الكرام صفوة بن عبد مناف الفخام السيد الشريف عبد الله بن المرحوم السيد الشريف أحمد الأمير من التصرف والتحدث والالتزام والتقسيط بجمبع الحصة التى قدرها الثلث ثمانية قراريط من اصل اربعة وعشرين قيراطا شايعا للتصرف فى كامل اراضى التبرانية وغيره تابع ولاية الجيزة أن ابتداء توت القبطى افتتاح سنة خمس وأربعين وماية وألف الخراجية فى نظير ما قبض من حالة الاسقاط عن حلوان ذلك الحصة المرقومة وقدرها ثمانية أكياس مصرية ديوانى وزيادة على ذلك ثمانية عشر ألف فضة ديوانى القبض الشرعى على الحكم المعين والمشروح والمبين والموضوح بحجة الاسقاط لذلك الشرعية المسطرة من هذه المحكمة المؤرخة فى رابع عشر ربيع الاول سنة تاريخه أدناه أشهد على نفسه مولانا الأمير على كتخدا المشار اليه اعلاه شهوده الاشهاد الشرعى وهو بأكمل الاوصاف المعتبرة شرعيا انه قبض وتسلم ووصل اليه من السيد الشريف عبد الله الامين المسقط

له المذكور اعلاه مبلغا وقدره من الفضة الانصاف العددية الديوانية ماية ألف نصف واحدة وسبعة الاف نصف فضة فلورين بعد ذلك اربعة اكياس مصرية ديوانى غير كل كيس منها خمسة وعشرون الف نصف فضة ديوانى وزيادة على ذلك سبعة آلاف فضة وبعض انصاف فضة مضاف ذلك لمبلغ الحلوان عن الحصة المسقطة المذكورة بأعاليه قبضا شرعيا وتسليما ووصولا شرعية بتمام ذلك وكماله باعتراف بذلك الاعتراف الشرعى ولم يتأخر لمولانا الأمير على كتخدا المشار اليه السيد الشريف عبد الله الأمير المشار اليه بعد يستحق التصرف والتحدث والالتزام والتقسيط بجميع الحصة المذكورة من الناحية المرقوم من بعد المرقومة فى نظير مبلغ الحلوان المقبوض أولا وثانيا المعين أعلاه الذى صار جملته ثلاثة عشر كيسا مصريا ديوانى على الحكم المشروح بعاليه دون المسقط المشار اليه ودون كل واحد للمقتضى المشروح وتصادقا على ذلك بحضور فخر الاعيان الأمير سليمان جوربجى طايفة عزبان المعرف سابقا بخازندار الأمير على كتخدا المشار اليه بحضور فخر الاعيان الأمير سليمان أوده باش عزبان الجوخى الشهير والشيخ العمدة الضابط زين الدين عبد الله بن المرحوم جعفر القبانى بوكالة القطن واطلاعهم على ذلك اطلاعا مرعيا التصادق الشرعى وثبت الاشهاد بذلك لدى مولانا شيخ الاسلام المشار اليه اعلاه بشهادة شهوده ثبوتا شرعيا وبه شهد وحرر فى ثانى شهر رجب الفرد الحرام من شهور السنة خمس وأربعون وماية وألف/ ١٧٣٢م .

ملحق رقم (١١)

مصدر الوثيقة سجلات المحكمة الشرعية، سجلات اسقاطات القرى، السجل رقم (٣) مادة رقم (٥٥) ص ٢٠، بتاريخ ٨ رجب عام ١١٤٥هـ/١٧٣٢م

اسقاط لصالح الأمير يوسف بك

لدى مولانا شيخ الاسلام أشهد على نفسه فخر الاماجد المعظم الجناب المكرم ابراهيم أوده باش طايفة عزبان تابع المرحوم الحاج عبد الله المشهدى من أعيان التجار بمصر المحروسة كان الوكيل الشرعى عن كل من حسن تابع حسن جلبى مستحفظان وسليمان تابع حسن جلبى وعلى تابع حسن جلبى الثابت توكيله عنهم فيما يذكر فيه

لدى مولانا الشيخ الامام المشار اليه اعلاه بشهادة كلا من الجانب العالى الأمير ابراهيم كتخدا المقر العالى الأمير يوسف بيك الآتى ذكره فيه والشيخ العمدة الفاضل جمال الدين يوسف الامام بنزل الأمير يوسف بيك المذكور بن المرحوم الشيخ محمد والامير اسحاق بن عبد الله تابع المقر العالى على بيك الكبير أمير الحاج الشريف المصرى حالا ثبوتا شرعيا شهوده والاشهاد الشرعى وملما بأجمل الاوصاف المعتبرة شرعيا يتم فرغ ونزل وانقد موكلين الثلاث المذكورة أعلاه لقدوة الأمراء الكرام كبير الكبراء الفخام ميراللو الشريف السلطانى وصاحب القلم المنيف الخاقاين المقصد الكريم العالى حاوى رتب المعالى الأمير يوسف بيك محمد قيطاس حاكم ولاية البهنساوية حالا من التصرف والتحدث والالتزام والتقسيط بجميع الحصة التى قدرها الربع ستة قراريط من أصل أربعة وعشرين قيراطا تابعا ذلك فى كامل أراضى ناحية المحرص وجميع الحصة التى قدرها الثلثان ستة عشر قيراطا على الشيوع فى كامل أراضى ناحية الرواق وجميع الحصة التى قدرها الثمن ثلاثة قراريط من ناحية ساقية موسى كل منهم تابع ولاية الاشمونين المعلومة ذلك عنده شرعيا والجارى ذلك جميعه فى تصرف وتحدث والتزام الموكلين المرقومين على ما بين فيه ما هو فى تصرف وتحدث والتزام على تابع حسن جلبى المذكور ستة قراريط من ناحية المخرص المذكور وما فى تصرف وتحدث والتزام حسن تابع حسن جلبى مستحفظان المذكور ستة عشر قيراطا من ناحية الرواق المذكورة ثلاثة قراريط من ناحية ساقية موسى المذكورة بتعهد لكل منهم بحصته من كل الثلاث تقاسيط الدواوين المؤرخين بتاريخ واحد وهو ثامن من غرة جمادى الآخرة سنة أربعة وأربعين وماية وألف وللوكيل المرقوم ولاية اسقاط ذلك بالطريق الشرعى وبالتصادق على فقد فرغا ونزولا واسقاط شرعيا من ابتداء توت القبطى سنة خمس وأربعين وماية وألف الخراجية عن طيب قلب وانشراح صدر لما علم الوكيل المذكور لموكليه المرقومين فى ذلك من الخط والمصلحة باعتراف بذلك الاعتراف الشرعى وقبل ذلك منه لنفسه الأمير يوسف بيك المسقط له المشار اليه اعلاه قبولا شرعيا وذلك فى نظير ما قبض الوكيل المسقط المرقوم له المومى اليه اعلاه عن حلوان ذلك وقدره من الفضة الانصاف العددية الديوانية ستون الف نصف فضة ديوانى

بحساب الزنجرلية ماية نصف وسبعة انصاف فضة والفندقلى ماية نصف وأربعة وثلاثون فضة القبض الشرعى بتمام ذلك وكماله بحضرة شهوده ومن ذكر اعلاه وبمقتضى ذلك وبما شرح اعلاه الأمير يوسف بيك المسقط له المشار اليه اعلاه يستحق التصرف والتحدث والالتزام والتقسيط بجميع الثلاث حصص المذكورة من النواحى المرقومة من ابتداء السنة المذكورة فى نظير مبلغ الحلوان المقبوض المذكور دون الأمير ابراهيم أوده باشى عزبان لكل المسقط المرقوم وموكلين الثلاث المذكورين دون كل احد الاستحقاق الشرعى بالطريق الشرعى شيخ الاسلام المشار اليه اعلاه وشهادة شهودة ثبوتا شرعيا وبه شهد فقد تحرر فى ثامن شهر رجب سنة خمس وأربعين وماية الف/ ١٧٣٢م .

ملحق رقم (١٢)

مصدر الوثيقة : دار الوثائق القومية بالقلعة سجلات محكمة قنا محفظة رقم ٢ وثيقة بدون رقم وبدون تاريخ

خلاف على أرض بين شيخ العرب همام وبين أهل الملاك

حضر إلى مجلس الشرع الشريف ومحفل الدين المنيف بمدينة اسنا جواب مشمول بختم حضرت الصدر الاجل المحترم المكرم حضرت شيخ العرب الشيخ همام يوسف أحمد همام من مصونة المنيف حجر العصاة المعتمدين, كلا من عبد الله أحد الخواصى الجوالة بنواحى بنى جميلة وأظهر كمن يده القاضى يوسف أحمد صابر بعد السلام عليه ضاف أنك تحضر بناحية القصايمة يوم تاريخه تحلفهم من قبل طين وعيش والذى يحلف أن الطين ملكه واملك عمارة وبيعا الذى يحلف عليه يبقا استحقاقه ماوجب إلى سواله وتوجه الحاكم الشرعى لنا حيث القطامية من الطين المعلوم وحضر أهالى القصايمة وحضر بصحبتهم الشيخ أحمد ابن على منصور تيتى وقاسوا الطين المغلوط منهم ماية وتسعين قصبة ما يقبضه الفلاحين مقبل بحر من على حد طين القصايمة إلى حد طين السريب ثم بعد لكل مطلب أحمد أبو على تحليف أهالى القصايمة من الاتالفة

يكون أن أحمد أبو على مديحى بأن الطين المذكور من هلت تمت عليه وحكروا أهالى القصايمة الامين حكيم توقيعهم على يد الملتزمين الشيخ عليش سلام حمادى وأخيه همام وأخيهم محمد ورجب أبو سليم وأحمد أبو منصور حمادى المذكورين تحلفوا هما وهما عليهم ويستحقوا التلت عائد فخراط بسط فى الطين المذكور وجامع (ابن منصور محمدون) ابن محمد أبو عربية وأحمد ابن بدر أبو عربية وسلامة منصور الملقب محمدون المذكورين يحلفوا هما وجماعتهم وسمعا ثامن قراريط فى الطين المذكور وسليمان أبو عثمان والشيخ سهيب عيسى منصور بتبنى ومنصور ابن سليمان أبو اوين وسالم وأخيه موسى أولاد العونوى ومنصور ابن على منصور يسن وأحمد ابن عيسى منصر سى المسامعة وسمعوا القلب بما من قراريط فى الطين المذكور فلما سرعوا أن يحلفوا المذكورين قام بعضهم ما تم الصلح.

ملحق رقم (١٣)

مصدر الوثيقة سجلات المحكمة الشرعية، سجلات اسقاطات القرى، السجل رقم (٣) مادة (٥٧) بتاريخ ١١ رجب الفرد الحرام ١١٤٥هـ/١٧٣٢م.

اسقاط مساحة قدرها ١٦ قيراط من الأمير قيطاس أمير الحج إلى الأمير يوسف بك

لدى مولانا شيخ الاسلام بمعرفة قدوة الأمراء الكرام كبير الكبير الفخام ميراللو الشريف السلطانى وصاحب العلم المنيف الخاقاين واحد العصر والاوان فريد الدهر والزمان ناشر اعلام الامن والامان خافض رايات الظلم والعدوان المعز الكريم العالى حاوى رتب المجد والمعالى مولانا الأمير محمد بيك قيطاس والحاج الشريف المصرى سابقا أيد الله تعالى سيادته على الدوام بجاه سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام أشهد على نفسهما افتخار الأمراء الكرام عمدة الكبير الفخام المقر الكريم العالى حايز زينة المفاخر والمعالى الأمير يوسف بيك محمد قيطاس حاكم ولاية البهنساوية حادة وشهد الاشهاد الشرعى وهو بحمد الله تعالى فى كمال صحته وسلامته واختياره وطواعية جواز الاشهاد عليه بما أنه فرغ ونزل واسقط حقه لفخر ارباب والوجاهه والافعال مولانا الشيخ بدر الدين حسين بن المرحوم الشيخ أديب كيروا المعروف بمستوفى

المرحوم المقر العالى مولانا الأمير قيطاس بيك امير دفتردار مصر المحروسة كان من التصرف والتحدث والالتزام والتقسيط بجميع الحصة التى قدرها الثلثان ستة عشر قيراطا من أصل أربعة وعشرين قيراطا شايعا ذلك فى كامل ناحية اراضى ناحية الرواق تابع ولاية الاشمونين المعلوم ذلك عن شرعيا والجارى ذلك فى تصرف وتحدث والتزام الأمير يوسف بيك المسقط المشار اليه يشهد له بذلك حجة الاسقاط الشرعى من هذه المحكمة المؤرخة فى تاريخه ثامن شهر رجب الفرد الحرام وهو شهر تاريخه ادناه والتقسيط الديوانى المركب على الشيخ حسين تابع يوسف جلبى مستحفظان المؤرخ فى ثامن من غرة جمادى الآخر سنة اربعة واربعون ومماية والف وله ولاية اسقاط ذلك بالطريق الشرعى وبالتصادق على ذلك فراغا ونزولا واسقاط الشرعيات من ابتداء توت القبطى سنة خمسة واربعين ومماية والف الخراجية عن طيب قلب وانشراح صدر لما يحكم للمسقط المرقوم المسقط له المذكور اعلاه فبقى رده شرعيا وذلك فى نظير ما قبض المسقط المشار اليه اعلاه من المسقط المرقوم له عن حلوان بهم وقدره من الدنانير الذهب الزنجرلى السلطانى أربعمائة دينار ذهبا بخمسة آلاف فقبض الشرعى بتمام ذلك وكماله بحضرة شك وده وبمقتضى ذلك وبما شرح أعلاه صار مولانا الشيخ حسن المسقط له المرقوم يستحق التصرف والتحدث والالتزام والتقسيط بجميع الحصة المذكورة من الناحية المرقومة بناء ذلك من مسقط السنة المذكورة نظير مبلغ الحلوان المقبوض المرقوم دون الأمير يوسف بيك المشار اليه بعد اعلاه ودون كل الحدود الاستحقاق الشرعى بالطريق الشرعى للمقتضى المشروح اعلاه وتصادقا على ذلك كله تصادقا شرعيا مقبولا بالطريق الشرعى من ذلك بجميع بحضور كل من الجناب العالى الأمير ابراهيم أغا كتخدا الأمير يوسف بيك المشار اليه اعلاه والشيخ الفاضل جمال الدين بن يوسف بن المرحوم الشيخ محمد الامام بمنزل الأمير يوسف البك اعلاه والامير اسحاق بن عبد الله تابع المخفر العالى الأمير على بيك الكبير امير الحاج الشريف المصرى حالا واطلاعهم على تقديم اطلاق مرعيا وثبت الاشهاد وذلك لدى مولانا شيخ الاسلام المشار اليه اعلاه بشهادة شهوده ثبوتا شرعيا وبه شهد وحضر فى حادى عشر شهر رجب الفرد الحرام سنة خمسة واربعين ومماية وألف/ ١٧٣٢م .

ملحق رقم (١٤)

مصدر الوثيقة دار الوثائق القومية بالقلعة سجلات محكمة قنا محفظة رقم (١) وثيقة بدون رقم بتاريخ عشرة من شهر شعبان سنة ١١٨٧هـ/١٧٧٢م تعهد من جانب بعض العرب بدفع قيمة خراج الأرض إلى حفيد شيخ العرب همام.

ولما كان يوم تاريخه عشر من شهر شعبان سنة ١١٨٧هـ حضر لدى شهود كل من الشيخ عمارة سالم مرادى والشيخ نصر منصور وعمر المراسى والشيخ جوده محمد والشيخ شحاتة عتريس وموسى محمد وعبد الغنى محمد وكامل مشايخ المولبات وأهالى الجميع من عربان ناحية البصيلة وافتى واسمعوا على أنفسهم أنهم قعدوا والتزموا بالخراج المطلوب منهم لجانب الديوان العالى قديم وجديد من المال والغلال واعلم يدفعون بالتمام والكمال إلى حضرت الجانب العالى حصتهم الصدر الاجل المحترم حفيد شيخ العرب ابن اسماعيل على اسماعيل أحمد همام والبيت الذى بمعد من فضلاً فى دفع الخراج المطلوب محلهم المال والف من العربان الركيزة يكونوا الجميع والحاكم الذى من طرف الديوان عليه ويطردونه من المحل ويخربوه واعمل الذى نشق لن ويشغله احدا من عربان المحلات اذا كان عربان البصيلة أو غير منهم من سائر العربان يكونوا مخراجا من أجله واذا حصل بعد المشروع أعلاه كذب وافتراء من العربان المذكورين يحزنون الجميع ويقدرون وينزل عليهم الادب الناجر القامع مما يليق بحكم ولم يبق الحكم ذنب فى رقبت أحد بسبب ذلك وأيضا انهروا على أنفسهم اتساغ المذكورين فأن المفرودة الذى تفرد على الفدان محل كل أحد يفرد على أهالى بيته أهالى المويام الجميع يفردوا فى محلتهم وأهالى المعمرية تفردوا فى محابهم وانها السماحة لفردوا فى محلهم وأهالى النعاص بشرحهم والختم على هذا الشرح تحريرا فى ثانى عشر شعبان المكرم سنة ١١٨٣هـ

ولما كان عشر من شعبان سنة ١١٨٣هـ حضر على عدى شهوده كل من الشيخ ملطة حاكم والشيخ موسى من اخميم والشيخ داود وجالب صوليره وبدران نصر حاكم واسماعيل عمر علام وجابر موسى قنون وكامل سامح المعمر له وأهاليهم الجميع من

عربان البصيلة واقروا واشهدوا على أنفسهم أنهم نفذوا والتزموا بالخراج المطلوب من (الجانب) إلى جانب الديوان قديم وجديد والخلى يدفعونه بالتمام والكمال مال وغلال إلى حضرت الصدارة على المحترم حضروا شيخ العرب الشيخ اسماعيل على واليت الذى حصل ثم تقصير فى دفع الخراج من العربان المذكورة من المال والغلال ولم يدفعونه يكونوا الجميع والحاكم لدى من جانب الديوان عليه ويطردونه من المحل ويخربوه والمحل الذى ينتقل عنه ويشيله من أحد عربان المحلات اذا كان من عربان البصيلة وتحللى يكونوا خرابا بسببه واذا حصل من العربان المذكورين كذب وافترى بعد ذلك الذى يخربوه الجميع ويقدرونه ويترتب عليهم الادب الراجى آنفا مع ما يليق لهم ولم سعا لهم ذنب فى رفض أحد من أجل ذلك وايضا اشهدوا على انفسهم الفرمان المذكور اعلاه بأن الفردة الذى يفردونها على الفدان فى المحل كلا أحد يفرد فى محله بينه أهالى المعمرية فطردوا فى محلهم وأهالى الموميات والبياض والشماخية كلا أحد يفرد فى محلهم على بيته والحكم الأمر على هذا الشرح فى تاريخه سنة ١١٨٣هـ كاتب حسن أحمد مكى.

ولما كان يوم تاريخه ٢٢ شعبان سنة ١١٨٧هـ حضر على أن شهوده كلا من الحاج منصور عواض والحاج مغصب كليب والشيخ معوض النور وحفيد جبال والحاج معوض صادق سباق وكامل مشالح الشماخية وأهاليهم الجميع من عربان البصيلة واقروا واشهدوا على أنفسهم الحكم فقدروا والتزموا بالخراج المطلوب منهم إلى جانب الديوان قديم وجديد ما يخصم له يدفعونه بالتمام والكمال مال وغلال إلى صاحب الصدارة الأمر المحترم حق شيخ للعرب الشيخ اسماعيل على واليت الذى يجعل من تقصير فى دفع الخراج المطلوب من العربان المذكورين ولمريد فعوله يكونوا الجميع والحكام الذى من طرف الديوان عليه ويطردونه من المحل ويخربوه والمحل الذى تنقلا منه ويشيله أحدا من عمارة المحلات اذا كان من اهالى البصيلة وعديهم بكونوا خرابا بسببه واذا حصل بعد ذلك نزع من العربان المذكورين كذب وافترى عرفوه الجميع ويقدونه ويترتب عليه الادب الزاجر انفا مع ما يلى كلم وابيعا لهم اذا رغب من رفكى احدا بسبب ذلك وايضا الحق على أنفسهم المذكورين فان المفرود الذى تفرد على

القدان كلا أحد يفرد على بيته أهالى السماحة والزاوية كلا احد يفرد فى محله على بيته والخزاة من على وهذا الشرح المذكور تحريرا فى تاريخه اعلاه سنة ١١٨٧هـ/ ١٧٧٣م .

ملحق رقم (١٥)

دار الوثائق القومية بالقلعة، دفتر رقم ٤٦٣٩ الاطفيحية. عين ٦١ مخزن (١) تركى بتارخ سادس عشر صفر الخير سنة ١١٨٩هـ/١٧٧٥م يخصص أراضى وممتلكات عقارية موقوفة للصرف على بعض الطرق الصوفيه والحرمين الشريفيين

مرسوم شريف تاريخه سادس عشر صفر الخير سنة ١١٨٩هـ أن تضاف إلى أراضى ناحية الاقوار بالاطفيحية مصالح الأمير ازردر بن بلباوى ما ظهر الا أن من الطين الذى أكله البحر بحرى الناحية ما قدره ماية فدان عوضا عما اقتلعه البحر منها غير انها المسلسلة اراضد قانونها فى البر الف ومايتى فدان وان البحر أكل طينها ولم يتأخر منه سوى مقدار ماية وخمسين فدان ورسم باضافة ما ظهر من الناحية اليها على غاية وان ظهر بيد أحد مستند شرعى يعاد اليه.

ملك

حضرة الوزير المكرم والمشير المفخم مدبر مصالح الامم وناصر المظلوم على من ظلمه صاحب الديار المصرية والاقطار الحجازية الوزير بيرم باشا يسر الله تعالى له من الخيرات ما شاء ال اليه ذلك بالابتياع الشرعى من بيت المال المعمر بمباشرة قدوة الامرا الكرام وعهدة الاكابر الفخام كنعان افندى دفتردار دار عهد بموجب حجة شرعية من الديوان المحكوم فيها من قبل مولانا أحمد أفندى ابن حسام نايب الديوان الشريف المؤرخة بسابع عشر شوال سنة سته وثلاثين والف جميع الجزاير المستجدة من زبد البحر الاعظم الكائن فيما بين الورى والقطور من اعالى الجيزية وزاوية ام حسين الولاية المذكورة المشتملة على خمسة جزاير المعروفة قديما.

جميع الخمسة جزر المقابلة للقطورى وزاوية أم حسين الورى من ولاية الاطفيحية وجملتها ١٤٠٢ فدان .

الاولى جزيرة القطورى	٣٠٩	١٨
الثانية جزيرة الصفوى	١٢	
الثالثة جزيرة الاصطبل	١٨١	
الرابعة جزيرة حنظلة على ما أضيف اليها من جزيرة القطورى تقضى فلع البحـــــر	٥٨٥	
الخامسة المهندارية وتصرف بجزيرة العجوز على ما أضيف اليها من جزيرة عيسى	٤١٣	

ثم أوقف حضرة مولانا الوزير المومى اليه على تكية الكلشينية والتكية المولدية ومرار عنها بكتاب وقفية المسطرة بالباب العالى فريد حضرة شيخ الاسلام محمد أفندى قاضى مصر المحروسة مؤرخ فى ٦ صفر اخير سنة ١٠٣٧هـ.

استقر النظر بنا شيخ الطريقة وكنز الحقيقة الشيخ ابراهيم ابن الشيخ على شيخ الطريقة الكلشينية وتباع الشيخ الصالح شيخ الطايفة المولدية بقصبة شوال وربح بالافراج فى ٢٢ شوال سنة ١٠٧٣ هـ.

أحضر إلى الديوان العالى حجة شرعية مشمولة بامضا مولانا مصطفى أفندى القاضى بمصر المحروسة مؤرخة فى ٢٤ ذى الحجة الحرام سنة ١٠٧٧ مكمونها: بالديوان العالى بمصر المحروسة بحضرة الوزير المعظم الدستور المكرم مدبر أمور جمهور العالم بأعالى الهمم مشيدا أركان الدولة. والاقبال بالرأى الصايب مسدد عنوان الصولة والاجلال بالفكر الدقيق الثاقب صاحب الدولة والسعادة والعزة والسيادة مولانا الوزير ابراهيم باشا يسر الله له من الخيرات ما يشاء حافظ الديار المصرية والاقطار الحجازية أدام الله تعالى دولته البهية لدى سيدنا شيخ الاسلام أعلم العلماء الاعلام أوجد الموالى الاعالى العاظم قاموس الحكمة ونبر الالهام ماضى النقض والابرام مميز الحلال من الحرام مؤيد شريعة خير الانام محى مذهب النعمان الهمام

مولانا قاضى القضاة بالديار المصرية ادام الله عزته الراقم توقيعه الكريم بأعالى هذه الارقام اسبغ الله تعالى عليه جزيل الانعام ادعى فخر الاغوات المقربين عمدة الملوك والسلاطين مولانا سليمان اغا دار السعادة وناظر أوقاف الحرمين الشريفين بمصر المحمية حالا على نخر الوجها المكرمين الدرويش حسن بن المرحوم محمد القايم فيما ذكر فيه بوكالته الشرعية عن فخر الصلحا المعتمدين عمدة الفضلا المكرمين مولانا الشيخ ابراهيم بن المرحوم الشيخ على بن المرحوم الشيخ أحمد الكلشينى الناظر الشرعى على أوقاف النانج الشيخ أحمد بن المرحوم الشيخ محمد المنقرنوسى شيخ السادة المولدية بمصر المحمية حالا الثابت وكالته عنها بشهادة مولانا الدرويش على بن المرحوم ولى الذكر بتكية الكلشينية حالا والسيد الدرويش ابراهيم بن السيد رمضان خادم سجادة الكلشينية حالا ثبوتا بأن المرحوم أسطمر وقف ثمانية عشر قيراطا من الخمس جزاير الكاينة قريبا من ناحية الورى بولاية الاطفيحية على نفسه ثم من بعده على أولاده وذريته ثم للزينى دى بموجب توقيع أحباس مؤرخ بثامن شوال سنة سبعة وثمانماية ثم على أسطمر وقايتباى من أزدمر وبرسباى من بيبر دى كلاهم من الزمامية بالسوية بينهم ولاولادهم من بعدهم ومن توفى منهم يستقر نصيبه لمن بقى ومن بعد انقراضه يستقر ذلك جميعه لعتقا المشار اليه الذكور والاناث فاذا انقرضوا ولم يبقى أحد منهم يستقر النصف من ذلك للحرمين الشريفين والنصف الثانى لمصالح تربة الواقف التى يدفن فيها كما ذلك معين مسطور بدفتر مقاطعة الارزاق بالديوان العالى وأن الواقف المذكور والموقوف عليهم من بعده والعتقا وذرية الجميع توفوا وانقرضوا وآل الوقف المذكور لجهة مصالح لحرمين الشريفين والموكلين المذكورين ومن نقدمها من مشايخ الكلشينية والمولدية ونظار أوقافهما واضعين أيديهم على الجزاير المذكورة ومتصرفون فيها لجهة الكلشينية والمولدية مدة تزيد على أربعين سنة تقدمت على تاريخه ويطالب المدعى عليه برفع يد موكله المذكورين عن ذلك ما آل من ذلك لمصالح الحرمين الشريفين ويسأل سؤا ، عن ذلك سبيل المدعى عليه المذكور عن ذلك أجاب بأن المدعى عليه المذكور عن ذلك أجاب بأن المرحوم الوزير المعظم المشير المفخم الدستور المكرم بيرام باشا محافظ مصر المحروسة كان تغمده الله تعالى بالرحمة

والرضوان اشترى من جهة بيت المال المعمور جميع أربعة قطع من الجزاير الخمسة والنصف والربع من القطعة الجزيرة الخامسة المستجدة جميعها من زبد البحر الاعظم العالى متضمنة لشراء وكيل مولانا المرحوم الوزير بيرام باشا المشار اليه أعلاه هو فخر أرباب الكمالات عثمان أغا الاسباهى بالأعتاب الشريفة بمال موكله المذكور لنفسه من مولانا محمد أغا بن على أمين بيت المال المعمور بمصر المحروسة حين ذاك فباعه جميع الاربع قطع من الجزاير الخمسة والنصف والربع من القطعة الجزيرة الخامسة المستجدة جميعها من زبد البحر الاعظم قريبا من ناحية الورى بولاية الاطفيحية بالبر الشرقى مقابل ناحية القطورى وزاوية أم حسين بولاية الجيزة المعروفة تلك الجزاير المذكورة بالمرحوم وعبرة ما شمله بمصر التبايع المذكور الف فدان وأربعمائة فدان وفدانات اثنان من اصل الف فدان وخمسمائة فدان وفدان واحد معين من ذلك المزروع والخرس والمستحلب والرمال ووصف الخمس قطع المذكورة وحددها بالحجة قريبا من الورى بولاية الاطفيحية بالبر الشرقى مقابل ناحية القطورى وزاوية أم حسين بولاية الجيزة بموجب حجة شرعية من الديوان العالى وأوقف ذلك على خيرات عينها وقربات بينها بمكتوب وقفه المسطور من محكمة الباب العالى بمصر المحروسة وجعل النظر على ذلك والولاية عليه لشيخ طايفة الكلشينية وشيخ طايفة المولدية ومن يلى وظيفتهم وهلم جرا وتسلما، الناظرين وتصرفا فى ذلك وصدفا ريعه فى ما عينه الواقف المذكور من الخيراط والصدقات من حين الوقف المذكور وإلى تاريخ من غير منازع ولا معارض لهما فى ذلك وأبرز المدعى عليه المذكورين وقريا بالمجلس على مسامع حضرة الوزير المومى اليه اعلاه لدى مولانا قاضى القضاة المشار أعلام بوجه المدعى المرقوم فاذا حجة الشرا صورة مخرجة من سجل الديوان الشرعية المشروحة بها يستغنى به عن وضعه وتحديده هنا بثمن مبلغه عن ذلك أربعون ألف نصفا فضة، مقبوضة بيد البايع المذكور لمصالح جهة بيت المال المعمور للمصوغ الشرعى من مال الموكل المشار اليه إلى آخر ما تضمنه الحجة المشروحة وهى مؤرخة بسابع عشر شهر شوال سنة ست وثلاثين والف ومكتوب الوقف المذكور مسطر من قبل مولانا شيخ الاسلام مولانا محمد افندى ابن أمر الله قاضى القضاة بمصر المحمية كان تغمده الله تعالى بالرحمة

والرضوان متضمن لاشهاد مولانا المرحوم الوزير المعظم بيرام باشا المشار اليه على نفسه حال حياته انه اوقف وحبس وايد واكد وحرم وسبل وتصدق بجميع الاربع قطع الجزاير والنصف والربع من الجزيرة الخامسة المذكورة ذلك اعلاه وأماكن عينها وحددها وبينها بكتاب الوقف المشروع على خيرات وقراه قران شريف ومثوبات وبرات مشروع وبين بمكتوب الوقف المشروح وشرط النظر على ذلك الولاية عليه للشيخين الفاضلين مولانا أحمد أفندى شيخ طايفة السادة الكلشينية بالتكية تحت الربع ومولانا داوود أفندى شيخ السادة المولدية بالتكية الكاينة بخط حدوة البقر بالغرب من الصليبة الطولونية ثم من بعدها لمن يلى وظيفتها وهلم جرا إلى آخر ما تضمنه واشتمل عليه مكتوب الوقف المشار وهو مؤرخ بسادس صفر سنة سبع وثلاثين وألف فلما اطلع مولانا شيخ الاسلام قاضى القضاة المشار اليه أعلاه على ذلك اطلاعا كافيا وتأملا وافيا واحاط علمه الكريم بما حواه عرف المدعى المذكور بأنه حيث لم يكن بيده مكتوب وقف ثابت المضمون يشهد المسطر يملك الاعيان المذكورة وايقافها على الوجه المشروح وشرط النظر لمن ذكر وأن الناظرين عليه يتصرفان فى ذلك من حين صدور الوقف المذكور والى تاريخه ومصاريفه صادرة على حكمه مايمنه المرحوم بيرام باشا المشار إليه ولا عبرة بما تعلل به المدعى المذكور من كون ذلك مسطر بدفتر الارزاق حيث لم يشتمل ذلك ثبوتا شرعيا بوقف شرعيا ولما ثبت مضمون ذلك كما شرح اعلاه لدى مولانا قاضى القضاة شيخ الاسلام المشار إليه أعلاه بشهادة شهوده وصدوره بين يديه شفاها ووجاها ثبوتا شرعيا طلب منه الدرويش حسن الوكيل المدعى عليه اجراء الشرع الشريف فى شأن ذلك أجابة لمطلوبه ومنع مولانا سليمان أغا المدعى المذكور من معارضة جهة وقف بيرم باشا المذكور وأبقا الناظرين الموكلين المشار اليه اعلاه ومكنها من ذلك هنا وابقا شرعيات وعرض القضية مفصلة على حضرة مولانا الوزير المشار اليه اعلاه نبرز أمره الشريف باعتماد ماأقتضاه الشرع الشريف وتوج الحجة الشاهدة لنشر المرحوم بيرام المشار اليه لذلك ومكتوب الوقف المشروحين اعلاه لديه امريين شريفين بالعمل بما تضمناه وعد م العدول عنهما وانه من بعد جهة الحرمين الشريفين لا يدخلوا ولا يعارضوا فى ذلك مكملين البيورلدين المشروحين بصحة الكريم على العادة .

ملحق رقم (١٦)

مصدر الوثيقة دار الوثائق القومية بالقلعة سجلات محكمة قنا محفظة رقم ٢ وثيقة بدون رقم وبدون تاريخ بخصوص نزاع على أرض.

حضر إلى مجلس الشرع الشريف ومحفل الدين المنيف بمدينة أسنا كلا من عبد الله احد الخواصى الجوالة بنواحى بنى جميلة وأظهر كمن يده جواب مشمول بختم حضرت الصدر الاجل المحترم المكرم حضرت شيخ العرب الشيخ همام يوسف أحمد همام من مضمونه المنيف حجر القضاة المعتمدين القاضى يوسف أحمد صابر بعد السلام عليه أضاف انك تحضر بناحية القصايمة يوم تاريخه تحلفهم من قبل طين وعيش والذى يحلف أن الطين ملكه واملك عمارة وبيعا الذى يحلف عليه يبقا استحقاقه ماوجب إلى سواله وتوجه الحاكم الشرعى لنا حيث القصايمة من الطين المغلوط وحضر أهالى القصايمة وحضر بصحبتهم الشيخ أحمد ابن على منصور تبنى وقاسوا الطين المغلوط منهمماية وتسعين قصبة ما يقبضه الفلاحين مقبل بحر من على حد طين القصايمة إلى حرطين السريب ثم بعد لكل مطلب أحمد أبو على تحليف أهالى القصايمة من المتألفة يكون أن أحمد أبو على مديحى بأن الطين المذكور من هلت تمت عليه وحضروا اهالى القصايمة الامين حكيم توقيعهم على يد الملتزمين الشيخ عليش سلام حمادى وأخيه همام وأخيهم محمد ورجب أبو سليم واحمد أبو منصور حمادى المذكورين تحلفوا هما وهما عليهم واستحقوا التلت عائد فخراط بسط فى الطين المذكور وجامع (ابن منصور الملقب محمدون) ابن محمد أبو عريبة واحمد ابن بدر أبو عريبة وسلامة منصور الملقب محمدون المذكورين يحلفوا هما وجماعتهم وسمعوا ثامن قراريط فى الطين المذكور وسليمان ابو عثمان والشيخ سهيب عيسى منصور بتبنى ومنصور ابن سليمان ابواوين وسالم واخيه موسى الاد العونوى ومنصور ابن على منصور يسن واحمد ابن عيسى منصور سى المسامعة وسمعوا القلب بما من قراريط فى الطين المذكور فلما سرعوا أن يحلفوا المذكورين قام بعضهم ما تم الصلح.

ملحق رقم (١٧)

مصدر الوثيقة دار الوثائق القومية بالقلعة دفتر رقم ٤٦١٩ مخزن (١) تركى عين ٦١. بتاريخ ١٨ صفر الخير سنة ١٠٩١هـ/١٦٨٠ بخصوص نزاع على أرض وقف.
حرر ما فيه بمعرفة محمد المولى خلافه بديوان مصر القاهرة باعلاه يوجد ختم بيضاوى.

دفتر مبارك أن شاء الله تعالى مضمونه بعد أن برز أمر الوزير المعظم المشير المفخم الدستور المكرم مدبر أمور جمهور العالم بأعالى الهمم مولانا الوزير عثمان باشا محافظ مصر المحمية حالا دامت سعادته بحضرة افتخار قضاة الاسلام افتخار ولاة الأنام بعون الفضل والكلام مولانا قاضى الديوان المومى إليه أعلاه بيورلدى شريف على بياض خطاب لفخر الكرام عمدة الكبرا الفخام الأمير مصطفى بيك حاكم ولاية دجرجا وفخر قضاة الاسلام مولانا أفندى بها وسردار السبعة بلوكات والجمال قضاة الاسلام قاضى طهطا بالوجه القبلى والامير الكاشف بها على يد فخر الدين الأعيان محمد أغا قابوجى باشى في خصوصى ذلك التضمن البيورلدى المشار اليه لجريان جميع الرزقة المعروفة بوقف المرحوم حسن باشا طاب ثراه فى تواجد قدوة أرباب الاقلام عمدة أصحاب الارقام مولانا أحمد أفندى الروزنامجى بالديوان العالى وقدرها الثلث ثمانية قراريط من كامل قرية الشيخ زين الدين والسوالم والساحل وبنهو بولاية طهطا المذكورة لواجب سنة ١٠٩١ الخراجية شركة وقف المرحوم على حاكم ولاية دجرجا كان بالثلثين الباقين وبرز الأمير الكريم بالبيورلدى المشار اليه بقسمة ذلك وافرازه من وقف المرحوم على بيك المرقوم غيطا وحيطا بمعرف الاغا المعين ومشاهد الديوان وتمكين مولانا أحمد أفندى المومى اليه من ذلك وكتابة حجة وعرض ذلك على الصدقات العلية إلى آخر ما تضمنه البيورلدى المشار اليه وهو مؤرخ بثانى عشر محرم تاريخه ادناه وقويل الأمر الكريم الجارية فى الوقفين المومى اليهما خارجا عما بها من الرزق المرصدة على المساجد والاضرحة التى بيد أربابها. خاصة بوقف المرحوم على بيك بحق الثلثين خاصة وقف المرحوم حسن باشا بحق الثلث.

وافرز كل من ذلك على حدته برضى الفريقين والقرعة الشرعية فكان ما خص وقف المرحوم على بيك المومى اليه الحصة القبلية المشتملة على أراضى بنهو والحصة

الوسطانية المشتملة على قرية الساحل المعروفة الجزازرة وجميع الفلاحين والمزارعين بناحية بنهو والساحل والسوالم وستة أنفار من الشيخ زين الدين عاوات القسمة بين الفلاحين.

وكان ما خص وقف المرحوم حسن باشا بحق الثلث المرقوم الحصة البحرية المشتملة على قرية الشيخ زين الدين وبنى سالم.

وجميع الفلاحين والمزارعين بالشيخ زين الدين ماعدا الستة أنفار المبينة بالقبول وندب مولانا قاضى الديوان المومى اليه فى شهوده لكاتبه الواضح رسم شهادته اخره وحضر بمجلس الشرع الشريف.

وحضر تحرير ذلك وقياسه ومساحته بالعصبة الحاكمية مباشرة القضاى المعتمدى القاضى محمد حماده مباشر وقف المرحوم الأمير على بيك المومى اليه بدجرجا ومولانا الحاكم الشرعى الواضع خطه الكريم أعلاه أصله، وجماعة من المسلمين من أهالى النواحى المذكورة وغيرهم الحاضرين لذلك والمحترم الخولى حضر بن يوسف الخولى جوده ابن أحمد خولة الدلالة والقانون بأراضى طهطا فبلغ طين الاربع نواحى المذكورة الفى فدان اثنين وثلاثماية واثنين واربعين فدانا واحد عشر قيراطا من فدان وثلث قيراط وقسم ذلك بين الوقفين المشار اليهما فكان ما خص وقف المرحوم الأمير على بيك المومى اليه بحق الثلثين ألف فدان وخمسماية فدان واحد وستون فدانا وخمسة عشر قيراطا وثلث قيراط من الداخل فى ذلك ناحية بنهو والساحل وهما الثلث القبلى والاوسط من كامل الاراضى المذكورة بالقرعة الشرعية.

وكان ما خص وقف المرحوم حسن باشا المومى اليه اعلاه بحق الثلث سبعماية فدان وثمانون فدانا وتسعة عشر قيراطا ونصف قيراط من فدان بقية القدر المذكور اعلاه وذلك خارجا عما هو بكل من القسمين الارزاق القديمة المستمرة الاحباسية المرصدة على المساجد والاضرحة والزويا الداخل فى ذلك قرية الشيخ زين الدين وقرية السوالم وكتب بذلك دفتر مشروح مبين به جميع ذلك مؤرخ بيوم تاريخه ادناه كما ذلك منبه عليه بدفتر القسمة.

بتاريخ ١٨ صفر الخير سنة ١٠٩١ هـ/١٦٨٠م

كاتبه الفقير محمد درويش الجيزى

الشيخ أحمد بن شرف الدين

ملحق رقم (١٨)

مصدر الوثيقة دار الوثائق القومية بالقلعة دفتر أحباس ناحية البهنساوية رقم ٤٦٢٤ مخزن (١) تركى عين (٦١) بتاريخ غرة جماد الآخر ١١٠٨هـ/١٦٩٦م سنة ثمانية ومابة وألف بخصوص نزاع على أرض التزام يخصص بعضها لوجه الخير ورأى العلماء بذلك

هذه صورة الحجة التى رفعها الناظران أن الشرعيان على مسجد المرحوم أبو بكر المذكور عشر أفدنة طينا سواء كاينة بأراضى ناحية طما التزام الأمير على جلبى بن المرحوم محمود يشبك وأنه يعارضهما فى ذلك بغير وجه شرعى وسيل المدعى عليه المذكور عن ذلك فاجاب بأن ذلك لم يفرج وداخل فى طين البلد المذكور، وانه صدرت بموجب مرافعة سابقة بسبب ذلك ومنعوا بسبب ذلك بموجب حجة شرعية مسطرة من محكمة مدينة الفشن المذكورة مؤرخة فى حادى عشر شهر رمضان المعظم سنة ثمان واربعين ومابة والف وابرز المدعى عليه المذكور الحجة المذكورة مزيدة تدل مضمونها على ما قرره فى جوابه واستقر من المدعين المذكورين هل لكما سند من افراج أو تذكرة ديوانى أو حجة فذكرا بأن لا سند لهما الا التقرير المذكور وفرمان من الدولة العلية بذلك ولم يكن بيدها أفراج ولا تذكرة ديوانية تشهد بذلك وسيلا عن وضع يدهما على العشرة فدادين المذكورة فذكر بأن ذلك لم يسبق لها. التصرف فيها وانها لم يضعا ايديهما على ذلك ولا على شئ منه ولم بيد كل منها فى ذلك مطعنا شرعيا ولما سئلا لدى مولانا أفندى المولى اليه صدر الدعوى والسؤال والجواب وما شرح بأعاليه ولم يأت المدعين المذكورين بسند ديوانى من أفراج تذكرة تشهد بالطين المذكور وذكرا بانهما لم يتصرفا فى ذلك ولم يضعا ايديهما على الرزقة المذكورة فلا معارضة لهما على الأمير على جلبى الملتزم المدعى عليه المذكور بسبب دعواهما المذكورة ولا عبرة بالفرمان والتقرير اللذين بيدهما الآن العبرة بالافراج الديوانى ومكن المدعى عليه

المذكور من الطين المذكور وكما كان بحكم وضع يده وحكم بموجب ذلك منعا وتمكينا وحكما شرعيا وبه شهد وحرر فى حادى عشر شهر جمادى الاخرة سنة خمسين ومائة والف وحسبنا الله ونعم الوكيل.

من خط الشيخ	والشيخ
عبد الواحد البرلسى	على الحنفى

ثم رفع للسادة العلما ذوى المذاهب الاربع فى شأن الحادثة المذكورة أعلاه سؤال بما قرانه ما قولكم دام فضلكم فى جماعة ادعوا على رجل أن عنده فى بلد له رزقة لهم وانهما فى دفتر السلطان ولم يكن لهم سند من افراج قديم ولا حادث ولم تدخل تحت يدهم ولا تحت يد أبائهم ولا اجدادهم وعينوا على صاحب البلد اغا من جانب نايب السلطان فترافعوا فى محل الواقعة ولم يثبت لهم شئ واخذ صاحب البلد حجة بالمنع وانهم لا حق لهم ثم بعد مدة ترافعوا على يد نايب السلطان وادعوا على الملتزم بالرزقة المذكورة فلم يثبت لهم شئ ومنعوا بيورلدى من الباشا وحجة من قاضى العسكر فهل والحالة هذه يكون الحق فى الطين للملتزم لوضع يده عليه هو واباء واجداده من قبله من غير منازع لهم فيه ولا شئ للمدعين لعدم ثبوته لهم شرعا خصوصا وقد تكرر منعهم من القضا ونايب السلطان ام كيف الحال افيدوا الجواب واجاب عليه علامة عصرة الشيخ سليمان المنصورى الحنفى بما قرأنه الحمد لله مانح الصواب المعول عليه فى الرزق والاطيان المرصدة انما هو الافراجات المشمولة بختم نايب مولانا ومن ليس معه افراج لا يستحق شيئا كما هو مذكور فى فتاوى العلامة الشلبى السلطان فمن كان معه افراج باسمه فانه يكون مستحقا لما هو معين بالافراج وحيث الجماعة المذكورين لم يكن بيدهم افراج الرزقة ولم يضعوا ايديهم عليها فلا يكونوا مستحقين لشئ منه خصوصا وقد ترافعوا أولا فى محل الواقعة ومنعوا وترافعوا ثانيا على يد نايب السلطان ادعوا على الملتزم ومنعهم نايب مولانا السلطان وأعطى الملتزم بيورلدى واكد ذلك بحجة من قاضى العسكر وحينئذ فلا تسمع دعواهم بعد ذلك لما صرح به فى الاشياء من أن المقضى عليه فى حادثة قضا الزام لا تسمع دعواه ولا بينه فالحق فى الرزقة للملتزم لوضع يده عليها هو واباؤه واجداده المدة المويدة من غير منازع وصرح علما وأيضا أن واضع اليد لا يطالب بالبيان والله اعلم. واجاب عليه وحيو هو الشيخ

جمال الدين عبد الله الشبراوى الشافعى بما قرأناه الحمد لله الحق فى الاطيان لمن اسمه مرصد فى الديوان بالافراجات الديوانية وحيث الجماعة المتعرضين للملتزم المذكور لم يسبق لهم تصرف فى الرزقة المذكورة ولا وضع يد عليها فليس لهم فيها حق ولا يجوز لهم التعرض للملتزم وعلى الحاكم منعهم خصوصا وليس معهم افراج ولا وثيقة ديوانية والله اعلم. واجاب عليه علامة الاوان الشيخ سالم النفراوى المالكى بما قرانه الحمد لله وحده الحق فى الاطيان لمن بيده تقرير من نايب مولانا السلطان حيث الجماعة المتعركين للملتزم ليس بيدهم أفراجات ولا تقارير فان تعرضهم للملتزم المذكور محض ظلم وازية لا يجوز ذلك خصوصا وقد ترافعوا ومنعوا المرة بعد المرة واخذت الحج والبيورلديات بمنعهم فلا يجوز لهم ازية بعد ذلك فان حصل ذلك منهم وعرفوه شيئا كانوا ضامنين لما عزموه له ويلزمهم الادب، علايق بما لهم والله سبحانه وتعالى اعلم اجاب عليه العلامة المقدس الحنبلى بما قرانه الحمد لله الحق فى الرزقة لمن كتب اسمه فى التقرير نايب مولانا السلطان وحيث كان الأمر كذلك فلا يصوغ لاحد التعرض للملتزم بوجه ما والله اعلم

الفتاوى المذكورة بختم كل منهم على جارى المادة المطبوعة

وحسبنا الله ونعم الوكيل

بعد المقدمة

ادعى السيد الشريف محمد بن حماد القونى والشيخ أبو بكر القلى البهنساوى كلاهما الناظران الشرعيان على مسجد المرحوم الشيخ أبو بكر بموجب تقريرهما فى ذلك المسطر من مدينة الفشن المؤرخ فى غرة جماد الاخر سنة ثمانية وأربعين وماية وألف.

ملحق رقم (١٩)

مصدر الوثيقة دار الوثائق القومية بالقلعة دفتر احباس ناحية فرجوط مخزن (تركى عين ٠٦١ رقم ٤٦١٧ بتاريخ ١٨ شوال سنة ١١٣٩هـ/١٧٢٦م تحديد سبعة افدنه لصالح بعض الأعمال الحيزية

رزقة احباسية دوقراى متفرقة تابع ولايتين تذكر فيه ارصاد على قراه ما يتيسر من القران العظيم فى اى مكان تيسر عن مكان صدقة باسم القاضى على والقاضى يوسف والقاضى ابراهيم اولاد القاضى عثمان بن القاضى على بن القاضى عفيف الدين القاضى محمد الصلاحى أبو الفتح الاموى القرشى الفرجوطى لخا الحكم العزيز بناحية فرجوط لفراغهم واهدى ثواب ذلك للحضرة الشريفة والاول والاصحاب والايمة والى روح والدهم واسلافهم وقرابتهم وكافة أهل التوحيد الصالحين النظر التحدث والقراه باسم القاضى على واخواه المذكورين ومن بعدهم أولادهم وذريتهم ونسلهم وعقبهم طبقة بعد طبقة الذكور من أولاد الظهور مع مشاركة البنات والفديات من النسا من اولاد الظهور دون اولاد البطون بقدر الكفاية من ريع ذلك على ما عينوه وشرطوه بكتاب وقفهم من محكمة فرجوط بامضا القاضى على المذكور المؤرخ بغرة محرم سنة اربعة واربعين ومابة والف على أن من مات منهم انتقل نصيبه لولده فان لم يكن له ولد فلاخوته اولاد اخوته ثم أعمامه ثم أولادهم طبقة بعد طبقة من طبقة الواقف على الاستمرار من طبقة الواقف وما ينتقل وما ورد باسم عميهم القاضى محمد والقاضى أحمد هو وقف على ترتيب الوقف المتصل كتاب الوقف المذكور والمنفذ بامضا مصطفى مصطفى افندى بن على المولى خلافة الديوان العالى ومصر المحروسة بعرض قدوة الاعيان عثمان كتخدا جماعة مستحفظان سابقا القازدغلى ورسم لهم بالارصاد والافراج فى ثامن عشرين ربيع الاول سنة ١١٤٦هـ ست واربعين ومابة والف المشتمل ذلك على اربعة تذاكر ديوانية بالتاريخ المذكور الشاهد لهم بذلك تذاكرهم الديوانية مختلفة المتقدمة على تاريخه وما آل اليهم بالفراغ من أربابه بالحجج بتواريخ مختلفة وجملة ذلك من المعدن على هو فيه رزقة الاحباسية أرصدت على مصالح المسجد الكاين بالنزلة المستجدة بالناحية انشا الحاج مصلح بن حجازى الزبودى والنظر والتحدث باسم الحاج مصلح النشى المذكور وولده الحاج عمر بعرض الحاج أحمد أبو همام ورسم لها فى ثامن عشر شوال سنة ١١٢٩هـ/١٧١٦م .

حددت السبعة أفدنة بحجة من محكمة الناحية مؤرخة فى ١٥ صفر سنة ١١٣٠هـ/١٧١٧م . بدفتر الجراكسة الاحباس تقسيط يصرف بالزرنيقة بالصالة المذكورة بجوار رزقة اولاد الخولى.

ملحق رقم (٢٠)

مصدر الوثيقة دار الوثائق القومية بالقلعة، سجلات محكمة قنا، محفظة رقم ١، الوثيقة رقم ١٢ بتاريخ ١٦ ذى القعدة الحرام سنة ١٢٢١هـ/١٨٠٦م بخصوص صرف المستفيدين من وقف الهمامية.

بمحكمة مدينة قنا حضر بالمحكمة المشار إليها سيدنا الأمير عبد المغيث محمد الرشيد أبو المكارم حارث سيف الاسلام بكار همام والأمير همام حمد خلف أبو خروف أبو بكر همام ومولانا شاهين يوسف أحمد همام ومولانا شاهين همام يوسف أحمد همام صبيح همام ومولانا درويش همام باشا يوسف أحمد همام صبيح همام واشهدوا على أنفسهم قبضوا وتسلموا من عهدة قبائل الهوارة الناظر عبد الكريم همام باشا يوسف ومولانا الناظر أبو على سليمان الهوارى مبلغا وقدره من الريالات الذهبى تسعماية وواحد وعشرون الف ريال ذهبى وذلك من استحقاقهم من اصل اربعة وعشرون قيراط بسبب يوقف السادة الهمامية حكم عادتهم السابقة من ابائهم وآبائهم وآباء آبائهم على ملفا اصطلحوا عليه الجميع بالكمال والتمام وثبت مضمون ذلك لدى الحاكم الشرعى الواضع خطه وختمه الكريمين فيه اعلاه وحرر وجرى فى ستة عشر ذى القعدة الحرام سنة ١٢٢١هـ/١٨٠٦م . واحد وعشرون ومائتان والف من الهجرة النبوية على صاحبها افضل.

سمير توكيل	شهد بذلك	شهد بذلك
بن ادريس	التربيعى	بن عبد المطلب الصعادى
بن حسن		
على بخيت		

شهد بذلك شيخ العرب الشريف عبد الرحيم تقى الدين عبد الرحمن عيسى أحمد حصافه.

ملحق رقم (٢١)

مصدر الوثيقة دار الوثائق القومية بالقلعة سجلات محكمة قنا محفظة رقم ١،

وثيقة رقم ٢ بتاريخ ذى الحجة الحرام سنة ١١٨٠هـ/١٧٦٦م بخصوص تأجير أرض خاصة بالهمامية بنواحى مختلفة .

عمر بن عثمان المولى بندر السمع

الاوجاقة بحق الفقير لله سبحانه

بنى عزت

هذه محرسة عند وثيقتها قدم عن صدرت بمحكمة بندر الينبع المبارك بتريدى كاملة الشرعى يختص الموقع ختمه الكريم اعلاه مضمونها حضر مولانا السيد راجح بن السيد واضح الهمامى وصحبته الكرام عبد الرحمن عبد الكريم الزلبانى ثم بعد حضورهما بالمجلس الشرعى المشار اليه اعلاه استأجر عبد الرحمن بن عبد الكريم المرقومة لموكله السيد الجليل عبد المحسن بن السيد طاقه الهمامى من السيد راجح بن واضح مؤجرا عنه وعن اخواته القاصرين عن درجة البلوغ يوم تاريخه المقام عليهم بالوصية الشرعية مولانا وسيدنا العلامة شريف اسماعيل قاضى مكة المشرفة بموجب حجة شرعية بيدى السيد راجح المرقوم وذلك جميع الحصة بالسيد راجح المذكور وجميع اخواته المقام عليهم عن الطين الكائن بالموسية والطوبية بالريف بناحية قنا المعمورة وقدر ذلك من احلالها ربع كبير ومدة ايجاره تسع سنوات متوالية ابتداها عشرة محرم الحرام سنة ستة وسبعون وماية والف والى نهاية عام اربعة وثمانين وماية والف باجرة قدرها لكل سنة عشر ذلك اثنين وعشرين قرش ونصف ذهبى عنها بالكامل التسع سنوات ما بين قرش ونصف قرش ذهبى انه يقبض جميعها السيد راجح بن واضح له ولاخوته فى يدى الوكيل عبد الرحمن زلبانى منه مال موكله السيد عبد المحسن اجارة صحيحة شرعية واقعة على وجد الرضى والقبول ولها اعتبار الشرعى المقبول حسبما اشهد على نفسه السيد راجح بن واضح بذلك. ذلك لدى الشرعى المومى اليه اعلاه شهادة شهوده ثبوتا شرعيا وحكما بموجب صحة اجاره فى كمال خصوصها وعمومها حكماً مدعياً اوقعه بطريقه الشرعى ميولاقه وبه فى سابع عشر شهر ربيع أول عام أربعة وسبعون ومائة والف وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

شهد بذلك

وفى يوم تاريخه أيضاً حضر الشريف السعدنى حجج بنى سويف وأصبح انجيل يحيى الصايغ مبارك بن محسن بن دريب تاج الدين عبد الرحيم المذكور قاطن وأقر وأشهد على نفسه وهو بالطواعية والاختيار وصحة ايقاعى انها اقرار منه شرعا لنبروطه الشرعية من التكليف عنده انه صدق على ايجار النصف الربع قيراط كبير المؤجر منه عن نفسه وعن أخوته المذكورين قاطن واعترف بأنه كان وقت الايجار بالغار سيدا علما بديل المؤجر العلم المدعى المواقف بصحبته الايجار إلى السيد عبد المحسن ظافر بأراضى وقف الموسية والطوابية واعتمد على سمعة موكله كذلك.

حرر ذلك وحضر فى شهر ذى الحجة الحرام وختام عام ١١٨٠هـ/١٧٦٦م .

وشـهد بـذلك

الفقير إلى الله احمد بن ابراهيم عبد الرحيم عبد الوهاب

الغزالى حضرت ذلك ومهدت

الفقير محمد حسن

أيوب الشافعى

ملحق رقم (٢٢)

مصدر الوثيقة دار الوثائق القومية القلعة دفتر رقم ٤٦١٠ مخزن (١) عين (٦١) تركى تاريخ ١٥ محرم سنة ١١٧٤هـ/١٧٦٠م يخصص افراجات لصالح اعمال الخير .

صورة من افراجات من الديوان العالى مشمولين بالختم والعلامة جارى ذلك فى رزق الشيخ يوسف يونس والشيخ محمد يونس والشيخ مصطفى يونس والحاجة ست العيلة على السبيل الكائن غربى هدفه اسماء المذكورين.

افـــراج أول :

بافراج خامس عشرى شهر محرم سنة ١١٧٤هـ اربعة وسبعين ومابة والف يعرف مضمونها ويوضح مكنونها أن ناحية صدفه وشريقه بولاية الاسيوطية رزق احباسية مرصدة على قراه قران عظيم الشأن بمنزل شيخ العرب سلامة بن الشيخ عبد القادر فياض الشهير بماماى من اهالى الدوير وعلى خيرات وبر وقربات وخصه من النظر باسم الشيخ جمال الدين يوسف من أعيان كتبة الخاسكية الكبرى والحاج محمد والشيخ مصطفى والمصونة الحاجة ست العيلة أولاد الشيخ يونس محمد الحارقى عوضا عن شيخ العرب سلامة عبد القادر المذكور لفراغه بحجج اشهاد بتواريخ مختلفة

بدلالة التقارير والافراجات الشاهدين له بذلك ثم أوقفوا الاخوة الاربع المذكورين سوية رائع الطين الاتى ذكره على السبيل الكاين بالناحية المذكورة انسابهم المعروف منها بالجهة القريبة المتجر لشرب الادمين وحوض لشرب الدواب والنظر باسمهم ايام حياتهم ثم من بعدهم لذريتهم الذكور دون الاناث ثم ذرية ذريتهم طبعة بعد طبعة ويصرفون من رايع الطين الآتى ذكره على مصالح السبيل المذكور ما يحتاج له من دواره الساقية من ثور وحلفه وجبل وقادوس واجرة دوار وغير ذلك مما هو متعلق بمصالح السبيل المذكور بموجب حجة وقف وارصاد من محكمة الناحية بامضاء الشيخ عبد الله محمد المغربى نايب الشرع بالناحية مؤرخه بغرة محرم سنة ١١٦٥هـ بعرضحال المذكور ورسم لهم بالايقاف والافراج حسب بيورلدى لدينا الشريف الصادر فى التاريخ المبدى بذكره قدرها حصة ونصف وربع دفعه بموجب ثلاثة افراجات مؤرخين فى سنة ١١٥٠هـ، سنة ١١٥٢هـ، سنة ١١٥٣هـ قدر ربع ونصف من جملة قدر حصة بقبالة الهيئة محدد القبلى بجوار هيئة الكيالين والبحرى بجوار طين الشيخ محمد حمد والشرقى بجوار الطريق السلطانى والغربى بجوار الطيار وطين الناحية بموجب حجة من محكمة الناحية بامضا القاضى عبد الله محمد المغربى المولى خلافه مؤرخه بتاسع شهر شوال سنة ١١٥٥هـ / قدر نصف حصة وبموجب وثيقة اشهاد مؤرخة بثالث عشر ربيع آخر سنة ١١٥٢هـ قدر سهم ورقعه بموجب حجة من محكمة الناحية بامضاء القاضى عبد الله المذكور مؤرخه بثامن شوال سنة ١١٥٠هـ وافراج سنة ١١٥٠هـ المذكور بقبالت قطعة البنات قدر حصة من جملة نصف حصة محدد القبلى بجوار الخرشة وطين الناحية والبحرى بجوار ابو عشرة وطين الناحية والشرقى تعرف بطين الشيخ محمد حمد بالقبالة المذكورة والغربى قبالة بجزيرة الجنينية طين الناحية ودفعه بموجب اشهاد مؤرخة فى ثالث عشر ربيع آخر سنة ١١٥٢هـ وافراج سنة ١١٥٢هـ المذكورة قدر حصة ونصف وربع عن بحرى الجسر من القسم الغربى ودفعه بموجب وثيقة اشهاد مؤرخة رابع عشر صفر سنة ١١٥٢ هو افراج سنة ١١٥٢هـ المذكور المعروفة بقبالة الحلاقة قدر حصة ونصف من جملة قدر مال بقبالة قطراد والارباع وبالتربيع سنة ٩٣٣هـ لم تسمح ودفعه بموجب وثيقتين وافراج سنة ١١٥٢هـ المذكور .... وقد رسمنا بأن يتقدم المشار اليهم باعتماد ما شرح اعلاه والعمل

بحسبة ومقتضاه من غير عدول عن حريمة والخروج عن فحواه واجرا المذكورين متمكنين متصرفين فى ذلك بساير وجوه التصرفات الشرعية وتقوية يدهم وشد عضدهم ومساعدتهم مساعدة على استخلاص الخراج من هو فى جهته كاينا من كان ومنع المعارض لهم تحريرا فى خامس عشر محرم سنة ١١٧٤هـ.

افـراج ثانـى :

افراج تاريخه خامس عشر محرم سنة ١١٧٤هـ اربعة وسبعين وماية والف

ملحق رقم (٢٣)

مصدر الوثيقة دار الوثائق القومية بالقلعة دفتر مرتبات خدمة الديوان عربى رقم ١٠٧٤ عين ٧٠ مخزن ١ بتاريخ ١٠ جمادى الاخرة سنة ١٠٧٤هـ/١٦٦٣م

دفتر ديوان مصر أول توت الواقع فى ٦ صفر الخير سنة ١٠٧٤هـ/١٦٦٣م من ص ١٠٥ إلى ص ١٠٨ ٩٨٧ح بخصوص تأجير أرض موقوفة على مسجد.

صورة حجة شرعية

سبب تحريره الحروف وموجب تسطير الصنوف عن ذكر ما صدر وسطر بعد أن نظم وحرر بالمحكمة الشرعية المطهرة المرعية بمدينة دجرجا المحمية بالباب العالى اعلاه الله تعالى بين يدى متوليها خلافة العبد الفقير إلى الله تعالى الشيخ العلامة الحاكم الشرعى الواضع خطه باسمه فيه اعلاه لطف الله تعالى به فى قضاة وغفر له ولوالديه ولجميع المسلمين آمين هو أنه لما ورد البيورلدى الشريف المشمول بالختم الكريم فى حضرت سيدنا ومولانا صاحب السعادة والسيادة الوزير المعظم والمشير المفخم مدبر جمهور الامم بالرأى الصائب منصف الظالم من ظلم بالفكر الثاقب مشيد أركان الدولة والاقبال وصاحب ذيول المجد والسيادة الوزير ابراهيم باشا كامل الملكة الشريفة الاسلامية بالديارالمصرية وما أضيف اليها فى الاقطار الحجازية والثغور والميرة المحمية منع الله به البرية محمد وآله أمين المؤرخ بغرة ربيع الاول سنة ١٠٧٤ أربعة وسبعين وألف خطا بالحضرة افتخار السادة الأمراء الكرام عمدة الكبراء الفخام ذو

القدر والمجد والاحتشام أمير اللواء الشريف السلطانى ومعهد الغر المنيف الخاقانى الأمير دولار بك حاكم ولايت الدجرجاوية وأمير هوارة بالصعيد الاعلا وما ومع ذلك أبد سعده آمين. فاذا من مضمونه المنيف أن بناحية أخميم من أعمال الاخميمية بقبالة الحميدية رزقة خارج من الارزاق قانونها ألف فدان وثلاثماية فدان وثلاثة وتسعون من أن تعرف بوقف الشهابى أحمد بن شمس الدين محمد بن أحمد الاخميمى وان الوقف ضرب من مدت خمسين سنة واستخرجت من ديوان الارزاق حكم ما شهرت به الدفاتر وقدرها الهام ربانى بجانبه دير الطين بالقرب منه إلى قدم النبى صلى الله عليه وسلم [ونوينا تعمير ذلك، وأن الرزقة المذكورة أرصدناها وأنتم بموجب دفتر الديوان أن تكشفوا عنها وتحرروها على الحدود الاربع إلى ما تضمنه البيورلدى الشريف قويلت الأوامر المطاعة بمزيد السمع والطاعة وبإرادة أمير اللواء الشريف المشار اليه وندب من جانبه القاضى محمد حماده شاهد ديوان ولاية الدجرجاوية وبصحبته مندوب حضرة مولانا شيخ الاسلام سليمان أفندى بقضاء مدينة الدجرجاوية سابقا هو القاضى كريم الدين النايب بشرق أخميم لاجل مساحة الرزقة بالقبالة المذكورة وتوجهوا المندوبين وقاسوا الرزقة بمعرفة الدلالة والقانون بالناحية هما الخولى أحمد بن ابراهيم والخولى أحمد بن علام وحروها بحضور الاميرى الكبيرى الأمير حسن الملتزم بالناحية المذكورة وأهالى النواحى المزارعين فوجدت فى داخل الحدود الاربع الف فدان وثلثماية فدان وثلاثة وتسعون فدان معمور وخرس وغير ذلك حكم ما هو مبين بالتحرير الآتى ذكره فيه عادوا لمندوبين وبصحبتهم الخولا المذكورين اعلاه واخبروا مولانا الميراللو اشريف ومولانا الافندى المشار اليها وكتب بمعنى ذلك تحرير مشمول بالختم والعلامة فى حضرة مولانا سليمان أفندى المولى مؤرخ فى العشر الاول من ربيعى الآخر سنة ١٠٧٤هـ أربعة وسبعين وألف فعند ذلك سأل أمير اللواء المشار اليه من الخولا المذكورين اعلاه ومن أهالى النواحى المزارعين للزرعة المذكورة اعلاه فى أن يستأجروا الرزقة المذكورة بحكم قطيعة النواحى المجاورين لها ويقوموا بخراجها لمستحقيها فى كل سنة فاجابوا بأن لا قدرة لنا على اجارة الرزقة المذكورة وأن الاولى أن تكون اجارتها على حاكم الولاية لاجل احيائها وعمارتها ليعود نفعها على جانب

الوقف المرقوم حكم الارزاق الكائنة بالولاية المرصدة على الاوقاف بمصر المحروسة المؤجرة على حكام الولاية فاستخار الله سبحانه وتعالى مولانا أمير اللواء المشار اليه دولار بك واستأجر فى فخر الاكابر ونخر الاعيان الاميرى الكبيرى الأمير محمد كاشف ولاية البهنساوية سابقا وقايم مقام أمير اللواء المشار اليه بولاية دجرجا حالا فاجره جميع الرزقة التى بناحية أخميم بقباله الحميدية الموصوفة أعلاه المرصدة من جانب صاحب السعادة المشار اليه على شعاير الجامع المعمور يذكر الله تعالى انسابه بالاثر المطهر النبوى جناب سيد السادات ومعدن السعادات وأشرف أهل الارض والسموات سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم [الجارية تحت نظر الموجر الأمير محمد قايم مقام المشار اليه حسبما يشهد له بذلك مضمون التقرير والبيورلدى الشريف المشمولين بالختم الكريم من مولانا صاحب السعادة المشار اليه المؤرخين بغرة محرم سنة ١٠٧٤هـ أربعة وسبعين وألف وحسب تصادقهما على ذلك ولا ولاية ايجار ذلك بالطريق الشرعى لينتفع المستأجر المشار اليه بذلك بالزرع والزراعة والاجرة والاجارة وكيف صار مقبلا ومراجا الانتفاع الشرعى مدة سنة كاملة خراجية تمضى فى ابتداء سنة ١٠٧٥هـ خمسة وسبعين ألف الخراجية بأجرة قدرها عن ذلك جملة فى الحفظة بالكيل المصرى ألف أردب واحد يقبضها حفظا للاصل خمسماية أردب يقوم بذلك المستأجر المذكور لجوانب الوقف المرقوم على القاصد المحضر بطلب ذلك لجانب المستحقين للوقف المذكور فى غاية السنة المذكورة القيام الشرعى اجارة صحيحة شرعية مشتملة على الايجاب والقبول والتسلم والتسليم الشرعيين وبه شهد وثبت الاشهاد بذلك على المستأجر والمؤجر المشار اليهما اعلاه لدى الحاكم الشرعى المشار اليه اعلاه بشهادة شهود لديه وصدور ذلك بين يديه ثبوتا صحيحا شرعيا تاما معتبرا مرضيا واقعا بطريق الشرع حرر ذلك وجرى فى عاشر جمادى الآخر فى شهور السنة أربعة وسبعين وألف / ١٦٦٣م .

ملحق رقم (٢٤)

مصدر الوثيقة : سجل محكمة اسنا محفظة رقم (٣) مادة بتاريخ ١٨ ذى القعدة الحرام عام ١٢٢١هـ/١٨٠٦م بخصوص وقف الهمامية وقدرها ٢٤٢ الف فدان من الأراضى الزراعية .

الامر كما ذكر فيه شهد بذلك الشيخ سليمان غزالى نقيب الاشراف

شهد بذلك الأمير الشريف

احمد ريان احمد محمد ابن

عمر ريان وهمام سيبيك الحسينى

بمحكمة قنا العامرة حضر بين سيدنا مولانا الحكم الشرعى كلا من سيدنا ومولانا على بيك الصادر الجليل أمير الصعيد اسماعيل باشا بن على احمد محمد بكار همام سيبيك وسيدنا ابو الرضا بن بكار دشناوى سليمان الهوارى محمد بكار همام سيبيك وعبد المغيث دشناوى سليمان الهوارى والوزير ابراهيم دشناوى وعبد المغيث بن محمد بن الرشيد أبو المكارم حارث سيف الاسلام بكار همام وسيدنا محمد شاهين همام يوسف واحمد السيد همام يوسف تقى الدين عبد الرحمن احمد همام وسيدنا ابو على سليمان الهوارى محمد بكار همام وسيدنا عبد الكريم همام يوسف احمد همام جميعهم أحفاد مولانا وسيدنا أمير الصعيد وبرقة همام سيبيك المتولى الحسينى واقروا واعترفوا واشهدوا على انفسهم وهم بصحتهم وبسلامتهم وطواعيتهم واختيارهم أنهم ارتضا أن يكون السيد أبو على بن الجناب المكرم الأمير على بن الأمير سليمان الهوارى والى دشنا والبينا واخميم وسوهاى بن شيخ السادة وسر عسكر أمير الصعيد محمد بن ذى القضاء والصدارة بالصعيد سيدنا بكار بن أمير الصعيد وبرقة مولانا همام سيبيك ناظرا عليهم ثم بعد رضاهم وسماع مولانا الحاكم الشرعى باقرارهم ورضاهم على السيد أبو على المذكور قرر واقام السيد ابو على المذكور ناظر على أوقاف جدهم الاعلى همام سيبيك وقدرها اثنان واربعون ومائتان الف فدان الكائنة بأسوان والاقصر دوشنة وقنا والسرطاوى والمصرى دوشنا وخاصة والوقف وهودا لنعمة وبهجورة وفرشوط وسمهود وسابك المال والبلينا وخوصه جوهينة والمنفلوطية وسواقى موسى ومنية ابن خصيب وما يتبعهم وسائر اعيان الوقف الكائنة

بمصر هو والسيد عبد الكريم بن أمير الصعيد همام باشا بن أمير الصعيد يوسف بيك بن أمير الصعيد أحمد همام سيبيك ما هو للسيد أبو على خاصة النصف والحبالة وما هو للسيد عبد الكريم النصف فى النظر والحبالة حكم ما كانوا عليه ابائهم واجدادهم وحكم التقارير والحجج الذى معهم وازنه مولانا الحاكم الشرعى الموصى اليم أن يعطى كل ذى حق حقه من المستحقين بعد اخراج ما على الوقف المذكور من حماية وجسور وترميم الترع والمصاريف اللازمة الجارية بينهم وشرط على أن يمشى ذلك كله بتقوى الله العظيم فى سره وعلانيـة فانه من سلك طريق الحق نجا ومن يتق الله يجعل له مخرجا ويرزقه من حيث لا يحتسب والوصايا فى ذلك كثيرة وملاذها التقوى حماه الله من الذلل وجنبه الفساد فى القول والعمل قبل ذلك لنفسه قبولا شرعيا ويثبت جميع ذلك لدى مولانا الحاكم الشرعى وحكم بصحة ذلك ومكن السيد أبو على من النظر المذكور والحباله الجار عليا السيادة ومكن السيد عبد الكريم المذكور من النظر والحبالة الجارى بها السادة وقبلا السيدان لنفسهما ذلك قبولا شرعيا ومنع مولانا افندى من يتعرض إلى السيد أبو على والسيد عبد الكريم فى ذلك منعا كليا وجرى ذلك وحرر فى ثامن ذى القعدة الحرام واحد وعشرين ومائتين الف من الهجرة النبوية على صاحبها افضل الصلاة والسلام

كاتبها راجى عفو الله

مصطفى الحسينى عبد الله

عفا الله عنه

ملحق رقم (٢٥)

مصدر الوثيقة : دار الوثائق القومية بالقلعة بالقاهرة، سجلات محكمة قنا محفظة رقم (١) بتاريخ ذى القعدة عام ١١٠٩هـ/١٦٩٧م بخصوص نسب الهوارة إلى اسرة الرسول صلى الله عليه وسلم

[بالمحكمة الشرعية المطهرة المرضية بدر القصير الشامى حرره اليه سبحانه أبو بكر عمره الله تعالى بذكره بين يدى الواضع خطه وختمه فيه باسمه اعلاه لطف الله تعالى به وتولاه وأجرى الخيرات على يداه لجاه سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

[خير انبياه وحضر إلى المجلس المشار اليه الصدر الجليل مولانا وسيدنا سلالة ال طاه وياسين فرع الشجرة الذكية وطراز العصابة الهاشمية الأمير يوسف بيك أحمد همام وابنه الشاب القاصر عن درجة البلوغ الأمير همام وشقيقه الأمير عيسى وبنى عمه الأمير على سليمان محمد وشقيقه الأمير دشناوى القاطنين بفرشوط وحضر لحضورهم مولاى الامام الشريف محمد بن أحمد حسن قسم الحسينى لبقية أمراء ومولاى الامام اسماعيل بن على بن محمد الحسينى حامى حمى المغرب الاقصى والشريف محمد أحمد ابراهيم الادريسى الحسينى المغربى والشريف عبد الكريم محمد محمد شرف الدين الحسينى نقيب الاشراف بدمشق الشام والشريف صالح حسن على الحسينى حامى بهوت وشيخ الاسلام الشريف محمد والشريف عبد الله أحمد سيف الاسلام بكار همام سر عسكر والامير حمد ابن الأمير خلف أبو خروف ابن الأمير أبو بكر بكار همام محتسب الصعيد ثم بعد حضورهم طلبوا من حضرة قاضى الديوان المشار اليه اعلاه أن يلحقهم بسلسلة نسب ابائهم واجدادهم وابرزوا فرمانات شاهانية سلطانية وحججا وانسابا واحكاما قاطعة بصحة نسب السدة الهمامية وانهم من خلاصة العترة الطاهرة النبوية المحمدية فوجدنا ذلك كله صحيحا بالتطبيق معهم بغاية الدقة والتحرير وعلى هذا حكمنا فى كمال هذا النسب المتفق عليه والمقطوع بصحته من المستندات المذكورة واتصاله بالملاذ الاحمى حكما مرعيا بالحاق لنسب السادة المتقدم ذكرهم بسلسلة لنسب ابائهم واجدادهم كما جاء فى المستندات المذكورة أن الشاب الأمير همام ابن الصدر الجليل مولانا وسيدنا يوسف بيك وشقيق مولانا وسيدنا الأمير عيسى ولدا مولانا أمير الصعيد أحمد همام ابن مولانا وسيدنا أمير الصعيد صبيح ابن مولانا وسيدنا أمير الصعيد وبرقه همام سيبيك والامير على وشقيقه الأمير دشناوى بيك ولدا مولانا سليمان الهوارى والى دشنا والبلينا واخميم وسوهاى وما يتبعهم ابن مولانا وسيدنا شيخ العرب والسادة وشيخ مشايخ الهوارة وسر عسكر أمير الصعيد محمد ابن ذى القضاء والصدارة الصعيد مولانا وسيدنا بكار ابن شيخ العرب والسادة وشيخ مشايخ الهوارة أمير صعيد مصر وبرقة مولاى همام سيبيك المغربى ابن مولاى ماضى ابن مولاى احمد ابن مولاى عياشى ابن مولاى بحير ابن مولاى محمد السعيد ابن مولاى جعفر الملقب بهمام ابن مولاى محمد ابن

مولاى حمد الهمامى ابن مولاى محمد الفاسى ابن مولاى يوسف ابن مولاى ابراهيم ابن مولاى عبد المحسن ابن مولاى محمد ابو يمن ابن مولاى موسى الخوين ابن مولاى يحيى ابن مولاى عيسى ابن مولاى على الفقى ابن مولاى محمد نزيل بلاد المغرب ابن الامام حسن ابن مولاى على الهنادى ابن مولاى محمد الجواد ابن مولاى على الرضى ابن الامام موسى الكاظم ابن الامام جعفر الصادق ابن الامام محمد الباقر ابن الامام على زين العادين ابن سيدنا ومولانا الامام الحسينى السبط ابن على كرم الله وجهه كملت هذه السلسلة العلوية والشجرة القرشية التى أصلها ثابت وفرعها فى السماء وعنانها ثابت وفخرها قد سما تتضمن ساداتنا الهمامية الحسينين الاشراف سلالة عبد المطلب ابن عبد مناف الذى شاع فضلهم فى سائر البوايا رضوان الله عليهم أجمعين وثبت مضمون ذلك لدى مولانا قاضى الديوان المشار اليه اعلاه ثبوتا شرعيا معتبرا مرعيا مستوفيا للشرائط الشرعية والواجبات المحررة المرعية وحكم بصحته حكما صحيحا شرعيا ايد الله تعالى أحكامه تحريرا فى عاشر ذى القعدة الحرام شهور عام سنة تسعة وماية والف / ١٦٩٧م.

نمرة مضبطة سلمت للجناب العالى الأمير يوسف بيك همام والامير عمر احمد محمد بكار همام بحضور الأمير احمد ابن الأمير اسماعيل سيف الاسلام بكار

السيد جمال الدين على

نائب الشرع الشريف

بقنا سابقا والصعيد

ملحق رقم (٢٦)

مصدر الوثيقة دار الوثائق القومية بالقلعة بالقاهرة، سجلات محكمة قنا. محفظة رقم (١) بتاريخ أول المحرم الحرام ١٢٣٦هـ/١٨٢٠م بخصوص نسب الهوارة إلى أسرة الرسول عليه الصلاة والسلام

الامر كما ذكر فيه — الفقير عبد الرحيم

شهد بذلك الأمير الشريف — حسبه طايع قاضى قنا

أحمد ريان أحمد محمد همام

بمحكمة مدينة قنا حضر بالمحكمة المشار اليها حفيد شيوخ العرب وشيوخ مشايخ الهوارة والامراء والولاة الفاطميين السيد الأمير أبو الرضا بكار والسيد اللواء يوسف ابراهيم والسيد على عبد المغيث القاطنين بفرشوط والسيد على بن على أبو على وأبنه الشاب القاصر السيد أحمد القاطنان بقنا والسيد محمد عبد الكريم القاطن ببهجورة المعرفون عينا واسما وذاتا بتعريف الشهود وهم السادة أحمد غزالى على نقيب الاشراف وفائز راجح العنقاوى والسيد عبد المحسن ضاف مهدى وحسين محمد على بصرى وحسن على حسن احمد بكر وعبد الرحيم وابراهيم اسماعيل مبارك وادريس جاد الله القناوى القاطنين بقنا والسيد قاسم حسين ابو بكر بكار القاطن بشنهور وطلبوا الحاقهم بسلسلة نسب آبائهم وأجدادهم وقدموا حججا واحكاما وفرامانات شاهانية سلطانية وأنساب صحيحة مثبتة بأن هذه العائلة الهمامية الحسينية الهاشمية من خلاصة العترة الطاهرة النبوية المحمدية فوجدنا ذلك كله صحيحا بالتطبيق معهم بغاية الدقة والتحرير وعلى هذا حكمنا فى كماله هذا النسب المتفق عليه المقطوع بصحته من المستندات المذكورة واتصاله بالملاذ بالحاق نسب السادة المتقدم ذكرهم بسلسلة نسب ابائهم واجدادهم كما جاء فى المستندات المذكورة أن السيد أبو الرضا واضحا باسم السيد بكار بك أمير دشنا وحميده بن الأمير سليمان الهوارى والسيد اللواء يوسف بيك بن الوزير ابراهيم بن الأمير دشناوى بيك بن الأمير سليمان الهوارى والسيد على بن السيد عبد المغيث دشناوى بيك والسيد أحمد المذكور بن السيد على المذكور شقيق السيد سليمان والسيد اسماعيل اولاد فخر السادة الهمامية العظام الناظر فى الاحكام الشرعية يومئذ بصعيد مصر الأمير على بن صاحب السيادة والامثال المتوج بتاج الفرد والمهابة والاجلال مولانا وسيدنا الأمير سليمان الهوارى والى ودشنا والبلينا وأخميم وسوهاج وما يتبعهم بن شيخ العرب والسادة وسر عسكر أمير صعيد مصر محمد بن ذى القضاء والصدارة بالصعيد سيدنا بكار بن اما صعيد مصر ورثة سيدنا همام سيبيك والسيد محمد المذكور به عمدة قبائل الهوارة السيد عبد الكريم به قدوة الاماجد المكرمين شيخ العرب والسادة وشيخ مشايخ الهوارة أمير

صعيد مصر الأمير همام باشا بن أمير الصعيد سيدنا يوسف بيك بن أمير الصعيد سيدنا أحمد همام بن أمير الصعيد سيدنا صبيح بن أمير صعيد مصر وبرقة الجناب الكريم العالى والكوكب المنير المتولى حائز رتبة المفاخر والعالى سيدنا ومولانا شيخ العرب والسادة وشيخ مشايخ الهوارة مولانا همام سيبيك المغربى بن سيدى ماضى محكمة شرعية أحمد بن سيدى عياشى بن مهدى أحمد بن محمد سيدى جعفر همام بن سيدى محمد بن سيدى حمد هميم بن سيدى محمد القاصر بن سيدى يوسف بن سيدى ابراهيم بن سيدى عبد المحسن بن سيدى حسين بن سيدى محمد أبو نمى بن سيدى موسى الجونى بن سيدى يحيى بن سيدى حسن بن سيدى على الثقى بن سيدى محمد بن سيدى حسن بن سيدى على الهادى بن سيدى محمد الخواء بن سيدى على الرضا بن سيدى موسى الفاطمى بن سيدى جعفر الصادق بن سيدى محمد الباقر بن سيدى على زين العابدين بن سيدنا ومولانا الحسن السبط بن الامام على كرم الله وجهه رضوان الله عليهم اجمعين وثبت مضمون ذلك ثبوتا شرعيا لدى الحاكم الشرعى الصادر حكمه الواضح خطه وختمه فيه اعلاه وحرر وجرى غرة شهر المحرم الحرام سنة ستة وثلاثون ومائتان والف من الهجرة على صاحبها افضل الصدقة والسلام.

كاتب راجى عفو الله

مصطفى بن عبد الله

رضى الله عنه

ملحق رقم (٢٧)

مصدر الوثيقة سجلات المحكمة الشرعية، سجلات اسقاطات القرى، السجل رقم ٣ المادة رقم ١٧. بتاريخ جمادى الآخرة عام ١١٤٥هـ/١٧٣٢م.

اجر فخر الاماجد الحاج حسن عبد الله مستحفظان أوده باشى مستحفظان تابع الأمير المرحوم ميسو كتخدا مستحفظان بالطريق الشرعى وفخر الاشراف المكرمين السيد الشريف ابراهيم مستحفظان بن السيد على الرومى استأجر لنفسه الحصة التى قدرها الربع ستة قراريط اراضى ناحية تحسن الاشمونين التى آلت اليه من قبل المستأجر المذكور بوكالة الشرعية عن ولده من الحجة المسطرة من هذه المحكمة الموافق وله ايجار ذلك وقدر اجرته المستأجر بذلك بالزراعة والاجرة والايجارة وجميع الانتفاع بالوجه الشرعى لواجب سنة كاملة اثنى عشر شهرا اولها عشرة شهر رجب الفرد

الحرام سنة وغايتها غاية جمادى الآخرة سنة ١١٤٦هـ بأجرة قدرها عن ذلك لواجب السنة المذكورة من الدنانير الذهب الزنجرلى ماية دينار و٣٠ ذهبا زنجرليا أجرة مسلمة خالصة ويؤجر المستأجر لمؤجره فى غاية السنة المذكورة خارج ذلك عما يقوم به المستأجر بما على الحصة المذكورة المال لجانب الديوان العالى وتوابعه والكشوفية والخدم والرزق والاوقاف وجرف الجسور وسائر المصاريف الكلية والجزئية لواجب السنة المذكورة وليس على مؤجره المذكور شئ من ذلك القيام الشرعى ايجارة شرعية واشتمل على الايجاب والقبول والتسلم والتسليم الشرعيان بعد النظر والمعروفة بذلك علما وخبرة نافيين للجهالة شرعيا وتصادق على ذلك وعلى أنه اذا احضر المستأجر أو ولده رضوان الموكل المذكور نظير مبلغ الحلوان المذكور مع أجرة السنة المذكورة وجملة ذلك ٦٠٠ دينار و ٣٣ ذهبا زنجرليا واخبر ذلك للمؤجر المذكور فى غاية السنة المؤجرة المذكورة كان لاحق لمؤجر ولا محجور مذكور بالحصة المذكورة بالناحية المذكورة فى التصرف ولا بالتحدث ولا بالتزام وكانت عايده راجعة إلى تصرف والتزام المستأجر وولده حكماً شرعياً وبه شهد وحرر. فى جمادى الاخر سنة خمسة واربعين وماية والف / ١٧٣٢م .

ملحق رقم (٢٨)

مصدر الوثيقة دار الوثائق القومية بالقلعة حجة شرعية رقم ٣٣١

بتاريخ سابع عشر شهر رمضان المعظم ٩٦٧هـ/١٥٥٩م سنة سبع وستين وتسعمائة بيع أرض بثمن محدد.

الحمد لله رب العاملين الحمد لله يهئ ذلك وخلع لك الحمد بيع تونس القرار فى المانع

هذه صورة شرعية نقلت من سجل محكمة السادة المالكية بين الذى سيولينها سيدنا وموان العبد الفقير إلى الله تعالى الشيخ العلامة اعملة شرف العلما أو الفضلا مضى المسلم إلى رام الحسينى القدافى المالكى خليفة بحكم العصر بذلك لمصر توافق الله تعالى أحذ مضمونها اشترى الجناب العالى الأمير محمد بن المرحوم شيخ العرب حماد الشهير نسبه المكرم بابن الخبير شيخ عربان غزالة بالجدية لعزة الله تعالى ماله

لنفسه من الحالى جمال بن عبد الله ابن الدينى حسان بن هارون الغزى التاجر الصنفار جميع الحصة التى قدرها الربع ستة اسهم كدليل من أصل أربعة وعشرين سهما شائعا ذلك فى بنادق الكاينة بأراضى الجيزية بمنيل شيحة ونظير ذلك من عدتها المركبة على فرعتها ونظر ذلك من الانتشار السدد والسنط النابتة بجوار البدء المذكورة المعلومة لعمامه الجارى ذلك فى ملك البايع المذكور على ذلك المسطر من المحكمة السادة الحنفية الصالحية النجمية المؤرخ تاريخه من شهر ربيع الاول سنة تسع وثلاثين وماية اشترا شرعيا من جملته عن ذلك من الذهب السلطانى الجديد ستة دنانير ثمنا مقبوضا بيد البايع من المشترى المذكور القبض الشرعى بتمام ذلك وكماله ولم يتأخر له من ذلك مطالبة ولا شئ قل ولا جل واعترف المشترى المشار اليه بتسلم ذلك بعد النظر والتصرف والتغليب الشرعى والاحاطة بذلك علما وخبرة باقية للحكمة شرعا ذلك الاعتماد بذلك عليها لدى سيدنا الحاكم المشار اليه أعلاه الثبوت الشرعى.

شهادة شهوده وتلت أيضا معرفة العين المبيعة أعلاه وجريانها فى ملك البايع . المذكور إلى تاريخه بشهادة منصور بن محمد الرمحى وابراهيم بن محمد بن حمزة الشهير بالحريرى والثبوت الشرعى فى حكم الله تعالى أحكامه بموجب ذلك الحكم الشرعى على المستوفى للشرائط الشرعية وأشهد على نفسه الله وعن بذلك وبه شهر بتاريخ سابع عشر شهر رمضان المعظم سنة سبع وستين وتسعمائة / ١٥٥٩م .

شهود

المصـادر والمراجـع

أولا – أرشيف دار الوثائق القومية بالقلعة بالقاهرة [وتم نقلها حالياً إلي المبني الجديد ، بكورنيش النيل] :

ويوجد به الكثير من الوثائق المهمة، التى تتعلق بتاريخ مصر الحديثة والمعاصرة عامة، ومصر العثمانية خاصة، وتشمل:

(١) دفاتر الالتزام.

(٢) دفاتر الرزق الاحباسية.

(٣) سجلات محكمة قنا واسنا، محافظ أرقام ١ ، ٢ ، ٣.

(٤) محافظ الحجج الشرعية.

(٥) سجلات اسقاطات القرى.

(٦) سجلات الديوان العالى.

(٧) سجلات القسمة العسكرية.

ثانيا – المخطوطات :

١– إبراهيم الصوالحى العوفى، (تراجم الصواعق فى واقعة الصناجق) ورقمه ٢٢٦٩ تاريخ بدار الكتب المصرية.

٢–أحمد كتخدا عزبان الدمرداشى، (الدرة المصانة فى أخبار الكنانة) جزأين ورقمه MS OR 1073-4 بالمتحف البريطانى، وقد اطلعت على نسخة مصورة منه من الدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم.

٣– محمد بن أبى السرور البكرى، (المنح الرحمانية فى الدولة العثمانية) ورقمه ١٩٢٦ تاريخ بدار الكتب المصرية بالقاهرة.

٤– محمد بن أبى السرور البكرى، (اللطائف الربانية على المنح الرحمانية فى الدولة العثمانية) ورقمه ٨٠ تاريخ بدار الكتب المصرية بالقاهرة.

٥– محمد بن أبى السرور البكرى، (تحفه الظرفاء فى ذكرى دولة الملوك والخلف ويليه الفتوحات العثمانية للديار المصرية). ورقمه ٦٨٩/٢٣٠ ج بمكتبة بلدية اسكندرية.

٦– محمد بن أبى السرور البكرى، (الكواكب السائرة فى أخبار مصر والقاهرة) ورقمه ١٨٠١/١٢٥٤١ ج مكتبة بلدية اسكندرية.

٧- مؤلف مجهول، (اخبار اهل القرن الثانى عشر الهجرى)، (تاريخ المماليك فى القاهرة) - رقمه ١٣٤١ معهد المخطوطات العربية بالقاهرة.

٨- مصطفى بن الحاج إبراهيم تابع المرحوم حسن أغا عزبان الدمرداشى تاريخ وقايع مصر القاهرة من سنة (١١٠٠هـ - ١١٥٠هـ) ، ورقمه ٥٥٠٥ج، بدار الكتب المصرية بالقاهرة.

٩- مصطفى الشافعى القلعاوى، (صفوة الزمان فيمن تولى على مصر من أمير وسلطان) ورقمه ٤٥٦ تاريخ مكتبة رفاعة رافع الطهطاوى بسوهاج.

١٠- قطب الدين المكى، (البرق اليمانى فى الفتح العثمانى) ١٤١٦ تاريخ مكتبة رفاعة رافع الطهطاوى بسوهاج.

١١- يوسف الملونى، (كتاب تحفة الأحباب بمن ملك مصر من الملوك والنواب) ١٤٢١ تاريخ بمكتبة رفاعة رافع الطهطاوى بسوهاج.

المراجع العربية :

١- أحمد شلبى عبد الغنى الحنفى المصرى، (أوضح الاشارات فمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشات) تحقيق الدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم القاهرة، ١٩٧٨.

٢- أحمد بن زنبل المحلى الرمال، (تاريخ غزوة السلطان سليم خان ابن السلطان بايزيد خان مع السلطان قانصوة الغورى). وقد قام السهيلى بترجمته الى التركية فى القرن السابع عشر، ضمن كتاب له اسمه (الدرة اليتيمة فى تاريخ مصر القديمة) ونشر تحت عنوان (آخرة المماليك) تحقيق عبد المنعم عامر ، القاهرة ١٩٦٣.

٣- عبد الرحمن الجبرتى، (عجائب الآثار فى التراجم والاخبار) أربعة اجزاء بولاق، ١٢٩٧هـ/١٨٧٩ - ١٨٨٠م.

٤- إبراهيم زكى، الحالة المالية والتطور الحكومى والاجتماعى فى عهد الحملة الفرنساوية وفى عهد محمد على، القاهرة بدون تاريخ.

٥- إبراهيم عامر، الأرض والفلاح فى المسألة الزراعية فى مصر، الدار المصرية، القاهرة ١٩٥٨.

٦- إبراهيم المويلحى، الأرض والفلاح فى العصر العثمانى، بحث ضمن بحوث الأرض والفلاح عبر العصور، القاهرة ، ١٩٧٤.

٧- دكتور إبراهيم على طرخان، مصر فى عصر دولة المماليك الجراكسة، ١٣٨٢، ١٥١٧م، القاهرة ١٩٥٩.

٨- دكتور إبراهيم على طرخان، النظم الاقطاعية فى الشرق الأوسط فى العصور الوسطى، دار الكاتب العربى القاهرة ١٩٥٨.

٩- دكتور أحمد أحمد الحتة، تاريخ الزراعة فى عهد محمد على الكبير، دار المعارف، القاهرة ١٩٥٠.

١٠- دكتور أحمد أحمد الحتة، تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر. النهضة المصرية، القاهرة ١٩٥٨.

١١- دكتور أحمد السعيد سليمان، تأصيل ما ورد فى تاريخ الجبرتى من الدخيل، دار المعارف القاهرة ١٩٧٨.

١٢- أحمد بدوى، تاريخ مصر الاجتماعى، الأسكندرية بدون تاريخ.

١٣- أحمد تقى الدين المقريزى، البيان والإعراب عما بأرض مصر من الأعراب، القاهرة ١٩١٦.

١٤- أحمد تقى الدين المقريزى، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار القاهرة ١٣٢٦هـ.

١٥- دكتور أحمد عزت عبد الكريم، وآخرون، الأرض والفلاح فى مصر على مر العصور القاهرة ١٩٧٤.

١٦- دكتور أحمد فؤاد متولى، الفتح العثمانى لمصر والشام ومقدماته من واقع المصادر التركية والعربية المعاصرة دار النهضة العربية بالقاهرة ١٩٧٦.

١٧- أحمد لطفى السيد، قبائل العرب بمصر العقيلات والجعافرة الجزء الأول، القاهرة ١٩٣٥.

١٨- دكتور السيد دراج، دكتور السيد رجب حراز، دراسات فى التاريخ المصرى

١٩- السيد أبو ضيف المدنى، تاريخ إقليم سوهاج، القاهرة ١٩٦٢.

٢٠- أبى العباس أحمد بن على القلقشندى، نهاية الأرب فى معرفة أنساب العرب.

٢١- أبى العباس أحمد بن على القلقشندى، صبح الأعشى فى صناعة الانشا، القاهرة.

٢٢- دكتور أمين مصطفى عفيفى عبد الله، تاريخ مصر الاقتصادى فى العصر الحديث، القاهرة، ١٩٥٢.

٢٣- دكتور توفيق الطويل، التصوف فى مصر فى العصر العثمانى القاهرة، ١٩٤٦.

٢٤- دكتور جمال حمدان، شخصية مصر دراسة فى عبقرية المكان، القاهرة، ١٩٧٠.

٢٥- ج. كرستوفر، بونابرت فى مصر، ترجمة فؤاد اندراوس، القاهرة، ١٩٧٠.

٢٦- دكتور جلال يحيى، مصر الحديثة (١٥١٧ - ١٨٠٥)، الإسكندرية بدون تاريخ.

٢٧- دكتور حسن عثمان، منهج البحث التاريخي، القاهرة، ١٩٦٥.

٢٨- دكتور حسن عثمان، ومحمد توفيق، تاريخ مصر فى العهد العثمانى، (١٥١٧ - ١٧٩٨م) القاهرة ١٩٤٢.

٢٩- دكتور حسين الرفاعي، واحه سيوة من النواحى التاريخية والجغرافية والاقتصادية، القاهرة، ١٩٣٨.

٣٠- دكتور حمدى الوكيل، ملكية الأراضى الزراعية فى مصر خلال القرن التاسع عشر- القاهرة ٢٠٠١.

٣١- دكتورة سعاد ماهر منسوجات المتحف القبطى ، القاهرة ١٩٦٤ .

٣٢- دكتور سعيد عبد الفتاح عاشور، العصر المملوكى فى مصر والشام القاهرة ١٩٦٥

٣٣- دكتور سعيد عبد الفتاح عاشور، الفلاح والاقطاع فى عصر الابويين، ضمن كتاب الأرض والفلاح غير العصور ، القاهرة ١٩٧٤ .

٣٤- دكتور سعيد عبد الفتاح عاشور، مصر فى عصر الدولة المماليك البحرية القاهرة، ١٩٥٩.

٣٥- دكتور سعيد عبد الفتاح عاشور، المجتمع المصرى فى عصر سلاطين المماليك، دار النهضة العربية القاهرة، ١٩٤٥.

٣٦- سمير محمد خواصك، فى بلاد العبابدة ، القاهرة ، ١٩٨٥ .

٣٧- دكتورة سيدة إسماعيل الكاشف، الأرض والفلاح فى مصر الاسلامية، ضمن ندوة الأرض والفلاح على مر العصور، القاهرة ١٩٧٤.

٣٨ - دكتور - سيد محمد السيد : مصر في العصر العثماني في القرن السادس عشر ، دراسة وثائقية في النظم الإدارية والقضائية والمالية والعسكرية ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ١٩٩٧ .

٣٩- دكتور راشد البراوى، ومحمد حمزة عليش، التطور الاقتصادى فى مصر الحديث، النهضة المصرية، القاهرة ، ١٩٤٥.

٤٠- دكتور صلاح أحمد هريدى، الحرف والصناعات فى عهد محمد على، دار المعارف الاسكندرية ، ١٩٨٥.

٤١- دكتور عبد الرحمن فهمى، النقود المتداولة أيام الجبرتى، بحث منشور ضمن ندوة الجبرتى ، أشراف الدكتور أحمد عزت عبد الكريم، القاهرة ١٩٧٦.

٤٢- دكتور عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، الريف المصرى فى القرن الثامن عشر، القاهرة، ١٩٧٤.

٤٣- دكتور عبد العزيز الشناوى، الدولة العثمانية دولة اسلامية مفترى عليها جزاين، القاهرة ١٩٨٠.

٤٤- دكتور عبد العزيز الشناوى، عمر مكرم بطل المقاومة الشعبية، القاهرة ١٩٦٧.

٤٥- دكتور عبد العزيز صالح، الأرض والفلاح فى مصر الفرعونية، ضمن بحث الأرض والفلاح عن العصور المختلفة ، إشراف الدكتور أحمد عزت عبد الكريم، القاهرة ١٩٧٤.

٤٦- دكتور عبد الله خورشيد البرى، القبائل العربية فى مصر فى القرون الثلاثة الاولى للهجرة، القاهرة، ١٩٦٧.

٤٧- عبد المنعم فوزى، مذكرات فى تاريخ مصر الاقتصادى فى العصر الحديث، القاهرة، ١٩٥٢.

٤٨- دكتور عراقى يوسف محمد، الوجود العثمانى فى مصر، فى القرنين السادس عشر والسابع عشر، القاهرة ١٩٩٦.

٤٩- دكتور عمر عبد العزيز عمر دراسات فى تاريخ العرب الحديث والمعاصر، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٥.

٥٠- دكتور عمر عبد العزيز عمر، دراسات فى تاريخ العرب الحديث، المشرق العربى من الفتح العثمانى حتى نهاية القرن الثانى عشر الهجرى، بيروت، ١٩٧١.

٥١- دكتور عمر عبد العزيز عمر، دراسة لمصادر عربية عن تاريخ مصر العثمانية، بيروت ١٩٧٧.

٥٢- دكتور على فؤاد أحمد، علم الاجتماع الريفى، القاهرة، ١٩٦٦.

٥٣- دكتور عبد الكريم رافق، بلاد الشام ومصر من الفتح العثمانى الى حملة نابليون بونابرت (١٥١٦ - ١٧٩٨م) دمشق، ١٩٦٨.

٥٤- دكتور على الجريتلى، تاريخ الصناعة فى مصر فى النصف الاول من القرن التاسع عشر، القاهرة، ١٩٥٢.

٥٥- على مبارك، الخطط التوفيقية الجديدة لمصر والقاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة، بولاق، ١٣٠٦هـ عشرون جزءا.

٥٦- دكتور عمر ممدوح مصطفى، أصول تاريخ القانون، الاسكندرية، ١٩٥٤.

٥٧- دكتور فتح الله هلول، دراسات فى علم الاجتماع الريفى، الاسكندرية ١٩٧٠.

٥٨- فوزى جرجس، دراسات فى تاريخ مصر منذ العصر الفرعونى، القاهرة، ١٩٥٨.

٥٩- دكتور قاسم عبده قاسم، النيل والمجتمع المصرى فى عصر سلاطين المماليك، القاهرة، ١٩٧٨.

٦٠- دكتور قاسم عبده قاسم، دراسات فى تاريخ مصر الاجتماعى فى عصر سلاطين المماليك، القاهرة ١٩٧٩.

٦١- دكتور قاسم عبده قاسم ،أهل الذمة فى مصر فى العصور الوسطى، القاهرة، ١٩٧٧.

٦٢- كلوت بك، لمحة عامة الى مصر، ترجمة محمد أبو السعود، جزأين، القاهرة بدون تاريخ.

٦٣- دكتور لويس عوض، تاريخ الفكر المصرى الحديث، الجزء الثانى، القاهرة، ١٩٦٩.

٦٤- دكتورة ليلى عبد اللطيف أحمد، الإدارة فى مصر فى العصر العثمانى، القاهرة، ١٩٧٨.

٦٥ - دكتورة ليلى عبد اللطيف أحمد ، شيخ العرب همام وحكم جرجا، القاهرة ١٩٨٩ .

٦٦- دكتور محمد أحمد أنيس، مدرسة التاريخ المصرى فى العصر العثمانى، القاهرة ١٩٦٢.

٦٧- محمد بن اياس الحنفى، بدائع الزهور فى وقائع الزهور، تحقيق الدكتور محمد مصطفى ، الجزء الخامس ، القاهرة ١٩٦١.

٦٨- محمد البابلى، الإجرام أسبابه وعلاجه، القاهرة، ١٩٢٨.

٦٩- دكتور محمد صفى الدين أبو العز، مرفولوجية الأراضى المصرية، القاهرة، ١٩٦٢.

٧٠- دكتور محمد رفعت، تاريخ حوض البحر المتوسط وتياراته السياسية، القاهرة، ١٩٦٢.

٧١- دكتور محمد رفعت رمضان، على بك الكبير، القاهرة، ١٩٥٠.

٧٢- دكتور محمد عاطف غيث، القرية المتغيرة، (القيطون محافظة الدقهلية)، القاهرة، ١٩٦٤.

٧٣- محمد عاطف غيث، دراسات فى علم الاجتماع القروى، القاهرة، ١٩٦٧.

٧٤- محمد فريد أبو حديد، زعيم مصر الأول السيد عمر مكرم، القاهرة ١٩٥١.

٧٥- دكتور محمد فؤاد شكرى، وآخرون، بناء دولة مصر محمد على، السياسة الداخلية، القاهرة، ١٩٥٠.

٧٦- دكتور محمد فؤاد شكرى، وآخرون، الحملة الفرنسية وخروج الفرنسيين من مصر القاهرة، بدون تاريخ.

٧٧- دكتور محمد فهمى لهيطة، تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة لجنة التاليف والنشر، القاهرة ١٩٤٤

٧٨- دكتور محمد عبد العزيز عجمية ، دراسات فى التطور الاقتصادى ، الإسكندرية ١٩٦٦.

٧٩- دكتور محمد محمد أمين، الأوقاف والحياة الاجتماعية فى مصر (٦٤٨-٩٢٣هـ/ ١٢٥٠-١٥١٧م) دراسة وثائقية، القاهرة، ١٩٨٠.

٨٠- محمد محمود زيتون، اقليم البحيرة صفحات مجيدة من الحضارة والثقافة والكفاح، القاهرة، ١٩٦٢.

٨١- محمد مختار، التوفيقات الالهامية فى مقارنة التواريخ الهجرية بالسنين الافرنكية والقبطية، بولاق ، ١٣١١هـ.

٨٢- دكتور محمود أبو رية، حياة القرى، القاهرة، ١٩٦٦.

٨٣- دكتور محمود الحويرى، أسوان فى العصور الوسطى، القاهرة، ١٩٨٠.

٨٤- محمود الشرقاوى، دراسات فى تاريخ الجبرتى، مصر فى القرن الثامن عشر، ثلاثة اجزاء، القاهرة، ١٩٥٧.

٨٥- دكتور مصطفى القونى، تطور مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة، القاهرة، ١٩٤٤.

٨٦- هاملتون جب، هارولد بوون، المجتمع الإسلامى والغرب، جـ٢ ترجمة الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى، القاهرة ١٩٧١.

٨٧- هيلين آن ريفيلن، الاقتصاد والادارة فى مصر فى مستهل القرن التاسع عشر، القاهرة ، ترجمة الدكتور أحمد عبد الرحمن مصطفى ، مصطفى الحسينى ، ١٩٦٨.

٨٨- هنرى لورانس، شارل جيليبسى جان، كلوجولفان، كلودنوربنكر الحملة الفرنسية في مصر، بونابرت والاسلام سينا للنشر والترجمة، ترجمة بشير السباعى، القاهرة ١٩٩٥.

٨٩- يوسف نحاس، الفلاح حالته الاقتصادية والاجتماعية، القاهرة ١٩٢٤.

قواميس جغرافية وقوانين:

١- محمد رمزى، القاموس الجغرافى للبلاد المصرية، أربعة أجزاء، القاهرة، ١٩٥٤.

٢- قانون نامه مصر، الذى أصدره السلطان القانونى لحكم مصر، ترجمه وقدم له، وعلق عليه الدكتور أحمد فؤاد متولى، القاهرة ١٩٨٦.

سابعا - المراجع الاجنبية :

1- Anderossy, M. Le,Mémore sur la vallée des laes de Natron., Paris, 1813.

2- Baer, Gabriel, Egyptian Guilds in Modern times, Jerusalem, 1964.

3- Combe, Etienne, L'Egypt Ottoman de la conquête par Selim I (1517) al arrivêe de Bonaparte (1798) in Précis de l,histolre de Egypt, (ed)., Mohamed Zaky EL-Ibrachi T.3., Le Caire, 1933.

4- Crouehley A.E., The Economic Development of Modern Egypt; London, 1938.

5- Chabrol (De), Essai sur le moeurs des habitans, modern de l'Egypte (Descriptio de l'Egypte, T; 18. Paris 1809.

6- Dubois-Aymé, Mémoire sur les tribus Arabes desdeserts de L'Egypte, T; 11. Paris, 1809.

7- Estéve, Comte, Mémoire sur les finances de L'Egypte depuis se eonquête par le Sultan Selym ier, Jusqua'a celle du général en chef Bonaparte, in Description de

8- Vanseleb. R.D.. The present state of Egypt or Anew Relation of a late voyage into that kingdom performed in the years 1627-1673. London. 1878.

9- Girard, P.S.. Mémoire sur l'industrie et le le commeree de l'Egypte; in description de l'Egypte, Etat modern, ist et, T; 17. Paris, 1813.

10- Holt, P.M.. Egypt and the Fertile crescent. 1516-1922. Apolitical history, London, 1966.

11- __________, The Pattern of Egyptian history from 1517-1768 In political and social change in Modern Egypt, London, 1969.

12- Jaubert. Amédée, Nomenclaure des tribus d'arabes qui campent entre l'Egypt et la Palestine depuis Khan Younes et Ghazzah la Mecque l'Oronte, et dans la partie septentrionale du désert qui Séparé la Mecque de la syrie-in Description de l'Egypte, Etate Modern T. 11. Paris, 1813.

13- Jomard Edme, Observation sur les arabes de l'Egypte moyenne, in Description de l'Egypte, Etat modern; 1st ed, Paris 1809.

14- Lancret. Michel-Agge, Mémoire sur le systémes d'imposition territorial et sur l'administration des provinces de l'Egypte dans les derniers années du government des Mamlouks, en, Description de l'Egypte, Etat modern, ist; ed T. 11. Paris, 1813.

15- Lane Edward, Wiliam, The Manners and eustome of Medern Egyptians, Everymans, London, 1944.

16- Lane, Pool Stanely, A history of Egypt in the Middle Ages, London, 1901.

17- Martin, P.D., Description hydrographique des provinces de Benysouef et du Fayoum in "Description de l'Egypte, Etat moderne, ed, T; 11., Paris, 1813.

18- Poliak, A.N,. Feudalism in Egypt, Syria, Palestine, and the Lebanon, 1250-1900, London, 1909.

19- Raymond, André, Artisans et commercants au caire au XIIIE Sicle Deux Tomes Damas, 1973.

20- Shaw, S.J., The Financial and Administrative Organization and development of Ottoman Egypt, 1517-1798, Princeton, New Jersy, 1962.

21- Ottoman Egypt in the eighteenth century. Princeton New, Jersy, 1964.

22- Ottoman Egypt In the Age of the French Revolution, Cambridge, Massachustter, 1964.

ثامنا – الدوريـــــات :

(أ) الدوريات العربية :

١- المجلة التاريخية المغربية الاعداد ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢.
دكتور عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم
دور المغاربة فى تاريخ مصر فى العصر الحديث.

٢- المجلة المصرية للدراسات التاريخية :

٣- الشيخ على بن محمد الشاذلى الفرا، (ذكر ما وقع بين عسكر مصر المحروسة القاهرة ١١٢٣هـ/١٧١١م، تحقيق د. عبد القادر طليمات، المجلد الرابع عشر، عام ١٩٦٨.

٤- محمد البرلسى السعدى، (بلوغ الارب برفع الطلب) تحقيق الدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، المجلد الرابع والعشرون، عام ١٩٧٧.

٥- محمد ابن أبى السرور البكرى، (كشف الكربة برفع الطلبة) تحقيق الدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، المجلد العشرون عام ١٩٧٣.

٧- دكتور نسيم مقار ، اضواء على تاريخ الهوارة فى الصعيد ، العدد ٢٦ القاهرة ١٩٧٨ .

مجلة كلية الأداب جامعة القاهرة .

٨- محمد شفيق غربال، مصر عند متفرق الطرق ١٧٩٨ - ١٨٠١م رسالة حسين أفندى الروزنامجى المجلد الرابع، الجزء الأول، القاهرة ١٩٣٦.

(ب) الدوريـات الاجنبية :

1 - P.M. Holt, Al Jabart's in introduction to the history of ottoman Egypt, (B.S.O.A.S. XXXiy 1962-19s1;

2 - The Beylicate in Ottoman Egypt during the Seventeenth century, B.S.O.A.S. XXXiv 2, 1961;

3 - The career of Kuck Muhammed (1674-94); B.S.O.A.S, XXVI. 2, 1963.

4 - The Exallted lineage of Ridwan Bey, Some observation on a seventeenth century Mamluk Genealogy B.S.O.A.S. XXII, 1956.

الرســائل الجامعيــة :

١٤٠- إبراهيم يونس محمد سلطح، (تاريخ مصر العثمانية من ٩٢٣هـ/ ١١٣١هـ/ (١٥١٧ - ١٧١٩م) من خلال مخطوطة تحفة الأحباب بمن ملك من الملوك والنواب ليوسف الملواني الشهر بابن الوكيل رسالة ماجستير عام ١٩٨١. كلية آداب الاسكندرية.

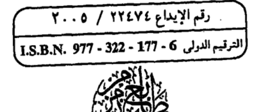
١٤١- عصمت محمد حسن، (عبد الرحمن الجبرتي ومنهجه فى كتابة التاريخ) رسالة ماجستير عام ١٩٨١. كلية آداب الإسكندرية.

١٤٢- محمد عبد الستار عثمان، (نظرية الوظيفية بالعمائر الدينية المملوكية بمدينة القاهرة، رسالة دكتوراه، آداب سوهاج، عام ١٩٧٩.

١٤٣- نعمة على مرسى، (مصر العليا من الفتح العربى حتى سقوط الدولة الفاطمية) رسالة ماجستير، آداب المنيا، عام ١٩٨٠.

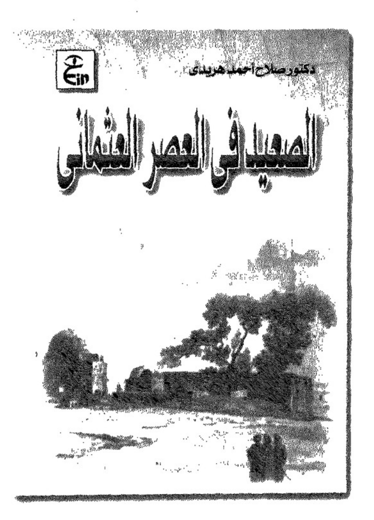
رقم الإيداع ٢٢٤٧٤ / ٢٠٠٥

الترقيم الدولى I.S.B.N. 977 - 322 - 177 - 6



ت: ٧٩٥٢٣٦٢ - ٧٩٥٠٦٩٤

٥٣ شارع نوبار - باب اللوق







للدراسات والبحوث الإنسانية والإجتماعية

FOR HUMAN AND SOCIAL STUDIES